المدخل إلى علم الاجتماع

دكتور
محمد محمود الجوهرى
عميد كلية الآداب - جامعة القاهرة

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهرانى
تليفون ٩٠٤٦٩٦

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

الكتاب الثالث والستون

المدخل إلى علم الاجتماع

تأليف

الدكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع
وعميد كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الطبعة الأولى
١٩٨٤

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني
تليفون ٩٠٤٦٩٦

إهداء

إلـــى

عليـــاء شـــكرى

أرجو أن يسجل هذا الكتاب علاقة عمــرها ربع قرن ، قوامها المحبة والألفة ، جمعت بيننا فى البيت والعمل ، زوجين وزميلين •

محمـــد الجوهرى

فهـرس الكتـاب

صفحة

البـاب الاول

موضوع العلم وحدوده

البـاب الثانى

المجتمـع

خلاصة النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع

البـاب الثالث

ميادين الدراسـة فى علم الاجتماع

صفحة

الباب الرابع

علم الاجتماع التطبيقي

* * *

مقدمة الكتـــاب

فى كل عام تظهر عشرات الكتب فى شتى بلاد العالم التى تستهدف تقديم مدخل تمهيدى لعلم الاجتماع ، يصلح لتدريس مبادىء هــذا العلم لطلاب الجامعات • واذا سألنا أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاجتماع ــ فى بلادنا أو فى أى مكان آخر فى العالم ــ عن رأيهم فــى تلك الكتب ، فسوف نسمع نفس الاجابة منهم تقريبا : ــ « ان الكتب الموجودة جميعا لا تفى بالغرض المطلوب ، وسوف أعمل على أن أضــع بنفسى كتابا فى المدخل ، يحقق الغرض على النحو الذى أراه » •

والسبب فى عدم رضاء القائمين بالتدريس عن تلك الكتب ، وكذلك فى كثرة أعداد كتب المدخل يمكن تلخيصه فيما يلى : أنه لا يوجد تقسيم منطقى لموضوعات تلك الكتب ، والسبب فى ذلك أن علم الاجتماع لا يملك بعد نظرية عامة شاملة معترفا بها من كافة المشتغلين به • والمتاح حتى الآن هو بعض الأسس النظرية ، وبعض الاتجاهات المؤكــدة والميادين المعترف بها ، ولكنها لم تنصهر بعد فى كيان كلى واحد يرضى عنه الجميع •

وقد جرت العادة أن يختار القائم بالتدريس بعض موضوعــات المدخل ليؤكد عليها ، ويختصر فى عرض موضوعات أخرى ، ويســقط من اعتباره نوعا ثالثا من تلك الموضوعات • وقد تتفق الأغلبية على اعتبار الموضوعات التالية مكونات أساسية لأى برنامج لتدريس مقرر فى مبادىء علم الاجتماع : ــ علاقة الفرد بالمجتمع ، العلاقات بين الجمــاعات الاجتماعية ، النظم الاجتماعية ، أثر الثقافة على الجماعات وعلى الأفراد ، العلاقات الاجتماعية المنظمة المستمرة والمتكررة ، التطور الاجتمــاعى والتغير الاجتماعى ، ألوان الصراع الاجتماعى ، والمشكلات الاجتماعية •

وقد يختار القائم بالتدريس التأكيد على بعض الموضوعات ربما لدرايته بها على نحو أفضل من غيرها ، أو لانها لم تنل بعد حظهـا من الدراسة وهو بتأكيده عليها يريد أن يلفت نظر طلابه اليها • وقد يختار أمثلته من أحد المجتمعات الغربية (المجتمع الأمريكي غالبا ، نظرا لكثرة المـادة العلمية المنشورة عنه) ، نظرا لقلة البيانات المنشـورة عن مجتمعه ، أو قد يهتم باختيار أمثلته من مجتمعه هو • وقد يقـابل في الأمثلة التي يختارها بين ما يجرى في مجتمع غربي متقدم وبين مايجرى في مجتمع متخلف في جزر المحيط الهادى أو في بطـن القـارة الأفريقية • ولو استجاب له جمهور طلابه وتيسر له ذلك فقد ينتقل من الكلام الملموس اليسير المأخوذ من مجالات علم الاجتماع التطبيقـي الى التجريد والحديث عن بعض النماذج الرياضية البحتة المتداولة في علم الاجتماع أو العكس (حسب ظروف الموقف : خبرته هو والخلفية المتوفرة عند طلابه) • ولكن هناك شيئا واحدا لا يستطيعه هذا المدرس مهما اجتهد ، ومهما خلصت نيته : انه لا يستطيع أن يقدم عرضـا كاملا غير منقوص لموضوعات علم الاجتماع وقضاياه ومشكلاته •

ونحن لن نختلف عن هؤلاء ، ولا يمكن أن نشذ عن تلك القـاعدة العامة ، لأن ما يصدق على الجميع يصدق علينا بنفس القدر تقريبـا • فسوف نقدم في هذا الكتاب مختارات لمـا نعتبره — من وجهة نظرنا — أهم القضايا النظرية ، والملاحظات ، والمشكلات الخاصة بعلم الاجتماع المعاصر • ونحن ننطلق من تصور محدد لعلم الاجتماع بوصفه علمـا تجريبيا ، يجرد مناهجه من عالم الخبرات الواقعية • والمفاهيم المتصلة بتلك القضايا والموضوعات تمثل في رأينا مجرد أدوات يمكن أن نستعين بها عند دراسة وفهم العمليات والظواهر المعقدة التي نتحدث عنها • وسوف نسقط في هذا الكتاب الكلام عن المناهج المستخدمة في علم الاجتماع المعاصر ، أي كيف يجمع علماء الاجتماع ملاحظاتهم وخبراتهم

الواقعية التى يعتمدون عليها فى صياغة قضاياهم ومبادئهم والتى يختبرون من خلالها ما يتوصلون اليه من فروض • والسبب فى اسقاط موضوع المناهج أننا نريد أن يخرج هذا الكتاب فى حجم معقول ، ولأننا خصصنا كتابا مستقلا مفصلا عن المناهج وطرق البحث فى علم الاجتماع متاح لمن يريد الاستزادة من هذا الموضوع ودراسته دراسة مستقلة مفصلة (١) •

كذلك خلا هذا الكتاب من دراسة لتاريخ علم الاجتماع ، واستعراض لتراثه النظرى ، وهو تراث غنى عريض يبدأ منذ البدايات الأولى للتفكير الاجتماعى فى شئون المجتمع الانسانى فى الحضارات القديمة ، ويمتد حتى مطلع العصر الحديث ، وصولا الى البدايات الحقيقية للعلم • ثم يتشعب بعد ذلك فى اتجاهات ومدارس متنوعة وغنية غنى كبيرا • وسوف نخص هذا الموضوع أيضا بكتاب مستقل مفصل نرجو أن يرى النور قريبا (٢) •

ولقد قسمت موضوعات هذا الكتاب الى أربعة أبواب ، ينقسم كل واحد منها الى عدد من الفصول ، حاولت أن نقدم للقارىء المبتدىء فكرة أولية عامة عن موضوع العلم وقضاياه ومشكلاته ومجالات البحث فيه وتطبيقاته فى حل مشكلات المجتمع الانسانى •

---

(١) انظر محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى ، **طرق البحث الاجتماعى**، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٤ •

(٢) يمكن للقارىء أن يرجع فيما يختص بدراسة النظريات الاجتماعية الى الكتاب الهام التالى : **نيقولا تيماشيف ، علم الاجتماع • طبيعتها وتطورها** ، ترجمة الدكاترة : محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
وانظر أيضا ، محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى ، **رواد النظرية الاجتماعية** ، مؤسسة رامتان ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

ويعالج الباب الأول موضوع العلم وحدوده ، فيعرف فى الفصل الأول بطبيعة الدراسة العلمية للمجتمع ، واختلافها عن تراث الفكر الاجتماعى العريض الذى قد يمس بعض قضايا ومشكلات الحياة الاجتماعية على امتداد الفكر الانسانى ، ولكنه لا يتناولها بأسلوب علمى منظم ، ووفقا لأسس ومبادىء المنهج العلمى ، وانما فى ضوء التراث الفلسفى الأخلاقى أو الدينى أو السياسى أو غير ذلك • ويعرض هذا الباب أيضا ـ فى فصله الثانى ـ أهم المفاهيم الأساسية المستخدمة فى علم الاجتماع ، لكى يعطى القارىء المبتدىء فى هذا العلم الذخيرة الاساسية التى يمكنه أن يستعين بها فى قراءة تراث هذا العلم فيما بعد • ويحاول الفصل الثالث من هذا الباب أن يلقى الضوء على علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى ، فيركز على علاقاته بالعلوم الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والأنثروبولوجيا ••• الخ ، كما يشير الى علاقاته بالعلوم الطبيعية أيضا • وينتهى هذا الباب بفصل رابع عن تطور عملية التخصص فى علم الاجتماع واستعراض ميادين البحث الأساسية فيه •

أما الباب الثانى فيقدم خلاصة مبسطة للنظرية الاجتماعية فى فهم المجتمع ، فيشرح فى فصوله المختلفة مفهوم العلاقات الاجتماعية ، وبناء هذه العلاقات ، واستمرارها وتغيرها • ثم يشرح بعد ذلك مفهوم الثقافة ، وبناء الجماعة ، والالتحاق بالجماعة ، وأداء الجماعة الاجتماعية لوظائفها وكذلك أداء أعضائها لوظائفهم ، ودراسة التغيرات داخل المجتمع وخارجه وما يترتب على تلك التغيرات من آثار •

ويقدم لنا الباب الثالث عرضا سريعا عاما لميادين الدراسة فى علم الاجتماع • ويبدأ بمقدمة تطرح المشكلات التى تكتنف عملية تقسيم ميدان الدراسة فى عام الجتماع ، والاتجاهات المختلفة فى تصور الحل الملائم لها • فقد اتجه مثلا رواد علم الاجتماع الأوائل فى تقسيمهم لفروع

العلم الكبرى الى تصنيفها تبعا للظواهر الاجتماعية المتميزة التى حددوها موضوعا لعلمهم الجديد ، فكان لديهم : الأسرة ، والدين ، ونظام الحكم ، وتقسيم العمل ، والبناء الطبقى ، والجريمة أو السلوك المنحــرف .

كما يمكن تصنيف علماء الاجتماع تبعا لاهتمامهم بميادين النظرية، أو البحوث ، أو علم الاجتماع التطبيقى .

ويوجد أسلوب آخر لتقسيم ميادين الاهتمام فى العلم تبعـــا لمستوى المعالجة ، أى مدى اتساع أو تحديد المنظور المستخدم فـــى رؤيةالظواهر الاجتماعية وتحليلها.فقدكان علماء الاجتماع يهتمون فى الماضى بدراسة الوحدات الكبرى : المجتمع ، أو الدين ، أو الدولة ، أو حتـــى الانسانية كلها . الا أن محاولة انشـــاء علم حديث دقيق لا بد أن تؤدى بالضرورة الى الاشتغال بوحدات اجتماعية صغيرة نسبيا وقابلة للقياس.

والحقيقة أن أحد الاتجاهين يمكن أن يتقدم الآخر أحيانا ، ففى فترة يسود الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، وفى أخرى يتحول الاهتمام الأول الى دراسة الجماعات الاجتماعية الصغـــرى وهكذا . ولكن ذلك لا يعنى اطلاقا أن أحدهما أسبق من الآخر أو أكثرأهمية من الآخر ، ولا أن أحدهما يمكن أن يحل محل الآخر ويغنى عنه . وذلك هو موضوع الفصل الأول من هذا الباب .

أما فصول الباب الثمانية الأخرى فتقدم لنا ــ على التوالى ــ عرضا عاما مختصرا لفروع العلم أو ميادين الدراسة الآتية : علم الاجتماع الريفى والحضرى ، علم الاجتماع العائلى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلم الاجتماع الدينى وعلم الاجتماع التربوى ، ودراسة التدرج الاجتماعى .

أما الباب الرابع من هذا الكتاب فيضم مادة علمية أغلبها جديد على الكتابة العربية فى علم الاجتماع .. وهو ينصب على استعراض

أسهام علم الاجتماع ، بنتائج بحوثه ونظرياته ، فى خدمة المجتمع ، أو ما يعرف باسم : علم الاجتماع التطبيقى . وكل علم لا يمكن أن يقتصر على البحث من أجل البحث ، أو العلم لمجرد العلم ، ولكنه يبرر ما يبذل فيه من جهد ، وما ينفق عليه من مال ، عن طريق وضع المعارف التى يتوصل اليها فى خدمة المجتمع .

وهذا العلم التطبيقى كان يفهم فى الماضى على أنه محاولات علماء الاجتماع مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد فى وضع خطط العلاج لها ، والاشراف على تنفيذ هذه الخطط ، وتقييم آثارها . وذلك كى يتسنى الاستفادة بالخبرة المتحصلة من تنفيذ تلك البرامج ، ويمكن أن تصب فى تيار الخبرة العام للعلم لتزيده كفاءة فى مواجهة المشكلات الأخرى التى سيتصدى لها فى المستقبل .

وتختلف المشكلات الاجتماعية (كمشكلة الجريمة ، أو السلوك المنحرف عموما ، والمشكلات العنصرية ، ومشكلات النمو الحضرى (كالاسكان وتلوث البيئة .. الخ) ومشكلة الفقر ... الخ) من حيث عمرها فى المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى انتشارها ، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود ومنها ما هو منتشر فى المجتمع بأكمله ، ومن حيث مدى نجاح المجتمع فى التصدى لها حتى الآن . فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعص على الحل ،ومن حيث شدة وطأته على المجتمع ... الى غير ذلك من سمات أى مشكلة اجتماعية . والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق فى مواجهتنا لها من اعتبارها عرضا مرضيا يصيب جسم المجتمع ، وأننا نستطيع أن نعمل على التخفيف من وطأتها ، ان لم ننجح فى علاجها علاجا تاما وابراء المجتمع منها . وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات فى بؤرة اهتمامه منذ بدايته وحتى اليوم .

وقد اخترنا من بين المشكلات العديدة التى يهتم علماء الاجتماع

بدراستها ومحاولة علاجها : مشكلة الجريمة ، والفقر • أما ميـدان علم اجتماع التنمية فيعد تطبيقا عاما شاملا للمعرفة السوسيولوجية فى تطوير المجتمع ودفعه الى الأمام • وتمثل تلك الموضوعات مادة الفصول الثلاثة الأولى من هذا الباب •

ولكنا نجد أنه الى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتمـاع لأنفسهم جبهة جديدة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ، هى ما يمكن أن نسميه : الوقاية الاجتماعية • ومعنى هذا المصطلح أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسيولوجية عن العـلاقات والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ فى كثير من الأحيان بحدوث مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح فى تجنبها ومنـع وقوعها • وهذا هو موضوع الفصل الرابع •

ويقدم الفصل الخامس دراسة لموضوعات الدراسة واتجـاهات البحث فى علم الاجتماع الطبى بوصفه محاولة تطبيق نظريات ومناهج علم الاجتماع على ميدان الطب • كنظام اجتماعى ، ودراسة تصورات الناس ومعتقداتهم عن الصحة والمرض • وكما أوضح الفصل الرابـع من الباب الأول يعد هذا الميدان منذ عشرين عاما من أهم فروع علـم الاجتماع التطبيقى •

ويعالج الفصل السادس موضوعا على جانب كبير من الأهميـة هو تقييم المشروعات الاجتماعية : حيث أصبح اليوم من أهم واجبات عالم الاجتماع المتخصص فى الأمور التطبيقية أن يضطلع باجراء دراسـات وبحوث تقييم المشروعات التى تستهدف احداث تغير مخطط أو منظم فى المجتمع القائم • وجرت العادة أن تتم هذه البحوث بتكليف من الجهة القائمة بالتخطيط أو التنفيذ ، أى صاحبة هذا المشروع •

ويهتم الفصل السابع بدراسة المشكلات التي تعترض سبيل وضع استراتيجية عالمية شاملة للسلام ، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها ، وذلك هو ميدان الدراسة الاجتماعية للسلام • ويتميز هذا اللون من ألوان الدراسة بأنه على مستوى عال من التعقيد ، حيث أن البحث فيه يتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات ، وتتصارع في هذا الميدان الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الايديولوجية المخلصة أحيانا والمغرضة أحيانا أخرى • فهو فرع من الدراسة الاجتماعية على جانب كبير من الصعوبة ، ولكن موضوعه يجعله — في عالمنا المشحون بأخطار الحرب على جانب كبير من الأهمية أيضا •

أن الفصل الثامن فيتصدى لدراسة علم الاجتماع لصورة مجتمع المستقبل ، حيث يهتم المتخصص فيه بوضع تنبوءات للتغيرات الاجتماعيه التي ستحدث في المستقبل ، وبالتالي وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك التغيرات وهذا أيضا واحد من أهم فروع الدراسة الاجتماعية الآن •

ويختتم هذا الباب بالحديث — في الفصل التاسع والأخير — عن بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقي ، المشتركة بين هذه الميادين جميعا : كمشكلات تمويل البحوث الاجتماعية التطبيقية ، ومشكلة تعامل الباحث مع الجهات التي تمول بحثه ، والمشكلات الأخلاقية التي ينطوي عليها العمل في هذا الميدان عموما •

وبعـــد • • •

فقد قمت بتحرير هذا الكتاب مستعينا ببعض الأعمال الرائدة في هذا الميدان : فاعتمدت في عرض مادة الفصول الأول والثاني والرابع من هذا الكتاب وكذلك بعض مادة الفصل الثامن من الباب الرابع على

كتاب كابلو في المدخل الى علم الاجتماع[3] . واستعنت في عـرض جانب من مادة الفصل الثالث من الباب الأول على كتاب بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع [4] واعتمدت في عرض مادة الباب الثاني بفصوله المختلفة ، وكذلك الفصل الأول من الباب الثالث ، ومادة الفصول الثاني والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع من الباب الرابع على كتاب سيجر عن علم الاجتماع [5] . ورجعت الى قاموس بيرنزدورف في علم الاجتماع في حديثي عن الجريمة في الفصل الثالث من الباب الرابع ، وعن علم الاجتماع الطبي في الفصل الخامس من البـــاب نفسه [6] .

ولم يكن ليتسنى لي اخراج هذا الكتاب بهذه الصورة ، ورغـم مشغولياتي الادارية العديدة ، لولا منحة كريمة من هيئة التبادل الثقافي الألمانية DAAD ، خلال شهور صيف عام ١٩٨٣ ، ودعـوة كريمة من كلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بالمانيا الغربية،حيث هيأ لي كل من البروفسور أيفرز Evers والدكتور جورج شتاوت G. Stauth كل امكانيات العمل المريح والمكتبة العامرة للكلية التي تربطها بقسـم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة صلات علمية وثيقة (كما تربطها أيضا صلات وثيقة بقسم الاجتماع بآداب عين شمس) .

(3) Theodore Coplow, **Elementary Sociology** ' Prentice Hall Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1971.

(٤) بوتومور ، **تمهيد في علم الاجتماع** ، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسيني ، الطبعة السابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

(5) Imogen Seger, **Knaurs Buch der modernen Soziologie** Droemer Knaur, München und Zürich, 1970.

(6) Wilhelm Bernsdorf, **Wörterbuch der Soziologie,** Ferdinand Enke Verlag, Stuttgart, 1969.

ولولا التعاون الوثيق والجو الأخوى الدافىء الذى أحاطنى بـه زملائى المصريون الدارسون بتلك الجامعة ، لما أثمرت اقامتى القصيرة نسبيا هناك خلال شهور الصيف تلك الثمرة المفيدة التى امتعتنى ونفعتنى بزاد علمى وفير . لذلك أقدم شكرى العميق لكل من الزملاء الدكاترة فتحى أبو العينين وشادية قناوى (أعضاء الاجازة الدراسية لجامعة عين شمس) ، ومجدى حجازى واحمد زايد . وأسجل بهذه الكلمة ذكرى تلك الأيام السعيدة التى جمعتنا معا ، ودعمت صداقتنا ومودتنا .

محمد الجوهرى

الباب الأول

موضـــوع العلم وحـــدوده

الفصل الأول : الدراســة العلمية للمجتمع

الفصل الثانى : المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع

الفصل الثالث : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

الفصل الرابع : التخصص فى علم الاجتماع

الفصل الأول

الدراسة العلمية للمجتمع

سنحاول فى هذا الباب أن نتعرف بشكل مبدئى عام على موضوع علم الاجتماع ، وحدود التزام هذه الدراسة بأسس وقواعد المنهج العلمى فى البحث ، وأهم المفاهيم التى يستخدمها علماء الاجتماع فى كتاباتهم وبحوثهم والتى لن نستطيع أن نتوغل فى دراستنا دون أن نلم بها الماما كافيا ، ثم نلقى نظرة على العلاقات التى تربط علمنا هذا بالعلوم القريبة منه كالتاريخ ، والاقتصاد والانثروبولوجيا وغيرها من العلوم الاجتماعية وكذلك بالعلوم الطبيعية •

اولا : ما هو علم الاجتماع ؟

علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للعلاقات التى تقوم بين الناس ، ولما يترتب على هذه العلاقات من آثار •

وعلم الاجتماع من أطرف الدراسات الاجتماعية وأكثرها جذبا للناس ، ولكنه ليس أسهلها ولا أبسطها فى الدراسة • ذلك أن العلاقات الانسانية ـ التى تمثل موضوع هذا العلم ـ يمكن أن تكون معقدة أشد التعقيد • كما يضيف الى صعوبة هذه الدراسة ، بل ويعوقها أحيانا ، أن أهم جوانب العلاقات الانسانية ليس واضحا للعيان ، وليس باديا ظاهرا (خاصة من حيث المعنى الذى يضفيه أطراف العلاقة عليها) ، كما أن بعض جوانبها لا يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة •

والنسق الاجتماعى (Social System) هو أهم وحدة فى دراسة علم الاجتماع • ويتكون هذا النسق من مجموعة من الناس الذين

يعيشـــون معا ويشتركون فى واحــد أو أكثر من الأنشــطة المشتركة (أى الجماعية) ، ويرتبطون ببعضهم البعض برابطة معينة أو عــدد من الروابط والصلات . وقد يكون النسق الاجتماعى الذى ندرسه صغيرا ، كأن يتكون من زوجين يعيشان معا فى أسرة ، وقد يكون ضخما كبير الحجم كمصنع كبير يضم آلاف العمال ، أو جيش يضم مئات الآلاف من الناس . وبعض الأنساق الاجتماعية لا يدوم سوى لحظات عابرة ، كذلك الحشد من الناس الذين يتجمعون حول حادث عابر فى الطريق العام ، وبعضها يستمر حيا متماسكا متصلا عبر أجيال طويلة كاحدى قبائل الغجر على ســبيل المثال .

ويخلق كل نسق اجتماعى عددا من الوقائع أو الأحداث الاجتماعية ، أو ما يســمى أحيانا الظواهر الاجتماعية ، وهى عبارة عن أشــكال أو أنماط منتظمة (أى متكررة) من السلوك يفرضها هــذا النسق على الأفراد الداخلين فيه . وفى حالة النسق الاجتماعى الكبير المســتمر تنشأ بطبيعة الحال ملايين من تلك الوقائع أو الأحداث الاجتماعية التى يهتم بدراستها عالم الاجتماع . ومن الطبيعى والمنطقى أن مثل هــذا العدد الكبير من الوقائع لا يمكن دراسته دفعة واحدة ، ولا احصاؤه احصاء شاملا وافيا . ولذلك يتحتم علينا تقسيمه أو تصنيفه الى فئات أصغر ، فندرس الوقائع المتصلة بكل من : الســكا ن، والمدن ، والطبقات الاجتماعية ، والعمل ، والتنظيمات ، والحيــاة الأسرية ، والجريمة ، والحرب ، والتغير الاجتمــاعى ، والترويح ، والشــيخوخة ، والذوق الفنى ... الخ . وهــذا التصنيف الى فئات من هــذا النوع يمثل مجالات أو ميادين الدراسة فى علم الاجتماع ، على نحو ما سنفعل فى هــذا الكتاب ، كما تفعل كل كتب المدخل عادة . ومن خلال ذلك يصبح بامكاننا التعرف على عدد معقول من الوقائع والأحداث الاجتماعية التى تمكن علم الاجتماع على امتداد تاريخه من القاء الضوء عليها ودراستها .

* * *

لـماذا ندرس علم الاجتماع ؟

ان تاريخ علم الاجتماع كعلم مستقل له حدود واضحة لا يزيد عن مائة وخمسين عاما على الأكثر • ولكن هل معنى هذا أن البشرية لم تهتم بقضايا وموضوعات الحياة الاجتماعية الا منذ هذا التاريخ القريب ؟ الواقع أن البشر قد انتبهوا منذ آلاف السنين الى كثير من تلك الموضوعات وعديد من هذه القضايا (وخاصة المشكلات) التى نهتم اليوم بدراستها دراسة علميه ، ولكن ما يميز دراستنا عن دراستهم هو — فى المقام الأول — استخدام المنهج العلمى فى جمع المعلومات وتأويلها •

كما يلاحظ أن دوافع الاشتغال بدراسة موضوعات الحياة الاجتماعية يختلف من شخص لآخر ، ومن اتجاه فكرى لاتجاه الآخر ، ومن فترة زمنية لفترة أخرى • بل ان الشىء اللافت للنظر أن علماء الاجتماع أنفسهم لا يتفقون على غايات واحدة لدراستهم • بل ان ما يتعلمه الطالب المبتدىء من دراسته لعلم الاجتماع سوف يتوقف الى حد بعيد على هدفه من هذه الدراسة • فالدارس قد يدخل الى هذا العلم لأهداف متباينه :

١ — أنه يريد أن يحصل على صورة واضحة عن مجتمعه ، كيف تنتظم جوانب حياته المختلفة ، وكيف يؤدى عمله •

٢ — أنه يريد أن يهرب من القيود والضغوط التى يفرضها عليه انتماؤه العرقى أو الطبقى أو تنشئته ، وأن ينظر الى العالم الاجتماعى المحيط به نظرة موضوعية •

٣ — أن يتعرف تعرفا وثيقا واضحا على قيمه فى الحياة وأهدافه ، وذلك عن طريق دراسة العمليات الاجتماعية التى تعمل على تشكيل هذه القيم وصياغة تلك الأهداف •

٤ ـ أن يفهم أنماط التغير الاجتماعى الجارى فى العالم المعاصر ، وأن يتسلح بشىء من القدرة على التنبؤ بما سيجرى فى المستقبل •

٥ ـ أن يفهم بناء الأنساق الاجتماعية لكي يعمل على تحسينها أو اصلاحها حسب ما يرى أنه صحيح ومفيد •

٦ ـ أن يجمع قدرا كافيا من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية لكى يستطيع استخدامها لتحقيق مزايا شخصية أو لدائرة محدودة من الناس المحيطين به •

٧ ـ أن يجمع قدرا كافيا من المعلومات عن العمليات والميكانيزمات الاجتماعية لكى يستطيع الانتفاع بها فى دفع أو دعم حركة اجتماعية معينة •

٨ ـ أن يساهم فى تطوير الوسائل والأساليب التى يمكن أن تساعد فى حل مشكلة اجتماعية معينة •

٩ ـ أن يؤهل نفسه للعمل مستقبلا ـ بعد التخرج ـ فى أحد فروع العلوم الاجتماعية أو مهنة من المهن المتصلة بها ، كالقانون ، أو الاقتصاد ، أو السياسة ، أو الاعلام ، أو الخدمة الاجتماعية ، أو الادارة العامة ••• الخ •

١٠ ـ أن يشبع رغبته الخاصة فى العلم والبحث عن المعرفة ، كانسان يسعى الى توسيع دائرة ثقافته واهتماماته العامة •

ونحن لا نستطيع أن ندعى أن تلك الأهداف من وراء دراسة علم الاجتماع هى كل ما يمكن أن يوجد فى الواقع فعلا لدى الباحثين أو المهتمين به ، كما أن أيا منا قد يكون مدفوعا الى تلك الدراسة بهدف أو أكثر من هدف •• ولكن المهم أن نؤكده أنه أيا كان هدف الدارس

لهذا العلم ، فان عليـه لكى يحقق هـذا الهدف على أكمل وجـه أن يتمسك بالاجراءات والأساليب العلمية التى تميز دراسة علم الاجتماع عن الدردشة ، أو الدعاية ، أو الأساطير والحكايات المتداولة عن أمور المجتمع والتى تقدم تفسيرات غير علمية وغير منطقية لدراسة العلاقات الاجتماعية بين النـاس وما يترتب عليهـا من نتائج وآثار • ولذلك نتسـاءل الآن :

ما هو العلم الاجتماعى

علم الاجتماع هو بلا شك واحد من أسرة العلوم الاجتماعية • معنى هـذا أن النتائج التى يتوصل اليها هـذا العلم مستخلصة من البحوث الامبيريقية (البحث الامبيريقى هو البحث الذى يحتكم الى الواقع ، أى يدرس أمورا قائمة فعلا فى الواقع) ، التى تجرى وفقـا لقواعد المنهج العلمى الأساسية التى تشمل من بين ما تشمل : الموضوعية ، واستخدام الأرقام كلما أمكن ذلك ، وبيان نقاط الضعف فى البحث كما تبين نقاط القوة فيه ، والتسليم منـذ البداية بضرورة وضع كل النتائج التى يتم التوصل اليها على محك الاختيار لكى تتأكد صحتها ، أو تعدل ، أو تلغى كلية • ويتم هـذا الاختيـار بواسـطة الباحثين الآخرين العاملين فى هـذا الميدان •

ويلاحظ القارىء أن الموضوعات التى تدرس اليوم فى الجامعات الحديثة تندرج تحت أحـد الأقسام الرئيسية الثلاثة الآتية :

ـ العلوم الطبيعية •

ـ العلوم الاجتماعية •

ـ الانسانيات •

فالعلوم الطبيعية تهتم بالدراسة العلمية للطبيعة ، على حين تهتم العلوم الاجتماعية بالدراسة العلمية للسلوك الانسانى ، بينما تدرس الانسانيات نواتج الابداع الثقافى كاللغة والفن .

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا طبعا أن هـذه الأقسام الكبرى للمعرفة الانسـانية ليست منفصلة انفصالا حادا سواء على المستوى النظرى أو على مستوى الممارسة الفعلية . حقيقة أن علم البيولوجيا يعد دائما ضمن أسرة العلوم الطبيعية ، ولكننا نجد أن جانبا كبيرا من السلوك الانسـانى يدخل أحيانا ضمن دائرة اهتمام علماء البيولوجيا . كما أن التاريخ يمكن أن يندرج تحت العلوم الاجتماعية ، كما أنه قد يدخل فى دائرة الانسانيات . كذلك تدخل بعض فروع الجغرافيا ضمن اهتماماتكل قسم من الأقسام الثلاثة : فتكوين الأنهار يندرج ضمن اهتمامات العلوم الطبيعية ، ونمو المدن واحد من دراسات العلوم الاجتماعية ، أما انتشار الأساليب المعمارية فى البناء فيدخل ضمن الانسانيات .

كما نلاحظ بنفس الطريقة أن الفروق المنهجية بين أقسام المعرفة الرئيسية الثلاثة هى فروق نسبية وليست مطلقة . اذ على الرغم من أن النتائج التى تتوصل اليها العلوم الطبيعية تتميز عموما بأنها أكثر دقة وأكثر ثباتا من النتـائج التى تنتهى اليهـا العلوم الاجتماعية ، الا أن هنـاك عديدا من الاستثناءات من هـذا الحكم العام . فالتنبؤات الجوية المعتمدة على البيانات الميتيورولوجية تتصف عادة بأنها أقل يقينا من تنبؤات النمو السـكانى المعتمـدة على البيانات السـكانية . والكيمياء قد تكون أحيانا أقل دقة من علم الاقتصاد ، وهكذا .

كذلك نجد أن الفرق فى المنهج المستخدم فى العلوم الاجتماعية وفى الانسانيات أقل من أن نعول عليـه . فبعض المـادة التى تقدمها البحوث الامبيريقية فى ميدان علم الاجتماع قد تكون أحيانا مجرد دعاية

حول بعض المسائل الجارية ، على حين نجد بعض الباحثين المعاصرين فى الدراسات الأدبية يستخدمون اليوم الحاسب الآلى (الكومبيوتر) فى اجراء بحوثهم • ورغم كل ذلك يظل صحيحا على وجــه الاجمال القول بأن الانسانيات تهتم بتصنيف وتذوق النواتج الثقافية للجهــد الانسانى ، كالرسوم والسيمفونيات ، على حين تتمثل رســالة العلوم الاجتماعية فى البحث عن الأسس العــامة التى يمكن الاعتماد عليهــا فى تفســير السلوك الانسانى والتنبؤ به •

ما هو مدى علمية العلوم الاجتماعية ؟

تدور مناقشات حية ، منــذ أكثر من جيل من الزمان ، بين علماء الاجتماع حول امكانيات قيام علم اجتماع يتميز بالسمة العلمية حقيقية • فنجد أن أحد علماء الاجتماع ، مثل جورج لندبرج ، يعتقد أن مناهج البحث فى علم الاجتماع ينبغى أن تحذو حذو مناهج علم الطبيعــة (الفيزياء) ، من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق • وكان يدعى أنه لا توجد أى فروق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والســلوك الاجتماعى ، وأن كلاهما يمكن دراسته بنفس الدرجة من الموضوعية التى يدرس بها الآخر[1] • وقد عبر عن نفس الرأى تقريبا عالم الفيزياء الشهير بريدجمان Bridgman الذى يرى أنه يتعين على الباحث العلمى أن يسقط من دائرة اهتمامه دراسة تلك العناصر من الحيــاة الداخلية

---

(١) انظر كتابه :
George A. Lundberg , Foundations of Sociology, New York , Mac - Millan , 1939 .

وانظر كذلك عرضا مفصلا لآرائه فى : نيقولا تيماشيف ، **نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها** ، ترجمــة محمــود عودة ومحمــد الجوهرى والسيد الحسينى ومحمــد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، ١٩٨٤ •

للانسان التى لايمكن اخضاعها للملاحظة من قبل الآخرين • غير أن الحقيقة أن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع لا يستطيعون أن يسقطوا من حسابهم الظواهر الذاتية ، كالقيم والعواطف ، ولا أن يستبعدوها من دائرة الاهتمام العلمي للبحث فى علم الاجتماع • ومازال هؤلاء الباحثين على اصرارهم فى دراسة موضوعاتهم وبلورة نظرياتهم دون أن ينزعجوا كثيرا من عدم عثورهم حتى الآن على المعادلات الأساسية التى تحكم وقائع العالم الاجتماعى المحيط بهم •

وسوف نرى فيما بعد أن مناهج علم الاجتماع المعاصر قد تطورت على يد الباحثين الذين يحاولون ما وسعهم الجهد مواجهة التعقد الشديد الذى تتميز به التجربة الانسانية • بل ان كل ما يضطرون الى استعارته من العلوم الطبيعية يتعين عليهم أن يعدلوا فيه ليلائم طبيعة المادة التى يدرسونها ، وهى العلاقات الانسانية • ومع كل عام تشهد مناهج البحث العلمى تقدما واضحا فى مجالها وفى درجة دقتها ، ومع ذلك فانه ما يزال من الصعب علينا أن ندعى أن مناهج علمنا الاجتماعى هذا قد اقتربت كثيرا من المناهج المعروفة فى العلوم الطبيعية[٢] •

ولعل أفضل سبيل لفهم طبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من ناحية وبين العلوم الاجتماعية والانسانيات من ناحية أخرى ، أن نلاحظ أن القسمين الأولين يشتركان فى بعض الأفكار والتصورات الأساسية عن طبيعة الواقع الذى يدرسانه (وهو ما سوف نطلق عليه اسم : وجهة النظر العلمية) ، بينما يشترك القسمان

---

(٢) يمكن للقارىء أن يرجع الى مناقشة طريفة لهذه القضية فى المرجع التالى :

Robert Bierstedt, (ed.) , A Design for Sociology : Scope , Objectives and Methods, American Academy of Political and Social Science , Monograph No. 9 April, 1969.

الآخران فى بعض الملامح والسمات التى تفرضها عليهم طبيعة المــادة الانســانية التى يدرسانها •

* * *

ثانيا : وجهة النظر العلمية

تتكون دنيا رجل العلم من بعض العناصر التى يمكن ملاحظتها بدقة ، عن طريق العد أو القياس عادة ، كما أن الملاحظات التى يتوصل اليها بشأنها يمكن أن يتحقق منها علماء آخرون باستخدام نفس الأدوات واتباع نفس الاجراءات • ولذلك يقولون ان دنيا رجل العلم تعتمد على « الاجماع » ، أى أنها تعتمد على اتفاق الغالبية العظمى من البشر على أن العالم الخارجى الذى نكتشفه بحواسنا هو عالم واقعى ومستقر ، كما تعتمد على اتفاق أكثر دقة وتفصيلا من جانب علماء العالم الذين يختبرون بشكل منتظم النتائج التى يتوصل اليها زملاؤهم فى التخصص ويخضعونها للفحص وللتحقق ، ويستطيعون عادة تأكيدها بهامش معقول من الخطأ بطبيعة الحال •

ان رجل العلم يسلم منذ البداية بالسيطرة المطلقة للشواهد التى يتوصل اليها ، ويوافق تماما على الخضوع لها والالتزام بما توجهه اليه من حقائق • ولذلك فان أى أحكام يصدرها على موضوع بحثه قبل بدء الدراسة العلمية لهذا الموضوع انما يعتبرها أحكاما مؤقتة تماما • كما أن كافة النتائج التى ينتهى اليها بعد الفراغ من بحثه يعتبرها مؤقتة أيضا ، لأنها ما زالت خاضعة للمراجعة والتحقيق من قبل زملائه فى التخصص ، وأنها تتوقف على نجاح أو فشل زملائه الباحثين فى تعديل نتائجه ، كما تعتمد على التيار المتدفق واللانهائى من الشواهد والمعلومات التى سوف تتوصل اليها الدراسات المستقبلة بفضل تقدم أدوات البحث العلمى وزيادة حبكة الأفكار ودقتها •

فاذا كان العالم يسلم بالسلطة المطلقة للشواهد الامبيريقية (المستخلصة من الواقع) كما يفسرها زملاؤه ، فانه سوف يرفض بالضرورة تأكيد المعرفة عن أى طريق آخر من الطرق التى نستخدمها فى حياتنا الانسانية اليومية العادية ، كاللجوء الى التراث ، أو الى السلطة القائمة فى المجتمع ، أو الوحى والالهام ، أو التقدير السليم Commen sense • وهكذا نرى أن وجهة النظر العلمية قد مثلت عند بدء ازدهارها فى القرن السابع عشر الميلادى انقطاعا حادا أو فاصلا كبيرا فى التاريخ الفكرى للبشرية[٣] • فقد كان الانسان (خاصة فى الغرب) قبل ذلك يستمد معرفته من التراث ، ومن السلطة القائمة ، ومن الوحى والالهام ومن أحكام التقدير السليم • ويجب أن نلاحظ على أى حال أن الجانب الأكبر من المعلومات الشائعة لدينا الآن ما يزال ينهل من تلك المنابع • ولذلك نجد أن وجهة النظر العلمية ليست مريحة تماما ولا مرضية كل الارضاء فى الاستخدام اليومى ، وهو ما سوف يكتشفه بسرعة الدارس المتخصص لعلم الاجتماع •

واليوم يكاد يتفق كل أصحاب العقل الراجح فى كل مكان تقريبا على الالتزام بوجهة النظر العلمية واعتبارها هى الموقف السليم والملائم

---

(٣) لا يعنى حديثنا هذا أن المنهج العلمى فى التفكير وفى البحث كان غائبا عن البشرية — فيما قبل هذا التاريخ — غيابا كاملا ، وأن كل ما كان يتوصل اليه الانسان من معلومات كان مشتقا من هذه المصادر فحسب ، فحضارتنا العربية الاسلامية على سبيل المثال عرفت بعض قواعد المنهج العلمى ، وابدعت بفضله علما نافعا ، وفكرا ثاقبا . ومن قبل ذلك عرفت الحضارة الفرعونية شيئا من المنهج العلمى . وهى أمور فى غير حاجة الى تعليق . ولذلك ينصرف حكمنا هنا الى احياء الفكر العلمى لدى البشرية ، بعد أن تهاوت قلاع الحضارة العربية الاسلامية وعاشت قرونا من الظلام ، قبل أن تبدأ النهضة الحديثة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، والتى نشير اليها فى هذا المجال • ولما كانت حياتنا المعاصرة تنهض — خاصة فى جوانبها المادية اساسا — على هذه النهضة الحديثة ، كان مبرر هذا التعميم .

لكل من يجرى آى نوع من البحوث المنظمة • ولكن هذا الايمان النظرى شىء والالتزام به فعلا شىء آخر ، اذ كثيرا ما يجد الباحث تعارضـا بين وجهة النظر العلمية وبين خبرته الشخصية • ويتحتم عليه أحيانا ــ نتيجة هذا التعارض ــ أن يختار ما بين تجاهل وجهة النظر العلمية هذه وعدم الالتزام بها ، أو رفض ما تقوده اليه خبرته المباشرة • ولعل المثال البسيط على هذا أن خبرتنا الشخصية تشعرنا أحيانا أن الوقت ينقضى بسرعة ، وأحيانا يمر ثقيلا فى بطء شديد ، مع أن المؤكد ــ من وجهة النظر العلمية ــ أن الوقت يسير بمعدل ثابت لا يتغير •

التصــور العلمى عن العــالم :

تفترض وجهة النظر العلمية أن الواقع مكون من عدد محدود نسبيا من العناصر التى تتميز ببعض الخصائص البسيطة • فجميع الظواهر التى تبدو لنا معقدة ــ كالظواهر السماوية ، والفيزيقية ، والكيماوية ، والبيولوجية ، الاجتماعية ، الثقافية ــ قابلة للتحليل • ومعنى التحليل أنه يمكن تفتيتها الى الأجزاء المكونة لها ، كما يمكن تفسير علاقات التداخل والترابط بين تلك الأجزاء •

ثم أن المعرفة التى نحصل عليها عن طريق الملاحظة والتحليل لمـا هو قائم فى الواقع الخارجى هى معرفة قابلة للتحقيق ، ومعنى القابلية للتحقيق أنه يمكن تأكيدها باتفاق ملاحظين (آخرين) مستقلين عنـــا • والمفروض أن جميع الناس لديهم خبرات متماثلة عن العالم الخارجى الذى يتصف بالثبات والواقعية ، مع أن حواسنا لا تمدنا الا برؤيــة جزئية فقط لهذا العالم • فاذا كان العالم الخارجى حقيقيا ، واذا كانت أجهزة الحواس لدى الملاحظين متشابهة على نحو أو آخر ، فلابد وأنه من الممكن لهؤلاء الملاحظين أن يتفقــوا فى أغلب الأحــوال على ادراكهم للموضوعات أو الأحداث التى تجرى أمامهم • بل ان بوسعنا أن ندرس ــ

دراسة علمية ـــ بعض الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة ـــ كالأحلام على سبيل المثال ـــ وذلك عن طريق تركيز دراستنا على بعض جوانبها القابلة للتحقيق ، وهو فى هذه الحالة مثلا : سرعة نبض النائم أو موجات مخـــه •

أما اذا تأملنا الموقف من الناحية العملية ، فسنلاحظ أنه يصعب حمل كثير من الناس على الاتفاق حول ادراكهم للاشياء أو الأحداث التي تجري أمامهم • ولكننا نتذكر هنا أن مجتمع العلماء لا يضم أطفـــالا ، ولا مرضى عقليين ، ولا أشخاصا بدائيين • بل ان هذا المجتمع لا يضم الأشخاص العاديين غير المتخصصين (حتى ولو كانوا متعلمين) ، الذين قد يتقبلون حكما علميا حول النسبية أو حول أسباب الادمان على العقاقير المخدرة لمجرد الايمان الكامل بالعلم ودون فحص مباشر للبيانات ودون قدرة على متابعة تحليل تلك البيانات • ومع ذلك فان الانجازات الحقيقية للعلم على امتداد القرن ونصف القرن المـــاضيين ـــ بدءا من اختراع أول سفينة بخارية وحتى نزول الانسان على القمر ـــ قد أقنعت غالبيـــة الناس فى بلاد العالم المعاصر بقبول تأكيدات العلم فى أى ميدان دون كثير من الجدل ، بحيث أصبحنا أمام وضع عجيب بل ومتناقض نجد فيه أن ثقة الانسان العادى فى المنهج العلمى القائم على الشك والتجربـــة والتمحيص تنهض فى أساسها على الكلام الشائع وعلى الايمان الأعمى •

ويجب أن نعى بوضوح أن العالم نفسه ليس سوى انسانا عاديا (عاميا) فى كل الأمور التى تخرج عن نطاق تخصصه • وان كان يؤمن مع ذلك أن تنوع المعرفة فى ميادين البحث المختلفة انما هى واجهة لوحدة أساسية قائمة بين كل آفاق هذه المعرفة • فالكون كله يمثل نسقا واحدا يخضع لقوانين أساسية متماثلة وموحدة • ولذلك فان المبادىء والقوانين الخاصة التى تكتشف فى أحد الميادين لا يمكن أن تتناقض مع المبادىء والقوانين المكتشفة فى ميدان آخر • وليس هناك انقطاع أساسى بين

الخبرة الجارية على هذا الكوكب والأحداث الجارية فى النظم الشمسية الأخرى • فأبعد الكواكب عنا يبدو أنها مكونة من نفس المواد الكيماوية المعروفة لنا • كما أنه ليس هناك انقطاع أساسي بين الأشياء الجامدة والاشيـــاء الحيـــة •

كذلك تفترض العلوم الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية والثقافية تتكون — بطريقة قابلة للتفسير — من السمات البيولوجية للثدييات العليا[٤] • بل اننا نجد — فضلا عن هذا — فى ميدان السلوك الانسانى أن نفس المبادىء والقوانين العامة ينبغى أن تنطبق بنفس الطريقة على جميع الجماعات الانسانية فى كافة عصور التاريخ • وتنظر تلك العلوم الى الطبيعة البشرية على أنها ثابتة ومتصلة على المدى الطويل اللهم فيما عدا ما تتأثر به بفعل التغير التطورى على امتداد الفترات الزمنية البعيـــدة •

والزمن — كما أشرنا سلفا — يسير بمعدل واحد فى الكون المعروف لنا علمنا • فهو لا يتوقف أبدا • ولذلك لا يمكن أن يتكرر أبدا أى جزء من المـــاضى الانسانى بحذافيره التى وقع بها من قبل • ومعنى هـــذا أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين ماذا سيحدث فى المستقبل •

---

(٤) تنقسم المملكة الحيوانية الى مرتبتين رئيسيتين هما : الأوليات (البروتوزا) أى الحيوانات الوحيدة الخلية والميتازوا اى الحيوانات المتعددة الخلايا . وتنقسم كل مرتبة بدورها الى عدد من الرتب ، والرتب الفرعية . وينتمى الانسان الى مرتبة الحبليات (ويقصد بها تلك الحيوانات ذات المحور الطولى الذى يضم حبلا ظهريا طويلا يشكل جزءا من الجهاز العصبى) . أما الرتبة الفرعية التى ينتمى اليها فهى الفقريات ، حيث يغلف الحبل الظهرى الطويل بغلاف عظمى . وتنقسم الرتبة الفرعية الفقاريات الى طبقات وطبقات فرعية عديدة . ويعد الانسان عضوا فى طبقة الثدييات (اى أن اناث تلك الطبقة لديها غدد ثديية لارضاع صغارها . أنظر مزيدا من التفاصيل عند ، بيلز وهويجر ، مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة ، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار نهضة مصر ، المجلد الأول ١٩٧٥ ، ص ٤٠ .

أن كل عام يماثل تماما كل عام آخر في الطول ، بصرف النظر عن القرن الذى يقع فيه او الأحداث التي تتم خلاله • وما من جدال في أن هـــذه الطريقة العلمية الخاصة في النظر الى الزمن تترتب عليها بعض النتائج والآثار ، بما في ذلك الرفض الضمني للكهانة ، والتنبؤ بالمستقبل ، والتناسخ وغيرها من المعتقدات التي كانت تحتل من قبل منزلة أثيرة في نفوس الناس ، والتي ما زالت مع الأسف راسخة حتى الآن في عصر العلم ، بل ولدى بعض المشتغلين بالعلم أنفسهم •

ويقـــودنا التصـــور العلمى للزمن مباشرة الى مفهـــوم العلية (او السببية) فى العلم • وهنا نلاحظ أن كبار فلاسفة العلم ليســـوا متفقين تمام الاتفاق على معنى العلية ، أى أن حادثا معينا هو عبارة عن سبب (أو علة) لحادث آخر ، وتزداد هذه القضية صعوبة في العلـــوم الاجتماعية ، على نحو ما سنرى تفصيلا فيما بعد • ومع ذلك فان التحليل العلمي يعتمد على التسليم بأن كل حدث انما هو نتيجة لأحداث ســـابقة عليه ، وأنه هو نفسه سيكون سببا (أو علة) لأحداث تالية عليه • كما يعتمد هذا التحليل العلمي على فكرة قريبة من تلك مؤداها أن الأحداث المتشابهة ترجع الى أسباب متشابهة وتؤدى الى نتائج متشابهة أيضا •

* * *

ثالثا : ـــ المشكلات الخاصة للعلوم الاجتماعية

تلتزم العلوم الاجتماعية بوجهة النظر العلمية التزاما ثابتا لا يختلف عن العلوم الطبيعية ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تدعى أنها حققت من خلاله نفس القدر من النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية ، على الأقل حتى الوقت الراهن • حقيقة أن المعلومات التى تراكمت عن السلوك الاجتماعى خلال المائة عام الماضية أوسع وأعمق مما كان معروفا من قبل ، وحقيقى أيضا أن هناك قلة قليلة جدا من المشكلات الاجتماعية التى لم

تنل بعد حظها من الدراسة والبحث ، وصحيح أيضا أن لدينا الآن رصيد هائل من المناهج الموثوق بها والتى يستطيع البحث الاجتماعى الاعتماد عليها ، الا أنه من الوهم الادعاء بأن حصيلة العلوم الاجتماعية تعادل فى حجمها أو فى دقتها ما حققته العلوم الطبيعية •

ولعلنا نستطيع أن نلخص فيما يلى على وجه الاجمال العقبات والمشكلات التى تواجه تطبيق المناهج العلمية فى دراسة الظواهر الاجتماعية :

١ ــ مقاومة المادة الانسانية :

يتمتع العالم الطبيعى بقدر كبير من الحرية ازاء موضوع بحثه لا يستطيع أن يحظى به العالم الاجتماعى على الاطلاق • اذ يمثل التجريب المنضبط أقوى أدوات البحث العلمى ، على حين نجد أن التجارب التى يمكن أن تجرى على الكائنات البشرية فى داخل المعمل لا يمكن أن تغطى سوى شريحة صغيرة من ميدان السلوك البشرى • فكثير من الظواهر التى يتناولها عالم الاجتماع ، كمشكلات النمو الحضرى على سبيل المثال ، لا يمكن وضعها داخل جدران المعمل على الاطلاق • أما بالنسبة للظواهر الأخرى التى يمكن تصغيرها ــ أو التمثيل لها ــ لأغراض التجريب العلمى ، كالعلاقة بين السلطة والخضوع ، تتعرض بالضرورة للتغير فى خلال عملية التجريب ، بحيث أننا لا يمكن أن نثق ثقة كاملة فيما اذا كانت النتائج المستخلصة من التجربة المعملية قابلة للتطبيق على الحياة الواقعية أم لا •

وتؤدى المعايير الاجتماعية التى يؤمن بها دارس السلوك الانسانى كما يؤدى تردده الى تعويقه عن اجراء التجارب ، بل أحيانا عن القيام بملاحظة بعض مظاهر السلوك التى يمكن أن تضر موضوع بحثه (كملاحظة بعض أنواع السلوك التى لا يود اصحابها الاعلان عنها

كالممارسات الاجرامية أو تعاطي المخدرات أو اقتراف الزنا ... الخ) .
بل انه يتحتم عليه في أغلب الأحوال أن يحصل على موافقة مفردات بحثه (أي الناس الذين يجرى عليهم بحثه) على اجراء البحث عليهم ، وذلك قبل بدء ابحث وطوال اجراء البحث (لأنه من حق هؤلاء الأفراد سحب موافقتهم على أجراء البحث عليهم في أي وقت) . ولا شك أن هذا أمر على جانب من الصعوبة ، لأنه ينطوى في العادة على بعض التنازلات (من جانب الباحث) والحلول الوسط التى من شأنها أن تنتقص من قيمة البيانات التى يحصل عليها الباحث في النهاية . فموافقـة مفردات البحث لا تكون مطلقة أبدا حتى في ظل أكثر الظروف مثالية ، فلدى كل انسان أسباب عديدة لاخفاء بعض أفعالهم ودوافعهم عن الناس . ثم ان الظروف المثالية نادرا ما تتحقق . وتشبه الصعوبة التى يواجهها الباحث الاجتماعي هنا بالصعوبات التى تواجهها هيئة المحلفين عند نظر جريمة من الجرائم بصدد التحقق مما حدث فعلا في وقت معين وزمان معين . وان كان الباحث الاجتماعي في وضع أسوأ لأنه لا يملك ما تملكه المحكمة من الزام الشهود الذين يرفضون الادلاء بشهادتهم بالبوح بما يعرفون عن وقائع القضية .

٢ ـ تشـــوه البيانات :

غالبا ما يحدث في العلوم الطبيعية أن تؤدى ملاحظة الظاهرة الى تغيير طبيعتها أو بعض سماتها . ومع ذلك فان تشوه البيانات عن طريق الملاحظة في العلوم الطبيعية يقل كثيرا عن احتمال تشوهها في العلوم الاجتماعية . اذ يمكن القول أن كل حدث اجتماعي يكاد يتأثر ويتغير وتتعدل مواصفاته نتيجة ملاحظته . ويتم هذا التغيير أو التشويه عن أحد طرق ثلاثـة :

(أ) يؤدى وجود القائم بالملاحظة الى تغيير طبيعة المـوقف المدروس ، كنزع صفة الخصوصية عنه مثلا .

(ب) أن يعمد الأفراد موضوع البحث الى تعديل سلوكهم ــ سواء عمدا أو عن غير عمد ــ لوجودهم تحت الملاحظة •

(جـ) أن يتبنى الأفراد موضوع البحث مفاهيم وتصورات القائم بالملاحظة ويسلكوا بطريقة تلائم تلك المفاهيم والتصورات وتنسجم معها • فسؤال باحث من المدينة لبعض الفلاحين عن رأيهم فى تنظيم الأسرة يلقى منهم عادة استجابة ايجابية مخالفة لحقيقة مشاعرهم ، وكذلك عند سؤالهم عن ممارستهم فى هذا السبيل ، فيحكون له مما يسمعونه من وسائل الاتصال وليس من واقع ما يمارسونه فعلا ، وغالبا لا يمارسن أية وسيلة للتنظيم •

٣ ــ التنبؤات التى تعدل نفسها بنفسها :

تؤدى دراسة أى ميدان من ميادين العلم الى الخروج ببعض البيانات التى تسمح بوضع نظريات علمية ، ومن شأن هذه النظريات أن تسمح للعالم بالتنبؤ بالأحداث المستقبله على نحو قريب للاسلوب الذى لاحظه فى حدوثها • ولكنا نجد فى العلوم الاجتماعية أن التنبؤات ذاتها تتحول الى فعل ، أى تدخل حيز التنفيذ وتؤثر على مجريات الواقع ؛ ومن ثم فالتنبؤات نفسها تتدخل لتعديل نفسها بنفسها • ومعنى هذا أن هناك تنبؤات تنفى نفسها بمجرد وضعها موضع التنفيذ السليم • وأخرى تؤكد نفسها بنفسها • من هذا مثلا أن التنبؤ بزيادة الحوادث فى ميدان الصناعة ، سوف يؤدى الى نفى نفسه بنفسه ، اذا ما أدى هذا التنبؤ الى تركيب بعض معدات الأمن الصناعى الجديدة ، والتى لم تكن موجودة من قبل فمجرد التنبؤ بالحوادث ووضع هذا التنبؤ موضع التنفيذ ، يؤدى ــ فى الغالب ــ الى عدم وقوع هذا الشىء الذى تنبأ به • على حين نجد ــ من ناحية أخرى ــ أن التنبؤ بخفض ساعات العمل فى الصناعة يمكن أن يتأكد ويتحقق فى الواقع اذا

ما أثر على العمال ودفعهم الى الضغط على أصحاب العمل من أجل اجراء هذا التخفيض فعلا •

٤ ـ القيم والتحيز :

من الملاحظ أن العالم الاجتماعي ـ شأنه شأن مفردات بحثه ـ يتدخل باستمرار فى النتائج التى يتوصل اليها • وهو قد يفعل ذلك عامدا متعمدا فى بعض الأحيان ، ربما من أجل خدمة قضية كبرى يؤمن بها • ولكن الأغلب أن يحدث ذلك منه عن غير عمد ، وذلك عندما تقوده بعض ميوله اللاشعورية الى البعد به عن جادة الصواب وعن عين الحقيقة التى يسعى اليها • وتنشأ هذه المشكلة لأن العالم الاجتماعى انما هو انسان وعضو فى جماعات معينة داخل المجتمع الذى يدرسه ، مما يكون لديه بعض الدوافع التى تتداخل فى عمله العلمى وتقلل من درجة موضوعيته فى البحث •

ومن الممكن أن تظهر ألوان التحيز الناشئة عن القيم التى يؤمن بها الباحث فى أى مرحلة من مراحل بحثه • اذ نلاحظ بادىء ذى بدء أن اختيار المشكلات التى سيدرسها يكون تحيزا بالضرورة • ذلك أن الباحثين يختارون للبحث موضوعات يمكنهم أن يدرسوها بسهولة أو يشعرون بميل الى بحثها (لسبب أو لآخر) وقد يتركون بذلك موضوعات ربما تكون أكثر عائدا من الناحية العلمية • وهكذا نجد ـ على سبيل المثال ـ مئات الدراسات عن التكيف الزواجى(تكيف كل من الزوجين للآخر)،على حين نجد دراسات نادرة عن قصص الحب البسيطة العادية ، ونصادف اهتماما فائقا بأسباب انحراف الأحداث وعوامله ، بينما تقل جدا الدراسات التى تهتم بأسباب السلوك الحميد وعوامله ، ونجد بحوثا عديدة عن العلاقة بين الطبيب والمريض (فى علم الاجتماع الطبى) ، ولا يوجد فى الوقت نفسه اهتمام مواز لذلك بالمظاهر السلبية لممارسة مهنة الطب وانحرافات

الأطباء • ونجد من ناحية أخرى أن أغلب الموضوعات التى يتجاهلها الباحثون فى فترة معينة ، تتحول فى فترة أخرى الى « موضة » للبحث، وتصبح محل اهتمام كبير دفعة واحدة • الا أن أشد أنواع التحيز قوة وأكثرها عنادا تبدو فى عملية البحث نفسها ، ومنها :

٥ ــ التعصب للجماعة :

فى أى دراسة لأحد التنظيمات الاجتماعية يجد العالم نفسه أكثر قربا لبعض مفردات بحثه ــ من حيث الانتماء والنظرة ــ من بعضهم الآخر • وقد يدفعه هذا الى تبنى وجهة نظر بعض أصدقائه مما يؤثر تأثيرا سلبيا ظاهرا على درجة حياده العلمى • ولا شك أن دراسة أحد حركات الاحتجاج الطلابية التى تطلبها وتدعو اليها ادارة الجامعة المعنية من الأرجح أنها لن تنتهى بنا الى نفس النتائج التى تنتهى اليها دراسة مماثلة (لنفس الموضوع) تطلبها وتدعو اليها احدى المنظمات الطلابية أو الأحزاب المعارضة التى تنتمى سياسيا الى نفس لون أصحاب هذه الحركة • ولا شك أيضا أن الأنثروبولوجى الغربى الذى يدرس قبيلة من أكلة لحوم البشر يرجح أن يجد نفسه أكثر تعاطفا مع أولئك الأفراد من القبيلة الذين يميلون الى التحديث ويحبذونه منه مع أفراد القبيلة الآخرين الذين يدعون الى الحفاظ على نقاء التراث القبلى القديم •

٦ ــ التزامات الباحث المسبقة :

من المؤكد أن قيم الباحث تفرض نفسها على نتائج بحثه أيضا • اذ نجد فى العلوم الاجتماعية ــ كما هو الشأن فى العلوم الطبيعية ــ أن نتائج البحوث العلمية يمكن تطبيقها فى حل بعض المشكلات القائمة فى الواقع • ولكننا نجد أن الحل المقترح للمشكلة الاجتماعية يمس عادة العالم الاجتماعى من أحد الجوانب الانسانية الخاصة به • فرؤيته لأى

فعل اجتماعى تتأثر بالضرورة بالقيم السياسية والأخلاقية والجمالية المستمدة من مصادر أخرى سابقة على خبرته المهنية هذه فى ميدان علم الاجتماع . ولكن الأدهى أن تتحول الخبرة المهنية نفسها الى مصـــدر من مصادر التحيز فى أحد المجالات العملية ، اذا ما كان هناك مجـــال للخلاف ، وكانت هناك بعض المدارس الفكرية التى تكونت واستقرت وأخذت تعمل على فرض آراء بعينها . فالباحث الذى ينتمى الى احـــدى هذه المدارس قد يقع تحت ضغط عنيف لكى لا يتوصـــل الى بعض الاكتشافات التى لاتتفق مع هذا الانتماء .

٧ ـ مشكلة الذاتية :

ربما كان من أخطر العقبات أمام تطبيق المنهج العلمى على دراسة الخبرة الانسانية ذلك التقسيم الطبيعى لتلك الخبرة الى قطاعـــين أو مجالين : مجال علنى ظاهر ومجال خفى مستور،وأن هذا المجال المستور محجوب عن الملاحظة المباشرة . حقيقة أن العلوم الطبيعية يتحتم عليها هى الأخرى أن تتصدى لدراسة عديد من الظواهر التى لا يمكن ملاحظتها ملاحظة مباشرة (كالتحولات الداخلية فى بعض النجوم أو تأثيرات الغدد الصماء على الكائنات الحية ، ولكن الباحث فى تلك العلوم يستطيع أن يقلد تلك الظواهر فى المعمل أو يدرسها باستخدام أدوات جديدة . وليس من المستحيل نظريا أن يتم التوصل فى وقت ما فى المستقبل الى بعض المناهج والأدوات التى تيسر للانسان ملاحظة عمليات الادراك عند انسان آخر ملاحظة مبشرة . أما بالنسبة للوقت الحاضر على الأقـــل فليست أمامنا ثقوب نستطيع من خلالها أن نختلس النظر الى التجربة الداخلية لأى انسان ونكشف بها الأستار التى تحجب عنا هذا الكيـــان المحجوب . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع والعلوم الاجتمـــاعية الأخرى تولى اهتماما كبيرا لدوافع السلوك الاجتماعى ، وللمشـــاعر

والعواطف (الأحاسيس) التى تصاحب ذلك السلوك ، وللصور والمفاهيم التى يخلقها هذا السلوك ، الا أنه ما زال من المستحيل ملاحظة أى من تلك العناصر الأساسية للسلوك الاجتماعى ملاحظة مباشرة • ولذلك يتعين علينا أن نقنع بالتقارير المباشرة ونعتمد عليها أساسا ، وأعنى ما يقرره لنا الأفراد موضوع البحث أنفسهم • هذا مع علمنا بأن تلك البيانات التى يدلون بها غير قابلة للتحقق من صدقها وليست مستوفية فى الواقع للمعايير العادية التى ينبغى توافرها فى البيانات العلمية • ولكن طالمـــا أننا لا نملك شيئا أفضل من ذلك . فعلينا أن نفعل ما فى وسعنا لزيادة دقتها وصدقها •

٨ ــ الأفكار غير العلمية عن علم الاجتماع :

من أهم وظائف البحث العلمى أن يدحض أوهـــام الأســـاطير ، والمعتقدات الشعبية الخرافية ، والأحكام الفاسدة ومظاهر سوء الفهم وألوانه ، والتى تمثل فى مجموعها المعرفة الشائعة عن موضوع من الموضوعات فى المرحلة السابقة على دراسته دراسة علمية • وسوف يلاحظ القارىء على امتداد هذا الكتاب حرصنا على دحض الأوهـــام القديمة والتفسيرات الفجة للظواهر المركبة • فنحن نريد أن ينبت النبات الجديد على أرض نظيفة سالمة ، وربما يمكن القول ــ مـــع الأسف ــ أن تقدم علم الاجتماع الحديث يؤدى بالضرورة الى أن ينمو على هذه الأرض أحيانا محصول جديد من المعتقدات والأفكار الفاســـدة التى تناوىء الحقيقة وتجافى الواقع كما كانت الأفكار السابقة عليها تفعل من قبل • وسوف نحرص على كشف تلك الأفكار والمعتقدات الفاسدة (الجديدة) واحدة واحدة فى كل ميدان نعرض له من ميادين الدراسة فى علم الاجتماع • ولكن هناك مع ذلك بعض تلك الأوهـــام الجديدة التى تستحق منا اهتماما خاصا هنا لأنها تتمتع الآن بانتشـــار

واسع النطاق ولأنها تمثل افسادا وتحـريفا للمنهـج العلمى وليس تطبيقا له ٠

ويمكن القول أن أبرز الأوهام الرائجة التى تعد من مبادىء علم الاجتماع والتى تستحق التنفيذ :

(أ) أن جميع المشكلات الاجتماعية قابلة للحل ٠

(ب) أن كل فرد هو نتاج بيئته ، ولذلك لا يمكن أن يعد مسئولا عن أفعاله ٠

(ج) لما كانت المبـادىء الأخلاقية تختلف من مجتمع لآخـر ، فانه يعد من الأمور اللاعلمية الحكم على سلوك أحد الأفراد على أساس المبادىء الأخلاقية ، لأنها متغيرة ومتباينة كما ذكرنا ٠

ولكل وهم من هذه الأوهام الثلاثة قصة معقدة خاصـة به ٠ ولكن العنصر المشترك بينها جميعا هو المبالغة الزائدة فى المدى التى تستطيع أن تذهب اليه العلوم الاجتماعية فى تغيير الظروف الانسانية ، كما أنهـا تشترك جميعا فى أنها تبسط الاختيارات المتاحة أمام الناس٠ولكننانجدأن الحقيقة تكاد تكون عكس ذلك تماما ٠ ذلك أن دراسة علم الاجتماع تدلنا على أن الصراع والاختلاف يمثل ملامح كامنة للبناء الاجتماعى ، وأن مصالح الفرد ومجتمعه لا يمكن أبدا أن تتفق اتفاقا كاملا وأن تقبل فكرة العلية الاجتماعية لا يمكننا بحال من الأحوال من التخلى عن فكرة الارادة الانسانية الحرة ، وأن الالتزام الأساسى وراء كافة المواثيـق والنظم الأخلاقية فى كل جماعة انسانية واحد لا يتغير ، وأخيرا : أن كل مجتمع محلى ـ صغيرا كان أم كبيرا ـ لا تقوم له قائمة ولا يستطيع الاستمرار فى الوجود الا بفضل العواطف والأحاسيس المعيارية الكامنة فى نفوس أعضائه والالتزامات المتبادلة فيما بينهم ٠

* * *

الفصــل الثــانى

المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع

لقد استطاع علم الاجتماع ــ شأنه شأن كل ميادين البحث العلمى وفروع الدراسة ــ أن يطور قائمة طويلة من المصطلحات الفنيــة التى تشير الى الأشياء التى يدرسها . ولهذا المصطلحات وظيفة مزدوجة الأولى فى تسمية الظواهر وتحديدها باسم تعرف به ، والثانية وضعها فى موضع يمكن فى اطاره تحليلها وفهمها . يضاف الى هذا أن كثيرا من الدارسين يميلون الى استخدام لغة خاصة (أو رطانة) تدل عليهم وتشــير الى انتمائهم الى دائرة معينة ، وتجعلهم على اتصال بأحدث الموضات الفكرية التى تظهر فى ميدان عملهم . ومن أمثلة الاستخدام الخاص لكلمــات معينة بمعان معينة استخدام بعض المصطلحات الفنية كبديل عن بعض الكلمات الشائعة ، كأن نقول هذا « سلبى » وهذا « ايجابى » بدلا من أن نقول هذا « سيء » وهذا « طيب » .. الخ . بل اننا نجد أن الكتاب الذين يتجنبون الافراط فى استخدام اللغة الخاصة ، غالبا ما يطورون أسلوبا مهنيا خاصا يدل دون أدنى شك على ارتباطهم بتلك المهنة أو هذا الميدان . بحيث أصبحنا نجد الكتابات السوسيولوجية (أى المنتمية الى علم الاجتماع) تستخدم لغة خاصة أصبح من السهل على الناس أن يتعرفوا عليها وعلى انتمائها لهذا العلم ، حتى وان كانت لا تحــوى مصطلحات بعينها أو كلمات بالذات ، ولكن يصبح لهذا الكلام مذاق أو طابع مميز يدل على مهنة أصحابه .

والمشكلة هنا أن عامة الناس ــ حتى من المتعلمين ــ قد يجدون صعوبة فى فهم بعض الكتابات السوسيولوجية . وهم قد لا يعترضون

على صعوبة الأسلوب فى علوم اجتماعية أخرى أحيانا ، ولكنهم يفترضون أن المشتغل بعلم الاجتماع يكتب عن أمور الحياة المألوفة لهم ، وأحيانا يشرح بعض القضايا والمشكلات التى تعن لهم فى يومهم ، ولكنهم لا يفهمون تماما ، أو لا يفهمون بالتحديد ماذا يقصد من هذا الكلام . وهذا هو السبب وراء حملات النقد التى توجه الى الكتابة فى علـم الاجتماع (سواء فى اللغات الأوروبية المعروفة لنا ، أو فى لغتنا العربية) لأنها تستخدم عبارات غامضة أو غير مألوفة . بل أن الأمر وصل ببعض الكتاب الى حد وصف لغة الكتابة فى علم الاجتماع بأنها كالاسبرانتو (الاسبرانتو Esperanto لغة دولية مبتكرة ـ أى مؤلفة تأليفا ـ بنيت على أساس من الكلمات المشتركة فى اللغات الأوروبية الرئيسية) ، أى عسيرة على الفهم غير متداولة فى الاستخدام . والحقيقة أن هناك بعض المشتغلين بهذا العلم الذين يكتبون لغة ليست عسيرة على المثقف العادى فحسب ، ولكنها عسيرة أحيانا على زملائهم فى المهنة نفسـها . والبعض يكتب أحيانا غير واضح فى اعتباره متعة القارىء والتيسير عليه ، أى أنه يكتب كلاما يمكن أن يفهم ، ولكن بعد عناء . ويبدو أن هنـاك ثلاثة أسباب وراء ظاهرة هذا الأسلوب العسير فى كتابات علم الاجتماع :

(أ) ربما كان أهم تلك الأسباب ما أشرنا اليه من أن أغلب المادة التى تمثل موضوعا لعلم الاجتماع هى من أمور الحياة اليومية : ولذلك يجد الناس أن استبدال اللغة اليومية المألوفة ببعض المصطلحات الفنية أقل اقناعا فى علم الاجتماع منه فى أى علم آخر .

(ب) لقد تأخر علماء الاجتماع ـ لأسباب غير معروفة بالتحديد ـ فى الاتفاق على تعريفات موحدة للمصطلحات الفنية التى يستخدمونها ، الأمر الذى يجعل حتى المتخصصين قد يعجزون عن فهم بعضهم البعض أحيانا . ونجد فى الكتابات الاجتماعية العربيـة التعبير عن مصطلح System بكلمة « نسق » (التى يستخدمها الأغلبية) وكلمة «جهاز»

أو « نظام » اللتين يستخدمهما القلة ، والتعبير عن كلمة Socialization بكلمة « تنشئة » غالبا ، « وتطبيع » أحيانا أخرى وهكذا! •

(جـ) وقد يحدث عنـد التعبير عن مادة البحث بكلمات ألا تتطابق مفاهيم وتصنيفات العالم الاجتماعى مع المفاهيم والتصنيفات التقليدية للعلاقات الاجتماعية والراسخة فى اللغه المستخدمة بين الناس • والمثال على ذلك استـخدام كلمة كاريزما التى تشـير — فى العادة — الى ما يعبر عنه الشـخص العادى بكلمة « الزعيم » أو « الريس » ، بينما هى تنطوى على خصائص ومواصـفات متميزة توفر على دراسـتها المشتغلون بعلم الاجتماع السياسى ، وعلم النفس الاجتماعى وغيرهم ، وتمنى « القيادة الملهمة » •

مصادر المصطلحات فى علم الاجتماع :

أجريت فى أمريكا بعض التجارب لاختبار قدرة الطلاب الجامعيين على فهم مقتطفات من المقالات العلمية فى ميادين : علم الاجتماع ؛ وعلم النفس التجريبى ، والتحليل النفسى ، والكيمياء الحيـوية ، والفزيولوجيا ، والفارماكولوجيا • ولم تكشف التجربة عن وجود أى فروق ذات دلالة بين الميادين العلمية السـتة من حيث امكانية فهم الناس العاديين لمادتها • فقد اتضح أن الميادين العلمية الستة المذكورة قد استعارت أكثر من نصف مصطلحاتها من اللغات الأنجلو ساكسونية ومن اللغة الانجليزية القديمة • أما الباقى فقد أخذته عن مصـادر قديمة (كلاسيكية كاليونانية) أو أجنبية أو مختلطة • وأوضحت دراسة أخرى أن نسبة الكلمات المستعارة فى علم الاجتماع بلغت ٤١٫٧٪ ، فى حين كان متوسط نسبة الكلمات المستعارة فى كافة العلوم الأخرى ٤٢٫١٪ •[1]

---

(١) انظر دراسـة :

Frances E. Cheek and Maureen Rosenhaupt, « Are Sociologists Incomprehensible ? : An Objective Study », in : American Journal of Sociology , 73 , No. 5 , March 1968 , pp. 617 - 627.

ولعل فى هــذه التجربة وغيرها ردا على الانتقادات التى توجه أحيانا الى الكتابات العربية فى علم الاجتماع بسبب بعض المصطلحات المعربة فيهــا ، أو المكتوبة كما هى بحروف عربية كالأنثروبولوجيا ، والسوسيولوجى (نسبة الى علم الاجتماع) ، وميكانيزم ، وديناميات ، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم ٠

كما تعرف اللغــة العلمية فى علمنا بعض الكلمات الجديدة التى اخترعت اختراعا أو ركبت من مقاطع من مصادر لغوية مختلفة ، ولم تكن موجودة بشكلها الراهن فى أى لغة انســانية من قبل ، مثل كلمة علم الاجتماع Sociology ، كاريزما Charisma وغيرها ٠ فقد صكت كلمــة Sociology من الجــذر اللاتينى Socius والجــذر اليونانى Logos على يد أوجست كونت (مؤسس علم الاجتماع الحديث) لأول مرة فى عام ١٨٣٨ ٠ أما المصطلح نفســه فهو كلمة انجليزية محترمة عدل معناها تعــديلا طفيفا فى هــذا الاســتخدام ٠ وظل المعنــى السوسيولوجى للمصطلح قائما بصفة عامة ، كما ظل محتفظا بمعناه القاموسى الأصــلى ٠ ونجد أن كلمة تدرج Stratification ــ على ســبيل المثال ــ قد ظهرت فى اللغــة الانجليزية لأول مرة فى عصر شيكسبير للاشارة الى عملية ترتيب شىء ما فى مستويات أو راقات فوق بعضها ٠ ثم استخدمت الكلمة بهــذا المعنى فى علم البيولوجيا فى القرن الثامن عشر ، ولم يبــدأ استخدامها فى ميــدان علم الاجتماع الا فى أربعينيات القرن العشرين ٠

غير أننا نستطيع ــ مع ذلك ــ القول بأنه بوسع أى قارىء مدقق أن يفهم القسط الأعظم من الكتابات السوسيولوجية بسهولة اذا ما تمكن من عدد قليل من المصطلحات الأساسية ومن الأفكار التى تعبر عنها تلك المصطلحات ٠ وسوف نشرح فى الفقرات التالية معنى العشرين مصطلحا الأساسية فى علم الاجتماع الحديث بادئين فى أغلبها بتبنى المعنى

الذى أوردته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية(*) ، وقاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية(**) ، موضحين فائدة استخدام المصطلح وعلاقته ببقية المصطلحات العشرين الأساسية .

(*) ارجع الى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية (وكذلك للاستزادة حول اى موضوع من موضوعات هـذا الكتاب) :

David L. Sills , ed. , Inernational Encyclopedia of the Social Sciences , New york , Macmillan and free press , 1968

تعريف الثقافة : المجلد الثالث ، صفحة ٥٢٨
تعريف الجماعة : المجلد السادس ، صفحة ٢٧٦
تعريف التفاعل : المجلد السابع ، صفحة ٤٤١ (مع بعض التعديلات)
تعريف الاتجاه : المجلد الأول ، صفحة ٤٥٠
تعريف المعيار : المجلد الحادى عشر ، صفحة ٢٠٤
تعريف الدور : المجلد الثالث عشر ، صفحة ٥٤٧ (مع بعض التعديلات)
تعريف النسق الاجتماعى : المجلد الرابع عشر ، صفحة ٥٨٣
تعريف التكامل : المجلد السابع ، صفحة ٣٨٠
تعريف الحراك : المجلد الرابع عشر ، صفحة ٤٢٩
تعريف القوة : المجلد الثانى عشر ، صفحة ٤٠٦ (حسب تعريف ماكس فيبر) .
تعريف الصراع : المجلد الثالث ، صفحة ٢٣٢
تعريف الانحراف : المجلد الرابع ، صفحة ١٤٨ (مع بعض التعديلات)

(**) انظر هـذا القاموس ايضا :

Julius Gould and William L. Kolb, eds.
A Dictionary of the social sciences, New york, Free Press, 1964

وقد صدرت لهذا القاموس ترجمة عربية عن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية باشراف الدكتور ابراهيم بيومى مدكور ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

المصطلحات العشرين الأساسية فى علم الاجتماع

١ ــ النسق الاجتماعى

والمصطلحات المرتبطة به هى :

٢ ــ الوظيفــة
٣ ــ التــكامل
٤ ــ الجمــاعة
٥ ــ التنظيــم
٦ ــ المجتمــع

٧ ــ الثقافة

والمصطلحات المرتبطة بها هى :

٨ ــ النظــام
٩ ــ القيمــة
١٠ــ الاتجــاه
١١ــ المعيــار
١٢ــ الانحراف

١٣ ــ التفاعل

والمصطلحات المرتبطة به هى :

١٤ــ الــدور
١٥ــ التنشئة الاجتماعية
١٦ــ الصراع

١٧ ــ المكانة

والمصطلحات المرتبطة بها هى :

١٨ــ التدرج
١٩ــ الحراك
٢٠ــ القــوة

١ ـ النسق الاجتماعى :

النسق الاجتماعى عبارة عن مجموعة من الأشخاص والأنشـطة تتميز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرار •

ويعد هـذا المصطلح أشمل أسماء الكيانات التى يهتم علم الاجتماع بدراستها • فهو يضم المجتمعات ، والتنظيمات ، والجماعات ، والنظم • فالأمة هى عبارة عن نسق اجتماعى ، كما أن مباراة كرة القدم هى أيضا نسق اجتماعى ، والزوجان اللذان يعيشان فى أسرة هما أيضا نسق اجتماعى • وهنا يحق لنا أن نتساءل عن جدوى استخدام مفهوم بهذا الاتساع ، اذا كانت العناصر الداخلية فيه لا تتصف بكثير من السمات المشتركة فيما بينها ؟

والرد على ذلك أن السمات المشتركة بين تلك الكيانات الاجتماعية والتى يعبر عنها مصطلح النسق هى سمات فى غاية الأهمية • ذلك أن كل نسق اجتماعى يخلق لنفسه حدودا تجعله متميزا عن الأنسـاق الأخرى ، ومتميزا عن البيئة التى يوجد فيها ، كما يخلق داخله حالة من التوازن بين الأنشـطة التى تمارس داخله ، بحيث يظل قادرا على العمل وعلى أداء وظائفه •

وسوف نرى فيما بعد أن تلك السمات الأساسية تمثل نقطة البدء لأى تحليل سوسيولوجى • فاذا تصدينا لدراسة أى نسق اجتماعى جديد ، فانه يتعين علينا بادىء ذى بدء أن نعين حدوده ، وذلك لكى نكتشف ميكانيزمات اسـتمرار تلك الحدود والحفاظ عليها • وتصبح المهمة التالية على ذلك هى التعرف على الأنشـطة الرئيسية ، ونحاول أن نعرف العلاقات التى تربط تلك الأنشـطة ببعضها ، وأخير كيف تحافظ على حالة التوازن فيما بينها •

٢ ــ الوظيفــة :

ان وظيفة أى عنصر من عناصر النسق الاجتماعى هى ذلك الجزء (الدور) الذى يؤديه للحفاظ على النسق •

من المسلم به اليــوم أن هنــاك علاقة عمل من نوع ما بين أجزاء النسق المختلفــة ، بحيث أننا نجد أن كل جزء يرتبط على نحو ما بكل جزء آخر ، ولا يمكن أن يتغير شىء فى النسق الاجتماعى دون أن يؤدى الى احداث سلسلة من التغيرات فى بقية أجزاء النسق • وقد أكد المشتغلون بعلم الاجتماع هــذه النقطة مرارا بحيث لم تعد فى حاجة الى مزيد من التأكيد • ولكن الأمر لم يكن كذلك فى البدايات الأولى لعلم الاجتماع ، حيث كان السلوك الاجتماعى يدرس عادة دون اهتمام يذكر بالنظر اليه فى اطار النسق الذى يحدث فيه •

ويطلق اسم « وظيفى » على عالم الاجتماع الذى يؤكد علاقات التداخل القائمة بين أجزاء النسق الاجتماعى • واذا كان متطرفا فى آرائه ، فانه يجتهد كى يثبت أن كل جزء من أجزاء النسق يســاهم فى الحفاظ على النسق ويعمل على بقائه ، ومن ثم يصــبح ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال[٢] • أما اليــوم فاننا نجد أن الشــواهد المستقاة من الدراسات الامبيريقية لا تؤيد هــذا الموقف المتطرف • حقيقة أن كل أجزاء النسق تكاد تؤثر على النسق الاجتماعى برمته ، الا أن تلك الآثار ليست كلها ايجابية بالضرورة ، أو ليست بالضرورة فى صالح استمرار النسق وبقائه • وكثيرا ما يمكننا القول بعد حدوث تغير معين فى النسق أن عادة معينة أو معتقدا ما لم يكن

---

(٢) يعد مالينوفسكى الأنثروبولوجى البولندى الأصل أقوى المدافعين عن وجهة النظر هــذه ، انظر مقاله :

Bronislaw Malinowski , Anthropology .

فى دائرة المعارف البريطانية ، الطبعة الثالثة عشرة ، مادة أنثروبولوجيا .

جوهريا ولا حيويا على الاطلاق ، وأنه قد يمكن الاستغناء عنه بالفعل • ان الباحث الذى يقوم بالتحليل الوظيفى للمجتمع قد يقع فى اضطراب وتختلط عليه الأمور اذا لم يتعرف بدقة على ميكانيزمات أداء النسق لوظائفه ، وما لم يعين الحدود التى تؤدى فيها داخل النسق ، وكذلك ما لم يتعرف على البدائل الوظيفية التى يمكن أن تحقق نفس الأهداف بطرق أخرى •

ويميز علماء الاجتماع عادة بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة • **والوظائف الظاهرة** هى تلك التى يدركها ويعرفها جيدا الأفراد الفاعلون داخل النمط الاجتماعى أو الثقافى الذى ندرسه • أما **الوظائف الكامنة** فهى تلك التى لا يعرفها الفاعلون فى ذلك النسق والتى تحتاج الى الكشف عنها عن طريق التحليل السوسيولوجى • واذا نظرنا مثلا الى ظاهرة الغش فى الامتحانات ، وجدنا أن وظيفتها الظاهرة (لدى الغشاش) هى تحسين درجاته وتقديراته فى هـذا الامتحان ، أما وظيفتها الكامنة فقد تكون رغبة ذلك الغشاش فى تأكيد تماسك جماعة رفاقه من الطلاب ، وذلك لكى لا يتخلف أو يقل عنهم فى المستوى •

٣ ــ التــكامل :

التكامل هو ترابط وتماسك أجزاء النسق الاجتماعى لكى يصــبح كيانا كليا موحدا •

والتكامل درجات ، ولكن النسق الاجتماعى ينبغى أن يتمتع بدرجة معينة من التكامل ، والا لم يعدلنا الحق فى أن نطلق عليه اسم «نسق» ولكن الملاحظة العابرة تدلنا على وجود فروق واختلافات فى درجة التكامل بين نسق وآخر • فبعض الأسر أكثر تماسكا من البعض الآخر وبعض الثقافات تتصدى لمقاومة التغير بقوة ، على حين نجد ثقافات أخرى تفتح صدرها لأى مؤثرات تفد عليها • بل اننا نستطيع القول بأنه حتى بالنسبة للكيانات الكبرى غير المتجانسة كالمدن الكبرى اليــوم يوجد قدر من

التكامل الداخلى فيها • ولذلك تدلنا دراسات علم الاجتماع الحديثة على أن المدن التى توجد فيها درجة منخفضة من التكامل تعانى من مشكلات اجتماعية أشـــد وطأة وأعظم خطرا •

وهناك ثلاثة فروض كبرى ترتبط بفكرة التكامل :

(ا) أن الحياة فى نسق اجتماعى سيىء التكامل أصعب من الحياة فى نسق اجتماعى جيد التكامل •

(ب) أن النسق الاجتماعى ذى المستوى المرتفع من التكامل أقدر على مقاومة التحدى الخارجى من النسق السيىء التكامل •

(جـ) أن التحديث والتقدم الصناعى يؤدى عادة الى تقليل درجة التكامل الاجتماعى •

وتمثل تلك الفروض الثلاثة الشغل الشاغل لبحوث العالم الفرنسى اميل دوركايم طوال حياته ، والذى سوف نستعرض آراءه ونظرياته فى جزء لاحق من هـــذا الكتاب • وقد ظلت تلك القضايا تمثل احدى بؤر البحث السوسيولوجى منذ أن نشر دوركايم دراسته الكلاسيكية عن الانتحار فى عام ١٨٩٧ • ويمثل هـــذا الكتاب أول دراسـة احصائية مكتملة فى علم الاجتماع المعاصر ، جمع فيه مؤلفه كما كبيرا من الشواهد التـــى تدل على أن معـــدلات الانتحار تزيد حيثما تنخفض درجـــة التكامل الاجتماعى[٣] •

والصعوبة الرئيسية التى تواجهنا فى قياس درجة تكامل نسق اجتماعى معين أنه لم يتم حتى الآن اختراع وســيلة مطلقة لقياس

(3) Emile Durkheim, Suicide : A Study in Sociology, New york , Free Press , 1963.

وقد صدرت الطبعة الفرنسية الأصلية لأول مرة فى باريس علم ١٨٩٧ .

التكامل تتيح لنا — على سبيل المثال — مقارنة درجة تكامل مدينة معينة بدرجة تكامل مصنع معين ، أو تكامل أسرة معينة بتكامل أمة معينة . ولكن من اليسير — الى حد ما — قياس التكامل النسبى لوحدات من نفس النمط ، كالدراسة التى أجريت على بعض الأسر الانجليزية التى اختيرت من بين طبقة اجتماعية معينة فى مكان وزمان معينين[٤] . أو الدراسة التى أجريت لقياس تكامل مجموعة من المجتمعات المحلية المكسيكية التى تتصف بنفس الثقافة الأساسية ، ولكن الفروق بينها ترجع الى اختلاف درجة تعرضها للمؤثرات الخارجية[٥] . ويجب أن نلاحظ هنا أن مقارنة درجة التكامل بين أنساق اجتماعية متباعدة ومستقلة عن بعضها استقلالا كبيرا يمثل عملية محفوفة بالمخاطر Shakier وقد أثبتت الدراسات الحديثة وجود درجة من التكامل فى داخل بعض القبائل البدائية تقل عما كان متوقعا ، درجة من التكامل فى أحياء المدن الحديثة الكبرى تزيد عما كان متوقعا[٦] .

---

(٤) انظر الدراسة الهامة التالية :

Leizabeth Bott, Family and Social Network : Roles , Norms and Externel Relationships in ordinary urban Families. London, Tavistock , 1957.

(٥) أجرى هذه الدراسات العالم الأمريكى الشهير روبرت ردفيلد :

Robert Redfield , **The Folk Culture of Yucatan,** Chicago University of Chicago Press, 1941.

انظر كذلك لنفس المؤلف ، **المجتمع القروى وثقافته** ، الذى ترجمه الى اللغة العربية د . فاروق العادلى ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ .

(٦) اثبت النقطة الأولى أوسكار لويس فى كتابه :

Oscar Lewis , **Life in a Mexican Village :**

Tepoztlan Restudied , Urbana II., University of Illinois Press , 1963

واثبت النقطة الثانية الخاصة بالمدن الحديثة الكبرى هربرت جانز :

Herbert J. Gans, **The urban Villagers :**

Group and Class in the Life of Italian Americans , New York Free Press , 1965.

والملاحظ من ناحية أخرى أنه لا جدال فى أن القرن العشرين قد شهد تغيرا اجتماعيا وثقافيا سريعا ، وأن هذا التغير من شأنه أن يعمل على تخفيض درجة التكامل فى شتى الأنساق الاجتماعية القائمة . واذا كانت السعادة أيسر تحقيقا فى داخل الأنساق المتكاملة (أى التى تتصف بدرجة عالية من التكامل) ، كما دلت على ذلك دراسات عدة ، فلا عجب أن العصر الذى نعيش فيه اليوم قد أصبح أقل ارضاء واسعادا للفرد .

٤ ـ الجماعة :

الجماعة عبارة عن نسق اجتماعى يتكون من عدد من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويشتركون فى القيام ببعض الأنشطة المشتركة .

ويترتب على هذا التعريف أن درجة « جماعية » أى جماعة (أى تماسك الجماعة كجماعة ، ومدى اتصافها بخصائص الجماعة) هى مجرد اختلاف فى درجة التماسك من جماعة لأخرى أى هى مسألة درجة . والملاحظ أن ذلك يتفق وخبرتنا فى الحياة اليومية ، حيث نصادف بعض الجماعات التى تتميز بالاستمرار لمدد طويلة ، كالأسر والهيئة التشريعية ، على حين توجد جماعات أخرى لا تكاد تحظى بأى قدر من الاستمرار ، كالجمهور المدعو الى حفلة أو محاضرة معينة ، فما نكاد نلحظ وجود تلك الجماعة ، حتى نجدها قد انحلت وانتهت .

وقد اصطلح على أن الجماعة ينبغى أن تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ، ويتكون أعضاء الجماعة من أفراد أحياء ، وليس من كيانات جمعية أو كيانات مجردة . ولابد أن تكون لدينا دائما وسيلة ما لتمييز أعضاء أى جماعة عن غير الأعضاء فيها ، حتى ولو كان ذلك من خلال وجودهم فى زمان أو مكان معينين . ويجب أن تقوم بينهم علاقات

تفاعل ، أى أن كلا منهم يتفاعل مع بقية أعضـــاء الجماعة بحيث تصبح هناك شبكة واحدة من العلاقات التى تربط بينهم .

والملاحظ أن مصطلح « جماعة » من المرونة بحيث يكاد يكون من المتعذر اساءة استخدامه ، وان كان الخطأ أن يطلق أحدنا على حشـــد من الناس لا تقـــوم بين أفراده علاقات التفاعل المشار اليها اســـم « جماعة » وننبه بهذه المناسبة الى أن « الحشـــد » هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين تربط بينهم سمة مشتركة ، ولكن لا تقـــوم بينهم علاقات تفاعل . فالباعة الجائلون مثال للحشـــد ، أو مجموعة الناس ؛ ولكنهم لا يشكلون جماعة بالمعنى العلمى المحدد هنا .

٥ ــ التنظيـــم :

التنظيم عبارة عن نسق اجتماعي مستمر له هوية جماعية واضحة ، وقائمة محددة تحديدا واضحا من الأعضاء ، وبرنامج للنشاط الرتيب (المتكرر) الموجه نحو تحقيق أهداف واضـــحة ، وله كذلك اجراءات محددة لضم أعضاء جدد اليه .

وتتضح الهوية الجماعية المتميزة للتنظيم من خلال الاسم الذى يطلق عليـــه ، وهو اسم يعرفه كافة أعضاء التنظيم ، كما يعرفه عدد كبير من الناس من خارج هـــذا التنظيم . والغالب أن يوحى اسم التنظيم بقدر كبير من المعلومات عن أهداف التنظيم ، ومكانه ، وانتمائه ، كما يتيح ممارسة سلوك جماعى معين دون أى لبس . ومن شأن قائمة الأعضاء أن تســـاعد التنظيم على التعرف على أعضائه ، كما تمكنه من تقسيم الناس ــ فى لحظة معينة ــ الى أعضاء وغير أعضـاء . وقد يكون برنامج نشـــاط التنظيم شـــاملا أو محدودا ، ولكنه ينص دائمـــا على بعض الأنشـــطة المحددة الموجهة نحو تحديد أهداف بعينها ، كما يتضمن دائمـــا نوعا من الخطة الزمنية لترتيب وتنظيم هذه الأنشـــطة مقدما .

وتضمن اجراءات تجديد الأعضاء ضم أعضاء جدد الى التنظيم ونقل الأعضاء القدامى من موقع الى آخر داخل التنظيم •

ومن أمثلة التنظيمات التى نتحدث عن سماتها هنا : الأسرة ، والحزب السياسى ، والمصنع ، والعصابة الاجرامية ، والكتيبة العسكرية ، والبنك ، والمصلحة الحكومية ، والأوركسترا السيمفونى • وعلينا أن نحذر الوقوع فى خطأ اعتبار كل الجماعات الدائمة تنظيمات • فالسلالات (الأجناس) ، والجماعات العرقية ، والطبقات الاجتماعية ، وجماعات الجوار — على سبيل المثال — ليست تنظيمات بالمعنى الذى حددناه هنا للتنظيم •

فالتنظيمات تتميز ببعض السمات المحددة بغض النظر عن الزمان أو المكان الذى تظهر فيه • ومن تلك السمات وجود **خريطة التنظيم** التى تحدد مسميات ووظائف المناصب المواقع الرئيسية داخل التنظيم ، وترسم لشاغلى تلك المواقع متى وكيف يتفاعلون (أى يتبادلون التأثير والتأثر) مع بعضهم البعض • ومن تلك السمات أيضا وجود **تسلسل هرمى** معين يرتب الأعضاء فى درجات فوق بعضها بدءا من أعلى المناصب ووصولا الى أدناها ، محددا لكل منصب منها واجباته وجزاءاته • ومنها أيضا المعايير (وهى القواعد الرسمية أو غير الرسمية) التى تحكم سلوك الأعضاء تجاه بعضهم البعض وتجاه الأفراد من خارج التنظيم • ومن سمات التنظيم وجود **نظام للمكافآت والعقوبات** لحمل الأعضاء على الامتثال لقواعد التنظيم ، **واجراءات محددة** لتجنيد أعضاء جدد ، وترقية الأعضاء الموجودين ، أو تخفيض درجتهم • وأخيرا ، وليس آخرا ، فلكل تنظيم **رصيد** من الأشياء المادية التى يحتاج اليها لتنفيذ برنامج التنظيم •

٦ ـ المجتمـع :

المجتمع عبارة عن نسق اجتماعى مكتف بذاته ، ومستمر فى البقاء بفعل قواه الخاصة ، ويضم اعضاء من الجنسين (ذكورا واناثا) ومن جميع الأعمار •

فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء ، وليس مجموعة من الأفكار المجردة • وقد وصفه أحـد علماء الاجتماع بأنه : « أكبر جماعة ينتمى اليها الفرد » • وهو مكتف بذاته بمعنى أن له رصيدا من الاجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة ، واطالة وجوده الى ما لا نهاية •

ويكاد يكون من المستحيل تعيين الحدود الدقيقة لمجتمع ما • والأصح أن تلك الحدود ترسم بطرق مختلفـة لتحقيق أغراض مختلفـة فى كل مرة ، أى حسب الأحوال وحسب الهدف من عملية تعيين الحدود • وبوسعنا مثلا أن نتكلم عن المجتمع المصرى ، وأحيانا عن المجتمع العربى ، بل وأحيانا أخرى عن المجتمع الدولى ، وذلك بعد أن أصبحت شـبكة الاتصال فى القرن العشرين قادرة على الربط بين كافة سـكان الأرض تقريبا والتأليف بينهم فى جماعة واحدة ولأغراض معينة • كما نلاحظ ـ من ناحية أخرى ـ أن المجتمع المكتمل (وليس الكامل) والقادر على البقاء مستقلا قد يكون مجتمعا صـغيرا كل الصـغر • فبعض قبائل غينيا الجديدة لا يزيد عدد أعضاء الواحدة منها عن ألف نسمة ، ولها لغتها الخاصة ودينها الخاص ، ونجدها مزودة بالأساليب والوسائل التى تمكنها من التعامل مع البيئة المحيطة ، ومن الاسـتمرار عبر الأجيال جيلا بعـد الآخر •

ونود أن نوضح هنا أن المعنى الذى ذكرناه لمصطلح « مجتمع » هو المعنى المتداول فى الكتابات السوسيولوجية الحديثة ، ولكن من

الطبيعى أننا لا نستطيع أن نمنع أحدا من استخدام نفس الكلمة بمعان أخرى لهذا الغرض أو ذاك ، وكما تدلنا على ذلك قراءاتنا وأحاديثنا • فكثيرا ما تستخدم كلمة مجتمع للاشارة الى مجموع العلاقات الاجتماعية ، أو الى كيان عام غامض يكمن وراء العادات الاجتماعية العادية ويعمل على فرضها على الناس (كالقول مثلا : ان المجتمع لا يقر تدخين المراهقات للسجائر) • كما اصطلحت اللغة الانجليزية على استخدام كلمة مجتمع أحيانا للاشارة الى الطبقة العليا فى المدن ، وقد نقل هذا الاستخدام الى اللغة العربية ، عندما نقول : « المجتمع الراقى » •

٧ ـ الثقافة :

تتكون الثقافة من انماط النشاط الانسانى المكتسبة والمتوارثة اجتماعيا ومن الأشياء (العناصر المادية) المرتبطة بها •

وأهم شىء يجب أن نعرفه عن الثقافة أنها تعنى دائما المعرفة الفنية بشىء ما : كيف تزرع القمح ، كيف تنظم حفل زفاف ، كيف تستخدم فعلا معينا (فى اللغة) فى صيغة المستقبل ، كيف تثأر من جيش مهزوم ، كيف تصنف أوراقا حكومية ••• الخ • هذا علاوة على الأشياء التى يصنعها الانسان لتجسيد هذه المعرفة ، وفى الأمثلة التى ذكرناها تكون من هذه الأشياء : الحراث ، وخاتم الزفاف ، وكتاب النحو ، والنصب التذكارى ، وبطاقة الفهرس ••• الخ •

كما نميز أحيانا بين بعض جزئيات أو عناصر الثقافة ، فنطلق عليها اسم **عناصر او سمات ثقافية** ، وبين الكيانات الثقافية الأكبر والتى تسمى **مركبات ثقافية** • فخاتم الزواج هو عبارة عن عنصر ثقافى ، أما مجموعة الممارسات المرتبطة بالزواج والتى تضم حمام العروس ، ووصيفات الشرف ، وطرحة العروس ، والتاج الذى تلبسه ، وعقد الزواج ، وحفل الزواج ؛ ومسلك العريس فى تلك الليلة ومسلك أهله وأصدقائه ، وأغانى الأفراح ••• الخ فكل ذلك مركب ثقافى •

٨ ـ النظــام :

النظام (الاجتماعى) عبارة عن نمط متميز من النشاط الاجتماعى والقيم التى تدور حول احــدى الحاجات الانســانية الأساسية والتى تصاحبها طرق متميزة للتفاعل الاجتماعى •

والنظام الاجتماعى بهذا المعنى ظاهرة ثقافية وتنظيمية فى نفس الوقت • فهو يتضمن « الوصفات » التى وضعها المجتمع وتراكمت عبر الأجيال والخاصة بالتعامل مع احدى الاحتياجات الأساسية ، كمــا يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة بأداء هذا العمل •

ونلاحظ هنــا أن تقســيم المجتمع الى نظم أسرية ، ودينيــة ، واقتصادية ، وسياسية ، وتربوية وترويحية هو تقسيم كلاسيكى وقابل للتطبيق على أى مجتمع من أى حجم وفى أى مرحلة من مراحل تطوره • وتعد عــذه النظم (أو الأربع الأولى منها على الأقل) نظما اجتماعية أســاسية •

وهناك فضلا عن ذلك عديد من أنماط النشاط الاجتماعى على نطاق أصغر والتى تتلاءم مع التعريف السابق تحديده • من هذا مثلا الأنشطة فى مجال : العلم ، والقانون ، والعمل الخيرى ، وسباق الخيل •• الخ والتى يمكن دراستها بوصفها نظما اجتماعية •

كما يستخدم مصطلح نظام أحيانا للدلالة على أى مؤسسة كبيرة لها هيئة موظفين أو عاملين دائمين خاصة بها ، كالمتحف أو الملجأ • كما يطلق علماء الاجتماع أحيانا مصطلح نظام كلى (وهو هنا مؤسسة) على أى مؤسسة كبرى يخضع العاملون فيها لنظام ثابت طوال الأربع والعشرين ســاعة يوميا • ومن أمثلة هــذه المؤسسات : الســجون ، والمستشفيات ، والأديرة ، والوحدات العسكرية العاملة •

٩ — القيمـة :

القيمة هي تصور المجتمع للشيء المرغوب ، وهو التصور الذى يؤثر على السلوك الاجتماعي لمن يعتنق هـذه القيمة •

فالقيمة بعبارة أخرى هى فكرة يؤمن بها الفرد ، وان كان يشاركه فيها غالبا أصدقاؤه وأقاربه ، وتحدد له اختيار ما يفعله وكيف يفعله ، كما تحـدد له ما هو الشيء العـزيز ، أو الثمـين ، أو الجـذاب ، أو الملائم •• الخ •

وقد اجتهد الفلاسفة الاجتماعيون — منذ أفلاطون — فى دراسة موضوع القيمة والحديث عنه • وقد حاول أفلاطون على سبيل المثـال تعريف الشيء المرغوب بأنه الشيء الطيب أو الصالح ، وأن الصالح للافراد هو الصالح للمجتمع • والمشكلة الأساسية هنا هى أنه على الرغم من أن الرغبة هى أشمل صفات الاستجابات الانسانية وأكثرها عمومية ، الا أنها ليست أكثرها ثباتا واستقرارا •

وقد اهتم كل من علم النفس وعلم الاقتصاد بوضع نظم محكمة ودقيقة لفهم التغيرات التى تطرأ على القيمة ، وهى التغيرات الراجعة الى ندرة الأشياء المرغوبة أو وفرتها ، والى وجود البدائل أو عـدم وجودها ، وكذلك الى زيادة أو نقصان الاشباع عند تحقيق هدف معين • ومع ذلك فما زال مفهوم القيمة من أعقد الأفكار فى العلوم الاجتماعية وأكثرها اثارة للحيرة • وعلينا هنا أن نحذر القارىء من التفسـيرات والشروح التى تبالغ فى تبسيط مفهوم القيمة ، لأن حقيقة الأمـر فى واقع الحياة الاجتماعية ليست بهذه البساطة • حقيقة أن القيمـة ترتبط على نحوما بالفائدة ، ولكن شرب المـاء فى الظروف العـادية ليس شيئا بالغ القيمة ، رغم ضرورته أو فائدته التى لا شك فيها • كذلك

نعرف أن القيمة تزداد بفعل الندرة ، ولكن الأمهات الحوامل لا يشتقن أبدا الى انجاب خمسة توائم عندما يحين الوضع • وقيم الفرد مستمدة الى حد كبير من ثقافته ، ولكن من الخطأ مع ذلك الاعتقاد أن القيمة التى تؤمن بها جماعة معينة تحظى بتأييد ودعم كافة أعضاء تلك الجماعة • ان عالم الاجتماع الحصيف، لا يشرع فى دراسة القيمة الا اذا تسلح بالحذر وبحث عن البراهين القوية قبل أن يصدق أن فعلا معينا قد تم أو حدثا معينا قد وقع لأن شخصا ما أو جماعة معينة تنسب اليه قيمة معينة •

١٠ ـ الاتجـــاه :

الاتجاه فكرة ترسم للفرد كيف يسلك على نحو ما فى موقف معين •

وتتمتع مجموعة المعتقدات التى تكون اتجاها معينا لدى الفرد بقدر كاف من الاقتناع ، الواعى أو غير الواعى ، بحيث أن استجابة ذلك الفرد لموقف معين تكون محددة سلفا • والاتجاهات تنطوى على قيم ، أو هى بمثابة تجسيد لتلك القيم ، وأغلبها مستمد من أقاربه وأصدقائه وغيرهم ممن يرتبط بهم فى حياته •

ولقد أصبح ميدان قياس الاتجاهات من الفروع المزدهرة فى البحوث الاجتماعية منذ ما يزيد على نصف قرن • وقد أجريت مسوح الاتجاهات (دراسات مسحية شاملة للتعرف على الاتجاهات Attitude Surveys) حول كل الموضوعات التى يمكن أن نتصورها بدءا من أمانة الخادمة ، وحتى مخاطر الرحلات الفضائية بين الكواكب • ووجه القصور الكامن فى مسوح الاتجاهات أنها تتعرف على الاتجاه (وهو كما قلنا تحديد مسبق لسلوك الفرد) عن طريق سؤال الشخص موضوع البحث : كف، سيستجيب لموقف معين عندما يقع ، بدلا من أن تنتظر وتلاحظ سلوكه

الفعلى عند مواجهته هذا الموقف[٧] • واذا كان وصف الاتجاه قائما على الوصف اللفظى لصاحبه ، فان الباحث يواجه فى هـذه الحالة ثلاثة مشكلات متداخلة ومترابطة هى : ـــ

ـــ هل يدلى المبحوث بالحقيقة (أى حقيقة اتجاهه هو) ؟

ـــ هل هو يعرف فعلا اتجاهه حقيقة ؟

ـــ هل يمكن التنبؤ بسلوكه من واقع ما يقوله ؟

ان عملية قياس الاتجاهات يمكن أن تكون عظيمة الفائدة اذا ما حلت تلك المشكلات الثلاث ، وأمكن للباحث أن يجيب عليها عن طريق الربط بين التقارير اللفظية التى يدلى بها المبحوث وملاحظتنا على سـلوكه الواقعى • (كالرجل الذى يؤيد فكرة تنظيم النسل بحماس ولديه سبعة أطفال متفاوتى الأعمار وزوجة حامل ، أو المثقف الذى يدعو لأفكـار اشتراكية بحماس وهو يعيش حياة بورجوازية مترفة) •

١١ ـــ المعيـــار :

المعيار هو المستوى القياسى للسلوك فى جماعة معينة ، وهو يتيح للفرد أن يحدد سلفا نوع الحكم الذى سيصدره الآخرون على أفعاله ، كما يزود الآخرين بمعايير (محكات) الموافقة أو الرفض •

والحقيقة الهامة حول المعيار أنه يعلن وينتشر بواسطة جمـاعة معينة ، وأنه يرتكز على قيم الجماعة • وكان أول ما لفت نظر الباحثين

---

(٧) نلاحظ فى الاستفتاءات أو اسـتطلاعات الرأى التى تتم قبـل الانتخابات فى البلاد الغربية ، وفى كثير غيرها من أنواع بحوث الاتجاهات ، ان ذلك العيب يكون حتميا ، ولا يمكن تجنبه او تلافيه ، لأن جوهر عملية استطلاع الرأى هى التنبؤ بسلوك الناخب ومعرفة ما سوف يفعله فى موقف آت •

الذين درسوا المعايير دراسة مقارنة أن هناك الأعمال التى قد تعد مذمومة فى ثقافة معينة ، تكون هى نفسها محمودة فى ثقافة أخرى مختلفة • فالواجب المفروض على الفلاح الصينى فى عام المجاعة هو أن يشبع والديه الكبار فى السن ولو على حساب أطفاله الرضع حتى ولو هلكوا من الجوع • أما الرجل الاسكيمو الصالح فعليه — إذا حدث نقص فى الطعام — أن يترك والديه الكبيرين فى السن وحيدين على الثلج ليواجها الموت فى شجاعة • ونجد عند العبريين القدماء أنه كان يتعين على الأخ الأصغر — كواجب مقدس — أن يتزوج أرملة شقيقه الأكبر بعد وفاته ، على حين نجد أن المستشارين الدينيين للملك الانجليزى هنرى الثامن يقررون أن زواجه بكاثرين أوف أراجون كان بمثابة زنـا لأنها كانت أرملة شقيقه الأكبر • ويلخص ويليام جراهام سمنر هذا الموقف ، فى كتابه العظيم « الأساليب الشعبية » : « ان السنن الأخلاقية (المعايير) يمكن أن تجعل أى شىء صحيحا أو تجعل أى شىء خاطئا »[٨] • ويهتم علماء الاجتماع المحدثون فى المقام الأول بالموضوعات الأساسية الكامنة وراء الأنساق المعيارية أكثر من اهتمامهم بتنوعها الظاهرى • من هذا مثلا أن كل التنظيمات تتطلب من أفرادها الولاء ، أما هذا الولاء نفسه فيتم التعبير عنه بطرق مختلفة تتباين من ثقافة لأخرى • ويبدو أن كل الأنساق الاجتماعية تميز بين السلوك الحميد والسلوك المذموم ، على الرغم من أن فعلا معينا قد يكون محمودا فى نسق معين ، ولكنه مذموم فى نسق آخر •

---

(٨) انظر عرضا تحليليا نقديا لهذا الكتاب الهام باللغة العربية فى المرجع التالى : احمد ابو زيد وزملاؤه ، **دراسات فى الفولكلور** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .. ويتضمن الكتاب عرضا لعدد من أمهات الكتب العالمية عن الأساليب الشعبية ، والأدب الشعبى ، والعادات والتقاليد الشعبية وغيرها . شارك فى كتابة فصول الكتاب الدكاترة احمد ابو زيد ، ونبيلة ابراهيم وعلياء شكرى واحمد مرسى وعبد الحميد حواس ومحمد الجوهرى .

١٢ ـ الانحراف :

الانحراف هو السلوك الذى يخرق المعايير السائدة فى النسق الاجتماعى ويعتدى عليها ، ويستثير جهودا اصلاحية من جانب أجهزة ذلك النظام لرد هذا المعتدى الى جادة الصواب •

ويمثل السلوك المنحرف أحد موضوعات الاهتمام الرئيسية لعلم الاجتماع منذ الدراسات الرائدة التى تمت فى القرن التاسع عشر عن « الجريمة ، والرذيلة ، والبؤس » • ويمكن تصنيف السلوك الذى يعد اليوم منحرفا الى واحد من الفئات التالية :

(أ) الجريمة وتضم الجرائم التقليدية ضد الأشخاص والثروة والدولة ، والابتكارات الاجرامية الحديثة كجرائم أصحاب الياقات البيضاء (أى جرائم الأشخاص الذين يعتبرهم المجتمع محترمين ، وليسوا من نوع المجرمين التقليديين كجرائم الرشوة ، واستغلال النفوذ ، والاعتداء على المال العام ••• الخ) ومخالفات نظم المرور ، وبعض صور الخروج على القانون الأخرى •

(ب) الانحراف الجنسى : كالجنسية المثلية ، والزنا ، والبغاء •

(جـ) الأشكال المنحرفة من الاستهلاك ، وخاصة الادمان على الكحول وعلى العقاقير المخدرة •

(د) أساليب الحياة ذات الطابع الانحرافى مثل الحياة فى مناطق الملاهى المنحطة الموجودة فى أغلب المدن الأوروبية والتى كان يتردد عليها العمال المهاجرون والسكيرون والمتشردون ، والعصابات التى تستخدم الدراجات البخارية ، والمقامرين المحترفين ، وطلاب الجامعات الفاشلين •

والسلوك الانحرافى هو بطبيعة الحال سلوك نسبى ، كما أن السلوك الذى يعد خروجا على معايير جماعة معينة ، قد يعد هو نفسه ممتثلا لمعايير جماعة أخرى • ومع ذلك فلا يصح أن نخلط بين السلوك المنحرف ومجرد عـدم الامتثال لثقافة المجتمع • لأن السلوك المنحرف يمثـل بوضوح اعتداء على قيم النسق الاجتماعى الذى لا يستطيع الفـرد المنحرف أن يتملص منه تماما ؛ حتى ولو كان هذا الفرد محاطا بمجموعة من الأصدقاء الذين تتعارض قيمهم مع قيم النسق الأكبر الذى ينتمون اليه جميعا •

١٣ ــ التفاعل :

التفاعل هو العملية التى بمقتضاها تتيح للأفراد الذين يتصلون ببعضهم ان يؤثر كل منهم على الآخرين ويتأثر بهم فى الأفكار والأنشطة على الســواء •

ولهذا نرى أن التأثير **المتبادل** هو جوهر عملية التفاعل • فمن الممكن أن نصف شخصين بأنهما متفاعلين اذا كان نشاط كل منهما يتأثر بنشاط الآخر • وعملية التفاعل قد تستمر لسنوات طويلة ، وقد لا تستغرق سوى لحظات قليلة • والرموز هى الوسيلة السائدة للتفاعل بين البشر عادة • والرمز هو علامة لها معنى مشترك بالنسبة للأفراد الداخلين فى عملية التفاعل • وجميع الكلمات التى نستخدمها انما هى رموز ، وكذلك كثير من الحركات والايماءات والأشــياء •

ويعد التفاعل واحدا من أهم المفاهيم فى علم الاجتماع ، ويعتبره بعض المشتغلين بهذا العلم شاملا لكل موضوعات الدراسة ، حيث يعدون التفاعل هو موضوع علم الاجتماع • أما فى الواقع فان موضوع التفاعل لا يمكن تناوله الا بشكل غير مباشر ، وذلك أن العملية نفسها تنطوى

على الاتصال بين المقول وتحول للمعانى ، وبعض ذلك يستعصى دائما على الملاحظة المباشرة •

١٤ — الــدور :

الدور هو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذى يشغل وضعــا اجتماعيا معينا أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعا اجتماعية أخرى داخل النسق •

ونلاحظ هنا أن توقعاتنا تتجه نحو شاغلى الأوضاع الأخرى ، الذين نتوقع منهم أنا كشاغل لوضع معين أن يتصرفوا معى فى موقفمعين على نحو معين • (ونلاحظ هنا بوضوح أن الأشخاص الذين يتوقعون منى سلوكا معينا فى موقف معين هم شاغلوا الأوضاع الاجتماعية الأخرى) • وتنبنى توقعاتهم تلك على أساس نوعين من المعلومات هما : معلوماتهم عن المعايير التى تحكم هــذا الموقف وخبرتهم المألوفة بالسلوك الفعلى الذى يمارسه بقية الناس فى مواقف مماثلة • ومن الصعب الفصل بين هذين النوعين من المعلومات سواء نظريا أو عمليا ، لأنهما ينصهران فى بعضهما ويمتزجان فى كل لحظة فى حياتنا الاجتماعية • فالمعايير التى تحد لنا كيف ينبغى أداء دور معين تتعدل باستمرار على أساس معرفتنا بكيفية أداء الناس لذلك الدور فعلا • والملاحظ أنه كلما ابتعد أداء الدور عما هو متوقع بعض الشىء ، كلما تعدل الدور الى حد ما •

والأدوار أنواع ، فهناك أدوار مكملة (كدور الزوجة بالنســبة للزوج) ، وهناك أدوار متماثلة أو متطابقة (كدور الصــديق ازاء الصديق) • ويتضمن كل من الأدوار المكملة والمتماثلة فى داخلها معايير للتبادل ، معنى هذا أن أداء شخص لدوره أداء سليما يتطلب أن يؤدى الطرف الآخر دوره على نحو سليم أيضا • اذ أن أداء الدور بشكل لا مبال أو قليل الاهتمام يبدو عادة أنه ينطوى على ظلم للطرف الآخر • ويبدو

أن كلا منا يكاد يجد صعوبة فى أن يؤدى بنفس الكفاءة كافة الأدوار المطلوب منه أداؤها فى الجماعات المختلفة التى ينتمى اليها • (فالأستاذ الذى يؤدى دوره فى الجامعة كمعلم وباحث كفؤ قد يقصر فى أداء دوره كأب ، أو اذا أدى الدورين بكفاءة — كمعلم وكأب — فقد يقصر فى أداء دوره كابن (نحو أبيه) ، أو كجار وهكذا) • وهناك نوع آخر من المشكلات ينشأ حينما يختلف بعض الأشخاص الذين يشغلون أدوارا مرتبطة ببعضها على تعريفدور كل منهم (والمثال التقليدى لذلك تصور الأب عن دور ابنه ازاءه ، وتصور نفس الابن عن دوره نحو أبيه وعن دور أبيه نحوه) •

وعلى الرغم من أن مفهوم الدور يعتمد على نوع من التشبيه بعالم المسرح ، الا أننا لا يصح أن نأخذ هذا التشبيه بمعناه الحرفى • فالممثل على خشبة المسرح « يمثل » أى أنه يتظاهر بأنه شخصية معينة ليست هو فى الحقيقة • أما الانسان الذى يؤدى دورا فى المجتمع فهو لا يخفى شخصيته أو يطمسها ولكنه يحقق هويته فى الواقع • واذا خالج الشخص وهو يؤدى دورا هاما فى المجتمع أنه يمثل هذا الدور ، فان ذلك يعد فى هذه الحالة دليلا على أنه قد جانب الصواب فى أداء هذا الدور (فالزوج الذى يشعر أنه يمثل تجاه زوجته مشاعر الود والألفة ، زوج فاشل فى التقييم الاجتماعى ، بغض النظر عن الأسباب الفعلية وراء ذلك) •

١٥ — التنشئة الاجتماعية :

التنشئة الاجتماعية هى العملية التى تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة فى نشاط جماعة معينة عن طريق تعلم المعايير والأدوار التى تتوقعها الجماعة وتقرها •

ويمكن أن نعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة نظرا لأن

الأدوار الخاصـــة بوضع اجتماعى معين لا تكتسب عادة دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع ، ولكنها تتعلم مرة ومرات على امتداد فترة شغل الانسان لهذا الوضع • فالأب لا يحيط بكل جوانب دوره الجديد بمجرد ميلاد طفل له ، ولكنه يعرف جانبا منه وابنه رضيع ، ثم وابنه فى مرحلة ما قبل المدرسة ، ثم يتعدل هذا الدور وتتعين اضافة معلومات وخبرات اليه عند التحاق هذا الابن بالتعليم ، ثم يدخل هذا الدور فى مرحلة جديدة باستقلال الابن بعد العمل أو الزواج وهكذا ، فاكتساب الدور وتعلمه يتم بشكل متصل •

وعلى الرغم من أن التنشئة الاجتماعية ينظر اليها عادة من جانبها الايجابى ، بمعنى أنها تنطوى على تعلم شىء ما ، الا أنها مع ذلك تنطوى دائما على خسائر ومكاسب فى نفس الوقت (أى على اضافة معلومات واسقاط أو تجاهل معلومات أخرى) ، نظرا لأن شغل وضع اجتماعى جديد يعنى دائما ترك موضع سابق ، وبذلك يتخلى الشخص عن بعض الأنشطة القديمة بمجرد اكتساب أنشطة جديدة • فاكتسابى لهجة جديدة فى الحديث أو لغة جديدة يعنى تركى للغة التى كنت استعملها من قبل ، واكتسابى لعادات طعام جديدة (حضرية مثلا) يعنى تركى لعادات طعام سابقة (الريفية مثلا) •• وهكذا • ولكى يتمكن شخص خارجى من شغل وضع اجتماعى جديد بشكل ناجح ، وأداء الأدوار المرتبطة بهـذا الوضع أداء سليما ، يتعين عليه أن يكتسب صورة جديدة عن نفسه ، ويكتسب كذلك مجموعة من الزملاء الجدد ، والانجازات الجديدة وربما من القيم الجديدة أيضا فى بعض الأحيان •

وهناك بعض الأشكال الأساسية للتنشئة الاجتماعية فى كل مجتمع كتربية الوالدين للفرد داخل الأسرة ، والتعليم فى المدرسة ، والتلمذة على مهنة أو حرفة معينة ، والمحاولة والخطأ ، والتقليد ، واكتســاب العقيدة الدينية • وتنطوى عملية التنشئة الاجتماعية التوقعية على تعلق

الفرد بجماعة معينة أو ادعائه الانتماء اليها ، بينما هو لا ينتمى اليها فى الواقع فعلا ، ولكنه يتمنى أن يصبح عضوا فيها (والأمثلة على ذلك كثيرة فى حياتنا اليومية ، وأكثر ما تكون شيوعا بين أفراد الطبقة الوسطى الصغيرة فى بلادنا) •

١٦ ــ الصراع :

الصراع يكون عادة حول القيم ، أو المكانة ، أو القوة ، أو الموارد المحدودة أو النادرة ، ولا تقتصر أهداف الأطراف الداخلة فى علاقة الصراع على مجرد الفوز بامتياز معين وحسب ، ولكنها تتعدى ذلك الى الرغبة فى اخضاع الخصوم •

وتحدث مثل هذه الصراعات بين أفراد أو بين جماعات أو بين أفراد وجماعات • وهى موجودة بشكل أساسى وهام فى كل نسق اجتماعى على الاطلاق ، اللهم فيما عدا بعض الجماعات اليوتوبية (المثالية والخيالية التى لا وجود لها فى الواقع) المحدودة النطاق ، التى تستهدف فى المقام الأول تقليل الصراعات الى أدنى حد •

والصراع يكون مصحوبا عادة ــ ولكن ليس دائما ــ بمشاعر كراهية قوية • حقيقة أن هناك بعض أنواع الصراع التى يبدو أنها تنشأ عن بعض المشاعر والأحاسيس فحسب ، ومن ثم فليس لها أى أهداف تكنيكية (مثل اتلاف مقاعد المواصلات العامة أو دور السينما ، أو اتلاف دهان السيارات الفارهة التى يقوم بها الصغار ، والكبار أحيانا • فهذه تنشأ عن مشاعر وأحاسيس من جانب القائم بالاتلاف ازاء جهاز النقل العام أو المجتمع الكبير أو ضد صاحب تلك السيارة ، ولكنها لا تهدف الى تحقيق هدف معين أو تعديل محدد فى موقف الخصم الذى نعتدى عليه) • وهناك أنواع أخرى من الصراع تكاد تخلو خلوا تاما من الأحقاد والضغائن ، كالمفاوضات التى تتم بين الادارة والعمال فى أحد المؤسسات الصناعية فى البلاد ذات التقاليد النقابية العريقة • على حين نجد أنواعا

أخرى من الصراع ـ كالمباريات الحاسمة وذات المســتوى الرياضى الممتاز ـ التى تخلق مشاعر الحماس والاثارة أكثر مما تثير مشــاعر العــداوة والكراهية • وجدير بالملاحظة أن الدراســة السيكولوجية (النفسية) للصراع أكثر تعقيدا من الدراسة السوسيولوجية (أى التى يقوم بها علم الاجتماع) • اذ نجد أن الصراع بين الجماعات يخلق أفعالا وحشية تتصف بالقسوة ازاء الطرف الآخر ـ كالتعذيب والتشــويه والقتل ـ لا وجه للشبه بينها وبين سلوك الثدييات الدنيا ، ويبدو أنها راجعة على نحو ما الى احتكار الانسان للمثل العليا الرفيعة • ومع ذلك فيبدو من الصعب تحليل الدوافع الى ممارسة العنف والقسوة باســم الحفاظ على قيم الجماعة ، حيث نجد أن الأفعال التى تتصف بالقســوة تعتمد ـ على الأرجح ـ على الحسابات السياســية الهادئة أكثر من اعتمادها على مشاعر الغضب •

ويعتبر أغلب الدارسين المعاصرين الصراع سمة أساسية من سمات التنظم الاجتماعى ، وذلك لاعتبارين مختلفين ولكنهما مترابطين ببعضهما البعض• الاعتبار الأول أن الحفاظ على حدود الجماعات الاجتماعية المنظمة يتم من خلال ميل أعضاء كل جماعة الى تقسيم العالم الى « نحن » (أعضاء جماعتنا) ، « وهم » (أى أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى) • فلولا هذا التضامن التلقائى لانهار الوجود المستمر لأغلب الأنساق الاجتماعية القائمة • والاعتبار الثانى أن كثرة الصراعات الاجتماعية فى المجتمع الحضرى الحديث تقسم المواطنين تبعا لأسس كثيرة متباينة (تقسيم على أساس النشأة ، على أساس الدين ، على أساس الأجيال ، على أساس العقيدة السياسية ، على أساس الوضع الاقتصادى •••الخ)، بحيث أن أعداء الشخص فى موقف معين قد يصبحون حلفاءه فى موقف آخر ، ومن هنا يحتفظ المجتمع بتماسكه ككل لأنه لا توجد قضية واحدة أيا كانت تستطيع أن تقســم أى مجتمع الى شطرين منفصلين تماما (ولو حدث ذلك لفقد هــذا المجتمع مقوم وجوده الحقيقى) •

ويستخدم مصطلح الصراع أحيانا بمعنى خاص تماما مختلف عن المعانى السابقة عند يشير الى عدم انسجام القيم أو المعايير التى تخلق لدى الفرد توترا عاطفيا • فصراع الدور — على سبيل المثال — يعنى أزمة المراهق الذى يرى أصدقاؤه أنه قد نضج وبلغ مبلغ الرجال ، على حين يرى والداه أنه ما زال بعد طفلا • والصراع بهذا المعنى ظاهرة جديرة بالدراسة ، ولكنه لا يتصل اتصالا مباشرا بالصراعات الظاهرة بين الأشخاص أو الجماعات (وان بدا وثيق الصلة بها أحيانا) •

١٧ — المكـــانة :

المكانة هى المكان أو الموضع الذى يشغله الشخص فى سلم التتابع داخل نسق اجتماعى معين •

فاذا قلنا ان الشخص أ يشغل مكانة أعلى من الشخص ب ، فاننا نعنى أن تلك الجماعة (التى ينتمى اليها هذان الشخصان) تضع أ فى منزلة أعلى من ب • ويتضح هذا التفضيل — أو التقدير — عادة فى اعطاء الشخص أ نصيبا أكبر من موارد الجماعة (مثلا مرتبا أو دخلا أعلى) ، ونصيبا أكبر من القدرة على التحكم فى أنشطة تلك الجماعة (سلطة أكبر) ، وحقوقا أكبر ، وقدرا أكبر من أعباء المسئولية • وهناك أنواع مختلفة من المكانة ، منها الموقع على سلم التدرج الهرمى ، و « المكانة السوسيومترية »[٩] داخل الجماعة ، والطبقة الاجتماعية ، والهيبة Prestige •

---

(٩) نسبة الى السوسيومترى (اى القياس الاجتماعى) ، ويعنى قياس شبكة العلاقات الاجتماعية التى تكون البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية . وتكشف دراسة القياس الاجتماعى كذلك الاشكال المعقدة التى تنشأ عن قوى الجذب والنفور بين اعضاء الجماعات . وجرت العادة أن تعرض النتائج الاساسية للقياس الاجتماعى فى صورة رسوم بيانية يطلق عليها اسم السوسيوجرام . =

ويقوم هيكل كل تنظيم فى المجتمع على تدرج هرمى للأوضاع الموجودة فيه ، بدءا من أرفع وضع وصولا الى أدنى وضع فى هـذا السلم ، ويشمل هذا التدرج كافة ـ أو على الأقل غالبية ـ أعضاء ذلك التنظيم • ويكون ترتيب تلك الأوضاع واضحا أشد الوضوح ، كما أن الفروق بين الأوضاع المتدرجة فى الحقوق والواجبات والامتيازات تكون هى الأخرى محددة تحديدا واضحا • أما المكانة السو سيومترية ، أو القيادة غير الرسمية ، فتمثل ظاهرة مرتبطة بذلك ولكنها تنشأ عادة بشكل تلقائى فى الجماعات غير المنظمة • وقد يعد تطور نظـام المكانة (أو ترتيب المكانات فى سلم معين) على أساس خصائص الأفراد أمرا حتميا عندما يدخل مجموعة من الأفراد المتكافئين فى علاقة تفاعل لفترة طويلة من الوت • وليس هذا الميل قاصرا على البشر وحدهم ، اذ نجد كافة الرئيسات ، وكثيرا من الحيوانات الدنيا تطور لنفسها نظما مختلفة للمكانة واضحة المعالم على أساس خصائص أعضائها : كالنوع (ذكر أو أنثى) ، أو العمر ، أو السن ، أو القوة ، أو الفاعلية • ويختلف الوضع بالنسبة للبشر على أساس أن حياتهم وأجسامهم أكثر تعقيدا من الحيوانات ، فنجد أن لديهم عددا أكبر من السمات والخصائص التى تقوم عليها مثل هـذه الفروق فى المكانة ، من ذلك مثلا عضويتهم فى جماعات أخرى ، وعلى أساس سمات أخرى معنوية وغير ملموسة كالجمال والذكاء ، والطموح •

= والسو سيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمةتشير الى الاختيارات الايجابية والسلبية لاعضاء الجماعة . وقد تكون الاختيارات المحيطة بشخص معين كثيرة فى بعض الاحيان ، وقليلة فى احيان اخرى .. فالشخص الذى يحظى باختيارات ايجابية كثيرة يحظى بمكانة سو سيومترية عالية ، وصاحب اكبر عدد من الاختيارات يسمى « نجما » . انظر مزيدا من التفاصيل حول دراسة القياس الاجتماعى فى ، نيقولا تيماشف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣ ، الفصل التاسع عشر .

وكانت المكانة كمصطلح تمثل فى الماضى مصطلحا قانونيا أساسا يدل على مجموعة من الحقوق والواجبات . وهناك بعض المكانات التى ما زالت شائعة فى القانون مثل : ـ مالك الأرض ، والراهن (المرتهن : أى الشخص الذى يرهن عنده العقار) ، والحارس ، والموصى ، والوصى . بعد ذلك بدأ هذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع للدلالة على أى نوع من الأوضاع الاجتماعية . ثم أخذ يدل بعد ذلك على المكان التدرجى للشخص (أى داخل سلم التدرج) أو الجماعة .

وقد اهتم علم الاجتماع بدراسة أثر المكانة وأثر تغير المكانة على سلوك الفرد ربما أكثر من اهتمامه بأى موضوع آخر من موضوعات الحياة الاجتماعية ، بحيث أصبح لدينا قدر وافر من المعلومات عنه . فقد اتضح ـ على سبيل المثال ـ أن الرغبة فى تجنب فقدان المكانة تكون على العموم دافعا أقوى من الرغبة فى اكتساب مكانة جديدة . كما يبدو أن هناك ميلا عاما الى توازن المكانات فى الجماعة ، أكثر من الميل الى توازن المكانات التى يشغلها الفرد فى الأنساق الاجتماعية المختلفة التى يشارك فيها بحيث يكون هناك اتساق فيما بينها ، وبحيث لا يصبح الأشخاص الذين يخضعون له فى نسق معين فى مكانة أعلى منه فى نسق آخر .

١٨ ـ التـدرج :

التدرج هو طريقة ترتيب أعضاء نسق معين فى تسلسل هرمى (درجات أو مستويات فوق بعضها) ، تتفاوت مستوياته من حيث الهيبة ، والثروة ، والنفوذ وغير ذلك من خصائص المكانة .

ويمكننا أن نرجع أغلب النظريات المعاصرة فى التدرج اما الى كارل ماركس الذى يرى أن نظام التدرج فى أى مجتمع يتحدد على أساس

ملكية وسائل الانتاج ، أو الى ماكس فيبر الذى يرى أن التدرج الاجتماعى يتوقف على أسس منفصلة كالثروة ، والنفوذ السياسى وأسلوب الحياة[10] . والطبقات الاجتماعية التى تحدث عنها ماركس فى كتابه **رأس المـال** هى : ملاك الأرض ، والرأسماليون ، والعمال ، والفلاحون . أما ماكس فيبر فلم يستخدم هـذه المفاهيم العـامة ، ولكنه وضع وصفا خاصا للطبقات (أو الشرائح) الرئيسية فى كل مجتمع تحدث عنه .

ويمكن قياس التدرج الاجتماعى عن طريق دراسـة الفروق فى الدخل ، والتعليم ، والمهنة ، والاستهلاك وما الى ذلك من مؤشرات تدل على الانتماء الطبقى . كما طور علماء الاجتماع الأمريكيون ما يعرف باسم الأساليب الذاتية فى قياس الانتماء الطبقى ، وذلك عن طريق سؤال النـاس كيف يصنفون أنفسـهم والآخرين فى الطبقات المختلفـة ، أى ما هى رؤيتهم لوضعهم الطبقى وأوضاع الآخرين . كما أن هنـاك دراسات استخدمت مزيجا من الأسلوبين معا فى دراسـة الطبقات فى المجتمعات الحديثة . ويمكن مقارنة نظم التدرج الاجتماعى بين عـدة

---

(١٠) ارجع الى مؤلف ماركس : رأس المـال :

Karl Marx, Capital : A Critique of Political Economy, New York , Modern Library , 1936.

ومؤلف ماكس فيبر عن نظرية التنظيم الاقتصادى والاجتماعى (المترجم عن الالمـانية)

Max Weber , The Theory of Social and Economic Organization, (Wirtschaft und Gesellschaft) , translated by : A.M. Henderson and Talcott parsons, New York, Free Press, 1966.

وانظر عرضا شاملا لنظريات التدرج ومناقشة مفصلة لها مع اطار مقترح لدراسة الطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى كتابنا :

محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، الباب الثالث كله .

مجتمعات من حيث القيم التى يرتكز عليها البناء الطبقى فى كل ، ومن حيث الاتساق الداخلى بين مكونات البناء الطبقى ، ومدى وضوح الحدود بين الطبقات المختلفة ، وما اذا كان هنـــاك اعتراف صريح بمظاهر عدم المســـاواة أو محاولة لطمسها ، ومن حيث أنواع الحراك الاجتماعى الموجودة فى كل مجتمع ٠

١٩ ــ الحراك الاجتماعى :

الحراك هو حركة الأفراد ، والأسر ، والجماعات من وضع اجتماعى الى وضع اجتماعى آخر ٠

وهنـــاك ثلاثة أنماط رئيســـية للحراك الاجتماعى هى : **الحراك الجغرافى** (وهو الانتقال من مكان الى آخر) ، **والحراك الأفقى** (وهو الحركة من جزء من أجزاء النسق الاجتماعى الى جزء آخر) ، **والحراك الرأسى** (وهو عبارة عن اكتساب أو فقدان مكانة اجتماعية) ٠ والحقيقة أن الأنواع الثلاثة من الحراك لها أهميتها وجديرة بالدراسة ، الا أن اهتمام علم الاجتماع قد تركز بالدرجة الأولى على الحراك الرأسى ٠

وتلجأ بعض دراسات الحراك الرأسى الى مقارنة مكانات الآباء بمكانات أبنائهم ، فاذا تعدلت مكانات الأبناء دل ذلك على وجود حراك ، الى أعلى أو الى أسفل حسب الأحوال ٠ وهناك دراسات أخرى تقارن تسلسل المكانات التى شغلها فرد معين فى حياته ٠ على حين اهتمت دراسات أخرى بوصف التغيرات التى طرأت على مكانة جماعات بأكملها ٠

وقد اتضح من كافة الدراسات التى أجريت حتى الآن أن قياس الحراك الرأسى أكثر تعقيدا مما يبدو لأول وهلة ٠ ومن أسباب ذلك أن وضع الأفراد أو الجماعات يتغير داخل نسق التدرج ، فى نفس الوقت الذى يتغير فيه نسق التدرج نفسه ٠ وليس من الممكن دائمـــا التيقن من المكانة النسبية التى يشغلها أولئك الأفراد والجماعات فى الفترات الزمنية

المختلفة (لأننا لا نستطيع أن نتحقق الا من المكانات التى يشغلونها فى الوقت الراهن ، وقت اجراء الدراسة • أما المكانات فى الماضى فلابد أن تختلف أحكامنا عليها ، لانقضاء ظروف التحقق الأكيد من سمات نسق التدرج العام فى المجتمع) • فهل كانت مكانة المعلم أو الطبيب — نسبيا — فى مطلع القرن التاسع عشر أعلى أو أدنى مما هى عليه اليوم ؟ •

ومن المشكلات الأخرى فى دراسة الحراك أنه يشترط لكى نتمكن من اجراء دراسة مقارنة سليمة بين بعض المكانات أن تنتمى جميعها الى نفس نسق التدرج ، فالبدوى فى ليبيا الذى انتقل الى المدينة وتلقى العلم فى الجامعة ، لا نستطيع أن نقول عنه انه ارتقى أو انحطت مكانته ، لأنه خرج من نسق اجتماعى معين الى نسق اجتماعى آخر مختلف تماما • فالكلام عن حدوث حراك اجتماعى له يعد من وجهة النظر السوسيولوجية لا معنى له •

ومشكلة أخرى من مشكلات دراسة الحراك الرأسى هى كيفية اختيار المعايير التى سيتم الاحتكام اليها لمعرفة صعود الشخص أو هبوطه على سلم التدرج الاجتماعى • من هـذا مثلا أننا اذا قارنا المكانات المهنية لبعض الناس بمكانات آبائهم ، فسوف نتوصل الى نتائج متباينة تماما ، تبعا لما اذا كانت المهن الحالية للأبناء قابلة للمقارنة بالمهن التى كان يمارسها الآباء وقت ميلاد أولئك الأبناء ، ثم عندما كان أولئك الآباء فى سن أبنائهم الحاليين ، أو تلك التى مارسها الآباء فى ختام (ذروة) حياتهم العملية •

ورغم كل تلك الصعوبات ، التى يجتهد علماء الاجتماع فى البحث عن حلول لها ، فان دراسة الحراك الرأسى — كما يبدو فى الحياة العملية للأفراد أو فى تغير أوضاع الجماعات المختلفة — يمكن أن تدلنا على

التغير الاجتماعى الذى يجرى فى المجتمـــع أكثر من أى نوع آخـــر من الدراســـات •

٢٠ ـــالقـــوة :

القوة هى قدرة الفرد الداخل فى علاقة اجتماعية على فرض ارادته الخاصـــة رغم ما يلقاه من مقاومة لذلك •

والقوة الشرعية يطلق عليهـــا عادة اســـم **السـ**ـــ . **authority** (والمقصود بالشرعية أن تكون مدعومة من قبل معايير الجماعة أو معايير أطراف العلاقة) • أما القوة التى تمارس بشـــكل غير رسمى وبدون ميكانيزمات محـــددة للتغلب على المقـــاومة فتعرف باســـم **النفوذ : Influence**

وعلى الرغم من أن القوة التى تمارسها الحكومات هى موضوع الاهتمام الرئيسى لعلماء السياسة ، الا أن ظاهرة القوة لا تقتصر ابدا على دنيا السياسة وحدها • فعلاقات القوة تظهر فى كافة الأنســـاق الاجتماعية بدءا من الأسرة حتى مجتمع الأمة ، ويوجد فى كل تنظيم اجتماعى أسلوب لتوزيع القوة داخله •

والملاحظ أن القوة تتصف بشىء من التناقض ، ومن التناقضات الحالية نذكر على ســـبيل المثال :

(ا) أن القوة ظاهرة تبادلية : فالســـيد لا يستطيع أن يتحكم فى العبد ، الا اذا سمح الســـيد لنفسه أن يخضع الى حد ما لتحكم هـــذا العبد فيه • وفى هـــذا الصدد نذكر قول السياسى الفرنسى ليدرو رولان « ها هم أولئك الناس ذاهبون ، يجب أن أجرى لكى ألحق بهم ، لأننى قائـــدهم » •

(ب) ان ممارســـة القوة وحيازة القوة ليسا شـــيئا واحدا تماما •

فأقوى الحكام هم أولئك الذين لا يحتاجون الى اثبات قدرتهم على قمع مقاومة رعاياهم ، ، لأن رعاياهم لا يقاومونهم أبدا •

(جـ) ان القــوة كثيرا ما تكون وهما ، ولكن ذلك الوهم يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ، اذا لم يواجه تحديا • فضعف حاكم ما قد لا يتبينه أحــد ، الا عنــدما يقع حدث معين يكشف لرعاياه أنه لم يعد يتمتع بولاء الآخرين •

(د) يبدو لنا عادة أن الأشــخاص الأقوياء يتحكمون فى وســائل اكراه الآخرين على الطاعة ، غير أن تلك الوسائل تتوقف دائمــا على مدى اقتناع الأفراد فى أدنى مستويات القوة ، لأنهم هم الذين يقومون فى النهــاية باجبار الناس على الطاعة •

وقد ظل كثير من علماء الاجتماع حتى وقت قريب يتجنبون دراسة علاقات القوة ، اما لأن لهم اهتمامات أخرى فى ميدان العلم ، أو لأنهم لا يريدون تبنى وجهات نظر يمكن أن توصف بأنها محافظة أو راديكالية • ولكن ذلك الوضع لم يعد قائما الآن ، لا فى العالم الغربى الرأسمالى ، ولا فى مصر وبعض البلاد العربية الأخرى • ذلك أن الصعوبة المتزايدة فى الحفاظ على النظــام بين الدول وداخل كل دولة ــ خلال الســنوات الأخيرة ــ قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام بتحليل علاقات القوة ، وبنظم تحول توزيع القوة تحت ظروف معينة[11] •

* * *

---

(١١) انظر على سبيل المثال :

Thomas C. Schelling, The Strategy of Conflict , Cambridge, Mass., Harvard university press, 1960 and Theodore Caplow, Two Againsr one : Coalitions in Triads, = Englewood Cliffs, New Jersey , Prentice - Hall, 1968.

المصطلحات الخاصة فى علم الاجتماع

يمكن القول أن المعرفة الصحيحة بالمصطلحات الأساسية العشرين التى عرضنا لها فيما سبق تتيح للدراس المبتدىء فى علم الاجتماع أن يقرأ ويفهم نحو ٩٠٪ من تراث علم الاجتماع المعاصر بسهولة • غير أن هنـــاك بعض فروع علم الاجتماع الخاصة ، أو العلوم المتصلة به اتصالا وثيقا ، التى تتميز بمصطلحات خاصة بها • ففى دراستنا لعلم السكان على ســبيل المثال سنواجه مصطلحات مثل : **الخصوبة ، وأمد الحياة ، ومعدل النوع** ••• الخ • وكل مصطلح من هــذه المصطلحات يمثل أداة لقياس جانب معين من جوانب سكان المجتمع ، ومن اليسير دراسته وتذكره عندما نكون بصدد دراسة هــذا الفرع أو ذاك •

كما أن هنـــاك بعض علماء الاجتماع البارزين الذين وجدوا من الضرورى أن يطوروا لأنفسهم مجموعة كاملة من المصطلحات التى تناسب التعبير عن أفكارهم • فأصبح لهم قاموس خاص يجب أن يتعرف عليـــه قارؤهم لكى يستطيع أن يفهم أعمالهم فهما سليما • ولا يمنع هــذا أن بعض تلك المصطلحات ــ خاصة اذا كانت متعلقة بكبار العلماء ــ قد وجد قبولا عاما لدى قطاع عريض من المشتغلين بالعلم ، بينما ظل بعضها كالعلامة التجارية المســجلة خاصا بباحث معين ، وشائعا فقط فى كتابات تلاميذه ، ومعروفا لجمهور قرائه •

= وانظر باللغة العربية :

السيد محمد الحسينى ، **علم الاجتماع السياسى • المفاهيم والقضايا** ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨١ و محمد على محمـــد ، **أصول علم الاجتماع السياسى** ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ •

ونلاحظ أخيرا أن علم الاجتماع يرتبط بعلاقات وثيقة مع العلوم الاجتماعية الأخرى ـ كما سنرى فى الفصل التالى ـ ، ولذلك نجد أن بعض المصطلحات الخاصة بتلك العلوم يجد طريقه فى النهـاية الى الكتابات السوسيولوجية نفسها • ففى دراستنا لعلم الاجتماع العائلى ـ على سـبيل المثال ـ سوف نلاحظ أننا نميز بين الأقارب عن طريق الدم والأقارب عن طريق النسب • وهذان المصطلحان مستعاران من الأنثروبولوجيا • كما أن دارس الأسرة يتعرض أحيانا للكلام عن العصاب، والفعل الشرطى ، وغيرها من المصطلحات المأخوذة من علم النفس وهكذا •

ولعل هـذه النقطة تقودنا الى محاولة تبـين العلاقة بين علم الاجتماع وبعض العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة به • وهو موضوع الفصـل الثالث •

* * *

الفصل الثالث

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

ان دارس علم الاجتماع قد يحتار أحيانا فى شرح العلاقة بين علم الاجتماع وكل من علوم . الأنثروبولوجيا ، والتاريخ ، والخدمة الاجتماعية • وقد يجد من الصعوبة أن يتبين ما اذا كان علم النفس الاجتماعى ينتمى أساسا الى علم الاجتماع أو الى علم النفس ، وما هى طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة • وعلى الرغم من أن الحدود بين تلك الميادين ليست محددة تحديدا دقيقا قاطعا ، الا أنها مع ذلك تبدو فى الممارسة العملية واضحة انا بالقدر الكافى ، ولذلك فليس من الصعب علينا أن نحاول فهمها وعرضها هنا باختصار •

١ ــ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية :

غالبا ما يقال الآن أنه بالرغم من أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية قد نشأ من منابع أو مصادر مختلفة تماما (الأول من الفلسفة ، والتاريخ ، والفكر السياسى ، والمسح الاجتماعى ، والأخرى من الأنثروبولوجيا الفيزيقية وعلم الحياة)، الا أنه يصعب الآن ــ من الناحية العلمية ــ التمييز بينهما • غير أن هذه القضية تعبر عن طموح أكثر مما تصور الواقع • فاذا درسنا المفاهيم ومناهج البحث والتحليل واتجاهات الاهتمام فى العلمين ، لا تضح لنا أن الاختلاف لا يزال قائما بينهما • ومع ذلك ، فان النظر الى تاريخ العلاقة بينهما يجعلنا نلاحظ أنه قد مرت فترة طويلة سادت خلالها علاقة وثيقة بين العلمين ، وبخاصة حينما كان يصعب تحديد صلة الأعمال الفردية للدارسين بأى منهما حيث

كانت يمكن أن تدرج ضـــمن الأنثروبولوجيا أو ضـــمن علم الاجتماع (مثـــل أعمال تايلور ، وسبنسر ، ووستر مارك) • ثم أعقبت ذلك فترة أخرى تمثل الاختلاف الكامل ، بعـــد أن تبنت الأنثروبولوجيا المدخل الوظيفى بصفة عامة ، واستمر علم الاجتماع (على الأقل فى أوروبا) فى اتجاهه التاريخى ، واهتمامه بمشكلات التطور الاجتماعى • ثم ظهر فى السنوات الأخيرة اختلاف جديد بين العلمين •

أما الفروق الأساسية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، التى لوحظت خلال فترة التباين فيمكن ارجاعها بســـهولة الى اختلاف موضوع الدراسة • فلقد انشغل علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية ـــ بعد أن أصبحت الدراسة الحقلية تمثل مطلبا حيويا ـــ فى دراسة المجتمعات الصغيرة والتى تختلف فى طبيعتها تمام الاختلاف عن مجتمعاتنا ، من حيث أنها لا تخضع نسبيا للتغير ، ولا تتوافر عنها سجلات تاريخية • وكانت المناهج المستخدمة فى الدراســـة تتسق مع هـــذه الحقائق ، اذ يمكن ملاحظة هـــذه المجتمعات بوصفها وحدات كلية وظيفية ، كما أنه من اليسير وصفها وتحليلها باستخدام مصطلحات محايدة أخلاقيا ، طالما أن عالم الأنثروبولوجيا كملاحظ خارجى ، لا علاقة له بالقيم والأفكار العامة • ولما كانت هـــذه المجتمعات تتغير ببطء ، ولا توجد عنها ســـجلات يمكن أن تصور التغيرات الماضـــية ، فانه من العسير استخدام المدخل التاريخى ، بل ان ذلك يبدو أمرا غير ممكن على الاطلاق •

غير أن هذا الموقف قد تغير الآن تغيرا جوهريا • فمعظم المجتمعات البدائية ـــ ان لم تكن كلها ـــ قد تغيرت ، نتيجة تأثير الأفكار والتكنولوجيا الغربية ، كما أخذت التجمعات الكبرى تسيطر على المجتمعات القبلية ، ونمت الحركات الاجتماعية والسياسية ، بحيث دفعت عالم الأنثروبولوجيا الى الاهتمام بنفس المشكلات القيمية ، التى يواجهها عالم الاجتماع ، حينما يدرس المجتمع الذى يعيش فيه أو مجتمعات ذات حضارة مماثلة •

وباختصار ، اننا نلاحظ أن موضوع الدراسة الآن هو المجتمعات فى أثناء عملية النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، وهذا هو الموضوع الذى يدرسه عالم الاجتماع والانثروبولوجيا على السواء ، كما كثرت أعمالهم حول هــذه المشكلات فى آســيا وافريقيا • يضاف الى ذلك أن النظر الى المجتمعات البدائية بوصفها تمثل موضوع الأنثروبولوجيا الاجتماعة ، أخذت تختفى بصورة واضحة ، كما أن انفراد عالم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتقدمةهى مسألة موضع جدل الى حد ما ، فهناك عدد كبير من الدراسات الأنثروبولوجية فى المجتمعات المتقدمة ، مثل دراسة « المجتمع المحلى الصغير » وجماعات القرابة ••• الخ • ومع ذلك فلا تزال التفرقة قائمة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى ضوء اختلاف المصطلحات ، والمدخل والمنهج (بل احيانا ما يعتبر البعض أن تداخل نشاط العلماء فى ميدان الدراسة غير صحيح منهجيا) ، لكن الالتقاء بين العلمين واضح برغم كل ذلك ، كمــا تزداد الرغبــة فى تحقيق المزيد منه •

ويجب أن نشــير أيضا الى أنه يوجد بين المجتمعات المعاصرة فئة ثالثة بالغة الأهمية تمثلها المجتمعات التى لا تعد بدائية ولا هى متقدمة صناعيا • وفى هــذه المجتمعات ـــ التى تعتبر الهند ومصر نموذجا لها ـــ تفقد التفرقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية معناها الى حد كبير • فالبحوث السوسيولوجية فى الهند مثلا ، سواء اهتمت بنظام الطائفة ، أو المجتمعات المحلية الريفية ، أو بعملية التصنيع ونتائجها ، عادة ما يقوم بها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا معا • ان هنــاك فرصة حقيقة فى مصر وغيرها من المجتمعات النامية ذات الارث الحضارى العريق للقضــاء على هــذه التفرقة بين العلمين • حقيقة أن التدريب الذى يتلقاه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يحول دون ذلك الى حد ما ، اذ أنهم يحصلون على تدريبهم فى أحد الأقطار الغربية حيث لا تزال

هذه التفرقة قائمة • لكن تطور العلوم الاجتماعية فى تلك البلاد ، وتناقص الاعتمـاد على الموارد التعليمية الأجنبية ، سـوف يؤدى الى التكامل الحقيقى بين مناهج ومفاهيم العلمين فى ضوء المشـكلات المدروسة ، والمهام الملقاة على البحوث الملائمة للحياة الاجتماعية فى هـذه البلاد •

٢ ـ علم الاجتماع وعلم النفس :

ان مشكلة العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ، ومكانة علم النفس الاجتماعى فى علاقته بهما عسيرة ولم تحسم بعد • وهنـاك اتجاهان متطرفان فى هـذا الصدد • فقد اعتقـد ميل J.S.Mill أننا لا نستطيع الزعم بأنه قد أمكن تأسيس علم اجتماعى عام ، الا بعد أن يبدو بوضـوح أن التعميمات الاستقرائية فى هـذا العلم قد تم استنباطها منطقيا من قوانين الفكر • « فالكائنات الانسانية فى المجتمع لا تنطوى على أى خصائص فيما عدا تلك التى تشتق من قوانين الطبيعة الانسانية الفردية »[1] •

أما دوركايم فيقيم تفرقة أساسية بـين الظواهر التى يدرسـها علم النفس ، وتلك التى يدرسها علم الاجتماع بصفة خاصة • فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية الخارجية عن عقول الأفراد ، والتى تمارس قهرا عليهم • ويمكن تفسـير الظواهر الاجتماعية فى ضـوء ظواهر اجتماعية أخرى ، لا فى ضـوء ظواهر نفسية « ان المجتمع ليس مجرد تجمع الأفراد ، بل ان النسق الذى يمثله هذا التجمع ، يعبر عن واقع متميز له خصائصه النوعية ••• وباختصار فان هناك تفرقة بين علم النفس والاجتماع ، تماثل تماما تلك التفرقة القائمة بين علم الحياة ، والعلوم الكيمائية ـ الفسـيولوجية • ويترتب على ذلك ، أنه حينما

---

(١) J. S. Mill, System of Logic, Book VI. Ch. 7.

تفسر ظاهرة اجتماعية مباشرة بظاهرة نفسية ، فان المرء يتأكد من أن هــذا التفسير غير صحيح »[٢] •

ولا يزال هذا التعارض بين دور كايم وميل يجد مؤيديه فى الوقت الحاضر ، لكن يبدو أن معظم علماء الاجتماع يتخذون موقفا وسطا ، فالبعض مثل جينزبرج Ginsberg يرون أنه يمكن اقامة التعميمــات السوسيولوجية بصورة أدق ، حينما يتحقق التكامل بينها وبين القوانين العــامة فى علم النفس ، لكن ذلك لا يلغى ضرورة وجود قــوانين سوسيولوجية قائمة بذاتها[٣] • وبالمثل ذهب ناديل Nadel الى أنه « يجب تنقيح بعض المشكلات التى يطرحها البحث الاجتماعى بواسطة حركة الى مستويات أدنى للتحليل فى نطاق علم النفس ، والفزيولوجيا ، وعلم الحياة »[٤] •

كذلك اتجه كثير من علماء الاجتماع الألمــان ومن بينهم ماكس فيبر ـــ نتيجة تأثير ديلثى ـــ الى تبنى الفكرة القائلة بأنه بينما يمكن صياغة تفسيرات سوسيولوجية خالصة ، الا أن عالم الاجتماع يصبح أكثر رضى واقتناعا حينما يكون فى وسعه « فهم » معنى الافعال الاجتماعية التى يحاول تفسيرها سببيا • ويمكن ادراك هذا الفهم بوصفه يمثل نوعا من « علم النفس العلمى » ، وان كان فيبر وديلثى لم يتخذا موقفا عدائيا من امكانية تطوير علم نفس علمى بالمعنى العام ، بل كان فيبر يتعاطف مع بعض أفكار فرويد •

---

(٢) E. Durkheim, The Rules of Sociological Method, Ch. 5

(٣) M. Ginsberg, Sociology (London 1934) Ch. 1.

(٤) S. F. Nadel , The Foundations of Social Anthropology (London 1951) Ch 8 .

وعلى الرغم من هـذا الاعتراف الواسع النطاق بأن التفسيرات السوسيولوجية والسيكولوجية يكمل أحدهما الآخر ، فان العلمين لا يرتبطان من الناحية العمليـة ارتباطا وثيقا • كما لا يزال موقف علم النفس الاجتماعى ـ الذى يجب ان يكون قريبا من علم الاجتماع بصفة خاصة ـ موضع خلاف • ومن اليسير أن نقول ان علم النفس الاجتماعى هو ذلك الفرع من علم النفس العام الذى يرتبط ارتباطا خاصا بالظواهر الاجتماعية، أو الذى يتناول الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية • والواقع أن علم النفس برمته يمكن اعتباره « اجتماعيا » الى حد معين ، طالما أن كل الظواهر النفسية تظهر فى سياق اجتماعى يؤثر فيها الى حـد ما ، ويصبح من العسـير أن نعين ـ ولو بصورة تحكمية ـ حـدود علم النفس الاجتماعى • وهـذا يعنى أن علماء النفس الاجتماعين غالبـا ما يشعرون برابطة وثيقة تربطهم بعلم النفس العـام أكثر من علم الاجتماع ، وأنهم أيضا يلتزمون بمنهج معين (يؤكد التجـربة ، والدراسات الكمية) ، ومن ثم فهم يغفلون دائما الملامح البنائية للوسط الاجتماعى الذى يجرون بحوثهم فى نطاقه •

على أننا نستطيع توضيح افتراق علم الاجتماع عن علم النفس الاجتماعى فى ميادين متعددة • ففى دراسة الصراع والحرب توجـد تفسيرات سوسيولوجية ، وأخرى سيكولوجية[٥] ، وفى دراسـات التدرج الاجتماعى يبدو أن المدخل السيكولوجى قدم تحليلا للطبقـة والمكانة فى اطار ذاتى بحيث يعارض التحليل السوسيولوجى فى ضوء

---

(٥) see M. Ginsberg , «The Causes of War» in Reason and Unreason in Society (op. cit) . pp. 177. 95.

ويمكن تتبع الفروق بين المدخلين السوسيولوجى والسـيكولوجى ، وبعض محاولات التغلب عليها فى :

The Nature of Confeict (UNESCO , 1957).

عوامل موضـــوعية بدلا من الاكتفـــاء باجـراء بحث منظم للجوانب السيكولوجية لأحد العوامل الهامة فى البناء الاجتماعى • ومن الملاحظ أيضا أنه نادرا ما يشار الى « سيكولوجية السياسة » التى تطورت منذ فترة بعيدة ، نتيجة بعض الظواهر الواضحة فى السلوك والبنـــاء السياسى • وعموما فاننا نستطيع أن نكتشف فى كل ميدان للدراسة ، أن علم النفس وعلم الاجتماع يمثلان مجالين مختلفين من مجالات الاهتمام •

وهناك بالطبع دعاوى عديدة تطالب بتحقيق مزيد من التكـــامل بين العلمين • ويمكن أن نشير الى بعض المحاولات فى هذا الصدد • ومن أهم هذه المحاولات الاعمال الحديثة لجيرث Gerth وميلز Mills (٦) ، حيث يقول الكاتبان : « يحاول عالم النفس الاجتماعى أن يصف ويفسر سلوك ودوافع الرجال والنساء فى مجتمعات مختلفة الانماط • وهـــو يتساءل كيف يتفاعل السلوك الخارجى والحياة الداخلية للفرد كل منهما مع الآخر ، ويسعى الى وصف نماذج الاشخاص التى توجد غالبـــا فى مجتمعات مختلفة الأنماط ، ثم يحاول تفسيرها من خلال تتبع التفاعل المتبادل بينهم وبين المجتمعات التى يعيشون فيها » • وهكذا يكون ميدان الدراسة فى علم النفس الاجتماعى هو التفاعل بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعى •

ويرى جيرث وميلز أنه يمكن دراسة هذا الموضوع اما من زاوية علم الحياة ، أو من زاوية علم الاجتماع • وكانت المشكلة فى الماضى القريب تتمثل فى أن التفسيرات التى تأتى من زاوية معينة ، تظل منعزلة عن تلك التى تقدمها الزاوية الأخرى ، وبالتالى يتم تناول كل منها بمناهج

(٦) Hans Gerth and C. Wright Mills, Character and Social Structure (London, 1954) .

ومصطلحات مستقلة أكاديميا . ولقد حاول جيرث وميلز تخطى هذه الفجوة باستخدام مفهوم « الدور » فى تعريفهما للشخص والنظم : « فالدور الاجتماعى يمثل نقطة الالتقاء بين الكائن العضوى الفردى والبناء الاجتماعى ، وهو يستخدم كمفهوم رئيسى فى اطار يسمح بتحليل الشخصية والبناء الاجتماعى معا » .

والواقع أن هـذا الكتاب قد أعاد مناقشة تلك المشكلة الرئيسية الخاصة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع ، والتى سبق أن تناولها جينزبرج فى دراسة رائدة له حينما بحث التأثير النسبى للغريزة والعقـل فى الحياة الاجتماعية من خلال نظريات العقل الجمعى ، ومشكلات الرأى العام ، والسلوك الجماعى المنظم[٧] . ولقد هجر علم النفس الاجتماعى مؤخرا هذا اللون من الدراسة ، واتجه نحو البحوث الاحصائية والتجريبية التى تهتم أكثر ما تهتم بالفرد أو بمجموعات صغيرة من الأفراد . ومن ثم فقد اتصاله بعلم الاجتماع . ولذلك يمكن القول ان هناك حاجة ماسة لتحقيق هذا الارتباط مرة أخرى بين العلمين .

وأخيرا علينا أن نعيد النظر فى الاعتراض الذى وجه الى الاتصال بين العلمين . لقد حاول دوركايم أن يستبعد التفسير السيكولوجى من علم الاجتماع ، لكنه كان غالبا ما يرجع اليه بصورة ضمنية . وذهب راد كليف براون حديثا الى أن علم الاجتماع وعلم النفس يدرسان أنساقا مختلفة تماما ، فالأول يدرس النسق الاجتماعى والآخر يتناول النسق العقلى ، ولهذا فهو يرى أنه من العسير تحقيق التكامل بين هذين المستويين من التحليل[٨] . غير أن هذه النظرة تبدو بالغة التطرف ، اذ كثيرا ما نصادف فى وقت معين بحوثا خصبة ، حتى فى العلوم الطبيعية ، أجراها رواد

(٧) M. Ginsberg , The Psychology of Society (London 1921).

(٨) A. R. Radcliff - Brown, A Natural Science of Society.

العلوم الأخرى مثل الكيمياء الحيوية والطبيعية • وعموما فان هذه النظرة هى من بقايا تصنيف كونت للعلوم ، ولذلك فنحن بالتأكيد بحاجة أكثر الى تصور حديث لتسلسل العلوم •

٣ ـ علم الاجتماع وعلم الاقتصاد :

لاحظ ألفرد مارشال **Alfred Marshall** فى محاضرة افتتاحية له بجامعة كمبردج عام ١٨٨٥ ، حينما كان بصدد الحديث عن فكرة كونت عن العلم الاجتماعى العام ما يلى : « لا شك فى أنه اذا وجد هذا العلم ، فان الاقتصاد سيكون سعيدا بأن ينضوى تحت جناحه • لكنه لم يتحقق حتى الآن ، بل لا توجد علامات تشير الى امكانية وجوده ، ولهـذا فلا جدوى من الانتظار العقيم • ان علينا أن نفعل ما فى وسعنا بالاعتماد على مواردنا الحالية »[٩] •

والآن ، هل يصدق هذا الحكم حتى وقتنا هذا ؟ أننى لا أعتقـد ذلك • لقد وجد علم الاجتماع ، كما اهتم علماء الاجتماع بفحص أوجه النقص فى النظرية الاقتصادية ، وقدموا اسهاما فى دراســة الظواهر الاقتصادية • ومن ناحية أخرى نلاحظ أن علماء الاقتصاد أنفســهم أصبحوا لا يقبلون ذلك التكرار الممل للعبارة التى تظهـر فى التحليل الاقتصادى دائما والتى مؤداها : « أنه مع تثبيت كل الظروف الأخرى » ، وحاول كثيرون منهم أن يذهبوا الى ماوراء الوصف (الذى يشغل جزءا كبيرا من المؤلفات الاقتصادية المدرســية) أو الاستنباط من مجموعة افتراضات قبلية بسيطة عن السلوك الانسانى •

ويمكن أن نجمع الانتقادات والاسهامات السوسيولوجية الحديثة تحت عدة عناوين ، فهناك أولا الدراسات النقدية ، التى اســتهدفت

---

(٩) A. C. Pigou (ed). Memorials of Alfred Marshall (London 1925) PP. 163 - 4 .

الكشف عن أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علما مستقلا تماما • وقد تبنى هذا المدخل ـ على سبيل المثال ـ لوى ـ فى مؤلفه : **الاقتصاد وعلم الاجتماع**[١٠] الذى تناول دراسة أهمية الاقتصاد البحت وجوانب النقص فيه فاكتشف مبدأين سوسيولوجيين تنهض عليهما القوانين الكلاسيكية للسوق هما : « الانسان الاقتصادى » ، والمنافسة أو انتقال عوامل الانتاج • ولقد ذهب لوى الى أبعد من ذلك ، حينما اقترح مجالات خصبة للتعاون بين الاقتصاد وعلم الاجتماع •

وهناك مدخل مماثل لذلك يمثله سيمياند F. Simiand فى مؤلفه « **المنهج الوضعى فى علم الاقتصاد** »[١١] • وكان سيمياند معاونا لدوركايم فى مجلة الحولية الاجتماعية Année Sociologique وتبنى المدخل السوسيولوجى فى دراسة المشكلات الاقتصادية • وهو يرى فى مقالاته التى تشكل هذا المؤلف أن المبادىء الأولى هى بمثابة فروض بحاجة الى اختبار : أكثر مما هى نقطة انطلاق للاستنباط المنطقى الذى يخلص الى نتائج لا تزيد فى صدقها عن الفروض الأصلية • والطريق الوحيد لاختبار هذه الفروض فى رأيه هو استخدام البحث السوسيولوجى •

ويتبر مؤلف ماكس فبير : **الاقتصاد والمجتمع**[١٢] Wirtschaft und Gesellschaft محاولة كلاسيكية لادخال بعض مفاهيم النظرية

---

(١٠) A. Lowe, Economics and Sociology . London, 1953.

(١١) F. Simiand. La Méthode positive en science économique.

(١٢) M. Weber : Wirtschaft und Gesellschaft Türingen 1971 - 2 .

(ترجم الجزء الأول من هذا الكتاب الى اللغة الانجليزية تحت عنوان : نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، نيويورك ١٩٤٧) ..

الاقتصادية ضمن مجال علم الاجتماع العام • وهناك عمل حديث لتولكوت بارسونز وسملسر[١٣] ــ يسير على هدى أفكار فيبر لكنه أكثر طموحا الى حــد ما ــ يحاول أن يكشف عن أن النظرية الاقتصادية هى جزء من النظرية السوسيلوجية العامة • ويمكن أن تضم هذه الفئة أيضا تلك الكتابات التى حاولت صياغة مبــادىء الاقتصاد الاجتماعى[١٤] •

ونستطيع أن نميز ثانيا الدراسات السوسيولوجية العديدة التى اهتمت مباشرة بمشكلات النظرية الاقتصادية ، حيث فحص ســيمياند اميريقيا فى مؤلفه : **الاثمان والتطور الاجتماعى للنقود**[*] (بــاريس ١٩٣٢ ثلاثة أجزاء) العلاقة بين الاجر ومستويات الثمن ، وطور نظرية سوسيولوجية للاجور • وهناك مؤلف حديث فى هذا المجال لباربارا وطون Barbara Wootlon بعنوان : **الأسس الاجتماعية لسياسة الأجور** (لندن ؛ ١٩٥٥) (**) وفيه حللت وطون أولا الجوانب غير الملائمة فى النظرية الاقتصادية الكلاســيكية للأجور ، ثم قــدمت تحليلا سوسيولوجيا لمحددات الأجر والفروق فى المرتبات معتمدة على بيانات من المجتمع البريطانى • ويعتبر القســم الأخير من هذا المؤلف بالغ الأهمية ، اذ أنه يدرس الاجراءات الفعلية ، والمناقشات حول المساومة على الأجور فى المجتمع البريطانى الحديث •

---

(١٣) Talcott Parsons and N. J. Smelser, Economy and Society :

A Study in the Integration of Economic and Social Theory (Glencoe , 1957) .

(١٤) D. M. Goodfellow. Principles of Economic Sociology (London 1949) . and M. J. Herskovits, Economic Anthropology (New York 1952) .

(*) Le Salaire, l'évolution Socials et la monnaie.

(**) The Social Foundations of wage Policy.

وهناك دراسات سوسيولوجية عديدة مشابهة لذلك ، تناولت الجوانب المختلفة للنظرية الاقتصادية ، لعل أهمها تلك التى تتعلق بنظرية المنشأة . ونجد أمامنا هنا الدراسة الكلاسيكية لثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen بعنوان **نظرية مشروع العمل (نيويورك ١٩٠٤)** (*) ، بالاضافة الى دراسات أخرى لاحقة عن الشركات ، وبخاصة دراسة بيرل A. A. Berle وميتز G.C. Means بعنوان : **الشركات الحديثة والملكية الخاصة** (**) .

وهناك ثالثا أعمال سوسيولوجية تناولت الملامح العامة للانساق الاقتصادية . وهنا بالذات يتسم التراث السوسيولوجي بالثراء ، حيث حاول علماء الاجتماع استكشاف بعض جوانب السلوك الاقتصادى التى أهملها علماء الاقتصاد ، أو تناولوها بطريقة سطحية . ومن بين الدراسات العامة التى تناولت الأنساق الاجتماعية ككل والتى قدمها علماء الاجتماع ، وبعض الاقتصاديين ذوى العقلية الاجتماعية ، نظرية ماركس عن رأس المال ؛ ومعظم أعمال المدرسة التاريخية الألمانية مثل دراسة زومبارت W. Sombart **الرأسمالية الحديثة** Der Moderne Kapitalismus ودراسة بوشر K. Bucher بعنوان : **نشأة الاقتصاد** Die Entstehung der Volkswirtschaft وكتابات ماكس فيبر عن الرأسمالية وأعمال هوبسون J. A. Hobson وبخاصة دراسته : **تطور الرأسمالية الحديثة والامبريالية** (***) وكتابات أخرى عديدة لهنرى سى Henry Sée .

(*) The Theory of Business Enterprise.

(**) The Modern Corporation and Private Property.

(***) The Evolution of Modern Capitalism and Imperialism.

وهناك دراسات حديثة متعددة فى هذا الميدان ذاته ، يتناول بعضها التطور الأخير للرأسمالية ، منها مؤلف شومبيتر J. Schumpeter **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (*)** ، ومؤلف ستراتشى J. Strachey **الرأسماية المعاصرة** Contemporary Capitalism ومؤلف جالبرت K. Galbraith **الرأسمالية الأمريكية** American Capitalism وتوجد بالاضافة الى ذلك ، مجموعة أعمال تناولت نماذج أخرى للنسق الاقتصادى ، وبخاصة النماذج البدائية[١٥] •

وبالاضافة الى هذه الدراسات العامة عن الأنساق الاقتصادية ، أسهم علماء الاجتماع فى دراسة جوانب خاصة من التنظيم الاقتصادى مثل : نظام الملكية ، وتسقيم العمل ، والمهن ، والتنظيم الصناعى •

على أننانستطيع أن نذهب الى أن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد اللذين ارتبطا ارتباطا وثيقا فى نشأتهما — فى أعمال كويزناى وآدم سميث — ثم اقترقا بعد ذلك — باستثناء أعمال المدرسة التاريخية الاقتصادية فى ألمانيا — قد أصبحا أشد ارتباطا مرة أخرى فى السنوات الأخيرة • ولا يرجع ذلك فقط الى تطور علم الاجتماع ، واسهامه المباشر فى الدراسات الاقتصادية ، وانما الى تغيرات شهدها علم الاقتصاد ذاته •

وهناك جانبان أساسيان للاقتصاد الحديث يجب أن نشير اليهما

(*) Capitalism, Socialism and Democracy.

(١٥) انظر بصفة خاصة حول الأنساق الاقتصادية البدائية :
Primitive Polynseian Economy (London 1939) . N. J. Herskovits, op. cit, M. Mauss, The Cift (English trans . 1954) . and Thurnwald , Economics of Primitive Communities (1932).

فى هذا الصدد : الأول تحول الاهتمام من ميكانيزم السوق الى الانتاج القومى الشامل أو الدخل القومى ، ذلك التحول الذى أدى بعلماء الاقتصـــاد الى دراســـة العوامل الاجتمـاعية المؤثرة فى النمو الاقتصادى[١٦] • ويبدوهذا التغير بوضوح فى كثير من الأعمـــال الحديثة حول مشــكلات التطور الاقتصــادى فى المناطق المختلفة ، بحيث أصبح من الضرورى على عالم الاقتصاد أن يتعاون مع عــالم الاجتماع ، أو أن يصبح هو ذاته عالم اجتماع •

ويتمثل الجانب الثانى فى تطبيق نظرية الاحتمال على الظواهر الاقتصادية ، حيث أدى ذلك الى اجراء بحوث أكثر واقعية للســلوك فى المنشآت الاقتصادية • والاهم من ذلك هو بناء نماذج لنوع معين من الفعل الاجتماعى الذى يجب أن يكون عــاما بحيث يشــمل نماذج أخرى • ومعنى ذلك كله أن المشكلات الاقتصــادية والســوسيولوجية بصفة عامة يمكن تحليلها فى ضوء اطار تصورى واحد ، بذلك يتمين تحقيق التكــامل بين بعض جوانب كل من النظــرية الســوسيولوجية والاقتصادية • وليس هناك شك فى امكانية تحقيق هذه الانجــازات • وهناك بالفعل بعض المحاولات الآن تهدف الى تطبيق نظرية الاحتمال فى علم الاجتماع[١٧] •

واذن فالارتباط الوثيق بين الاقتصاد وعلم الاجتماع أمر لا شك فيه ، لكن التطورات الحديثة كشفت عن أن الاعتراف بذلك كان من جانب

---

(١٦) انظر عرضا للتراث فى :
Lyle W. Shannon « Social Factors in Economic Growth » . Current Sociology. Vol. (3) . 1957.

(١٧) انظــر :

Jessie Bernard, op. cit . in The Nature of Conflict (UNESCO 1957) .

علماء الاقتصاد الذين أفادوا من المفاهيم والتعميمات السوسيولوجية فى دراستهم للمشاكل الاقتصادية ٠

وهناك فئة محدودة جدا من علماء الاجتماع هم الذين اهتموا بالنظرية الاقتصادية الحديثة بصورة تسمح لهم بالتخصص فى دراسة الظواهر الاقتصادية وربما الاسهام فى تطوير نظرية أكثر واقعية ٠

٤ ــ علم الاجتماع وعلم السياسة :

ان لعلم السياسة التقليدى ثلاثة جوانب رئيسية هى : الجانب الوصفى (دراسة التنظيم الرسمى للحكومة والادارة المحلية والمركزية) والجانب العملى (دراسة مشكلات تطبيقية فى التنظيم والاجراءات) والجانب الفلسفى (تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية فى اطار ما يطلق عليه عادة بالنظرية السياسية ٠ ولا توجد فى معظم كتابات علم السياسة الا محاولات محدودة جدا للتعميم ، باستثناء بعض محاولات التصنيف الأولية انماذج الحكومات فى ضوء خصائص رسمية الى حد بعيد ٠

والواقع أن تأثير علم الاجتماع فى مجال الدراسات السياسية تأثير شديد الوضوح ٠ فقد بدأ الدارسون تحويل اهتمامهم من الجوانب الرسمية للانساق السياسية ، الى دراسة السلوك السياسى الذى يمكن استخلاص تعميمات تصدق عليه ٠ ويبدو ذلك واضحا فى تزايد عدد الدراسات الخاصة بالاحزاب السياسية ، والجماعات الضاغطة ، والانتخابات ، والسلوك الادارى ، والايديولوجيات السياسية وغيرها ٠ ونستطيع أن نلمس الطابع السوسيولوجى لعلم السياسة المعاصر بصفة خاصة فى مجالين هما : نمو الدراسات المقارنة[١٨] ، ودراسة

---

(١٨) نذكر منها على سبيل المثال دراسات الاحزاب السياسية انظر :
M. Duverger. Political Parties, (English trans. London. 1954) and S. M. Lipset. Political Man (London . 1960) .

العلاقة المتبادلة بين السلوك والأنظمة السياسية فى علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخرى[١٩] .

وهكذا تصبح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم السياسة مختلفة تماما عن العلاقة بينه وبين الاقتصاد . فقد تطور الاقتصاد سريعا كعلم مستقل ، وأصبح يضم فى الوقت الحاضر مجموعة قضايا تشكل نظرية متقدمة ، ومن ثم ظهرت مشكلة متعبة هى علاقة هذه النظرية الاقتصادية بالنظرية السوسيولوجية الأقل تقدما . أما علم السياسة — من ناحية أخرى — فلم يستطع تطوير أى بناء نظرى . اذن أن ما يطلق عليه بالنظرية السياسية — كما سبق أن أشرت — يمثل الى حد كبير فلسفة سياسة . وهكذا استعار علم السياسة المفاهيم والتعميمات من علم الاجتماع ، وأصبح يبـدو بصورة أكثر وضوحا كفرع من علم الاجتماع . ومعنى ذلك أن علم السياسة (أو الاجتماع السياسى) يهتم بنظام معين هو الدولة مثلما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع العائلى أو الدينى ، حينما يدرس كل منهما نظما اجتماعية أخرى . أما عدم وجود أية نظرية مستقلة لعلم السياسة ، فان ذلك يشير الى عدم وجود معوقات فكرية أمام الاعتراف بأن كلا من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى هما شىء واحد .

أن ذلك لا يعد مطلبا امبرياليا لعلماء الاجتماع . فهناك مبررات قوية — تبـدو لى كافية — لاستمرار النظرة الى علم السياسة — من الناحية العملية — كنسق علمى مستقل ، بصـورة قد لا تلائم تماما علم اجتمـاع خاص بالأسرة أو الدين . ويرجـع ذلك المحـل الى الأهمية الخاصة التى تحتلها النظم السياسية ، أو أهمية المشـكلات الناجمة عن توزيع القوة والنظام فى المجتمع بصفة عامة . وثانيا أن

---

(١٩) هناك — على سبيل المثال — تراثا هائلا ومتطورا حول العلاقات بين الأحزاب السـياسية ، والسلوك الانتخابى ، ونسق الطبقة الاجتماعية .

علماء السياسة قد أولوا اهتماما خاصا للانساق الرسمية للحكومة وللادارة فى المجتمعات المتقدمة ، بينما اهتم كثير منعلماء الاجتماع المحدثين بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلى متجاهلين الاطار القانونى والسياسى الذى يمثل السياق العام للسلوك بحيث ظهرت نتائجهم بصورة غير ملائمة • وأخيرا هناك مبررات تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجى الحديث • لقد كان للارتباط بين علم السياسة وفلسفة السياسة فائدة كبرى ، حيث دفع دارسى السياسة الى مناقشة المشكلات الرئيسية • غير أن غزو علم الاجتماع ميدان السياسة — وبخاصة فى أمريكا — أدى الى اجراء كثير من البحوث السطحية ، التى تساوت فيها دقة المنهج العلمى والاحصاء بعدم دلالة النتائج ، ومع ذلك فان هذه السمة لا تقتصر على علم الاجتماع السياسى فحسب • وعلى أية حال فسوف نعود اليها مرة أخرى حينما نناقش علاقة علم الاجتماع بالفلسفة •

والواقع أن الصلات الحالية بين علم الاجتماع والسياسة ليست بسيطة • فالدراسات التى تجرى فى ميدان السياسة أصبحت ذات طابع سوسيولوجى واضح ؛ لكن ذلك يثير شكوك علماء السياسة ، خاصة وأنهم لا يرغبون فى أن ينضوى علمهم تحت لواء علم آخر من ناحية ، وللشكوك التى تساورهم حول صدق نتائج البحث السوسيولوجى ودلالتها فى مجال السياسة من ناحية أخرى • ويتضح مما سبق أن لهذه الشكوك بعض المبررات • فمن العسير تجنب الحقيقة التى مؤداها : أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى يمكن أن يصبحا علمين مستقلين ، وأن الأخير فرع من علم الاجتماع العام • ومعنى ذلك أن علم السياسة يجب أن يتطور على نحو يحقق صلة منظمة بينه وبين العلوم الفرعية الأخرى ، وبين علم الاجتماع العام •

٥ ــ علم الاجتماع والتاريخ :

ظهرت فى اطار علم الاجتماع بعض الاتجاهات النظرية التى تعتبر العلوم الاجتماعية والثقافية ذات طبيعة مماثلة للتاريخ ، أو هى نوع من الدراسة التاريخية • غير أن ذلك يبــدو فى الحقيقة أمرا غــير واقعى • فقد يتداخل علم الاجتمــاع مع التاريخ فى جانب معين ، لكنهما يختلفان تماما فى الجوانب الأخــرى • وأود هنــا أن أفحص باختصار بعض جوانب العلاقة بينهما • ويجب أن يكون واضحا منذ البداية تنوع التاريخ ، وتباين صور علم الاجتماع أيضا • ومن ثم فالعلاقة بينهما بالغة التعقيد وشديدة التنوع •

ان أول وأبسط نقطة هى أن المؤرخ غالبا ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع ، ودائما ما يحتاج المنهج المقارن ، بل وعلم الاجتماع التاريخى كذلك ، لبيانات لا يستطيع أن يقدمها سوى المؤرخ • حقيقة ان عالم الاجتماع يجب عليه أحيانا أن يكون مؤرخا لنفسه ، حينما يحتاج فى بحثه لبيانات هائلة لم يتم الحصول عليها بعد ، لكن ذلك ليس فى وسعه دائما ، اذ أن عامل الوقت يحول دونه •

ومن الملاحظ ثانيا أن المؤرخ يفيد أيضا من علم الاجتمــاع • والواقع أنه حتى وقت قريب كان المؤرخ يستعين بالفلسفة فى دراسة المشكلات الهامة ، كما كان يستمد منها معظم المفاهيم والافكار العامة ، تلك التى أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة من علم الاجتماع الآن • ولا شك أننا نستطيع أن نلمس فى التاريخ الحديث ، وفى علم الاجتماع الحديث أيضا ، ذلك التأثر المشابه بفلسفة التاريخ • فلقد ساعدت الأخيرة على تأكيد تصور المراحل التاريخية ، ومن ثم منحت التاريخ أفكارا نظرية واهتمامات لم تكن توجد على الاطلاق فى أعمال المؤرخين الحوليين والاخباريين القدامى ، كما زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج

التاريخية للمجتمع ، وبالتالى قدمت العناصر الأولى التى يرتكز عليها تصنيف المجتمعات • ويبدو لى أن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الاطار المرجعى الأساسى فى دراسة نماذج المجتمع • وتظهر هذه الصلة واضحة فى مجال التاريخ بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعى • ومن الجدير بالذكر ، على سبيل المثال ، أن محررى احدى الحوليات الكبرى للتاريخ الاجتماعى وهى المجلة الدولية للتاريخ الاجتماعى قد حدد مجالها فى عددها الأول على النحو التالى : « يقصد بالتاريخ الاجتماعى تاريخ الطوائف والطبقات ، والتجمعات الاجتماعية ، بغض النظر عن مسمياتها ، عندما ننظر اليها بوصفها وحدات مستقلة : تتساند فيما بينها أيضا »[٢٠] • ويمكن أن يعد ذلك أيضا تعريفا لمجال علم الاجتماع التاريخى مع تعديل طفيف • فهناك فى الوقت الحاضر ، وفى أقطار كثيرة ، شواهد تدل على التعاون المتبادل بين علماء الاجتماع والمؤرخين الاجتماعيين • ففى فرنسا ، كانت الحولية التاريخية التى أسسها وأشرف على تحريرها منذ سنوات طويلة المرحوم لوسيان فيفر Lucian Febvre تمثل موضع التقاء المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، كما لا تزال الأعمال التى قدمها فيفر ومارك بلوش Marc Bloch وغيرهما ذات تأثير ملحوظ • وفى انجلترا ظهرت أعمال حديثة عديدة كشفت عن الالتقاء بين علم الاجتماع والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى ، مثل دراسات المؤرخين للبناء الاجتماعى لمدن القرن التاسع عشر ، أو خصائص الريف فى العصور الوسطى ، أو طبقة الاشراف فى القرن التاسع عشر ، وكذلك دراسات علماء الاجتماع للتاريخ الاجتماعى للمهن الفنية العليا •

---

(٢٠) International Review of Social History , Assen 1956, Vol 1 . Part. I. p. 4.

بأى معنى اذن يختلف التاريخ عن علم الاجتماع ؟ غالبا ما يقال ان المؤرخ يصف الأحداث الفريدة ، بينما يسعى عالم الاجتماع الى صياغة التعميمات • غير أن ذلك ليس أمر حقيقيا دائما ، اذ أن عمل أى مؤرخ جاد ينطوى على تعميمات • كذلك نجد كثيرا من علماء الاجتماع يهتمون بوصف وتحليل أحداث فريدة أو سلسلة من الأحداث • وربما يكون من الأفضل ان نقول بدلا من ذلك ، انه بينما يهتم المؤرخ عادة بدراسة سلسلة محددة من الأحداث ، فان عالم الاجتماع غالبا ما يبدأ من تعميم يخضعه للاختبار من خلال دراسة مجموعة أحداث متتابعة • وباختصار فان أهداف كل منهما مختلفة • الا أن هذه التفرقة الحاسمة لا تصدق صدقا مطلقا ، فهى تعتمد الى حد بعيد على نوعية التاريخ (فهى تصدق مثلا على التاريخ السياسى) ، وكذلك على طبيعـــة علم الاجتماع (مثال ذلك أنها تصدق على الدراسات المقارنة) • أما اذا أقمنا تفرقة أخرى أقل قوة من السابقة ، فبامكاننا أن نقول مع تروفر ـــ روبر H. R. Trevor - Roper أن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصـــية والقوى الاجتماعية العامة[٢١] ، بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها •

وكلما كانت التفرقة محددة ، وتشتمل على الأعمال الحقيقيـــة للمؤرخين وعلماء الاجتماع ، اتضح أكثر فأكثر أنه من العسير الفصل تماما بين التاريخ وعلم الاجتماع ، فكلاهما يتناول نفس الموضوع ، أى دراسة الانسان فى المجتمع ، من زوايا مختلفة أحيانا ، ومن زاوية واحدة أحيانا أخرى • ومن الضرورى لكى تتطور العلوم الاجتماعية أن توجد صلات وثيقة بين الدراستين ، وأن يفيد كل منهما افادة أكثر من الآخر •

---

(٢١) H. R. Trevor - Roper , Historical Essays (1957) Introduction.

٦ ـ علم الاجتماع والفلسفة :

ظهر علم الاجتماع فى اطار الطموح الفلسفى الى حد بعيد ، لكى يدرس تاريخ البشرية ، ويفسر الازمات الاجتماعية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، ولكى يقدم مذهبا اجتماعيا يرشد السياسة الاجتماعية . ولقد هجر علم الاجتماع هذه الغايات خلال تطوره الحديث بصورة ملحوظة ، بل يرى البعض أنه تخلى عنها تماما . ومع التسليم بصحة ذلك ، الا هناك صلات لا تزال قائمة بين علم الاجتماع والفلسفة على الأقل من حيث ثلاثة اعتبارات :

أولا : هناك فلسفة لعلم الاجتماع تأخذ معنى فلسفة العلم ، أى دراسة للمناهج والمفاهيم والأدلة المستخدمة فى علم الاجتماع ، وهذا الاهتمام الفلسفى شائع فى علم الاجتماع ، كما يحتاج اليه أكثر من العلوم الطبيعية مثلا ؛ نظرا للصعوبات الخاصة التى تكتنف المفاهيم والنظريات السوسيولوجية .

ثانيا : هناك علاقة وثيقة بين علم الاجتماع والفسلفة الاجتماعية والأخلاقية . فموضوع علم الاجتماع هو السلوك الاجتماعى الانسانى الذى توجهه القيم . واذن فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الانسانية بوصفها وقائع ، لكن عليه أيضا أن يهتم بمناقشة القيم فى سياقها الخاص ، وكما تتجلى فى الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية . ومن الضرورى أيضا أن يكون باستطاعة عالم الاجتماع (وهذا ينطبق أيضا على غيره من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية) أن يفرق بين التساؤلات المتعلقة بالواقع ، وتلك الخاصة بالقيمة ، وبين المناقشات والتحليلات التى تناسب كلا منهما . ومع ذلك فاننا غالبا ما نجد فى العلوم الاجتماعية عدم قدرة على التمييز ، حينما يطالب البعض بتناول المشكلات القيمية كأمور واقعية ، بينما تنعقد مناقشة التساؤلات

الواقعية ، حينما يدخل الدارسون فى خضم الافكار الفلسفية العامة والقيم • ويستطيع عالم الاجتماع ــ عن طريق تدريب بسيط ــ فى الفلسفة الاجتماعية أن يفرق بين المسائل المختلفة ، ويدرك فى الوقت ذاته العلاقات المتبادلة بينها •

ثالثا : قد يذهب البعض الى أن علم الاجتماع يؤدى مباشرة الى ظهور الفكر الفلسفى • وكانت هذه هى وجهة نظر دوركايم حينما كتب ــ مثلا ــ فى مقال له عن علم الاجتماع الدينى ونظرية المعرفة يقول[٢٢] : « اننى أعتقد أن علم الاجتماع ــ أكثر من أى علم آخر ــ قد أسهم فى تجديد التساؤلات الفلسفية ••• ان الفكر السوسيولوجى يتجه نحو الامتداد ــ عن طريق التقدم الطبيعى ــ لكى يصبح فكرا فلسفيا » • ويبدو هذا التحول فى الدراسة التى أجراها دوركايم عن الدين ، حينما انتقل من مناقشة المؤثرات الاجتماعية على مقولات الفكر الى مناقشة ابستمولوجية خالصة • وقد تبنى غيره من علماء الاجتماع نفس هذه النظرة ، واهتموا بمشكلات مماثلة • فاعتقد كارل مانهايم Karl Mannheim ــ مثلا ــ أن علم الاجتماع المعرفى ينطوى على مضامين ابستمولوجية ، وحدد هذه المضامين بالتفصيل[٢٣] • ويبدو أن كلا من دوركايم ومانهايم يسلمان بأن علم الاجتماع يقدم اسهاما مباشرا للفلسفة ، من حيث قدرته على حسم التساؤلات الفلسفية • لكن ذلك يكشف عن خطأ واضح ، فالابستمولوجيا هى أساس علم الاجتماع المعرفى ، لا العكس •

ان كل ما نقصده هنا هو أن علم الاجتماع قد أثار ــ أكثر من العلوم الأخرى ــ مشكلات فلسفية ، ومن ثم فان عالم الاجتماع

---

(٢٢) Revue de Métaphysique et de Morale . XVII, 1909.

(٢٣) Karl Mannheim , Ideology and Utopia) London 1952) , Part V. p. 256 sqq.

الذى يهتم طوال الوقت بالجوانب الشاملة لموضوع دراسته ، قد اتجه الى بحث مسائل فلسفية تكمن دائما وراء الفكر السوسيولوجى • اننى لا أعتقد أن هناك أى ضرر يلحق بالنظرية السوسيولوجية أو البحث ، نتيجة اهتمام عالم الاجتماع بتلك المشكلات ، بل انه يتعين أن يسعى عالم الاجتماع الى دراسة الفلسفة حتى يتمكن من تناول هذه المشكلات ، ذلك أن معظم جوانب الضعف فى نظرية علم الاجتماع ترجع الى سذاجة المعرفة بالفلسفة ، كما أن جانبا كبيرا من الافكار السوسيولوجية السطحية ، يرجع الى اهمال المسائل العامة التى تنطوى عليها دراسة الانسان •

ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أيضا أنه بينما كان من الطبيعى أن يثير علم الاجتماع أفكارا فلسفية ، فان جانبا كبيرا من الفكر السوسيولوجى قد بدأ من الفلسفة • وقد أوضحنا حينما كنا بصدد علم السياسة أن السطحية التى غلبت على بعض اسهامات علم الاجتماع ، ترجع الى عدم ارتباطه بالمسائل العامة التى صاغتها النظريات السياسية • وينطبق ذلك أيضا على مجالات عديدة فى علم الاجتماع • فكثير من البحوث السوسيولوجية توصف بالسطحية لأنها تتجاهل المشكلات العامة فى الحياة الاجتماعية التى صاغتها الافكار الفلسفية العامة والمذاهب الاجتماعية • ان قوة الماركسية – فى صورتها الأولى – وفاعليتها فى مجال البحث الاجتماعى ، ترجع الى حد بعيد الى الحقيقة التى مؤداها : أن الماركسية ليست نظرية سوسيولوجية فحسب ، ولكنها نظرة فلسفية للعالم ومذهب ثورى •

ونستطيع أن نقدم مثالا آخر • فقد وصفت بياتريس ويب Beatrice Webb أكثر من مرة مبلغ ما أفاده بحثها الاجتماعى نتيجة مشاركتها الفعالة فى الحركة الاجتماعية ودراستها للمذاهب الاجتماعية • وأعتقد أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع الأوروبى يتمثل

فى ادراكه لعلم المجتمع باعتباره غير كاف فى ذاته ، ويحتـــاج الى احكام صلته بفلسفة المجتمع ، لكى يبدأ منها صياغته للمشكلات ، ويعود اليها لتفسير المشكلات الجديدة الناتجة عن البحث العلمى •

٧ ــ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية :

ان العلاقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تبدو صعبة على الشرح وعلى الفهم بعض الشىء • فالأخصائيون الاجتماعيون هم أصحاب مهنة متميزة يقوم عملهم على تقديم الخدمة (المشورة أو غير ذلك) للأشخاص المعوقين أو الذين يعانون مشكلات معينة ، ويقومون على تنفيذ وادارة البرامج الخاصـــة والعامة الموجهة نحو التخفيف من حدة بعض المشكلات الاجتماعية مثل : الفقر ، والأسر المفككة ، والانحراف ••• الخ • ويفضل الاخصائيون الاجتماعيون أن يسموا عملهم هــذا : علم الاجتماع التطبيقى • ولكن كثيرا من علماء الاجتماع لا يوافقون على هــذا الزعم • حقيقة أن الاخصائيين الاجتماعيين يســتخدمون الدراسات الاجتماعية للمشكلات التى يهتمون بمكافحتها وعلاجها ، ولكن من الأمور المختلف عليها ما اذا كانوا أحرارا فى تطبيق المبادىء السوسيولوجية (أى المستخلصة من علم الاجتماع) فى علاج عملائهم • وتوجد عيادات خاصة للخدمة الاجتماعية فى بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن الغالبية العظمى من الاخصائيين الاجتماعيين يعملون فى مصالح حكومية كوزارة الشئون الاجتماعية فى مصر ، وقطاع الخدمة الاجتماعية الطبية (فى اطار وزارة الصحة) ، وفى الشرطة والســجون ، وميدان الشباب والرياضة ، وفى المعاهد التعليمية بأنواعها (وزارة التربية والتعليم) ••• الخ • وفى أغلب تلك الأحوال تكون واجبات الاخصائى الاجتماعى تجاه عملائه محددة تحديدا ضيقا ، بحيث لا يكون لديه حرية تغيير أو تنويع أســاليب تعامله معهم حسب تنوع وتغير المبــادىء السوسيولوجية • كمــا ينبغى القول علاوة على هــذا أن المبــادىء

السوسيولوجية التى تمكن الاخصائى الاجتماعى من التعامل بنجاح مع « الأسرة ذات المشكلات المديدة » أو « الفرد ذى الهمة العاجزة » (أى الذى يفتقد قوة الدافع) تكاد تكون غير متوفرة ولا يمكن توفيرها بسهولة من قبل علماء الاجتماع الذين يتناولون تلك المشكلات من زاوية مختلفة • وهناك اتجاه حديث متنام نحو تطوير نظريات مستقلة للخدمة الاجتماعية تكون أكثر ارتباطا بتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية •

* * *

وهكذا يتضح من هذه المناقشة الموجزة للعلاقات بين علم الاجتماع وبعض العلوم الأخرى التى تهتم بالحياة الاجتماعية للانسان ، مدى ما تتسم به النظرة الى علم الاجتماع كعلم عام من قصور ، ومبلغ الصعوبة التى تواجه ادراكه كعلم يسهم فى تطوير نظرة شاملة للمجتمع الانسانى • ان عالم الاجتماع لابد أن يتقبل القيود المفروضة عليه • فهو يستطيع أن يقدم تخطيطا عاما لتصور البناء الاجتماعى ، فى ضوء الجوانب التى تدرسها العلوم الاجتماعية النوعية لحل المشكلات الهامة ، كما أن فى وسعه أيضا توضيح العلاقات بين الظواهر الاجتماعية التى قد يتجاهلها التخصص ، وتوجيه الاهتمام اليها (مثل العلاقات بين المعتقدات الدينية والسلك الاقتصادى، وبين التدرج الاجتماعى والأحداث السياسية ، وبين القانون وأساليب الضبط الاجتماعى الأخرى) • كما يمكن لعالم الاجتماع باستخدام المناهج المقارنة والتاريخية أن يسعى من أجل اقامة نسق للقوانين العامة • وباستطاعته كذلك أن يكشف عن الطابع الحيوى للعلاقة بين الفرد ككائن عضوى وباعتباره كائنا اجتماعيا ، تلك العلاقة التى تغفلها العلوم الاجتماعية الأخرى • وهو قادر أيضا على توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة العلمية والفلسفية للقيم •

أن كل هذه المسائل بالغة الأهمية كاطار عام للدراسات المتخصصة كما يعترف بذلك نفس المتخصصين فيها • واذا المشتغلين بعلم الاجتماع

الذين يهتمون اهتماما مطلقا بالمشكلات المنطقية لعلم الاجتماع العام ، فانه يتعين على كل علماء الاجتماع أن يصبحوا متخصصين فى موضوعات الفروع التى يتخصصون فى دراستها • فكلما ازداد اهتمامهم بمجالات محددة للبحث مثل القانون ، والدين ، والسياسة ، تزايد تأثير المدخل السوسيولوجى ، وأصبحت بحوثهم أكثر عمقا ودقة • فنحن نفهم وحدة العلوم الاجتماعية بوصفها وحدة فى المنهج والاطر التصويرية ، لا بوصفها تمثل تاريخا مشتركا •

وانتقل فى الفقرة الأخيرة لاستعراض العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية•

* * *

٨ ــ علم الاجتماع والعلوم الطبيعية :

لقد أصبح من المعلومات المؤكدة أن العدو الرئيسى للانسان فى العصر الحديث هو الانسان نفسه • فمنذ حوالى ثمانية آلاف سنة ، منذ بدء الحضارة البشرية على الأرض ، والمجتمعات الانسانية تتنافس فى مجال السيطرة على البيئة الطبيعية واخضاعها ، بحيث أننا نعتبر نجاح هذا المجتمع أو ذاك بمقدار نجاحه فى السيطرة على هذا العنصر الطبيعى أو ذاك • واليوم أصبح يتعين على تلك المجتمعات أن تعود فتتنافس من جديد فى مجال السيطرة على العمليات الاجتماعية لسبب آخر ــ غير الأسباب التى نعرفها ــ وهو أن التقدم المضطرد فى مجالات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا يتهدد البشرية بأخطار كبيرة وسوف يؤثر على حياة أبنائها آثارا بعيدة المدى لا تخطر اليوم لنا على بال • ومن شأن التدخل فى سير هذه العملية على المستوى الاجتماعى أن يساعدنا فى درء بعض تلك الأخطار أو التقليل من بعضها الآخر •

ومن الحماقة طبعا أن نطلب من الانســان الفرد أن يترك سيارته ويكف عن استعمالها ، وأن يكف كذلك عن استخدام سيارات النقــل العام فى المواصلات ، لكى يعمل على التقليل من تلوث الهواء بدخان عادم تلك السيارات • كما أن جهودنا لن تكلل بالنجاح ، كما تدل تجارب تنظيم الأسرة فى معظم بلاد العالم الثالث ، لو أننا جئنا الى زوجين حديثى الزواج فى بلد يعانى فيه كبار السن من الاهمال وقد يتعرضون للموت جوعا اذا لم يكن لهم أولاد يعولونهم ، ونطلب من هذين الزوجين أن يحددا عدد الأولاد الذين ينجبانهم • وهنــاك موقف أشــد صعوبة وأبعد أثرا يمكن أن ينشأ عندما ينجح علماء الوراثة فى تغيير الصفات الوراثية بشكل مقصود والتحكم فى صفات الطفل الجديد التى يولد بها وتعيش معه • وما زالت أكثر البلاد النامية تعانى اليوم من الآثار الخطيرة التى نجمت عن التقدم الهائل فى الطب وفى ميدان الصحة العامة بالذات ، حيث زادت زيادة كبيرة مفاجئة نسبة الأطفال المعوقين جسميا وعقليا ، والذين لم يكونوا فى المــاضى يبقون أصلا على قيد الحياة • كما زادت نسبة كبار السن الذين طال أمد حياتهم كثيرا عن الأجيــال الســابقة ، وأصبح من الممكن أنيبقوا على قيد الحيــاة سنوات طويلة وهم عاجزين عن اعالة ورعاية أنفسهم •

هذه بعض المشكلات ، وهناك كثير غيرها ، مما صنعته يد الانسان ، والتى لا يمكن أن تحلها العلوم والتكنولوجيا الحديثة ، لأنها هى التى ساهمت فى خلقها • والسبيل الوحيد لمواجهتها لا يمكن أن يتسنى الا عن طريق **تدخل النظم الاجتماعية** • فمنطق تطور العلوم الطبيعية لا يستطيع أن يأخذ بعد المصلحة الانسانية فى اعتباره • ولكى نستطيع أن نتعرف على هــذه المصلحة بالتحديد ، وعلى المصالح المختلفة للجماعات وللافراد الموجودين فى المجتمع ، وعلى الآثار الاجتماعية لهذا القرار أو ذاك لابد من تعاون العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية • ولكى يتسنى وضع **خطط المستقبل** يجب أن يتم هــذا التعاون على المستوى النظرى

وعلى المستوى العملى على السواء • ومعنى هـذا أنه يتعين أن يكون لدينا علماء بيولوجيا يفهمون شـيئا فى علم الاجتماع ، وأن يكون لدينا أيضا علماء اجتماع يفهمون شـيئا فى البيولوجيا ، لأن هـذا هو الشرط الأساسى لقيام تعاون بين الطرفين • ويصدق نفس الكلام بالنسبة لفروع العلم التى تقف على الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية •

ومن الأمثلة العملية لبداية قيام تعاون من هـذا النوع بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية البرنامج العملى الذى وضعته احـدى مؤسسـات البحث العلمى الأمريكية (الصغيرة النشطة) ، هى مؤسسة Russel Sage Foundation • وتنفذ تلك المؤسسة برنامجا للبحوث التى تتناول « الآثار الاجتماعية للتطورات الجارية فى ميدان العلوم الطبية » ، و « مشكلات وآثار طول أمد الحيـاة فى المجتمع المعاصر » ، ومحاولة تنمية أسلوب للتعـاون المنظم وتبادل الخبرات بين علمـاء البيولوجيا وعلمـاء الاجتماع وتأسيس هيئات أكاديمية مختصة لتشجيع هذا التعاون وتدعيمه ، وكذلك مشروع يستعين بفزيولوجيا الأعصاب وبمناهج علم النفس الاجتماعى لدراسة الآثار النفسية والسلوكية للضغوط البيئية مثل : الضوضاء والاكتظاظ السكانى وافتقاد الانسان للخصوصية والعزلة • ولعل أهم وأول نتائج برنامج البحوث هـذا ادراك العلمـاء العـاملين فيه لمدى صـعوبة الاجابة على هـذه التساؤلات وحل تلك المشكلات ، وقلة معلوماتنا عنها •

وهكذا توصل مؤتمر مشترك ضم لفيفا من علماء الوراثة وعلماء النفس السلوكيين الى نتيجة عامة مؤداها أننا نستطيع أن نضع أيدينا على أهم المشكلات الناجمة عن التفاعل بين المؤثرات الوراثية والمؤثرات البيئية وآثارها على السلوك • كما توصل المؤتمر نفسـه الى المحاولات التى استمرت طوال عشرات السنين الماضية لتحديد فروق عامة دقيقة فى الذكاء بين السلالات البشرية المختلفة ، وبين الطبقات الاجتماعية

المختلفة ، وبين الجنسين (الرجال والنساء) وتأسيسها على فروق وراثية قد انتهت الى لا شيء وأنها قد سبقت امكانيات الوسائل العلمية على تحقيقها والتأكد منها • وما زال من المستحيل علينا تماما ـ حتى الآن على الأقل ـ عزل المؤثرات المختلفة عن بعضها التى تلعب دورا ايجابيا فى تحديد شيء يصعب التحقق من وجوده واقعيا كالذكاء العام • كما أن من المهام الملحة التى يتعين على هـذا التعاون بـين العلوم الطبيعية والاجتماعية أن ينجزه دحض وتفنيد التصورات الشـائعة التى تبالغ فى تبسيط بعض الحقائق أو تبالغ فى تعميمها ، لأن الملاحظ أنها تؤدى فى كثير من الأحيان الى اتخاذ قرارات فى ميدان السياسة الاجتماعية تكون لها آثار بعيدة المدى على الأجيال اللاحقة •

ويعد علم السـكان (الديموجرافيا) من الميادين التى تقع على حدود علم الاجتماع ، والتى حققت تطورا هائلا الى الأمام خلال عشرات السنين الماضية بسبب ضغط الظروف السكانية العالمية والمحلية • ولم يكن هـذا العلم فى بادىء أمره أكثر من بعض الاحصاءات السكانية ، أو مجرد تقييم وتحليل لأرقام وبيانات التعدادات التى تجريها الدول الكبرى وبعض الدول الأخرى (مثل مصر) منذ مئات السنين • ثم أصبح من مهام هـذا العلم الجديدة أن يقدم تنبوءات بتطور السكان فى المستقبل • وقد أدى هـذا منطقيا الى ادخال العوامل البيولوجية ، والايكولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والثقافية فى الاعتبار عند دراسة سكان أى مجتمع ، فهى العوامل التى تتدخل فى التأثير على عمليتى تكاثر السكان (المواليد) والوفيات • واستطاع هـذا العلم أن يطور ميدانا مستقلا من ميادين البحث فيه خلال السنوات القليلة الماضية هو تنظيم الأسرة • فيدرس امكانيات اجراء تنظيم للاسرة فى البلاد الصناعية وبلاد العالم الثالث ، ويحاول التعرف على العقبات التى تحول دون التنظيم الرشيد لهذا الموضوع • وهى عقبات راجعة

كلها الى طبيعة البناء الاجتماعي والى التراث الثقافي للمجتمع ومتأصلة فيه ، كما أنها ترجع بدرجة أقل الى طبيعة القرارات والاعتبارات السياسية القصيرة الأمد ، أو الأيديولوجيات السياسية الشائعة فى المجتمع .

وهكذا تحول علم السكان من مجرد « وصف » لسكان مجتمع من المجتمعات الى دراسة **سوسيولوجية لتحركات هؤلاء السكان** ، وان ظل يتمتع بميزة كان يتمتع بها دائما ، هى أن لديه مادة كمية موثوقا بها (نسبيا) يجرى بحوثه ودراساته على أساسها . وتتمثل هذه المادة فى : نتائج التعدادات الرسمية ، بيانات السجل المدنى (التى تسجل حالات المواليد ، والوفيات ، والزواج ، والطلاق ... الخ) ، وبيانات ادارات الهجرة والجوازات ، وبيانات الوفيات تبعا لسن المتوفى ، وسبب الوفاة ، ومحل اقامة المتوفى ... الخ . وأغلب تلك البيانات يتم جمعها اليوم فى كثير من المجتمعات بشكل روتينى فور وقوعها ، كما تعرف كثير من المجتمعات **التعداد بالعينة** الذى يجرى على فترات متقاربة أو على موضوعات بعينها ويقدم مادة كمية موثوقا بها . ويوجد أيضا مصدر هام للبيانات تقدمه مسوح العينة[٢٤] (أو الدراسات المسحية بالعينة) التى

---

(٢٤) يعد المسح الاجتماعي بالعينة منهجا لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة ، وذلك بغرض الحصول على معلومات من اعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعا معينا . والهدف الرئيسى للمسح الاجتماعي هو ان يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن ، والنوع ، والمهنة ، والحالة الزواجية ، وان يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بانماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة . فقد يرغب احد الباحثين — على سبيل المثال — فى أن يتعرف على عدد طلبة الجامعة الذين يذهبون الى السينما اسبوعيا ويقارنهم باعداد الذين يشاهدون التليفزيون ليلا ، أو الذين يقرأون كتابا على الاقل كل عام .

انظر مزيدا من التفاصيل عند محمد الجوهرى وزميله ، **طرق البحث الاجتماعي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٨٣

تجرى من آن لآخر حول موضوع معين لاستطلاع رأى الناس فى حجم الأسرة الامثل من وجهة نظرهم ، ومقارنة تلك البيانات بمتوسط حجم الأسرة الفعلى فى المجتمع ، وغير ذلك من الموضوعات التى يمكن قياسها كميا دقيقا •

وقريب من الدراسة السوسيولوجية لتحركات السكان يوجد فرع جديد لعلم الاجتماع هو **علم الاجتماع الطبى الصحة العـامة** ، وقد ازدهر هـذا الفرع واستطاع أن يحقق خطوات سريعة الى الأمام خلال السنوات الأخيرة ، وخاصة كفرع من علم الاجتماع التطبيقى ، أى فى صورة مشروعات ذات أهداف محددة فى مجال تطبيق نتائج البحوث العلمية • وقد توصل هـذا الميدان فعلا الى تحديد بعض الأمثلة من ميدان الطب الحديث التى تتصل اتصالا وثيقا ببعض المشكلات الاجتماعية والأخلاقية ، مثل : من الذى ينبغى أن يتخذ قرار الى أى مدى وبأى وسائل صناعية يجوز ابقاء شخص ميت اكلينيكيا على قيد الحياة وذلك من وجهة نظر الأطباء ، وادارة المستشفى ، والمرضى ، وأقارب المرضى ، وعامة الناس • وكيف يمكن اعداد الأجيال الجديدة من الأطباء للاضطلاع بما سيواجههم من مهام وقرارات ؟ ويبدو لنا فى الظاهر أن مشكلات المحافظة على الصحة العامة فى البلاد النامية أبسط من ذلك وأيسر فى العلاج • ماذا يمكن أن نفعل ، وكيف نتصرف فى احـدى الوديان الجبلية فى كشمير ــ مثلا ــ ازاء حبس النساء فى البيت ، وعدم خروجهم الى الحيـاة العامة ، حتى ولا للمشاركة فى عمل الحقل ، بحيث لا ترى الشمس جلودهم ، مما يؤدى الى اصابتهم بالأمراض الناشئة عن نقص الفيتامينات ؟ هل يا ترى نعالج هـذا الموقف بتوزيع أقراص الفتيامينات على كل نساء المجتمع ؟ هل نحاول أن نوضح لأفراد ذلك المجتمع العلاقة بين حالات الاصابة بالهزال والضعف الشديد وبين نوع الملابس وطريقـة ارتدائها ، فنهز بذلك مكانة المعتقدات الدينيـة فى

نفوســهم ؟ أم ياترى ننتظر ولا نفعل شــيئا من أجل تغيير هــذا الموقف المعقد ؟

وهنــاك أيضا ميدان غنى بالمشكلات والقضايا المشتركة بين ميادين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، ذلك هو **علم الايكولوجيا البشرية** ، وهو العلم الذى يدرس بيئة الانســان ، مركزا الاهتمام عى آثار البيئة على الانسان الذى يعيش فيها ، وآثار ذلك الانســان على البيئة التى يحيا فى كنفها • وكثير من الأســئلة التى يطرحها هــذا العلم موجهة بالأساس الى علماء الاجتماع • وهى هنا أيضا تساؤلات منصبة على الممارسة اليومية ، وفى كثير من الحالات يتعين على علماء الاجتماع لكى يتوصلوا الى بعض الحلول العملية أن يكونوا على دراية كافية بميدان ثان ــ غير علم الاجتماع ــ من ميادين العلوم • وتعد البدايات الأولى التى تمت حتى الآن لمشاركة علماء الاجتماع فى مواجهة مشكلات تخطيط المدن محاولات تبشر بالنجــاح ، ويمكن أن تقودنا الى دعم هــذا الدور فى المســتقبل •

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن تجميع فريق من الخبراء من مختلف العلوم والتخصصات لدراسة مشــكلة محددة ، ومشاركة كل واحد من أعضاء الفريق بتقديم اسهام العلم الذى يمثله فى حل المشــكلة ، فان ذلك لا يكفى وحده لتقديم نظرية علمية شــاملة حول الموضوع المدروس • ففى مثل هــذا الفريق البحثى المتكامل يقتصر دور كل عضو على عرض وجهة نظر علمه ، ويظل هو كما كان ــ وحتى بعد أن تنفض اجتماعات الفريق ــ منتميا بكليته الى علمه هو • ولكن بناء النظريات الشــاملة فى موضوع كهذا يتطلب كما قلنا الباحث الذى يجمع بين تخصصين ، تكون درايته بكليهما على نفس المستوى ، أو درايته أساسية فى أحدهما وثانوية فى الآخر ، ولكن المهم أن يكون على دراية كاملة

بوجهتى النظر ، مثل : عالم الاجتماع البيولوجى ، أو البيولوجى عالم الاجتماع ، أو الديموجرافى عالم الاجتماع أو العكس •

ومن المعروف طبعا أن فروع التخصص التقليدية فى علم الاجتماع لم تتحدد بعد بشكل دقيق حتى الآن ، ولم تستغرق موضوعاتها وقضايا بحثها • فعلم الاجتماع العائلى ، أو علم الاجتماع الدينى ، أو دراسة التدرج الاجتماعى أو دراسة أشكال السلطة وغيرها لم تصل بعد الى نفس مستوى الوضوح والتحديد الذى بلغته علوم الميكانيكا أو علم البصريات ، كما لم تبلغ فى دقة تصنيفاتها دقة تصنيف الأنواع الحيوانية مثلا • ولكن مما لا شك فيه أن الاشتغال بالميادين الهامشية حول علم الاجتماع سوف يعود بنتيجة مثمرة على تطور كل من النظرية والبحث والتطبيق فى ميادين العلم الأساسية أو الأصيلة •



الفصل الرابع

التخصص فى علم الاجتماع

يمكن القول بأن كل ميدان من ميادين النشاط الانسانى ـ تقريبا ـ يمكن أن يعد موضوعا للاهتمام السوسيولوجى • أى أن علم الاجتماع يستطيع تحليل النظم المتصلة به ، واجراء مسح للوقوف على ملامح الجماعات والتنظيمات الداخلة فيه ، كما يمكن تتبع عناصر الاستمرار والاتصال بين السلوك الجماعى والسلوك الفردى فيه • من هذا مثلا أن علماء الاجتماع قد بذلوا جهودا كبيرة هائلة فى ميدان علم اجتماع الموسيقى وعلم اجتماع الجماعات السرية • ونظمت مؤتمرات عدة فى أوربا وأمريكا لدراسة « علم اجتماع علم الاجتماع » The Sociology of Sociology (أى دراسة الظروف والعلاقات والشروط الاجتماعية المرتبطة بظهور التغيرات المختلفة فى أفكار ومناهج علماء الاجتماع ، وفى أثر تلك الظروف على نمو العلم نفسه ••• وهكذا) • ومن مجالات الدراسة الحديثة (الموضة) فى علم الاجتماع الأمريكى علم اجتماع الحب وعلم اجتماع الموت • وفى أمريكا معهد متخصص فى دراسة « حب الغير الخلاق » ومعهد آخر للدراما الاجتماعية ، وعدة معاهد لعلم الاجتماع اللغوى • وعلمنا مؤخرا أن احدى البعثات التى ذهبت لتسلق قمة جبال ايفرست (أعلى قمة فى العالم) قد ضمت أحد علماء الاجتماع بين أعضائها ، لدراسة أثر الارتفاعات العالية على تنظيم الجماعة التى تقوم بالتسلق •

والهدف من ضرب تلك الأمثلة ليس ذكرها فى حد ذاتها ، ولكن الهدف هو بيان مدى تنوع النشاط الاجتماعى الذى يمكن أن يتصدى لدراسته علم الاجتماع • فهذا التنوع ـ من ناحية ـ يتيح لعالم

الاجتماع أن يدرس أى شىء تقريبا ، ولكنه يفرض عليه — من ناحية أخرى — أن يتخصص فى دراسة موضوع أو ميدان معين •

ونرجو أن يقدم لنا هـذا الكتاب بفصوله المختلفة — التالية على هـذا الفصل — بعض مجالات التخصص الرئيسية فى علم الاجتماع • وسوف نجد أن كل تخصص منها له تراثه الوفير ، وله علماؤه المشهورين ، وأنه سيصبح موضوع مادة دراسية مستقلة بالنسبة للطالب الذى ينوى أن يتخصص فى دراسة علم الاجتماع •

ولعل الجدول التالى يوضح لنا صورة تقريبية لميادين الدراسـة فى علم الاجتماع ، من واقع عدد المؤلفات المنشورة عن كل ميدان ، والفروع التى تلقى فيها محاضرات جامعية من عدمه (أى تدرس كلها أو يدرس بعضها كمقرر دراسى فى الجامعات) ، وتلك التى خصصت لها جلسات مستقلة فى مؤتمرات الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع • ومن الطبيعى أن دراسات احصائية دقيقة من هـذا النوع ليست متاحة لنا بالنسبة لمصر أو أى من البلاد العربية[١] • ولذلك يمكننا أن نعتمد على القائمة التالية التى تصـور وضع علم الاجتماع الأمريكى فى الســتينات[٢] •

---

(١) يجرى العمل الآن فى اعداد دراسة عن موقف البحث فى ميادين علم الاجتماع المختلفة فى مصر من واقع الببليوجرافيا التى نشرت عن مؤلفات علم الاجتماع والانثروبولوجيا والفلولكلور والخدمة الاجتماعية ... لخ ، انظر فتحى عبد الهادى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٦ • وتتم الآن متابعة الانتاج المنشور فى تلك الميادين فى محمد الجوهرى (مشرف على التحرير) ، **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** ، الذى يصـدر العدد الخامس منه عن دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٣ • ويحوى كل عدد ثبتا بالمؤلفات المنشورة حديثا ، وقائمة برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة من الجامعات المصرية .

(٢) مصدر بيانات الجدول : بالنسبة العمود الأول المعروف أن مجلة **الملخصات السوسيولوجية** تنشر عروضا مختصرة للكتب والمقالات التى =

جـــــدول رقم ١

ميادين البحث فى علم الاجتماع وتطورها فى الولايات المتحدة الامريكية

ميادين علم الاجتمـــــاع	عدد المؤلفات المنشورة ١٩٦٤	يدرس فى محاضرات جامعية ١٩٦٤	جلســات خاصــة المؤتمـــر ASA ١٩٦٩
ميادين منشور فيها اكثر من مائة وخمسين مؤلف :			
● علم الاجتماع السياسى	٢٩٨	صح	صح
● علم الاجتماع الاقتصادى	٢٩٧	صح	صح
● علم الاجتماع العائلى	٢٩١	صح	صح
● التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية	٢٧٧	صح	صح
● الســـــكان	٢٧٠	صح	صح
● علم الاجتماع التربوى	٢٤٠	صح	صح
● علم الاجتماع الحضرى والايكولوجيا	٢١٩	صح	صح
● علم الاجتماع الدينى	١٩٢	صح	صح
● علم اجتماع المهن	١٨٢	صح	صح
● علم الاجتماع الريفى	١٨٠	صح	صح
● بحوث الاتصال	١٧٤	صح	صح
● التدرج الاجتماعى	١٧٢	صح	صح
● الثقافة والشخصية	١٥٦	صح	خطا

ــ تصدر فى ميدان علم الاجتماع فى الولايات المتحدة اساسا ، وفى بعض البلاد الاخرى احيانا . وبيانات العمودين الاول والثانى مأخوذة عن دراســة بول لازارسفيلد P. F. Lazarsfeld,

The Place of Empirical Social Research UNESCO, 1966.

أما العمود الثالث فمأخوذ عن برنامج المؤتمر السنوى الذى عقــده الاتحاد الامريكى لعلم الاجتماع فى عام ١٩٦٩ .

تابع جدول رقم ١

ميادين علم الاجتمـــاع	عدد المؤلفات المنشورة ١٩٦٤	يدرس في محاضرات جامعية ١٩٦٤	جلسـات خاصـة المؤتمـر ASA ١٩٦٩
ميادين منشور فيها من ١٠٠ — ١٥٠ مؤلف :			
● تاريخ علم الاجتماع والموقف الراهن للعلم	١٤١	صح	خطا
● العلاقات بين السلالات والجماعات	١٤٠	صح	صح
● التنظيم الاجتماعى	١٣٦	صح	صح
● سوسيولوجيا المجتمعات المحلية	١٣٢	صح	صح
● مناهج البحث	١٢٩	صح	صح
● علم الاجتماع النظرى (نظرية علم الاجتماع)	١٢٦	صح	صح
● علم الاجتماع الطبى	١٢٦	صح	صح
● التفكك الاجتماعى	١١٨	صح	خطا
● علم اجتماع الشباب	١١٢	صح	خطا
● التطور الثقافى	١٠٣	صح	خطا
● سسيولوجيا العلاقات الدولية	١٠٣	صح	صح
ميادين منشور فيها اقل من ١٠٠ مؤلف :			
● العلاقات داخل الجماعات الصغيرة	٩٤	صح	صح
● سوسيولوجيا العلم والتكنولوجيا	٨٦	خطا	خطا
● تصميم البحوث (تكنيك البحث)	٧٩	صح	خطا
● الراى العـــام	٧٤	خطا	خطا
● التنظيم البيروقراطى	٧٧	صح	خطا
● علم الاجتماع المعرفى	٧٧	صح	صح
● سوسيولوجيا الطفولة	٦٤	صح	خطا
● الحركات الاجتماعية	٦٠	خطا	صح
● الدراسة الاجتماعية للمسنين	٥٨	صح	صح
● مناهج الاحصاء	٥٤	صح	خطا

تابع جدول رقم ١

ميادين علم الاجتمـــاع	عدد المؤلفات المنشورة ١٩٦٤	يدرس في محاضرات جامعية ١٩٦٤	جلسـات خاصـة المؤتمـر ASA ١٩٦٩
● سوسيولوجيا السلوك الجنسى	٥٠	خطا	خطا
● بناء السوق وسلوك المستهلكين	٤٧	خطا	خطا
● سوسيولوجيا التنظيم العسكرى	٣٩	خطا	خطا
● سوسيولوجيا وقت الفراغ	٣٥	خطا	خطا
● السلوك الجمعى	٣٤	صح	صح
● علم اجتماع الفن	٣٠	صح	صح
● الثقافة الجماهيرية	٢٦	صح	خطا

وهناك فيما عـدا ذلك بعض ميادين علم الاجتماع التى لا تنشر تحت عناوين مسـتقلة فى الملخصات السوسيولوجية Sociological Abstracts ولكنها كانت تدرس فى مقررات خاصة بها فى الجامعات عام ١٩٦٤ (فى الولايات المتحدة أيضا) ، وهى ،

١ ـ الدراسة السوسيولوجية المقارنة للنظم •

٢ ـ علم الاجرام •

٣ ـ السلوك المنحرف •

٤ ـ علم الاجتماع الرياضى Marhematical Sociology

٥ ـ الضبط الاجتماعى •

٦ ـ علم النفس الاجتماعى •

٧ ـ المشكلات الاجتماعية •

تابع جدول رقم ١

ويلاحظ أيضا أن المؤتمر السنوى الرابع والستين للاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع ...... قد اتخذ من موضوع : « الصراع بين الجماعات والاعتراف المتبادل بينها » موضوعا رئيسيا لبحوثه .

وفيما يلى بعض الموضوعات التى خصصت لها جلسات مستقلة خلال انعقاد مؤتمر الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع ABA لعام ١٩٦٩ :

١ ــ الصراع الطبقى .
٢ ــ الصراع بين الجماعات المحلية .
٣ ــ الصراعات فى داخل حرم الجامعات .
٤ ــ التنسيق والمنافسة والسلطة .
٥ ــ الدراسات التجريبيةللصراع الاجتماعىوالوساطة الاجتماعية.
٦ ــ الصراع العائلى (داخل الأسرة) .
٧ ــ الصراع الصناعى .
٨ ــ العلاقات الاجتماعية الجديدة بين المجتمعات المستقلة .
٩ ــ الجماعية فى مواجهة التمثل .
١٠ــ الصراع السياسى .
١١ــ الجماعات المهنية فى مواجهة المجتمع .
١٢ــ القرارات السياسية العامة .
١٣ــ الصراع العرقى .
١٤ــ العلاقات بين الأمم .
١٥ــ الصراع بين الجماعات الدينية .
١٦ ــ استراتيجيات التدخل .
١٧ــ العنف فى الستينيات .

تابع جدول رقم ١

١٨ ــ الحرب والسلام •
١٩ــ التكيف والمعارضة عند الشباب •
٢٠ــ الآفاق أمام الطلاب •

وجدير بالذكر أن بيانات الجدول السابق مأخوذة عن دراسة مركبة استهدفت تحليل مضمون المؤلفات المنشورة فى علم الاجتماع فى ذلك العام (١٩٦٤) • وهى تغنينا الى حد ما عن الرجوع الى التفاصيل الدقيقة لتلك الدراسة التى لا نحتاج اليها فى هذا المقام •

ولكن الواضح من تلك القائمة على أى حال أن هناك بعض الميادين البارزة التى تحظى باهتمام كبير ، وأخرى تحظى باهتمام معقول ، وثالثة لا تحظى سوى باهتمام ضئيل • والمهم فى الأمر أن أولويات الاهتمام الواردة فى ذلك الجدول تختلف اختلافا بينا عما يجرى فى جامعاتنا ومراكز البحوث عندنا ، فلدينا بعض فروع علم الاجتماع التى شهدت فى السنوات الأخيرة طوفانا من المؤلفات (فى صورة كتب ، أو بحوث ، أو مقالات ، أو رسائل جامعية) ، مثل علم اجتماع التنمية ، وعلم الاجتماع العائلى وعلم الاجتماع الصناعى • وأخرى لم تحظ خلال الفترة نفسها بقدر مماثل من الاهتمام وينبغى أن يوجه نحوها مزيد من الاهتمام : مثل علم الاجتماع الطبى ، وبحوث الثقافة والشخصية ، ودراسة التدرج الاجتماعى (أو الطبقات الاجتماعية) ، ودراسات الجماعات الصغيرة ، ودراسة الصراع بأشكاله المختلفة ••• الخ •

والملاحظ على تلك القائمة أيضا أنها لا تصور بالقدر الواجب من الوضوح تطور الاهتمام بالفروع المختلفة ، أو التغيرات التى طرأت على أولويات البحوث بالنسبة لبعضها البعض • وان كنا نستطيع تتبع تلك

التغيرات بشـــكل أكثر تفصـــيلا من واقع برامج المؤتمرات القومية والدولية لعلم الاجتماع ، ومن واقع متابعة المؤلفات المنشورة ، وأخيرا من متابعة برامج أقسام الاجتماع بالجامعات المختلفة •

ومهما اجتهدنا فى عرض أبواب العلم وموضوعاته فلن يستطيع أى كتاب تمهيدى فى علم الاجتماع أن يجمع كافة فروع التخصص الموجودة فى هـــذا العلم ، ولكن حسبنا أن نحيط بالأساسيات • ويمكن القول بأن القارىء الذى ســـيفرغ من قراءة كل فصول هـــذا الكتاب ســـيكون قد خرج بصـــورة عامة عن الوضــــع الراهن للمعرفـــة فى علم الاجتماع •



الباب الثانى

المجتمـع

خلاصة النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع

الفصل الأول : المجتمع والثقافة .

الفصل الثانى : القبول فى الجماعة .

الفصل الثالث : الالتزام الخارجى والداخلى .

الفصل الرابع : الدور وأداء الدور .

الفصل الخامس : التكامل الاجتماعى .

الفصل السادس : التشكل النظامى (قيام النظم الاجتماعية) .

الفصل السابع : التوازن والصراع والنمو .

الفصل الثامن : التغير الاجتماعى .

الفصـــل الأول

المجتمع والثقافة

أولا : بناء العلاقات الاجتماعية واستمرارها وتغيرها

ينطلق هذا الباب من التعريف التالى لعلم الاجتماع : **علم الاجتماع هو الدراســة المنهجيــة المنضــبطة وتفســير العلاقات الاجتماعيــة المنتظمة ، ومحاولــة التعرف على أســبابها ، والظروف المؤثرة فيها والنتائج التى تترتب عليها ٠**

ويطلق اسم جماعة على عدد من الأشــخاص الذين تقوم بينهم علاقات اجتماعية منتظمة ، ويوجد بينهم قدر من التعاون (وليس تعاونا كاملا) ، وبحيث يمكن التمييز بين أعضاء الجماعة وغير الأعضاء فيها ٠ وهــذه السمة (تمييز الأعضاء عن غير الأعضاء) يطلق عليهــا اسم « الشــعور بالنحن » عادة ٠

والمفهوم الأســاسى « العــلاقات الاجتماعيــة » ومتغيراته : « العلاقات الاجتماعية المنتظمة » ، و « العلاقات الاجتماعية الهادفة » ، هو عبارة عن مفهوم تجريدى ، أى هو تصور نظرى لشىء ملموس موجود فى الواقع ، نحن نلاحظه ونصفه بأنه علاقة اجتماعية ٠ وقد نزيد وصفه ــ حسب ملاحظتنا لهذا الواقع ــ فنقول انه علاقة اجتماعية بناءة أو هدامة ، دائمة أو مؤقته ، ثنائية أو جماعية ، ٠٠٠ الخ ٠ فنحن نلاحظ مثلا أن عادل وســعاد بينهما علاقة معينة ، اذا تقابلا يبتسمان واذا سارا فى الطريق تجاورا ، وقد يمسكان بأيدى بعضهما البعض ، وأن هــذا لا يحدث مرة واحدة ، ولكنه يتكرر كل يوم أو كل يوم جمعة

أو خميس من كل أسبوع • ومن واقع تلك الملاحظات نستنتج أن هناك علاقة بين عادل وسعاد • ومن مظاهر هذه العلاقة (الابتسام المتبادل ، والخروج للنزهة ، والتزاور بين العائلتين ، وكلام كل منهما الايجابى عن الآخر) نستنتج أن هذه العلاقة علاقة ايجابية هادفة ، وأن الطرفان يسعيان اليها ويحرصان عليها فى نفس الوقت ، أى أنها ليست من طرف واحد فقط • وقد نلاحظ بعد فترة من الوقت ، الذى تستمر خلاله تلك المظاهر ، أن العلاقة تقوم وتتدعم ، فتكثر اللقاءات ، أو يحدث تزاور العائلتين ان لم يكن حدث من قبل ••• الخ • نحن نرى ونلاحظ كل تلك المظاهر الخارجية ، ولكننا لا نرى العلاقة نفسها • نحن نرى ونسمع شواهد ودلائل تدلنا على وجود خطوبة مثلا بين هذين الفردين ؛ فنحن نرتب نتائج على الشواهد التى نلاحظها • وقد نضيف الى مجرد الرؤية والسمع ، وسيلة أخرى عندما نسأل عادل أو سعاد أو كليهما عن رأى كل منهما فى الآخر ، وعن سبب لقائهما المتكرر ، وعن تصور كل منهما للهدف من هذه العلاقة (وهو هنا الزواج وتكوين الأسرة) • فنضيف بذلك وسيلة جديدة الى وسائل جمع معلوماتنا عن هذه العلاقة •

وجميع العلاقات التى تقوم بين الناس فى المجتمع علاقات اجتماعية ، وذلك لأن الكائن الانسانى لا يستطيع أن يعيش وينمو ويتطور خارج المجتمع ، **فالانسان كائن اجتماعى** كما لاحظ المفكرون منذ فجر الحضارة الانسانية • كذلك عادل وسعاد فهما ينتميان الى مجتمع معين ، وهذا الانتماء هو الذى يحدد الى حد كبير كيفية سلوك كل واحد منهما تجاه الآخر • هو الذى يحدد فى هذه الحالة من الذى يجب (أو يحسن) أن يبدأ العلاقة عادل أم سعاد ، وما هى الوسيلة الملائمة لبدء العلاقة ، وكيف يستجيب الطرف الآخر (فالموافقة الفعلية — للفتاة مثلا — لا تعنى أبدا فى بعض المجتمعات أن تفصح عن نفسها فى

موافقة ظاهرة صريحة) وما هو الشكل الملائم الذى يجب أن تأخذه هـــذه العلاقة ؛ وهل يحسن أن تتخذ شــكلا منظما مقننا (خطوبة مثلا) قبل بدء اللقاءات أو بعد عــدة لقاءات أولية وقبل تعددها وكثافتها ، أو بعد أن تزداد تلك اللقاءات وتتعمق العلاقة ، أو أن هـــذا الشكل القانونى المنظم ليس ضروريا ولا يخطر على بال كليهما (أو على بال طرف معين منهما مثلا) ... الخ .

والعادة أن تسفر هـــذه العلاقة التى تكونت بين عادل وســـعاد عن تكوين جماعة جديدة ، يكون هما طرفاها المؤســسان ، والتى سوف تنمو وتتسع بعد ذلك ، وتصبح هى نفسها بؤرة لشبكة أوسـع من العلاقات الاجتماعية . ولكن كلا من عادل وســـعاد ينتمى الى مجموعة كبيرة (وأحيانا قليلة) من الجماعات قبل وأثناء تكوين تلك الجماعة الجديدة (أى الأسرة) . فكل منهما ينتمى الى : أسرته التى ولد فيها ، والى جماعة عمرية ، والى جماعة رفاق ، والى جماعة مهنية معينة ، والى جماعة جوار (فى المدينة) أو الى قرية معينة (فى الريف) ، والى طبقة معينة والى مستوى ثقافى معين ... الخ . وهما معا ينتميان الى شعب معين ، ودين معين ، ودولة معينة ، وجيل معين ومرحلة تاريخية معينة يعيشان فيها . **فكل تلك الانتماءات الاجتماعية وانتماءات أخرى كثيرة تحدد علاقاتهما ببعضهما البعض** . ومن الطبيعى أنه يدخل فى تحديد تلك العلاقة بعض العوامل البيولوجية والنفسية الخاصة بكل منهما ، ولكننا سنسقطها من حسابنا عامدين .

فمن المؤكد أنهما قبل أن يتقابلا ، وقبل أن تتطور علاقتهما الى تأسيس تلك الجماعة الجديدة (الأسرة) ، تعلم كل منهما فى جماعته الخاصة ومن قنوات مختلفة كيفية اقامة تلك العلاقات ومدلولها وكيفية التصرف حيالها ، والهدف من اقامتها كما أوضحنا . فكل منهما يعرف مئات القواعد السلوكية ، وكل منهما يعرف حدود الدور الذى يجب أن

يؤديه ، وكذلك الأدوار التى يجب أن يؤديها الآخرون المشتركون معه فى نفس الموقف . فهما ليسا آدم وحواء ، اللذان استيقظا فى الجنة وهما كبيران ناضجان ، وكان عليهما أن يكتشفا بأنفسهما قواعد اللعبة بأكملها . ولو أن عادل وسـعاد كانا قد اختطفا من قبل أحد جماعات الغجر (وهو ما كان يحدث فى المـاضى أحيانا) ، أو تبينتهما عائلة امريكية فمن المؤكد أن سلوكهما كان سيختلف عن السلوك المتوقع منهما الآن فى مجتمـع مصرى معين . ولكن **ما مدى الاختلاف** المتوقع فى سلوكهما ، ذلك أمر لا نستطيع أن نبت فيه أو نتوقعه بشكل محدد ، ذلك أن الاستعدادات الموروثة والتكوين البيولوجى لكل منهما هو فى حالة تفاعل دائم مع الخبرات والتجارب الاجتماعية التى يتلقاها كل منهما فى جماعته ، بحيث تخرج لنا نمط الشخصية التى نحن ازاءها ، والتى نرض تصرفاتها فى هـذه اللحظة .

ولكن من أين تعلم عادل وتعلمت سـعاد قواعد تلك العلاقات ، وكيف عرف كل منهما حدود دوره ودور الآخر ؟ لقد تعلما ذلك من الأوامر والنواهى الصريحة والضمنية التى تنطوى عليها ثقافتهما . (سنعرض تفصيلا لمفهوم الثقافة فيما بعد ، كما سبق تقديم تعريف عام له فى الفصل الأول من هـذا الكتاب) . وهما يتلقيان تلك الثقافة فى أثناء عضويتهما التى امتدت طوال حياتهما السـابقة فى عـدد من الجماعات الاجتماعية ، بدءا من الأسرة .

ومفهوم الثقافة المستخدم اليوم فى العلوم الاجتماعية هو نفسه نوع من التجريد لحقائق واقعية معاشة . ونحن نتعرف على وجود ثقافة معينة لدى جماعة معينة عندما نرى أعضاء تلك الجماعة يتصرفون (مع فروق فردية فيما بينهم) على نحو معين يخضع لقدر من الانتظام . وهـذا الانتظام هو ما نسميه : **قواعد ومعايير تلك الثقافة** ، ومنها نستخرج **قيما معينة** تكون ذات مكانة هامة فى تلك الثقافة . ومن أمثلة

هــذه القيم فى القصة التى نحكيها : « الحب المتبادل بين رجل وامرأة الذى يؤدى الى الزواج وتكوين أسرة » • ولم يكن عادل وسعاد ليلتزما طواعية وبشكل يكاد يكون تلقائيا لتلك القواعد ، ما لم يكن كل منهما قد هضم (استدمج) تلك القيم الثقافية ، أى أنه استوعبها وتشرب بها ، بحيث أصبح ذلك الهدف (الزواج) شــيئا بديهيا لدى كل منهما • حتى ولو كانا يعرفان أن سلوك كل من الفتى والفتاة فى مجتمعات أخرى يختلف عن ذلك ، حيث لا يصدر قرار اختيار شريك الحياة من رغبات الطرفين ، وانما يكون قرار الأسرة الكبيرة ، أو أن الرجل هو صاحب القرار فى الاختيــار ، أو أسرة الرجل هى التى تملى عليــه هــذا الاختيــار ••• الخ ذلك من المتغيرات التى نعرفهــا ، والتى قد تقوم فيها علاقة زوجية بين طرفين لم يلتقيا ببعضهما وجها لوجه قبل الزواج على الاطلاق • (كما هو الحال بالنسبة لأجدادنا على سبيل المثال) •

ان الطريقة التى كون بها عادل وسعاد جماعة اجتماعية جديــدة ليست فى العادة سوى طريقة (وان كانت الشائعة) من بين طرق عديدة يمكن اتباعها لتحقيق هــذا الهدف • فالجماعة هى المفهوم الأعم (وهو كذلك المفهوم الأقل تحديدا) للدلالة على مجموعة من الناس الذين يدخلون فى علاقات اجتماعية معينة لتحقيق هدف مشترك • وهو يدل كذلك على كل أحجام الجماعات (أو تلك الارتباطات) التى يمكن أن تقوم فى المجتمع ، بدءا من علاقة الزوجين (الأسرة فى مرحلة ما قبل انجاب الأطفال تسمى أيضا « جماعة ») ، وصولا الى أكبر كيان معروف حتى الآن وهو : **المجتمع المتحضر** • (وان كنا لا نعرف بالتحديد حتى الآن ما اذا كانت هنــاك تصورات جمعية يمكن أن تكون مشتركة بين الانســانية جمعاء ، بحيث يجوز لنا أن نطلق على العــالم كله اسم « جماعة » • ذلك أمر لم يحدث فى الماضى ولا نعرف ان كان سيحدث فى المستقبل أم لا) •

والجماعات لا تكون ثابتة او ساكنة على الاطلاق • فهى تتكون وتتعرض للتفكك ، وقد تتجدد عضويتها باستمرار وبشكل دائم ، حيث يخرج بعض أعضائها بسبب الموت أو الانفصال (بارادتهم) أو الابعاد (بغير ارادتهم) • ومن القواعد التى تحددها الثقافة بدقة غالبا كيفية تكوين الجماعة الجديدة ؛ وكيفية تجديدها لنفسها ، كيف تضم اليها أعضاء جددا لكى تعوض الفاقد من أعضائها • ويتعرف العضو الذى ينضم الى تلك الجماعة على هـذه القواعد لدى اختياره وعند قبوله عضوا بها • والطفل الذى يولد فى أسرة معينة يلقن تلك القواعد منـذ أول نفس يتنفسه فيها • بل ان تلك القواعد تؤثر على وضعه فيها وعلى مستقبله حتى قبل أن يولد: فهل تلده أمه فى مستشفى نظيف حديث أم تلده فى كوخ بسيط غير نظيف ، وهل تسعد به أمه وأسرته عند مولده ، أو تبتئس لهذا الميلاد ، هل كانت تفضله ولدا ولكنه جاء أنثى ، •• الخ • وسنستعرض فى موضع لاحق من هـذا الباب كيف تلقن الجماعات أعضاءها الجدد قواعد السلوك فيها •

وهناك بعض الجماعات التى يعد عدم الاستمرار سمة من سماتها وأساسا من مكوناتها ، فاذا كان عادل وسـماد قد تعرفا على بعضهما أثناء رحلة بحرية على ظهر احدى سـفن الركاب ، فان العلاقة التى تتكون بينهما أثناء السـفر تكون علاقة قصيرة الأمد موقوتة بوقت معين • وعندما يتزوجان فيما بعد ، ويصبحا زوجين ، تبرز سمة جديدة لتلك الجماعة ، هى : صفة الاستمرار • **واستمرار وجود الجماعة او عدم استمرارها يتوقف على ما اذا كانت بعض وظائفها قد اتخذت شكلا تنظيميا أم لا** • فالزواج نظام اجتماعى له قواعده ودينامياته الواضحة التى تحددها ثقافتنا تحديدا دقيقا • ومن مقومات هـذا النظام أن يتحمل الزوجان (الوالدان) مسـئولية انجاب الأطفال ، ورعايتهما وتربيتهما وفق المبادىء والأصول التى تحددها الجماعة • وهكذا تكتسب

العلاقة بين الزوجين ، وبعدها بينهما وبين عدد من الأطفال ، صـــفة الاستمرار والدوام .

ومن الواضح أن فى كل مجتمع اتجاها نحو اضفاء صفة الاستمرار والدوام على العلاقات الاجتماعيه ، أى تكرار العلاقات الاجتماعية ، واخضاعها لعدد من القواعد ، واكسابها صفة الروتينية . ولكننا على وعى فى نفس الوقت بأن هناك اتجاها مضادا : هو الاتجاه نحو الخروج على القواعد ومخالفتها ، والاتجاه نحـــو تطوير السلوك الاجتماعى وتغييره . ولا يمكن أن نحدد أى الاتجاهين هو الأقوى فى جماعة ما ، الا اذا درسنا سلوك أفرادها فى حالات محددة وتحت ظل ظروف معينة ، ومن المستحيل ــ على الأقل فى ضوء معلوماتنا السوسيولوجية الراهنة ــ اطلاق الحكم فى هـــذا السبيل .

وقد يجد عادل وســـعاد أن العلاقات التى تربط بينهما علاقات ناجحة مثمرة تسبب السعادة لهما ، ولذلك يحاولان تكرارها ، واضفاء صفة الاستمرار والدوام عليها . وهنا يحظيان بتشجيع المجتمع وتأييده لهما ، أى تشجيع معايير وقيم ثقافتهما . ولكن الملاحظ أنه بمجرد أن تتحول علاقتهما الى «علاقة زواج» ، حتى تظهر فيها بعض التوترات والصراعات الداخلية والخارجية . فعادل يعود الى بيته وقت الظهر ، ويريد أن يجد طعام الغذاء جاهزا ، ولكن ســـعاد مشغولة (أو كسولة) ولا تريد أن تطهو ، الا مرة أو مرتين فقط كل أسبوع ، وأمها توجه بعض اللوم والانتقادات الى عادل ، وأم عادل قد تؤنبها على اهمالها اعداد الطعام لابنها وقد تلومها على أشـــياء أخرى (فى طريقة لبسها أو فى كيفية تصرفها فى ميزانية الأسرة ... الخ .) . ونلاحظ أيضا أن أغلب التغيرات التى تحدث فى شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل نتائج غير مقصودة لبعض الأفعال والتصرفات ، والتى قد تؤدى الى هدف مختلف لم يكن مقصودا

أصـــلا • فعادل ـ مثلا ـ يشــكو من الجوع ويريد أن يأكل طعاما مطهيا ساخنا ، ولكنه لا يفكر في الانفصال عن زوجته (ولكن تكرار هذا السلوك من زوجته ، واصراره على تحقيق طلبه ، وربما تدخل الأقارب والأصدقاء ، قد يوصل كل هــذا الى الانفصال بعد فترة ، رغم أن هــذا الهدف لم يكن فى ذهنه عندما بدأ يبدى احتجاجه على عدم اعداد الطعام) •

أما فى الجماعات الأكبر حجما والأكثر تعقيدا فان آثار سلوك أفراد الجماعة على استمرار الجماعة أو تفككها لا تكون واضحة لهم تماما ، ولا تمثل عناصر فى وعى هؤلاء الأفراد • كما أن أثر التغيرات التى تطرأ على بيئة الجماعة ودورها فى التأثير على العلاقات داخل الجماعة قد لا تكون واضحة على الاطلاق ، أو أن الوعى بها يأتى متأخرا عن الوقت المناسب • فالجيل الكبير المسيطر على الجماعة قد يفاجأ مفاجأة تذهله عندما يجد بعض أبنائه (هم فى الغالب أولئك الذين يدركون بوضوح أنه لن تتاح لهم فرصة الوصول الى المراكز المؤثرة فى المستقبل المنظور) ينضمون الى الفئات الدنيا فى الجماعة ويتبنون اتجاهاتها الثورية الرامية الى احداث تغيير فى بناء السلطة داخل هــذه الجماعة •

والتغيرات الاجتماعية المخططة (أو المقصودة) ليست شــيئا جديدا ، أى أنها ليست من مكتشفات هــذا العصر فقط ـ وربما كــان الجديد فى هــذا الصدد أن أبناء المجتمعات المتقدمة أصبحوا أكثر حرصا ، وأميل الى تبصر عواقب كل تغير جديد قادم عليهم • ففى تلك المجتمعات تعلم الناس من علم الاجتماع أنه لا يكفى توجيه التغيرات المخططة نحو هدف معين ، وانما يتعين على الانســان فى هــذه الحالة أن يتدبر كل خطوة يخطوها ، ويجتهد فى التعرف على الآثار الجانبية غير المقصودة التى يمكن أن تترتب على تلك التغيرات • وبذلك يعمل الانســان فى المجتمع الحديث المتقدم على التخطيط المفصل الدقيق لوقع الخطى فى

حركة المجتمع ، وذلك بسبب ادراكه لتعقد العلاقات فى المجتمع وتشابك أجزاء البناء الاجتماعى وتداخلها فى بعضها البعض • وسوف نتحدث بشىء من التفصيل عن هـذا الفن الجديد ــ الذى لم يكتمل بعد ــ فن اسـتخدام المعرفة السوسيولوجية فى تخطيط الواقع الاجتماعى وتحقيق التغير الاجتماعى بأقل قدر من الأضرار • (الباب الرابع عن : علم الاجتماع التطبيقى) •

وسوف ننتقل فى الجزء التالى من هـذا الباب الى القاء الضوء على مفهوم الثقافة ، ثم نتكلم عن بناء الجماعة ، والالتحاق بالجماعة ، وأداء الجماعة الاجتماعية لوظائفها وكذلك أداء أعضائها لوظائفهم ، ثم دراسة التغيرات داخل الجماعة وخارجها وما يترتب عليها من آثار •

* * *

ثانيا : ــ الثقافة

الأرض التى تغذى الجماعة والعصا التى تصوغ قيمها ومعاييرها

من الملاحظات التى يجب أن نسجلها فى البداية أن الباحث فى علم الاجتماع لا يستطيع أن يتقدم فى دراساته دون الاستعانة بمفهوم « الثقافة » ، والسبب فى ذلك أن المشتغلين بعلم الاجتماع فى كل بلاد العالم ، وفى كل اللغات ، يجدون أن عليهم أن يحددوا فى البـداية المقصود بهذا المصـطلح • فالثقافة ليست هى الفن ، ولا المتاحف والمسارح والأعمال الأثرية الجميلة ، ولا هى المعلومات الرفيعة المستوى الشاملة فى كل علوم العصر ، ولا هى حسن المظهر وسمو السـلوك الخارجى ، ولا هى الروح المعنوية أو الأخلاق الخارجية الرفيعة ، ولا هى « روح الحضارة » ، أو قمة التقدم المـادى فى مجتمع من المجتمعات • فالمقصود بالثقافة ــ كما أوضحنا من قبل ــ شىء أشمل وأعم وأخطر

تأثيرا وهو : مضامين الوعى والاحاسيس والتصورات المشتركة بين أعضاء جماعة اجتماعية (لما هو قائم ولما ينبغى أن يكون) ، والتى تتوارث اجتماعيا (أى بالتلقين الاجتماعى وليس بالوراثة البيولوجية) من جيل الى الجيل التالى ، بما فى ذلك الصور أو التجسيدات المادية التى نتضح فيها تلك المضامين والمشاعر والتصورات من صور الفعل والمصنوعات التى يبدعها الانسان • فالثقافة هى الأرضية التى يتغذى عليها المجتمع ، والتى تنمو عليها العلاقات الاجتماعية ، وهى فى نفس الوقت العصا التى تشكل هذا المجتمع وتصوغ قيمه ومعاييره • أو الثقافة بعبارة أخرى هى الخلاصة التى تستقطر من العلاقات الاجتماعية المتكررة بين الناس ، فالثقافة هى القواعد التى تتبلور من خلال اللقاءات العديدة وتبدو كتصورات تقليدية وعادات ثابتة محددة ومعروفة للجميع • ونستطيع أن نضع أيدينا على المعيار الثقافى عندما نجد أن أعضاء المجتمع يتبعونه بانتظام (وأحيانا بلا استثناء) فى ظل ظروف معينة •

ونحن فى تحليلنا السوسيولوجى ننظر الى القيم والقواعد الثقافية بوصفها شيئا موجودا بالفعل ومسلما به ، ونحلل العلاقات الاجتماعية التى تلتزم بتلك القيم والقواعد التزاما يختلف فى درجة دقته وشدته • ونتبع هذه الطريقة أساسا عند دراسة النظم الاجتماعية التى تكون قواعدها الاجتماعية معروفة ، بل وتكون أحيانا مثبتة فى شكل مكتوب ، وذلك مثلا فى حالة دراسة النظم القانونية والدينية والمؤسسات البيروقراطية •

ومن النادر أن يتسنى لنا ملاحظة تكون القواعد الثقافية الجديدة ، أى وهى فى مرحلة النشأة والتكوين ، فعند تكون جماعة اجتماعية جديدة لا يكون هناك رجل اجتماع متخصص يقوم بمهمة الملاحظة هذه • ولكى نحصل على معلومات عن هذه المرحلة ، وعن ملامحها

وديناميتها ، نقوم باجراء تجارب ، هى عبارة عن تكوين جماعة جديدة تسند اليها مهام معينة • وعلى أساس ملاحظة ما يحدث فيها نستطيع أن نتوصل الى معرفة كيف تؤدى المحاولات المتكررة الى تكوين القواعد الجديدة التى تنظم أوجه التعاون داخل هذه الجماعة ، والآثار المترتبة على وجود تلك القواعد ، ومدى التزام الأعضاء بها ••• الخ • وهناك بعض الاختراعات الثقافية التى لا يمكن التعرف عليها وتشخيصها الا بعد أن تحدث ، أى من واقع تاريخها الذى يكون قد سجل فعلا ، من هذا مثلا نشأة مدرسة فنية جديدة أو مدرسة جديدة فى الفلسفة أو العلم •• الخ • ويحاول العلماء المتخصصون فى دراسة المستقبل منذ فترة قصيرة التنبؤ بما سيحدث من خلال توقع الاثار الاجتماعية المحتملة لبعض الاختراعات التكنولوجية الجديدة ، وتوقيت ظهورها ــ تقريبا ــ فى مستقبل معلوم • وهــذه بالطبع مهمــة ما زالت على جانب كبير من الصعوبة ، ويساور البعض شكوك قوية فى امكان انجازها على الوجه الأكمل • والسبب فى ذلك أننا لم نطور بعد نظرية مؤكدة ــ الى حد ما ــ يمكن فى ضــوئها تحــديد العلاقة المتبــادلة بين البنــاء الاجتماعى والاختراعات الثقافية •

ويعد موضوع **التبادل الثقافى** من الموضوعات المفضلة عند علماء الأنثروبولوجيا الثقافية ، حيث يدرسون تبادل بعض العناصر والسمات الثقافية أو بعض المركبات الثقافية بين الثقافات المتخلفة وبعضــها ، أو بين ثقافات متخلفة وثقافات متقدمة أو بين ثقافات متقدمة وبعضها ، أو بين بعض الجماعات الاجتماعية ، داخل ثقافة من الثقافات التى تتسم بالتنوع والثراء • وتختلف الأمثلة للموضوعات المدروسة ابتداء من الدبوس ومرورا بالأبجدية ووصولا الى أحدث الموضات الاجتماعية مثل الموجات الفنية أو حوادث العنف بين الشباب وغير ذلك • والملاحظ دائما أن العناصر المستعارة التى تدخل الى ثقافة معينة تحاول أن تكيف نفسها مع المعايير السائدة فى تلك الثقافة •

ولذلك يجب أن نتفق بادىء ذى بدء على اعتبار القيم والقواعد الثقافية أمرا موجودا ومسلما به بالفعل ، بوصفها الأرضية التى تتغذى عليها الجماعات الاجتماعية • والفرد الذى ينتمى الى جماعة اجتماعية معينة ، ينتمى فى نفس الوقت الى ثقافة أو ثقافة فرعية معينة • وهو لا يمكن أن يصبح عضوا فى الجماعة الا اذا تعلم عناصر تلك الثقافة ، وتشرب تصوراتها وأشكالها الفكرية • والسبب فى ذلك واضح ، وهو أن الجماعة لا تقوم لها قائمة الا من خلال العلاقات المنظمة بين أعضائها، وتلك القواعد (التى تنظم هذه العلاقات) هى جزء لا يتجزأ من الثقافة •

فالجماعة ليست مجرد فرد وفرد آخر وثالث ورابع ومائة من الأفراد ، ولا حتى آلاف من الأفراد • فالأمر أعقد من ذلك بكثير •

فالجماعة تستطيع (ولكن ليست محتما) أن تتجاوز حياة أعضائها ، أى تستمر فى الوجود بعد أن تنتهى عضويتهم فيها • كما أنها تكون مستقلة (بمعنى ما) عن الأعضاء المكونين لها فى لحظة معينة ، فالفرد أو الأفراد ليسوا هم الجماعة بالضبط • ولذلك نقول ان جماعة دينية معينة ، أو الأسرة ، أو نادى كرة القدم أطول بقاء من الأعضاء الأفراد المنتمين الى كل منها •

يلاحظ فضلا عن ذلك أن عضوية الفرد فى جماعة معينة تكون دائما عبارة عن عضوية جزئية • ومعنى ذلك أنه بمجموع شخصيته ليس أبا فقط أو لاعب كرة قدم فقط ، ولكنه يمارس كل عضوية منها بجزء فقط من ذاته أو من « الأنا » عنده • ويطلق علم الاجتماع المعاصر على هذا الجزء مفاهيم **المكانة والدور** • فالسيد عادل يقوم بعدد كبير من الأدوار (ويحتفظ بمكانة مناسبة لكل دور) من بينها : دوره كأب فى الأسرة ، وكعضو فى حزب سياسى ، وكلاعب فى فريق كرة

القدم ، وكمعلم فى مدرسة ••• الخ • وسنعود الى الكلام عن مفهوم الدور تفصيلا فى موضع لاحق من هذا الباب •

كذلك تفرض عضوية الجماعة أن يتعلم الفرد أداء دوره فيها حسب القواعد المتعارف عليها ، وهى التى يلتزم بها فى نفس الوقت سائر أفراد الجماعة ، بحيث يكون هناك توافق وتناغم بين الأدوار المختلفة فكل طرف يأخذ بقية الأطراف فى اعتباره • ولا يعنى القول بأن مفهوم الدور مأخوذ من عالم المسرح ، أن تلك الأدوار تؤدى بوعى دائما ، أو أنها تؤدى كتمثيلية وليس كحقيقة • ان ملامح التقوى المرتسمة على وجه شخص داخل الى المسجد قد تخفى وراءها نفاقا خالصا ، أو قد تكون مجرد تعود حيث يعتاد الشخص اتخاذ هذا المظهر عند دخوله الى المسجد دون تدبر لمعنى معين أو تمثل لمشاعر معينة ، وقد يخفى هذا المظهر مشاعر تقوى حقيقية عميقة • ولذلك نقول ان التلاؤم والتوافق بين سلوك الدور المرسوم من ناحية والميول الشخصية من ناحية أخرى قضية تبدو أهميتها عندما نشرع فى تحليل التوترات الاجتماعية والتغير الاجتماعى •

كما أنه من الأمور الأخرى الهامة بالنسبة لوجود الجماعة أن يكون لأعضائها تصورات مشتركة متماثلة لعلاقاتهم ببعضهم البعض ولما ينبغى أن تكون عليه تلك العلاقات • ويعنى ذلك أنهم يجب أن يكونوا على دراية بالقواعد التى تعمل الجماعة وفقا لها ، بما فى ذلك الصور المثالية للعلاقات ، وكذلك الحدود التى لا يجوز تجاوزها عند الانحراف عن معايير الجماعة وأهدافها •

واعتمادا على هذه التصورات المشتركة نفسها يستطيع أعضاء الجماعة ـ فضلا عن ذلك ـ أن يتنبأوا مقدما بشكل علاقاتهم مع الأعضاء الآخرين • فهم يعرفون ما يتوقعه الآخرون منهم ، وما يتوقعونه

هم من الآخرين • فهم يؤدون أدوارهم فى اطار العلاقات الاجتماعية المنظمة المميزة للجماعة • وبدون هذه التصورات المشتركة لا توجد الجماعة ولا تقوم لها قائمة • ودون توقع سلوك معين ، وحدوث ذلك السلوك المتوقع فعلا ، لا يمكن أن تقوم أى علاقة اجتماعية • فالأسرة القروية عندنا تقدم أو تدفع « نقوطا » عينيا أو ماديا للاسر الأخرى فى القرية عند حدوث زواج فى كل منها ، **على توقع** أن ترد اليها تلك الأسرة نقوطا مماثلا لما دفعته ــ أو قريبا منه ــ عند زواج أحد أفرادها • فاذا لم يحدث هذا السلوك المتوقع ــ وهو رد النقطة ــ فلن تعاود تلك الأسرة مجاملة الأسرة الأخرى ، وبذلك ينقطع بينهما هذا النوع من العلاقات •

فالفرد يتعلم ثقافة مجتمعه من خلال الانتماء المستمر الى جماعات جديدة • وأول الجماعات التى ينتمى اليها الفرد هى الأسرة • ولا يستطيع أى شخص واحد أن يحصل كل ثقافة المجتمع ، ولكنه يحصل على جوانب معينة فقط من تلك الثقافة • وكلما كبر حجم المجتمع وتضخم ، وكلما ازدادت ثقافته تطورا ونموا ، كلما ازداد عدد العناصر الثقافية المتعارضة والمتنافرة ، وكلما أصبح على هذا الفرد أن يختار من بينها • هذا بغض النظر عن الحقيقة المؤكدة وهى أن كمية المعلومات الاجتماعية (أى الدراية بأساليب السلوك فى الجماعات والمواقف المختلفة) فى المجتمعات المتقدمة المعاصرة أصبحت تفوق قدرات الفرد على الاستيعاب (لا نقصد طبعا المعرفة العلمية فهذه قضية أخرى) •

ولكن على الرغم من كل أشكال التباين الداخلى ، ومع كل هذا التداخل بين المؤثرات والعناصر ، واختلاف معدلات التغير بين العناصر المختلفة •• بالرغم من كل ذلك فالثقافة عبارة عن واقع شديد القوة بالغ التأثير فى حياة كل انسان •

* * *

الفصـــل الثـــانى

القبول فى الجمـــاعة

ان الفرد لا يكون فى عملية التنشئة الاجتماعية ــ التى يكتسب من خلالها العضوية فى جماعات مختلفة ــ مجرد عنصر سلبى ، أو عنصر قليل القيمة . فحتى الأطفال الحديثى الولادة يستجيبون اســتجابات مختلفة لنفس المعاملة . ولو أنهم لا يمكن أن يستجيبوا أصلا ، الا اذا أثار الكبار المحيطون بهم (كالأم ، أو الجدة ، أو المربية أو غيرهم) رد فعــل معين عندهم ، وأن يغير هؤلاء الكبار ســلوكهم تبعــا لتلك الاستجابات . فالأطفال الرضع قد يبدأون ــ مثلا ــ « صراعا » مع الأم حول ما اذا كان يجب عليها أن ترضعهم فى كل مرة يجوعون فيهــا ويصرخون أم أن تظل الرضاعة موقوته بأوقات معينة ، بصرف النظر عن جوع الطفل أو صراخه . وتتوقف نهاية هذا الصراع على اعتبارات كثيرة منها قوة أعصاب الأم ومدى تحملها صراخ الطفل دون أن تبادر الى ارضاعه ، ومدى قوة هذا الصراخ وعنفه ، وطبيعة ظروف المسكن الذى تعيش فيه هذه الأسرة ، ووجود أقارب للأسرة (الجدة أو الجد) الذين قد يرفضون تصرف الأم وتأخذهم الشــفقة بالطفل ويحماونها على الاستجابة له ... الخ ذلك من متغيرات يمكن أن تؤثر على هذا الموقف . فالنتيجة تتوقف اذن على طبيعة القواعد التى تعلمتها الأم من أمهــا عن رعاية الأطفال وتربيتهم ، أو اذا كانت قد قرأت تلك القواعد وتعلمتها من أحد كتب رعاية الطفل . وسواء رضخت الأم أو رضخ الطفــل الرضيع ، فالخلاصة أن هناك عملية تاريخية قد بدأت ، ولا يمكن الرجوع فيها ، وسوف يكون لها آثارها على العلاقة بين الطرفين (أيا كانت

النتيجة) طوال حياة هذه الأطراف • فكل قرار يستبعد تلقائيا احتمال قرارات أخرى ويضع للاختيار فيما بعد حدودا جديدة •

ولكن الملاحظ أنه كلما اتضح خط التطور وازداد تحديدا ــ أى كلما أخذت الشخصية فى التكون ــ كلما اتسعت حدود البيئة الاجتماعية المعروفة للفرد • فهذا الانسان الجديد يمكن أن يصبح عضوا فى عدد متزايد باستمرار من الجماعات • وهو لا يلعب فى هذا التطور دورا سلبيا على الاطلاق • حقيقة أن الطفل يولد فى أسرة معينة (ليس له دور فى اختيارها) ، ولكن ما أن يتعرف على مجموعة من أصدقاء اللعب ، حتى تتاح له فرصة معينة للاختيار بينهم ، وقد يقتصر دوره فى أسوأ الأحوال على فرض الصداقات التى يحاول الوالدان دفعه الى تكوينها • المهم أنه ليس سلبيا ، ولا متلقيا فقط ، ولكن له قدر ــ ولو محدود ــ من الفاعلية •

وهو يتعلم فى هذه السن أن العلاقات الاجتماعية • تتبادل التأثير فى بعضها : فالأطفال الآخرون يمكنهم أيضا أن يرفضوا صداقته وأن يرفضوا اللعب معه •

وفى سن المدرسة تتسع دائرة عملية الاختيار : أن يختار هو الآخرين ، وأن يختاره الآخرون ، فى الجماعات المختلفة : فهناك جماعات اللعب المختلفة ــ اللعب البرىء وغير البرىء ، وهناك جماعات النشاط ، وهناك فئات المتفوقين ••• الخ • ولا شك أن عضوية تلميذ فى مدرسة ثانوية فى جماعة معتادة على ممارسة تدخين السجائر ــ سرا وبالمخالفة لتعليمات ادارة المدرسة ــ تجعل من الصعب على هذا الطفل نفسه أن يلتحق بجماعة دينية أو جماعة نشاط حسنة السمعة • ومعنى ذلك أن عضوية الفرد فى جماعة معينة تؤثر على نحو معين فى قبوله عضوا فى جماعات أخرى • ولو عاد كل منا الى مشاعره فى تلك السن ، لتذكر

مدى قوة المشاعر والأحاسيس التى كانت مرتبطة بعضويته فى جماعة أو « شلة » معينة ، وكيف كان ينظر الى جماعات أخرى باعتبارها جماعات « مختلفة » أو أقل مكانة ، أو أحقر من أن ينتمى واحد منها الى جماعته • ان تلك المرحلة تشهد بداية تكون **الشعور بالنحن** لدى الفرد •

ويرجع الفضل الى العالم الأمريكى وليام جراهام سمنر (عاش من عام ١٨٤٠ حتى ١٩١٠) فى التمييز بين المصطلحين اللذين شاع استخدامهما اليوم وهما : **الجماعة الداخلية** (أى جماعتنا نحن) ، **والجماعة الخارجية** (أى جماعة الآخرين) • فالجماعة الداخلية هى **النحن** ، هم أصحاب الحقيقة ، والحق ، والمستقبل • أما الجماعة الخارجية فهم الآخرون ، فهم لا يتمتعون بشىء مما نتمتع به نحن من الانسانية ، وهم لا أهمية لهم فى الحياة ، بل وقد يكونون أشرارا أيضا •

وقد تكون الفروق البارزة بين هذه الجماعات غير واضحة (أو تكاد) بالنسبة للملاحظ الخارجى • من هذا مثلا عندما يقوم ملاحظ خارجى بتأمل قبيلتين ميلا نيزيتين (ميلانيزيا مجموعة جزر فى المحيط الهادى كانت منعزلة – حتى قت قريب) تعيشان منذ الأزل على نفس الجزيرة فى حالة حرب دائمة ، أو جماعتين ثوريتين متنافستين ، أو عصابتين فى أحد أحياء مدينة أمريكية كبيرة • فهذا التشابه بين الجماعتين فى التاريخ ، والبناء ، والأهداف ، والمظاهر ••• الخ ليس هو العامل الحاسم فى خلق الاحساس بالاختلاف ، وانما العامل الحاسم فى ذلك هو هذا الشعور بالنحن الذى يترسخ فى نفوس أعضاء كل جماعة ، وتصوراتهم الجمعية عن أنفسهم وعن الآخرين • **فالجماعة تؤكد وجودها بأن تقابل بينها وبين شىء آخر على نحو يبرز الاختلاف •**

ويحدث ذلك على سبيل المثال عندما ينسب أعضاء احدى العصابات الاجرامية الى أنفسهم نوعا خاصا من الشجاعة ، مثلا الشجاعة التى تتسم بالدهاء ، أو الشجاعة فى مواجهة الشرطة • وفى نفس الوقت ننفى عن العصابات الأخرى هذا اللون من الشجاعة (فهى التى تتميز بـه دون سواها) بل أنها تصف العصابات الأخرى بالسذاجة أو الغباء (فالمهم أننا لسنا ممتازين فقط ، ولكن أن الآخرين أيضا سيئون) •

وقد قام جورج هومانز باجراء مقارنات بين عديد من الجماعات الصغيرة (الجماعات الأولية) واستخلص بعض العمليات التى تصدق فى رأيه على كل الجماعات التى من هذا النوع : على جماعات العمل فى المصنع ، وعلى الشلل الموجودة فى أحد المدارس الثانوية ، وعلى جماعات الصيد فى أحد المجتمعات البدائية ، وعلى العائلات الكبيرة ، وعلى عصابات المجرمين • ويمكن أن نطلق على هذه العمليات المتكررة عمليات تهذيب وصقل كل طرف للآخر (بالتبادل) من أعضاء الجماعة • فعلاقاتهم ببعضهم البعض تخضع لبعض القواعد المحددة ـ بدرجات مختلفة من الوضوح والتأكيد ـ ومع ذلك فهم لا يخضعون لتلك القواعد مائة بالمائة (أى خضوعا تاما) أبدا • فالأفراد وأدوارهم لا تنصهر أبدا فى وحدة واحدة ، أى أن الفرد ودوره لا يصيران شيئا واحدا اطلاقا ، كما أن العلاقات لا تمر هكذا بدون مشاكل على الاطلاق ، ولكنها تعرف على الدوام قدرا من الاحتكاك والتوتر وربما الصراع • ولكن التخلى عن محاولة المحافظة على الالتزام بالمعايير داخل الجماعة يعنى على الفور تحلل تلك الجماعة وتفككها •

ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك ، من دنيا العلاقات غير الرسمية فى الصناعة • لنفترض أن هناك جماعة عمل تعمل فى مصنع معين وفقا لنظام القطعة • وقد طورت الجماعة معيارا معينا لعملها هو الا ينتج

أى عضو من أعضائها أكثر أو أقل من عدد معين من الوحـدات[1] • فاذا حدث فى أحد الأيام أن أنجز أحد الأعضاء عددا من الوحدات أقل من المتفق عليه كثيرا ، فان الأخرين يقبلون على مساعدته دون تردد • ولكن اذا دأب أحد الأعضاء على انتاج عدد أكبر من المتفق عليه دائما ، فانهم يعمدون الى اجبـاره على الالتـزام بالمعيـار المحـدود ، أو يمزحون معه ، وأحيانا قد يفعلون معه ما هو أسوأ من ذلك كثيرا •

كما اكتشف جورج هومانز وجود **نظام للتدرج داخل الجماعة ،** حيث يكون الاعتبار الحاسم فى تحـديد مكانة الشخص فى هـذا النظام هو مدى التزامه بمعايير الجماعة وقواعدها • وعلى ذلك نلاحظ أن زعيم عصابة المجرمين ليس أكثر أعضائها حرية فى التصرف على هواه ، بحيث يفعل ما يريد ويمتنع عما لا يريد • ان الواقع على عكس ذلك تماما ، لأنه يجسد بتصرفاته التصور المثالى لعضو تلك العصابة أدق ما يكون التجسيد • ولو انحرف عن هذا بعض الشىء ، فانه يخاطر بمركزه القيادى فى هذه الجماعة • فى مقابل هذا نجد أن عضوا جديدا بالعصابة ، يشارك معهم فى بعض العمليات فقط (مراعاة لامكانياته وقلة خبرته) ، ولا يحظى باحترام بقية أعضاء العصابة ، فانه يتعرض

---

(1) قد يتساءل القارىء عن السبب فى تكوين هذا المعيار ، واهمية الالتزام به بالنسبة للجماعة . ان انتاج عدد كبير من الاعضاء اكثر من العدد المتفق عليه — عرفيا — بين أعضاء الجماعة ، قد يؤدى الى استغناء صاحب العمل عن الافراد الذين ينتجون اقل من هذا العدد ، او يخفض اجورهم كما ان انتاج عدد كبير من الاعضاء اقل بكثير من عدد الوحدات المتفق عليه عرفيا داخل الجماعة قد يدفع صاحب العمل — لان عليه التزامات توريد معينة — ان يعين عمالا آخرين ، او حتى يجعله يخسر بشكل قد يضطره الى انهاء نشاطه . فتجاوز هذا المعيار — وهو عدد الوحدات التى ينتجها كل فرد — قرار مؤثر على حياة هذه الجماعة ، وهو لذلك اساس لتكوينها ومقوم من مقومات وجودها .

للنقد دائما ، وتوجه اليه ملاحظات لا توجه الى عضو العصابة « بالمعنى الصحيح » •

وغالبا ما يوجد الى جانب هذا التدرج تبعا لدرجة التكيف معايير أخرى لتقييم العضو : من هذا مثلا أن يحظى فرد بمكانة أو بتقدير خاص بسبب مهارته فى استخدام المطواة • كما يوجد نظام معين لتوزيع المهام والأعباء ، من هذا مثلا مسئول عن الشئون الداخلية للعصابة ، ومسئول عن التعامل مع البيئة الخارجية • ولكن المؤكد على أى حال أن كل جماعة تفرض قواعدها الرئيسية على أعضائها وتحملهم على الالتزام بها والانصياع لها •

والأرجح ألا يعتبر أفراد الجماعة هذا الالتزام الزاما ، بل انه يعتبر ميزة وتشريفا ، على الأقل فى الجماعات التى يلتحق بها الفرد طوعيا • ففى هذا النوع من الجماعات يقوم الفرد نفسه بعملية الاختيار المبدئى ، أى يختار الجماعة التى ينتمى اليها • فهناك بعض الأفراد الذين يشعرون بميل (فى ضوء ظروفهم وسماتهم الاجتماعية طبعا ، وليس ميلا بيولوجيا موروثا) الى الالتحاق بعصابة اجرامية معينة ، بينما لا يتجه أفراد آخرون الى هذا الاتجاه اطلاقا • وفى نفس الوقت تختار الجماعة بدورها الأعضاء الذين يعرضون أنفسهم عليها وتنتقى من بينهم ، وتضمهم الى عضويتها • وكثيرا جدا ما يوضع الأعضاء الجدد فترة معينة تحت الاختبار ، وقد تنتهى تلك الفترة بشكل غير رسمى • على حين قد تحتفل بعض الجماعات بانتهاء فترة اختبار العضو الجديد احتفالا طقوسيا كبيرا ملىء بكثير من المظاهر والمراسيم • وتعرف كل المجتمعات البدائية **طقوس العبور** ، وهى الطقوس التى تمارس احتفالا بقبول الشاب البالغ أو الفتاة البالغة عضوا أو عضوة فى المجتمع • ويمثل هذا الموضوع أحد الموضوعات المفضلة للدراسة عند الأنثروبولوجيين • ولكن كل مجتمع — حتى فى عصرنا هذا — له طقوس العبور الخاصة به • ولكنها تتميز بأنها أكثر تنوعا وأكثر عددا

نظرا لتنوع الجماعات الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر ، وهى لذلك أقل وضوحا للملاحظ من الخارج ، وتبدو لنا أمرا بديهيا مسلما به ٠ ومن أمثلتها فى العصر الحاضر : حفلات التثبيت وتناول القربان لأول مرة عند المسيحيين الكاثوليك ، وحفلات السبوع أو الختان ، وحفلات التخرج فى المدارس والجامعات (خاصة المصحوبة بارتداء أرواب خاصة وتسليم الشهادات وغير ذلك من المظاهر الاحتفالية) ، والالتحاق بناد معين أو جمعية معينة ، والانتماء الى جماعة أصدقاء وحلف اليمين عند الأطباء الجدد والمحامين الجدد قبل ممارسة المهنة ، والالتحاق بتنظيم سياسى معين ٠٠ الخ ٠ فتلك كلها مناسبات يعلن فيها شخص معين عن رغبته فى الالتحاق بجماعة معينة ، ويتعهد بالالتزام بقواعدها ، ويحصل على موافقة الجماعة على قبوله ، وتقييم الأعضاء القدامى لصلاحيته وقدراته ٠

ومن الطبيعى أن الجماعة التى توافق على الحاقنا بها تملك فى نفس الوقت حق فصلنا منها أو ابعادنا عنها ٠ كما أننا نستطيع بارادتنا ــ غالبا ــ أن نترك الجماعة التى التحقنا بها بارادتنا أيضا ٠ وان كان ذلك لا يتم عادة دون خسائر أو آثار سلبية معينة ٠ فجماعة الأصدقاء (الذين تجمعهم هواية لعب الشطرنج) قد تبدى أسفها لخروج عضو من أعضائها ، والحزب السياسى قد يضغط بوسائل معينة على العضو لحمله على عدم ترك الحزب ، ولكن العصابة الاجرامية الخطيرة قد تقتل من يحاول الكف عن ممارسة نشاطه فيها أو الخروج عنها ٠

ويختلف الوضع عن ذلك بالنسبة للجماعات التى وجدنا أنفسنا منتمين اليها **بحكم المولد** أى بدون ارادة صريحة منا أصلا ٠ فنحن لم نختر الأسرة التى ننتمى اليها ، وبالتالى لم نختر الطبقة الاجتماعية التى ننتمى اليها ، ولا المستوى التعليمى الذى حصلنا عليه ، ولا الشعب الذى ننتمى اليه ، ولا الدين الذى نعتنقه ٠٠ الخ ٠ ولو حاولنا أن نحصر أنواع الجماعات التى ننتمى اليها بحكم مولدنا ، لملأت تلك القائمة

بضع صفحات • وفي كل يوم تكشف لنا بحوث علم الاجتماع الى أي مدى تتأثر اتجاهاتنا السياسية ، ودرجة التزامنا بأحكام الدين ، وميولنا المهنية ، واختيار شريك حياتنا بتلك الانتماءات الأولى الى مثل هـذه الجماعات التى لم نخترها بارادتنا ، حتى فى ظل أكثر المجتمعات تقدما ورقيا وديموقراطية •

كما أننا ننتمي منذ بدء حياتنا ودون أن يؤخذ رأينا الى احـدى جماعتين : جماعة الرجال ، أو جماعة النساء • ومن النادر كل الندرة أن يسمح مجتمع بتغيير العضو لصفته تلك ، ففى بعض جماعات الهنود الحمر فى أمريكا الشمالية يسمح للرجال الذين لا يريدون أن يكونوا محاربين أن يعيشوا مرتدين ملابس النساء • ونسمع اليوم عن بعض الأفراد الذين يغيرون نوعهم (من ذكر الى أنثى والعكس) عن طريق اجراء بعض العمليات الجراحية ، ولكن رد الفعل الذى يثيره هـذا لدى الناس ومدى دهشتهم واستنكارهم أحيانا (رغم أنها لا تتم فى العادة الا بناء على مشورة الأطباء ، ولأن الشخص يكون لديه الأعضاء الجنسية المذكورة والأنوثة ، ويريد أن ينتقل من حالة الازدواج الى حالة واضحة محددة) ، رغم ذلك يدلنا رد الفعل على مدى اهتمام المجتمع بالتمييز الواضح بين الرجال والنساء • ومن الأشياء التى تثير أعنف ردود الفعل لدى الجماعة أن يخرج الرجل (المولود فى جماعـة الرجال) عن القواعد المحددة لسلوك الرجال ، أو تخرج المرأة (المولودة فى جماعة النساء) عن تلك القواعد المحددة لسلوك النساء ، سواء فى الملبس أو أسلوب الحديث ، أو الايماءات ، أو العادات (مثلا التدخين : تدخين النساء للسيجار أو الغليون • ونتذكر أن تدخين السجاير كان فى المـاضى قاصرا على الرجال ، بحيث كان المجتمع ينظر فى الماضى نظرة سلبية الى المرأة التى تدخن السجاير ، ولكن هذا الفرق اختفـى اليوم كما نرى •• الخ) ، أو الميول المهنية ، وبالاختصار كل ما يميز مجتمع الرجال عن مجتمع النساء •

ولكن يجب أن نكون على وعى — فى نفس الوقت — بأن القواعد المحددة لسلوك الرجل ولسلوك المرأة تختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فترة زمنية الى فترة أخرى (كما رأينا فى مثال تدخين السجاير) • وكلما ازداد معدل التغير فى المجتمع وزادت سرعته كلما تعرض مزيد من تلك القواعد للتغير والتعديل ، ولكنه لا يعنى أبدا تساهلا من المجتمع فى التمييز بين النســاء والرجال •

وكما أن الانتماء الى جماعة الرجال وجماعة النساء يعتمد على أسس بيولوجية بحته ، كذلك يعتمد تقسيم المجتمع الى جماعات عمرية على اعتبارات بيولوجية أيضا • ولكن كما رأينا فى الحالة السابقة كيف أن المعايير الاجتماعية للتمييز بين الرجال والنســاء تنطلق فقط من الأساس البيولوجى وتبنى عليــه ، كذلك الأمر فى حالة فروق العمر ، حيث يتخذ الفارق العمرى أساسا لبناء مركب كامل من معايير السلوك الخاصةبكل جماعة من جماعات العمر •

فنلاحظ فى البداية أن تحديد عدد المراحل العمرية ومدة كل منها يتم اجتماعيا تماما ، وأعنى مراحل : الطفولة ، والشباب ، والنضج والشيخوخة • ولأن حياتنا أصبحت أطول أمدا ، كما أنها أصبحت أكثر تعقيدا ، فقد زاد عدد تلك المراحل • ويبدو ذلك بصورة أوضــح فى المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة ، حيث زاد متوسط العمر كثيرا • فقد أضيفت مراحل وتحديدات جديدة ، وتعدل موقع بعض الفئـات العمرية • فهناك الآن مرحلة المراهقة ، والشباب الناضج (أو صــغار البالغين Young Adults ، وتعدل التحــديد الزمنى لســنوات العمر الوسطى (لم تعد الأربعينات والخمسينات) ، وجاءت بعدها فئة الكبار Seniors ، أما الشيوخ (أو الشيخ الهرم) فقد أصبحوا شيئا نادرا • والملاحظ على العموم أن التقسيمات الاجتماعية لجمــاعات العمــر لا تعتمد على مراحل التطور البيولوجية الا بشكل تقريبى فقط • فقد

كانت المجتمعات الصناعية الغربية لا تقر فى الماضى حق الشابين البالغين جنسيا فى الزواج الا بعد اكتساب المواصفات الاجتماعية اللازمة لتكوين الأسرة (وأهمها الاستقلال الاقتصادى عن الوالدين والقدرة على اعالة الأسرة) • أما اليوم فان شدة الاختلاط وموجات التحلل الموجودة قد أدخلت فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى فكرة زواج الأطفال ــ بدءا من سن الثانية عشرة ــ حيث تتم نسبة أكثر من ٨٠٪ من الزيجات الجديدة بين أزواج دون الرابعة عشرة (كما دلت على ذلك مؤخرا دراسة حديثة أجريت عن مجتمع محلى أمريكى) • أما سلامة هذا الزواج واستمراره وقوة العلاقة بين الزوجين فتلك قضية أخرى •

ولا نستطيع أن نحدد فى ضوء الحقائق العلمية المتاحة ما اذا كانت المعايير القديمة أم المعايير الحديثة أشد قهرا للشباب ، ولكننا نستطيع أن نقرر على أى حال أن اتباع كل نظام معيارى سيخلق نمطا مختلفا من الشخصية •

ولا يختلف الأمر عن ذلك بالنسبة للتحديد الاجتماعى (الرسمى) للشيخوخة ، أى تحديد السن التى يجب أن يحال فيها الانسان الى المعاش ، أو لسن الرشد (الأهلية لممارسة حقوقه كاملة) ، أو للسن التى يحق له فيها أن يمارس حق الانتخاب أو حق الترشيح فى المجلس النيابى وهكذا • وعلى الرغم من أننا نعرف جميعا أن تحديد سن المعاش « ملائم » بالنسبة لأغلبية المواطنين ، الا أنه من المؤكد أنه ينطوى على قدر كبير من القهر والايلام بالنسبة لعدد آخر من المواطنين • ويلاحظ كذلك أن معايير السلوك الملائم لسن معين معروفة عمليا لكل شخص ، وكل من يخرج عليها يواجه فى كل وقت ومكان باللوم والتقريع والاستهجان ، وربما ما هو أكثر من هذا •

ونلاحظ فى النهاية أن المعايير الموضوعة للتمييز بين سلوك أبناء الأجناس (السلالات) المختلفة فى المجتمع الواحد ، والمعمول بها

فى بعض المجتمعات القائمة على التمييز العنصرى (كالمجتمع الأمريكى ، ومجتمع جنوب أفريقيا ، والمجتمع الاسرائيلى) تتصف هى الأخرى بأنها من صنع المجتمع ، لأنها تتخذ فقط من الفروق فى لون البشرة أو من الدين منطلقا لها ، ولكنها ذات طبيعة اجتماعية كاملة (اقتصادية وسياسية ... الخ .)[٢] . ويحرص المجتمع على فرضها بقدر كبير من القهر والالزام (وان اختلفت درجته من مجتمع لآخر) . ولكى ندلل على أن هـذا التمييز لا ينهض على أساس بيولوجى على الاطلاق ، أن مفهوم « الزنجى » فى الولايات المتحدة ليس محددا تحديدا دقيقا . فهو يشمل فى الولايات المتحدة (ولكن ليس فى أمريكا الجنوبية) الزنوج الأصليين - أى السود تماما - كما يشمل المولدين ، حتى ولو كانت بشرتهم أقرب الى البياض ؛ ويشمل كذلك المولدين من بيض وهنود حمـــر .

ان معرفتنا العلمية أن كل ثقافة تستغل بعض الفروق البيولوجية بين الناس لكى تبنى عليها نسقا معقدا من الفروق الاجتماعية ، هـذه المعرفة لم تعد جديدة على أحد . ولكنها ما زالت محل تجاهل بعض المجتمعات (كتلك التى أشرنا اليها ، والتى يمثل فيها التمييز العنصرى دعامة من دعامات البناء الاجتماعى) ، أو بعض الطبقات ، ولكن ليس معنى ذلك أنها ليست محل اعتبار الجميع . وما زال كثيرمن التنظيمات والقيود ينسب الى « قوانين الطبيعة الدائمة » ، على حين أن معظمه أو كله يرجع الى بعض المعايير الاجتماعية ، وهى معايير تغيرت أكثر من مرة على طول التاريخ الانسانى ، وسوف تتعرض لمزيد من التغيرات فى المستقبل . ولكن المؤكد أن هناك أمرا لم يحدث فى أى مجتمع فى أى عصر ، وهو أن الثقافة قد تجاهلت تجاهلا تاما الفروق بين الجنسين ،

---

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل فى دراستنا :
محمد الجوهرى ، علم الاجتماع ودراسة التعصب والتمييز العنصرى ، مقال فى **المجلة الاجتماعية القومية** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيـــة والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

أو بين جماعات العمر ، أو بين السلالات المختلفة ولم تهتم بوضع معايير لتنظيم العلاقات بينهم •

لقد ازداد عدد الانتماءات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة المعاصرة ، وتنوعت المكانات والأوضاع التي يشغلها الناس نتيجة هذه الانتماءات ، ولكنها أصبحت في نفس الوقت أشد عرضة للتغير وأصابها قدر كبير من المرونة والقابلية للتعديل • حقيقة أننا ننتمي بحكم مولدنا الى عدد من الجماعات التي لا نملك قرار الاختيار ازاءها ، ولكننا نلاحظ في نفس الوقت أن **الحراك الاجتماعي** قد زاد معدله وزاد انتشاره ، وتعاظمت آثاره في المجتمعات الحديثة • وأصبحنا نجد على سبيل المثال كثيرا من الناس يجتهدون لكي يحصلوا على مستوى تعليمي أرفع من المستوى الذي وصل اليه آباؤهم ، وأن هناك أعدادا كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الذين تكاملوا مع شعوب أخرى ••• الخ •

مع ذلك تؤكد لنا بحوث علم الاجتماع دائما وفي كل مكان قوة تأثير تلك الانتماءات الأولى على الأوضاع التي يشغلها الفرد فيما بعد في مستقبل حياته • فاتجاهاتنا السياسية ودرجة تديننا ، وميولنا المهنية ، وطريقة اختيارنا لشريك حياتنا مازالت تتأثر الى مدى بعيد — وان لم يكن مطلقا — بانتماءاتنا الاجتماعية الأولى في الحياة • وما زال هذا التأثير أقوى بكثير مما نتصور أو نعي •



الفصــل الثــالث

الالزام للخارجى والداخلى

سواء التحق الشخص بجماعة اجتماعية بسبب خصائص وظروف موروثة أو لا دخل له فيها (أو يعتقد المجتمع أنها كذلك) ، أو التحق بجماعة بناء على اختياره الحر وارادته الكاملة ، فانه يتعين عليه فى جميع الأحوال أن يتعلم قواعد السلوك فى تلك الجماعة : أى أن تتم له عملية تنشئة اجتماعية •

وقد أشرنا فى موضع سابق الى مفهوم التنشئة الاجتماعية كما أوضحه فرويد وكولى وهربرت ميد ودوركايم • وقد توصل الأربعة الى بلورة هذا المفهوم وابرازه فى نفس الوقت تقريبا ، وبشكل مستقل عن بعضهم البعض • وكان اميل دوركايم هو الوحيــد من بين هؤلاء العلماء الأربعة الذى اهتم بابراز استمرار عمليــة التنشئة الاجتماعية من المهد الى اللحد • على حين أن فرويد على سبيل المثال قصرها بشكل قاطع ومؤكد على سنوات الطفولة الأولى فقط • والشىء الذى نود أن نضيفه فى هذه النقطة أن عملية التنشئة الاجتماعية تصاحب انضمامنا الى كل جماعة اجتماعية جديدة ، مهما بلغ بنا العمر ، ومهما كانت خبراتنا فى الحياة •

بعبارة أخرى نقول : **يتعين علينا دائما أن نتعلم قواعد الســلوك فى الجماعة الجديدة** (ومن أهم ما نتعلمه ما تعتبره الجماعة أهدافها ، ووظيفتها ، والقيم والمعايير التى تستند اليها وتمارس تلك الوظائف على أساسها) • كما يتعين علينا أن نتعلم أنواع الثواب ــ التى تترتب

على انتمائنا لتلك الجماعة والتزامنا بقواعدها — وأنواع العقاب ، التى تترتب على مخالفتنا لتلك القواعد والخروج عليها ٠

فالشاب الذى يلتحق بالخدمة العسكرية لأول مرة تتلى عليه ، بل وتلقن له بدقة ، كافة القواعد المنظمة للسلوك ، وأنواع الثواب والعقاب ، ولابد أن يعلمها بوضوح ٠ ولكنه سرعان ما يدرك أن هناك عددا أكبر من **القواعد والتعليمات غير المكتوبة** التى لها نفس الأهمية ، بل قد تكون أكثر أهمية — واقعيا — من القواعد المكتوبة التى تعلمها ٠ وليس من النادر أن يوجد قدر من التعارض بين نوعى القواعد ، المكتوبة وغير المكتوبة ٠ فطبقا للقواعد المكتوبة يتعين على الجندى بحكم انتمائه للجماعة الكبيرة — وهى الجيش — أن يبلغ رؤساءه عن كل مخالفة يرتكبها الجنود الآخرون ، على حين يجد أن العرف الذى تقتضيه منه الجماعة الصغيرة (جماعة الرفاق فى الخيمة الواحدة أو فى السرية الواحدة) يفرض عليه ألا يبلغ عن تلك المخالفات ٠ **ولا يمكن أن نتصور أن هناك مجتمعا لا يوجد فيه تعارض بين مصالح الجماعات الموجودة فيه،** فكل مجتمع لا بد وأن تتعارض فيه مصالح جماعاته المختلفة ، لأنه لا يوجد مجتمع متجانس ومتناغم من قاعدته الى قمته وعلى اختلاف التنويعات والانتماءات المتعددة الموجودة فيه ٠ فلا توجد حياة اجتماعية بلا صراع اطلاقا ، ولكن شدة هذه الصراعات وتعددها تتفاوت من مجتمع لآخر ، وفى المجتمع نفسه من فترة لأخرى ، حسب مدى تنوع المصالح وحدة هذا التعارض ٠

والملاحظ أن البالغين الذين ينتمون الى احدى الجماعات حديثا ، يكونون قد تعرفوا قبل التحاقهم بها على قواعد السلوك فيها ، أو أخذوا عنها تصورا أوليا على الأقل ٠ ويلاحظ فى الحالات التى يبذلون فيها جهدا خاصا ويحرصون على الالتحاق بجماعة معينة ، أن تجرى لهم

عملية تنشئة اجتماعية مسبقة • ومعنى هـذا أن يلقن المرشح للعضوية قواعد الجماعة ويبدى التزامه بها ، قبل أن ينتمى اليها ويدخل عضوا فيها بالفعـل •

وقد لاحظت بعض الدراسات الأوربية والأمريكية عن الحراك الاجتماعى أن بعض العمال الذين يريدون الصعود الى الطبقة الوسطى يحرصون على تبنى مواقف واتجاهات وتصرفات أفراد الطبقة الوسطى بالفعل • فيغيرون انتماءهم السياسى ويلتحقون بأحـد أحزاب الطبقة الوسطى ، ويبدأون فى ارتداء القمصان البيضاء ورباط العنق ، واذا كانوا يسكنون أحـد الأحياء المعروف أنها أحياء عمالية فانهم يبادرون الى الانتقال منه الى حى آخر •• وهكذا نجد أنهم يجتهدون فى اكتساب سمات أفراد الطبقة الوسطى قبل أن يتركوا بالفعل مهنة عامل ، وينتقلوا الى عمل ادارى أو الى افتتاح مؤسسة خاصة به (أى يصبح عاملا مستقلا ــ اذا لم يكن يستخدم عمالا ، أو صاحب عمل انكان يستخدم عمالا آخرين) • ويعنى هـذا المثال أيضا أن العضو الجديد الذى يحرص من جانبه على الالتحاق بجماعة معينة يكون أكثر حرصا وأشد وعيا فى الالتزام بقواعد الجماعة ربمـا أكثر من الأعضـاء القدامى الموجودين فيها فعلا • فالشخص الذى يغير ــ بارادته ــ طبقته أو مذهبه الفكرى أو عقيدته يكون أكثر حماسا للانتماء الجديد من الأعضاء القدامى المعتادين على ذلك •

ومن أمثلة عمليـة التنشئة الاجتماعية المسبقة حرص الوالدين والمدرسة على اعداد الطلاب للحياة العـامة ، حيث لا يلقنونهم فقط القواعد التى يجب أن يلتزموا بها ، ولكنهم يلقنونهم الى جانبها القواعد التى سوف يتعين عليهم الالتزام بها فيما بعد عندما يلتحقون بالجماعات التى يود الآباء أن يرونهم أعضاء فيها • ومن تلك الأمثلة أيضا حرص

الأم اليابانية على أن تعامل ابنها الذكر وهو فى الرابعة من عمره — فى حدود معينة طبعا — كرجل ناضج ، فانها بذلك تعده لمرحلة النضج ، قبل أن يبلغها فعلا ، وتلقنه قواعد السلوك بالنسبة للرجال ، بحيث تكون تلك القواعد راسخة فيه رسوخا تاما عندما يكبر ويصير رجلا • وبذلك تيسر له عمليـــة الانتقال من جماعة الأطفال الى جماعة الرجال التى سيمر بها فيما بعد •

أشرنا فى أكثر من موضع من قبل الى أن الجماعة تفرض أنواع الثواب ، كما تفرض أيضا أساليب العقاب التى تضمن بها اتباع الأعضاء لقواعدها والتزامهم بمعاييرها وقيمها • ويتم فرض تلك العقـــوبات رسميا ، أى وفقا للنظام المكتوب والمحدد بدقة أو حسب الأشـــكال المتفق عليها تقليديا ، أو يتم فرضها بشـــكل غير رسمى من خلال سلوك الآخرين تجاه الشخص المخالف • فالأم تعرف ابنها من خـــلال رموز اللغة والايماءات ما الذى نتوقعه منه • كما يعرف العامل زميله فى الورشة الايقاع « المناسب » للعمل الجديد ، ويتفق معه على الموضوعات الخاصـــة التى يعد من المناسب مناقشتها فى محل العمل وتلك التى لا تجوز مناقشتها ، وكيف ينبغى أن يتصرف تجاه الرؤساء •

وكل انســـان منا تعلم فى مناسبات مختلفـــة من حياته ضرورة الالتفات الى بعض الاشارات التى تعرفنا ان كنا قد أخطأنا أو أصبنا فى موقف معين فيما آتيناه من تصرف أو صدر عنا من حديث : من هذا مثلا : الابتسامة الراضية أو الساخرة ، ورفع الحاجبين أو تقطيبهما ، وحركة اليدين القلقة ، والربت على الكتفين ••• الخ • ولقد تعلمنا كيف نفسر هذه العلامات ونلتزم بها تبعا لوضعنا والمدة التى قضيناها فى تلك الجماعة • وبعد فترة معينة من الوقت تصبح تلك الاشارات شـــيئا بديهيا بالنسبة لنا ؛ لا نحتاج الى التفكير فيها فى كل مرة نقدم على تصرف معين • ونحن نستقبل العضو الجديد — الذى ينضم الى الجماعة بعدنا — ونعامله بنفس الطريقة التى عاملنا بها الأعضاء القدامى عند انضمامنا

لأول مرة • فالالزام الذى تمارسه الجماعة علينا لا نعود نشــعر به كالزام ، ولا نحس به أثناء القيام بالتزاماتنا قبل الجماعة • فنحن نحس به نابعا من داخلنا ، لأننا استدمجناه (أى تشربناه) ، وأصبحنا نحس بدافع داخلى يحركنا نحو الالتزام « التلقائى » بمعايير الجماعة وقيمها ، وبأداء كل ما هو متوقع منا ، لأننا علمنا أننا سنكافأ على ذلك •

وبعد اكتشاف عملية التنشئة الاجتماعية وعملية استدماج معايير الجماعة وقيمها دارت مناقشات طويلة فى ميدان علم الاجتماع حول **الفرق بين الالزام الاجتماعى الخارجى والالزام الاجتماعى الداخلى** • **فالالزام الخارجى**، أو **الضبط الاجتماعى** يمارس بواسطة المؤسسات الاجتماعية القائمة التى ينشئها كل مجتمع أو كل جماعة منظمة (حتى ولو كانت صغيرة) لتحقيق هــذه الوظيفة : كالقوانين والمحاكم ، التحقق من التزام الأعضــاء بالنظم والقوانين ، وكذلك الشرطة والســجون ، والاجتماعات العــامة ؛ والطرد من عضوية الجماعة ؛ والمحاكمات الخاصة بأمور الشرف والكرامة والادانة الجماعية العــامة وغير ذلك • ويوجد فى مجتمعنا ، وفى أغلب المجتمعات تعليم الزامى ، حيث تعاقب الأسرة التى لا ترسل أبناءها الى المدرسة ، كما أن الطفل الذى يهرب من بيت الأسرة تعيده الشرطة اليها •

أما **الالزام الداخلى** فيمثله صوت الضمير : فعندما يبلغ الأطفال سن الالتحاق بالمدرسة يعرف كل الأطفال تقريبا (طبعا فى مجتمع يسوده النظــام التعليمى ، ويكون التعليم فيه الزاميا فعلا) أن كل الأطفال يجب أن يذهبوا الى المدرسة ، ولا يشك أحد منهم فى هــذه القاعدة العامة أبدا • واذا أخلوا فى أداء واجباتهم الدراسية ، فان ضميرهم يؤنبهم ، وأن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم ، وان لم يفعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، فان المدرسة ستبلغ الوالدين ، وتتدخل الأسرة لحملهم على الالتفات الى دروسهم • وفى هــذه الحالة يتدخل الالزام الخارجى لاجبارهم على السير فى الطريق الذى ترسمه الجماعة • ومن ذلك يتضح

أن الحـــدود بين الالزام الخارجى والالزام الداخلى ليست محـــددة أو متباعدة ، ولكنها بالعكس متداخلة فى أغلب الأحوال •

ويمكن أن نتصور مجتمعا لا يوجد فيه أى شـــكل من أشـــكال الالزام الخارجى ـ الضـــبط الاجتماعى ـ لأنه غير محتاج اليهـــا ، اذ يلتزم كافة أعضائه بمعايير وقيم الجماعة التى ينتمون اليها التزاما كاملا ، بحيث أنهم يتصرفون على النحو « السليم » دون أى الزام خارجى • وفى هـــذه الحالة يكون الالزام الداخلى كاملا وتاما • ولا يمكن أن توجد هـــذه الحالة الا ـ بشكل تقريبى وليس كاملا ـ فى بعض الجماعات الدينية فى مراحل التأسيس الأولى (صحابة الأنبياء أو حوارييهم) أو الجمـــاعات ذات الاتجاهات الاجتمـــاعية اليوتوبية (المثالية الخالية) ، حيث تختار أعضاءها طبقا لقواعد صارمة ، ولا تكون قد ظهرت بعد صراعات ذات بال بينها وبين العالم الخارجى المحيط بها • والحالة المناقضة لتلك تماما هى حالة الأفراد الذين لا يمكن أن يلتزموا بقواعد الجماعة ويمتثلوا لها الا بالقوة الجبرية ، من هؤلاء مثلا العبيد الذين كانوا يستخدمون فى الماضى ـ وحتى عهد قريب ـ فى أداء الأعمال الشـــاقة فى ميدان الزراعة أو العمل المنزلى أو التجديف على السفن الكبرى مثلا ، فتجد أن كل واحد منهم مقيد بالسلاسل والسياط على ظهره تحمله على أداء العمل المطلوب منه •

وكما نتعلم فى البداية من الآخرين القواعد المنظمة للسلوك ، بحيث تصبح أمرا بديهيا بالنسبة لنا ، كذلك نتعلم **دلالة أنواع الثواب والعقاب الاجتماعى الرسمية وغير الرسمية** • وتستند تلك الأهمية الى معايير الثقافة وقيمها ، وهى واضحة قابلة للفهم عند كل الناس أحيانا ، ولكن ليس دائمـــا • ونريد أن ننتبه الى بعض الفروق والملاحظات الدقيقة فيما يتعلق بأنواع الثواب والعقاب • فبعضها قد يكون واضحا صريحا لا لبس فيه ؛ وبعضها لا يكتسب مدلوله الا بين قطاع معين من الناس • فكل طفل يفهم معنى الضرب ، وكل مواطن يفهم معنى

الابعاد عن مناسبة اجتماعية محددة . ولكن هناك أشياء ليست دائما بمثل هذا الوضوح . فاذا حدث نتيجة تصرف خاطىء منى — وأنا ضيف على أسرة انجليزية عريقة — أن أوقعت كأس الماء على المائدة ، فان ربة البيت تبادر فتقول لى : « عزيزى ، أنا فى غاية الأسف » ، كما لو كانت هى التى سكبت الكأس على المائدة ولست أنا . ولكن من له دراية بالطبقة الانجليزية العريقة وأساليب السلوك الشائعة بينها سوف يفهم أن التعبير عن عدم الرضا والضيق يتم دائما بهذا الأسلوب البالغ الرقة والتهذيب ، وبنغمة صوت محددة . فمدلول العقاب هنا — وهو هذه العبارة الدالة على عدم الرضا — لا يمكن أن يكون مفهوما الا فى نطاق قطاع معين من الناس . وليس فيه فى ذاته ما ينم عن عدم الرضا .

وبالمثل هناك بعض أنواع الثواب التى ليست لها دلالة موحدة ظاهرة وواضحة بذاتها للجميع . فالجندى المحترف الذى يحمل نوطا أو وساما معينا ، لابد وأن يكون قد عانى الأهوال والمخاطر فى سبيل الحصول عليه ، وضحى بحياته عدة مرات ، ولاقى كثيرا من المصاعب ، وربما تحمل مضايقات وتسويفا من رؤسائه قبل أن يناله . ولكن هل اذا رأى شخص عادى هذا الوسام يمكنه أن يتعرف على دلالته أو قيمته ، ان دلالة هذا الشىء ليست معروفة الا للعسكريين المحترفين فقط ، وربما لبعض ذويهم : من الخاصة ، أو لمن لهم ثقافة عسكرية متخصصة ، ولكنه ليس بديهيا لكل الناس .

ومثال ثالث : اننا نفهم الهدايا فى بادىء الأمر على أنها نوع من المكافأة لنا لأننا تصرفنا على النحو الملائم ازاء بعض الناس الآخرين (الذين قدموا لنا تلك الهدايا) . ولكننا مع الوقت ندرك أنها ليست دائما تعبيرا عن ذلك وحسب ، وقد لا تكون تعبيرا عن ذلك اطلاقا : وأنه يتعين علينا أن نرد بمثلها فى مناسبة تالية . وربما كان المقصود

منها فى حقيقة الأمر نوع من التباهى من جانب مقدم الهدية ، أو أن ذلك الشخص قدمها لنا كنوع من المجاملة لحملنا على تقديم خدمة له فى موقف معين (أى بمفهوم يقترب من الرشوة) • المهم أن دلالة هذا السلوك ليست واضحة بذاتها ولأول وهلة ، ولكنها تحتمل ــ كما رأينا ــ أكثر من تفسير ، وبعضها قد يكون بعيدا عن تقديرنا أو توقعاتنا بعدا شديدا •

وكل من لا يتعلم قواعد الجماعة ، ولا يلتفت الى أنواع الثواب والعقاب المرتبطة بالانتماء اليها (رغم وضوحها له بالقدر الكافى ، فانه يظل محصورا فى الانتماءات الأولية التى اكتسبها بحكم المولد أو ظروفه الموروثة والطبيعية : أى الأسرة وجماعة الجوار • وكلما ازداد عــدد القواعد والاشارات والدلالات التى يتعلمها الفرد ، وكلما ازدادت ثراء وتنوعا ، كلما كان أقدر على الانتماء الى عــدد أكبر من الجماعات المختلفة القائمة فى المجتمع ، وكلما كان أكثر حرية فى التنقل بين الجماعات ، وقل بذلك خوفه من العقوبات المرتبطة بعضوية جماعة معينة ، وزادت فى النهــاية قدرته على الاختيار بين الجماعات التى يود الانتماء اليها •

ولنعرف أن « الحرية » هى احساس ذاتى الى حد كبير ، خاصة فيما يتعلق بالانتماء الى الجماعات المختلفة • ان الشاب الذى يرفض الالزام الخارجى الرسمى لجماعة منظمة (كالمدرسة على سبيل المثال) ، ويختار الانضمام الى جماعة غير منظمة أو أقل تنظيما (كعصابة منحرفين مثلا) ، فان النتيجة أنه سيصبح أكثر حاجة وأكثر اضطرارا الى الالتزام بقواعد الجماعة الجديدة والتكيف معها • وسوف يتأثر قسط أكبر ــ وليس أقل ــ من طرق تفكيره وسلوكه وعلاقاته الاجتماعية بهذا الانتماء الجديد • فقد خيل اليه أنه اختار عــدم الالتزام ، ولكنه فى الحقيقة وقع فى شرك قدر أكبر وأخطر من الالتزام • ولا شك أن انتماءه لجماعة منظمة يكون أقل تأثيرا على التزاماته وعلاقاته الاجتماعية الأخرى ، لأنه التزام واضح ورسمى ومحدد ومحدود •

* * *

الفصل الرابع

الدور وأداء الدور

بغض النظر عن طريقة انتماء الفرد الى الجماعة ، المهم أنه بمجرد ان ينتمى اليها ، تحدد له **مكانة** محددة داخل تلك الجماعة ، ويكون له فيها **مرتبة** محددة ، ويخصص له **دور** يتعين عليه أن يؤديه فيها .

لقد مر مفهوم **المكانة الاجتماعية** بعديد من التغيرات الهامة فى التراث السوسيولوجى ، وأصبح بسبب ذلك على شىء من الغموض . وربما كان الأيسر أن نصف الوضع بأنه مكان محدد يشغله الفرد فى بناء جماعة معينة . **والمرتبة** عبارة عن وصف اضافى لتلك المكانة داخل الجماعة أو خارجها . أما **المكانة** فتدل ــ بطريقة مجردة واجمالية ــ على كيفية تصرف الشخص الذى يشغل هذا الوضع فى التصور المثالى (أى على نحو ما ينبغى أن يكون) . فمكانة رئيس الدولة فى بلد معين ، أو الشحاذ الكفيف فى مدينة هندية ، أو مدير أحد المصانع الكبرى الحديثة هى سلوك شاغل هذا الوضع حسب ما ينص عليه دستور تلك الدولة ، أو التصورات الجمعية فى تلك المدينة الهندية ، أو فى تلك المدينة الحديثة . سواء كانت تلك القواعد أو التصورات فى صورة مكتوبة ، أو متداولة من خلال التراث الشفوى فقط . كما تتحدد مرتبة تلك المكانة داخل الجماعة وخارجها على أساس التصورات الجمعية أيضا : فاذا كان هذا المصنع الكبير الحديث فى مدينة صغيرة مثلا ، فسوف نجد أن مرتبة ذلك المدير فى المجتمع المحلى ستكون مرتفعة . ومع أن وظيفته ومكانته هى هى لم تتغير ، الا أن الهيبة التى يتمتع بها يمكن أن تقل أو تزيد من مكان الى آخر .

ويطلق على مجموعة التعليمات الاجتماعية التي تحدد المكانة اسم : الدور ، وذلك عندما نقصد شخصا معينا يشغل تلك المكانة ، أى فردا ملموسا له وجود محدد • فهذا الشخص يشغل تلك المكانة ، ويؤدى الدور المرتبط بها ، بدرجات متفاوته من الكفاءة ، والتوفيق ، وبدرجات متفاوته من الاختلاف الفردى والابتكار الخاص •

والشخص الذى يؤدى دوره كملك ، أو كشحاذ ، أو كمدير مصنع من خلال تعامله مع أطراف أخرى (متفاوتين) بدرجات مختلفة من التأكيد والاهتمام • ولذلك يتحدد دوره فى نسق دور محدد • فنسق الدور الخاص بالملك يتضمن من بين ما يتضمن الدور الذى يؤديه قبل قائد الجيش ، وقواعد سلوكه مع رجال الدين ، وممثلى الشعب ، بل وقبل العـامة المتواجدين أمام باب القصر • ودور الزوجة — فى مجتمع حديث — يفرض عليها وعلى بعض الأشخاص الآخرين أن تعرف قواعد التعامل مع أصدقاء زوجها برقة ولطف ، ولكن دون مبالغة فى الرقة ، والا خالفت أصول هـذا الدور وأصبحت محل مؤاخذة ، وأن تحافظ على علاقتها مع حماتها بحيث تظل « فى الحدود الطبيعية » ، وأن هناك بعض مشكلات حياتها الزوجية التى تستطيع أن تناقشها مع أمها ، ومشكلات أخرى لا يصح أن تتحدث عنها معها ••• وهكذا •

فهذه المفاهيم : المكانة ، والدور ، ونسق الدور ليست سوى أدوات نستخدمها فى محاولة فهم وقائع وأمور معقدة وتكوين تصور عام عن معالمها ومحتوياتها ، يمكن أن يكون مفهوما للجميع • وهى لا تستخدم الا طالمـا ثبت لنا صلاحيتها وجدواها ، ليس أكثر •

ونظرا لأن الدور عبارة عن مجموعة مركبة من القواعد العـامة ، فلا يمكن أن نجد أحدا يؤدى دورا معينا — دور الأب مثلا — بنفس الكيفية التى يؤديه بها شخص آخر • « فالدور » و « أداء الدور »

لا يتطابقان أبدا • ويسمح المجتمع عادة بقبول تلك الاختلافات الفردية فى ممارسة الدور • ويتوقف حدود هـذا السماح ـ أي حدود الفروق الفردية المسموح بها فى ممارسة الدور ـ على عـدد من العوامل ، منها مثلا : مدى تساهل ـ أو تشدد ـ المناخ الثقافي العام ، والأهمية الاجتماعية للدور المعنى ، وما اذا كان الدور موروثا أو مكتسبا ، وما اذا كان سـلوك صاحب الدور واضـحا وظاهرا للجميع أو محجوبا عن الأغلبية ، •• الخ العوامل الكثيرة المؤثرة فى هذا الاعتبار •

من هـذا مثلا أن القادة السياسيين فى البلاد الديموقراطية يجب أن يؤدوا دورهم السياسى تحت سمع وبصر الرأى العام كله ، فجميع تصرفاتهم ـ بهذه الصفة ـ تخضع للرقابة والمحاسبة • فجماهير الناس تعلم أن هؤلاء القادة قد ناضلوا من أجل الوصول الى هـذا الدور ، وهى لذلك لا تتسامح معهم فى أى مخالفة لواجبات هـذا الدور • ولو أنه يلاحظ بالرغم من ذلك أن الحقوق التى يطالب بها الجمهور تتكيف مع القواعد المتغيرة بفعل الزمن ، والمثال على ذلك من أمريكا : فقد اختار الشعب الأمريكى ـ لأول مرة فى تاريخه ـ رئيسا كاثوليكيا ، ودخل الانتخابات مرشـح للرئاسة يحمل اسما يهوديا ، كما تقـدم للترشيح ـ وكانت له فرص فوز كبيرة ـ سياسى مطلق ومتزوج للمرة الثانية ، وهى كلها أمور لم يكن يخطر على بال أحد أن تحدث منـذ بضع سـنوات مضت •

فى مقابل هـذا نجد أن القواعد المحددة لدور عامل البناء مثلا تكون أقل جمودا وصرامة وأقل تحديدا وعددا • فاذا كان يتشاجر يوم صرف مرتبه مع أبنائه وزوجته ، فذلك أمر لا يؤثر على مكانته كعامل بناء • فالمهم هل يكون فى صباح اليوم التالى متواجدا فى الموعد المحدد فى موقع العمل ، وهل يؤدى الأعمال المطلوبة منه بدقة ، وهل يستطيع التعامل بنجاح مع زملائه فى الموقع •• الخ • فتلك هى الأمور التى

تهم زملاءه وتهم صاحب العمل الذى يشتغل عنده • فاذا كان كثيرا ما يواجه صاحب العمل بالرأى السليم الحر دون خشية ، فقد يجعله ذلك بطلا فى عيون زملائه ، ولكن مدى تقبل صاحب العمل لذلك يتحدد أساسا فى ضوء ظروف سوق العمل ومدى حاجة صاحب العمل اليه • المهم على أى حال أنه فى أدائه لدوره كعامل بناء يدخل فى علاقات دور قليله جدا (نسبيا) مع غيره من الناس • أى أن نسق هـذا الدور الخاص بهذا العامل البسيط أصغر كثيرا من نسق الدور الخاص بوزير أو برئيس جمهورية • كما أن حدود رؤيته الاجتماعية أضيق بكثير من هؤلاء ، والمتطلبات المفروضة على ممارسته للدور أقل صرامة بكثير •

وفيما يتعلق بالمتطلبات الاجتماعية المفروضة على صاحب دور معين فى ضوء المعايير الثقافية نلاحظ أن التفاوت لا يقتصر فقط على عـدد علاقات الدور المرتبطة بدور معين ، ولكن يتفاوت كذلك عـدد الأدوار التى يؤديها شخص معين فى حياته فى المجتمع • ونلاحظ أولا أن هناك بعض الأدوار الأساسية التى تنسب لكل فرد فى المجتمع ، ومنها : الدور المفروض عليـه بحكم النوع (رجلا أو امرأة) ، وبحكم السن (طفل ومراهق وشاب وناضج وشيخ •• الخ) ، وكصاحب مهنة معينة أو عاطل عن العمل • وهناك أدوار أخرى ، بما فى ذلك نوع المهنة بالتحديد ، التى يحصل عليها كل شخص فى المجتمع ، أو كل شخص تقريبا • وعلاوة على هـذا يستطيع كل فرد أن يختار الجماعات التى ينتمى اليها ، وذلك بشرط أن تقبله هى فى عضويتها •

وقد أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية دراسات عديدة عن فئة الأشـخاص « المتعددى الانتماءات » أو « المتعددى الأنشطة » Joiners ولو أن هـذا النوع يمكن أن نصادفه فى كل المجتمعات • وهو ذلك النمط (من الرجال أو من النسـاء) الذى تجده عضوا فى كل أنواع الجمعيات التى تخطر على بالك : فى جمعيـة لهواة الغنـاء ،

وجمعية لتربية النحل ، وفي حزب سياسي ، وفي جمعية دينية • وينتمي هـذا الطراز من الناس الى الطبقة الوسطى عادة ، ويكثر وجوده في المدن الصغيرة وفي الأحياء المنعزلة نسبيا خارج المدن الكبرى • وهو يجسد القيم السائدة في مجتمعه ، قيم : النشاط والمثابرة ، والنجاح ، والسعادة الزوجية ، والاتجاهات المحافظة (سياسيا واجتماعيا) • وهو كذلك قادر على التكيف بسهولة في أعاب تلك الجماعات •

والطراز المقابل له هم الأشخاص المنعزلون اجتماعيا ، مثل : كبار السن ، والفقراء ، وأنصاف الأميين في الأحياء المتخلفة من المدن الكبرى (الأوربية والأمريكية) • وهكذا نرى أن الأشخاص يندفعون الى المشاركة في تيار الحياة الاجتماعية أو الانعزال عنه على أساس المزج بين الأدوار الموروثة (كالسن والنوع •• الخ) ، والسمات التي اكتسبوها من حياتهم السابقة (كالتعليم ، والثقافة ، والاتجاهات السياسية ، والذكاء الاجتماعي ••• الخ) •

ان عدد الأدوار المختلفة التي يستطيع فرد واحد أن يؤديها في حياته في وقت واحد (أو على امتداد حياته) عدد كبير جدا ، خاصة اذا كانت تلك الأدوار تفرض عليه متطلبات متماثلة ، أي عندما تكون قواعد ممارستها غير متناقضة أو متعارضة • ويكفي أن يشغل الفرد دورين يوجد تعارض بين قواعد ممارستها لكي تستحيل حياته جحيما لا يطاق ، ويختل توازنه ويضيع استقراره • وهناك عشرات الأعمال الروائية التي تحكي لنا عن الآلام والمتاعب التي يتحملها بعض الفنانين ـ مثلا ـ نتيجة الصراع بين دورهم كفنانين مبدعين ودورهم كآباء أو أزواج أو أبناء لاحدى الأسر البورجوازية •

كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار علاوة على ذلك أن شركاء الدور ، أي الأشخاص الذين يتعامل معهم ذلك الشخص أثناء أدائه لدوره كثيرا

ما تختلف آراؤهم واتجاهاتهم فيما يتعلق بكيفية أدائه لدوره • ويؤدى هـذا بطبيعة الحال الى بعض التوترات ، التى قد تؤدى بدورها الى ادخال بعض التعديلات على القواعد وعلى الجماعة نفسها •

ان كلمة القواعد والتعليمات التى استخدمناها هنا ، وتـ-ويرنا التخطيطى العام لتلك العملية التى يكتسب بها الشخص عضوية جماعة ما قد تقودنا الى اعتقاد خاطىء وهو تصور أن ذلك النظام قائم فعلا بهـدا الشكل ، بينما هو **فى الحقيقة نظام تصورى فقط ، أى احتمال لا أكثر ولا أقل** • ان كثرة العمليات التى تحدث فى نفس الوقت تؤدى بطبيعة الحال الى حدوث توترات • كما أن الأشخاص الذين يؤدون الأدوار المختلفـــة فى المجتمع كل منهم عبارة عن شـــخصيه فريدة (متميزة وغير متكررة أى لا توجد شخصية تطابقها فى كل سماتها الجزئية وتفاصيلها مطابقة كاملة) • ومن هنا فهم يختلفون فى درجة استيعابهم للقواعد ، وفى فهمهم لها وتفسيرهم اياها ، وأخيرا فى تنفيذهم لها • وتعبير « شخصية فريدة » هـذا نفسه تجريد ، يريد أن يثبت لحظة معينة فى مجرى عـدد كبير من العمليات المتداخلة • ولكن تلك الشـخصية هى التى تضفى على تلك الخبرات المتراكمة ، والقواعد المكتسبة والأشياء الاجتماعية معناها ودلالتها •

اننا نتعلم **معنى ودلالة** كل شىء نتعلمه أو نتلقاه خلال عمليـة التنشئة الاجتماعية ، فى نفس الوقت الذى نتعلم فيه قواعد سلوكنا مع الأشياء والأشخاص • وهكذا يتعلم الطفل الصغير ان المائدة والكراسى أشياء يستخدمها الكبار عند الجلوس الى الطعام ، وأنه نفسه سوف يستخدمها عندما يكبر ويستطيع الأكل بمفرده • أما اذا أتيحت له أصلا فرصة معرفة شىء عن صيد السمك بالصنارة ، فقد يقال له ان ذلك النشاط من الهوايات التى يمارسها البعض فى أيام عطلة نهاية الأسبوع والاجازة السنوية لتمضية الوقت • فهو لا يتعلم بالنسبة لهذا الموضوع

أبدا ما كان يتعلمه الطفل في العصور القديمة ، عندما كانت « الصنارة » تمثل أداة هامة ، وأحيانا أهم الأدوات المستخدمة في البحث عن الطعام • كما يتعلم الطفل اليوم كما كان يتعلم في كل مكان وزمان أن الأم هي التي تعد له الطعام ، وهي التي توزعه على الاخوة أثناء الطعام • والاصعب من ذلك بكثير ان يتعلم ذلك الطفل ان الأب يغيب معظم اليوم عن البيت لكي يحصل على اوراق صغيرة نشتري بها هـذا الذي نحتاجه من الطعام والملابس وغيرها • والخلاصة أن الطفل في المجتمعات المتحضرة المتقدمةيتحتم عليه أن يتعلم قدرا هائلا من المعلومات المركبة ، بحيث لم تعد الأسرة والمدرسة بقادرتين على الاضطلاع بمهمة الاعداد المهنـي المادي للطفل ، وهما المؤسستان اللتان تعدان أهم وأخطر مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل •

ولذلك يتابع المجتمع عملية التنشئة الاجتماعية للشخص من خلال **وسائل الاتصال الجماهيري** ، وذلك بشكل غير مباشر ، عن طريق التأثير المتبادل بين الأفراد • فكيف كان يمكننا ــ بدون توجيه أو مساعدة ــ أن نكون رأيا « صحيحا » ، أو نكون أى موقف لنا من رحلات الفضاء مثلا ؟ فمن خلال أحاديثنا المباشرة مع أشخاص آخرين عمـا قرأناه وسـمعناه ورأيناه عن رحلات الفضاء ، نتوصل الى فهم أهمية تلك الظاهرة الجديدة بالنسبة للثقافة الانسانية المعاصرة • ونضم ما تعلمناه الى مجموع تصوراتنا السابقة بعد ادخال التعديلات الطفيفة الملائمة عليها (أى لكي يتسق مع تصوراتنا السابقة) •

وتختلف المجتمعات فيما بينها اختلافا كبيرا ، في كيفية عـرض القضايا المختلفة (السياسية والعلمية والفنية ••• الخ) في وسـائل الاتصال الجماهيري المختلفة • ففي التلفزيون الفرنسي تستطيع أن تشاهد الرئيس المرشح لرئاسة الجمهورية يتحاور ــ بحدة أحيانا ــ مع رئيس الجمهورية الحالي المرشح ضده وفي المانيا تخصص محطات التلفزيون

لكل حزب وقتا معينا كل يوم لعرض برنامجه وأهدافه وعمل الدعاية الانتخابية اللازمة ، قبل الانتخابات العامة • وفى أمريكا تستطيع أن تقرأ وتسمع وتشاهد فى وسائل الاتصال آراء سياسية متعارضة • فكل تلك المجتمعات — وغيرها — تقوم على تعدد الرأى فى ظل نظم ليبرالية تسمح للمواطن بتكوين رأى مستقل (الى حد ما) بشأن القضية المعروضة • ولكن أغلب بلاد العالم الثالث لا تسمح فى العادة الا بتقديم وجهة نظر واحدة ، ووجهات النظر الأخرى ان قدمت ففى برواز أسود وبكلام مدموغ وفى ثوب يجلب عليها من الكراهية أكثر مما يجلب لها من التأييد • فالنظم الشمولية عموما لا تقوم على تعدد الآراء وانما تقدم رأيا واحدا فقط هو رأى النظام • وليت الأمر يقتصر على شئون السياسة ، ولكنه موجود أيضا فى تقديم الفكر وفى ميدان الفن ، لن تجد صدى لتعدد الآراء ، وانما تجد رأيا يملى عليك املاء • ومن الواضح أن الدور الذى يلعبه المواطن عندما تعرض عليه آراء متعددة متباينة ، لكى يتوصل الى بلورة رأى مستقل يكون دورا أكبر وأصعب ، على خلاف دور المواطن فى النظم الشمولية ، فهو دور محدود ، هو دور المتلقى السلبى فحسب •



الفصـــل الخــامس

التكامل الاجتماعى

أولا : التكامل الاجتماعى واستمرار الجماعة

أوضحنا فى الفصول السابقة كيف يلتحق الأعضاء الجدد بالجماعة : من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى يتعلمون فيها قواعد الجماعة وأهدافها وقيمها • ثم عرضنا فيما بعد لتصور علم الاجتماع المعاصر لبنـــاء الجماعة ، وذلك بالاستعانة بمفاهيم : المكانة ، والدور ، ونسق الدور ، وشريك الدور ، وأداء الدور بوصفها شـــبكة من القواعد التى تســـمح لكل عضو من أعضـــاء الجماعة أن يواجه بقية الأعضـــاء بتوقعـــات محددة •

ونريد أن نؤكد فى هـــذه الفقرة أن : **الحفاظ على هـــذا النظام أمر حيوى لاستمرار الجماعة** • ولتوضيح تلك الأهميـــة نضرب مثلا وهميا : لنتصور أننا وضعنا فى وجبة الطعام التى يقدمها مصنع لعماله فى وقت الغداء عقارا معينا يفقدهم فجأة تذكر كل ما تعلموه من قواعد وأساليب السلوك • فاذا تأملنا آلاف الحقائق والمعلومات والتفاصيل التى يعرفها كل من العمال والموظفين فى هـــذا المصنع ، لأدركنا أن استمرار هـــذه المؤسســة بدونها أمر مستحيل (ولا نبالغ اذا قلنا ان استمرار حياة هؤلاء الآلاف من العمال والموظفين بدونها أمر مستحيل أيضـــا) •

فسوف ينسى أولئك العمال أولا أن الانسان يجب أن يعمل لكى يعيش ، وسينسى التعليمات القاضية بعدم التدخين فى مكان معين ،

والا حدث انفجار أو حريق مدمر ، وأن السيدة فلانة متعاونة لأنها مجتهدة وحريصة على التقدم والترقى فى عملها ، وأن السيدة فلانه (أخرى) تستنكر أن يطلب منها أحد مساعدة أو أن يسألها عن شىء ، وأنها فى مقابل نفورها من زملائها ، ودودة كل الود مع رؤسائها شديدة التملق لهم •• وتتفانى فى خدمتهم ، وسوف ينسون أن الزميل فلان يجب أن يؤدى عملا معينا أولا ، لكى نتمكن نحن من انهاء العمـل المطلوب منا ، لأن عملنا مترتب على انجازه لعمله ، وأن رئيس عمال هذا العنبريكون راضيا عن عماله عندما لا يوجه اليهم أى ملاحظات ••• لنتصور كيف يمكن أن يستمر هذا المصنع فى أداء رسالته بدون تلك القواعد والمعلومات والتفاصيل •

ويتم الحفاظ على نظام جماعة ما من خـلال **تكرار كل القواعد والمعايير والقيم المشتركة باستمرار التأكيـد عليها دائما** • وان لم يحدث ذلك انحلت الجماعة وتفككت بعد وقت معين ، لأن التوترات التى سوف تحدث فى هذه الحالة داخل الجماعة من ناحية ، وبين الجماعة والبيئة المحيطة بها من ناحية أخرى سوف تقضى على وجود الجماعة وتجعل أمر استمرارها مستحيلا • ولكن ما معنى القـول اذن بأن « الجماعة تجدد معاييرها وقيمها باستمرار من حين الى حين » ؟ يجب أن نتذكر أن الجماعة ليست كائنا حيا يأكل ليعيش ، فالموضوع أكثر تعقيدا من هـذا ، ولذلك نعالجه فيما يلى بشىء من التفصيل •

نحن نعرف الآن ـــ من واقع العرض السابق ـــ ما هى المفاهيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للحفاظ على الجماعة ، انها : القيم والمعايير الثقافية ، القواعد القائمة على أساس تلك القيم والمعايير والمنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص ، والأوضاع الاجتماعية والأدوار المرتبطة بها ، وعلاقات الدور • ولكن عندما نتحدث عن قضية الحفاظ على الجماعة ، فان ذلك يعنى بصفة خاصة ظاهرتين على أكبر

جانب من الأهمية هما : **تكامل الجماعة ، والتشكل النظامى** للعمليات الاجتماعية • ويترتب على ذلك أن الفرد لا يدخل ضمن اهتمامنا عند البحث فى هـذه النقطة ، ولا نلتفت اليه فى هـذا التحليل • فنحن نفترض أن الجماعة موجودة وقائمة (فيما يتعلق بما يطرأ عليها من تغيرات ، ومظاهر التفكك والانحلال ، سوف نعود الى الكلام عنه فى موضع لاحق من هـذا الباب) •

ان الجماعة كما عرفناها هنا مفهوم واسع وشامل ، وميزته هى هـذا الاتساع وعدم التحديد الدقيق ، لأنه يظل بذلك عاما شاملا لكل المظاهر الاجتماعية بدءا من الزوجين (اللذين يمكن أن نعتبرهما جماعة) ، وصولا الى أكبر وحدة انسـانية معروفة ، وهى المجتمـع المتحضر (القومى) • كذلك يختلف عمر الجماعة كما أشرنا حسب طبيعتها وأهدافها ووظيفتها ، فقد لا يدوم أمدها الا لحظات ، وقد تستمر فى الحيـاة مئات السنين • كذلك تختلف من حيث التنظيم ، فقد يكون رسميا ، وقد يكون غير رسمى ، تبعا لدرجة التشكل النظامى لتلك الجماعة • وتختلف الجماعات أيضا من حيث درجة التماسك الداخلى ، أى من حيث القوة التى تمارسها على أعضائها دون الزام خارجى ، فذلك يدل على درجة التكامل •

ان كل تلك العوامل والمتغيرات ليست متفاوته بعيدا عن بعضها ، أى أن غياب عامل أو ضعفه ، قد يرجع الى غياب أو ضعف عامل آخر ، كمـا قد يؤدى الى غياب أو ضعف عامل ثالث ••• وهكـذا • ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن ننكر أن هـذا الأمر يخضع لقواعد ثابتة توصل علم الاجتماع الحديث الى اكتشافها ووضع أيدينا عليها • فالتكامل الداخلى لاحدى الجماعات ـ على سـبيل المثال ـ لا يتوقف مباشرة على حجمها أو على درجة التشكل النظامى لها • ومع ذلك نسـتطيع **القـول أن الجماعة لا تستطيع أن تعيش طويلا بدون أن تتشكل نظاميا •**

ونسوق مثالا على ذلك ان العبادة الدينية الجديدة تربط المؤمنين الأوائل بها ببعضهم أوثق ما يكون الارتباط ، وذلك دون أى تنظيم رسمى ، ولا بطاقات عضوية ، ولا وظائف ، ولا اشتراكات يدفعونها ، ولا معابد خاصة أو مبان ضخمة وذلك خلال السـنوات الأولى من عمر هـذا الدين • ولكن اذا قدر له أن يستمر أطول من هـذا ، ويكسب اليه آلاف وملايين المؤمنين ، فسوف يتغير بناء الجماعة ، وتظهر تلك الأمور جميعا ، وتبدأ عملية التشكل النظامى •

وقد نشر اميل دوركايم فى عام ١٨٩٣ كتابه الأشهر عن **تقسيم العمل الاجتماعى** ، وعرض لنا فيه نوعين من التضامن الاجتماعى : الأول هو **التضامن الآلى** ، الذى تقوم فيه وحدة الجماعة على التشابه بين أعضائها • والثانى هو **التضامن العضوى** الذى تنتج فيه وحدة الجماعة عن تكامل وتفاعل أعضائها المختلفين عن بعضهم • ويرى دوركايم أن كلا النوعين من التضامن الاجتماعى موجود فى كل مجتمع ، الواحد الى جانب الآخر • ولكن « التضامن الآلى » هو الشكل السائد فى المجتمعات البدائية البسيطة • ولمـا كانت المجتمعات تزداد تعقيدا وتركيبا مع مرور الوقت ، أصبح من المحتم أن يزداد اعتمادها على « التضامن العضوى » • بينما تظل الأبنية البسيطة داخل تلك المجتمعات المركبة ـ كأحد الفرق الرياضية أو جمعية هواة الغناء أو الصيد ـ معتمدة على التضامن الآلى الناتج عن التشابه بين الأعضاء •

ويوجد التضامن الآلى دائمـا عند الجماعات التى يلتقى أعضاؤها طواعية ؛ لاشباع هواية معينة أو تحقيق هدف معين (كالرعيل الأول من المؤمنين بدين جديد ، الذى أشرنا اليه منـذ قليل) ، وكذلك عند الجماعات المنعزلة عزلة شديدة ، مثل سـكان احدى القرى فى جبـال الهيملايا ، الذين لم يتأثروا بعد بتيارات ثقافية أجنبية عليهم • أما أشهر نماذج التضامن العضوى داخل الجماعات الصغيرة فنجده متحققا فى

الأسرة بطبيعة الحال • ويعد تقسيم العمل بين الرجل والمرأة والأطفال الكبار نسبيا من السمات المميزة للثقافة الانســانية • وهناك عدة أنواع من تقسيم العمل ، أو هناك تقسيم لعديد من الأعمال على هــذا المستوى المصغر للجماعة الانسانية •

الأول : هو تقســيم الأعمال الاقتصادية الضرورية ، فالرجال يخرجون ـــ مثلا ـــ لصيد الأسماك فى عرض البحر ، أما النســاء والأطفال فيغوصون الى جوار الشاطىء لاقتناص الحيوانات البحرية القريبة من السطح •

الثانى : تقسيم العمل الدينى أو الطقوس ، فالرجال يدقون على الطبول والنســاء يرقصن على تلك الأنغام ، أو العكس •

والثالث : تقسيم الأعباء التربوية فالجدات يقمن برعاية الأطفال الرضــع ، والنســاء يقمن برعاية الفتيــات ، والآباء يقومون برعاية الأولاد الذكور •

والرابع : تقسيم الاهتمامات الأساسية فى الحياة ، أو التفكير فى مستقبل الجماعة ، فالرجال يفكرون فى الدفاع عن الجماعة وفى مجد الجماعة وسمعتها ، والنســاء يفكرن فى انجاب المزيد من الأطفال ، وزيادة عــدد الحيوانات الأليفــة لدى الأسرة ، وتنمية البســاتين التى تزرعهــا •

كذلك يمكن بنفس الطريقة أن نحلل طبيعة التضامن العضوى فى أحد الجماعات المركبة الحديثة ، كالمصنع مثلا ، بوصفه شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل ، بحيث أن أحدا فى ذلك المصنع لا يستطيع أن يستغنى عن الآخرين فى أدائه لعمله هو ، ولا يمكن للمصنع أن يعمل وينتج

الا من خلال تضافر جميع العاملين فيه • ومن الطبيعى أن كل نوع من نوعى التضامن له مشكلاته الخاصة المميزة له[1] •

وكما فعل دوركايم حاول بعض العلماء الآخرين تعريف الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى عن طريق الثنائيات ، والثنائية هى المقابلة بين شكلين أو نمطين مختلفين ، يوضح كل منهما نمطا من أنماط

---

(١) وقد ناقش دوركايم فى الباب الثالث من كتابه تقسيم العمل الاجتماعى الاشكال الشاذه لتقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، والتى يمكن أن تؤدى الى أضعاف التماسك الاجتماعى أكثر مما تقويه وتدعمه . ولقد فرق دوركايم بين شكلين شاذين من اشكال تقسيم العمل : الاول : تقسيم العمل الانومى ، والثانى : تقسيم العمل الاضطرارى . ويقصد دوركايم بالشكل الاول حالة الافراط فى التخصص الذى يؤدى بالفرد الى الاحساس بالعزلة فى تخصصه ، وهو على وجه التحديد الحالة التى تشهد فصلا كاملا بين رأس المال والعمل . ولقد اقترح دوركايم علاجا لهذا الشكل من تقسيم العمل يتمثل فى تدعيم الصلة بين الافراد عن طريق الروابط المهنية والنقابات والاتحادات الطوعية وعن طريق الاجراءات النظامية التى تكون موضوعا للمناقشة والتفاوض بين رأس المال والعمل .

اما الشكل الشاذ الثانى لتقسيم العمل فيقصد به دوركايم الحالة التى لا يكون فيها الأفراد أحرارا فى اختيار مهنهم ، والتى يضطرون بمقتضاها الى الالتحاق بها . ولقد اعتبر دوركايم أن التفاوت الذى ينشأ بين قدرات الافراد واستعداداتهم من ناحية ، والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى يعد مصدرا أساسيا من مصادر الصراع الطبقى .

ولقد طالب دوركايم المجتمعات الحديثة بضرورة التخلص من هذين الشكلين الشاذين من اشكال تقسيم العمل . ومن الطريف هنا أن نوضح الى أى مدى صدقت توقعات دوركايم . ففى كثير من المجتمعات الصناعية اتخذت العلاقة بين رأس المال والعمل طابعا نظاميا ، بدا بوضوح فى اجراءات التشاور والتفاوض والتحكيم ، كما بدا بنفس الدرجة من الوضوح فى مبدأ اختيار المهنة الذى اصبح ينطوى على حرية أكبر نتيجة لظهور مبدأ تكافؤ الفرص . وكان لهذه التغيرات دور هام فى الحد من شدة وعنف لصراع الطبقى ، انظر بوتومور ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، مرجع سابق، صفحة ١٩٣ — ١٩٤ .

المجتمعات[٢] . ومن هؤلاء العلماء فرديناند تونيز ، الذى قدم ثنائية : **المجتمع المحلى والمجتمع** ، والسير هنرى مين ، الذى قدم ثنائية : **المكانة الاجتماعية الموروثة والعلاقات التعاقدية** ، وروبرت ردفيلد الذى قدم ثنائية : **المجتمع الشعبى والمجتمع الحضرى** .

فهذه المفاهيم تقدم الصور المتطرفة أو قطبى سلسلة طويلة من الاحتمالات ، يمثل أحد المفهومين قطبها من ناحية ، ويمثل المفهوم الآخر قطبها من الناحية الأخرى . فلا توجد جماعة يمكن أن نعتبرها قائمة على المكانة الموروثة تماما وحسب ، أو أخرى قائمة على العلاقات التعاقدية مائة بالمائة . ولكن كل جماعة تكون أقرب فى التصنيف وعند التشخيص من هذا النمط أو ذاك . وكما هو الشائع عندما يستخدم أسلوب الثنائيات ، أن يجد المفكر أو الشخص الذى يستخدم هذه الأداة نفسه مدفوعا الى النظر الى احداها نظرة ايجابية بوصفها « أفضل » أو « أنقى » أو « أصلح » من النمط الآخر الذى تكون النظرة اليه سلبية بوصفه « أسوأ » و « أكثر فسادا » و « أقل نقاء » ... الخ . فعند تونيز ومن تبعه من المؤلفين أضفى على مفهوم « المجتمع المحلى » الذى كان موجودا فى الزمن الغابر الجميل بعض السمات الايجابية ، على حين نجد دوركايم فى دراسته عن نوعى التضامن يرحب باردياد ونمو التضامن العضوى واضطراد اختفاء التضامن الآلى . وذلك على أساس أن الفرد فى المجتمع الأكثر تعقيدا المنقسم الى عدد كبير من الجماعات الفرعية يستمتع بقدر من حرية الاختيار . ولكنا نجد أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين يؤكدون على الطابع الالزامى للتكامل الاجتماعى ينسبون بالتالى الى التكامل فى

---

(٢) انظر عرض نقديا مفصلا لهذه الثنائيات فى المرجع التالى ، محمد الجوهرى وعلياء شكرى ، **علم الاجتماع الريفى والحضرى** ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، الفصل الأول .

مجتمعنا الحديث بعض السمات السلبية • ومن ثم يصبح الشكل الآخر المقابل له (أى الطابع التلقائى الحر للتضامن) هو مجرد أمل يحلم الناس بتحققه فى المستقبل •

ولكننا نؤكد وجهة نظرنا العامة تعليقا على تلك النظرات التقييمية الى أنواع المجتمعات ، أو أشكال التضامن ، وهى أنها صادرة جميعا عن الخبرات الفردية لأولئك العلماء وعن اتجاهاتهم ومواقفهم الأيديولوجية العامة ، وليست مؤسسة على معارف أو بيانات علمية ثابتة •

وقد حاول البعض توضيح أشكال التضامن الاجتماعى بطريقة أخرى • من هذا محاولة العالم الأمريكى الكبير تالكوت بارسونز Parsons صياغة نموذج نظرى **للنسق الاجتماعى** ، الذى يجب أن تكون وظائفه الضرورية جميعا فى حالة من التوازن ، لكى يستطيع النسق ككل أداء الوظيفة المطلوبة منه • ويحدد بارسونز أربعة « مشكلات وظيفية » أو أربعة « متطلبات » للنسق الاجتماعى ، على النحو التالى :

١ ــ الحفاظ على الطبيعة المميزة للنسق عن طريق التنشئة الاجتماعية لأعضاء النسق ــ فى أثناء طفولتهم ، وفى مرحلة نضجهم أيضا ، وعن طريق الموازنة المستمرة أو حل التوترات التى تقوم بين الأعضاء •

٢ ــ تكيف النسق مع البيئة الاجتماعية والبيئة غير الاجتماعية التى يوجد فيها هذا النسق ، وذلك أساسا من خلال النشاط الاقتصادى الذى يعمل على تكيف المجتمع مع البيئة من ناحية ، وعلى التحكم فى هذه البيئة من ناحية أخرى من خلال السلع والخدمات التى ينتجها هذا النشاط الاقتصادى •

٣ ــ متابعة تحقيق أهداف النسق عن طريق التنظيم السياسى

لمصادر القوة المـادية وغير المـادية وتعبئة أعضاء النسق وتقسيمهم على نحو ينطوى على وعى بتلك الأهداف .

٤ ــ **تكامل النسـق** ، ومن أبرز عناصره أن تصبح أهداف ذلك النسـق (مثل الأمن القومى ، أو الثورة العالمية أو الاستقلال .. الخ) واضحة للأعضاء بوصفها كذلك ، وأن يتعاون أولئك الأعضاء فى سبيل تحقيق تلك الأهداف والتصورات المشتركة . ولتحقيق ذلك يلزم وجود نظم معترف بها للتدرج الاجتماعى وأشكال للسلطة . وفى هـذه الحالة تنبثق السلطة من شخص رئيس الدولة أو رجل الدين أو المجلس النيابى ، أو غير ذلك من الأجهزة بشرط وجود نظام (مؤسسة) تحدد معايير تلك السلطة .

ويطلق اسم « اتزان النسق » على العملية التى تؤدى الى حالة توازن النسق والحفاظ عليـه ، على الرغم من أن كل أجزاء ذلك النسق تكون فى حالة حركة مستمرة . واسم « الاتزان » هـذا مأخوذ عن مصطلح اتزان الجسم (أو اتزان البدن ، أو الاتزان الحيوى) الذى يصف حالة اتزان الكائن الحى ــ مثلا فى درجة حرارة معينة على الرغم من التغير فى عمليات التمثيل التى تتم داخل الجسم . ويعنى « اتزان النسق » على المستوى الاجتماعى أن يتم تعويض وموازنة التغيرات التى تحدث فى بعض أجزاء النسق المتغيرة عن طريق تغيرات تطرأ على أجزاء أخرى متغيرة من ذات النسق .

ولا شك أن تصور تالكوت بارسونز وتحليله للنسق الاجتماعى لا يمثل صياغة نهائية ، ولكنه مجرد محاولة تتميز بابراز بعض وجهات النظر والاعتبارات الحاسمة . فمنذ بضع عشرة سنة ، ولاعتبارات كثيرة مختلفة ، تضاءل الاهتمام السوسيولوجى بقضية كيفية محافظة النسق الاجتماعى على استقراره وتوازنه ، حتى أنه يكاد أن يختفى من على

ساحة المناقشات العلمية • ولكن ذلك لا يعنى أبدا أن تلك القضية قد حلت حلا نهائيا ، أو أنها خرجت نهائيا من دائرة اهتمام البحث فى علم الاجتماع • ولا يختلف علم الاجتماع فى ذلك عن أى علم آخر ، حيث تنتقل بؤرة اهتمام البحوث من فترة الى أخرى من موضوع الى موضوع ، أو من قضية الى قضية • وهكذا توارت من دائرة الاهتمام الآن قضية كيفية محافظة كيان مركب ـ كالمجتمع الانسـانى ـ على تماسكه واستمراره عبر الزمن • وانتقل مركز الاهتمام البحثى الى الاهتمام بقضية كيف يتغير المجتمع ، أو كيف نستطيع تغيير المجتمع •

وهـذه القضية ليست من اكتشاف الماركسيين ، أو الماركسيين المحدثين وحدهم ، على الرغم من أن الوضع يصور أحيانا بهذا الشكل ، أى وضع قضية الثبات والتوازن كوجهة نظر وحيدة معبرة عن اهتمام الاتجاهات المحافظة فى علم الاجتماع ، ووضع قضية التغير والحركة كوجهة نظر مقابلة معبرة عن وجهة النظر الماركسة أو الماركسية المحدثة •

ويسوق البعض تدليلا على هـذا ، أى أن الاهتمام بالتغير قاسم مشـترك بين كافة الاتجاهات ، اهتمام بيتريم سوروكين منـذ وقت بعيد بالدراسـة السوسيولوجية للأنسـاق المتطورة التى تنمو وتتعقد ، ثم تعود وتتحلل وتتجزأ • مع التسليم طبعا بأنه قد انطلق فى كتاباته من منطلق مخالف للمنطلق الماركسى تماما • ولم يعتمد سوروكين على المماثلات المشتقة من ميدان الميكانيكا ، كما فعل بارسونز فى معالجته لتوازن النسق ، ولكنه اعتمد على المماثلات البيولوجية ، وبشكل مختلف بالطبع عن الصورة الساذجة التى كانت تتم بها تلك المماثلات منذ مائة عـام • كذلك كانت بؤرة الاهتمام عند سوروكين مشـكلة تكامل المجتمعات والجماعات ، على حين أن كارل ماركس مثلا لم يول هذا الموضـوع أدنى اهتمامه • وقسم سوروكين المجتمعات والجماعات تبعا لدرجة التكامل السـائد فيها ، وليس تبعا لنوع أوشكل هـذا التكامل ، كما فعل

دوركايم • ووضع سلما متدرجا لتصنيف المجتمعات تمثل أعلى درجاته **الانساق الاجتماعية الثقافية** ، مرورا بأنواع مختلفة من الجماعات ، وانتهاء — ناحية أسفل — **بالحشد** أو المجموعة **Congeries** • ويتوقف وجود مجموعة من الناس وتحولهم الى شكل منظم على مدى وجود « نسق معيارى قيمى » مشترك يعدونه الهدف من وجودهم ، ويضعون عددا من القواعد المحددة الواضحة للحفاظ عليه طواعية أو كرها • فاذا تحقق هذا النسق المعيارى القيمى ، أصبح هؤلاء الأفراد يكونون مجموعة منظمة ، أى نسقا اجتماعيا • اما اذا كنا بصدد عدد من الأفراد الذين يوجد بينهم قدر من التكامل الاجتماعى فعلا ، ولكنهم لم يطوروا بعد هذا النسق المعيارى القيمى المشترك ، (أى تسود بينهم علاقات فوضوية — غير منظمة) ، فاننا نعتبرهم فى هذه الحالة حشدا اجتماعيا ، وليسوا نسقا اجتماعيا • وأخيرا فان عشرين أو ثلاثين « روبنسون كروزو »[٣] — كل منهم يعيش فى عزلة عن الآخرين فى جزيرته المنعزلة — يعتبرون عددا كبيرا من الناحية الأسمية فقط ، ولكنهم لا يعتبرون جماعة ، ولا حتى حشدا • (ونلاحظ بهذه المناسبة أن هناك بعض علماء الاجتماع الآخرين الذين يميزون بين « جماعات التفاعل » من ناحية و « جماعات المكانة » الأسمية أو « المجموعات الاحصائية » من ناحية أخرى • ومن أمثلة النوع الأخير : « خدم المنازل » ، أو « لابسو النظارات » أو « هواة الموسيقى » ، أو « سائقو السيارات » • وذلك لأن هؤلاء العلماء يعتبرون مفهوم الحشد الجتماعى **Congeries** مفهوما صعب التحديد) •

---

(٣) روبنسون كروزو هو بطل رواية شهيرة من تأليف **Defoe** صدرت عام ١٧١٩ . وتصور الرواية حياة هذا البطل الذى تحطمت سفينته وغرقت ونجا ليجد نفسه على سطح جزيرة منعزلة ، واتاق لبيدة تشكيل حياة جديدة كاملة بمفرده على هذه الجزيرة . وقد صدرت روايات عديدة بعد ذلك معتمدة على نفس الفكرة الأساسية بتنويعات مختلفة .

ويرى سوروكين أن درجات وأنواع التكامل الاجتماعى هـذه تقابل درجات وأنواع التكامل الثقافى ، والتكامل الاجتماعى الثقافى وهو يرى أن الجماعات المتكاملة تكاملا تاما ـ والتى يسميها «أنساقا» ـ هى الجماعات الوحيدة التى تستطيع أن تنمو وتتطور ، أى تنمو نموا بناء ، على حين أن الكيانات الاجتماعية الأخرى تخضع فحسب لقوانين الصدفة • ولذلك لا نستطيع أن نضع أيدينا على الانتظامات الاجتماعية (العلاقات المنتظمة المتكررة الحدوث بين الظواهر الاجتماعية) الا حيث يتكرر وقوع بعض الأحداث القابلة للمقارنة عددا كبيرا من المرات ، بحيث ينطبق عليها قانون الأعداد الكبيرة • ولهذا يرى سوروكين أيضا أن هنـــاك بعض ميادين البحث فى علم الاجتماع التى تعد قضية التكامل جوهرية بالنسبة لها ، وميادين أخرى لا تكون تلك القضية واردة بالنسبة لها على الاطلاق • ومن ثم يشبه سوروكين كثيرا من الخلافات المحتدمة بين علماء الاجتماع ، بالنزاع بين مجموعة من المكفوفين على الشـــكل الخارجى للفيل •

أما نظرية ماركس فى التغير الاجتماعى فتفرد مكانة خاصة لعنصرين رئيسيين فى الحياة الاجتماعية هما : نمو التكنولوجيا (قوى الانتاج) ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية • وترى النظرية ـ باختصار ـ أنه يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الانتاج أسلوب معين فى الانتاج ونسق معين ، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه • غير أن التطور المستمر فى قوى الانتاج يغير فى العلاقات بين الطبقات ، وكذلك فى ظروف الصراع الدائر بينها • وفى الوقت المناسب تصبح الطبقة التى كانت مسودة فى ذلك الحين قادرة على الاطاحة بأسلوب الانتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية ، وعلى اقامة نظام اجتماعى جديد [(٤)]

---

(٤) يقول ماركس فى مقدمة كتابه نقد الاقتصاد السياسى (الصـــادر عام ١٨٥٩) :

على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة فى التغير التاريخى واستخدامها « كخيط يهتدى به » (أو كما نقول اليوم كفرض) فى البحث . وكرس جهده لتحليل أحد الظواهر التاريخية المركبة ، وهى ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها . ولم يضف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد شيئا يذكر الى أفكار ماركس . بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الاسهامات التى قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكون عقيدة دوجماطيقية (قاطعة) بسيطة . ومن بين هذه الاسهامات مفهومه عن علم الاجتماع كعلم نقدى ، مما يمكن أن يؤدى الى كشف النقاب عن التناقضات والامكانيات الكامنة فى كل شكل قائم فعلا من أشكال المجتمع ، وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخى اجتماعى من خلال تحليل الصور الأولى للرأسمالية لم يسبقه اليه أى مفكر اجتماعى آخر .

واذا نظرنا الى نظرية ماركس فى التاريخ — كفرض علمى ، أو اطار تصورى — فانها يمكن أن تتعرض للنقد ، خاصة وأنها أكثر ما تكون انطباقا وافادة عندما يطبقها ماركس نفسه فى دراسة الرأسمالية (رغم أنها تتطلب هنا أيضا بعض التحديد) ، وأنها تصبح أقل فائدة فى دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى . ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن المؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الاقطاع الى الرأسماليةوهم

= تدخل قوى الانتاج المادية فى المجتمع عند مرحلة معينة من مراحل تطورها فى صراع مع علاقات الانتاج القائمة ، أو مع علاقات الملكية التى كانت مؤثرة فيها من قبل ، وهو ليس سوى تعبير قانونى عن نفس الشىء . وتتحول هذه العلاقات الى قيود على أشكال تطور قوى الانتاج ، وهنا تحدث مرحلة الثورة الاجتماعية » .

مسلمين تسليما كاملا بهذا ، لم نجد تحليلا ماركسيا واحدا جادا لنشأة الاقطاع نفسه ، أو لبعض المجتمعات الأخرى •

ويمكن القول فى النهاية أن علم الاجتماع مازال فى حاجة الى نظرية فى التكامل الاجتماعى أكثر شمولا تستطيع أن تأخذ كافة الوقائع والمتغيرات فى الاعتبار • وسيكون على هذه النظرية أن تفسر لنا ما هو عدد وما هى أنواع التكامل الموجود فى الجماعات المختلفة فى ظل مختلف الظروف والأوضاع الاجتماعية ، ولكننا نستطيع ، رغم عدم وجود هذه النظرية الشاملة المفصلة ، أن نضع أيدينا على بعض الميكانيزمات الاجتماعية التى تحقق التكامل الاجتماعى وتدعمه لدى بعض أنواع الجماعات فى ظل ظروف وأوضاع معينة •



ثانيا : ميكانيزمات التكامل المعيارى

نلاحظ فى البداية أن كل الجماعات الاجتماعية تحرص عن طريق حسن اختيار أعضائها وتنشئتهم أن يكون الجميع على دراية بنفس مجموعة القيم ، ويقروها ، ويلتزموا فى سلوكهم بنفس المعايير • وقد سبق أن تكلمنا عن الميكانيزمات الاجتماعية لاختيار الأعضاء وتنشئتهم ، ولذلك فلا حاجة بنا الى تكرار نفس الكلام هنا • ولكننا نلاحظ هنا فقط أنه بالنسبة للجماعات التى يولد الانسان ويجد نفسه منتميا اليها ، أى أنه لا ينضم اليها طائعا أو كارها ، لأنه فى داخلها بالفعل ، فبالنسبة لتلك الجماعات يحل محل عملية الاختيار ترتيب الأعضاء الجدد فى أوضاع ذات مستوى مرتفع أو منخفض ، أو تقسيمهم الى جماعات فرعية داخل الجماعة الأصلية وهكذا • ولا شك أنه يوجد فى تلك الجماعات أيضا بعض الأفراد الذين يكونون شيئا أشبه

بالرواسب ، أى بعض العناصر الراكدة التى تكون غير قابلة للتنشئة الاجتماعية ، ورافضة للضوابط والقيود التى تفرضها الجماعة .

ومن هنا يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية تعد فى نفس الوقت عملية اختيـار (أو فرز) اجتماعى ، اذ لا يقتصر دورها على تنشئة الطفل الحديث الولادة واعداده لكى يصبح كائنا اجتماعيـا ، ولكنها تتكرر لدى التحاقه بأى جماعة اجتماعية جديدة . فالشخص الذى يثبت عجزه عن تكييف بعض خصائصه الاجتماعية الثابتة (سواء كانت موروثة أو مكتسبة) أو يبدى أثناء عملية التنشئة الاجتماعية عدم رغبته فى التكيف ، لابد وأن يستبعد منذ البداية من عضوية الجمـاعة الاجتماعية ، أو يحرم من تلك العضوية (ان كان قد حصل عليهـا) . ولذلك فكلما . اتضحت أهداف الجماعة وقيمها ومعاييرها ، كلما قلت درجة التسامح ازاء انحرافات الأعضاء عنها أو مخالفاتهم لها ، وزادت بالتالى درجة تكامل الجماعة .

وعلى العكس من ذلك تكون كارثة كل الجماعات التى تعتبر التسامح بصفة عامة أو نوعا معينا من التسامح (كالتسامح الدينى أو السياسى أو غيرهما) جزءا من برنامجها ، فانها سرعان ما تتفكك وتنحل لو أنها نفذت فعلا الشعارات التى بشرت بها . أما اذا قدر لذلك النوع من الجماعات أن يبقى ويستمر ، فانها تتحول (على العكس) الى حالة من الغرور والتشدد والقهر . ومع أن هـذا الأمر قد يبدو لنا غريبا فى الظاهر الا أنه حدث فعلا بالنسـبة للبروتستانت الانجليز فى القرن السادس عشر ، الذين أرادوا تطهير الكنيسة البروتستانتيه « وتخليصها من كل أثر للسلطة أو التنظيم الانسانى » ، ولكنهم لم ينجحوا واضطروا للهجرة الى أمريكا ، وهناك تحولوا الى بيورتيانيين (أى متزمتين) يتسمون بالتشدد ، والقهر الأخلاقى ، والتزمت الدينى الشديد .

ولم تعد هناك فرصة اليوم لتكرار هذا النموذج ، فلا تستطيع جماعة أن تهاجر بأكملها من بلد الى بلد ، أو من قارة الى قارة اذا عجزت عن أن تتكيف بمعاييرها وقيمهـا مع الواقع المحيط بها • وانتهى زمن الهجرة الى أمريكا واستراليا • واذا ترجمنا هـذا الكلام الى المستوى الاجتماعي ، نقول انه أصبح من المستحيل على المجتمع اليوم أن يطرد من عضويته طردا كاملا جميع الأعضـاء الذين يخرجون عن معاييره خروجا شديدا (فيما عدا طبعا الحكم عليهم بالاعدام أو حبسهم مدى الحياة ، بحيث يفقدوا عضويتهم تماما ونهائيا فى هذا المجتمع) • وربما كان هذا نفسه هو السبب فيما تبديه المجتمعات المعـاصرة من تسامح ازاء التجاوزات الخطيرة الناجمة عن عدم الامتثـال لمعايير الجماعة وقواعدها • فالمجتمع لا يستطيع أن يحجز فى السـجون أو المصحات العقلية أعدادا كبيرة جدا من الناس ، على الأقل لأن ذلك أسلوب مكلف لحمل الناس على الامتثال الكامل لمعايير الجماعة • ومع ذلك فما زال المجتمع حريصا على تعيين الحدود ، وصياغة المعايير ، واجراء عمليات الاختيار والتربية الاجتماعية لأعضائه(٥) •

---

(٥) وهنا تثور **مشكلة السلطة** التى كثر الجدل حولها فى كتابات علماء الاجتماع ، والتى تتساءل : ـــ من الذى يحق له صياغة المعايير ومن الـذى يرسم حدود السلوك ؟ ان الذى يفعل ذلك ليس هو « الجماعة ككل » ، على الاقل ليس ذلك ممكنا فى المجتمعات الكبرى المعقدة الموجودة فى عالمنا المعاصر . ولكن الذين يفعلون ذلك هم الافراد الذين يملكون **السلطة** ، اى القوة الشرعية . ومن ثم تصبح القضية الهامة بعد ذلك هى : كيف يمكن الحيلولةدونسوء استخدام القوة الشرعية او السلطة المنظمة القـائمـة (ومن الذى يستطيع ان يقرر اصلا انه قد وقع سوء استخدام) ، والى اى مدى يمكن نزع اصحاب السلطة عن مواقعهم ، وهل من الممكن قيام العلاقات الاجتماعية واستمرارها دون الزام (او قهر) ، والى اى مدى يمكن ذلك .

واللافت للنظر على اى حال ان المناقشات الدائرة حول تلك الموضوعات وما يتصل بها تتم فى الاغلب الاعم على المستوى الفلسفى والايديولوجى . ومما يزيدها تعقيدا ـــ بلا داع ـــ ان المناقشة تخلط بين كافة اشـكال =

ولنفترض أن عملية التنشئة الاجتماعية أدت دورها فعلا فى أعداد الانسان ، ماذا بعد ؟ ان الملاحظ بعد ذلك أن العـزلة المكانية أو الفكرية تدعم التضامن الداخلى للجماعة • فالجهل بافكار أخرى يقوى الاقتناع الشخصى بالفكرة الموجودة عندى ويرسخها • ونستطيع أن نتبين صحة هذا الكلام من واقع ملاحظاتنا للاخرين ، ولكننا نادرا ما نستطيع بل قد نعجز عن أن نتبينه فى أنفسنا • ومن الميسور تماما أن يجد شـاهد صدق على ذلك بمجرد أن نتعامل مع خريجى المدارس التى تنشئهـا الطوائف الدينية المترمتة ، كما نجدها واضحة لدى منظمات الشباب فى الدول ذات النظام الشمولى • كما أن الجماعات الصغيرة وغـير الرسمية تتعامل وفقا لنفس المبدأ •

وتوجد عديد من الدراسات الامبيريقية التى توضح الحدود الضيقة المرسومة لكثير من الناس والتى لا يستطيعون تجاوزها عنـد اختيار أصدقائهم ، وأزواجهم أو زوجاتهم ، وكذلك أفكارهم ومفاهيمهم • من هذا مثلا النتيجة التى أوضحتها احدى الدراسات الأمريكية وهى أن ٢٠٪ من خمسة آلاف زيجة فى مدينة فيلادلفيا (فى عام ١٩٣٢) كان طرفا العلاقة الزوجية فيهـا من سـكان نفس العمارة أو العمارة المجاورة • وأن أكثر من ٥٠٪ من تلك الزيجات لم يبعد فيها طرف العلاقة الزوجية عن شريكه أكثر من كيلو متر ونصف • ويتضح من ذلك أنه حتى فى المدينـة الكبرى الحديثة لا يبعد الناس كثيرا عن حدود الجيرة التى يعيشون فيها والتى يشعرون بالألفة نحوها ، والذين يحصلون على نفس الدخل تقريبا ، وينتمون الى نفس المسـتوى التعليمى ،

ـ الالزام : الالزام الخارجى والداخلى بما فيها الاقناع ، والتضليل ، والغواية، كما تخلط بين الضرورات الاقتصادية (الجوع) والـدوافع البيولوجيـة (الجنس) ، بحيث ينتهى الامر الى الاعتراض على كون الانسان انسـانا اصلا . وربما اتضحت الصورة الحقيقية لهذه الأمور امام اعيننا بعد بضع عشرات أو بضع مئات من السنين .

ويشتركون الى حد كبير فى الاتجاهات والعادات والتقاليد . كما أوضحت دراسات عديدة أن أعضـاء حزب سياسى معين لا يقرأون فى العـادة الا جريدة حزبهم ، واذا تصادف واطلعوا على صحيفة أخرى غير صحيفة حزبهم فانهم ينسون ما يقرأون بأسرع ما يمكن ، أو يطوعونه تبعا لمـا لديهم من أفكار وتصورات اذا أرادوا تذكره . ومن الظواهر المشهورة التى توضح تلك الفكرة جماعات الفنانين الذين لا ينعزلون فكريا فحسب ، ولكنهم يعزلون أنفسهم مكانيا أيضا فى جو خاص ، أو حى بالذات ، أو جزيرة نائية (فى بعض الأحيان) .

فالشخص الذى يشاركنا الرأى والاقتناع ينتمى الينا ، ومن لا يشاركنا فليس واحدا منا . فكل اختلاف معه حول قضية جوهرية يهدد علاقتنا به ، ويهدد انتماءنا الى الجماعة . ولقد دلت بعض التجارب فى ميدان علم النفس الاجتماعى على أن أفكار الفرد فى مثل هـذه المواقف الصعبة كثيرا ما تبتعد عن آراء سائر أفراد الجماعة ، بحيث أنه يتحتم على الفرد اما أن يعدل من آرائه هو ، واما يحتفظ لنفسه بها ولا يجهر بها أمام الآخرين .

وتذكرنا تلك المناقشة بدراسة دافيد ريسمان الشهيرة عن **الحشد الوحيد : دراسة للشخصية الأمريكية المتغيرة**[6] التى تصف ذلك النموذج من الشخصية **الموجـه من خـلال الآخرين** Other- directed وهو نمط من الشخصية ليس له أى رأى خاص ، وانما ينتظر من الآخر كلمـة يبديها ، أو رأيا يعلنه ، لكى يعمل على تكييف نفسه معه . وغالبـا ما نتجاهل أن هذا النمط من الشخصية ليس فى الحقيقة « أسـوأ » لا « أفضل » من النمط السابق ، وهو الذى أسماه ريسـمان .. .م **من الداخل** Inner directed ، وهو الذى يستفتى ضميره ، ويتمسك

---

(٦) David Riesman, The Lonely Crowd : A Study of the Changing American Character , 1950.

بما يكونه من رأى . وهذا النوع من الناس الموجه من الداخل يظــل طوال حياته على ولائه لمبادىء وأفكار والديه أو أسرته ، التى تلقاها فى طفولته وشبابه ، والتى ليست من صنعه هو أو خياله هو . ويجب أن نلاحظ أن نمط الشخصية الموجه من الداخل كان يمكن أن يتكرر فى مجتمع لم يكن يغير قيمه ومعاييره الا ببطء نسبيا ، مجتمع كان بطيئا فى حركته ، بحيث أن الأشخاص كان يمكنهم أن يعيشوا بنفس القيم والمعايير فى نفس المكان ويشبوا ويظلوا عليها الى أن يشيبوا . فى مقابل هذا لا يستطيع الأشخاص الذين لا يمكثون فى مكان واحد أكثر من بضع سنوات ، والذين يغيرون مهنتهم أو مكان عملهم أكثر من مرة ، والذين يرتقون فى حياتهم عاما بعد عام ، هؤلاء لا يستطيعون أن يظلوا على ولائهم للافكار والتصورات التى تلقوها فى شبابهم ويثبتون عليها ، ذلك لأن ثباتهم عليها يعنى أنهم لن يستطيعوا التكيف لمجتمع محلى جديد ينتقلون اليه أو لجماعة الرفاق فى عمل جديد وهكذا .

ولاشك أننا نستطيع أن نتصــور لهذا النمط وذاك شــخصيات كاريكاتورية ، أى ذات سمات مبالغ فيها ، وهو ما يصدق على أى سمة من سمات السلوك الانسانى . فاذا كانت العزلة ضد المؤثرات الغريبة عن الجماعة تعزز من تكامل الجماعة وتضامنها ، فاننا سنجد أن أعضاء تلك الجماعة سيميلون (بفعل ما سوف يلقونه من تقدير) الى الانعزال عن تلك المؤثرات ، والحفاظ على هذا الوضع . فالشخص الذى تدرب على أداء أدوار معينة فى جماعة معينة يكون حريصــا على التمسك بما يعرفه ، وذلك ــ مثلا ــ عن طريق رفض كل ما يخالف ذلك من آراء وتصورات . وكلما كان شعور الفرد بالانتماء الى الجماعة قويا ، كلما شعر بصعوبة التغيير . أما اذا كانت ظروفه المعيشية تجبره على التغيير الكثير (كمــا هو الحال بالنســبة لبعض المهن فى مجتمــع اليوم) ، فانه يضطر الى عدم الارتباط الا بجماعة واحدة أو جماعات

قليلة ــ كأسرته مثلا ــ التى يستطيع أن يأخذها معه حيث يذهب ، أو بالجماعات التى يستطيع أن يجدها حيثما ذهب : كالجمعية الدولية لعلماء الفيزياء النووية ، أو هواة طوابع البريد •

وكلما قوى شعور الأنانية عند الجماعة ، كلما اشتد الشعور بالشك والريبة أو بالازدراء ازاء الجماعات الأخرى • ومهما قلنا عكس ذلك فالاعتزاز القومى والتباهى بالقومية ينطوى فى نفس الوقت على نظرة تقليل من شأن القوميات الأخرى ، تماما كما يؤدى الاعتزاز بالعرق (بالعنصر) الى احتقار الأعراق الأخرى ، وكما يؤدى التضامن بين تجار التجزئة أو عمال الصناعة الى اتخاذ مواقف الشك والريبة من جماعات أخرى • وقد حدث خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أن بدأ المعلمون فى مدينة نيويورك ينظمون أنفسهم نقابيا ، ويضعون برنامجا يعكس رؤيتهم للاصلاح التعليمى ، وبمجرد أن اتخذت تلك الخطوة بدأت تحدث خلافات ومصادمات بينهم وبين أولياء أمور تلاميذهم ، ويدأ أولياء الأمور بدورهم ينظمون أنفسهم ، ليواجهوا تنظيم المدرسين ويتصدوا له • وعندما بدأت حركة الشباب فى الستينات من هذا القرن فى أغلب البلاد الأوربية ، ظهر بينهم شعار يقول : « لا تثق فيمن فوق الثلاثين » • وهكذا •

ان الشعارات ، والرموز الخاصة بجماعتنا وبالجماعات الأخرى ، واستخدام رطانة ــ لغة خاصة ــ (أعنى استخدام الكلمات بمعان ورموز خاصة معروفة لأفراد الجماعة ، وليس المقصود لغة خاصة كالعربية أو الانجليزية) ، كل ذلك يعد من ميكانيزمات تدعيم التضامن داخل الجماعة وتقوية نفسها ــ وربما عزل نفسها ــ عن الجماعات الأخرى • فالمجرمون لهم لغتهم الخاصة ، والملاكمون لهم لغتهم ، والعلماء لهم لغتهم ، وأصحاب الاتجاهات الدينية أو السياسية المتميزة لهم لغتهم • واللغة بالنسبة للفرد هى بطاقة الهوية الدالة على انتمائه الى تلك الجماعة ، وهى العلامة التى تحدد هويته لنفسه وللآخرين •

ان الأشـــخاص الذين يضطرون تحت ظروف معينة الى تغيير لغتهم واستخدام لغة جماعة أخرى ، يبدأون معها ولا شك فى التفكير بطريقة أخرى • وهناك مثال شهير بارز على ذلك هو عبارة عن التجربة التى حاولتها الكنيسة الكاثوليكية فى فرنســا تخصيص قسيس للعمـــال الكاثوليك • وبعد انقضاء فترة على التجربة قرر البابا فى روما ايقافها والغاء هذا النظام ، لأنه اتضح بعد فترة أن هؤلاء القساوسة بدأوا يتكلمون مثل العمال ويتخذون لهجتهم ونبراتهم ، ويفكرون بأسلوب شديد الشبه بأسلوب العمال الصناعيين فى التفكير •

واذا كانت **العزلة والعــداوة** تجاه الخارج هى الســمة الأولى أو الجانب الأول لعملية تدعيم تضـــامن الجماعة ، فان الملاحظ أن **الطقوس والاحتفالات** تمثل الجانب الثانى لتلك العملية ، لأنها تعمل على دعم معايير الجماعة وقيمها باستمرار عن طريق الجمع بين مختلف أعضاء الجماعة • فنلاحظ مثلا أن أهل قرية معينة يلتقون فى مناسبات مختلفة بايقاع يكاد يكون ثابتا ومستمرا ، وذلك أثنــاء الاحتفالات العائلية (كالميلاد والسبوع والختان والخطوبة والزواج ، والعزاء ••• الخ) ، وفى الاحتفالات الدينية (كعيد الأضحى وعيد الفطر) ، والأعياد القومية (كشم النسيم مثلا) ، والمواسم الدينية (كالاحتفال بعودة الحجاج ، •• الخ) • وفى الحقيقة أن تلك المناســبات موجودة فى جوهرها أو فى فكرتها العامة ـ وان اختلفت التفاصيل بطبيعة الحال ـ فى أحدث الجماعات فى أكثر المجتمعات تقدما وتطورا • وكثيرا ما يشترك أعضاء مجتمع معين فى أداء عمل جماعى يعود على المجتمع بالنفع : مثل الاشتراك فى شق طريق ، أو حفر ترعة ، أو ردم بركة ، أو بناء مسجد ، أو جمعية خيرية للمساعدات أو لأعمال البر أو دفن الموتى ••• الخ • وقد كانت بعض تلك المشروعات والمناسبات الجماعية ذات أساس دينى فى بادىء الأمر (فى عصـــور تاريخية بعيدة) • ومع مرور

الزمن ، فقدت هذا الارتباط الديني ، وظلت محتفظة بملامحها مع تغير في الوظيفة ، وفى المضمون (مثل احتفالات الكرنفال فى الماضى كمناسبة دينية أساسا ، فقدت مضمونها الدينى ، واحتفظت بالمشاركة الشعبية الضخمة ، وكثير من الرموز ، وتغيرت الوظيفة لتصبح ترفيهية خالصة) .

وقد سبق أن توصل دوركايم فى دراسته عن **الأشكال الأولية للحياة الدينية** (الذى صدر عام ١٩١٢) الى أن الوظيفة الاجتماعية للطقوس المشتركة (سواء كانت دينية أو غير ذلك) هى تجديد التصورات الجمعية الموجودة واحياؤها . وتؤكد خبراتنا فى المجتمع الحديث صحة هذا الرأى الذى توصل اليه دوركايم ، ولنتذكر الممارسات الاحتفالية التى تصاحب الحفلات العامة (حزبية أو قومية) ، والمواكب السنوية التى تنظمها الهيئات والجماعات المختلفة (موكب الخريجين فى نهاية العام الجامعى وهم يرتدون الأرواب الجامعية) ... الخ .

فجميع تلك المناسبات التى أشرنا اليها تنطوى على نوع من التقدير والاعجاب بما تعده الجماعة صحيحا (سواء كان قولا أو فعلا ، أو انجازا مركبا من عدد من الأفعال) ، وعقابا وادانة لما تعده خطأ أو سيئا . ولا شك أن الشخص الذى يخطىء التصرف فى أحد هذه المناسبات ، سوف يلمس أثر ذلك عندما يلتقى بأغلب أولئك الناس فى المرة القادمة . وتمارس بعض أشكال الضبط الاجتماعى غير الرسمى دورها المؤثر فى مثل هذه المناسبات ، ومن تلك الأشكال : الشائعات ، والخجل ، والحيرة ، والاحساس بالفضيحة أو الخوف منها .. الخ . ونحن نشعر بالحيرة عندما نعتقد أننا قد أخطأنا فهم الموقف الاجتماعى ودورنا فيه . ونشعر بالخجل عندما يوجهنا شخص آخر الى الأسلوب الصحيح للتصرف فى هذا الموقف . أما اذا أحسسنا بأن أحدا يتكلم عنا ، فاننا نتعرض

للتعذيب الشديد . واذا لم نستجب لتلك « العقوبات » التي توقع علينا ، فاننا سوف نحرم من عضوية تلك الجماعة .

والجميع ، بما فيهم نحن ، يتوقعون « السلوك الطبيعي المعتاد » في أى مناسبة اجتماعية . وهذا الشيء الطبيعي المعتاد يكون أقرب ما يكون الى المعيار . واذا لم يكن ذلك كذلك فعلا ، تفككت الجماعة وافترقت عن بعضها . والشخص الذى ينتمى الى عدد من الجماعات المنعزلة عن بعضها ، ولا يلعب في كل منها سوى أدوار قصيرة قليلة الأهمية ، هذا الشخص يكون أكثر الجميع تحررا (نسبيا طبعا) من الجزاءات الرسمية وغير الرسمية . ولكنه يعانى فى مقابل ذلك : فهو محروم من الحماية ، كما أنه محروم من الدفء الذى يوفره له الانتماء الى جماعة متكاملة . انه يكون فى هذه الحالة شخصا مقطع الأوصال ، عديم الجذور ، وكثيرا ما يكون على شفا الوقوع ضحية المرض العقلى . ولقد قال عالم الاجتماع الأمريكى اريفنج جوفمان — بحق — : — اننا نملأ مستشفياتنا العقلية بأولئك الذين يتصرفون على نحو ينم عن عدم التكيف مع المجتمع ... وذلك من أجل أن نحمى مناسبات التقائنا وتجمعنا ببعضنا البعض » .

اننا يجب أن نلفت النظر — بهذه المناسبة — الى أن الصورة التى رسمناها هنا تبالغ كثيرا فى تبسيط الأمر ، ذلك أن مجتمعاتنا الحديثة المعقدة تكتظ بعديد من **مستويات الجماعات الكبيرة والصغيرة** ، ابتداء من الأسرة النووية ، وحتى المجتمع القومى المعاصر . ولا شك أن تكامل الجماعات الصغيرة ، وعزلتها عن بعضها البعض ، وربما عداءها لبعضها البعض من شأنه أن يؤدى الى تهديد تكامل الجماعات الأكبر منها الحاضنة لها . ويجب أن نعرف أن الطبقات الاجتماعية ، والجماعات المهنية (سواء كانت نقابات أو اتحادات مهنية) ، والأحزاب السياسية والجماعات الدينية يمكن أن تفجر المجتمع وتنسفه . كما أن تكامل

الجماعات الصغيرة يتعرض للخطر والتهديد اذا ضعف الضغط الواقع عليه من الخارج وتهاوت قبضته • ونجد أن الاقليات الدينية أو القومية ـ داخل مجتمع كبير ـ سرعان ما تفقد خصائصها وسماتها المميزة ، اذا لم تستنفر مشاعر العداء عندها تجاه الآخرين • ولذلك يكون من الصعب على الانسان الناشىء فى مجتمع ما أن يتعلم تدرج الولاءات المختلفة التى يتوقع منه أن يلتزم بها ويبديها ، ولذلك لا نعجب عندما نصادف كثيرا من اللبس أو سوء الفهم حول هذا الموضوع من جانب من يعلمون الولاء ومن يتطابعونه •

وتطور المجتمعات الحديثة المعقدة بين الجماعات الكبرى الشاملة (كالأمة أو الدولة) والجماعات الوسطى والصغيرة المتفرعة عنها **جماعات اقل تنظيما** تقوم بوظيفة أقرب الى الوساطة بين مستويين الولاء • وهى تقوم فى حقيقة الأمر باشباع بعض الاحتياجات ورعاية بعض مصالح أعضائها التى لا تلتفت اليها أو تهتم بها الجماعات التقليدية • فالجمعيات الرياضية ، وجماعات هواة الغناء أو الموسيقى ، والجمعيات الخيرية وغيرها تتكامل من أجل غرض معين مقبول من الجميع : من كافة الأعمار ، والطبقات ، والمهن •• الخ • وهناك بعض المناسبات الاجتماعية (ثقافية أو رياضية أو ترفيهية) التى تنظم بهدف التقريب بين بعض الانتماءات الاجتماعية المختلفة ، التى قد تكون أحيانا متعارضة أو معادية لبعضها البعض ، وخلق جسور للتفاهم بينها • واذا عجزت تلك الجماعات الوسيطة عن التأثير ، ولم تستطع اجتياز الجبهات الصلبة المتعارضة ، فاننا نكون ازاء خطر داهم على المجتمع ، هو أن يتفتت الى وحدات تمثل كل وحدة منها احدى جماعاته الفرعية • والحالة المتطرفة لهذا الوضع هى ما نعرفه باسم : الحرب الأهلية ، حيث تدخل تلك الجماعات الفرعية فى صراع دموى مسلح ضد بعضها البعض ، معلنة رسميا انهيار التضامن الاجتماعى داخل هذا المجتمع •

* * *

ثالثا : التكامل الوظيفى

انصب حديثنا حتى الآن عن التكامل الاجتماعى بين الجماعات من خلال القيم والمعايير المشتركة ، وعن ميكانيزمات الحفاظ على هـذه العناصر **المشتركة** (عن طريق اختيار الأعضاء وتنشئتهم) وتدعيمها • ومن الميكانيزمات التى بيناها : العزلة ، ذاتية الجماعة ، والخوف من الجماعات الأخرى ومعاداتها ، والجزاءات الايجابية (الثواب) والسلبية (العقاب) التى توقع على الأعضاء ، وتعدد مستويات الانتماء الى الجماعات الفرعية ، والتعاون داخل الجماعة بأشكاله المختلفة ، والطقوس والمراسيم الاجتماعية ، والجماعات الوسـيطة التى تعمـل على خلق جسور التفاهم بين المستويات المختلفة • وقد اتخذت هـذه الميكانيزمات صورة نظامية (أى تشكلت نظاميا) ، وهو موضوع سنتكلم عنه بشىء من التفصيل فى الفقرة التالية • وكثير من تلك الميكانيزمات لا يستهدف عمدا أو واعيا تحقيق وظيفة التكامل الاجتماعى ، ولكنه يخدم ذلك الهدف بشكل ثانوى أو عرضى • وهنا نجد أيضا (كما هو الحال فى كثير من الظواهر الاجتماعية) أن **الوظائف الكامنة** تكون أكثر أهمية من الوظائف الظاهرة • وقد انتبه الى تلك النقطة أيضا اميل دوركايم فى دراسته عن **تقسيم العمل الاجتماعى** ، حيث لاحظ أن المزايا الاقتصادية الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل تتضاءل كثيرا الى جانب ميزة التضامن الاجتماعى التى تنجم عن الاعتماد الاقتصادى المتبادل للمهن على بعضها البعض •

وحسب رأى دوركايم يظل هذا التضامن الوظيفى (الذى يسميه هو « العضوى ») قائما حتى حينما يضعف التراث التقليدى المشترك أو يتضعضع (كما يحدث حتما فى المجتمعات الراقية على امتداد تاريخها

الطويل) ، حتى ولو لم تحل محلها تصورات جمعية جديدة من شأنها أن تعمل على تدعيم التضامن[٧] •

ويعنى التضامن الوظيفى أن حياة كل فرد عضو فى المجتمع تتأثر بأفعال الآخرين ، ويعنى بالتالى أن سلوك كل فرد يتأثر الى حـد ما بالمصلحة العامة المشتركة • وهو لا يعنى ـ حرفيا ـ أن مهام العمل ـ بمعناه المحدود ـ أصبحت موزعة ومقسمة ومتخصصة ، وانما يعنى فى نفس الوقت أن سائر الواجبات والمهام الاجتماعية أصبحت كذلك ، بدءا من تربية الأطفال من مختلف الأعمار ، حتى تصوير الثقافة فى الأعمال الفنية : فهناك منتجات فنية للشعب ، ومنتجات فنية للهواة الأثرياء ، وأخرى للفنانين •• الخ وكل فئة من هؤلاء لها تصـور مختلف عن الفن •

ولا شك أن حالة الاعتماد المتبادل القائمة فى مجتمعاتنا الحضرية الحديثة المعقدة ، تؤدى بطبيعتها الى أن تتأثر حياة كل فرد فى المجتمع ببقية أفراد ذلك المجتمع ، مما يعنى أنه يدخل معهم جميعا فى علاقات غير مباشرة ، قد تؤدى الى وقوعه فى كثير من الأخطار والى تعرضه لكثير من المتاعب ، وأحيانا التهديدات • والدليل الواضح على ذلك ، والمرعب فى نفس الوقت ، الاضرابات العديدة التى شهدتها مدينة نيويورك ـ ذات العشرة ملايين نسمة ـ فى خلال السبعينات • فكـل

---

(٧) ولو ان هذا الأمر يعتمد فى الحقيقة على الزاوية التى ننظر منهـا الى الموضوع وطريقة وزننا للأمور وحكمنا عليها ، فاذا رأينا أن التصـور المشترك عن العالم الذى يغرسه فينا التلفزيون اليوم اقل قدرة على تحقيق التضامن من ذلك التصور الذى كان يغرسه فينا الدين فى المجتمعات الراقية فى العصور المـاضية ، فتلك قضية يمكن ان تختلف فيها الآراء ، ولا يمكن فى ضوء معلوماتنا العلمية الراهنة الفصل فيها وتوضيحها بشكل قاطع ، فالماضى بعيد عنا وعن تصوراتنا ، والحاضر أكثر مثولا امام أعيننا واكثـر تأثيرا فينـا •

بضعة شهور تتعرض لاضراب فئة ما ، مرة عمال وموظفى مترو الأنفاق ، ومرة سائقى سيارات النقل العام ، ومرة المدرسين ، ومرة عمال جمع القمامة ، ومرة الطلاب .. الخ علاوة على حوادث اضطراب أو عطل فنى فى أحد المرافق ، كالمياه أو المجارى أو الكهرباء . وفى كل مرة تعيش المدينة حالة من الفوضى والخراب ، يكاد يضعها على حافة الهاوية ، ولا يبقى فى المدينة شخص واحد لا تتضرر حياته من تلك الحوادث .

على أنه لا يوجد اليوم نوع واحد فقط من التكامل الوظيفى (أو التضامن العضوى) . اذ تظهر كل يوم قيم جديدة تعمل على تدعيم هذا التكامل . حيث نلاحظ اليوم مثلا أن التصورات المتعلقة « بالسلوك الديموقراطى » قد تجاوزت مجال السياسة والعمل السياسى ، ودخلت الى نطاق جماعات أخرى : كالأسرة على سبيل المثال ، وأخذت تنتشر على نطاق أوسع بكثير مما كنا نعرفه قبل انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى ، وبدأ الاحساس بالتعاطف وتحمل المسئولية يشمل دوائر أوسع وأوسع من الناس . وتكاد لا توجد قرية فى أوروبا أو أمريكا لا تسمع اليوم وتتألم بالمجاعات التى تحدث فى أفريقيا وآسيا أو الزلازل التى تهز أمريكا الجنوبية أو غيرها . ويجتهد علماء القانون فى وضع قواعد قانون دولى يمكن أن تصطلح على العمل به الدول على اختلاف نظمها وتقاليدها القانونية والشرعية . والشىء الذى لا نستطيع أن نبت فيه الآن هو الى أى مدى تستطيع التصورات المشتركة والمبادىء العامة التى نحاول الوصول اليها استيعاب عدد من الفروق الاجتماعية الكبرى بين الناس وابتلاعها . وليست تحت أيدينا البيانات الأكيدة التى نستطيع بواسطتها الحكم على هذه القضايا حكما سليما من وجهة نظر علم الاجتماع . ومعلوماتنا المستمدة من التاريخ كلها تنسحب على الأحداث التاريخية الكبرى وترتبط بالكيانات الاجتماعية الكبرى (كمجتمعات بأكملها مثلا) ، أما معلوماتنا عن الحاضر فكلها لا تتجاوز

مستوى الظواهر الاجتماعية الجزئية المحدودة ، أو ترتفع الى مستوى متوسط هو مستوى النظم الاجتماعية • ومن المؤكد أن اجراء مقارنات بين المستويين المتباينين يقودنا الى الوقوع فى الخطأ •

وربما كان الشيء الممكن بالنسبة لنا ، والذى نستطيع تحقيق انجاز فعلى فيه ، هو أن نهتم بتجميع المعلومات والبيانات بدقة لكى تكون تحت يد علماء الاجتماع فى الجيل التالى علينا • وربما كان بوسعنا أن نتجاوز ذلك الى خطوة أخرى أكثر تقدما بأن ننظم ونصنف — مؤقتا — تلك المعلومات والبيانات ، ونطرح مزيدا من التساؤلات ونثير مزيدا من القضايا والموضوعات التى يمكن أن توجهنا بدورها الى تجميع المزيد من المعلومات والبيانات •

وهناك دراسة تقدم لنا مثالا للتكامل الوظيفى بين جماعتين مختلفتين ، وهى دراسة سوسيولوجية أجريت على مجتمع محلى فى شمال كندا يعيش فيه ١٢ كنديا (من أصل أوروبى) مع ٤٠٠ من السكان الأصليين (الهنود) ، ويعيشون فى حالة اعتماد اقتصادى متبادل على بعضهم البعض • ويقوم الكنديون الأوروبيون بخلق العلاقة مع العالم الخارجى ، والبحث عن أسواق تصريف المنتجات التى يصطادها الهنود الحمر ، وخاصة الفراء الثمينة • وهناك بعض العوامل والاعتبارات التى تجعل هذا التعاون وهذا النوع من تقسيم العمل ممكنا ومفيدا ، ومن أهمها التصورات المشتركة بين أفراد الجماعتين : فكلهم يشتركون فى الايمان بوجود اله لهذا الكون ، ويؤمنون بالارادة الحرة للانسان وقدرته على تحمل المسئولية ، وتوزيع السلطة وليس تركيزها ، ويؤمنون بفائدة التعاون مع الآخرين •

وهناك فى مقابل هذا عدد من الأفكار المتعارضة التى تمثل عوائق أمام انسياب هذا التعاون واكتمال ذلك التكامل ، ومن تلك الأفكار : فعلى

حين يسعى الهنود الحمر الى الملكية للاستعمال المباشر نجد أن الملكية بالنسبة للكنديين البيض تعنى الهيبة والقوة ، فلا يمكن أن يشبعوا او يكتفوا منها على الاطلاق • وعلى حين يتراجع الهنود الحمر ويتخوفون من المشروعات غير المأمونة العواقب والتى تتصف بالمخاطرة ، تجد الاوروبيين يبذلون فى مثل تلك الحالات جهودا مضاعفة لمواجهة هذه المخاطر • وعلى حين يتصرف الهنود الحمر من وجهة نظرهم هم تصرفات منطقية ومعقولة ، ترى الكنديين البيض يستهجنونها ويسبونهم متهمين اياهم بالكسل وما الى ذلك • ومع ذلك فان المشاحنات الناجمة عن هذه الاختلافات لا تعوق تعاون الجانبين لتحقيق المصلحة الاقتصادية ولا تجعله مستحيلا •

ومن القضايا الأساسية التى يمكن أن توجه مزيدا من البحوث حول هذا الموضوع ، والتى يمكن ان تدفعنا الى تجميع مزيدا من البيانات والمعلومات : **كيف يتم فرض مختلف أشكال التكامل أو كيف يتم الزام الناس بها ؟** لقد سبق أن عرضنا لبعض ميكانيزمات تحقيق هذا التكامل • ولكن فيما يتعلق بالتكامل الوظيفى ، فالملاحظ — كما أكد ذلك دوركايم أيضا — أن ذلك يتم عن طريق **التعاقد** ، أو الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية • ولكن لما كانت تلك التعاقدات تبرم دائما بين جماعات متباينة الأهداف والمعايير والمصالح ، فمن البديهى أنها تتعرض لعملية اختبار مستمرة ، ولشد وجذب من جانب كل طرف • وقد ينتهى الأمر بنقضها ونبذها اذا اعتقد كل طرف من أطراف التعاقد أن عيوب هذا التعاون وأضراره أكثر من مزاياه وفوائده • ولا شك أن الطرف الأقوى يستطيع فرض هذا التعاقد والزام الطرف الأضعف به عن طريق استخدام القوة • ولكن لا شك أيضا أن ذلك لن يستمر الا الى حين ، وأن ازدياد التخصص ودقته قد يجعل استخدام القوة مستحيلا أو عديم الفائدة فى بعض الأحيان • فأنت لن تستطيع أن تجبر —

بالعنف ـــ جراحا على اجراء عملية ناجحة بأشعة الليزر ، كذلك لا تستطيع بنفس الدرجة أن تجبر الممرضة المعاونة له على أداء عملها بنجــاح باستخدام هذا الأسلوب نفسه . كذلك لا يجدى هذا الأسلوب مع المعلم الذى يعلم ابنك ، أو مع الشخص الذى يقوم باصلاح جهاز التلـنزيون فى بيتك . ولذلك يجب أن يحل الاقناع والاغراء محل القوة لحمل كل الأطراف على الالتزام بالتعاقد بسبب فائدته وضرورته لهم جميعا ، وعلى الاتجاه الى التعاون بدلا من التنافر .

ولكى يحقق مجتمعنا الحديث هذه المهمة عمد الى خلق مجموعة من الأدوار الوسيطة ، هى عبارة عن مهن وظيفتها تحقيق التكامل الوظيفى واستمراره وتأكيده . وهكذا يتوسط بين المنتجين والمستهلكين عدد كبير من المهن والأعمال مثل : تجار الجملة وتجار التجزئة ، والمشتغلين بالدعاية ودراسات التسويق والاستهلاك .. الخ . ويتوسط أصحاب البنوك والعاملون فيها بين الذين يريدون اقراض أموالهم وتوظيفها ، وأولئك الذين يريدون اقتراض الأموال . ويحاول موظفو الأمم المتحدة التوسط بين الأمم فى تعاملها وحياتها العادية (الوكالات المتخصصة التى تنسق التعاون وترعاه فى المجالات المختلفة : الصحة ، والغذاء ، والتجارة ، والثقــافة ، ورعاية الأطفــال .. الخ) وفى حالة الحروب بينهــا (الجمعية العامة الى حد ما ، ومجلس الأمن وأجهزته .. الخ) .

والمفروض فى الوسيط أن يلتزم الموضــوعية بقدر الامكــان ، ومعنى ذلك أن يرعى مصالح الطرفين ويحرص على خدمتهما ، وحتى ولو كان يعمل لصالح طرف واحد (ولو أن هذا أمر نادر نسبيا) . والملاحظ أن بعض مجموعات الوظائف والمهن الوسيطة قد تحولت فى المجتمع الحديث الى مراكز قوة جديدة ، وذلك عندما يحدث أن يؤثر عملها على حياة أعداد ضخمة من الناس فى المجتمع (مثل : قادة النقابات فى بعض الدول ، أو رجال البنوك .. الخ) .

ومع ذلك فهناك بعض التنبؤات التى نستطيع أن نؤكدهـا اعتمادا على البحوث السوسيولوجية :

ان مجتمعنا الانسانى المعاصر لن يصبح بسيطـا ، ولكنه على العكس من ذلك سيزداد تعقيدا بمرور الوقت ، وان العلاقات المباشرة بين الناس سوف تقل باستمرار وتزداد نسبة العلاقات غير المباشرة بينهم ، وسوف يزداد اعتماد كل انسان ـ وظيفيا ـ على أعداد أكبر وأكبر من الناس ، قد لا يراهم رأى العين أبـدا ، بل قـد لا يعرف بوجودهم أصلا فى بعض الأحيان .



الفصــل السـادس

التشكل النظامى (قيام النظم الاجتماعية)

ان اهم فكرتين بالنسبة لدراسة موضوع الحفاظ على الجماعة هما : فكرة التكامل (أو التضامن) ، وفكرة التشكل النظامى • وتعنى فكرة التشكل النظامى ضرورة البحث عن سبل تأكيد التعاون بين أفراد والجماعات فى المجتمع ، الذى يتعرض للأخطار وللتهديد المستمر ، وتحقيق عنصر الاستمرار له •

والحقيقة أن مفهوم **النظام** ليس له معنى واحدا متفقا عليه فى تراث علم الاجتماع المعاصر • فهناك بعض العلماء الذين يؤكدون فى تعريفهم له على القواعد ، والبعض الآخر الذين يؤكدون على الأدوار التى تجسد تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ الفعلى • ولذلك فالفرق بين المعسكرين ليس جوهريا ، ولكنه يدل على مدى قرب أو بعد الكاتب عن الواقع الاجتماعى فى تحليله وتعريفه للنظام ، فالأقرب الى الواقع يتبنى التعريف الثانى ، والذى يبعد لكى يكون صورة شاملة عن ذلك الواقع يتبنى التعريف الأول •

فالنظم الاجتماعية ـ كما يعرفها البعض ـ عبارة عن مجموعة قياسية (ذات مواصفات موحدة) من القواعد والميكانيزمات والسلطة التى تعمل على تنفيذ تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ • وهناك تعريف آخر للنظام الاجتماعى يقول : النظم الاجتماعية هى النماذج المنتظمة للعلاقات الانسانية المنظمة ، وهى من فعل الارادة الجمعية وتستمر بفعل هذه الارادة نفسها • ويقول تعريف آخر : النظم الاجتماعية نماذج

من السلوك تتميز بالثبات والاستقرار النسبى وبالتنظيم الدقيق ، وهى تفرض بقوة الالزام الرسمى فى المجتمع وهى تعمل لخدمة وظائف اجتماعية محددة يحدها ذلك المجتمع حيوية لبقاء الجماعة واستمرارها • تلك هى طائفة من أشهر تعريفات النظام الاجتماعى المتواترة فى تراث علم الاجتماع •

وهناك صياغة أكثر شاعرية وايجازا ، وربما أكثر دقة أيضا ، لتعريف النظام الاجتماعى قدمها الفيلسوف جيمس فايبلمان James Feibleman ، تقول : النظم الاجتماعية هى عبارة عن اجابات مجمدة (أى جاهزة ومحفوظة — كالطعام المجمد) على بعض التساؤلات الأساسية • وتلك التساؤلات هى : —

١ — كيف نؤمن أجيالا جديدة للجماعة التى تنتمى اليها ، أجيالا تكون معدة اعداد سليما للأدوار والمهام التى سوف تضطلع بها ؟

٢ — كيف نعمل على توفير كل ما يحتاج اليه أعضاء الجماعة وما هو ضرورى لاعاشتهم ، أو كل ما يعتبرونه هم — من وجهة نظرهم — ضروريا لاعاشتهم ؟

٣ — كيف نعمل على تسوية الصراعات التى لا مناص من وقوعها داخل الجماعة بين المصالح والاتجاهات المتعارضة لأعضاء الجماعة وللجماعات الفرعية التى يتكون منها المجتمع ؟

٤ — كيف نحافظ على ما نملكه من معلومات ومعارف وننميها ، والمقصود بها تراث الجماعة من المعرفة بالبيئة المحيطة بنا ، وبالعالم ككل ؟

٥ — كيف ينبغى أن نتصرف حيال المجهول وما فوق الطبيعى الذى نشعر أنه يؤثر على جماعتنا ويمس حياتها ؟

٦ ــ بالاختصار كيف تؤمن الجماعة بقاءها وتضمن استمرارهـا رغم ما يطرأ على أعضائها من تغير ، وتنقل ووفاة وغير ذلك ؟

ويتحتم على كل مجتمع كبير ، سواء كان قبيلة بدائية أو مجتمعا عصريا معقدا ، أن يجد اجابات على كل هذه الأسئلة الكبرى، والمهم أن تكون اجابات دائمة الى حد كبير • أو الجماعات الأصغر فليس عليها أن تجد اجابات على كل الأسئلة ، وبوسعها أن تكتفى بايجاد اجابات عن بعضها فقط ، وذلك اذا كان أعضاؤها ينتمون فى نفس الوقت الى جمـاعات أخرى ، وبحيث أنها لا تهدف الا الى التحكم الجزئى فى حياة أعضائها • ولكى تستطيع الجماعة أن تستمر فى الوجود وتحافظ على كيانها لابد أن تتميز تلك الاجابات بقدر من الثبات والدوام ، بحيث يتسنى لأعضاء الجماعة أن يعرفوا ، من هم ، وما هو موقعهم ، وعما يبحثون فى هــذه الحياة ، وماذا يتوقعون من الآخرين ، وماذا يتوقع الآخرون منهم • **وهكذا تخلق الاجابات الدائمة ، أى النظم ، نظاما روتينيا (ذى ترتيب وتنظيم دائم متكــرر) لممارســة الأدوار الهامة فى شبكة التفــاعل الاجتماعى** • ويتوقف تحديد الأسئلة والأدوار والنظم الهامة فى كل مجتمع ، كما يتوقف تمييزها عن تلك غير الهامة ، على حجم المجتمع ودرجة التعقيد والتركيب التى وصل اليها • وسوف نعلق فيما يلى على بعض الاجابات الممكنة على تلك التساؤلات الأساسية •

١ ــ **بالنسبة لتوفير الأجيال الجديدة** :ــ يوجد فى كل مجتمع انسانى ــ منذ فجر التاريخ والى الأبد ــ شكل أو أشكال معينة للأسرة • والأسرة هى النظام الاجتماعى المسئول عن انجاب الأجيال الجديدة وتنشئتها واعدادها لتحمل مسئولياتها فى المجتمع • وقد ظهرت كتب لا حصر لها عن الأسرة تصف وتوضح مختلف أشكال الأسرة الانسانية منذ العصر الحجرى وحتى عصر الذرة ، وفى كافة أرجاء الأرض من استراليا وحتى القارة القطبية ، كما توضح قواعد الحياة والنظام

داخل الأسرة • واهتمت بعض تلك الدراسات بالحديث عن مستقبل الأسرة فى العالم الحديث ، خاصة بالنظر الى ما تعانيه الحياة الأسرية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة من أزمات وصراعات وأخطار تهـدد قيامها بوظائفها الهامة المعروفة •

ولكن الخلاصة الأساسية لكل تلك الدراسات أن الأسرة نظـام اجتماعى كان موجودا فى جميع أنواع المجتمعات التى عرفهـا البشر ، وسيظل قائما طالمـا كانت هناك حياة اجتماعية • فهى البيئة الوحيدة التى تتلقف الوليد البشرى وتحنو عليه ، فتغذيه وتحميه وتجعل منه انسانا قادرا على المعيشة فى المجتمع والمشاركة فى أنشطته المختلفة • هذا النظام نطلق عليه اسم : الأسرة • وهناك أنماط وأنواع مختلفـة : الأسرة الكبيرة ، والصغيرة ، والممتده ، والنووية ، وغير ذلك (وسنعود الى الكلام عن ذلك تفصيلا فى الفصل الثالث ، من الباب الثالث) •

ويمثل الزواج ــ بأشكاله وقواعده المختلفة ــ عنصرا أساسيـا للنظام الأسرى • ولو انه هناك حالات خاصة ــ تقع على الحدود بين شكلين مختلفين ــ قد لا تصدق عليها التعريفات الشائعة • ولكننـا نستطيع على أى حال تعريف الزواج تعريفا شديد العمومية بأنه علاقة دائمة بين رجل وامرأة ، تؤدى الى انجاب الأطفال برضاء وموافقـة المجتمع • والعادة أن يعيش الزوجان والأطفال فى معيشة مشتركة وقد يمارسون أعمالا مشتركة أو مرتبطة ببعضها (خاصة فى المجتمعات قبل الصناعيـة) •

ومن الطبيعى أن تختلف تلك العناصر والسمات الأساسية من مجتمع الى آخر ، فلكل مجتمع قواعد معينة تحدد مواصفات الشخص القادر على الزواج ، ومواصفات الشخص الذى يمكن أن يقترن به فى علاقة زوجية ، وكيفية التصرف فى ظل العلاقة الزوجية ، وكيف يمكن انهاء أو فصم عرى تلك العلاقة الزوجية ••• الخ •

ونلاحظ هنا أنه قد سادت فى القرن التاسع عشر تصورات عن حالة عاشها المجتمع الانسانى لم يكن فيها زواج ، أى كان فيها نوع من الاباحية أو الشيوعية الجنسية • ولكن الدراسات المعاصرة فى علم الاجتماع العائلى تؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك فساد ذلك الزعم ، وتؤكد ان المجتمع الانسانى كان يعرف فى كل مراحله نوعا من أنواع تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بالزواج • حقيقة أن قواعد الزواج فى مرحلة تاريخية معينة وفى مكان معين قد تختلف اختلافا بعيدا عن تصورنا الحالى للعلاقة الزوجية (حيث يمكن أن يقوم الأخ أو الخال أو الجد بدور الأب — أى اختلاف فئات وطبقات المحارم عما نعرفه الآن) : ولكن ذلك لا يعنى أبدا الافتقار الى نظام محدد للزواج • ولو اهمل المجتمع تربية النشء الجديد ورعايته وتنشئته ، فمن المؤكد أن ذلك المجتمع سوف يتعرض للتحلل والتفكك والانهيار •

ولكن الأسرة قد لا تستطيع وحدها — خاصة بعد نمو المجتمع الانسانى حجما وتركيبا — أن تضطلع بمهمة اعداد النشء للحياة الاجتماعية وتلقينهم الأدوار التى سوف يؤدونها فى مراحل حياتهم المختلفة • ولذلك ظهرت فى فترة أحدث من الحياة الاجتماعية المدرسة لكى تساعد الأسرة فى هذه المهمة التربوية • وكما أن النظام يعنى عددا من الأجوبة الجاهزة (المجمدة كما وصفها فايبلمان) ، فاننا لا نستطيع هنا أيضا أن نجرب فى حقل المدرسة ، ونترك ممارسة المدرسة لمهمتها وهنا للتجارب أو المحاولات والمبادرات الخاصة • ويتعين عندئذ وضع برامج ثابتة مستقرة الى حد ما لممارسة المدرسة لعملها • ذلك أن كثرة التغيير فى البرامج الدراسية ، أو ترك العملية للتجربة والخطأ ، سوف يخلق تعارضا بين المدرسة والأسرة ، أو بين المدرسة والاقتصاد (الذى يحبذ احتياجاته البشرية أساسا من خريجى المدارس ، بالمفهوم الشامل للمدرسة كمؤسسة تعليمية ، أى من الحضانة الى الجامعة) ،

كما أنه قد يضر بالأطفال عموما اضرارا بليغا ، ويؤذى عملية نمو شخصياتهم وتطورها • كما أنه مما يعرقل المدرسة عن أداء وظيفتها بنفس القدر جمود المناهج الدراسية واستمرارها فترة زمنية طويلة دون الاستفادة من مكتسبات العلوم والخبرات التربوية المتجددة والبناء الاقتصادى المتغير • ولهذا السبب يحرص المجتمع على الاستعانة بالبحوث السوسيولوجية والسيكولوجية للتوصل الى تحديد بعض المعايير والمستويات المضمونة للتخطيط للتغير المنشود ، وتحقيق نوع من التكيف والمواءمة بين العمليات التربوية والتغير الاجتماعى الذى يصيب سائر الأنشطة الأخرى فى المجتمع •

ولا يمكن أن تمثل الأسرة والمدرسة الاجابة الوحيدة على مسألة انجاب الأجيال الجديدة واعدادها للحياة فى المجتمع • ذلك أن تلك القضية تطرح نفسها أيضا على مستوى الجماعات الأصغر داخل المجتمع ، كالجماعات المهنية بأنواعها ، ولابد أن تنجح فى التوصل الى نفس الاجابات التى يستعين بها المجتمع الكبير : أى أنه يتحتم وضع قواعد منظمة للحصول على أعضاء جدد ، واعطائهم الخبرة والتدريب الكافيين ، اذا ما أريد لتلك الجماعة أن تستمر فى الوجود • واذا درسنا المنظمات الموجودة فى المجتمع : كالجيش ، والقضاء ، والتعليم ••• الخ فاننا نجدها تطرح على نفسها الأسئلة التالية : أين يمكن أن تجد الأشخاص الذين يصلحون للانخراط فى ذلك التنظيم ، وما هى المعايير التى يجب على أساسها المفاضلة بين المتقدمين واختيار الأصلح للعمل ، وكيف يتم تلقينهم الأدوار التى سوف يؤدونها داخله ، وكيف يمكن مراقبة أسلوب أدائهم لتلك الأدوار فيما بعد (أى أثناء ممارسة أعمالهم) ، وما هى معايير ترقيتهم الى مستويات أعلى ، أو قواعد ابعادهم عن التنظيم (أى فصلهم) ؟

٢ـ توفير الاحتياجات المعيشية الأســاسية : لن تتسع هــذه الفقرة للحديث عن ضرورة النظم التى ينشئها المجتمع متضمنة أساليب انتاج وتوزيع الاحتياجات المعيشية الضرورية لأفراد المجتمع • (انظر حديثنا فيما بعد ــ فى الباب الثالث عن علم الاجتماع الاقتصــادى) • كما أننا لن نحاول هناك استعراض التطور التاريخى والتنوع المعاصر للنظم الاقتصــادية وبيان علاقاتها المتداخلة مع النظم الاجتماعيــة الأخرى • ونجد أن السائحين فى البلاد الأوروبية ، وفى شتى بلاد العالم ، يلمسون بمجرد تعاملهم الاقتصادى فيها أن مفهوم « الثمن » (هل هو ثابت ، هل هو محدد أم حر ، هل يخضع للرقابة أم لا •• الخ) « وتقسيم العمل » وغيرها من المفاهيم الاقتصادية لا تكتسب معناها ودلالتها الا كجزء من نسق كلى من المعايير • فالغش (التجارى) مثلا لا يعد غشا الا فى جماعة معينة ، ولا نستطيع أن نحدده ونتعرف عليه الا اذا كان ينطبق عليه تعريفنا للغش ، ولكنه قد يكون عند تلك الجماعة ــ المختلفة عنا ــ فعلا اقتصاديا عاديا لا يوصف من قبل أفرادها بهذا الوصف • ومهما كانت حدود تعريف كل فعل انسانى تختلف من مجتمع الى آخر ، **الا ان المهم ان هناك دائما حــدودا لكل مجتمع لتوصيف كل فعــل •**

٣ ــ أساليب تسوية الصراعات : لقد حظيت علوم : التاريخ ، ونظرية القانون وممارسة العدالة ، ودراسة الدولة والسياسة باهتمام المفكرين على امتداد التاريخ الانسانى بشكل يفوق مثلا الاهتمام بعلم الاجتماع • حقيقة أن عالم الاجتماع له وجهة نظر سوسيولوجية خاصة فى تناول النظم القانونية والحكومة وطرق ادارة المجتمع ، ولن يتسع المجال هنا لعرض وجهة النظر تلك بالتفصيل الواجب ، (انظــر الفصل الثالث من الباب الأول فى هذا الكتاب) ، ولكننا نكتفى بعرض الخطوط الرئيسية التالية :

يمارس المجتمع — من خلال مؤسساته القانونية — نوعا من الالزام والقهر اراء الحالات المتطرفة والانحرافات النادرة (نسبيا) عن المعيار الموضوع • وتستهدف كثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية التعرف على نسبة حالات الاعتداء على المعايير التى تصل الى علم المؤسسات القانونية فى ظل ظروف معينة ، وتأثير النظم القانونية المختلفة وكذلك نظم تحقيق العدالة على الجماعات الاجتماعية المختلفة ، ومدى مساهمة تلك النظم فى تدعيم التضامن الاجتماعى أو تغذية عوامل الصراع والفرقة فيه •

ويهتم علماء الاجتماع بتحليل النظم والأوضاع السياسية القائمة بنفس الطريقة ، وان كان ذلك قد تم بشكل أقل عددا وكثافة مما ينبغى • ويرجع الفضل الى العالم الأمريكى تشارلز رايت ميلز C. Wright Mills, فى اعطاء دفعة كبرى لهذا الميدان من ميادين البحث فى علم الاجتماع • وقد بدأه باطلاق الهجوم على الصفوة التى تملك القوة فى الولايات المتحدة ، والتى تتحكم فى مقدرات هذا المجتمع[1] • فهى تتحكم — من خلال العلاقات المتبادلة بين أطرافها — فى كل ميادين الاقتصاد والسياسة والشئون العسكرية والثقافة وغيرها • وقد أثارت تلك الدراسة عديدا من علماء الاجتماع ذوى الاتجاهات المحافظة ، المدافعين عن النظام الأمريكى القائم ، ونذكر منهم على سبيل المثال : أرنولد روز[2] ومن الطبيعى أن يتركز ردهم على محاولة اثبات أن هناك أكثر من مركز قوة ، وأن هناك بالتالى أكثر من صفوة ، مما يجعل التحكم فى المجتمع الأمريكى بالشكل الذى عرضه رايت ميلز أمرا لا وجود له

---

(١) انظر كتابه :
C. wright Mills, The Power Elite, New York, 1959.

(٢) انظر كتابه :
Arnold Rose, The Power Structure, New York, 1967.

فى الواقع ولا أساس له من الحقيقة • مهناك حسبما عرض روز مراكز قوى اقتصاديه ، وسياسية ، وعسكرية وهى موجودة الى جانب بعضها البعض (أى ليست فى حالة تنسيق ولا فى حالة صراع) ، أو تعمل ضد بعضها البض • والطابع السائد على هذا النوع من المناقشات بوجه عام هو استخدام شواهد نظرية ، وتراجع المـادة الامبيريقية •

ويمكن القول بأن هناك احجاما عاما من جانب علماء الاجتمـاع الامبيريقيين عن الدخول فى هذا النوع من الجدل ، لأنه يقود فى العادة الى مناقشات ذات دوافع سياسية وعقائدية ، ومن الصعب التوصل الى حسمه بشواهد علمية مؤخدة • ولذلك لا يتجه الى هذا اللون من الجدل سوى العلماء ذوى الالتزام الايديولوجى ، سواء تجاه اليمين أو اليسار • ومن الواضح ازاء هذا الوضع أن تفسير الوقائع والبيانات التى يتم جمعها واثباتها لا يحظى بأى قدر من الاتفاق بين الطرفين •

كما دبت الحياة فى أثناء الستينات وأوائل السبعينات فى الأفكار اليوتوبية (الخيالية المثالية) التى تتصور مجمتما بلا قهر ولا الزام • وهى أفكار لا يمكن دحضها وتفنيدها امبيريقيا ، لأنها تنسحب على مجتمعات المستقبل ، ولا تنسحب على واقع معاصر • وقد أوضح العالم الألمانى **رالف دارندورف** فى مقال نظرى له بعنوان : «أمبا ، الأمريكيون والشيوعيون : حول قضية عمومية السلطة » رأيا يقول فيه أن الكيانات الاجتماعية التي يعتقد أنها لا تعرف أى شكل من أشكال السلطة ، ليست فى الحقيقة كذلك على الاطلاق،وأن التصورات الماركسية والماركسية المحدثة عن مجتمع المستقبل لا تتضمن ــ كأحد معالمها ــ الغاء الادارة والنظام القانونى ، ولكنها تتحدث فقط عن الغاء السلطة كأداة لوضع المعايير السائدة فى المجتمع • ولكننا نلاحظ ــ كما يقول دارندورف فى مقاله ــ أنه ان لم توضع معايير ولم تتغير تلك المعايير من حين لآخر ، أو يلغى بعضها ، فان الأبنية الاجتماعية القائمة سوف تتحجر وتتجس فى سجن

التراث والتقاليد • ومن المؤكد أنها لن تستطيع أن تتكيف مع كل المواقف الاجتماعية التي سوف تطرأ عليها • ومن المؤكد أن أصحاب ذلك التصور المثالي عن مجتمع بلا سلطة لم يساورهم هذا النوع من الشك أبدا ، ولم يفكروا في قضية وجود مجتمع بلا جهاز لوضع المعايير وتعديلها واعادة صياغتها باستمرار • ان حالة كهذه ربما تعني نوعا من الجمود الخانق[3] •

وهناك نظرية أخرى تكمل نظرية دارندورف عن عمومية السلطة ، وهي التي تطرح قضية أن السلطة — أي سلطة — لابد أن تثير نوعا من المعارضة لها ، ومن ثم يتكون موقف صراعي تصطدم فيه تلك السلطة والسلطة المعارضة لها ، ومن شأن تطور الأحداث أن تحدث تعديلات على الأوضاع القائمة ، هي ما نسميه التغير الاجتماعي • فالتغير هو ثمرة وجود الصراع واستمراره ، بل وتشكله نظاميا داخل المجتمع • لأننا اذا سلمنا بعمومية السلطة في المجتمع ، فلا بد أن نسلم بأن العلاقات الاجتماعية تتخذ في كل مجتمع طابعا صراعيا •

وهناك اجتهاد ثالث يحاول أن يتجنب التسليم بعمومية الصراع ، فيقبل وجهة نظر دارندورف في عمومية السلطة ، ولكنه ير ىبدلا من ذلك أن هناك مستويات متباينة من الضبط تبدأ من الالزام والقهر (الذي تمارسه تلك السلطة) المرتبط بدرجات مناسبة من الصراع الناجم عنه ، وتنتهي بالتعاون والتضامن الاجتماعي • وأن كل مجتمع أو جماعة معينة تحتل مركزا معينا على هذا السلم المتدرج بين قطبي القهر والتعاون • وفي هذه الحالة لا تصبح القضية قضية بدائل (أي هذا

(3) Ralf Dahrendorf « Amba , Amerikaner und Kommunisten : zur These der Universität von Herrschaft » , nachgedruckt in : Pfade aus Utopia , München, 1967.

الشكل أو ذاك) فاما التعاون واما الصراع ، ولكن القضية تصبح قضية تنويمات ممكنة للظواهر الاجتماعية[٤] •

وقد فشلت على امتداد التاريخ الانسانى كل محاولات تأسيس مجتمعات بلا سلطة ، سلطة تستطيع تسوية الصراعات داخل الجماعة ، أى تقوم بدور الحكم ، وتوقم بعبء ادارة ثروة المجتمع من السلع والمعارف ، وتتشرف على التزام أفراد الجماعة بالمعايير المشتركة ، وتأخذ زمام المبادرة أحيانا لتحقيق بعض أنواع التغير الاجتماعى • ولذلك يهتم علم الاجتماع المعاصر بدراسة أشكال السلطة الشرعية ، وشروط تحققها ، والآثار المترتبة على ممارستها • ومن الواجب أن تدرس تلك المسائل من وجهة نظر أصحاب السلطة ومن وجهة نظر الخاضعين لتلك السلطة ، لأنه تقوم بين هؤلاء وأولئك علاقات متبادلة أيضا ، وكل فعل اجتماعى يثير رد فعل ، حتى ولو لم نسمه صراعا • ولكن المهم أن نهر الحياة الاجتماعية لا يسير فى اتجاه واحد ، ولكنه متعدد التيارات •

ومن الملاحظ أن هذا التفاعل الحادث داخل الجماعات الكبرى — خاصة المجتمعات الحديثة — لا يتم بين طرفين فقط ، ولكنه يتم فى نفس

---

(٤) هذا الأسلوب فى الحوار يتبعه دائما العلماء المحافظون الذين يدلهم ذكاؤهم على الوجاهة المنطقية لبعض قضايا الفكر الماركسى ، وبالتالى فلا يمكنهم اثبات خطئها أو تفنيدها ، ولكنهم لا يريدون فى نفس الوقت تأييدها والتدليل على صحتها . ومن ثم يقدمون بديلا ، يهرب منها ، ولكنه يؤدى فى النهاية الى المساعدة على طمسها وتزييف صورتها أمام الدارسين الأقل ذكاء . من هذا مفهوم الطبقة ومفهوم التدرج الاجتماعى . فالمفهوم الصحيح للطبقة مفهوم ماركسى أساسا ، ولا يمكن فهم ديناميات الحياة فى المجتمع المعاصر بدونه ، ولطمس فكرة الصراع المتصلة بمفهوم الطبقة استحدث علماء الاجتماع الأمريكيون مفهوم التدرج . انظر محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، الباب الثالث . وانظر معالجتنا للتدرج الاجتماعى فى الفصل التاسع من الباب الثالث من هذا الكتاب .

الوقت على مستويات متباينة الحجم وبين أطراف عدة يمثلون عددا كبيرا من الجماعات الفرعية القائمة فى ذلك المجتمع • ومن شأن هذا الوضع أن يؤدى الى قيام تحالفات قصيرة الأمد أو طويلة الأمد بين جماعتين أو عدة جماعات • وقد تكلمنا فيما سبق عن فكرة جورج زيمل التـى اوضح فيها كيف أن وجود ثلاثة أشخاص أو ثلاثة جماعات فرعية فى داخل جماعة معينة يمكن أن يؤدى الى اتخاذ قرارات بالأغلبية ، حيث يتحالف طرفان ضد الطرف الثالث ، وكيف أن طرفا من هؤلاء الأطراف الثالثة يمكن أن يحدث وقيعة بين الطرفين الاخرين • وتدلنا امكانية وجود ائتلاف بين عدد من الأطراف ، أو تداخل أنواع مختلفة من الائتلاف مع بعضها ، أن نماذج الفكر التى تتصور وجود فريقين اثنين فقط — حاكمين ومحكومين ، أو متسلطين وخاضعين — لا تتحقق فى الواقع الا فى الأحـوال النـادرة •

ويضـاف الى ما سبق ملاحظة أخيرة : **ان السلطة الشرعية المنظمة لا توجد الا فى أحضان ثقافة معينة ، وتلك الثقافة هى التى ترسم لها الحدود وتحدد لها بعض الضوابط**• حتى لو أشار البعض الى طاغية مجنون مثل كاليجو لا [٥]، وكيف أنه عمل واعيا على الاعتداء على المعايير المقررة فى تراث روما ، نلاحظ أنه انما فعل ذلك لكى يثبت تفوقه وقدراته فوق الانسانية • وهو بذلك يدلل — من طريق آخر — على ايمانه بصحة هذه المعـــايير •

٤ — حول تنظيم المعرفة العلمية والدينيـة : من الملاحـظ أن مشكلات النظم السياسية (خاصة نظام الدولة) ، والقانونية تفـرض

(٥) كاليجولا احد اباطرة الرومان ، تولى حكم الامبراطورية الرومانية من عام ٣٧ الى عام ٤١ بعد ميلاد المسيح ، وكان حاكما طاغيا ، ومـات مقتولا .

على العلماء الاهتمام بها ودراستها الى الحد الذى قد يجعل الانسان ينسى أحيانا أنها نظم حديثة نسبيا • فالمجتمعات الانسانية تعمل دائما وبالتدريج على تطوير نظم جديدة تقابل مجالات الحياة الاجتماعية المتجددة والمتشعبة ، ولكن ذلك لا يتم دائما بشكل متواز أو موحد فى جميع المجتمعات ، لاختلاف مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى • فعلى الصعيد الدينى والسياسى على سبيل المثال نلاحظ أن المجتمعات الغربية الحديثة قد توصلت بعد صراع عنيف الى فصل الكنيسة عن الدولة فصلا واضحا • كما استطاعت تلك المجتمعات نفسها ، وبعض المجتمعات الأخرى ، تطوير نظام اجتماعى للعلم فيها ، فالمعرفة العلمية لم تعد نهبا للاجتهادات الفردية أو المبادرات الخاصة ، ولكنها دخلت هى الأخرى مرحلة التشكل النظامى لأول مرة فى تاريخ البشرية • ان أبحاث الذرة أو الفلك ، وانتاج المخصبات الصناعية ، واعداد علماء الاجتماع الجدد ••• الخ كل ذلك لم يكن يمكن أن يحرز أى تقدم لولا التشكل النظامى للعلم فى المجتمع الحديث • ويرتبط هـذا الوضع الجديد ببلورة نسق كبير من المعايير والقيم والأدوار المتصلة بالبحث الامبيريقى والمعتمدة عليـه •

وقد بدأت عملية التشكل النظامى للعلم ببطء وعلى استحياء فى خلال القرن السابع عشر فى المجتمعات الغربية ، على حين ظل العلم فى أغلب المجتمعات الأخرى ميدانا خاصا بالعلماء من رجال الدين ، أو رجال الدين العلمـاء ، الذين كانوا يرعون المعـرفة العلميـة فى نفس الوقت الذى يرعون فيه القيم الأخلاقية والدينية ويحافظون عليها • وقد فسرت عملية التشكل النظامى للعلم (أى ظهور مؤسسات ذات تنظيم معيارى واضح ومحدد مهمتها متابعة البحث العلمى ورعاية العلماء) فى بعض المجتمعات (خاصة مجتمعات العالم الثالث) بأنها

انتقاص من مكانة المؤسسة الدينية ، أو استخفاف بأهلية رجال الدين للقيام بهذه المهمة ٠

واستمرت عملية التشكل النظامي لميادين وموضوعات أخرى ، واستمرت بذلك عملية انفصالها عن المجال الديني : فاستقلت الفلسفة ، والأخلاق ، ومبادىء المواطنة الصالحة ، وتكونت لها نظم ومؤسسات تعمل على رعايتها وتطويرها ٠

وسيظل الدين قائما فى كل المجتمعات الانسانية ، كما ظل قائما فى الماضى ، يؤدى الوظيفة الأساسية والحيوية وهى تنظيم علاقة الانسان بالعالم فوق الطبيعى أو المقدس ، ولهذه العلاقة انعكاسات وامتدادات مؤثرة على علاقة الانسان باخيه الانسان فى المجتمع ٠ وذلك من خلال وجهات النظر الدينية فى تنظيم المجتمع ، وخاصة فى الأخلاق ، وعندنا فى الدين الاسلامى تحكم القواعد والأصول الدينية المقررة كثيرا من مجالات الحياة فى ميدان الأسرة ، والاقتصاد ، والميراث ، وغير ذلك[٦] ٠

فالملاحظ أن استقلال عديد من مجالات الحياة الاجتماعية بنظم متميزة خاصة بها ، لا يعنى أن المجتمع لم يعد فى حاجة الى أساليب أو الى هيئات ذات مستوى أعلى لكى يحدد ماهو — من وجهة النظر الاجتماعية — الصواب والخطأ ، وما هو الضار والمفيد ٠ ان كل سلوك يحدده لنا المجتمع له بدائل واردة وممكنة ، وما لم تتكرر وتتأكد التعليمات الاجتماعية باستمرار وبانتظام ، فسوف يكون مآلها النسيان بعد حين ٠

---

(٦) انظر عرضا مفصلا للتنظيم الاسلامى للمجتمع عند :

عبد الله الخريجى ، **نظم المجتمع الاسلامى** ، دار رامتان للطباعة والنشر ، جدة الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ — ١٩٨٣ ٠

ومن أكثر الناس الذين يدركون صحة هـذه الحقيقة ويأخذونها فى اعتبارهم ويعملون بمقتضاها رجال الأحزاب ذات الانتماءات الايديولوجية• فالمراسيم والاحتفالات التى تهتم بتنظيمها تلك الأحزاب فى المجتمع الحديث لا تستهدف مجرد تأكيد معايير السلوك ، ولكنها تذكرنا فى نفس الوقت بمصدر السلطة الذى تستمد تلك المعايير قوتها منه • ومن مصادر السلطة تلك التى عرفتها المجتمعات الانسانية : الآلهة أو الاله الواحد ، الأسلاف ، الطبيعة ، الحزب ، الوطن ، القانون ، الحرية ، الاخوة الانسانية ••• الخ •

٥ - **تأمين الجماعة لبقائها واستمرارها** : - قلنا ان النظم الاجتماعية تمثل اجابات جاهزة على السؤال الاساسى : كيف يستطيع الانسان أن يحافظ على بقائه واستمراره ، رغم قسوة الظروف الطبيعية التى يعيش وسطها • والملاحظ أن الحلول التى طرحتها التجربة الانسانية على محك الاختبار ، والتى صادفت حتى الآن قدرا من النجاح ، تتصف بوجود بعض الفروق والاختلافات بينها ، كما تتميز ببعض أوجه الشبه •

وعلى هـذا يمكن القول أن أى مجتمع انسانى لا يمكن أن يخلو من بعض النظم الاجتماعية التى يمكن أن نسميها **النظم الرئيسية أو الأساسية** • ذلك أنه مهما اختلفت طبيعة المجتمعات وأسس قيامها وظروف حياتها ، ومراحل تطورها ، الا أنها لابد أن تعرف نظاما محددا لانجاب الأطفال (الأعضاء الجدد فى المجتمع) واعدادهم (تنشئتهم اجتماعيا) ، وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة ، تلك هى **الأسرة** • ولابد لكل جماعة أن تعمل لكى تنتج الأساسيات اللازمة لاعاشتها ، فمرحلة الوفرة الاقتصادية (أى وجود موارد جاهزة للاستهلاك أكثر من احتياجات أفراد الجماعة) مرحلة بالغة القصر فى حياة المجتمع الانسانى ، ويكاد لا يكون لها وجود • فكل مجتمع يجب أن ينظم لأفراده أساليب الانتاج ، وتوزيع عائد هذا الانتاج ، والاستهلاك •• الخ)

ذلك هو **النظام الاقتصادى** • وكل مجتمع انسانى لمس أفراده منذ فجر تجربتهم الاجتماعية الحاجة الى التفكير فيماوراء الطبيعة وفيما هو أسمى من المستوى الانسانى ، فكانت بداية الفكر الدينى مرتبطة أوثق الارتباط ببداية الحياة الاجتماعية • ولذلك يعد **النظام الدينى** أحد النظم الاجتماعية الرئيسية • ومشكلة القوة تبـدأ فى الظهور — كما أشرنا — منذ أن تضم الجماعة ثلاثة أشخاص ، **فالنظام السياسى** نظام ملازم للتكوين الاجتماعى ، فلا مجتمع بلا سياسة ســواء فى الماضى أو اليوم أو غدا • تلك هى النظم التى لا يخلو منها مجتمع ، والتى تتفرع عنها ، كما أوضحنا ، فى أثناء عملية التطور الاجتماعى **النظم الاجتماعية الفرعيـــة** •

ومن السمات المشتركة لكل المجتمعات المعاصرة أن نظمها الاجتماعية سريعة التغير • ولا يوجد اليوم نظام اجتماعى على هذه الأرض ليس فى حالة حركة مستمرة ، وتلك حقيقة معروفة للجميع ، أو على الأقل يكاد أن يسلم بها الجميع • ولم يكن الأمر كذلك دائما • فقد كان بعض المفكرين يعتقدون أنه كان يحكم هــذه الأرض فى الماضى نظام كامل مطلق الثبات والاستقرار ، وأن مثل هذا النظام سوف يعاود الظهور فى نهاية التاريخ •

ولكن علمــاء الاجتماع يوقفون جهودا كبيرة على رصد مظاهر التطور الكبرى والصغرى : فالجماعات تتغير ، والقواعد الثقافية السائدة والنظم الاجتماعية تتغير ، وأدوار الأعضاء فى تلك الجماعات تتغير ، والعلاقات تتغير • فلماذا يحدث هذا التغير ، وكيف يحدث ، وما هى آثاره ؟ تلك الموضوعات هى مادة الحديث فى الفقرة التالية •

* * *

الفصل السابع

التوازن والصراع والنمو

من الظواهر الواضحة فى غالبية كتب المدخل فى علم الاجتماع أن ينتهى الكتاب فى أغلب الأحيان بفصل عن « التغير الاجتماعى » • والعادة أيضا أن يأتى هذا الفصل قصيرا متعجلا بالقياس الى المعالجة المفصلة فى تلك الكتب لموضوعات : التنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعى ، والاجماع ، والتكامل ••• الخ • وقد بدأ كثير من علماء الاجتماع يلتفتون الى تلك الظاهرة منذ أواخر الستينات فى أوروبا وفى الولايات المتحدة بوجه خاص • ومن الأعمال الأولى التى ساهمت فى لفت النظر الى تلك الظاهرة واثارة هذه المشكلة مقال ظهر فى أمريكا لأول مرة عام ١٩٥٨ للعالم الألمانى رالف دارندورف بيحث « نحو توجيه جديد للتحليلات السوسيولوجية » • وقد أحدثت الأفكار التى عرضها دارندورف فى هذا المقال صدى كبيرا لدى علماء الاجتماع • وبدأت الاجتهادات لعلاج هذا الوضع ، من خلال رؤية جديدة للتحليل الاجتماعى •

وقد تصدى لمواجهة هذا التقصير فى دراسة التغير الاجتماعى فى كتب المدخل الى علم الاجتماع ــ وهو أحد نتائج التأثير الطاغى لنظريات تالكوت بارسونز ــ عالم الاجتماع الأمريكى رايت ميلز من خلال انتاجه العملى الغزير (رغم وفاته المبكرة عام ١٩٦٢) • وقد كان ميلز نموذجا للعالم الملتزم ، الذى يشعر بمسئوليته الاجتماعية ويسعى جاهدا للوفاء بها ، فقد كان مصرا على أن يكون أكثر من مجرد عالم أكاديمى • وقد كان رايت ميلز يسعى من أجل ذلك الى الحصول على تأثير سياسى ،

وعلى أن يلعب دورا مؤثرا على مسرح الحياة العامة الأمريكية • وهو فى هذا يقترب من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع : كونت ، وماركس ، وسبنسر ، وأستاذهم جميعا سان سيمون •

وقد عرفت ألمانيا « مدرسة فرانكفورت » التى كان من أبرز أعلامها تيودور أدورنو Adorno وتلاميذه ، وقد حاولوا بأسلوب شخصى مختلف وبمنهج علمى مختلف تأسيس وجهة النظر « الجدلية » فى علم الاجتماع فى مقابل وجهة النظر « الوضعية » • وقد أدى ذلك ، كما عمل ميلز من قبل ، الى أن تصدرت المناقشة القضايا والمشكلات الفلسفية والسياسية •

وكان تالكوت بارسونز ، رائد التحليل البنائى الوظيفى المعاصر ، قد أوقف دراساته النظرية على دراسة النسق الاجتماعى المتوازن (أى المجتمع فى حالة توازن) ، لأنه كان يرى أن مستوى معرفتنا الراهن لا يسمح لنا بوضع نظريات عن التغير الاجتماعى • ومن رأيه أيضا أننا يمكن أن ندرس عمليات التغير الاجتماعى من خلال دراسة مراحل (أو محطات) متتابعة فى حياة المجتمع (أى أنه لا يحبذ الدراسة التتابعية ، ولكنه يستعيض عنها بمجموعة من الدراسات الآنية ، أى التى تسجل كل منها لحظة معينة فى حياة المجتمع) • والأساس الذى يقوم عليه الاجتماع الانسانى فى النموذج البارسونى هى **اتفاق أعضاء المجتمع فى الرأى** ، أى الاجماع Consensus • ومعنى ذلك أنهم يتفقون بوجه عام على نفس القيم والمعايير (حتى وان كان سلوكهم كثيرا ما يبتعد عن تلك القيم فى الواقع) • ويعتمد التنظيم الاجتماعى بعد ذلك — كأساس ثان — على مبدأ المنفعة ، أى على الاعتماد المتبادل ، أو الفائدة التى تحققها الأغلبية نتيجة الحياة الاجتماعية المشتركة • ومن ثم يعد الالزام الخارجى — وفقا لهذه النظرية — أمرا شاذا ومرضيا ، يؤدى استمراره الى تحطيم المجتمع •

ويطلق على هذه النظرية اسم « البنائية الوظيفية » لأنهــا تعتمد فى تحليلاتها على مفهومى « البناء » « والوظيفة » • ويدل مصطلح البناء على العناصر القائمة التى تتصف بالاستمرار (النسبى) وعلى النسق الاجتماعى • أما مفاهيم « المشكلات أو المتطلبات الوظيفية » و « الاعتماد الوظيفى » وغيرها فتصف العمليات التى تجرى داخل النسق • ومن ثم يكون التغير هو ما يحدث بين حالتين ــ منفصلتين زمنيا ــ من حالات بناء نسق معين • ولمــا كان كل شىء فى النسق المتكامل معتمدا على بعضه البعض وظيفيا ، فانه يصبح من المتعذر ، فى رأى بارسونز ، ادراك التغير أو تحديده ووضع أيدينا عليه ، لأنه يتكون من عدد لا نهائى من التغيرات التى تقع فى نفس الوقت • وربما كان الأفضل ، فى رأيه ، أن نضع أيدينا على مصدر أو نقطة انطلاق ، كى نبدأ من عندنا فى تحليل التغيرات التى تظهر وتنتشر حولها ، الى أن تصل الى حالة جديدة ــ مؤقتة أيضا ــ من حالات التوازن •

ولكن حالة التوازن هــذه هى فكرة تصورية ، وليس لها وجود حقيقى فى الواقع • **ذلك أن النسق الاجتماعى لا يعرف فى الحقيقة اطلاقا السكون أو الاستقرار** • وهناك بعض المفاهيم التى تلعب دور همزة الوصل الفكرية (أى التصورية) بين الحالات التى تعتبر لغرض التحليل ساكنة أو ثابتة والواقع الدينامى المتحرك ، ومن تلك المفاهيم : التوتر ، الاجهاد ، التناقض أو التعارض بين عناصر البناء الاجتماعى والثقــــافى[1] •

---

(1) هذا العرض نقلا عن روبرت ميرتون فى تقديمه لموضوع « البناء الاجتماعى والأنومى » ، المنشور فى كتابه الشهير : **النظرية الاجتماعيــة والبناء الاجتماعى** ، انظر :

Robert K. Merton , Social Theory and Social Structure, 2 nd enlarged edition, Glencoe, Ill, 1957.

وقد انتشرت فى كتابات علم الاجتماع المعاصر نماذج لتحليل التغير فى مواجهة نموذج التوازن هذا ، ومن أهمها **نموذج الصراع** • ونقطة الانطلاق فى هذا النموذج أنه توجد فى المجتمع صراعات مستمرة بين الحاكمين والمحكومين ، وبين من يملكون ومن لا يملكون ، وبين طبقتين أو عدد أكبر من الطبقات ، وبين المستغنين والمستغلين (بكسر الغين فى الأولى وفتح الغين فى الثانية) ، ولهذا السبب يعيش المجتمع فى حالة تغير مستمر • وفى مثل هذه الأحوال يكون القهر والالزام الخارجى هو الوسيلة الوحيدة أو الوسيلة الأساسية لتحقيق التضامن الاجتماعى ، وبذلك يكون القهر شيئا عاديا مألوفا فى حياة كل مجتمع • وتؤكد هذه النظريه **الطابع القهرى والالزامى المسيطر علىكافةأنواعالحياةالاجتماعية** (حسب رأى دارندورف) ، بنفس الحماس والقوة الذى يؤكـد به بارسونز على ضرورة القيم والمعايير المشتركة • وتؤدى نظرية الصراع الى أن تتصدر العمليات والنظم **السياسية** اهتمام هذا الفريق من العلماء ، ويتناولونها كنموذج لتحليل سائر العمليات والنظم الاجتماعية ، هـذا اذا شدت انتباههم أصلا •

ويمكن أن نجد البذرة الأولى لتلك النماذج المتعارضة فى مؤلف أفوطون السياسة (٢) ثم قام توماس هوبز وجان جاك روســو بتقديم **أفلاطون السياسية**(٢) ثم قام توماس هوبز وجان جاك روســو بتقديم صياغات أكثر تفصيلا لها ، وساهما فى طرح عدد من القضايا والمشكلات الجديدة • أما أبرز ممثلى نظرية الصراع المعاصرين فيعتمدون على آراء كارل ماركس الى حد ما ، خاصة عندما يشاركونه الرأى بأن الصراع والقهر يمكن أن يختفى نهائيا من المجتمع الانسانى فى يوم من الأيام • (ولو أن رالف دارندورف ليس من أصحاب هذا الرأى كما أشرنا) •

---

(2) R. Dahrendorf, « Lob des Thrasymachos » , in Pfade aus Utopia , op. cit .

ولكنه من الممكن أيضا الاستعانة ببعض النماذج الصراعية فى التحليل السوسيولوجى دون أن يضطر الباحث الى تبنى أولوية العوامل الاقتصادية (كما تقول الماركسية) • فهناك بعض المؤلفين الذين يؤسسون فكرة عمومية الصراع على التباين البيولوجى بين الناس ، أو يرجعونه الى عدم المساواة السياسية السائدة فى المجتمع (مفاهيم : الحاكمين والمحكومين ، أو المستويات المختلفة فى التدرج الاجتماعى) ، أو الى التباين الحتمى بين الفكر والواقع ، أو تصوره من خلال الجدل الهيجلى فى اطاره الفلسفى •

والمهم هنا أن نلاحظ أنه اذا أرجع المفكـر كل أنواع الصراع ومظاهره الى سبب واحد ، فمعنى ذلك أنه قد ارتد الى نفس الموقف الذى كان يرابط عنده الرواد الأوائل لعلم الاجتماع منذ قرن ونصف من الزمان ، وعاد الى النظريات العلية التى تسير فى خط واحد مضطرد ، والتى ثبت فسادها على طول هذا التاريخ الطويل لعلم الاجتماع •

وقد أثمر هذا الجدل المحتدم بين نظريات التوازن ونظريات الصراع تراثا خصبا فى علم الاجتماع ، بحيث يتعذر أن نخوض فى الكلام عنه هنا[٣] • ولعله يكفى أن نلفت النظر الى نقطة جوهرية وهى أن الخلافات هنا لا تدور حول وقائع أو قضايا يمكن حسمها حسما واضحا بمناهج عملية تجريبية ، ولكنها تدور بالأساس حول قضايا مبدئية ،

---

(٣) انظر مزيدا من المعلومات حول هذا الموضوع عند :

د. احمد زايد **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية** ، دار المعارف الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٤

د . سمير نعيم احمد ، **النظرية فى علم الاجتماع** ، دار المعـــارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

د. على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

يتم المفاضلة بينها حسب جدواها وفائدتها كمنطلقات للتحليل ، وان كان ينفذ اليها فى كثير من الأحيان مواقف ايديولوجية واعتبارات الطموح المهنى وغير ذلك ، مما يجرها بعيدا عن ساحة العلم .

ان النسق الاجتماعى لمجتمعات سكان استراليا الأصليين — على سبيل المثال — يمكن تصويره كما لو كان نسقا ثابتا فى حالة من التوازن ، مع أنه من المرجح أنه قد تعرض لتغيرات عديدة فى كل مجال من مجالاته على مدى آلاف السنين السابقة ، مما لا يمكن أن يصل علمنا اليه أو نستوثق منه بشكل مؤكد . ومع ذلك فقد أصبح التغير اتجاها شديد الوضوح الآن فى ذلك المجتمع بعد أن غزا الانجليز القارة الاسترالية ، وتعرضت ثقافة ذلك المجتمع لضغوط ومؤثرات عنيفة خارجية ، كانت تفرض على الاستراليين اما أن يتغيروا أو يندثروا .

كما يمكن القول بأن الأنساق الاجتماعية الصغرى كالأنساق العائلية يمكن أن تحسم أو تسوى بحيث تظل الأسرة قائمة كما هى ، ومن ثم يمكن القول بأن نموذج التوازن يصدق على مثل هذه المواقف أكثر من نموذج الصراع . فالصراعات العائلية يندر جدا أن تحسم بالقوة أو العنف . فى مقابل هذا لا يبدو عمليا ولا صحيحا تبنى مفهوم التوازن عند تحليل الثورات أو تحليل مجتمعات أغلب دول العالم الثالث ، حيث لا يوجد فيها — أو لا يكاد يوجد — قيم ومعايير مشتركة يمكن أن تعمل على خلق نسق متوازن حقيقة أو يمكن أن يحقق فى المستقبل القريب حالة التوازن هذه .

وقد حظيت نظريات الصراع بقدر كبير من الاهتمام والتقدير لأسباب متنوعة ليس هذا بيان تفصيلها . وهى ليست البديل الوحيد لنظرية التوازن ، كما عرفناها عند بارسونز . وقد أشرنا من قبل فى أكثر من موضع الى نظريات بيتريم سوروكين . وقد اتخذ سوروكين

موقفا مختلفا عن موقفي بارسونز ودارندورف (وكل منهما يمثل معسكرا متميزا داخل ميدان النظرية الاجتماعية) • ولذلك لا يمكن الادعاء بوجود رابطة مباشرة بين آرائه وآراء أى منهما •

وقد تباعد سوروكين فى مؤلفاته الأساسية عن مشكلات مجتمعنا المعاصر (وكذلك عن مشكلاتنا السياسية الخاصة) مما مكنه من أن ينظر — من عل — نظرة تاريخية شاملة الى تطور المجتمعات الحديثة • وحاول سوروكين أن يميز الكيانات الاجتماعية — التى تعد أنساقا — نظريا وامبريقيا عن الكيانات التى ليست أنساقا • ووصف الأنساق الاجتماعية الثقافية بأنها تمر بنوع من « النمو » ، لا يمكن أن نعتبره سعيا وراء تحقيق التوازن . ولا هو تغير وليد الصراع • ومع تغير قوة الدوافع الخلاقة فى الثقافة يتغير **ايقاع النمو** فى المرحل التاريخية المختلفة التى يمر بها ذلك النسق • ويستعمل سوروكين مصطلح النمو بمعنى **العملية الطبيعية الحتمية المستمرة** ، والتى حاول سوروكين تتبعها وتوضيحها فى المجتمعات الغربية منذ عصر الاغريق وحتى العصر الحديث •

ويصاحب التغير الثقافى تغير العلاقات الاجتماعية (أى التغير الاجتماعى) ، وان لم يوضح لنا سوروكين ذلك بنفس الدرجة من التفصيل والاقناع • ويرى سوروكين على وجه العموم أن المجتمع يعيش فى حركة دائبة تتذبذب بين المراحل الثقافية المختلفة وهى :

١ — الثقافة الفكرية :

وهى تلك الثقافة التى تسود فيها الأفكار •

٢ — الثقافة الحسية :

وهى المراحل التى يلعب فيها التطور المادى الدور الحاسم •

٢ ـ والثقافة المثالية :

وهى مرحلة وسط بين المرحلتين المذكورتين من مراحل التطور الثقافى ، والتى يمكن أن نصفها بأنها « ثقافة رشيدة » •

وتتغير أشكال السلطة كجزء من أجزاء الثقافة ، ومع ذلك يلاحظ أنه لا يوجد أى نوع من التزامن بين تغير المظاهر الثقافية السياسية والتكنولوجية والفنية وغيرها • فبعضها قد يتغير فى نهج مستقل عن بقية عناصر الثقافة ، وان كانت جميعا تتفاعل وكل منها يؤثر فى الباقى •

وقد ظهرت فىالسنوات الأخيرة محاولات لبلورة نظرية فى التطور الاجتماعى أو الثقافى بوصفه نظيرا للتطور البيولوجى • مع العلم طبعا بأن تلك المحاولات جاءت بعيدة عن الطابع الساذج لنظريات أتباع الداروينية الاجتماعية التى ذاعت فى القرن التاسع عشر ، والتى نبذها علم الاجتماع المعاصر كلية اليوم •

وعندما يتناول العلماء التغير ، فان كل فريق منهم يتخذ نهجا خاصا فى تصويره أو محاولة فهمه • فيراه البعض فى الأساس عملية تراكمية بطيئة ، مثل تجربة كافة الاحتمالات الممكنة ، بحيث ينتهى الأمر الى نبذ نموذج ثقافى كان قائما ، ويتخلق نموذج ثقافى جديد (ومن أمثلة هذا التصور للتغير تطور فن النحت الأغريقى أو فن الرواية الأوروبية المعاصرة) • والبعض يساوى بين التغير والثورة ، خاصة الثورات السياسية • ومن النادر أن تولى احدى نظريات التغير نفس القدر من الاهتمام لعمليات التطور البطىء وللانقلابات الثورية •

وقد أدخل مؤخرا عالم الاجتماع الأمريكىأميتاى اتزيونى Etzioni نغمة جديدة فى هذا النقاش الكبير العاصف المشوب بالفكر الحتمى

حول التغير[٤] • فهو يرى أننا نستطيع اليوم ، ولأول مرة فى تاريخ البشرية الاجتماعى (عصر ما بعد الحداثة) ، أن نحقق **المجتمع الايجابى ،** أى المجتمع الذى يملك مقدراته بيده ، ويملك الوسائل التكنولوجية التى يصنعها بنفسه ولنفسه • وبذلك يمكن أن يتحقق ما يطلق عليه اسم التغير الاجتماعى المخطط ، والذى بدأت بعض المجتمعات تمارسه بالفعل (سوف نتحدث فيما بعد تفصيلا عن التغير المخطط فى ثنايا حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقى) • ومن الممكن أن ننجح بعد ذلك فى تطبيقه على كل أنواع المجتمعات والجماعات • وسوف يكون انجاز ذلك بمثابة ثورة تضارع فى أهميتها أكبر الثورات فى حياة البشر ، مثل : الاستقرار والتوطن بعد البداوة والترحال ، واكتشاف الزراعة ، وتدجين الحيوانات ، وقيام المجتمع الحديث الذى قام اعتمادا على النجاح فى تسخير القوى الطبيعية لصالح الانسان • وسوف يمكننا هذا من أن نبدأ عملية تغير ذاتى كثيفة ومستمرة ، بدلا من أوهام المفكرين فى الماضى الذين كانوا « يقترحون » تأسيس مجتمعات « كاملة » أو « مجتمعات أفضل » •

ولا يعتمد هذا التغيير على الصراعات السياسية التى تدور فى المجتمع ، على نحو ما اقترح دارندروف ، كما أنه لا يعتمد على عملية « اعادة تربية » نفسية للجماهير فى مناخ ثورة مستمرة (مثل مفهوم ماوتسى تونج عن الثورة الثقافية) • فالقوة لا ترتبط فى رأى اتزيونى بالضرورة بالقهر ، والمعارضة ، والصراع ، بل انها على العكس من ذلك ترتبط بالتعاون والتضامن • فالتعاون كثيرا ما يعتمد على القوة ، والقوة تمارس عن طريق التعاون ومن خلاله • وهكذا يعتبر اتزيونى « القوة فى المجتمع شكلا من أشكال تعبئة الطاقة الاجتماعية لخدمة الأهداف

---

(٤) انظر كتابه الهام :

Amitai Etzioni, The Active Society : A Theory of Societal and Political Processes, New York, 1968.

الاجتماعية » . فالقول بأن القوة سمة عامة لأى مجتمع ، لا يعنى أن القوة هى عملية سيطرة قاهرة . ونقطة هامة أخرى : ان القوة يمكن تبعا للظروف توظيفها لخدمة كل هدف من أهداف المجتمع ، ، بدءا من استخدامها للابقاء على الوضع الراهن والحفاظ عليه ، وانتهاء باستغلالها لتغييره وتجديده .

وقد درس اتزيونى فى كتابه : المجتمع الايجابى الذى أشرنا اليه ظروف تحقيق مثل هـذا المجتمع . ومن أهم الاعتبارات التى يجب مراعاتها حساب الربح والخسارة . فالحقيقة أنه من أهم واجبات علماء الاجتماع أن يضعوا نصب أعينهم عند التفكير فى كل التغيرات التى يمكن احداثها فى العلاقات الاجتماعية الموازنة بين النتائج المرغوبة والنتائج غير المرغوبة . كما أنه يتعين عليهم ، بقدر ما يسمح لهم رصيدهم من الدراية بعلم الاجتماع . أن يفكروا فى الآثار غير المتوقعة لتلك التغيرات ، سواء كانت سارة أو مؤلمة أو محايدة . وقد فعل اتزيونى ذلك فى ثنايا دراسته لمختلف أشكال القهر الاجتماعى وأساليب ممارسة القوة وآثارها « الضارة » بالنسبة لكل من :

(أ) أولئك الذين يخضعون للقهر .

(ب) أولئك الذين يمارسون القوة .

(جـ) بالنسبة للابنية الاجتماعية ، التى يتم فى اطارها ممارسة القوة .

وبوسعنا أن نصل الى مستوى تصورى جديد عن طريق هـذا التمييز بين أشكال القهر والآثار التى يحدثها هـذا القهر .

والحقيقة أن الجدل الذى دار حول هـذه النقطة يصور لنا بجلاء كيف يمكن احراز تقدم فى الفكر النظرى فى علم الاجتماع . وهذا

هو السبب الذى جعلنا نستفيض بعض الشىء فى عرضه ، وبيان وجهات النظر المختلفة .

ولا شك أنه من الأمور المؤثرة ذات الدلالة فى مثل هـذا الجدل نوع التصور الموجود لدى عالم الاجتماع عن المجتمع أو عن الجماعات التى يدرسـها . اذ أنه من المرجح أن كل نموذج فكرى يجعله يغفل أو يتغافل عن بعض الظواهر التى لا تتسق مع هـذا النموذج . فاذا كان صحيحا أن نسق التوازن ــ الذى قال به بارسونز ــ يجعل الباحث يتخذ موقفا محافظا من الناحية السياسية ، ويجعله يستهين بالقوى المتصارعة السـاعية وراء التغيير . فانه صحيح أيضا أن النموذج الفكرى الذى يتناول المجتمـع بمفاهيم : الصراع والسـلطة والقهر والضغط والضغط المضاد والتغير لا يلائم دراسه المجتمعات الراكدة (مجتمع ما فى احدى جزر بولينزيا المنعزلة) ، كما أنه يميل الى تجاهل امكانيات التخفيف من القهر والألم والاغتراب أو اسقاطها من حسابه كلية ، والى تضخيم وانكاء الصراعات التى لا مناص من تجنبها .

ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن التصورات والأفكار التى يبلورها علماء الاجتماع اليوم لم تعد حبيسة الدوائر الأكاديمية . فمع كل يوم تزداد أهمية الدور الذى تلعبه فى رسم برامج تغير مخطط للواقع الاجتماعى القائم . حقيقة أن الممارسة اليومية كفيلة بأن تصحح وتراجع الأخطاء الفكرية المتطرفة أو العناصر التى تسقط من اعتبار المخطط ، ولكن ذلك لا يتم الا بتكلفة انسانية ومادية عالية ، وبعد أن تكون قد وقعت بالفعل أضرار كبيرة . ونجد مثلا أن دراسة نظرية مثل دراسة اتزيونى موجهة بالأساس لممارسة تأثير سياسى فى اتجاه معين ، ولكنها تتضمن من ناحية أخرى ميكانيزمات التصحيح الذاتى لما قد يعتريها من أخطاء وقصور .

* * *

الفصل الثامن

التغير الاجتماعي

أولا ــ دراسة التغير :

بعد ذلك العرض للجدل الذى شغل أفكار ومشاعر علماء الاجتماع طوال السنوات الأخيرة ، ننتقل الآن الى محاولة فهم عمليات تحليل التغير الاجتماعى ، بصرف النظر (أو بالرغم من) التصورات النظرية الأساسية للمجتمع •

ونحن نستخدم مفهوم الجماعة هنا بنفس الاتساع والشمول الذى استخدمناه به على طول الكتاب ، بحيث يشمل أى تجمع من الناس ابتداء من شخصين يدخلان فى علاقات اجتماعية منتظمة كما يشمل أكبر الوحدات الاجتماعية المعروفة •

ولكن ما هو التغير ؟ التغير على مستوى الواقع الاجتماعى اليومى عملية مستمرة وماثلة فى كل لحظة من لحظات الاجتماع الانسانى • فنحن مع كل ثانية تمر يتقدم بنا السن ، ونتغير جسمانيا وفكريا ، ويتعين علينا لذلك أن نغير سلوك الأدوار التى نؤديها فى المجتمع • وكل علاقة اجتماعية ندخل فيها مع أشخاص آخرين نحن نؤثر على هؤلاء الأشخاص ، وهم بدورهم يؤثرون فينا ، وجماعتنا الصغيرة تتغير بدورها : وفى لقائنا التالى سيكون لكل منا توقعات أخرى مختلفة عن توقعاتنا فى المرة السابقة • ويؤدى تراكم آلاف هذه التغيرات التى تتم على المستوى الأصغر (الميكروسوسيولوجى) الى احداث تغييرات فى الجماعات الأكبر التى تنتمى اليها تلك الجماعات الصغيرة • ولكننا لا نصف التغير الذى

يحدث بأنه تغير فى الجماعات الكبيرة الا عندما يتغير البناء الأساسى لتلك الجماعة ٠

من هذا مثلا أن العلاقات بين الأم وطفلها تتغير تغيرا طفيفا من يوم الى آخر ، ذلك لأن الطفل ينمو ، ويتعلم من أمه وأمه تتعلم بدورها منه ٠ ومع ذلك تظل العلاقة الأساسية هى نفسها دون تغير : فالأم تحرص فى أثناء قيامها بدورها كأم على رعاية الطفل ، وحمايته ، وتعليمه ، واللعب معه ، وتشجيعه ، وتغذيته ٠ وهى فى أدائها لتلك المهام تؤدى دور الأم التقليدى فى الجماعة الأكبر : القبيلة ، أو الأمة ، أو المجتمع ، وأعنى الدور الذى يتطلب اعداد طفلها ليصبح عضوا فى المجتمع ٠ ثم يحدث فى أحد المجتمعات أن تتغير قواعد سلوك الأمهات ، بحيث لا يصبح هذا السلوك الجديد مجرد استثناء ٠ من هذا مثلا أن تبدأ الأمهات فى الطبقات الاجتماعية العليا اطعام أطفالها « بالبزازة » وليس بالرضاعة الطبيعية، أو على العكس من ذلك ، أن تنتقل من الرضاعة الصناعية الى الرضاعة الطبيعية ٠ أو يحدث مثلا أن تحمله على التعجيل بالمشى ، أو على العكس تتركه الى أن يبدأ المشى من تلقاء نفسه ، أو أن تضربه ، أو تكف عن ضربه اذا كان الضرب هو الأسلوب السائد فى التربية ؛ أو تتركه لرعاية الجدات أو الخادمات ، أو تتفرغ لرعايته طول اليوم ٠٠٠ اذا حدث تراكم بهذا الشكل فى هذا النوع من العلاقة فمعنى ذلك أن هناك تغيرا اجتماعيا بدأ يحدث فى للجماعة الأكبر ــ أى المجتمع ٠ فقد تغير نموذج السلوك المنتظم فى المجتمع ٠

ولا يمكن دراسة التغير الاجتماعى دراسة صحيحة الا فى علاقته بجماعة اجتماعية محددة ، أى أن الدراسة يجب أن تتم على مستوى معين من المستويات الاجتماعية ٠ فالشىء الذى قد يعد ثورة على مستوى معين ، قد لا يعد على مستوى آخر سوى ظاهرة شاذة

أو طارئة قليلة الشـأن محدودة الخطر • فالتغير الذى يحدث على مستوى الأسرة (مثل : نمو الأطفال ، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لسـائر أفراد الأسرة) لا يعد تغيرا بالمعنى الصحيح بالنسبة للقبيلة أو بالنسبة للمجتمع الكبير ، ولكنه شيء عادي مألوف لا يخرج عن النظام الرتيب • كما أن التغير على مستوى أحـد النظم الاجتماعية فقط ، قد لا يؤدى الى تغير على مستوى المجتمع الكبير (مثلا : ان تغيير نظام التسليح فى أحد الجيوش من النظام الامريكى الى الروسى أو العكس ، قد لا تكون له فى ذاته أى آثار على بقية النظم الاجتماعية • مع ملاحظة أن عمليـة تغيير نظام التسليح فى الجيش قد تكون نتيجة تغير على مستوى النظام السـياسى أو الاقتصادى أو كليهما • ولكن هـذه قضية أخرى) • ونلاحظ من تتبعنا للمجتمع الصناعى الحديث (فى أوروبا وأمريكا واليابان) أن هنـاك اتجاها عاما للتغير الاجتماعى يسير بالمجتمع نحو العلمانية ، ويبدو ذلك بشكل جلى فى ميدان قوانين الأسرة ونظام التربيـة •

ونحرص عند تحليلنا للأنساق الاجتماعية الكبرى أو الصغرى على أن نوضح علاقات الاعتماد المتبادل بين مكونات النسق • وقد أثبتت البحوث أن هنـاك بعض المفاهيم المفيدة فى هـذا الصدد ، خاصـة بالنسبة للتحليل الوظيفى ، هى : **الأداء الوظيفى السليم ، والاختلال الوظيفى ، والوظائف الظاهرة ، والوظائف الكامنة** ، ويرجع الفضل فى صك هذه المصطلحات وبلورتها الى عالم الاجتماع الأمريكى روبرت ميرتون •

ويوصف أحد أجزاء النسق الاجتماعى بأنه وظيفى (أى يؤدى أداء وظيفيا سليما) عندما يسـاهم فى أداء النسق كله لوظيفته فى المجتمع • أما الاختلال الوظيفى فيحدث عندما يعمل أحد أجزاء النسق على تعويق أداء هـذا النسق لوظيفته • ولكننا ينبغى أن نلاحظ أن نفس القيمة

او نفس المعيار او نفس النظام يمكن أن يظل وظيفيا فترة طويلة من الزمن ، ثم يصاب بالاختلال الوظيفي بعد ذلك • أو يكون وظيفيا على مستوى معين ، ويصاب بالاختلال الوظيفي على مستوى آخر •

ونضرب مثلا هنا بقيمة ثقافية معينة هي « احترام الشخصية الانســانية » ، لكي نقرب بها فهمنا للموضوع • فهذه القيمة تؤدى دورها أداء وظيفيا سليما تمثل أعلى أو ايديولوجية ملزمة لمجتمع متحرر أو راغب في التحرر • ولكن من الممكن أن يتحول بسرعة شديدة الى الاختلال الوظيفي مثلا عندما يتعرض المجتمع لخطر داخلي او خارجي داهم • كذلك نلاحظ انه بينما تكون قيمة « احترام الانسان » وظيفية في ميدان النظم السياسية والعلمية والفنية ــ مثلا ــ يمكن ان تؤدى الى اختلال وظيفي في ميدان النظم الاقتصادية (أحيانا) أو البيرقراطية العســكرية أو غيرها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة الزمنية •

واذا كنا نحلل الأداء الوظيفي لجزء من أجزاء النسق الاجتماعي من جوانبه الايجابية أو السلبية او المحايدة ، فعلينا أن ننتبه في نفس الوقت الى ملاحظة الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة ، فلا نكتفي بتسجيل الوظائف الظاهرة فقط • والوظائف الظاهرة هي تلك الوظائف المستهدفة (أى المقصودة) والمعترف بها علنا من الجميع • أما الوظائف الكامنـــة فهي تلك التي ليس معترفا بهـــا صراحة ، وقـــد لا تكون مقصودة بوعي •

ويمكن أن نوضح هذين المفهومين باستخدام نفس المثال : قيمة : احترام الشخصية الانســانية • فهذه القيمة تهدف ــ كوظيفة ظاهرة ــ الى نمو المواطن في حرية والى تحقيق سعادته في نهاية الأمر ، كما تهدف الى حمايته من طغيان الدولة والمجتمع والنظام الاقتصادى ••• الخ • ولكن هـــذه القيمة نفسها (وتلك هي وظيفتها الكامنة) تعد أحـــد القيم المقدســـة في المجتمعات المتقـــدمة المعاصرة وتعـــد جزءا من

أيديولوجيتها التى تعمل على تحقيق التكامل بين أفراد ذلك المجتمع من خلال ارتباطهم بها وحرصهم عليها •

وتمثل الوظائف الكامنة ، كما يمثل الاختلال الوظيفى أهمية كبرى فى التحليل السوسيولوجى ، خاصة عندما يكون بصدد تناول الاصلاحات الاجتماعية : فالفهم الانسانى السليم الذى يضيق من أفقه مثله العليا التى يؤمن بها أو مصالحه الخاصة التى يحرص عليها ، قد يتجاهل بسهولة « الوجه الآخر للعملة » •



ثانيا — ما الذى يتغير ؟

بعد تلك الملاحظات الأولية الخاصة بمنهج تحليل التغير الاجتماعى ، سنحاول فيما يلى أن نصنف أنواع أو مجالات التغير • ويتعين لذلك طرح الأسئلة التالية :

ما الذى يتغير ؟ وبأى شىء يبدأ التغير أولا ؟

الملاحظ أن **التغير فى القيم والمعايير الثقافية** يمثل أهم أنواع التغير وأبعدها تأثيرا فى المجتمع • وهذا النوع من التغير يتم ببطء شديد ، وكثيرا ما لا يلاحظه أفراد المجتمع ، بل انهم أحيانا ينكرونه • والقيم فى الغالب مفاهيم فضفاضة غير محددة تحديدا رقيقا مثل : الحرية ، والاخاء ، والمساواة ، والوطنية ، واحترام الانسان ، والعلم •• ويختلف فهم كل قيمة من تلك القيم من عصر الى عصر ومن جماعة اجتماعية الى جماعة أخرى • وكثيرا ما يظل التعبير كما هو قائما لا يتغير بينما يتغير مدلوله • ويتضح هذا فى عديد من النظم الاجتماعية •

أما **تغير النظم الاجتماعية** فأوضح وأظهر للعيان ، لأنه أيسر أن

نتعرف عليــه ونلمسه ، كما أنه يتصل بالفرد من حيث أنه ينطوى على تغيير قواعد الدور أو تعليمات أداء الدور • والتغير فى النظم هو تلك التغيرات التى تطرأ على الأبنية المحددة الواضحة على مستوى المجتمع كالنظم السياسية والاقتصادية والعائلية ، والتى تكون محددة فى شــكل قوانين أو نظم مقررة • فنظام الملكية نظام مقرر وراسخ فى مجتمعنا فى العصر الحديث • ولكن جانبا منه ، مثل ملكية الأرض الزراعية ، يمكن أن تتحدد (مثلا : قانون الاصلاح الزراعى الأول ، ٩ ســبتمبر ١٩٥٢) ، ويمكن أن يزداد حجم الملكية الفردية تحديدا • ولكل ذلك مصاحبات وآثار اجتماعية نعرفهـا[1] • والزواج نظــام مستقر محدد الأركان والقواعد ، ولكن سن الزواج يمكن أن يعدل بقانون جديد ، وقواعد الطلاق قد يدخل أحد التشريعات تعديلات معينة عليها (مثل تقييد الطلاق باشتراط وقوعه أمام القاضى ، أو اعطاء الزوجة حق طلب الطلاق فى ظروف معينة ، اذا تزوج زوجها بامرأة أخرى عليها ، وأحست هى بأن الزواج الثانى يضر بكرامتها أو سعادتها ••• الخ) • والتعليم نظام مستقر محددة كل مراحله وتنظيماته تحديدا دقيقـا ، ولكننـــا بعد عام ١٩٥٢ أدخلنا تعديلات على تقسيم مراحل التعليم (ست سنوات ابتدائيــة ، وثلاث اعدادية ، وثلاث ثانوية) وعلى المقررات (شكلا أو موضوعا ••• الخ) • وقد يصدر قانون بفرض رســوم معينة على التعليم ، فيحرم منه قطاعات معينة من أبناء المجتمع ، أو يصدر قانون بمجانية التعليم وفتحه لكل قادر على تلقى العلم ، فتدخل اليه قطاعات عريضة كانت محرومة من التعليم أيام كان بالمصروفات ، ويترتب على خطوة مثل هــذه تغيرات كبرى فى البناء

---

(١) انظر على ليلة وآخرون ، تقرير بحث عن الاصلاح الزراعى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، على الآلة الناسخة .

المهنى وفى النشـــاط الاقتصـــادى وفى القيم الثقافية وفى الحراك الاجتماعى ... الخ .

فهذه كلها عبـــارة عن تغييرات فى تنظيم الجماعات الاجتماعية أو فى تعريف وتحديد الأدوار الاجتماعية من شأنها أن تدخل شـــيئا جديدا على البناء القائم ، أو كثيرا ما تدفع الى الأمام اتجاها معينا فى التطور تكون ارهاصاته قد بدأت بالفعل .

وقد يكون **التغير فى توزيع الحقوق ، أو الملكيات أو المكافآت ،** دون أن يرتبط بحدوث تغير فى النظم نفسها . فنظام الملكية مثلا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كان محتفظا فى فترة معينة بمعالمه الرئيسية ، ولكن ظروفا عالمية أو سياسية محلية أدت الى اندفاع الأجانب على تملك الأرض وتجارة القطن وتجارة الجملة والبنوك وغـــير ذلك . أو أن تتعرض الملكية الزراعية للتفتت ، وتزداد سرعة تفتتهـــا ، فيتغير توزيع الملكية فى المجتمع ، مع أن نظام الملكية لم يتغير (والسبب فى ذلك هو ثبات قواعد توزيع الارث ، وتأثيرها الفعـــال على المدى الطويل) . وتشـــهد مجتمعات أخرى مثلا عملية تجميع الثروات فى أيدى أسر قليلة أو قطاع محدود من أبناء المجتمع ، لأسباب سياسية أو دينية أو غيرها مع بقاء قواعد نظام الملكية على حالها . أو يظل نظام الصناعة والانتاج على حالته . ولكنه يسمح ـ بفعل تطور التكنولوجيا ، ولاعتبارات سياسية اقتصادية ـ بظهور احتكارات صـــناعية خطيرة الأثر على المجتمع . وقد يحدث فى فترة أن تتركز تجارة التجزئة فى أيدى فئات معينة أو أقليات بالذات ، مثل تركز تجارة التجزئة فى شرق افريقيا فى أيدى الهنود ، وفى أندونيسيا فى أيدى الصينيين ، وفى هارلم (بمدينة نيويورك) فى أيدى اليهود .

ان مثل تلك المعطيات ، وردود الفعل عليهـــا التى قد تكون عنيفة

فى بعض الأحيان ، تؤثر أبلغ الأثر على المجتمع ، دون أن ترتبط فى بادىء الأمر بتغير النظم • ولو أنه قد يحدث فيما بعد أن يضطر المجتمع نفسه الى تغيير النظام نفسه ، لمواجهة تلك الآثار أو بعضها ، فيصدر فى مجتمع معين تنظيم بحظر اشتغال الأجانب بتجارة التجزئة ، أو تحديد للحد الأقصى للملكية الزراعية ، أو قوانين مقاومة الاحتكار (وهى الآن موجودة فى جميع البلاد الصناعية الرأسمالية ، حيث أنه من السهل ظهور الاحتكارات الخطيرة على المجتمع لو تركت أمور الحياة الاقتصادية لقوانين النمو الرأسمالى تفعل فعلها) •• أو قوانين التأميم ••• الخ •

ولا يختلف عن ذلك كثيرا ما يطرأ من تغيرات على المكافآت المادية والأدبية (أو غير المادية) التى يمنحها المجتمع لأفراده • من هذا مثلا أن تتغير المكانة النسبية للمهنة فى المجتمع عبر فترة معينة • فلا يقتصر التغير فى مثل هذه الحالة على مكانة صاحب هذه المهنة وعلى دخله منها ، ولكنه يصل أيضا الى التأثير على حجم الاقبال على المهنة نفسها ، وعلى نوعية الذين يسعون الى الانخراط فى صفوفها ، والانجازات المتوقعة من أصحاب هذه المهنة وأشكال السلوك فيها ، وكذلك تقييم المشتغلين بهذه المهنة لأنفسهم[٢] •

ويمكن أن نتساءل : هل يؤدى تغير **القيادات** السياسية والفكرية الى احداث تغير اجتماعى ؟ الحقيقة أن التحليل الاجتماعى — الذى يفسر الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أيضا — يرفض هذا المنطق ، فلا نستطيع أن نقبل تفسير ظاهرة اجتماعية بظواهر فردية • ولكن تغير القيادات يمكن مع ذلك أن يؤثر على المستوى الاجتماعى

(٢) انظر زين العابدين درويش ، مكانة المهنة وظروف التغير فى المجتمع المصرى المعاصر ، مقال فى الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الرابع ، ابريل ١٩٨٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ص ٧٢ — ١١٩ •

اذا كان صاحب الدور (رئيس جمهورية — وزير — زعيم دنيى ••• الخ) يستطيع أن يعدل قواعد أداء هذا الدور ، بحيث يقال أنه قد قدم تحديدا أو تعريفا « جديدا » لدوره هـذا ومن ثم نكون بصدد تغير فى القيم والمعايير الثقافية أو فى النظم الاجتماعية •

ويمكن أن نضرب أمثلة من بعيد ومن قريب • فمن الأمثلة البعيدة عندما ورث شارلمان لقب ومنصب الملك ، ولكنه وسع ملكه ووطد حكمه ونصب نفسه امبراطورا ، فغير اللقب وغير المنصب • كذلك عندما عمل روزفلت رئيسا للولايات المتحدة الأمريكة عمل على توسيع القواعد المنظمة لأدائه لدوره وأخذ زمام المبادرة فى تعامله مع الكونجرس ••• الخ • فى مثل هـذه الأحوال نقول ان ميكانيزمات الضبط على هـذا المنصب أو ذاك أثبتت أنها أضعف من أن تلزم صاحب الدور بالالتزام بالقواعد التقليدية لأدائه •• ولذلك نقول بالنسبة لهذين المثالين ان **القواعد قد تغيرت** ، لا أن هناك تغيرا اجتماعيا حدث بفعل فرد معين •

ولكن اذا أخذنا أمثلة قريبة ، فاننا نجد أن مصر ظلت تحكم من عام ١٩٥٣ (تقريبا) حتى ١٩٧٠ بواسطة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر • واتخذت الدولة سياسة معينة واضحة ، وتبلور حولها جهاز ادارى معين ، تنظمه قواعد بيروقراطية ثابتة ، ويحدده على المستوى الشخصى الولاء للفكرة وللرجل • (لاحظ أن هذا النظام من الحكم يسمى : نظاما شموليا) • وتغير الرجل — مات بسبب المرض — وجاء رئيس آخر هو الرئيس الراحل أنور السادات ، ولم تتغير فلسفة الحكم المعلنة فى بادىء العهد ، ولكن كان لابد أن يتغير الرجال حول الحاكم، (١٥ مايو ١٩٧١) لأنهم كما قلت لم يكونوا على ولاء للفكرة فحسب ، ولكن للفكرة وللرجل • وفتح تغيير الرجال حول الحاكم الطريق

أمامه لتغيير الفكرة (أعنى فلسفة الحكم ، واتجاهه العام) • ووصل عهد السادات بمصر فى نهايته الى صورة مختلفة من الجوانب العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية (دوليا وعربيا ومحليا) عن الصورة التى كانت عليها فى نهاية حكم عبد الناصر •

ان شخصية الحاكم ، أو القـائد ، فى مجتمعات العالم الثالث لم تدخل بعد تماما فى حدود هـذه الأطر التنظيمية التى وصلت اليهـا الوظيفة المماثلة فى الديمقراطيات الغربية ، مازالت قيم التراث تلعب دورا مؤثرا ، وما زالت الشخصية « الكاريزمية » (أى الملهمة) سهلة التكوين فى وسط المجتمعات الأمية أو شبه الأمية ، وما زالت ميكانيزمات الضبط (خاصة على الكبار) تثبت كل يوم أنها شديدة الضعف تكـاد تكون عديمة الفاعلية •• ولذلك يختلف دور الفرد فى تغيير المجتمع فى بلاد عن بلاد ، وان كان كل ذلك يتم عبر آليات ومتغيرات اجتماعية •

وفى المقـابل نلاحظ أن هنـاك ملايين من الأفراد تجىء الى المجتمع (بالميلاد) وتروح منه (بالموت) ، وقد ينحرف بعضهم أو أغلبهم انحرافات ضئيلة قليلة الشأن على المعايير والقواعد المرسومة لأدوارهم ، ولكن المجتمـع لا يحس بهم ولا يتأثر بمجيئهم أو ذهابهم تأثـيرا حاسـما واضحا •

* * *

ثالثا ـ الدوافع الداخلية للتغير :

ما هى مصادر التغير الاجتماعى ؟

لقد عرضنا فى فقرات سـابقة من هـذا الكتاب لبعض نظريات علم الاجتماع ، وركزنا فى بداية هذا الفصل على الجدل الدائر الآن فى ميدان علم الاجتماع المعاصر • وسوف نهتم فيما يلى بالحديث عن

مصادر التغير الاجتماعي ، دون أن نحاول حسم الموضوع بأن بعضها قد يفوق البعض الآخر أهمية ، بشكل عام ، أو فى ظل ظروف معينة • لأن هــذه المسألة لا يمكن أن تحسم الا بالنسبة لكل موقف على حدة •

ويحدث التغير الاجتماعى :

١ ــ بسبب بعض خصائص البناء الاجتماعى نفسه •

٢ ــ بسبب ما يطرأ من تطور على الثقافة •

٣ ــ بسبب تغيرات فى البيئــة الاجتماعيــة ، أو الأســاس الايكولوجى ، أو البناء الديموجرافى (أى السكانى) •

٤ ــ وبشــكل غير مباشر نتيجــة ما يطــرأ من تغيرات على البيئــة الطبيعية •

وسوف نتناول كل نقطة منها بشىء من التفصيل فيما يلى •

١ ــ التغير الراجع الى خصائص البناء الاجتماعى :

ويمكن القول بأن معلوماتنا عن خصائص البناء الاجتماعى التى تؤدى الى التغير معلومات دقيقة الى حد كبير ، وهى على أى حال أدق من معلوماتنا ببعض أسباب التغير الأخرى • وقد سبقت الاشــارة الى بعض مجالات التوتر والاحتكاك فى العلاقات الاجتماعية التى تؤدى الى التوتر • ونحب أن نلفت النظر الى خمس نقاط هامة فى هــذا الصدد :

(ا) الانســان هو أصغر وحــدة اجتماعية تدخل ــ من خــلال الاضطلاع بدور معين ــ فى علاقات مع الأفراد الآخرين • ولمــا كانت قواعد أداء هــذا الدور محددة بواســطة بعض الثقافة العــامة ، فمعنى ذلك أن كل فرد يفهمها بطريقته الخاصة وفى حدود قدراته ، ومن المؤكد أنه قد يخرج عنها ــ ولو بشكل طفيف ــ فى بعض الأحيان •

وينعكس سلوكه هـذا على طرف العلاقة الآخر ، الذى قد يجد ذلك التعدى على قواعد الدور أمرا غير محبب ، وقد يدفعه بالتالى الى انحراف آخر عن المعيار المحدد •

كذلك نجد فى أحوال أخرى كثيرة أن قواعد أداء بعض الأدوار المختلفة التى يؤديها شخص واحد (زوج ــ أب ــ معلم ــ سياسى •• الخ) متضاربة الى حد ما ، مما يترتب عليه أيضـا أن ينحـرف ذلك الشخص فى أدائه لواحد أو أكثر من تلك الأدوار • وقد دلت بعض البحوث الأوربية والأمريكية على أن معظم الأشخاص الذين يحصلون على مكانة اجتماعية عالية (شهادة جامعية عليا مثلا) يحرصون حرصا شديداعلى أن يحصلوا على مكانة مماثلةفىمجالاتأخرى:كمحاولالحصول على وظيفة ذات مرتب مرتفع ، أو اختيار زوجة من مستوى اجتماعى رفيع وذات مؤهلات متميزة ، والاختلاط بالأوساط الأكاديمية • واذا تعذر عليـه أن يرفع مكانته فى مجالات الحيـاة الأخرى (كما هو الحال بالنسبة للزنوج الى حد ما فى المجتمع الأمريكى) ، فانه يعانى من توترات حادة •

وهناك مشكلات أخرى يمكن أن تنشأ عن صراع الأدوار أو تباينها ، بخلاف الفروق فى الهيبة • وأمامنا مثال قريب من حياة كل منا : فتحديد المجتمع لدور الأم لا يتفق مع تحديد نفس المجتمع لدور المرأة العاملة • وعندما يتكرر حدوث التوترات الناجمة عن صراع هذين الدورين ، فمن المؤكد أن يحدث تغير فى الموقف : اذ لابد أن تتعدل قواعد أداء هـذا الدور أو ذاك[٣] •

ومع ذلك لا نستطيع أن نحدد نسـبة مئوية معينة يمكن أن نقول

---

(٣) انظر : محمد سلامة آدم ، المرأة المصرية بين البيت والعمل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

عندها ان نسبة شاغلى الأدوار الاجتماعية الذين يعانون من صراع أدوارهم المتضاربة قد بلغت حدا يتحتم معه تعريف المجتمع لبعض تلك الأدوار • ولكننا نعرف على أى حال أنه قبل أن تتغير قواعد أداء الأدوار فانها تمر بمرحلة يكثر فيها مخالفتها والخروج عليها ، دون أن يصاحب ذلك ما هو متوقع من احساس بالقلق أو بالذنب •

وعندما تبلغ مثل الحالة وصفا متطرفا يسميها علماء الاجتماع — منذ دوركايم — **الأنومى** • ويعنى الأنومى الحالة التى تفقد فيها المعايير الأساسية للجماعة أو المجتمع قوة الزامها ، فى الوقت الذى لم تتكون فيه بعد معايير جديدة تكون ملزمة لأفراد المجتمع • ويشعر أفراد المجتمع بحالة الأنومى (أو فقدان المعايير) فى صورة أزمة هوية شخصية • فهم لم يعودوا يعرفوا من هم ، ولا الى أين ينتمون ، وأدوارهم الاجتماعية لم تعد تلائمهم ، والمجتمع لا يستطيع أن يقدم لهم أدوارا أفضل وأكثر ملاءمة • ويتعرضون فى أثناء محاولاتهم تفصيل أدوار اجتماعية لأنفسهم على مقاسهم لصعوبات ومشاكل مع الأفراد الذين يعيشون معهم ويعاملونهم •

(ب) وكما يوجد صراع دائم بين الفرد وأدواره الاجتماعية المختلفة : أو بين بعض أدواره وبعضها الآخر ، كذلك يوجد **صراع مصالح** دائم فى المجتمع ، وعلى كافة المستويات الاجتماعية • فحتى داخل الأسرة السعيدة — أى التى تتميز بقدر كبير من التكامل والتماسك — تحدث صراعات بين مصالح أعضائها • وعلى مستوى الجماعات الأولية كذلك يوجد صراع بين الأسر المختلفة فى القبيلة ، أو فى القرية ، أو فى جماعة الجوار (الجيرة) ، وبين « الشلل » المختلفة داخل جماعة الفنانين أو العلماء ، وبين جماعات الأصدقاء فى أحد النوادى ، وبين جماعات العمل فى احد المصانع أو المؤسسات • ويتم فى العادة مواجهة تلك الصراعات فى حدود معايير السلوك المتعارف عليها ، حقيقة أنه لا يمكن

القضاء عليها نهائيا ؛ ولكنها توضع على أى حال فى حدود معينة • ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر الا طالمـــا كان هناك احترام من جميع الأطراف لتلك المعايير ، وأمكن فرضها بواسطة الوحدة الاجتماعية الأكبر • من هذا مثلا أن تنشيء تلك الوحدة الاجتماعية الأكبر (أحد المصـــانع الكبرى مثلا) لجنة للتحكيم تقوم بمهمة التوفيق فى النزاعات التى تثور بـــين أقسام المصنع المختلفة أو بين جماعات المصالح المتعارضة • واذا لم يحدث شيء مما نتحدث عنه هنا ، فلا بد أن يفترق الصحاب ، أو تتغير الاسرة ، أو أن تتكون معايير جديدة ، وبذلك تتغير هذه الجماعة الاجتماعية •

أما اذا كانت الوحدة الأكبر هى الدولة فاننا نطلق مصطلح سياسة على صراع جماعات المصالح المختلفة من أجـل أن تســتطيع فـــرض أهدافها فى هذا المجتمع • والملاحظ أن سياسة جماعات المصالح المختلفة تهدف دائما الى احداث تغييرات : سواء داخل الاطـــار التقليدى ، أو عن طريق تغيير المعايير المعمول بها فى الدولة • ولو أننا نجد أنه ليس من المحتم دائما أن تقف جماعات المصالح فى صراع مباشر ضد بعضها البعض • فالمصالح قد تكون اقتصادية ، أو سياسية ، أو ايديولوجيـــة أو متنوعة • ويصدق نفس الكلام على الأساس الذى تقوم عليـــه مواقع القوة المختلفة داخل الدولة • ففى احدى الدول الأوروبية الغربية مثلا قد لا يكون هناك صراع مباشر بين مصالح العلماء الذين يريدون الحصول على دعم الدولة لبرامج رحلات الفضـــاء أو الاســـتغلال السلمى للطاقة الذرية ، ومصالح عمال المناجم • وقد يكون الصراع فى هذه الحالة غير مباشر فقط وذلك لرغبة كل طرف فى الحصول على دعم الدولة لأغراضه الخاصة ، وضرورة المفاضلة لأن الموارد المحدودة ، أو على أساس أن التوسع فى استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية سوف يؤدى الى القضاء فى المستقبل على عمال تعدين الفحم تماما • وتحرص كل جماعة من جماعات المصالح هذه على ابداء رغباتها

للأجهزة التشريعية وللدوائر الحاكمة فى الدولة وعلى حملها على اجابة هذه الرغبات بقدر ما يمكنها ذلك • فى مقابل هذا نجد من ناحية أخرى — أن عمال المناجم كثيرا ما يكونون فى صراع مصالح مباشر مع أصحاب العمل ، ويكون دور الدولة فى هذه الحالة هو مراعاة التزام كل طرف بالمعايير المعمول بها ، أو الموافقة على تعديل علاقات العمل بين الطرفين •

ويمكن أن تحدث صراعات المصالح بين جماعات ذات مكانة متقاربة الى حد ما ، كما يمكن أن تقع بين جماعات متفاوتة (وأحيانا شديدة التفاوت) من حيث الحجم ، والقوة ، والأهمية الاجتماعية • ولذلك يمكن اعتبار الصراع المباشر بين الحكام والمحكومين صراعا بين جماعات مصلحة خاصة ؛ ولكن العكس ليس صحيحا ، فليس كل صراع مصالح صراعا بين حاكمين ومحكومين •

وتعد أجهزة التشريع والادارة والقضاء فى الدولة هى النظم (أو المؤسسات) التى تعمل على تسوية صراعات المصالح المباشرة وغير المباشرة ، ولو أنها قد تتحول هى نفسها فى ظل ظروف معينة الى جماعات مصالح فى مواجهة الجماعات الساعية الى التغيير • ولا يعنى هذا بطبيعة الحال ان كل المؤسسات الحكومية تكون بالضرورة محافظة ومتمسكة بالابقاء على الأوضاع القائمة • وتدلنا الخبرة اليومية على أن الأمر ليس كذلك •

ولا يصح أن يستنتج أحد مما سبق أن مصالح كل الجماعات الاجتماعية فى حالة صراع مستمر لا ينقطع • كما أن الصراعات الدائرة بالفعل بين بعض الجماعات انما هى صراعات جزئية ، أى أنها تمس بعض مصالح الجماعات الداخلة فى هذا الصراع • ولذلك لا تؤدى كثرة الصراعات الموجودة فى المجتمع على كافة المستويات ، والمتداخلة مع بعضها البعض فى أكثر من موضع ، لا تؤدى الى تفجير المجتمع أو القضاء عليه • فهذا الانفجار من الداخل لا يحدث الا فى حالات

نادرة ، ولم يحدث فى التاريخ الا نادرا ، حيث يؤدى صراع كلى شامل الى استقطاب كل الصراعات الجزئية وكل الجماعات الاجتماعية وتعبئتهم جميعا فى صراع كبير ، بحيث ينتهى الأمر الى الثورة أو الى حرب أهلية (ومثال ذلك الثورة الفرنسية ، والثورة البلشفية فى روسيا ١٩١٧ ، والحرب الأهلية فى لبنان التى اشتعلت نيرانها منذ عام ١٩٧٥ ؛ وما زالت تكوى بنارها جميع فئات الشعب اللبنانى) • وبعد أن تنتهى الثورة أو تلك الحرب الأهلية تعاود الظهور من جديد كل أنواع المصالح الجماعية المتباينة والمتفاوتة •

ومن أوضح نماذج صراعات القوة التى تجرى فى سلام نسبى (أى حسب القواعد المعترف بها فى المجتمع) ، وتتطور باستمرار دون انقطاع ، وأشهرها فى تاريخ البشرية جمعاء النظام البرلمانى فى انجلترا منذ اعلان الماجنا كارتا[٤] فى عام ١٢١٥ وحتى اليوم • وتدلنا تلك التجربة الفريدة كيف تتخذ القرارات فى المشكلات اليومية التى تواجه المجتمع ، والتى تؤدى بدورها الى ظهور مشكلات جديدة وتغيرات متتابعة فى البناء الاجتماعى • ويتضح من هذه التجربة أيضا كيف أن غرض المصالح الجماعية قد لا يؤدى فى كل الأحوال الى النتائج المتوقعة ، بل انه يمكن أن يؤدى أحيانا الى العكس تماما • فالسادة الاقطاعيون الذين حصلوا بالقوة فى عام ١٢١٥ على تنازلات مكتوبة من الملك المستبد جون لم يخطر على بالهم اطلاقا أنه فى يوم من الأيام سوف يترتب على الحريات السياسية التى حصلوا عليها ظهور نظام انتخابات عامة فى ظل ديموقراطية برلمانية ونظام حكومى جعل من ذرياتهم التالية مجرد ديكور لا فاعلية لها ولا تأثير •

---

(٤) الماجنا كارتا هو اهم وثيقة دستورية انجليزية قديمة ، وهو حجر الاساس فى انشاء النظام البرلمانى الانجليزى • وهو يلخص القانون الاقطاعى القديم ، ويحصر نطاقه ، وينطوى على ضمانات حقوق الحرية الشخصية والملكية •

(جـ) وهناك شكل ثالث من أشكال الصراع الاجتماعى ، الى جانب صراع الأدوار بالنسبة للفرد وصراع المصالح بالنسبة للجماعات ، **هو الصراع بين التوقعات المستمدة من الثقافة والخبرات الواقعية .** والتوقعات المستمدة من الثقافة عبارة عن توقعات قائمة على وعود رسمية أو شبه رسمية من الدولة . أو من النظام القائم ، كالمبدأ القائل : « أن الجميع سواء أمام القانون » ، أو من مؤسسة معينة ، كالقول بأن : « كل عامل فى هذه المؤسسة ينال نصيبه من الترقى حسب كفاءته » ، أو من جانب احدى الفرق الفنية ، المسرحية مثلا ، كالقول بأن : « المهم عندنا هو الموهبة فقط » .

فمثل هذه الوعود أو المبادىء لا تتحقق تحققا كاملا فى الواقع الفعلى أبدا ، والسبب فى ذلك أنها تصطدم مع اعتبارات أخرى راسخة فى الثقافة . فالعامل قد يرقى لأنه قريب لأحد المديرين ، ويحرم من هذه الترقية عامل آخر أكثر كفاءة ولكنه ليس قريبا لأحد (فهنا يصطدم اعتبار الكفاءة مع اعتبار الواسطة أو المحسوبية الناشىء عن القرابة ، فاذا كانت قيمة القرابة فى اطار الثقافة أكبر وأهم — كما هو الحال فى هذا المثال — رقى القريب وترك الكفوء) .

واذا كنا نتفق على أن كل شخص فى المجتمع يجب أن يكافأ « على قدر كفاءته » ، فاننا يجب أن نتفق أولا على تحديد المقصود بالكفاءة ، لأن الآراء حول ذلك سوف تختلف اختلافا كبيرا . ولنفكر ما الذى يمكن أن يحدث اذا اتفقنا مثلا على أن الكفاءة هى : القدر المعقول من الذكاء علاوة على بذل المجهود المطلوب . وللرد على هذا التساؤل ألف عالم الاجتماع الانجليزى ميكائيل يونج كتابا يصور مجتمعا (مثاليا خياليا) يسير على هذا النظام ، وحدد المؤلف الاطار الزمنى لوقائع مجتمعه (الخيالى) بعام ٢٠٣٤ ميلادية . وقرر المؤلف

فى كتابه أن السيادة فــى هذا المجتمــع هــى للاكفــاء الموهوبــين Meritocracy (٥) .

وان كان ينقص هذا العرض تصوير الحالة اليوتوبية (الخيالية المثالية) التى يعامل فيها كل فرد وفقا للمبدأ القائل : « لكل على قدر حاجته » ، دون أن يجد تلك الاحتياجات معيار اجتماعى معين أو قيود من أى نوع . والطريف أنه حتى فى ظل هذه الحالة المثالية سوف يثور تضارب بين التوقع والواقع الفعلى ، مما سيؤدى عاجلا الى عدم شعور الجماعات بعدم الرضا . والسبب فى ذلك واضح وبسيط للغاية : فنحن لا يمكن أن نلبى طلبات واحتياجات كل فرد ، ولا نستطيع أن نحقق له طموحاته ، ففى المجتمع ألوان عديدة من عدم المساواة ، لا مناص من التعايش معها (دون أن يرتبط ذلك بتفاوت القوة فهذا أمر آخر) ، وقد يستحيل القضاء تماما على دلالاتها الثقافية(٦) .

وتتكون فى كل مجتمع كبير معقد ثقافات فرعية وجماعات تحرص على الدفاع عن مصالحها أمام الجماعات الأخرى . والملاحظ أن نظم ذلك المجتمع لا يمكن أن تكون نافعة أو محققة لمصالح كل تلك الجماعات والثقافات الفرعية بنفس القدر . ولذلك يمكن القول بوجه عام بأن تلك النظم لا تحظى الا بدعم أولئك الذين يحققون منها أكبر قدر من الفائدة ، ويحاربها بوعى بعض الجماعات الأخرى ، على حين تقنع الأغلبية بأداء السلوك المعتاد ، دون انفعال تأييد أو معارضة . وكلما حرص النظام على تأكيد قيم معينة كالمساواة ، والاخاء كلما زاد الشعور بالاحباط والضيق لدى أولئك الذين يرون أنه من المستحيل عليهم الوصول الى

---

(5) Michael Young, The Rise of the Meritocracy , 1870 to 2034 : An Essay on Education and Equality , London, 1958.

(٦) يعبر المثل الشعبى المصرى بشــكل طريف من حالة المســاوة المستحيلة : « أنا امير وانت أمير ، ومن يسوق الحمير » .

المراكز الممتازة • ومعنى ذلك أن مشاعر الاحباط ترتبط دائما بتوقعات معينة : سواء فى ذلك التوقعات التى تثيرها الايديولوجية الرسمية المعلنة ، أو التوقعات التى تبدو ممكنة عندما يتوقع حدوث تغير فى النظم مثال النوع الأول من التوقعات ذلك الناشىء عن وعود حكومات العالم الثالث لشعوبها بالرخاء ، وتوفر الخدمات ، ومثال النوع الثانى : أن ترى شعوب تلك المجتمعات أيضا مظاهر الثراء المفرط التى تظهر مع بعض الناس نتيجة الاشتغال بالتجارة أو السفر الى الخارج ، ويتصور الجميع امكانية أن يحقق كل منهم ذلك أو شيئا قريبا منه لنفسه •

وفى كل الثورات الاجتماعية التى عرفها التاريخ تكون مهمة المثقفين فى المجتمع ترويج الفكرة بأن التغير أمر مرغوب وممكن التحقيق فى ظل الظروف الجديدة • وكثيرا ما يحدث — خاصة فى مجتمعات العالم الثالث — أن تسبق الطموح الواقع بمسافة كبيرة •

(د) هناك نوع رابع من الصراع يرتبط بهذا الشكل من الصراع الناشىء عن التناقض بين التوقع والحقيقة ، وهو نتيجة لحقيقة اجتماعية مؤداها أن المكان عند القمة أضيق كثيرا من المكان عند السفح • ويمكن القول بأنه يكاد لا يوجد مجتمع انسانى لا يعرف التنافس ، ولو بشكل ما • حتى عند المجتمعات البسيطة المسالمة التى تعمل بالزراعة ، فأجود قطعة من الأرض لا يمكن أن تحصل عليها الا عائلة واحدة ، وشخص واحد فقط هو الذى يمكن أن يتزوج أجمل امرأة فى القرية ، وواحد هو الذى سينجب أكبر عدد من الأطفال ، وربما كان هناك شخص واحد أو اثنان فقط هما اللذان يمكن أن يوصفا بالحكمة ورجاحة العقل •

ولذلك يشعر الباقون بالاحباط ، وقد يتساءلون فى يوم من الأيام : أين هى العدالة ؟ ويطرح هذا التساؤل دائما كلما كان هناك من يمارس

قوة فى المجتمع ، وينحرف أحيانا (أو كثيرا) فى استخدامه لها • كما أنه يطرح حتى لو لم يكن هناك أي تعسف فى استخدام القوة ، لأنه سوف يظهر — فى يوم ما — من يتساءل عن مشروعية السلطة التى يستخدمها •

(هـ) وصفنا فيما سبق النظم الاجتماعية بأنها اجابات « محفوظة » أو « جاهزة » على مشكلات المجتمع • وهذه النظم تتكون وتكتسب ملامحها ببطء وعلى مدى فترات زمنية طويلة ، ويترتب على هذا البطء فى تكون النظم الاجتماعية أو تغيرها ظهور نوع خامس من الصراعات هو ما يعرف باسم : — **المشكلات الاجتماعية** • ويتعرف عليها المجتمع ويحاول أن يحلها ، ولكن هذا الحل لابد وأن يتم حتما على حساب فريق ما •

ولو عدنا بفكرنا الى ماضى البشرية البعيد واسترجعناه لاستطعنا أن نتعرف على كثير من الأسباب « الطبيعية » لظهور المشكلات الاجتماعية : فاذا وجدنا مجتمعا فقيرا شديد الفقر وسط عدد من المجتمعات الغنية ، ربما قلنا ان السبب فى ذلك أن بيئة هذا المجتمع ليست صالحة للزراعة ، ومن هنا سبب ما فيه من فقر • ولكن اذا نظرنا ووجدنا فقرا فى البلاد الصناعية المتقدمة ، فذلك لا يمكن أن يعود الى أسباب « طبيعية » مهما تسامحنا فى استخدامها كمبرر للمشكلات ، ولابد أن نسمى هذا الوضع مشكلة **اجتماعية** ، ومن ثم يتعين علينا أن نتعامل معها اجتماعيا أيضا • وهذا فارق جوهرى فى أسلوب النظر الى المشكلة ، كما نتبين من المثال التالى :

فى الهند يبدو الفقر والجوع لعامة الشعب مشكلة **طبيعية** ، أى أن الطبيعة هى المسئولة عنها ، بوصفها فى هذه الحالة نقص فى المواد الغذائية بسبب سوء المناخ ، وارهاق الأرض ، وكثرة الآفات الزراعية ••• الخ فالفقر ليس راجعا الى كثرة عدد السكان وضغطهم على الموارد المتاحة ، ولا الى القصور فى تنظيم النشاط الزراعى • وعندما يبدأ

قطاع هام ومؤثر من المجتمع ادراك أن حل مشكلة الفقر فى الهند يمكن أن يتحقق عن طريق تنظيم الأسرة وتحديث الزراعة ، فانها تكون بذلك قد فهمت كمشكلة اجتماعية • ومعنى ذلك أنه يتعين بذل جهود مشتركة وأن تلك الجهود يمكن أن توفق الى التخفيف من وطأة المشكلة ، مما يترتب عليه تكوين نظم ومؤسسات اجتماعية لمواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها •

كما تظهر المشكلات الاجتماعية عندما تفشل النظم الاجتماعية فى التكيف مع الظروف المتغيرة ، فعندما تتطور المعرفة العلمية الطبية لدى قطاع كبير من الناس (هذه ظروف متغيرة) ، ولكن الخدمة الطبية (نظام ومؤسسات) لا تتطور بالقدر الملائم : تظهر مشكلة اجتماعية • وحدث فى كثير من البلاد الأوربية أن شهدت سنوات ما بعد الحرب ازدياد كبيرا — مؤقتا — فى المواليد ، الذين بلغوا سن التعليم ، وسن الجامعة فى منتصف الخمسينات وفى منتصف الستينات ، فزاد فى المجتمع فى تلك الفترة عدد الشبان الذين يريدون الالتحاق بالمعاهد التعليمية بمعدل يفوق ما كانت تعرفه تلك المجتمعات من قبل ، وعجزت المؤسسات التعليمية عن استيعابهم بسهولة ، فنشأت فى تلك الحالة مشكلة اجتماعية حادة(٧) •

ولا شك أن النظم (والنظام هو سمتها الأولى واسمها الدال عليها)

---

(٧) يرى البعض أن من الأسباب الحقيقية التى ساهمت فى ثورات الطلبة فى أوروبا أوخر الستينات ، أنها كانت رد فعل على أزمة التعليم الجامعى وضغط الطلاب على الجامعات والمعاهد العليا ، بشكل خلق أزمة حقيقة ، وهم الجيل الذى ولد فى « رواج المواليد » الذى أعقب الحرب العالمية الثانية ، وبلغ فى النصف الأول من الستينات سن دخول الجامعة . ويلاحظ أن ذلك ليس السبب الوحيد بالطبع ، فهناك أسباب ايديولوجية ، وأخرى سياسية لها دور فعال ، ولكن ذلك الظرف هو المسئول عن تهيئة الأرض الملائمة لهذه الغضبة الشبابية العارمة .

لم تكن تستحق هذا الاسم لو أنها كانت تغير نفسها كل يوم لتتلاءم مع الظروف المتغيرة ، فهذا مخالف لطبيعتها ، على الأقل فى المدى القصير • ولابد أن يقترن كل تغيير بخسارة طرف ما ، هو فى هذه الحالة جماعات المصالح التى كانت مسئولة حتى الآن عن ادارة هذا النظام وتسييره ، والتى تشعر بالالتزام نحوه •

ان مفهوم المصالح الخاصة لا يعنى مجرد التفكير فى الامتيازات والمنافع فحسب (التى تعد مشروعة ومعترفا بها من جانب التراث) ، ولكنه يضم علاوة على ذلك التبريرات الايديولوجية للأوضاع القائمة • والتغيرات فى النظم لا تصيب الامتيازات فحسب ، ولكنها تهدم الفكرة التى كانت قائمة لدى الشخص المضار من التغيير ، وهو أنه على حق وأنه يفعل ما يراه صحيحا • فالتنازل عن هذه الامتيازات المعنوية أصعب من التنازل عن الامتيازات العملية

٢ ـ الأسباب الراجعة الى التطور الثقافى :

عرضنا فيما سبق لخمسة أنواع من الصراع الاجتماعى التى تؤدى الى احداث التغير فى المجتمع • (ومن الواضح أن هذا العدد يمكن أن يزيد ، وأن نأتى على ذكر نقاط أخرى ، فهذا العدد ليس حصرا تاما) • وترجع بعض تلك الصراعات التى ذكرناها الى بعض التطورات التى تطرأ على الثقافة والتى تكون لها آثارها على العلاقات الاجتماعية • **والتغير الثقافى** شأنه شأن التغير الاجتماعى عملية مستمرة لا تتوقف ، ولكنها تختلف عنها فى سرعة حدوثها وفى شدتها •

ويتمثل التغير الثقافى فى الاختراعات والتجديدات التى تظهر فى ميادين : الفن ، والتكنولوجيا ، والفكر ، والعلوم ، والسياسة ،

والدين والأخلاق • والقاعدة عن حدوث اختراع معين أن بعض عناصره تكون موجودة فعلا ، ولكنها ترتبط ببعضها وتأتلف على نحو جديد وتجد استخدامات جديدة ، أو ترتبط على نحو جديد ببعض العناصر الثقافية الأخرى • ولذلك تكثر الاختراعات والتجديدات الثقافية حيث تلتقى جماعات مختلفة ، وحيث تتفاعل ثقـافات كاملة مختلفة مع بعضـها البعض • (وذلك كما نرى فى الولايات المتحدة مثلا التى يتحقق فيها هذا الشرطان بوضوح ، علاوة على مستلزمات أخرى تكميلية مثل استنزاف الكفاءات الفكرية المهربة من أوروبا وبعض بلاد العالم الثالث ، وتتمتع القارة الأمريكية بموارد وامكانيات طبيعية غير محدودة) •

كذلك نجد الثقافات البسيطة المتخلفة والثقافات الراقية تستعير من بعضها البعض ، وتستخدم تلك العناصر المستعارة فى مناسـبات قد تكون مغايرة تماما لاستخدامها فى بيئتها الأولى ، فتكيفه مع النسق الثقافى الخاص بها ، أو تكتفى بأن تأخذ الفكرة فقط دون الشىء نفسه (ويسمى علماء الانثروبولوجيا الثقافية هذه الظاهرة « انتشار المثير الثقافى ») • ومثال ذلك الأبجدية مثلا ، فقد يمكن تكوين أى حروف جديدة فى تدوين لغات أخرى • المهم أن الشعب قد يقبل الفكرة ، فكرة التدوين ، دون أن يتبنى بالضرورة حروف تلك الأبجدية •

ويمكن أن تعمل الصراعات الاجتماعية ، التى تتطلب البحث عن حلول جديدة للمشـكلات القـائمة ، على التعجيل بعمليات الاختراع أو استعارة عناصر ثقافية من خارج المجتمع • وهذا هو الوضع المعكوس للحالة التى أشرنا اليها من قبل ، وقلنا فيها ان التجديدات الثقافية تكثر حيث تختلط جماعات مختلفة فى مجتمع معين • لأنه فى مثل هذه الأحوال يتسنى ابتكار ارتباطات جديدة بين عناصر ثقافية موجودة فعلا ، أو استخدام تلك العناصر فى أغراض لم تكن معروفة من قبل ، كما تكون هناك ضرورة ابتكار أشياء جديدة من شأنها أن تساعد على

التقريب بين الجماعات ذات التناقضات الحادة أو التخفيف من حدة هذه التناقضات على الأقل • كما أن تجاور الجماعات المختلفة يهيىء شرطا هاما لحدوث الاختراعات وبالتالى حدوث التغير • وهذا الظرف هو : أن ملاحظة الآخرين المختلفين عنا تثير لدينا الوعى بأن الأمور يمكن أن تسيره على نحو آخر مختلف عما تعودناه • فالوعى بالاختلاف ، يهيىء الانسان للبحث عن بدائل ، ويشحذ قدرته على التمييز بين نفع تلك البدائل له ، وبذلك يفتح الطريق أمام اختيارات جديدة ، وهنا يحدث التجـــديد •

ولايعنى هذا أن كل تغير اجتماعى لابد أن ينجم عن صراع اجتماعى معين • ولعل التطور التكنولوجى العلمى الذى نعيشه اليوم يطرح علينا تساؤلا هاما : ترى هل تحول هذا التطور السريع البعيد المدى فى التأثير الى قوة مستقلة تمارس التأثير من جانبها على بقية النظم الاجتماعية ؟ لقد طرح العالم الألمـــانى الفريد فيبر (شقيق ماكس فيبر الذى تحدثنا عنه فى موضوع النظريات) فكرة قريبة من هـــذا • ولكن بعض مؤرخى الثقافة يرون أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة فريدة مميزة لمجتمعنا الصناعى المعاصر ، لأن المعرفة التكنولوجية غير القليلة لدى الحضارات القديمة كانت هى الأخرى عاملا فعالا باستمرار فى احداث التغير الثقافى والاجتماعى ، ولذلك ليس مستغربا أن تتكرر هذه الظاهرة فى مجتمع اليوم • والملاحظ اليوم على أى حال أن علم اجتماع العلم (أى سوسيولوجيا العلم) قد أصبح فرعا مســتقلا من فروع علم الاجتماع ، وهو يهتم بدراسة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التى تؤثر على اتجاه التطور التكنولوجى العلمى وعلى سرعته • وان كان العلماء ، وكذلك المؤسسات القائمة فى المجتمع ، أكثر ميـــلا الى دراسات التنبؤ العلمى بمستقبل المجتمع : التى تتناول الآثار التى يحتمل أن تمارسها الاختراعات التكنولوجيـــة على المجتمع الانســـانى فى المستقبل •

ولا يمكن القول بأن كل اختراع تكنولوجى جديد يصبح جزءا من تراثنا العلمى ، كما لا يمكن القول بأن كل اختراع ثقافى يطبق فعلا يمكن أن يستمر ، فكثير من تلك الاختراعات يموت مع أصحابه الذين توصلوا اليه ، وكثير منها يتخلى عنه أصحابهم أنفسهم ولا يذيعونه بين الناس (ونلاحظ نماذج كثيرة للنوع الأخير من الاختراعات فى أشكال التعبير الفنى الجديدة فى الفن رسما أو تصويرا) • وهناك اختراعات أخرى تتخذ شكلا نظاميا وتعيش فى المجتمع أمدا طويلا ، مثل الدين الجديد (الوضعى ، كالبوذية أو الهندوسية) ، ونتائج البحوث العلمية ، والديموقراطية البرلمانية (النيابية) ، والمسرح ، والتمييز الشديد بين أزياء الرجال وأزياء النساء ، أو لبس الرجال والنساء لنفس الملابس واتخاذهم نفس طريقة قص الشعر (موجة جديدة ما زالت مستمرة منذ عشرين عاما فى البلاد الغربية) ••• الخ •

وتعمل الاختراعات الثقافية فى أثناء عملية التشكل النظامى التى تجرى عليها على التأثير على البناء الاجتماعى القائم • وكثيرا ما يحدث أثناء ذلك أن تستمر بعض تلك النظم لمدد أطول من القيم والمعايير التى تجسدها • فالكاتدرائيات الضخمة ونظم التدرج البيروقراطى تظل باقية بعد أن تختفى التصورات الجديدة (التى كانت جديدة أيامها) ، وتستهلك وتسقط من ذاكرة الناس • وهذا هو السبب فى **التضارب الزمنى الذى يحدث بين المعايير الثقافية والنظم الاجتماعية** ، حيث تعيش النظم عمرا أطول من التصورات الجمعية ؛ أو تظهر بعض التصورات الجديدة التى لا تجد لها نظما تجسدها بالقدر الكافى والملائم ، أو لا تجد لها نظما أصلا • وفى كلتا الحالتين تحدث توترات ، ثم صراعات ، مما يؤدى فى النهاية الى التغير •

ولذلك يوجد فى مجتمعاتنا المعاصرة الكبيرة الحجم المعقدة البناء شكل آخر من أشكال الصراع التى لا يمكن تفاديها ، وأعنى به :

الصراع بين المعايير المتعارضة • فكلما اتسع المجال الثقافى ، كلما كثر عدد الأفكار والتصورات والممارسات الثقافية المعروفة ، وكلما تعددت احتمالات خلق علاقات ارتباط جديدة بينها ، أى عمل تجديدات •

وتعد مدينة نيويورك الأمريكية نموذجا متطرفا شديد الوضوح لهذا الوضع ، حيث يعيش أكثر من عشرة ملايين من البشر على رقعة صغيرة محدودة من الأرض ، توجد بينهم تنويعات وتباينات هائلة فى التصورات ، والنظم ، وأنواع الجماعات • فهى تجسيد للتنوع المتجاور ، الذى يؤدى الى ما نسمع عنه من أحداث وحوادث فى الأخبار كل يوم • ولكن الحوادث ليست هى الاستجابة الوحيدة لهذا التنوع ، فهناك استجابة هامة هى طوفان الاختراعات الثقافية ، من الأفكار الجديدة والممارسات الجديدة وكذلك النظم الجديدة ، التى تخلق من هذا الخليط المتباين أشياء عامة مشتركة تحظى بقدر من الاتفاق • والنتيجة أن المدينة ما زالت تعيش وتنمو ، وهو فى حد ذاته معجزة من معجزات الاجتماع الانسانى •



رابعا : الدوافع الخارجية للتغير

قلنا فيما سبق أن من أسباب التغير الاجتماعى (فيما عدا التغير الراجع الى خصائص البناء الاجتماعى وتطور ثقافة هذا المجتمع) التغيرات التى تطرأ على البيئة الاجتماعية فى البناء الايكولوجى (المكانى والزمانى) والبناء الديموجرافى (السكانى) ، وكذلك المؤثرات الصادرة عن البيئة الطبيعية • **والحقيقة أن مؤثرات البيئة غير الاجتماعية تأتى من الخارج** ، أى تعد مؤثرات خارجة ، **وأن تأثيرها يحدث بشكل غير مباشر دائما** • فالعصور الجليدية ، والعصور بين الجليدية وفترات الجفاف الكبرى كانت تعمل على تضيق أو توسيع المجال الحيوى الذى يمكن أن يعيش فيه الانسان • كما أن تغيير قطاعات الأسماك

الضخمة لمساراتها أو طرق هجرتها يضيع على سكان بعض الجزر غذاءهم الرئيسى ، وقد يضطرهم الى البحث عن مصادر جديدة للغذاء أو الموت جوعا . والملاحظ أن هذا النوع من الأحداث يؤثر فى بادىء الأمر على الاطار الايكلولوجى للمجتمع ، ثم يؤثر فيما بعد على العلاقات الاجتماعية فيه . تماما كما يحدث عندما تؤدى المجاعات أو الأوبئة الى تقليل عدد سكان مجتمع معين ، وتغير بالتالى الأساس الديموجرافى (أى السكانى) لهذا المجتمع .

والملاحظ أن التغيرات الاجتماعية التى تترتب على مثل هذه التغيرات الايكولوجية أو الديموجرافية يمكن أن تتنوع وتتباين بشدة . فاستجابة مجتمع معين لوقوع كارثة طبيعية لا يتحدد مباشرة تبعا لنوع الكارثة وحدها ، ولكنه يتحدد أساسا تبعا لطبيعة ثقافة هذا المجتمع ونظمه الاجتماعية .

ونلاحظ أيضا أن التغيرات البيئية ، التى تسبب لنا القلق والانزعاج اليوم (مثل تلوث الهواء ، وتلوث مياه الأنهار التى نشرب منها ، ودخول كثير من السموم الى الفواكه والخضروات التى نأكلها ... الخ) ترجع فى أغلبها الى الانسان نفسه ، أى الى التأثير الانسانى الضار على البيئة . وقد أشرنا من قبل الى أن مشكلة التضخم السكانى يمكن أن تعد مشكلة « طبيعية » ، كما يمكن أيضا أن تعد مشكلة اجتماعية ، تبعا للمنظور الذى نطل منه على مشكلاتنا . وتكون المشكلة من طبيعة اجتماعية عندما يسود التصور بأنه يمكن احداث التغير المنشود بوسائل اجتماعية ، بالقوانين والحملات الاعلامية المركزة الواسعة النطاق ، والعيادات العامة ، وفرض الضرائب ، أو تقديم المساعدات .. الخ .

ويحس المجتمع الانسانى **بمؤثرات البيئة الاجتماعية** أشد من احساسة بأى مؤثرات أخرى . ومن أمثلة ما نعنيه بمؤثرات البيئة الاجتماعية : ــ الحروب ، والاحتلال الأجنبى ، والتحالفات السياسية

والاقتصادية ، والهجرات (سواء بحثا عن وسيلة أفضل للعيش أو لمجرد التنزه والترحال) ، وبالاختصار كل ما من شأنه أن يؤثر على البناء الاجتماعى • وان كانت المؤثرات الثقافية أقل ظهورا للعيان وأقل لفتا للانتباه ، ولكنها أبعد تأثيرا وأعمق نفاذا فى تغيير البناء الاجتماعى القائم • ويتعين علينا عندما نتصدى لتحليل تلك العمليات أن نقصر مجال رؤيتنا على مستوى معين ، فلا نخلط فى التحليل بين المستويات المختلفة •

من هذا مثلا نستطيع أن ندرس أثر الاحتلال الاسرائيلى فى المجالات المختلفة (الاقتصادية ، والسياسية ، والفكرية•••الخ) ــ بعد عام ١٩٦٧ ــ على منطقة الجولان السورية ، أو على الضفة الغربية لنهر الأردن ، أو على شبه جزيرة سيناء (التى عادت الى الوطن الأم نهائيا فى ابريل ١٩٨٢) ، فنتخذ من منطقة واحدة ، أو من دولة واحدة ، وحدة للدراسة • ولكننا نستطيع أن ندرس أثر هذا الاحتلال على مستوى الأمة العربية ، أو على مستوى دول المواجهة •• الخ المهم أن نحدد مستوى معينا • ويمكن أن ندرس أثر الحضارة الغربية الحديثة على الجزائر ، أو على بلاد المغرب العربى كلها ، كما يمكن أن ندرسها على مستوى أكبر هو أثرها على البلاد العربية ، وقد نهتم فى دراسة رابعة بدراسة أثر هذه الحضارة الغربية الحديثة على افريقيا ، وربما على بلاد العالم الثالث •

وتفرض البيئة الاجتماعية وغير الاجتماعية على الجماعات الانسانية أن تتكيف وفقا لها ، وأن تتعلم كيف تسيطر على هذه البيئة ، ولو بشكل جزئى على الأقل • ويمكن أن نقول ان الانسانية ــ ككل ــ قد استطاعت على مدى تاريخها أن تزيد بشكل مضطرد سيطرتها على البيئة الطبيعية • ولكن الملاحظ أن تاريخ الحضارات الراقية لا يسير فى خط واحد مضطرد ، ولكنه يتميز ــ كما رأيناه حتى الآن ــ بالتذبذب صعودا وهبوطا •

والخلاصة أن محاولة تفسير التغير الاجتماعي — أو تاريخ الانسانية — من خلال سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج ، قد ثبت عدم سلامتها من الناحية العلمية . وكل ما نستطيعه هو أن نقول انه بالنسبة للحالة الفلانية ، كانت العوامل كذا وكذا ذات أهمية خاصة واضحة فى تحقيقها أو تكوينها . والشيء المؤكد أن **جميع الجماعات الانسانية لديها دافع قوى للتغير ، كما أن لديها دافعا قويا للمحافظة على ما هو قائم والتمسك به .** وأن زيادة هذا الدافع أو ذاك عن الحد المناسب يؤدى الى انهيار الجماعة . ويجب أن نعى أن ميكانيزمات الحفاظ على الجماعة ، أى الحفاظ على البناء الاجتماعي القائم ، تمثل هى نفسها أجزاء من هذا البناء ذاته ، والمعايير الثقافية هى التى تدعمها وتضفى عليها مشروعيتها .

وعوامل التغير توجد فى البناء الاجتماعي ، وتوجد فى ثقافة هذا المجتمع ، كما توجد خارج المجتمع والثقافة . ويرى الكثيرون ربما غالبية علماء الاجتماع ، ولكن غيرهم من الناس أيضا ، أن التحكم فى مسار التغير الاجتماعي يمثل هدفا هاما يجب أن نرغب فيه ونسعى اليه ، وذلك لكى تستطيع الوحدات الاجتماعية أن تتغير ، دون أن يتهددها خطر التفكك ، فلا يتم التغير بسرعة أقل مما يجب ولا أكثر مما يجب ، ويتم فى الاتجاه الذى يحقق من الفوائد أكثر مما يحقق من الأضرار .

ان هذا التصور انما هو اختراع ثقافى ، لم يتبلور فى صور محددة الا كثمرة للجهود العلمية — فى حقل علم الاجتماع — خلال المائة عام الماضية . ونظرا لقصر هذه الفترة — بالقياس الى عمر البشرية — فاننا لم نتوصل بعد الى بلورة طرق مؤكدة لتطبيق هذا الاختراع ، أو على الأقل التمهيد لتطبيق سليم فى المستقبل القريب .

* * *

الباب الثالث

ميادين الدراسة فى علم الاجتماع

مقـــــدمة

الفصل الأول : الميكروسوسيولوجيا والماكروسوسيولوجيا .

الفصل الثانى : الفروق الريفية الحضرية .

الفصل الثالث : علم الاجتماع العائلى .

الفصل الرابع : علم الاجتماع السياسى .

الفصل الخامس : علم الاجتماع الاقتصادى .

الفصل السادس : علم الاجتماع الصناعى .

الفصل السابع : علم الاجتماع الدينى .

الفصل الثـامن : علم الاجتماع التربوى .

الفصل التاسع : دراسة الطبقة الاجتماعية .

الباب الثالث

ميادين الدراسة فى علم الاجتماع

مقـــــدمة

تعد مشكلة التعريف فى ميــدان العلم من أولى وأخطر المشكلات التى تواجه الباحث فى بداية اشتغاله بأحد فروع العلم ، وتعد مشكلة أخطر وأبعد أثرا حينما يتعين على هــذا الباحث ، بعد أن يطول به العهد بالاشتغال بفرع تخصصه ، أن يقدم علمه هــذا للناس ويشرح لهم موضوع الدراسة فيه • والمشكلة أيسر نسبيا فى العلوم التى تتناول بالدراسة موضوعات ملموسة ، مادية ومحسوسة ويسهل عرض نماذج منها على الناس ، كما يسهل شرح عمليات التغير فيها ، أو بيان آثارها على حياتهم • ولكنها تكون على جانب كبير من التعقيد عندما تتصل بعلم يتناول موضوعا ليس محسوسا للناس ولا هو ميسور الفهم للكافة (أعنى كافة الناس أبناء ثقافة معينة) ، مثل علم الاجتماع ، حيث تتصدر مشكلة التعريف ، ســائر المشكلات ، لأنها أسبق على مشكلة تحــديد ميدان التخصص ، تمهيدا لتحــديد فروع هــذا العلم ، أو ميادينه الفرعيـــة •

ويعانى الحوار العلمى ، الذى يجب أن تكون الدقة الكاملة أهم صفاته ، يعانى من مشكلات سوء الفهم الناجم عن اختلاف التعريفات ، وكذلك عن اختلاف الأساليب المتبعة فى تقديم التعريف • وليست مشكلة تعريف موضوع العلم قاصرة على علم الاجتماع وحده ، ولكنها مطروحة بنفس القدر فى ميادين علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم السياسة وغيرها • وربما يرجع أحــد الأسباب فى وجود تلك المشكلة (الى جانب

مشكلة التجريد وصعوبة الموضوع أصلا) أن المشتغلين بتلك العلوم لا يبذلون القدر الواجب من الجهد ولا يخصصون القدر الواجب من الوقت لتأمل هـذه المشكلة والعمل على حلها بالاجتهاد فى تقـديم تعريفات دقيقة محددة .

والملاحظ بالنسبة لعلم الاجتماع أن أصحابه يحاولون منذ كونت أن يحددوا موضوع البحث فى هذا العلم ، ويعينون حدوده ازاء العلوم الأخرى التى تدرس الانسـان والمجتمع . ويعد العلماء الفرنسيون والألمـان أكثر العلماء اهتماما بتحليل هـذه المشكلة ، وأكثرهم اسهاما فى تقـديم الحلول ، قياسا على الجهود التى قدمها العلماء الانجليز والأمريكيون .

ونحن لسنا الآن بصدد تقديم تعريف محدد لميدان علم الاجتماع ، فتلك مشكلة ألقينا عليها بعض الضوء فى الفصول الأولى للكتاب ولكننا نؤكد الآن أساسا أن هـذا التعريف أساس لازم لا غنى عنه قبل تحديد فروع هـذا العلم أو ميادين الدراسة فيه . كما أننا أردنا بهذه الاشارة أن نلفت النظر الى أن العلماء لا يختلفون فى تعريف موضوع العلم فحسب ، ولكنهم يختلفون أيضا فى تحديد فروع هـذا العلم وميادين الدراسة فيـه .

وقد اتجه رواد علم الاجتماع الأوائل فى تقسيمهم لفروع العلم الكبرى الى تصنيفها **تبعا للظواهر الاجتماعية المتميزة** التى حددوها موضوعا لعلمهم الجديد ، فكان اديهم : الأسرة ، والدين ، ونظام الحكم ، وتقسـيم العمل ، والبنـاء الطبقى ، والجريمة أو السـلوك الجانح (المنحرف) . كما يتميز علماء الاجتماع **تبعا لاهتمامهم بميادين النظرية** (ويرتبط بهـا غالبا نشـاط تدريس هـذا العلم فى الجامعـات) ، **أو البحوث ، أو علم الاجتماع التطبيقى** . ويتخصص أصحاب الاتجاه

التطبيقى فيما بينهم تبعا لنوع المشكلة التى يهتمون بحلها ويوقفون جهودهم على محاولة علاجها أو مواجهتها ، وهى المشكلات المختلفة التى تواجه المجتمع اليوم ، أو يتوقع أن تواجهه غدا •

ويوجد أسلوب آخر لتقسيم ميادين الاهتمام فى العلم تبعا لمستوى المعالجة ، أى مدى اتساع أو تحديد المنظور المستخدم فى رؤية الوقائع الاجتماعية وتحليلها • فقد كان علماء الاجتماع يهتمون فى الماضى بدراسة الوحدات الكبرى : المجتمع ، أو الدين ، أو الدولة ، أو حتى الانسانية كلها • الا أن محاولة انشاء علم حديث دقيق لابد أن تؤدى بالضرورة الى الاشتغال ــ ولو مؤقتا وفى البداية ــ بوحدات اجتماعية صغيرة نسبيا وقابلة للقياس • من هذا مثلا : حالات الانتحار القابلة للقياس احصائيا فى أحد البلاد أو فى عدد من البلاد ، ظروف العمل فى أحد فروع الصناعة فى انجلترا مثلا ، أو بهجرة فلاحى احدى الولايات الألمانية الى الولايات المجاورة للعمل فى الصناعة ، أو معدلات الانتاجية عند عمال النسيج الألمان ، أو الدخول والمصروفات اليومية لبعض الأسر الفرنسية ، أو المصطلحات الدالة على القرابة فى احدى قبائل الهنود الحمر الأمريكيين (التى لا يزيد عددها عن بضع مئات أو بضعة آلاف) أو استجابات احدى مجموعات التجارب من العمال الصناعيين للتغير فى بعض ظروف العمل ، أو العلاقات بين الرؤساء والمرؤسين تحت نفس الظروف وهكذا (وتلك الأمثلة هى عناوين أو موضوعات بعض الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية التى أجراها الرواد فى المرحلة الكلاسيكية) •

والغالب أن الرواد الذين أجروا تلك الدراسات على وحدات اجتماعية صغيرة أو على عمليات ذات مدى زمنى محدود كانوا يستهدفون من وراء ذلك تجميع عدد كبير من الدراسات الصغيرة الدقيقة لكى يتوصلوا عن طريق الاستقرار الى التعميم على الوحدات والعمليات

الاجتماعية الكبرى • ومع ذلك فان هـذا الأسلوب فى التناول لفت الانتباه الى دراسة العمليات الصغرى فى ذاتها ، ومحاولة العمل على مواجهة مشكلاتها •

وخلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ علم الاجتماع اهتم تشارلز كول ومرجريت ميد بالذات بدراسة العلاقات الاجتماعية الأولية غير القابلة للتخفيض • أما اليوم فنجد جورج هومانز يصيح فى زملائه المشتغلين بعلم الاجتماع : « أعيدوا الانسان الى حظيرة الاهتمام فى علم الاجتماع مرة أخرى » ، فهو بذلك أبرز أصحاب المشتغلين بدراسة الجماعات الصغيرة • وبذلك يتضح أن هـذا الاتجاه موجود فى علم الاجتماع منذ زمن بعيد الى جانب الرغبة فى دراسة العلاقات الكبرى والقواعد العامة الشاملة التى تصدق على الأحداث الاجتماعية ، ورؤية الجزئيات فى اطار مقولات عامة شاملة • كما نذكر بهـذه المناسبة محاولة جورج زيمل التوصل الى صور أو صيغ عامة تنطبق على الوحدات الاجتماعية الكبرى كما تنطبق على الوحدات الصغرى والمتناهية الصغر ، أى تنطبق على العلاقات بين شخصين أو ثلاثة أو أربعة أشخاص ، كما تنطبق على العلاقات بين الجماعات والأمم والثقافات الكلية • وما زالت تلك المحاولة مستمرة فى البحث العلمى الاجتماعى المعاصر حتى اليوم •

والحقيقة أن أحـد الاتجاهين يمكن أن يتقدم الآخر أحيانا ، ففى فترة يسـود الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، وفى أخرى يتحول الاهتمام الأول الى دراسة الجماعات الاجتماعية الصغرى وهكذا • ولكن ذلك لا يفى اطلاقا أن أحدهما أسبق من الآخر أو أكثر أهمية من الآخر ، ولا أن أحدهما ــ بالطبع ــ يمكن أن يحل محل الآخر ويغنى عنه • وانما الذى حدث أن مستوى معالجة الموضوعات فى علم الاجتماع انقسـم الى شطرين ، وأصبح هـذا الأسلوب فى التقسيم ــ كما قلنا ــ أحـد الطرق المتبعة فى تصنيف موضوعات العلم واهتمامات

المشتغلين فيه • وبذلك أصبح هنــاك فرع من علم الاجتماع يدرس الوحــدات الاجتماعية الصــغرى (ويســمى الميكروسوسيولوجيــا Microsociology) ، وفرع يدرس الوحــدات الاجتماعية الكبرى (ويسمى الماكروسوسيولوجيا Macrosociology) ، وميدان اهتمام ثالث يدرس « المستوى الوسيط أو المتوسط » (وصاحب التسمية هو العالم الأمريكي روبرت ميرتون) •

وهكذا يمكن أن نعالج موضوعا مثل : « هل يوجد تطور اجتماعي بدون صراع ؟ » على المستوى الأكبر (الماكرو) أو على المســتوى الأصغر (الميكرو) أو على المســتوى الأوسط • كذلك يمكن دراســة المشكلات الاجتماعية على المســتويات الثلاثة ، مثل : انجاز العمــل فى الجماعات الخماسية (المكونة من خمسة أشخاص) ذات بناء السلطة التسلطى بالمقارنة الى نتائج انجاز العمل فى جماعات من نفس الحجم يتميز بناء السلطة فيها بالمســاواة أو شروط ومتطلبات التعــاون السلمى بين القوى العظمى فى عالم اليوم ، أو تطوير نظام التعليم الجامعى لمواجهة تحديات مجتمع المستقبل • وبذلك يكون التوجه نحو مستوى معين من مســتويات المعالجــة شــكلا للتخصص الى جانب أشــكال التخصص الأخرى •

والمهم على أى حال أن نتفق على أن هــذا التخصص يتطلب فى النهاية تجميع الأفكار وتركيزها وتلخيصها • وهو أمر يحتمه بالضرورة النمو الهائل فى المعرفة السوسيولوجية من ناحية ، كما يحتمه ضرورة التخصص فى مواجهة المشكلات الاجتماعية فى الواقع من ناحية أخرى • ولعل السبيل الوحيد للنجاة وسط هــذا التيه الكبير (الناجم عن ازدياد التخصص يوما بعد يوم) هو التوصل الى قضايا كبرى ، والتى سوف يتوصل اليها الاخصائيون فى نهاية الأمر •

* * *

الفصل الأول

الميكروسوسيولوجيا والماكروسوسيولوجيا

أولا : الميكروسوسيولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى)

الميكروسوسيولوجيا (أو دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى) قريب الصلة بعلم النفس ، أو على وجه الدقة بعلم النفس الاجتماعي، الذى أصبح اليوم ميدانا مستقلا البحث على الحدود بين علم النفس وعلم الاجتماع . على أن الميكروسوسيولوجيا ليست هى علم النفس الاجتماعى، فليس بينهما تطابق ، بل ان الاختلاف يتركز فى المنظور الذى يطل منه كل منهما على موضوع بحثه .

فاذا كنا نحاول فهم الوقائع والعمليــات الاجتماعية عن طريق دراسة أصغر الوحدات الاجتماعية وملاحظة علاقات التفاعل المباشرة بين عــدد ضئيل من الأفراد من حيث تأثرها بالبناء الاجتماعى القائم فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم الاجتماع . أما اذا كنا نركز على دراسة السلوك ونمو الأفراد عن طريق ملاحظة تأثير أفراد آخرين عليهم ، فنحن بذلك نعمل داخل حقل علم النفس الاجتماعى . وذلك لأننا فى الحــالة الأولى نحاول التوصل الى **الانتظامات العــامة فى العلاقات الاجتماعية** ، آخذين فى الاعتبار البنــاء الاجتماعى وثقافة المجتمــع بوصفهما **البيئــة الاجتماعية** لتلك العلاقات ، والتى تؤثر على هــذا **السلوك** . أما فى الحالة الثانية فنحن نلاحظ **الانتظامات العــامة فى سلوك الأفراد** فى أثناء دخولهم فى علاقات معينة مع أفراد آخرين .

ولنضرب مثالا على ذلك : نحن نريد أن ندرس مشـــكلة تكامل الأشخاص الهامشيين (مثل المهجر ، أو الفنانين الفاشلين ، أو الزنوج ••• الخ) فى بعض جماعات العمل • فاذا كنا نجرى دراسة سوسيولوجية فنحن نثبت ظروف كل من هؤلاء الأفراد الهامشيين وظروف الجماعات التى يلتحقون بها • ونركز ملاحظتنا على دراسة معايير العمل ، وأساليب العمل ، والتكنولوجيا المستخدمة ••• الخ فى المجتمع المدروس وفى الطبقة المهنية بوصـــفها العوامل المؤثرة فى تكامل هؤلاء الهامشيين • أما اذا كنا نجرى دراسة فى علم النفس الاجتماعى ــ لنفس الموضوع ــ فاننا نهتم بتسجيل تأثيرات جماعة العمل على الأفراد الهامشيين ، والوضع الذى انتهى اليه هؤلاء الأفراد بعد التحاقهم بالجماعة •

ومن أمثلة الدراســات النفســية الاجتماعية الشهيرة دراســة سولومو أش (التى تصدر عنها تقارير منــذ عام ١٩٥٢) التى تستهدف توضيح وقياس امكانية دفع بعض فئات الطلاب الى اصــدار أحكام مخالفة لمــا يرونه بأعينهم ، والتصريح بتلك الأحكام ، حتى ولو كانوا وحدهم فى مثل هــذا الموقف (ويلاحظ أن بقية أعضاء الجماعة التجريبية يتعاونون مع القائم بالتجربة ويتلقون منه تعليمات سلوكهم فى داخل الجماعة) • ونلاحظ هنا ــ من حيث نظام التجربة نفسه ــ أن البيئة الاجتماعية تمثل عنصرا ثابتا غير متغير : فزملاء الطلاب الذين تجرى عليهم التجربة يتلقون تعليمات محددة من الباحث يتصرفون على هديها وينفذونها بدقة ، وتســجل التجربة استجابات الأشــخاص موضوع التجربة • وتصور لنا هــذه التجارب الصورة التلقيدية للفرد فى أتون هــذا المعترك الرهيب : المجتمع • **ولا يشغل الباحث نفســه فى مثل هــذه التجربة بالتنويعات والتغيرات التى تطرأ على المجتمع** ، ولكنــه يسجل استجابات أفراد لموقف معين فى أثناء التفاعل مع أفراد آخرين فى جماعة صــغيرة •

ومن أمثلة الدراسات السوسيولوجية للوحدات الاجتماعية الصغرى نذكر تجارب روبرت بيلز ، التى ينشر تقارير عن سير العمل فيها وأخبارها منذ عام ١٩٥١ • ويحاول بيلز فى « دراساته لتحليل التفاعل » أن يبين على وجه الدقة والتحديد كيف تتكون الأبنية الاجتماعية فى جماعات معينة تكلف بمهام محددة • ومن أمثلة ذلك : تحمل بعض الأشخاص للمسئولية من خلال اعطائهم أوضاعا معينة فى العملية الجارية ، أو محاولات تخفيف عبء العمل عن الجماعة ككل ، أو التعاون والمنافسة التى تنشأ بين أوضاع معينة ، وليس نتيجة صفات أو خصائص فردية • **فهذه التجارب تتناول الجماعة ككل كنسق واحد متفاعل •**

حقيقة أن ميدان الميكروسوسيولوجيا (الدراسة الاجتماعية للوحدات الصغيرة) لا يقوم على التجارب فقط (فميدان علم النفس الاجتماعى يتفوق عليه فى الاهتمام باجراء التجارب) ، ولكنه يتميز بالطابع المصطنع للنظام المعملى الدقيق حتى بالنسبة للتجارب التى يجريها على الجماعات الاجتماعية الصغرى « فى الميدان » ، أى فى بيئتها الاجتماعية الطبيعية العادية • ويرجع هذا الى تركيز ذلك اللون من الدراسات على جانب معين من جوانب الجماعة المدروسة ، وعدم الاهتمام بالوحدات الأكبر سواء عن وعى وقصد من الباحث ، أو بدون وعى • ولكن الملاحظ أن جماعات العمل التى يكونها بيلز لاجراء التجارب عليها تحضر معها الى المعمل عددا لا حصر له من : التصورات ، وخبرات الحياة ، وأشكال السلوك (وهى بذلك تتدخل بالتأكيد على نحو ما لتؤثر على التجربة وعلى نتائجها) • كما رأينا أن الجماعات الصغيرة التى درسها جورج هومانز تنتمى الى مستويات اجتماعية مختلفة والى نظم وثقافات متباينة • ومع أن هومانز قد حاول باجتهاد أن يحيد تأثير تلك العوامل ، بحيث يتوصل الى معرفة العناصر المشتركة بين جماعة من المهاجرين الايطاليين الشبان الذين يقفون على نواصى الشوارع

فى مدينة نيويورك ، وأسرة من جزيرة فى جنوب المحيط الهادى ، واحدى جماعات العمل فى أحـــد المصانع الأمريكية ، الا أننا يجب مع ذلك أن نتساءل عما اذا كانت نفس مظاهر السلوك قد تتخذ معانى متباينة بالنسبة لكل بيئة من تلك البيئات • وحتى لو كان لتلك المظاهر السلوكية هـــذا المعنى الذاتى ، فهل تترتب عليها فى كل بيئة اجتماعية من تلك البيئات نفس النتائج ؟

وطرح مثل هـــذه التساؤلات يعنى شـــيئا واحدا ، ألا وهو ضرورة الرجوع ـ بعد أن نفرغ من التحليل على المستوى الأصغر ـ الى ربطها بالوحدات الأكبر ، أى الانتقال من الخاص الى العام • فلا بد أن ننظر الى الوحدة الصغرى فى اطار الوحدة الكبرى التى تنتمى اليهـــا ، والا ظل تحليلنا للوحدة الأصغر غامضا غريبا وغير مفهوم •

* * *

ثانيا : الماكروسوسيولوجيا (أو دراســـة الوحدات الاجتماعية الكبرى)

أما الماكروسوسيولوجيا (أى الدراسة الاجتماعية للوحدات الكبرى) فهو ما كان يعرف فى بادىء الأمر بعلم الاجتماع ، لأن هـــذا العلم فى مراحله الأولى كان منصبا فقط على دراسة الوحدات الكبرى • ثم طرأ تحول بعد ذلك كرد فعل لمرحلة الريادة ، وتحول الاهتمام الى الوحدات الصغرى • ومنذ بضع عقود قليلة فقط عادت الحيـــاة ودب النشاط مرة أخرى فى هذا النوع من الدراسات ، واختص باسم : الماكروسوسيولوجيا • ويرجع السبب فى ذلك الاهتمام المتجدد الى نمو الوعى العام بعلاقات التداخل والتشابك السياسية والاقتصادية الدولية ، وبأوجه الشـــبه والاختلاف فى الأبنية الاجتماعية وفى الثقافات •كما يرجع السبب فى عودة الحياة الى هذا النوع من الدراسات الى ردود الفعل عند كثير من علماء الاجتماع ضد الاتجاهات التى سيطرت على البحوث السوسيولوجية

فى خـــلال الثلاثين عاما التى أعقبت الحرب العالميـــة الثانية ، والتى سيطرت فيها الدراسات الامبيريقية التجزيئية • وتكاثفت تلك الأصوات الرافضة تنادى منذ أواسط الستينات : بالعودة الى الاهتمام بالمشكلات الكبرى ، ودراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، واجراء البحوث على العمليات الاجتماعية الكبرى •

وهناك علاقات وثيقة بين الاتجاهات الماكروسوسيولوجية ودراسات التاريخ المقارن ، ودراسات الانثروبولوجيا الثقافية • ويستفيد أصحاب الماكروسوسيولوجيا بالبيانات التى يحصلون عليهـــا من الديموجرافيا (علم السكان) ، وعلم الاقتصاد ، والايكولوجيا ، والجغرافيا •

ويجب أن نلاحظ أن بحوث الماكروسوسيولوجيا ليست ميـــدان محدودا واضح المعالم ، يمكن أن ندرسه فى عام أو عامين ، أو نأتى على كل مسائله بقراءة كتاب أو كتابين ، ولكنه تعبير شامل عن مجموعة كبيرة من الاهتمامات العلمية ، التى يشـــترك فيها المهتمون بدراســـة الوحدات الكبرى وبالمنهج المقارن • فالماكروسوسيولوجيا محاولة لدراسة المشكلات والموضوعات التى لم تحل بعد بشكل مرض ، والتى شغلت اهتمام علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، علاوة على طائفة من المشـــكلات والقضايا التى استجدت بعد ذلك • ويتميز الأسلوب الجديد فى التناول باستخدام مناهج دقيقة منضبطة ، والاعتماد على بيانات أكثر دقة وأكبر حجما وأكثر تنوعا ، واستخدام الأساليب الحديثة فى معالجة البيانات ، والاستفادة من الخبرة الطويلة التى حصلها علم الاجتماع ومن التزام الحذر الشـــديد فى البحث •

ولا شك أن هـــذا اللون من الدراسة السوسيولوجية يثير عـــددا من **المشكلات المنهجية**، التى كانت قد نسيت أو أهملت فى الفترة السابقة من تاريخ العلم بسبب الانغماس فى دراســـة الوحدات الاجتماعيـــة

والعمليات الاجتماعيـــة الصغرى ، والتي لم تكن ملحة بالنسبة لها ٠ وتتجم تلك المشكلات عندما نسأل أنفسنا : ما هي الشروط التي يمكن على أساسها تعميم الملاحظات والنتائج المستخلصة من دراســة الجماعات الصغرى على الكيانات الاجتماعية الأكبر والأكبر ، متى وأين تظهر السمات التي تعد لصيقة بالكيانات الكبرى والتي يتعين علينا أن نأخذها في الاعتبـــار ، وكيف نراعي عامل الوقت ونأخــذه في الحســـبان بالشـــكل الملائم ؟

ويوجد في العلوم الاجتماعية مصطلح خاص لوصف محاولة تفسير الأحداث التي تتم على مستوى معين على أساس العوامل المؤثرة على مســـتوياتأدنى وأقل تعقيـــدا ٠ وهـــذا المصطلح هـــو التخفيض Reduction ، وهـــو يعني أن الكيانات المركبـــة يمكن تخفيضها الى مستويات أدنى منها ، بحيث يمكن فهمها وتفسير ما يجرى فيها بنفس الأسلوب المتبع في فهم وتفسير تلك المستويات الأدنى ٠

ونسوق مثالا على ذلك : نحن نحاول أن نفسر سلوك دولتين من خلال تتبع تحركات الرأي العام فيهما : ما هو تصور الانســـان الأمريكي العادي عن الروس ، وما هو تصـــور الانســـان الروسي العادي عن الأمريكيين ؟ ومن الواضح في هـــذا المثل أن مسائل الحرب أو السلام ، ونزع السلاح أو سباق التسلح ، وغير ذلك لا تتأثر الا بشكل طفيف جـــدا بتصور كل من « ايفان » (الانسان الروسي العادي) « وجون » (الانسان الأمريكي العادي) عن بعضهما البعض ، وأن النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية في كل من الدولتين هي العامل الحاسم في تحديد هـــذه الأمور ، وأن تنظيم وســـائل الاتصال الجماهيري وطريقة توجيهها في كل دولة هي التي تســـاهم بالقدر الأكبر في تكوين آراء كل من « ايفان » و « جون » ٠

ولكن التخفيض قد لا يكون دائمـا واضحا بهذا الشكل فى كل الأحوال • وليس من النادر أن يقع المشتغلون بالعلوم الاجتماعية فى مصيدة عملية التخفيض ، ولا حاجة طبعا الى الكلام عن رجال السياسة والصحفيين الذين يمارسون هـذه العملية بلا ضوابط وبدون أى حرج •

وقد ظهرت تلك المشكلة بشكل ساخن لأول مرة فى ثنايا توضيح العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس منـذ اكثر من ثمانين عاما ، وأسهم العالم الفرنسى اميل دوركايم بتقديم اجابة دقيقة عليها • غير أنه اتضح فيما بعد ، وخلال الفترة التى انقضت منـذ ذلك التاريخ ، أنه يوجد داخل الميـدان الذى حدده علم الاجتماع لنفسه مستويات متعددة ومتباينة أشد التباين (حجما وتركيبا) ، وأن لكل مستوى من تلك المسـتويات ما أطلق عليـه اسم « السـمات البارزة » emergent properties التى نلحظها عندما ننتقل من مستوى الى آخر •

فاذا كنا على سبيل المثال ندرس موضوع الصراع **داخل** أحـد المجتمعات ، فاننا سوف نتصدى للدراسة على مستوى وحدات اجتماعية متباينة مثل : الطبقات ، المستويات التعليمية المختلفـة ، الطوائف أو الجماعات المهنية ، جماعات المصالح ، الأحزاب والهيئات السياسية ••• الخ • ولتسوية تلك الصراعات طورت المجتمعات فى العادة نظما معينة لذلك هى : الدولة وأجهزتها المختلفـة كالادارات الحكومية ، والشرطة ، والمحاكم • أما اذا أردنا أن نتكلم عن الصراعات **بين** المجتمعات ، فلا بد أن نأخذ فى اعتبارنا أنه لا توجد منظمة موحدة يمكن المقارنة بينها لتنظيم عملية الصراع والعمل على تسويته (ولو أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات ضعيفة لمحاولة الاضطلاع بهذه المهمة) • كما أن الدول لديها بعض وسـائل حسم الصراع التى ليست متاحة للجماعات داخل المجتمع ، مثل الأسلحة الذرية •

والملاحظ كذلك أن عمر (أو المدى الزمنى لاستمرار) الوحدات الاجتماعية يختلف بين الوحدات الاجتماعية من مستوى لآخر . فجماعات الأصدقاء أو جماعات العمل ذات أعمار قصيرة في العادة ، على حين أن الأحزاب السياسية أو جماعات الصفوة ذات عمر أطول ، وهنـاك أخيرا الأمم والشعوب التى تتمتع ببعد تاريخي كبير . ويستطيع الباحث الذى يدرس الوحدات الكبرى أن يتتبع حركات القوى الاجتماعية وآثار النظم السياسية التى يستغرق حدوثها آجالا زمنية طويلة والتى تتميز بأهمية حاسمة ؛ على حين أن ذلك يتعذر بالنسبة لدراسة الحركات المؤثرة على الوحدات الأصغر بسبب قصر عمرها الزمنى . وعندما يتيسر لنا فهم الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى فهما مناسبا ، يمكننا تقـدير الامكانيات المتاحة بشكل أفضل وأدق ، وبالتالى يمكننا أن نرسم الوجهة التى نخطط فيها لهذا المجتمع والأسلوب الملائم للتصرف .

ومن شأن استخدام مصطلح خاص جديد هو الماكروسوسيولوجيا أن ينبهنا الى حقيقة هامة وهى أن الوحدات والعمليات الاجتماعية الكبرى تتميز عن الوحدات والعمليات الصغرى ببعض السـمات والخصائص المميزة . والحقيقة أن المقارنة السـهلة المريحة بين المجتمع والكائن الحى ، أو بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي ، أو بين العمليات النفسية والعمليات الاجتماعية ، أو بين الجماعات الصغيرة والشـعوب ، تلك المقارنة كانت وما تزال العدو الرئيسى للتفكير العلمى . ويجب أن ندرك أنهـا تزداد خطورة كلمـا كانت أوجه الشـبه أقرب وكانت المماثلة أظهر .

ومن المهام التى يتعين على الماكروسوسيولوجيا أن تضطلع بهـا فى المستقبل الاجابة على السـؤال الذى مازال قائما وملحا وهو : **كيف يؤثر كل من البناء الاجتماعي والثقافة الواحد منهما على الآخر ؟**

فهذا التأثير المتبادل بين البناء والثقافة موجود وقائم على كافة المستويات الاجتماعية (وقد أسس علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيون ميدانا مستقلا من ميادين الدراسة اسمه : **الثقافة والشخصية**) • ولكن طبيعة التناول العلمي للموضوع تدل على أن الوضع يختلف على المستوى الماكروسوسيولوجي : وأعنى أن الثقافة هنا لا يمكن أن تظل دائما الشيء المعطى الثابت الذى نستطيع أن نحيد تأثيره • وقد بدأ منذ أكثر من عشرين عاما يتكون بالفعل ميدان جديد من ميادين البحث كثمرة للحوار (وأحيانا للسجال) العلمى بين التاريخ المقارن والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع ، ذلك هو ميدان : علم الثقافة • وهو نتاج هجين يشبه فى طريقة توليده الى حد كبير الطريقة التى خرج بها الى الوجود علم النفس الاجتماعى كثمرة للحوار بين علم الاجتماع وعلم النفس •

* * *

ثالثا : المستويات الوسطى

ويوجد بين مستوى الميكروسوسيولوجيا ومستوى الماكروسوسيولوجيا مستوى **ثالث هو النظريات المتوسطة المدى** ، التى تهتم بالدراسة السوسيولوجية للنظم ، مثل : علم الاجتماع العائلى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وسوسيولوجيا العلم ••• الخ أو تهتم بالدراسة السوسيولوجية للمشكلات مثل : علم الاجتماع الجنائى ، وعلم الاجتماع الحضرى ، ودراسة البيروقراطية ، والعلاقات الاجتماعية فى الصناعة ، والحراك الاجتماعى ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، ودراسة الأقليات والجماعات الهامشية ••• الخ • وهناك بطبيعة الحال أوجه تداخل عديدة بين تلك الفروع ومجالات الدراسة ، ولكننا يمكن أن نعتبر أن هذا الركام الهائل ، وهذا النمو السريع لفروع الدراسة ومجالاتها يتيح لنا وضعا مفيدا ومتميزا • فاليه يرجع

الفضل فى نمو التخصص وتراكم المعرفة فى علم الاجتماع المعاصر ، وقد امدنا بعدد من المنطلقات والمبادىء العــامة ، ويسر عملية تطبيق المعرفة الاجتماعية على الواقع القائم فهذا الوضع قد أدى ولا شك الى اطلاق « الخيــال السوسيولوجى » من عقاله ، (حسب تعبير تشارلز رايت ميلز) •

وكان روبرت ميرتون قد بلور لأول مرة فى نهاية الأربعينات مفهوم « النظريات المتوسطة المدى » ، الذى أثبت فاعلية ونفعا كبيرا فى الممارسة اليومية للعلم منــذ ذلك التاريخ ، ســواء على مستوى البحث الامبيريقى أو على المستوى المنهجى • وقد أثمرت تلك الأداة العلمية الهامة فى تكوين جيل جديد من علماء الاجتماع يملؤه الطموح الكبير فى الانتفاع بنتائج المعرفة السوسيولوجية فى مواجهة مشــكلات الواقع الاجتماعى • فقد كان الجيل الســابق من علماء الاجتماع يصرف النظر عن تطبيق النظريات الشاملة والمشــكلات الكبرى بحجة أن علم الاجتماع لم يتطور بعد فى منهجه ولا نظرياته بالقدر الذى يسمح له أن يأمل فى التوصل الى حلول علميــة ذات فاعلية أكيدة للمشــكلات الكبرى التى تواجهها المجتمعات الانســانية • وفى مقابل هــذا يوجد على المستوى الأوسط عدد لا حصر له من المهام التى لم تنفذ بعد ، والتى يجب العمل على الكشف عن العلاقات الموجودة بينها • وهكذا يتعين اجراء عــدد كبير من الدراسات المونوجرافية (أى دراســة واحدية ، تطلق على دراسة الموضوع الواحد أو المجتمع المحلى الواحد) الدقيقة التى تقودنا الى بلورة بعض الفروض ، التى يمكننا بالتالى أن نبلورها فى أنساق نظرية كبرى فيما بعد •

وقد تحقق هــذا بالفعل فى بعض الحالات ، مثل نظرية الأدوار ، ونظرية الجماعات المرجعية (أى الجماعات التى ترسم المعيار أو تمثل النموذج الملهم لجماعات أخرى ، أو لأعضائها الأفراد) • ولكن الذى

حدث بالفعل فى الغالب الأعم من الحالات أن نتائج تلك الدراسات المونوجرافيه لم تخضع لأى تنظيم ، واختفت فى ادراج المكاتب او مكتبات مراكز البحوث او الهيئات المختلفة • ولا يعنى هذا اطلاقا أن العمل السوسيولوجى على المستوى المتوسط المدى قد توقف أو انهار • بل الاصح ان الجهد الرئيسى فى بحوث علم الاجتماع يتم الان على هذا المستوى المتوسط • ولكن الجديد فى الأمر ان الدراسات الماكروسوسيولوجيه قد برزت (خاصة فى الولايات المتحدة ، وبعدها فى بلاد اخرى اوربية وغير أوربية) الى السطح من جديد ، واستاثرت باهتمام الباحثين اكثر من ذى قبل •

ومن الظواهر المميزة لبحوث علم الاجتماع على المستوى المتوسط أنه — على هذا المستوى بالذات — يتداخل البحث السوسيولوجى مع البحوث فى عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى • وقد يصل هذا التداخل فى بعض الأحيان الى مدى وثيق ، بحيث يتعذر تحديد المتخصص الحقيقى الأصيل عن هذه المشكلة أو تلك ، فنجد أن نفس المشكلة تدرس فى وقت واحد من قبل المتخصصين فى علمين (مثلا علم الاقتصاد وعلم الاجتماع) ، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن اسهام كليهما (مثلا : موضوع ملامح التطور الاقتصادى الاجتماعى فى مصر خلال ربع القرن الماضى ، أو دراسة سياسة الانفتاح وتقييم آثارها ، أو دراسة موضوع الهجرة الخارجية من مصر الى البلاد العربية — البترولية أساسا ، أو تقييم مشروعات تنظيم الأسرة ••• الخ) • والمؤكد أن هذا التعاون يؤتى ثمارا طيبة للمشتغلين بكلا العلمين •

ولنستعرض طائفة أخرى من الأمثلة : حيث نجد أن علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يوجهان اهتماما رئيسيا لدراسة الأسرة ، ويشاركهما الاهتمام — ربما بدرجة أقل قليلا — علم النفس الاجتماعى ودراسة التحليل النفسى النظرى ، وتاريخ الثقافة ، والديموجرافيا (علم

السكان) ، والتاريخ الاقتصادى • كذلك نجد أن ميدان علم الاجتماع الدينى كان يقسم فى الماضى الى سوسيولوجيا الأفكار أو المعتقدات الدينية ، وسوسيولوجيا المنظمات (أو الجماعات) الدينية ، نجده يتصل اتصالا وثيقا بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى تقريبا ، وكذلك بعلم النفس الفردى • ولقد استقر فى العشرين عاما الأخيرة فرع جديد من فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياسى الذى انفصل تماما عن علم السياسة •

ونعود فنؤكد مرة أخرى أن المسألة تتوقف على المنظور الذى يطل منه الباحث على موضوعه ، والذى ينطلق منه فى طرح قضايا ومسائل بحثه • فالمشتغل بعلم السياسة على سبيل المثال يدرس السلوك السياسى ، والنظم والعمليات السياسية ، على حين يهتم المشتغل بعلم الاجتماع بدراسة العلاقات بين تلك الظواهر السياسية والوقائع الاجتماعية الأخرى المحيطة بها • كأن يدرس مثلا تطبيق المبادىء الديمقراطية فى نقابة معينة أو عدم تطبيقها ، وأسباب ذلك ، حيث قد يتبين له تأثير بعض العوامل الاقتصادية ، والبحث عن المكانة وغيرها من معايير السلوك الاجتماعى •

ومن خلال ذلك يقدم علماء الاجتماع لأصحاب تلك العلوم الاجتماعية الأخرى (مثلا : الاقتصاد ـ التاريخ ـ القانون ـ •• الخ) خدمات جليلة ، اذ أنهم يستطيعون أن يلفتوا نظرهم ـ كما دلت الخبرة الواقعية فعلا ـ الى بعض النتائج غير المقصودة أو غير المتوقعة لبعض القرارات والاجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية ••• الخ ، والتى لم تكن واردة فى حسبان أولئك المتخصصين • وليست هذه القدرة العالية على الرؤية البعيدة المدى أو الوصول الى المعرفة بسرعة راجعة الى ذكاء مرتفع يتميز به علماء الاجتماع عن زملائهم ،

ولكنها راجعة الى أنهم تعودوا ألا ينظروا فى اتجاه واحد ، وانما ينظروا فى كافة الاتجاهات .

وهكذا يمكن ـ من ناحية ـ أن ننظر الى علم الاجتماع كميدان من ميادين العلم يتميز بالتنوع وينقسم الى عدد كبير من الفروع الخاصة ، كما يمكن ـ من ناحية أخرى ـ أن ننظر اليه بوصفه الوعاء الذى تتجمع فيه كافة المعارف والمعلومات المتصلة بالانسان . وقد ينازعه فى هذا الوضع الأنثروبولوجيا الثقافية أحيانا ، أو بعض فروع علم النفس أحيانا أخرى ، ولكنه يظل برغم ذلك جديرا بهذا الوصف .



الفصــل الثـانى

الفروق الريفيـة الحضرية *

مقــــدمة :

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الواضحة القائمة بين المدينة والريف ، وبذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات تفسر هـذه الفروق • وأدرك الفلاسفة فى العصور القديمة أيضا أن المدينة تختلف اختلافا كبيرا عن الريف المحيط بها ، خاصة فى أوجه النشـــاط الاقتصادى الأساسية • ولكن الجهود الحقيقة والمنظمة التى بذلت لوصف وتفسير هـذه الاختلافات جاءت متأخرة ، حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها الا فى عصر المفكر العربى **ابن خلدون** فى القرن الرابع عشر • فقد كتب ابن خلدون فصولا منظمة فى التمييز بين البدو والحضر ، وذلك فى الباب الثانى من المقدمة ، والمعنون : « فى العمران البدوى والأمم الوحشية والقبائل ، وما يعرض فى ذلك من الأحوال » •

اولا : فكرة الثنائيات :

وشغلت الفروق الريفية الحضرية أذهان كثير من علماء الاجتماع ، وتوصل بعضهم الى تطوير عـدد من **الثنائيات** ، أى المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضرى ، ونموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفى • والاهتمام بابراز السمات المميزة لكل نموذج منهما • من هذا

(*) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع فى المرجع التالى :
محمد الجوهرى وعلياء شـكرى ، **علم الاجتماع الريفى والحضرى** ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، خاصة الفصل الخامس ، ص ص ٢٤٥ ـ ٣٠٥ •

مثلا ثنائية دوركايم عن التضامن الآلى والتضامن العضوى • فالمجتمعات الريفية (وهى الأبسط والأقدم) تتميز باعتمادها على التضامن الآلى ، والمجتمعات الحضرية (وهى الأكثر تعقيدا والأحدث) تتميز باعتمادها على التضامن العضوى •

ومن أفضل مفاهيم الثنائيات تلك التى قدمها تشارلز كولى للتمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية • فالأولى هى التى تسود المجتمعات الريفية البسيطة ، والثانية (أى العلاقات الثانوية) هى التى تسود فى المجتمعات الحضرية •

ووضع هنرى مين ثنائية مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد ، وميز العالم الألمانى تونيز بين المجتمع المحلى (Gemeinschaft) والمجتمع (Gesellschaft) الأول تسود فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية ، والثانى تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد • كما عرض بيكر ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس ومجتمع علمانى • كما حدد ردفيلد خصائص المجتمع الشعبى لكى تقابل خصاص المجتمع الحضرى •

والملاحظ على هذه الثنائيات قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الانسانية التى توجد بالفعل ، أو التى وجدت من قبل فى مراحل تاريخية معينة • واذا أمعنا النظر فى هذه الثنائيات ، لاحظنا وجوه شبه بينها • فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفا ثابتا لا يتغير أبدا ، بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من اجراء حسابات عقلية ، والدخول فى علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين • ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق بكثير من التفاصيل ، لا يتسع المقام لعرضها هنا •

وبالرغم من الأهمية النظرية التي تنطوى عليها الثنائيات ، الا أن كثيرا من دراسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها اعتمادا كاملا وكليا في التمييز بين الريف والحضر ، لأنها تغفل عاملا هاما من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو : التغير . ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التي أثيرت حول ثنائية « ريفي ــ حضري » في كثير من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع .

من هذا ما يذهب اليه سوروكين وزيمرمان في نقد الثنائيات : « ... ان التحول من المجتمع الريفي الخالص الى مجتمع حضري لا يتم فجأة ، ولكنه يحدث بشكل تدريجي .. فليس ثمة خط واحد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري » .

ثانيا : نظريات المحك الواحد والمحكات المتعددة :

ازاء فشل فكرة الثنائيات سلك علماء الاجتماع سبلا أخرى شتى في دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية، وفي محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر . فمنهم من تبنى محكا واحدا حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري . وأبرز محك استخدم في هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان . وذهب آخرون الى اعتبار المهنة أساسا وحيدا للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر . واستخدم ويتفوجل القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز . ومع ذلك فان حجم المجتمع (عدد سكانه) هو المحك الوحيد الذي يشيع استخدامه على نطاق واسع في التمييز بين الريف والحضر . وينتشر بصفة خاصة بين علماء السكان .

وهناك طائفة أكبر من علماء الاجتماع اعتمدت في هذا التمييز

على استخدام عـدة محكات فى وقت واحد ، لكى يشخص فى ضوئها سمات كل من المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى •

ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للمحكات (أو الأسس) التاليـة :

١ ــ الفروق المهنية •

٢ ــ الفروق البيئية •

٣ ــ حجم المجتمع •

٤ ــ كثافة السكان •

٥ ــ تجانس السـكان أو تباينهم • وذلك من حيث الخصائص النفسية ، والاجتماعية ، واللغة والمعتقدات ، وأنماط السلوك •

٦ ــ الفروق فى شـده الحراك الاجتماعى •

٧ ــ شـكل التباين الاجتماعى •

٨ ــ أنسـاق التفاعل •

ويرى لويس ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وصفها فيما يلى :

١ ــ الحجم الكبير •

٢ ــ شـدة الكثافة •

٣ ــ النمو المصحوب بظهور نظـام اجتماعى علمانى ، وانهيار النسيج الاجتماعى المعيارى والأخلاقى •

٤ ــ اللاتجانس •

٥ ــ شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية •

ويلخص العالم الأمريكي روبرت ردفيلد موقفه النظرى فى أن : « عزلة المجتمع وتجانســه يعدان معا متغيرين مستقلين • أما تكامل الثقافةأو تفككها ، والعلمانية ، والفردية ، فهى متغيرات تابعة »• ومعنى ذلك أن تبدد العزلة ونمو الاتصــال انما تعد أسبابا للتفكك والعلمانية والفردية • ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس مسئولان وحدهما عن النتائج المترتبة جميعا كتكامل الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما الى ذلك •

ثالثا : نقــد نظريات المحكات :

يمكن تلخيص أبرز تلك الانتقادات فيما يلى :

١ ــ يذهب ردفيلد وويرث الى أن المجتمع الشعبى مغلق ومكتف ذاتيا ، أما المدينة أو المجتمع الحضرى فهو نظام جزئى أو هو جزء من كل ، ومن ثم فانهما يقعان على طرفى نقيض • ولكنهما فى حقيقة الأمر غير ذلك حيث لا يمكن المقارنة بينهما على هــذا النحو • اننا نستطيع أن نقارن ــ بصدق ــ بين مجتمع حضرى ومقابله الريفى كما فعل سوروكن وزمرمان باعتبار كل منهما نسقا فرعيا داخل مجتمع أكبر اتساعا • ومما يسجل لردفيلد أنه أدرك خطأه هــذا وتلافاه فى كتاباته اللاحقة ، بالرغم من أن كثيرا من علمــاء الاجتماع والأنثروبولوجيا لا يزالون يستخدمون منظوراته القديمة الخاطئة •

٢ ــ يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما فى ذلك ــ الى حد ما ــ سوروكن وزمرمان ، أن المجتمع الريفى يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار ، بينما يتميز المجتمع الحضرى بدرجة مرتفعة من عــدم التجانس ، وعــدم الاستقرار • ومع أن هذا الافتراض يصــف الحالة

العامة أو الشائعة ـ نظريا على الأقل ـ الا أن المجتمع القروى ـ واقعيا ـ قد يمر بفترات من التوتر الشـديد وعدم الاستقرار •

٣ ـ بالغ ردفيلد وويرث فى تقديرهما لدرجة انقسامية الحيـاة الحضرية وسـبولة نسقها المعيارى • ويمكننا أن نرجع ذلك بالطبع الى أن ويرث ، والى حد ما ردفيلد ، كانا أسـيرين للفترة الزمنية التى عاشاها • فلقد كانت الحيـاة الحضرية فى الولايات المتحدة خـلال العشرينات والثلاثينات من هـذا القرن تبدو مفككة تماما وغير مستقرة ، وذلك من وجهة نظر القادمين الجدد الى المدينة • ومن هنا نلاحظ أن ويرث وكثيرا من دارسى مجتمع المدينة قد فشلوا فى ادراك الآلاف المؤلفة من التنظيمات الاجتماعية غير الرسـمية داخل هـذا الاطار الحضرى • ويرجع هـذا الفشل الى أن التنظيمات الاجتماعية غـير الرسـمية هذه والقائمة فى المناطق المختلفة والفقيرة فى المدينة ليست على نفس مثيلتها فى أغلب المجتمعات الريفية • وهنا يقـول لنسكى Lenski مرتكزا على دراسـته للعامل الدينى فى ديترويت Detroit : « ان ما يثير الدهشة فى دراستنا الحالية هو اكتشاف أن روح المجتمع المحلى Communalism موجودة ، بل هى تنمو فى قلب مدينـة كبرى حديثة ، الا أن ذلك أمر غير قابل للتصور من قبل أولئك الذين يربطون الروح الجماعية بالعزلة الجغرافية وعدد السكان المحدود » •

هـذا ولقد فشل أولئك الذين استخدموا اطار ويرث ـ ردفيلد كما فشل أيضا أتباع سوروكن وزمرمان فى تحليل المجتمعات الريفية والحضرية باعتبارها أجزاء ضمن سياق اجتماعى أكبر يضمها جميعا • وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسيولوجية الجادة التى تسجل تأثير المجتمع القومى الكبير على أوضاع المجتمعات المحلية ، ريفية وحضرية ، ويتمثل هذا التأثير فى تنظمات المجتمعـات

الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية ... الخ . بالاضافة الى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية المحلية ، والأنساق القومية .

وأخيرا من الملاحظ أن الكثير من الفروق التي يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون . فنرى مثلا أن كثيرا من المتخصصين فى الدراسات الاجتماعية الريفية مثل سميث Smith يفترضون أن الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية ، ولكن الحال ليس كذلك فى مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة . كما يفترضون أيضا أن المدينة أكثر علمانية من الريف ، وكلها لا تسلم من الانتقادات الجادة .

فلقد توفرت معلومات كشف عنها متخصصون فى التاريخ الاجتماعى ترضح تفكك الأسر الريفية فى كثير من الأحيان بسبب حقوق الارث الى جماعات أصغر فأصغر . وقد حدث هذا فى وقت لم يكن فيه للتصنيع أى أثر بعد . كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسر النووية والتحضر[1] .

* * *

رابعا : ــ المتصل الريفى ــ الحضرى :

ولقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التى نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالى فى دراسة الفروق الريفية ــ الحضرية ، وتطوير اتجاه مركب السمات ــ أو استخدام المحكات المتعددة ــ عن طريق الافادة من الخصائص التى كشفت عنها البحوث الواقعية ، فطوروا

---

(١) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، انظر : علياء شكرى « مشكلات اساسية حول الاسرة والتصنيع » ، فصل فى : السيد محمد الحسينى وزملاؤه ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط (٣) ، ١٩٧٧ ، ص ص ٤١٩ — ٤٥٨ .

ما يعرف بالمتصــل الريفى ـ الحضرى Rural-Urban Continuum .
حيث يشـــير الى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة التريف والتحضر ، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أى مجتمع انســانى على نقطة معينة من هــذا المتصل • فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصــغيرة المنعزلة ثم القرية الأكبر ، فمركز الســوق ، ثم المدينة الصــغيرة ، فالمدينة الأكبر ، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة • واذن فتعريف الريف أو الحضر يتم فى ضوء الفروق الكمية فى السمات المميزة للريفية والحضرية • كذلك يفترض أصحاب هــذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقا لقطبى النموذج المثــالى « شــعبى فى مقابل حضرى » ، انما ينطوى ضمنيا على فكرة متصل للمجتمعات المحلية ، أن كل الشواهد الواقعية التى تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هــذا المتصل •

وتستند فكرة المتصل الريفى ـ الحضرى من الناحية النظرية على أفتراضين أساسين : الأول ، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشــكل مستمر ومنتظم من الريفية الى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص • والثانى ، أن هــذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختــلافات أو فروق متســقة فى أنماط الســلوك •

وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحصروا لنا تلك الفروق المتسقة التى تحدث فى أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر فى بعض المجتمعات ، فاننا نستطيع القول بأن هــذه الفروق تتبدى فى بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التى أشار اليها سوروكين ، وزيمرمان ، وروبرت بارك ، ونيقولا سبيكمان ، وجورج زيمل ، ولويس ويرث وغيرهم ، والتى أهمها التباين فى البناء المهنى ، وازدياد تقسيم العمل ، وتعقد نسق التدرج الاجتماعى ، والحراك الاجتماعى ، والمشاركة

فى التنظيمات الطوعية ، والعزلة المكانية ، والتساند الوظيفى ، وطابع العلاقات الاجتماعية ، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعى •

خامسا : نظرية جوبرج فى دراسة الفروق الريفية الحضرية

قدم جوبرج اسهاما نظريا واضحا فى تناول قضية الفروق الريفية الحضرية • فقد ناقش فى مقال تمهير له الأسس النظرية القائمة حول هـذه القضـية بهدف وضـع صياغة جديدة لهـذه الأسس تكون أكثر كفاية فى مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية فى اطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة •

وترتكز هـذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السـكانى للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان ، اعتقادا منه بأن هـذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية ـ الحضرية فى ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل فى :

١ ـ المجتمعات التى تمر بمرحلة ما قبل الصناعة •

٢ ـ المجتمعات الانتقالية أو النامية •

٣ ـ المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا •

وذلك على اعتبـار أن البعد الريفى ـ الحضرى يختلف اختلافا جـوهريا بـين كل نموذج اجتماعى وآخر • أى أن هـذا البعد فى المجتمع قبل الصناعى يختلف عن مثيله فى المجتمع الانتقالى •• وهكذا • ويرجع هـذا الاختلاف الى طبيعة الشكل التكنولوجى الذى يعتمد عليه كل من هـذه النماذج الاجتمـاعية الثلاثة ويمارسـه • والمقصـود بالتكنولوجيا هنا ـ طبقا لجوبرج ـ أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخدامها • وهنا نجد أن مجتمع ما قبل الصناعة يتميز ببساطة المعرفة

التكنولوجية اذا ما قورن بالمجتمع الانتقالى أو المجتمع الصناعى المتقدم ، حيث هناك مستوى تكنولوجيا معقد ، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الانســان أو الحيوان ، بالاضــافة الى الايمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه •

ومن الممكن ــ وفقا لهذا التصنيف ــ تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر فى كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المشــار اليها ، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعا وقربا من الصواب ، حتى لا تتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم • ويمكن أن يوصف هــذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطورى محدث New Evolutionary ، لأنه يختلف عن الاتجاه التطورى الذى ساد فى القرن التاسع عشر ، من حيث كونه لا يرى أن المجتمعات تتقدم دائما من خلال مراحل محددة سلفا •

كما يسوق جوبرج تحفظا مؤداه أن التكنولوجيا مع أنها ــ هنا ــ هى العامل الرئيسى فى التفسير ، الا أنه سوف يستخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هــذه • فمن المؤكد أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الفروق والاختلافات بين الريف والمدينة ، بل ان النمط الحضرى غالبا ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسى والاقتصادى • ولذلك فانه فى المجتمع الرأسمالى يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى • ومن جهة أخرى ، فان التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة ، وانما يتعين وجود عامل أساسى آخر يتمثل فى نمو اطار من المعرفة التنظيمية المعقدة •

وسوف نعرض بايجاز للأنماط الريفية ــ الحضرية فى كل من النماذج الثلاثة للمجتمعات المشار اليها قبل قليل ، وذلك على النحو التالى :

(ا) الأنماط الريفية ــ الحضرية فى المجتمعات الحضارية الواقعة فى مرحلة ما قبل الصناعة :

١ ــ لقد سيطرت المدينة فى كل زمان ومكان على المناطق الريفية ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا • الا أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل اذا ما قورن بتأثير المراكز الحضرية الصناعية الحديثة • ويرجع تسلط المدينة على القرية وسيطرتها عليها ، الى أن المدينة فى هذه المرحلة كانت موطن اقامة جماعات الصفوة المالكة • فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة ــ أو غير مباشرة ــ من خلال عملهم فى التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها ، لوحظ أنهم يميلون الى الاستقرار فى المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ • فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصى بين القادة السياسيين ، والدينيين ، والتربويين ، فهناك وظائف ادارية معينة فى المراكز الحضرية لا يمكن الحصول عليها أو شغلها ــ وهذا الأمر موجود حتى الآن فى المراكز الحضرية الصناعية ــ الا من خلال الاتصال الشخصى المؤثر والفعال • وكان هذا النمط من الاتصال شائعا فى مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعى التى سهلت تبادل الأفكار والمعلومات الى حد كبير •

٢ ــ وفضلا عن ذلك ، فان الاقامة الحضرية لها مكانة مرموقة ، بحيث يتطلع الريفيون دائما وفى جميع المراحل الاجتماعية الى معايشة حياة المدن أو حتى محاكاتها • وذلك نظرا لما تقدمه المدن أيضا من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية ، ومؤسسات الترفيه وما الى ذلك مما لا يتوفر فى المناطق الريفية •

٣ ــ أن الريفيين فى هذه المرحلة يتميزون بانخفاض مستواهم المعيشى وتدهور أحوالهم حتى بالقياس الى أفقر الطبقات الحضرية • فالقرويين يعملون من أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم واشرافهم •

وبينما كان القرويون يمدون المدن بالانتاج الزراعى أساسا ، فان مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل من السلع بالاضافة الى الضرورى من التنظيم الاقتصادى والسياسى ، وحيث كان انتاج هذه المدن فى معظمه موجها لسكانها أنفسهم • ومما ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية • وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد فى الحفاظ على الأوضاع عى ما هى عليه • فمن خلال الايجار ، والمشاركة فى المحصولات الزراعية ، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية والمتخلفة ، مارست المدينة استغلالها لجهد القرويين فى مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والادارية • ولقد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية ، ولم يكن لديهم — حتى عهد قريب — أى فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء •

٤ — أن المدينة والقرية ترتبطان فى هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية ، حيث يجوب التجار وجامعوا الضرائب هذه الأنساق الاجتماعية ، ريفية وحضرية • كما شكلت القرابة معبرا آخر بين الريف والمراكز الحضرية • وتعد مراكز الأسواق **Market Towns** أول مكان تجلتفيهعلاقات القرية والمدينة واستقرت•ففى فترات منتظمة يتجه القرويون فى جماعات الى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة ، كما يتعاملون أيضا مع غيرهم من الطوائف الحضرية • وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية الى المدينة ، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر فى أرجاء الريف •

٥ — ان المدينة فى هذه المرحلة — كما هو الحال أيضا فى المرحلة الانتقالية — تضم أناسا ينتمون الى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة •

وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون ــ فيمــا عدا المناخ الاقتصادى ــ كثيرا من الخصائص المشتركة مع القرويين فى المناطق الريفيــة ٠

٦ ــ أن انماط الأسرة الريفية الحضرية تختلف فى هذه المرحلة من الريف الى الحضر تبعا لاختلاف الوضع الطبقى ٠ فالنسق الأسرى لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى فى الأسرة الممتدة أو العائلة Extended Family التى تضم أجيالا متعــددة : الأب والأم والابنــاء المتزوجين وغير المتزوجين والأخوة المتزوجين وزوجاتهم ٠٠ وهكــذا) يعيشون فى دار واحدة تحت سقف واحد ٠ فهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية ٠ فالأسر الممتدة تتفاوتفيما بينها علىرعاية مصالحها ، كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتدادا يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة فى التنظيمات الرئيسية ، تعليمية ، وسياسية ودينية ، كما أن الاشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون الى تدعيم أسرهم وحمايتها ٠

أما موقف الطبقات الدنيا فى المدينة والريف ، فانه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش ٠ ولمــا كان أفراد هذه الطبقة يتجهون الى النزوح المستمر سعيا وراء موطن جديد يوفر لقمة العيش ، بالاضافة الى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فان حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيرا نسبيا ٠ ومن ثم كانت الأسرة الزواجية Conjugel هى النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء فى المدينة أو الريف ٠ أى أن الفكرة الشعبية والتى مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية فى مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب ، وهى تعبر عن تعميم خاطىء ٠

ومن جهة أخرى ، فان دور المرأة فى الريف والحضر يختلف أيضا

باختلاف الوضع الطبقي • ففي الوقت الذي تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية ، نجد أن المرأة في الطبقات الدنيا الحضرية ، مثلها في ذلك مثل المرأة الريفية ، لا تثقل كواهلهن مثل هذه القيــود نظرا لخروجهن للعمل خارج المنزل ، ومشاركتهن في هذا المجال كعون اقتصادي للأسرة •

٧ — أننا لو نظرنا الى القيم والممارسات الدينية كبعد آخر للمقارنة بين الريف والحضر في هذه المرحلة ، فسوف يتعين علينا أن نشير الى ان الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر علمــانية من الريف وقاطنيه • ولكن ينبغي ألا يقبل ذلك على اطلاقه ، فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدرا للتقليد والجمود أيضا كما كانت مصدرا للتغير • ألا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائما وظيفتها في مجال التغير والتجــديد وأغفلوها في مجال الجمود والتقليد • ولقد نبعت أعظم الديانات في تاريخ البشرية أساسا من البيئة الحضرية ، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقرا لأسمى وجوه العبادات الدينية • فضلا عن ذلك فان المثل Ideals حضرية أكثر منها ريفية ، لأن الصفوة الحضرية وليس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هي التي ترسخ المعايير الدينية وتضعها ، وذلك من خلال ممارستها وكتاباتها •

٨ — وهناك فارق أساسي آخر بين الريف والحضر — في هذه المرحلة قبل الصناعة — ظهر في مجال التربية واللغة ، فقد كان التعليم الرسمي مركزا في هذا النمط الاجتماعي — والى حد كبير — في المدن كما كان أيضا حكرا للصفوة • وهذا شيء منطقي بالنسبة لمثل هــذا النمط الاجتماعي الذي تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية • ومن ثم فان كل خير لابد أن يفيض على المدينة أولا ، ثم يتحكمون هم في انتقاله الى المناطق الريفية قطرة قطرة • وحتى تستمر

هذه السيطرة الحضرية فى يد المدينة ، لوحظ أن صفوة المدن يتحدثون بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم •

(ب) الأنماط الريفية ـــ الحضرية فى المجتمعات الانتقالية

يقصد بالمجتمعات الانتقالية ، تلك المجتمعات التلقيدية التى تخلصت حديثا من السيطرة الاستعمارية ، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع ، وذلك لادراكها أن التقدم الصناعى هو الذى يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم • وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة ، فهى تضم مجتمعات شعبية Folk (كما هو الحال فى أفريقيا جنـــوب الصحراء) ، كما تضم أيضـــا مجتمعات تمتد جـــذورها الى المـــاضى الحضارى لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد عليه جويرج هنا) • ويؤكد جوبرج على أن هذين النوعين من المجتمعات الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافا كبيرا فى المصـــادر الطبيعيـــة والانسانية • كما أن هناك تحفظا يبديه جوبرج بشأن تعين الفروض والعلاقات الريفية ـــ الحضرية فى المجتمعات الانتقالية • وهو ما يواجه به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة ، نظرا للخلط الذى يقع فيه الباحثون ، الذين ما زالوا يدرســـون الفـــروق الريفية ـــ الحضرية فى هذه المجتمعات الانتقالية فى ضوء خبرتهم بالواقع الأوروبى والأمريكى •

ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية فى هذه المجتمعات الانتقالية ، ما يلى :

١ ـــ أن هناك سيلا سكانيا مستمرا يتجه من الريف الى المدن نتيجة لعملية التصنيع التى تشهدها المدن من جهة ، ونتيجة للانفجـــار السكانى من جهة أخرى • فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعـــانى

ضغوطا اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف الى المدن وتزايدها المستمر أيضا • فقد أخذت الحيازات الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة وتعاقب الأجيال ، وتفاقمت مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع ، وانخفضت مستويات الدخل ، وأصبحت الزراعة تمثل قطاعا قليل الأهمية اذا ما قورنت بالصناعة •

٢ ــ أن الهجرة الريفية ــ الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال فى التوزيع العمرى والنوعى ســواء فى القرى أو المدن ، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة • فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من القرية ، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقة انسانية فى سن العمل بينما تخسر القرية مثل هذه الطاقة •

٣ ــ أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعى بينهما فقد أخذت حركة الهجرة تمضى فى الاتجاهين معا ، أى نزوح الى المدينة ، وعودة الى القرية • فمن لم يوفق فى الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين ، لا يلبث أن يعود مرة ثانية الى قريته انتظارا لهذه الفرصة ، حتى يعود الى المدينة مرة أخرى • وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخــل أو التشابك فى البناء المهنى للمدينة والقرية • فقد أخذت المدن تضم أعدادا كبيرة من الزراعيين ، ومن جهة أخرى ، فان التداخل الريفى والحضرى قد يحدث أيضا نتيجة لأن السكان الذين ينتمون الى الطبقات الدنيا فى الريف والمدينة يشاركون فيما أسماه أوسكار لويس بثقافة الفقر The Culture of Poverty • حيث أن الحــالة الاقتصــادية السيئة التى تعانى منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقا أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى

الحديثة • ومع أن التصنيع يحسن تدريجيا من الوضع الاقتصادى للطبقة الدنيا ، فان كثيرا من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه •

٤ ــ انه نتيجة للتصنيع والتقدم الذى طرأ على هذه العملية ، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية • فالمدينة لا تعتمد فحسب على الانتاج الزراعى للقرية ، وانما تمدها أيضا بالسلع الجاهزة كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية وغير ذلك • وعندما تدخل القرى فى معاملات مع هذا الوضع الاقتصادى الجديد ، فان تغيرات تحدث باستمرار فى النمط العتيق للسوق الريفية الحضرية بالاضافة الى العديد من التغيرات الأخرى • ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادى للقروى أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعى التقليدى وبخاصة البناء الطبقى ، كما اتسع أيضا مدى ادراك القروى للعالم • خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة فى حياة القرويين بوسائل شتى ؛ منها مثلا مشروعات الاصلاح الزراعى وغيرها • هذا فضلا عن الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعى ، فى كسر الحواجز التى تحيط بالمجتمع القروى التقليدى •

٥ ــ ان الدول النامية أخذت تتوسع فى ايفاد المبعوثين من أبنائها الى الدول المتقدمة صناعيا وعلميا للتزود بالعلم والمهارة والخبرة ، كما أخذت تستقدم الخبراء من هذه الدول للافادة من مصارفها العلمية • ومن جهة أخرى يلاحظ أن أصحاب المستويات العلمية الرفيعة يميلون الى التركز فى المدن حتى يمكنهم الاسهام بطريقة فعالة فى عمليات التنمية • اذ أن تبعثر هذه الكفايات الصناعية والعلمية وتوزعها على عدد كبير من المدن المتوسطة الحجم أو الصغيرة قد يعوق الاستخدام الكافى لبعض أشكال المهارات الفنية • ولو أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحده بها ، يشكل من ناحية أخرى فجوة بين المجتمعات المحلية

الريفية والحضرية ، حيث تظهر الحاجة الماسة فى المجتمعات الريفية الى عناصر من هذا القطاع المتعلم فى الوقت الذى تتوافر منه فى المدينة اعداد زائدة عن الحاجة •

(د) الأنماط الريفية ـ الحضرية فى المجتمعات المتقدمة صناعيا :

يذهب جوبرج الى أن النظام الصناعى الحضرى يضم عددا من النماذج الفرعية ، منها النموذج الذى تنتمى اليه الولايات المتحدة الأمريكية التى انتقلت مباشرة الى التصنيع والتحضر دون أن تعايش البناء الاجتماعى الاقطاعى • ونموذج آخر ينتمى اليه ـ على سبيل المثال ـ أوروبا الغربية واليابان ، وهى مجتمعات انتقلت الى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بماض حضارى غير صناعى أو اقطاعى •

وتختلف العلاقات الريفية الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها فى مجتمعات ما قبل الصناعة ، والمجتمعات النامية • ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلى :

١ ـ خضوعها لسيطرة التجمعات المتروبوليتانية **Metropolitan agglomerations** حيث يعيش أغلب الناس اما داخل المدن الكبرى أو قريبا منها • والمدن الكبرى هنا هى التى تسيطر على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع ، ولكنها فى الوقت نفسه تنتظم انتظاما هرميا ، فبعضها يسيطر على أقليم محدود ، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلى ويؤثر فيه مثل نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن •

٢ ـ أنه بفضل تقدم التصنيع ، والاتجاه المتزايد نحو التمركز العاصمى أو المتروبوليتانية ، وانتشار وسائل الاتصال الجمعى وتقدم وسائل النقل والمواصلات ، يمر البناء الاقليمى بتغير ملحوظ ، بحيث

لا يمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساسا • وبالترتيب على ذلك ، اتجهت التمييزات الاقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقــافية ، اتجهت الى التجانس تمــاما وأصــبح المجتمع الجمعى (أو الجماهيرى) Mass Society الآن حقيقة واقعة • وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهنى بين المراكز الحضرية بوجه عام •

٣ ــ أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية ، وطبقية ، واقتصادية ، ودينية ، وترفيهية ، وتعليمية جديدة تختلف اختلافا ملحوظا عما يقابلها فى مدينة ما قبل الصناعة • ويمكن القول ان عملية التصنيع قد اخترقت الفروق الريفية الحضرية فى كل التنظيمات والأنســاق الاجتماعية • ومع أن هناك بعض الاختلافات فى هذا الصدد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، الا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التمييزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها •

٤ ــ انه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، شهد مجال الزراعة تطورا حديثا ضخما • فقد انتشرت نمــاذج معينة من التكنولوجيــا الزراعية ، كما دخلت الزراعة ميدان التصنيع • ولا يعنى تصنيع الزراعة استخدام الآلات فقط ، بل يعنى كذلك اطارا كليا من الأفكار المرتبطــة بهذه الآلات • ولذلك فان الدول الصناعية بوجه عام تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الانتاجية فى مجال الزراعة واجراءات التسويق ومعالجة الانتاج وتشكيله •

٥ ــ أن التصنيع قد تترتب عليه مشكلات معينة • فقد ولد التحضر الصناعى النسبى للقطاع الريفى مشاكل معينة ، تتمثل احداها فى عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان القرويين والحضريين • مما دعا القرويين الى المطالبة بتحقيق نوع من المساواة فى مســتوى

المعيشة بينهم وبين الحضريين • هذا بالاضافة الى أن الفرص المتاحة أمام القرويين فى التعليم والتدريب أقل من تلك المتاحة لسكان الحضر • الا أن وسائل الاتصال الجمعى قد ألغت — الى حد كبير — الفروق بين أسلوب حياة القروى والحضرى •

٦ — وأخيرا ، فان جوبرج يذهب الى أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة فى النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعيا تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية فى مجال الأسرة والدين والسياسة • وان الكتاب عادة ما ينظرون الى النسيج الأخلاقى للسكان الريفيين باعتباره متفوقا على ذلك النسيج لسكان الحضر •

وفى النهاية ينوه جوبرج الى أن التعميمات السابقة تنطبق — أساسا — على الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، كما أن بعضها قد يصدق أيضا على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفيتى وبعض دول شرق أوروبا ، مع الوضع فى الاعتبار وجود فروق وتحفظات فى اطلاق هذه التعميمات تترتب على اختلاف الاطار الأيديولوجى بين الشرق والغرب • ومن جهة أخرى ، فانه بالنسبة للتنبؤات المتصلة بهذه القضية فى المستقبل ، يذهب جوبرج الى ان الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية فى المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة ، ان لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية ، ومشروعات التنمية الريفية ، على أن يكون هذا التوازن فى تحقيق التنمية عملية مستمرة • كما يمكن التنبؤ أيضا بأن الفجوة بين الريف والحضر فى المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار ، الا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم — بدون شك — لفترة طويلة •

سادسا : الفروق بين الريف والحضر فى الاحصاءات المصرية

اعتمدنا فى هذه الفقرة على نتائج التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية (سبتمبر ١٩٧٨) لبيان بعض الفروق بين الريف والحضر فى مصر على أساس الاحصاءات العامة .

والملاحظ باديء ذى بدء أن التقسيم الادارى كان هو الأساس المتبع فى جمع البيانات من الميدان . ويقول كتاب التعداد العام « اتخذت الوحدات الادارية الرسمية أساسا للعمل الميدانى بخلاف التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ والتى كانت تجرى وفقا للتقسيمات المالية (الزمام) . واعتبرت الشياخة فى المدن والأقسام والقرية فى المراكز أصغر الوحدات الادارية فى مرحلة جمع البيانات وفى نشر النتائج النهائية التفصيلية للتعداد . وقد نشرت البيانات على أساس التقسيمات الادارية التى كانت قائمة وقت التعداد حتى نوفمبر ١٩٧٦ »[١] .

أما بالنسبة لتقسيم الجمهورية الى ريف وحضر ، فيقول تقرير التعداد العام :

« تنقسم الجمهورية الى قسمين رئيسيين هما الحضر والريف .

ويقصد بالحضر فى هذا التعداد جميع المدن والأقسام والشياخات فى أى محافظة . ويقصد بالريف فى هذا التعداد جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع فى أى محافظة . وتوجد بعض محافظات هى عبارة عن تكتل حضرى وان شابها بعض المناطق الريفية الصغيرة ونطلق عليها محافظات حضرية وهى على وجه التحديد :

---

(١) انظر مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦ ، اجمالى الجمهورية مرجع رقم ٩٣ — ١٥١١١ — ١٩٧٨ ، الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء جمهورية مصر العربية ، سبتمبر ١٩٧٨ . ص ٣ تحت عنوان : « التعاريف والمصطلحات الفنية ومفاهيم التعداد » .

محافظة القاهرة ــ محافظة الأسكندرية ــ محافظة بورسعيد ــ محافظة السويس •

أما باقى المحافظات المكونة للجمهورية والبالغ عددها ٢١ محافظة فهى مزيج من الحضر والريف على النحو التالى :

فعاصمة المحافظة ، وعاصمة المركز ، وبعض البلاد التى صدرت بها قرارات جمهورية بكونها مدينة ، وهذه تمثل الركن الحضرى من المحــافظة •

أما باقى بلاد المحافظة والتى تسمى قرى وكانت فى التعدادات السابقة تسمى ناحية ، فهى تمثل الركن الريفى من المحافظة •

وعلى ذلك فاننا نطلق على هذه المحافظات بهذا التكوين المحافظات الريفية • وهى جميع محافظات الجمهورية عدا الأربع محافظات الحضرية السابق الاشـارة اليها •

بعض المؤشرات الاحصائية المتصلة بالفروق الريفية الحضرية فى مصر :

سوف نعرض فيما يلى لعدد من المؤشرات الاحصــائية المتصــلة بموضوع الفروق الريفية ــ الحضرية فى مجتمعنا المصرى ، وذلك على

النحو التالى :

١ ــ النوع بين الحضر والريف (ذكور ــ اناث)

ورد فى صفحة ٢٧ من المرجع المشار اليه ، أن هناك اختلافا فى نسبة النوع بين حضر وريف الجمهورية وذلك على النحو التالى :

فى الريف : يوجد ١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى •

فى الحضر : يوجد ١٠٥ ذكر لكل مائة أنثى • « ويرجع هذا على الأرجح الى اجتذاب المدينة (الحضر) للذكور للعمل بها » •

٢ ـ قطاعات العمر بين الحضر والريف :

الأطفال دون السادسة :

يبلغ عدد هذه الفئة من العمر ٦ر٣ مليون بنسبة ١٧ر٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين •

وتختلف نسبة الأطفال أقل من ٦ سنوات بين حضر وريف الجمهورية : فهى ١٨ر٨٪ من سكان الريف ، ١٥ر٤٪ من سكان الحضر • الأمر الذى يعكس الخصوبة بين الريف والحضر •

ويتركز من هؤلاء فى الريف (القرى) حوالى ٣ر٨ مليون بنسبة ٦١ر١٪ من جملة هذه الفئة •

كما يتركز منهم فى الحضر (مدن الجمهورية) حوالى ٨ر٧ مليون فرد بنسبة ٤٥ر٤٪ من جملة من لا يعمل من السكان المصريين •

واذا حسبت نسبة الاعالة الاقتصادية والتى تأخذ الصورة :

$$\frac{\text{عدد المعولين}}{\text{عدد أفراد قوة العمل}} \times 100 ،$$

فاننا نجد أن كل مائة فرد من أفراد قوة العمل ١٥ سنة فأكثر يعول الى جانب نفسه ٢٩٧ فردا فى الريف ، ٢٦٠ فى الحضر ، ٢٨٠ فردا فى الجمهورية •

وهذا يشير الى كبر نسبة الاعالة فى الريف عنه فى الحضر ، والى كبر نسبة الاعالة على مستوى الجمهورية عموما •

٣ـ الحالة التعليمية بين الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) :

(أ) الأمية : يبلغ عدد الأميين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٥ مليون فرد بنسبة ٥٦ر٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر •

١ ـ فى الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالى ١٠ر٣ مليون فرد أمى بنسبة ٦٨ر٥٪ من جملة الأميين فى الحضر والريف •

٢ ـ فى الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ٤ر٧ مليون فرد أمى بنسبة ٣١ر٥٪ من جملة الأميين فى الحضر والريف •

(ب) يقرأ ويكتب : يبلغ عدد من يقرأ ويكتب فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٥ر٥ مليون فرد بنسبة ٢٠ر٦٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر •

١ ـ فى الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالى ٢ر٥ مليون فرد بنسبة ٤٥ر٤٪ من جملة من يقــرأ ويكتب فى الحضر والريف •

٢ ـ فى الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ٣ مليون فرد بنسبة ٥٤ر٦٪ من جملة من يقرأ ويكتب فى الحضر والريف •

(جـ) حملة المؤهلات : يبلغ عدد حملة المؤهلات فى حضر وريف مصر حوالى ٥ر٧ مليون فرد بنسبة ٢١ر٣٪ من جملة سكان الجمهورية ١٠ سنوات فأكثر •

١ ـ فى الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالى ١ر٦ مليون فرد بنسبة ٢٨٪ من جملة المؤهلات فى الحضر والريف •

٢ ــ فى الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ١ر٤ مليون فرد بنسبة ٧٢٪ من جملة المؤهلات فى الحضر والريف • وعموما كانت نسبة الحالات التعليمية فى حضر الجمهورية وريفها على النحو التالى منسوبة الى جملة السكان المصريين فى الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) •

الحالة التعليمة	حضر	ريف	الجمهورية
أمى	٢ر٣٩٪	٤ر٧٠٪	٣ر٥٦٪
يقرأ ويكتب	٩ر٢٤٪	١ر١٧٪	٦ر٢٠٪
حملة المؤهلات	٣ر٣٤٪	٦ر١٠	٣ر٢١٪
غير مبين	٦ر ١٪	٩ر ١٪	٨ر ١٪
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن هذا يتضح أن نسبة الأمية فى الريف ما زالت مرتفعة مقارنة بمثيلتها فى الحضر ، كما ان الحضر يتميز عن الريف بارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، ومن يحملون مؤهلات •

٤ ــ النشاط الاقتصادى بين الحضر والريف (٦ سنوات فأكثر) :

(أ) عدد ذوى النشاط الاقتصادى فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٢ر١٠ مليون فرد بنسبة ٨ر٣٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر •

١ ــ فى الريف (قرى الجمهورية) : يتركز من هذا العدد ٩ر٥ مليون فرد بنسبة ٤ر٥٧٪ من جملة ذوى النشاط فى الحضر والريف •

٢ — فى الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز من هذا العدد ٤ر٣ مليون فرد بنسبة ٦ر٤٢٪ من جملة ذوى النشاط فى الحضر والريف • وعموما فان كل ١٠٠ من ذوى النشاط من السكان فى الحضر يقابل ١٤٠ من ذوى النشاط فى ريف الجمهورية •

(ب) **يبلغ عدد من ليس لهم نشاط** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٢٠ مليون فرد بنسبة ١ر٦٦٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر •

١ — فى الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز من هذا العدد حوالى ١١ مليون ٣ر٥٤٪ من جملة من ليس لهم نشاط فى الريف والحضر •

٢ — فى الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز من هذا العدد حوالى ٩ مليون بنسبة ٧ر٤٥٪ من جملة من ليس لهم نشاط فى الحضر والريف •

وعموما ، فان الجزء النشط من سكان الجمهورية فى كل من الحضر والريف يتمشى مع النسبة ٤ر٣٢٪ للحضر منسوبا الى جملة حضر الجمهورية ٦ سنوات فأكثر ، والنسبة ١ر٣٥ للريف منسوبا الى جملة ريف الجمهورية ٦ سنوات فأكثر •

٥ — المهن بين الحضر والريف (١٥ سنة فأكثر) :

(أ) يبلغ عدد ذوى المهن من السكان فى الحضر وريف الجمهورية حوالى ٦ر٩ مليون فرد بنسبة ٩ر٤٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر •

١ — فى الريف : يتركز من هذا العدد حوالى ٢ر٥ مليون فرد بنسبة ٩ر٥٣٪ من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف •

٢ ــ **فى الحضر** : يتركز من هذا العدد حوالى ٤ر٤ مليون فرد بنسبة ٤٦ر١٪ من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف .

وعموما ، فان كل ١٠٠ فرد من ذوى المهن من السكان فى الحضر يقابله ١٢٠ فردا فى الريف .

(ب) يبلغ عـــدد من لا مهنة لهم من الســـكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٢ر٣ مليون فرد بنسبة ٥٦ر١٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فاكثر .

١ ــ **فى الريف** : يتركز من هذا العدد حوالى ٦ر٧ مليون فرد بنسبة ٥٤ر٦ من جملة من لا مهنة لهم فى الحضر والريف.

٢ ــ **فى الحضر** : يتركز من هذا العدد حوالى ٥ر٦ مليون فرد بنسبة ٤٥ر٤٪ من جملة لا مهنة لهم فى الحضر والريف .

٦ ــ الحالة الزواجية بين الحضر والريف :

(أ)يبلغ عدد المتزوجين منالسكانفىحضر وريف الجمهوريةحوالى ١٣ر١ مليون متزوج بنسبة ٦٥ر١٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية .

١ ــ **فى الريف** : يتركزمنهذا العدد٧ر٧مليونمتزوجبنسبة٥٠ر٧٥٪ من جملة المتزوجين فى الريف والحضر .

٢ ــ **فى الحضر** : يتركز من هذا العدد ٥ر٦ مليون متزول بنسبة ٤٣ر٠٪ من جملة المتزوجين فى الريف والحضر .

(ب) لم يتزوج ابـــدا :

بلغ عدد من لم يتزوج أبدا من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٥ر٢ مليون فرد بنسبة ٢٥ر٧٪ من جملة ســـكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية .

١ ــ **فى الريف** : يتركز من هذا النوع حوالى ٢ر٣ مليون فرد بنسبة ٤ر٤٤٪ من جملة هذه الفئة فى الريف والحضر •

٢ ــ **فى الحضر** : يتركز من هذا النوع حوالى ٩ر٢ مليون فرد بنسبة ٦ر٥٥٪ من جملة هذه الفئة فى الريف والحضر •

(جـ) الطــلاق :

يبلغ عدد المطلقين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٦٦ ألف فرد بنسبة ٨ر٠٪ من جملة السكان ذوى الحالات الزواجية فى الحضر والريف •

١ ــ **فى الريف** : يتركز حوالى ٨٢ ألف من هذا العدد بنسبة ٣ر٤٩٪ من جملة هذه الفئة •

٢ ــ **فى الحضر** : يتركز حوالى ٨٤ ألف من هذا العــدد بنسبة ٧ر٥٠٪ من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف • أى أن أعداد المطلقين فى الحضر والريف تكاد تكون متقاربة •

(د) الترمـــل :

يبلغ عدد المترملين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٧ر١ مليون بنسبة ٤ر٨٪ من جملة الحالات الزواجية •

١ ــ **فى الريف** : يتركز من هذا العدد ١ر١ مليون فـرد بنســبة ٧ر٦٢٪ من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف •

٢ ــ **فى الحضر** : يتركز من هذا العدد ٦ر٠ مليون فرد بنسبة ٣ر٧٣٪ من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف •

واذا نظرنا الى البيانات العامة السابقة المتصلة بعدد من المتغيرات أو الخصائص السكانية ، فسوف يستلفت نظرنا ما يلى :

١ ــ ارتفاع نسبة الذكور عنها للاناث بوجه عام ، وفي الحضر بشكل ملحوظ • وقد تفسر هذه الزيادة الملحوظة في نسبة الذكور بالقطاع الحضري من الجمهورية ، كنتيجة من نتائج ظاهرة الاستقطاب الحضري ، حيث تزداد أعداد الذكور النازحين الى المدن لأسباب متعددة •

٢ ــ ارتفاع نسبة الاعالة الاقتصادية بوجه عام ، مع زيادة هذه النسبة في القطاع الريفي عنها في القطاع الحضري • ولا يخفى علينا أن ارتفاع نسبة الاعالة يمثل عبئا على كاهل القوى العاملة ، مما قد يكون له أثر في انخفاض المستويات المعيشية •

٣ ــ زيادة الأمية في القطاع الريفي ، وانخفاض نصيب هذا القطاع من المستويات التعليمية الأخرى ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات بالقطاع الحضري • وتتسق هذه النقطة مع ما ذهب اليه جوبرج في تناوله للانماط الريفية ــ الحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية (وهي مرحلة يمر بها مجتمعنا المصري) ، حيث ذكر ــ جوبرج ــ أن المتعلمين في هذا النمط من المجتمعات الانتقالية يميلون انى التركز في المدن • وسوف نوضح ذلك بالتفصيل في موضع لاحق •

٤ ــ أن نسبة من لهم نشاط اقتصادي (٦ سنوات فأكثر) مرتفعة في القطاع الريفي عنها في القطاع الحضري • وقد يفسر ذلك على النحو التالي :

(أ) الاعتماد على الأطفال في مجال النشاط الاقتصادي وخاصة في العمليات الزراعية •

(ب)تسرب الأطفال الريفيين في هذه الفئة العمرية من مراحل التعليم الالزامية نظرا لحاجة العمل الزراعي اليهم ، وذلك على اعتبار

أنهم يمثلون قيمة اقتصادية عاجلة من هذه الزاوية بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية القروية •

(جـ) انتظام أقرانهم من الأطفال الحضريين — فى هذه السن — فى مراحل التعليم •

٥ — ان نسبة أصحاب المهن فى القطاع الريفى مرتفعة عنها فى القطاع الحضرى • وقد يفسر ذلك على النحو التـــالى :

(أ) أن الأفراد الحضريين (١٥ سنة فأكثر) يكون من بينهم تلاميذ وطلاب فى مراحل التعليم المختلفة ، ومن ثم يأتى تصنيفهم ضمن من لا مهن لهم •

(ب) أن هناك نسبة بطالة مرتفعة بين سكان القطاع الحضرى •

٦ — يلاحظ أن نسبة الطلاق مرتفعة فى القطاع الحضرى عنها فى القطاع الريفى • فعلى الرغم من تقارب الأعداد ، مع وجود زيادة فى عدد المطلقين فى القطاع الحضرى • الا أن نسبة الطلاق فى هذا القطاع الأخير — الحضرى — تعتبر مرتفعة فى ضـــوء نسبة عـــدد السكان المقيمين فى الحضر الى اجمالى عدد سكان الجمهورية — ولعل ذلك يكشف عن نمط من المشكلات الاجتماعية الحضرية •

٧ — كما يلاحظ أيضا — وبوضوح شديد — ارتفاع نسبة الترمل فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى • وقد يكشف ذلك عن زيادة نسبة الوفيات بين المتزوجين من سكان هذا القطاع الريفى ، نتيجة لانتشار بعض الأمراض المتوطنة من جهة ، ونقص الخدمات الصحية والطبية أو العلاجية ، والفقر ، •• من جهة أخرى • وقـــد يكشف ذلك أيضا عن شبكة من المشكلات التى يعانى منها القطاع الريفى فى مجتمعنا المصرى •

سابعا : محاولة لتقييم الموقف النظرى الراهن لقضية الفروق الريفية ـ الحضريـــة :

عرضنا لبعض الآراء والاتجاهات الفكرية المتصلة بقضية الفروق الريفية ـ الحضرية منذ ابن خلدون فى القرن الرابع عشر ، ثم فى أوساط الفلاسفة ورواد علم الاجتماع الغربيين فى القرن التاسع عشر حيث النزعة التطورية فى النظر الى المجتمعات الانسانية • ورأينا كيف تطور البحث فى هذه القضية من الاستعانة بفكرة النموذج المثالى ، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهمـــا يحمل خصائص مجتمع ريفى والآخر يحمل خصائص مجتمع حضرى • كما رأينا محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد ، ثم الاستعانة بمحكات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية ، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفى ـ الحضرى كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية ـ الحضرية •

والواقع أن كلا من مراحل تطور البحث فى هذه القضية كانت تأتى لتكمل بعض القصور أو أوجه النقص فيما سبقها من مراحل • ولكن هل معنى ذلك أن أبعاد الصورة قد اتضحت وأنه لم يعد هناك ما يستأهل النظر والمناقشة ؟

لقد شهدت قضية الفروق الريفية ـ الحضرية اهتماما ملحوظا من جانب علماء الاجتماع منذ مطلع الستينيات من هذا القرن ، وبخاصة من جانب علماء الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة • ومما دفع بالكثيرين منهم الى الاهتمام بهذه القضية ، أن علم الاجتماع الريفى ، كميدان للدراسة ، سوف يتأثر الى حد بعيد بالنتائج التى يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه القضية •

ومن جهة أخرى ، فان القضية لا تزال حتى اليوم تمثل موضوعا خلافيا لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين • إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد ، أو كما يطلق عليها البعض أنهـا ـ أى قضـية الفروق أو العلاقات الريفية الحضرية ـ مفهوم اسفنجى مرن ، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضـطراب • فمصـطلح « ريفى » ومصـطلح « حضرى » لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منها • حتى أن هناك أربعين عنصرا من العناصر التى يعتقد الباحثون أنها تميز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى • ويكفى مجرد النظر الى قائمة بهذه العناصر ليرى الباحث للوهلة الأولى أنه لا يوجد اتفاق حولها بين الباحثين ، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط كاللا تجانس ، ومجهولية الأسمـاء ، والعلاقات الثانوية •

ولقد ترتب على التقدم الصناعى والتحضر ، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها ، والتقدم التكنولوجى وخاصـة فى ميدان الانتاج الزراعى ، وانتشار التعليم الرسمى ، •• الخ ، ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية ـ الحضرية وضعا فى **الدول الصناعية المتقدمة** يختلف عنه فى دول العالم الثالث • فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية فى مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة • ففريق منهم يرى ـ من خلال نتائج دراسات حول الموضوع ـ أن الفروق الريفية الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال ، لأنها تتضاءل باستمرار ، وأنها فى سبيلها الى الاختفاء والزوال • وذلك فى الوقت الذى يقرر فيه فريق آخر أن هـذه الفروق لم تزل موجودة ، وأنها سـوف تظل باقية • وهنـاك فريق ثالث من الباحثين يصرح بوضـوح أن هـذه الفروق قد اختفت بالفعل من على مسرح الحيـاة فى المجتمع وأنه لم يعد لها وجود • حتى أن الفريق الأخير يسود بين أعضائه اتجاه مؤداه

أنه لم يعد من الجائز اليوم القول بوجود مجتمعات ريفية ذوات ثقافة فرعية ريفية • وانما يمكن القول بوجود تصنيفات مهنية فقط بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى • فالقرويون يتميزون عن الحضريين من خلال المهنة أو الاشتغال بالعمل الزراعى • أما عن الثقافة وأساليب الحيـاة ، فان الريفيين والحضريين قد أصبحوا متقاربين فيها الى أبعد الحدود •

وأما عن وضع هـذه القضية فى **بلدان العالم الثالث** ، فانه يتخذ شكلا آخر ، فالفروق الريفية الحضرية فى هـذه البلدان واضـحة وملموسة ، كما أن العلاقات الريفية الحضرية ذات طبيعة خاصة فى كل بلد منها تبعا لخصوصية الأوضاع الاجتماعيةوالاقتصاديةوالسياسية•غير أن هناك اتجاها عاما يميز هذه العلاقات الريفية ـ الحضرية فى تلك البلدان ، وهو النمو الحضرى السريع الذى تشهده المدن الكبرى فى هـذه البلدان بفعل التوسع فى التصنيع ، والهجرة الريفية الحضرية • وفضلا عن ذلك ؛ فان هـذه البلدان تشـهد تفاعلا وتأثيرا متبادلا بين المدينة والقرية • وفى الوقت الذى يحدث فيه تريف للمدينة ، تشـهد القرية على الجانب الاخر عملية تحضر •

ومما يميز الوضع فى بلدان العالم الثالث ، أن الاسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية الحضرية فيها اسهامات قليلة اذا قورنت بتلك الاسهامات الخاصة بوضع القضية فى الدول المتقدمة • ومن ثم فانه يتعين على المشتغلين بعلم الاجتماع فى بلدان العالم النامى أن يولوا هـذه القضية حقها من الاهتمام •

ثامنا : أهمية المدخل الثقافى فى تناول قضية الفروق الريفية ـ الحضرية :

ان من أهم الانتقادات التى وجهت الى أغلب الدراسات الاجتماعية الريفية الحضرية ، سواء منها ما استخدم المحكات المتعددة أو المحك الواحد ، أن أصحاب هـذه الدراسات لم ينتبهوا الى أن أى شـكل

من الفروق الريفية الحضرية انما هو نتاج لنسق ثقافى معين • ومن ثم فان الفروق الريفية الحضرية يمكن أن تختلف اختلافا واسعا من ثقافة لأخرى • كما أنه يتعين على المشتغلين بهذه القضبة التسليم بأن المجتمعات الريفية والحضرية انساق فرعية داخل كل أكبر كالدول والأمم • لأن التسليم بهذه القضية والايمان بها يساعد على تحليل الأنماط الريفية والحضرية تحليلا دقيقا وصادقا • وينبنى على الاعتراف بهذه القضية أن المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى المقابل له ليسا وحدات ميكروسكوبية ممثلة للمجتمع الأكثر شمولا واتساعا •

فالتناول السليم لقضية الفروق الريفية ـ الحضرية يحتم ـ طبقا لهذا المنظور ـ أن يؤخذ المجتمع الأكبر فى الاعتبار عند تحليل هذه الفروق • ومادام الأمر كذلك ، فانه يتعين عند تناول هذه القضية أيضا الانتباه الى الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الحديثة ، والتى ترتب على انتشارها وتقدمها ما يعرف بالثقافة الجماهيرية (Mass Culture) التى تجعل أبناء المجتمع الكبير شركاء فى ثقافة كبرى واحدة وان تعددت انتماءاتهم الاقليمية وثقافتهم الفرعية •

ولقد فسر بعض المهتمين بقضية الفروق الريفية الحضرية ، ذلك الخلط والاضطراب الذى يقع فيه أغلب الباحثين عندما يتناولون هذا الموضوع فسره بأنه « يأتى كنتيجة للفشل فى التمييز بين تأثير حجم وكثافة السكان على أفعال الانسان من جهة ، وبين تأثير الثقافة من جهة أخرى • وعلى الرغم من أن هاتين الفئتين من التأثيرات لا يمكن الفصل بينهما ، فانه يجب التمييز بينهما اذا كان بالامكان الوقوف على طبيعة المجتمعات المحلية وادراكها بوضوح » •

اذن فان الأمر يقتضى الأخذ بالمدخل الثقافى فى دراسة هذه القضية • ومما يدعم هذه الوجهة من النظر ، أن كثيرا من الدراسات

والبحوث الحديثة التى أجريت مؤخرا فى عـدد من المجتمعات فى دول جنوب شرق آسـيا ، والهند ، وعـدد من دول أوروبا كألمانيا الغربية ، وسويسرا ، فضلا عن بعض دول أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا ، هـذه الدراسات قد كشفت عن أهمية الدور الذى تلعبه بحوث التغير الثقافى فى خدمة قضية الفروق الريفية الحضرية . فقد كشفت هـذه الدراسات عن كثير من الحقائق الواقعية التى يتعين أمامها مراجعة المقولات النظرية التى كثيرا ما رددها علماء الاجتماع وتوارثوها فيما يتعلق بقضية الفروق الريفية الحضرية .

وأمام هـذه الحقيقة ، فانه يصبح بوسعنا أن نقول أنه بالامكان تناول هـذه القضية من منظور جديد ، يأخذ بهـذا المدخل الثقافى كمنطلق للدراسة . ويقوم هـذا المدخل على الافادة من علم الفولكلور فى خدمة الدراسة السوسيولوجية ، حيث يلتقى هذان العلمان الشقيقان من أسرة العلوم الاجتماعية على مسرح واحد يجمعهما معا . وهنـاك كثير من المجالات التى تحقق هـذا الالتقاء . من ذلك مثلا ، دراسة الفروق الريفية الحضرية فى بعض عناصر التراث الشعبى . وهـذه القضية هى بالتحديد موضع رسـالة الدكتوراه التى أعدها الدكتور حسن الخولى مدرس علم الاجتماع بكلية البنات بجامعة عين شمس ، والتى ستنقلنا نتائجها خطوة أبعد الى الأمام على طريق فهم جوانب هـذا الموضوع الهام من موضوعات علم الاجتماع[1] .



(1) هـذه الدراسة منشورة فى الكتاب التالى :

د . حسن الخولى ، **الريف والمدينة فى مجتمعات العـالم الثالث** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الفصل الثالث

علم الاجتماع العائلى

تعـــــريفات :

هنـــاك ارتباط كبير بين مصطلح الزواج والأسرة ، بحيث اننا نميل الى النطق بهما فى نفس واحد • ولكنهما ليسا مع ذلك شــيئا واحدا • فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنســـاء ، على حين تدل الأسرة على الزواج مضافا اليه الانجاب • فالأسرة ــ بتعبير آخر ــ تشـــير الى مجمــوعة من المــكانات statuses والأدوار roles المكتسبة عن طريق الزواج والولادة • وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطاً أوليا لقيام الأسرة ، واعتبار الأسرة نتاجا للتفاعل الزواجى•

وليس الزواج والتزاوج شيئاً واحداً • فالأول مفهوم سوسيولوجى، بينما أن الثانى مفهوم بيولوجى • فنجد ظاهرة التزاوج معروفة عند أنواع أخرى من الحيوانات ، فى حين أن الزواج مقصور على البشر فقط ، وقد يكون التزاوج ــ حتى على المستوى البشرى ــ لا شخصيا وجزافيا ، ومؤقتا • أما الزواج فنظام اجتماعى ، يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية • والزواج هو الوسيلة التى يعمد اليها المجتمع لتنظيم الناحية الجنسية وتحديد مســئولية صور التزاوج الجنسى بين البالغين • ومن الجدير بالملاحظة فى هــذا الصدد أن جميع المجتمعات ــ سواء فى المــاضى أو الحاضر ــ تفرض الزواج على غالبية أفرادها • فالزواج اذن نظام عام ، حتى ولو كان المجتمع يبيح فى كثير من الأحيان قيام علاقات جنسية خارج نطاق الزواج •

وهو النظام الأوفر جزاء بالنسبة لمعظم الرجال والنساء خلال الجانب الأكبر من حياتهم •

وتعتبر الأسرة الزواجية nuclear family أقل أنواع التنظيم الأسرى شيوعاً (ويطلق عليها أحياناً اسم Conjugal family على اعتبار أن رابطة الزواج ذات أهمية أساسية بالنسبة لها) • وتتكون من الزوج ، والزوجة ، وأولادهما المباشرين • ويطلق على هذا النمط اسم الزواج الواحدى monogamy • وفى بعض الأحيان ترتبط عدة أسر زواجية فيما بينها ، أو تمتد مكونة وحدة عائلية أكبر • واذا كان الارتباط يتم وقت قيام العلاقة الزواجية ، بحيث يكون لشخص واحد من أى النوعين زوجان أو أكثر ، ومن ثم يكون عضواً فى نفس الوقت فى أسرتين زواجيتين أو أكثر ، فانه يطلق على هذه الظاهرة اسم الزواج التعددى Polygamy ويطلق على الزيجات التعددية ــ من الناحية الفنية ــ اسم : تعدد الزوجات Polygyny اذا كان الارتباط بين رجل واحد وعدة نساء ، واسم تعدد الأزواج Polyandry فى حالة ارتباط زوجة واحدة بعدة أزواج ، واسم : زواج الاثنين bigamy اذا كان عدد أحد الطرفين ــ سواء تعدد زوجات أو أزواج ــ محدداً باثنين فقط وقد يحدث فى بعض الأحوال البالغة الندرة أن يتعدد طرفا العلاقة الزواجية ــ أى يتزوج عدة ذكور بعدة أناث ــ وهو ما يعرف بظاهرة الزواج الجماعى group marriage أما ظاهرة : العائلة الدموية consanguine Family فتطلق على ارتباط عدة أسر زواجية على أساس رابطة الدم ، بحيث تضم وحدة أسرية واحدة عدة أجيال من الذرية • من هذا مثلا أن العائلة الصينية الطرازية كانت ــ حتى جيل أو أكثر مضى ــ تتكون من أكبر الذكور الأحياء مع زوجته وزوجات نسله من الذكور ، وكل ذريته التى لم تتزوج بعد مهما باعدت بينهما الأجيال • وعند الزواج تخرج البنات من الأسرة ليلتحقن بأسر جديدة ، فى حين يجلب الأبناء أعضاء جدداً فى صورة زوجات لهم • وتعيش هذه العائلة ــ الكبيرة

المكونة من عدة أجيال ـ تحت سقف واحد عادة ، أو فى مجموعة من البيوت المتجاورة جداً ، وتضطلع بوظائفها كوحدة واحدة .

وكان يطلق على العائلة الدموية فى بعض الأحيان اسم الأسرة المتصلة Joint Family وهو مصطلح لم يعد مستخدما اليوم بنفس الكثرة التى كان يستخدم بها فى الماضى . ثم أصبحت تعرف حديثاً باسم العائلة الممتدة extended family (مرجع رقم ٥٦) . غير أننا نفضل استخدام المصطلح الوصفى « العائلة الدموية » للدلالة على هذا النوع الخاص من التنظيم العائلى ، ونستخدم مصطلح « العائلة الممتدة » بمعنى أعم للاشارة الى جميع تجمعات الأسر الزواجية ، سواء كان الامتداد فى خط علاقات الزوج والزوجة (الزواج التعددى)، أو علاقات الأب والابن (الدموية) أو تم التوصل اليها عن طريق التبنى (وهو أمر ليس بالنادر فى المجتمعات الأمية والحديثة) . ومع ذلك فان الباحثين لا يتمسكون بهذا الفصل عامة ، فنجد « العائلة الممتدة » ـ بالمعنى الذى استخدمه ميردوك Murdock ـ منتشراً على نطاق واسع .

ومن الممكن ـ بطبيعة الحال ـ تصنيف ظاهرة الزواج والأسرة بطرق تكاد تكون غير محدودة . وذلك تبعاً لوجهة نظر الباحث . فمن ناحية الانتساب الشخصى توجد أسرة التنشئة (التوجيه) Family of orientation التى يولد فيها الشخص ويحصل فيها على تنشئته الاجتماعية الأولى والأساسية ، وأسرة التناسل Family of procreation وهى التى تتكون بعد ذلك عن طريق الزواج والتناسل . أما من ناحية سلسلة النسب فهناك أسرة الانتساب للأب Patrilineal اذا كان خلال خط الذكور ، وأسرة الانتساب للأم matrilineal اذا كان خلال خط الاناث ، أو الأسرة المزدوجة النسب bilineal (أو bilateral) اذا كان التسلسل متساوياً تقريبا فى الخطين . ومن

حيث السكنى فهناك أسرة السكنى عند الأب patrilocal للتعبير عن عادة انتقال الزوجين الحديثى الزواج الى السكنى مع قبيلة الزوج أو فى قريته ، فى حين يطلق اسم أسرة السكنى عند الأم matrilocal عندما ينتقلان الى الاقامة فى قبيلة الزوجة أو قريتها . وأسرة الأم المستقلة neolocal تعنى استقلال الزوجين بمقر اقامة جديد أو مستقل . أما من حيث أنماط السلطة فقد جرت العادة على الاشارة الى الأسرة التى يسيطر عليها الأب باسم الأسرة الأبوية patriarchal وتلك التى تسيطر عليها الأم باسم الأسرة الأموية matriarchal والتى يسيطر عليها الابن باسم اسرة البنوية filiarchal . فى حين تعرف الأسرة التى تقوم فيها العلاقات على أساس ديموقراطى باسم أسرة المساواة family equalitarian ثم هنـاك علاوة على ذلك الزواج المؤقت term marriage ، وهو نوع نادر نسبياً ينص فيه على تحديد أجل عقـد الزواج بفترة معينة ــ عامين مثلا ــ يصبح الزوجان بعدها أحراراً فى أن يسلك كل منهما سبيله . وهناك شبه الزواج quasi . marriage الذى ينظم الاتصالات الجنسـية ويخلق ــ على الأقل ــ شيئا شبيها بالحياة الأسرية ولكنه فى مستوى أو درجة أدنى من الزواج العادى مثل نظام المحظيات concubinage والزواج العرفى consensual or common. Law marriage وهنـاك أخيراً ما يطلق عليه ــ ربما بقليل من الجدية فقط ــ اسم : الزواج التعددى المتعاقب Sequential polygamy حيث يتزاوج الشخص بأكثر من طرف واحد ، ولكن ليس فى نفس الوقت، وانما بالتعاقب على مدى حياته كلها . وقد أصبحت هـذه الطريقة أكثر شيوعاً فى الأمم الحديثة ذات معدلات الطلاق العالية .

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة والزواج رويداً رويداً فى اتجاه الأسرة الزواجية التى أصبحت تقوم ، من الآن فصاعدا ، على أساس

الزواج ، وهو الذى يحدد كذلك علاقات القرابة فى المجتمع • ويلخص موس هـذا التحويل قائلا : ينطلق الزواج من لا شيء تقريبا لكى يحقق كل شيء تقريبا • « وهو تكريس اجتماعى لرابطة كانت ستصبح محرمة أو غير شرعية بدون هـذا الاعتراف من المجتمع ، أو كانت ستحرم من حماية القوانين ، فالمجتمع يميل اذن الى اضـفاء صبغة قانونية على الزيجات التى تتم ، بحيث ان دوركايم كان على حق عندما قال : « ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطا حرا ، وانما تحويل كل ارتباط ، حتى وان كان حراً ، الى زواج ، ولو كان من مرتبة دنيا » • ففى فرنسا مثلا يعترف القـانون بنظام المحظيات ، ويستفيد هـذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس هذا الزواج الشرعى وهو عقـد مدنى وعام يقـوم على أسـاس الرضا المتبادل ، ويكون مصحوبا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق ، وبعقد دينى عندما يتم تكريس هـذا العمل فى الكنيسـة ، وقد جعلت منه الكنيسـة الكاثوليكية ، بعد مجمع ترنت ، رباطا مقدسا ، ويرى فيه رجال القانون عقـداً تقوم على أساسه الحيـاة المشتركة ، والواقع أن الزواج ليس غاية فـى ذاته : اذ يعمـل الزوجـان على تكوين جماعة جديدة •

انخفاض معدلات العزوبة والتبكير بالزواج :

يميل الزواج فى المجتمعات الغربية الى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع : وتسجل احصاءات الزواج انخفاضا عاما فى معدلات العزوبة • فقد أوضح الاحصاء الذى أجرى فى فرنسـا فى عام ١٩٦٢ أن هنـا ١١٫٣٠٠٫٠٠٠ أسرة منها ٩١٪ أسرة شرعية • وفى ١٩٠٠ كان هنـاك ١٢٪ من بين النسـاء اللائى بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات ، وفى ١٩٦٠ بلغت هـذه النسبة ٧٪ فقط بينما وصلت فى الولايات المتحدة

الى ٤٫٥٪ فقط • وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عنـد الرجال •

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة :

كانت الزيجات في المجتمعات الغربية تتم فيما مضى في سن متأخرة • أما في أيامنا هـذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام • اذ انخفض سن الزواج في فرنسا خـلال مائة عام ، من ٢٦ الى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن ٢٩ الى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان • وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هنـاك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة ، أما اليـوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج في هـذه السن • ونجد اليـوم أن ٧٥٪ من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن في سن ٢٥ عاما • وفي الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية (التي عقدت في أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣) كانت ٨٠٪ من البحوث تتناول الزيجات المبكرة التي لا تتوقف معدلاتها عن التزايد في كل أنحاء العالم تقريبا • وبالبحث عن أسباب هـذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرتفعا في فرنسا (٢٣٪) ولكن الأمر لم يكن كذلك في بلاد شـمال أوروبا (السـويد والنرويج ، وفنلندة ، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج ٣٦٪ من النسـاء وهن حوامل (٩٠٪ من البنات في سن ١٨ سنة) • ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة : فعواملها غير معروفة ، وتسـمح بتفسيرات عديدة • وهناك دراسـة لشاستلاف وبريسـا Chasteland et R. Pressat تبين أن سـلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين : وبالتالي فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أي تأثير ملحوظ في هـذا الصدد •

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالي ثلاث

سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر فى بلغاريا ، والحد الأقصى أربع سنوات فى كندا) •

مدة الزواج واستقراره :

امتد الأمل فى الحيـــاة الطويلة بالنسبة لكل فرد : فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة فى سنة ١٩٠٠ الى ٧٠ عاما ، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ الى ٧٦ عاما • وبذلك تكون مدة الحيـــاة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذى يتزوج فى سن ٢٦ عاما والمرأة فى سن ٢٣ عاما هى حوالى ٤٤ عاما • ونظراً لانخفاض معدل الطلاق نسبيا (١٠٪ فى المتوسط) ، فسوف تطول مدة الحيـــاة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزيجات ، بينما كانت تقتصر فى القرن الثامن عشر على ١٥ عاما تقريبا • ويعتبر هـــذا عاملا جديدا على جانب كبير من الأهمية فى التأثير على العلاقات بين الزوجين •

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى ، ويقول شومبار دى لوف P. H. Chombart de Lauve « يجب أن نضيف الى هـــذا ، على عكس الاعتقاد الذى ساد فى بعض الأحيان ، أن لدى الرجال ولدى النســـاء رغبة عميقة فى استمرار العلاقة الزوجية • فقد أصابتنا الدهشـــة مما طلعت علينا به بعض البحوث التى أجريت حول صورة المرأة فى المجتمع ، من أن المرأة تستشعر فى بعض الأحيان خوفا حادا من عدم امكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل (قارن شومبار دى لوف) • فهل يرجع ذلك ــ ولو جزئيا على الأقل ــ الى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما فى الغرب بشـــكل أكثر حرية عن ذى قبل ، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف الى زواج يدفع اليه الميل Mariage d'inclination

اختيار الشريك فى الزواج :

ظل الزواج فى فرنسا ، حتى وقت قريب ، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقا • وكان القانون المدنى يخضع الزواج لمن يقل عن ٢٥ عاما لسلطة الأب • ثم خفض سن الزواج فيما بعد الى ٢١ عاما ، ومنــذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن فى حالة اختلاف الأبوين ، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج • ويسمح هــذا التحرر ، نظريا ، بحرية اختيار شريك الزواج فى اطار عمليــة مصادفة تامة • وقد أوضح الان جيرار Alain girard أن هــذا الاختيار كان فى الواقع مشروطا ومحدودا بعوامل مختلفــة ترجع الى الآبنية والعادات الاجتماعية : فقد كانت « قاعدة التجانس » homogamie هى التى تحكم بمعنى أن كل طرف يتزوج من « شبيهه » وهنا يطبق فى الواقع نظام القرابة الثقافية parenté culturelle التى حلت محل القرابة الاجتماعية فى المجتمعات قبل الصناعية • ويتضح هذا التجانس فى تكوين زيجات عن طريق :

- القرب الجغرافى : ٥٧٪ من الأزواج يقطنون نفس الحى فى الفترة التى تعارفوا فيها ، و ٨١٪ يقطنون نفس الدائرة •
- عن طريق الانتماء الى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق الى نفس البيئة الاجتماعية ــ المهنية) • ويتضح ذلك فى ٧٠٪ من الحالات •
- عن طريق المستوى الثقافى : فقد اتضح فى ٦٦٪ من الحالات أن الزوجين ينتميان الى نفس المستوى الثقافى •
- بسبب التجانس الروحى : فقد اتضح فى ٩٢٪ من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية •

وهكذا يخضع الزواج دائما من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية ، الثابتة والدائمة التى تساهم فى المحافظه على الأبنيه والتقاليد المتوارثه •

حجم الأسرة

يؤدى طول الحياة الانسانية والزواج المبكر الذى يدوم عامة لأمد طويل ، وكذلك انخفاض نسـبة وفيات الأطفال بفضل تقـدم الطب بنسبة تصل من ١٣ الى ١ كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين فى المتوسط سبعة أطفال يكادون يصلون جميعا الى سن الزواج • وهكذا تقول الاحصاءات التى يقدمها الفريد سوفى Alfred Sauvy انه من المتوقع أن يصل عـدد المواليد فى فرنسا الى ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ مولود فى السنة ، بينما يبلغ هـذا العدد حاليا أقل من ٨٠٠٫٠٠٠ • والفارق وهو ١٫٧٠٠٫٠٠٠ ينتج عن الاجهاض ومنع الحمل • فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين « للحتمية البيولوجيه » كما تتميز باخضاع عملية الانجاب لارادتها عن طريق تحديد عـدد الأطفال وتوقيت ولادتهم : مع التسليم طبعا بوجود اختلافات وفقا للاجناس والبلاد ـ وكذلك داخل البـلد الواحـد ـ وفقـا للجماعات الاجتماعيـة ، والاتجاه العـام للمجتمع •

تغير جذرى فى عقلية الزوجين :

مثلما كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التى فجرتها فى عام ١٧٨٩ ، كذلك كان لها فضل الريادة فى المجال الديمجرافى عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين • والظاهرتان مترابطتان ، وهما تعبران عن تغير طفرى فى العقلية • فمنذ عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد بين النبلاء ، ثم امتد ذلك الانخفاض الى الطبقة البرجوازية فى أواخر القرن السابع عشر ، وانتقل بعد ذلك الى الجماهير الشـعبية فى أواخر القرن الثامن عشر • وبدأ

انخفاض معدل المواليد فى الدول الأوربية الأخرى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليـــه فى فرنسا • وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذى انخفض من ٣٨٪ فى نهاية القرن الثامن عشر الى ١٨،٨٪ بعد حرب ١٩١٤ •

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هـــذا الوضع • من هذا مثلا النظريه البيولوجية : اذ يذهب سبنسر ودوبلداى Doubleday وعـــدد آخر من الكتاب فى القرن التاسع عشر الى أن الخصوبة تقل وفقا لقانون بيولوجى طبيعى كلمـــا ارتفع مســتوى المعيشة وكلمـــا تحسنت التغذية •

وقد عرض كورادو جينى Corrado gini فى فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة néo organicism التى تقول ان الجماعات الاجتماعية كالأمم مثلا قد تشـــبه الكائنات العضوية الحية وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها ، وكلما استمرت هـــذه العمليـــات قلت قدرتها على التكاثر •

وقد ظهر حديثا جداً بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزى دى كاسترو Josué de Castro والآن جيرار Alain girard • وكذلك لا تصلح نظرية « الأخلاقيين » الذين يتهمون تراخى العادات الاجتماعية ، وقد لجأ بوليب Polyble الى ذلك فى الزمن القديم ، ولكن هـــذه النظرية تنظر الى الماضى باعتباره العصر الذهبى للانسانية ، واذ تتخذ « ما كان موجوداً من قبل » كمقياس للخير « فانها بذلك تضع فروضا قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية • والواقع أن الاستنتاجات التى خلصت اليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول : بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعى جديد • فالموت قدر محتوم يمكن السيطرة عليـــه جزئيا بفضل العلم ،

ولم يعد الميلاد قدراً محتوما كما كان يبدو فى الماضى وانما يمكن السيطرة عليه بالكامل • والواقع أن تحديد المواليد الذى عم فى فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل • فقد عرفت هذه الوسائل فى كل وقت ، ولكنها لم تكن مستخدمة الا فى أوساط محدودة ، وخاصة عند البغايا • فالحدث هنا يكمن فى تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التى أدت الى استخدامها فى جميع البيئات ، كما يتضح ذلك أيضا من الدراسات الحديثة التى أجريت على سكان بورتوريكا وكندا •

العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى :

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقى الاجتماعى دون الاضرار بالتوازن العام للأسرة • وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الفعالية التى تكاد تكون مطلقة — وهو ما يحدث فى حالة « حبوب منع الحمل » — فان موقف الزوجين من عدد الأطفال يصبح حاسماً ونهائياً • وقد أجرى ريدر Ryder وويستوف Westoff فى الولايات المتحدة بحثاً دقيقا نشر عام ١٩٦٧ ، خلصا منه الى أن الأسر التى تكونت حديثا ستنجب أطفالا فى وقت متأخر ، دون أن يؤدى ذلك الى نقص فى حجم الأسر فى نهاية الأمر • وتبين جميع بحوث قياس الرأى والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالا ، ولكنهم يريدون انجاب العدد الذى يحددونه فقط وفى الوقت الذى يبدو لهم مناسبا • وقد أجرى جان بورجوا بيشا Jean Bourgeois Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج « الأسرة الكاملة » مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المضطرد لوسائل منع الحمل : فاتضح أن ١٠٪ فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال •

الانجاب يصبح من الآن فصاعداً اختيارياً وواعياً :

يبلغ الحجم المثالى الذى ترجوه الأسرة ، وبشكل اجماعى تقريبا ، ثلاثة أطفال • ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التى يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظرى • وتبين البحوث التى قام بها المعهد القومى للدراسات الديمجرافية I.N.E.D. والمعهد الفرنسى للرأى العام I.F.O.P. المكانة الهامة التى يمثلها الجانب المالى فى تحديد هـذه الظروف • ولكن الملاحظة البارزة هى الخوف من البطالة المتزايدة التى تؤدى اليها زيادة المواليد ، والتى سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم الى حياة العمل • ويضاف الى هـذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمى شـامل يحذر من نقص المسـاكن والأماكن فى المدارس والمدرسين • وليست هـذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا ، فهى موجودة أيضا فى البحوث الأمريكية ، والتى يمكن تلخيص نتائجها كما يلى : ان الأزواج يؤجلون الانجاب الى حين ينتظرون الحصـول على وظيفة حسنة مناسبة والى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضا فرصة الحصـول على وظيفة حسنة • ونجد فى النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هى الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين • ان هـذا المفهوم الجديد للانجاب ـ كعملية واعية واختيارية يعتبر ثورة تضع الزوجين فى موضع المسئولية •

ظروف الحيـاة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطا وثيقا بالظروف المادية التى تعيش فيها •

ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة ، فلا شك أنه يتوقف على حجم الموارد ، ولكنه ينتج فى الواقع عن تشابك معقد

لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعا للجماعة الثقافية التى تنتمى اليها الأسر • ولعله يمكن تحديده من خلال امكان اشباع رغبات الأفراد فى الأشياء المادية أو الثقافية ، وذلك بمجرد أشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والمسكن والملبس والصحة) اشباعا كافيا ، ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضرورى يختلف اختلافا شديداً حسب الفئات الاجتماعية ـ المهنية ، والمكانة الاجتماعية ، والاقليم الذى تعيش فيه الأسرة ، ومحل الاقامة (ريف أو مدينة أو حى من مدينة) • وتظهر الفروق فى مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة فى الميزانية : ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد « النماذج » التى تحدد الاختيارات • وبمجرد اشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة ، تنشأ رغبات جديدة • وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة ، ولكن التطور العام فى وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور الى مستوى المعيشة المنشود • وهكذا فان الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها •

وتأتى البيئة السكنية والمسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها • وقد أدى تطور الصناعة الى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية : فقد انفصل من الآن فصاعداً مكان العمل عن مكان الأقامة • وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم الى مناطق متخصصة : مناطق للاقامة ، ومناطق صناعية ، ومناطق ادارية ، ومناطق عمالية • وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالا متعددة فى المجتمعات الجديدة منها : الوحدات السكنية ، والعمارات الضخمة ، والأحياء • وقد ظل الاسكان يتجه نحو التمركز الحضرى طوال قرن كامل من الزمان ، ثم أخذ يتجه حاليا نحو عدم التمركز • وقد اتضح فى الدراسة التى أجراها شومبار دى لوف Chombard de Lauve بعنوان : « الأسرة

والاسكان » أن ٥٦٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكى يسكنوا فى الوحدات السكنية الجديدة فى الضواحى . وأوضح الدكتور دى يونج De Jonge فى الحلقة الدراسية التى عقدت فى بروكسل حول الأسرة فى مايو ١٩٦٥ أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز فى البيئات غير الزراعية . وهو يعرض رأى الخبراء الذى يقول بأن التجمعات السكانية التى نعرفها هى « نتيجة لعوامل موجودة فى الماضى وعفى عليها الزمن . وقد فقدت هذه المدن ، كما يقول الخبراء ، كثيراً من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة فى النقل والمواصلات » . ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار ، أن كثيراً جداً من الأخطار على الصحة والتوزان تنتج عن تمركز السكان (الضجة ، الهواء الملوث ، الافتقار الى وجود أماكن خالية للترويح) .

وترجو الأغلبية انفصالا تاما عن الحياة المهنية ، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء فى العمل . وينتج عن ذلك نقص فى الاختلاط مما يعود فى النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة . وثلاثة أرباع الناس يعادون « المدن » . وهم يقولون : « ان الناس مكدسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس » . ويبدو الجيران فى الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة ، ويمارسون نوعا من أنواع الضبط الاجتماعى على حياتها . وتتأكد الرغبة فى ايجاد « منطقة عدم اكتراث zone d'indifference حول المسكن ويزداد هذا الاحساس — بالاستقلال عن « الجيران » — كلما ارتفع مستوى المعيشة .

وهناك كثير من المساكن فى المدن والريف لا تزال تعانى نقصا فى العدد وفى المرافق الملائمة . والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسرى التى تدعو اليوم الى اجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها . ولذلك فان تقسيم الأماكن الداخلية

المستوحى من تنظيم كان قائما من قبل في الطبقات الثرية ، يتطلب التخصص الوظيفي للغرف بشكل متزايد • حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركا ، في حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردي ، كأن يخصص الآخر فرديا للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار •• الخ •

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه في حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية ، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربية والتلفزيون • وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد ، وان كانت فرنسا تأتي في المرتبة السادسة ، في حين تأتي الولايات المتحدة في المقدمة • حيث يتوفر فيها معدل مرتفع في الميكنة المنزلية • ويوحد المهندسون المعماريون وأخصائيون تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التي يبذلونها لكي يلائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر ، من حيث : وسائل الراحة ، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة ، والمواصلات ، والترفيه •

ميزانية الوقت والترفيه :

أدى التقدم المطرد في ميكنة الأعمال المنزلية ، واستخدام منسوجات جديدة وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضانة الى اختصار الوقت الذي تخصصه الأمهات في الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال • وأصبح لدى الرجل في الأسرة حاليا وقت يقدر في المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه في اليوم • والمفهوم طبعا أنه يدخل في تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية والعطلات أيضا • كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفيه ، اذا كانت تمارس نشاطا مهنيا ، وأربع ساعات اذا كانت ربة بيت لا تعمل • أما في الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميا ، أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها في اليوم في المتوسط بثلاث ساعات

ونصف : وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضـــع الأمريكى ؛ فالوقت الذى يتوفر بفضل المرافق المنزلية والاجتمـاعية يذهب الى الترفيه • ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجـد ، خارج الأسرة ، المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه • ويصل معدل المشاركة فى النشاط العام فى الولايات المتحدة الى خمس عشرة دقيقة فى اليوم ، فى حين لا يزيد على خمس دقائق فقط فى فرنسا • ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد • وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد • ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الاجازات المستحقة بمرتب واطالتها ، والتى توفق الأسرة بينها وبين اجازات الصيف المدرسية • وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية •

حيــاة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التى تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية • ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضا • فان تغير مكانة المرأة يؤدى الى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء • كما يتخذ الطفل مكاناً جــديداً يحدد بدوره أسلوباً جديداً فى العلاقات بين الآباء والأطفال • كمـا تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة •

وكان التطور فى الوضع القانونى للمرأة فى القانون الفرنسى تعبيراً واضحاً عن ثورة تحتمل فى الظواهر الاجتماعية وعن تحول جذرى فى عقلية الناس فى جميع البلاد • فالقانون المدنى النابليونى كان يضع المرأة فى فئة « عدم الأهلية » (مع المرضى العقليين والأطفال) ، وخاضعة

لسلطة الزوج • واعترفت قوانين ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٦٥ تدريجيـاً بشخصيتها ، وألغت التزام الطاعة ، وقررت مشاركتها فى الولايـة الأبوية • كما حصلت على الحقوق السياسية أيضا • وما زالت الصورة التقليدية « للمرأة ربة البيت » موجودة ، ولكنها دخلت الى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد الى ثلاثة من مجموع النساء ، مع قيامها فى نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة : كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنسـاء • اذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون المختلفة داخل الأسرة : فالرجل يخصص ساعة ونصفـا فى اليوم للمساعدة فى أعمال المنزل والعناية بالأطفال • ولا تزال هناك سيطرة — للرجل عن المرأة — لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين • وأصبح التعاون فى اتخاذ القرارات ، وممارسـة السلطة ، وأداء الأعمال المـادية ، وتربية الأطفال هو القاعدة التى تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين •

وتتجه علاقات الزوجين نحو التفاهم بشكل متزايد • وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع الى تحويل الصلة الفيزيقيـة للفعل التناسلى الى وسية اتصال بين الزوجين • وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب فى الزواج ، والاشباع الزوجى ، ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربى • وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الارشاد الزوجى ، مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التى تعترضهما ، عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر ، وعلى أساس احترام كل منهما الشخصية الآخـر •

وأصبح الطفل هو الشخصية المركزية للأسرة •وحل محل « رئيس العائلة » فى هذا الدور • ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة انتاجية ، فكان يعتبر فى الريف يداً عاملة مجـانية • أما فى مناطق التصـدين

والمناطق الصناعية فى القرن التاسع عشر فكان الآباء يدفعونه الى العمل منذ سن السابعة • وقد صدر فى عام ١٨٤١ (قانون يحرم عمل الأطفال دون الثامنة من العمر) • وفى العائلات الثرية كان يعهد بالطفل الى الخدم • ولكن الطفل أصبح رويداً رويداً شخصاً ، بل شيئاً ثميناً ، يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو : لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية •

اذا كان الطفل قد أصبح فى مركز الأسرة ، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة :

ويظهر فى نفس الوقت الاحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية ، ويتم تعليم الأطفال فى الأسرة الأصلية (فى البيئات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الاعداد للزواج ، والتخطيط العائلى ، ومدارس الأمومة) • ويبين النجاح المضطرد لهذه المؤسسات مدى وعى الأزواج الشبان بدورهم الأبوى •

وظهرت مشكلة خاصة هى مشكلة المراهقة • فان الانخفاض التدريجى لسن البلوغ يخلق نوعاً من عدم التوازن المضطرد بين النضج الجنسى والنضج الاجتماعى • كما أن اطالة فترة الدراسة تؤجل أيضاً سن الدخول فى الحياة العملية ، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديداً واضحاً • ويقوم دور الأباء على تجنب « ترك الحبل على الغارب » ، وتجميع الظروف الفعالة للامن ، وذلك بالتوفيق بين السلطة التى ينبغى ممارستها والحرية التى يطالب بها المراهقون •

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة) ، كما كشفت عن ذلك الدراسة التى قام بها جان ريمو Gean Rémy حول « استمرار الأسرة الممتدة فى بيئة صناعية حضرية » • فهناك علاقات متصلة بين مختلف « الأسر النووية » القريبة ، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة

تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التى تحكم عملية اختيار مكان السكن • ويقوم تحديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل « وحدة » تكفى نفسها ماديا : فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئا على آبائهم ، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئا على أبنائهم • ويعتبر هذا شيئا جديداً على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطه • ونلحظ فى ذلك عودة من جديد الى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميها • فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخـالطة الأغراب كثيراً تهدد استمرار الزواج ، الذى اكتسب أهمية جـديدة فى هـذه البيئات • وتصاحب هذه التغييرات تعديلات فى وظائف الأسرة •

وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية • وهذه الوظائف جميعها اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع • ويمكن أن تقسمها الى مجموعتين : الوظائف الفيزيقية من جانب (التكاثر ، والوظيفة الاقتصـادية ، ووظيفـة الحمـاية) ، والوظائف الثقافية ، والعاطفية ، والاجتماعية من جانب آخر : (تكوين الفرد ، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة) •

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفى ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية • وأصبح هناك من الآن فصاعداً أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معهـا •

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة انتاج الى وظيفة استهلاك •

حتى ان المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل الى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مضطرد • ويتطور تجهيز المنتجات الغذائيـــة والملابس والمعدات المنزلية فى اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة • وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى هذا المجال • ويتحـــدد شـــكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث اجتماعية • ومن هذه الزاوية فان تأثير الأسر على توجيـــه الصناعة أصبح تأثيراً كبيراً • فالأسرة تملك فى الواقع احتكار وظيفة الانجاب حيث ان ٦٪ فقط من المواليد فى المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أى من علاقات جنسية غير مشروعة) • ولكن حتى فى هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فرديا بشكل حاسم ، نجد أن هناك طرفا ثالثا يملك اليوم تأثيراً حاسما ممثلا فى الدولة • فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم اعانات عائلية واعانات للسكن ، ومنح تخفيضات ضريبية ، وتخفيضات فى وسائل المواصلات ، وميداليات الأسرة) • أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفيض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل ، واباحة الاجهاض ، وحملات التعقيم) ، وذلك اذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك فى بعض البلاد النامية مثلا •

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية ، والوقائية والصحية) ، والتى تتم ممارستها بالتضامن بين الجمـــاعة الأسرية الممتدة ، فان هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ، ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة فى المجال الصحى • وحتى فى مجال العناية التى تتم فى المنزل ، فان الدولة تتدخل لكى تشجعها وتيسرها ، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية ، فتتحمل

عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية • ويحل تضامن الأمة ـ لصالح الأسرة ـ محل التضامن القرابى الذى كان موجوداً فى الماضى ، وذلك عن طريق القيام باعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر • وان انخفاض معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط العمر ، وتحسين مقاييس النمو الفيزيقى (الوزن وطول القامة) انما تدل على فعالية هذه الاجراءات جميعاً •

وقد أصبحت وظيفة التعليم هى الأخرى وظيفة تمارسها الدولة • فقد جعلتها اجبارية بالنسبة للجميع • وهى تنشىء المبانى المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم ، وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكى تزيل عدم المساواة فى الدخول ، وتحقق تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الامكان • ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملا على الدولة فى هذه الوظيفة • فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية ، سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية ، ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقوم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ •

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق ، والتكيف مع الحياة الاجتماعية ، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل • وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل•وقد تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبى Bowlby فى لندن واليزابيث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية ، والتى أمكن تسميتها « تربية الأطفال بالجملة » • فان الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقاً لقواعد تربوية ورشيدة ، ولكن بدون حب الأمومة ، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيقية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلقى

والاجتماعى . اذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منـــه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود « الأم » . والأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبى احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيتامينا نفسياً حقيقيا للنمو » ، وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية باخطار مخففة ، وهى بيئة غير متجانسة ، كما أنها تقدم مناخا ممتازاً لعملية التنشئة الاجتماعيه . وتوضح الملاحظات التى سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار فى الطفولة والمراهقة الأخطار التى تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذى يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم . وقد أصبحت الأسرة أخيراً فى شكلها الحديث المكان الذى يجد فيه الرجل والمرأة ، بعد تحررهما من عوامل القهر ، ملاذا من حـدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حـديث .

أسـباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذى طرأ على بنـاء الأسرة ، وعلى حجمها ، وأساليبها فى الحياة ، وعلى الأدوار التى يقوم بها كل عضـو داخل الأسرة ، وأخيراً على وظائفها ؟

كانت النظرية التقليدية التى عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاى تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضـاع التى كانت قائمة فى العصور القديمة . فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية . وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، من خلال أعمال لوى Lowie ، اذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة ، وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفى شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحيـة العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة . أما نظرية الاباحية

الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باخوفين ، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من الأوقات • اذ فسر مورجان القرابة التصنيفية انطلاقا من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجياً الى الأسرة التى تضم زوجة واحدة • وقد تخلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسيه تماماً •

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون (وخاصة ارنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة فى ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة ، الصيادون ، والزراع) • ويرى الماركسيون أن الأسرة الزواجية الآحادية هى نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية • وقد جعل منها المجتمع الرأسمالى وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات فى الطبقة المالكة ، ووسيلة أيضا لاخضاع الطبقة العاملة : ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة فى العمل المنزلى ، وفى العمل المهنى •

وفى اطار النظريات المثالية أعلن اميل دور كايم عن قانون التقلص ، حيث يتطور المجتمع الأسرى من العشيرة التوتمية الى الأسرة الزواجية » فى أعقاب الانهيار التدريجى للشيوعية الأسرية وفى الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت فى طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج René konig عن أصول الأسرة النووية فقال : ان المعلومات الجديدة عن الأسرة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائما عبارة عن أسر زواجية • ومع ذلك تظل نظرية دور كايم ، التى لا تصلح للبيئات الشعبية ، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة • وقد أكد دور كايم أيضا أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة فى المجتمعات الصناعية • ولكنا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها • ويبدو من الصعب بشكل

متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتى التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة ٠ وكان دور كايم يشير من قبل الى نفس النمط من الأسرة يظهر فى ملامحه الأساسية فى ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف ٠ ويلاحظ ويليام جود William Goode أن الأسرة قد تعرضت لعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع ٠ ويرى أن التيار البروتستانتى قد شجع ظهور الأسرة الزواجية الحديثة ، بشكلها وأيديولوجيتها ٠ وهو يرى أيضا أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات ، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة ٠ وقد تسرب كثير من الشك الى النظرية التى يؤيدها ماكس فيبر والتى تقول بأن التصنيع يؤدى الى تقلص حجم الأسرة ، وهى النظرية التى طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى فى الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٥٠ ٠ فقد توصل س ٠ م جرينفلد S.M. greenfied الى فرض مؤداه أن النظام الاجتماعى الذى تطور فى الحضارات الغربية التى تسيطر عليها الملكية الصناعية ، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النووية من قبل فى أوروبا وفى الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية ٠ ويبدو اذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة ، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى ٠ بل هناك زيادة على ذلك تداخل فى العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الأفكار واتجاهات الأفراد والجماعات : وسيتضح أن هناك تكيفا متبادلا بين النظم الاجتماعية المختلفة ٠ وقد بلغ التعقيد حدا كبيرا جعل الدراسات الامبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ ١٩٤٩ ، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو ـ ساكسون ٠ وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجى John Mogey تحليلا ولخص جود محور هذه الأبحاث ٠ وهى تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد

للأسرة ، والمراجعة المستمرة بل والنفي من جانب « احدى المدارس » للنتائج التي تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة : ويمكن أن نذكر عددا كبيرا من هذه المدارس .

التفكك العائلي

لقد نظر البعض الى هذا التطور والى هذه التحولات في اطار معياري ، وهذا يعبر في نظر علماء الاجتماع ، عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل . وأصبح ذلك في نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسي في الأسرة وعلى تدميرها . وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stotzel ذلك قائلا : « ولكن الفكرة الشعبية للتغير في النظام العائلي الغربي لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو ، وواقع محزن بشكل أو بآخر : وانما هي تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التي تشعر بعض النفوس بحنين شديد اليها . وتقوم هذه الصورة في جزء منها على الظواهر التي تكون ميثولوجية في جزء منها ، بمعنى أن التراث الذي يحملها الينا تراث منتقى بالفعل ... والمجتمع الذي نفكر فيه لكي نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازي في عصر ما قبل التصنيع » . ونماذج السلوك المنمطة Stéréotypees هي النماذج والقيم التي لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية .

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة ، وخاصة على عدم التكامل ، بمعنى تغير أشكال التكامل داخل الأسرة . وانطلاقا من القرن السادس عشر انعكست مناقشة السيادة الملكية المطلقة في البناء التسلطي للأسرة التي تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية . ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة تبعية جميع أعضاء الأسرة للأب ، الرئيس وصاحب الحق الالهي ، الى علاقة حوار متبادل في جو يسوده المساواة

بين الأفراد • ويرى البعض أن هناك انحلالا ، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا فى طبيعة السلطة الأبوية ، وظهور مضمون عاطفى للحياة الأسرية ، وازدياد سلطة الأم داخل الأسرة • وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحا فى الظروف المادية لحياة الأسر فى المدن الكبيرة ، وبالتدريج فى المناطق الريفية الآخذة فى التحضر •

وقد انصبت دراسات « قسم الأنثولوجيا » التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعى الفرنسى .C.N.R.S عن « الأسرة والمسكن » بوضوح على أنتائج التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات فى حياة الأسرة فالأب يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفا متوسطا فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و٢٣ دقيقة ، أى من ٥٨ ساعة الى ٥٤ ساعة فى الأسبوع • أما أولئك الذين لديهم ورديات مستديمة (اى يقسم اليوم الى ثلاث ورديات كل منها ثمانى ساعات) فانهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط • ثم ان البعد عن مكان العمل ، وبطء وسائل النقل ، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال الى المنازل متعبين (و ٨٨٪ يشكون من ذلك) • والكل يشكو من قلة الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال • ولكن هناك سؤالا مطروحا • هل كان الأب فى الأسرة « النموذجية » فيما مضى يهتم بأولاده ، مع مراعاة أننا نخطىء اذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر فى الأوساط العمالية ؟ ألا يعبر هذا الأسف — المشروع — عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئيا نتيجة تكون نموذج عائلى جديد ؟

وتتغيب النساء اللاتى يعملن احدى عشرة ساعة عن منازلهن تقريبا وتعملن ٨٠ ساعة فى الأسبوع ، وهكذا يكون للتعب الفيزيقى والعصبى أثر لا يمكن انكاره على تربية الأطفال • وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة لهن عن طريق المساعدات فى العمل المنزلى أو من خلال التوسع فى الحضانات وحضانات الأطفال الرضع • وكذلك فان معظم الأطفال

يتناولون الطعام فى مقصف المدرسة بحيث أن الأسرة لا تجتمع الا فى المساء وفى أيام العطلات • ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وخاصة على المستوى العاطفى : ولا يمنع ذلك من أن هناك ايقاعا جديدا فى الحياة ، وأنه لابد من توفير الوسائل المادية للمسكن ، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حيثما لا يستطيع الوالدن الاضطلاع بها •

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار فى المجتمع الحديث :

تزداد أهمية ذلك ، فى اطار تصور دينامى ، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلى للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التى تتيحها البيئة لتجمع الشبان : وقد أوضح بول شو مباردى لوف قائلا : « ان ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان الى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهى والاهتمامات التى تعوض البيئة العائلية القاصرة •• وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان فى عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بصدد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة » وذلك لأن جماعات المراهقين التى يطلق عليها « العصابات » تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهرى عادى لحياة الشبان • ان الاطار المتميز هو الذى « يوفر للشاب تفهما وثقة ويقدر كل شىء فيه مع ترسيخ معنى أخلاقى فى ذهنه للتضامن والنظام الذى تتم الموافقة عليه بحرية » وعندما تصبح هذه الجماعات « عصابات خارجة على المجتمع » أو « معادية للمجتمع » فمعنى ذلك أن هناك عيبا اجتماعيا لا يمكن أن نعزوه ــ بالكامل على الأقل ــ الى الأسرة • وفى معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل الى أى منافذ فى المراكز الحضرية الجديدة تقدم للتنفيس عن نشاط الشباب ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف •

وهناك أخيرا الطلاق الذى يؤدى الى اختلال نظام الخلية العائلية فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبيـة والتخلف الدراسى ، وجناح الأحداث) • ولكن الطلاق يكون علاجـا لحالات الزواج التى لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم الذى يعيش فيه زوجان منفصلان ، ومضطران لأن يعيشا معا • والبلاد التى تحرم الطلاق تسجل نفس الاحصائيات التى تسجلها البلاد التى تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال • ويعبر الطلاق فى القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائمـا •

ولكى نختم دراسة ما اعتبره البعض « تدميراً » • يجب أن نذكر الكلمة التى ألقتها أنى دور سينفانج ــ سميث Annie Dorsintang Smets الأستاذة بجامعة بروكسل فى مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت : « ان كل تغير يثير دائما قلقا وأسفا ، نظرا لأنـه يعيـد النظر فى القيم التقليدية : ويبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحيها من المـاضى ، وبالتالى فانها تكون محافظة • ويتضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التى تبدو فى نظر الكثيرين على أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة فى مجتمع يشهد تحولا مستمرا • وأمام هذا الرعب الذى يبديه البعض يميل البعض الآخر الى الاعتقاد بأن الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها ، وأننا نشهد تصـدع بنيانها فى عالمنا المعاصر المجرد من الانسانية : وليس هذا الرأى رأيا مبالغا فى بساطته فحسب ، بل هو رأى مغلوط • ذلك أن تعديل وظائف الأسرة ليس دليلا على انهيارها كما اعتقد البعض • فالأسرة لا تختفى بل هى تكتسب معنى جديداً » •

يؤكد اعلان « حقوق الانسان » الصادر فى عام ١٧٨٩ حقوق الفرد • وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذى يرجع الى عهــد الاصلاح ثم الى فلاسفة القرن الثامن عشر ، والذى عززته نظريات الاشتراكية العلمية ، استطاع أن يجعل البعض يعتقدون فى حوالى ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للاسرة • فقد كان يبدو أن القوانين السوفييتية التى صدرت فى أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ انما تتنبوء بالغاء الأسرة حيث كانت تعترف بالزواج « الواقعى » وباقرارها للحــرية الكــاملة للطــلاق والاجهاض • غير أن الاتحاد السوفييتى نفسه عاد فى نفس عام ١٩٣٥ وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة والأبوة ، والبيت ، والزواج • وفى عام ١٩٣٦ تم حظر الاجهاض ، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق • ثم فرضت قيود جديدة فى عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة • وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الاثنولوجيا وعلماء الاجتماع الروسى أن فى الاتحاد السوفييتى أسرة حضرية وأسرة ريفية تتشابه فــى اتجاهاتها وفى أبنيتها • وسلوكها مع الأسر الموجودة فى بلاد أخرى تعيش فى ظل نظام رأسمالى • وفى فرنسا أعلن « قانون الأسرة ١١ فى عام ١٩٣٩ » ، وعززته بعد ذلك حكومة «فيشى» ، ثم حكومة الجنرال ديجول بعد ذلك • وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التى نشرت منذ ١٩٤٥ فى مختلف البلاد مكانا لحقوق الأسرة • ونجــد « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » بشكل خاص والذى أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ، يقرر منذ الفقرة الأولى فى ديباجته أن : « الأسرة هى العنصر الطبيعى والأساسى للمجتمع والدولة » • كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة فى جميــع الدساتير الجديدة وهى :

— تحمى الدولة الأسرة والزواج وهى من أسس المجتمع •

ـ حقوق الأسرة مضمونة : « وتنص المـادتان ٢٣ ، ٢٥ من « الاعلان العالمى لحقوق الانسان » على ما يلى : المـادة ٢٣ : « ان كل من يعمل له الحق فى أجر عادل وفرص يضمن له ولأسرته حياة تليق بالكرامة الانسانية وتكملها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية الأخرى » • وتقول المـادة ٢٥ : « لكل شخص الحق فى مستوى معيشة يكفى لكى يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته » •

وأخيرا تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة •

وهكذا يؤدى التطور الى ظهور مفهوم « الجماعة الأسرية » كنظام مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة •

* * *

الفصل الرابع

علم الاجتماع السياسي(*)

مقدمة :

بالرغم من أن علم الاجتماع السياسى ـ كفرع من علم الاجتماع ـ علم حديث ، الا أن الفكر المتصل بطبيعة النظام السياسى والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وأشكال السلطة قديم قدم التفكير الانسانى . فما ينطبق على علم الاجتماع العام فى هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسى كفرع منه . فعلم الاجتماع ظهر كدراسة علمية منظمة للمجتمع والعلاقات والنظم الاجتماعية بعد أن كان الفكر الاجتماعى قد قطع شوطا طويلا عبر التطور التاريخى للمجتمعات البشرية . وبنفس الطريقة يمكن القول بأن علم الاجتماع السياسى ظهر كفرع متخصص فى علم الاجتماع كمحاولة لتنظيم الفكر السياسى الذى ظهر عبر التاريخ وتجاوز هذا الفكر الذى اصطبغ بالصبغة الفلسفية والدينية والشخصية الى محاولة تأسيس دراسة علمية منظمة للنظم السياسية .

وعلم الاجتماع السياسى هو العلم الذى يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة . فاذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليل سلوك الأفراد فى علاقتهم بالمجتمع ، أى أنه يهتم بتحليل العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ، واذا كان علم

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زايد .

السياسة يهتم بتحليل النظم السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات الحزبية وجماعات المصلحة ، فان علم الاجتماع السياسى هو العلم الذى يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية وبين السلوك السياسى والسلوك الاجتماعى • وهو اذ يسعى الى تحقيق هذا الهدف فانه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسى لا يتحقق لهما فهما ملائما فى ضوء تحليل أبنيتها الداخلية فقط وانما لا بد أن يتم ربطهما بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافة •

فاذا ما حاولنا الاجابة على السؤال : لماذا يختار الفرد الانضمام الى حزب سياسى دون الآخر ؟ فاننا لا نستطيع الاجابة عليه الا بتحليل الثقافة السياسية فى المجتمع واختلاف هذه الثقافة • باختلاف الطبقات الاجتماعية • ويظهر هنا مفهوم التنشئة السياسية الذى يعتبر أحد المفهومات الأساسية فى علم الاجتماع السياسى • وهو يشير الى العملية التى بمقتضاها يتحدد ادراك الفرد وردود أفعاله واتجاهاته نحو الظواهر السياسية وجميعها تختلف من مجتمع لآخر — طبقا لاختلاف الثقافة • كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الانتماء الاجتماعى والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد • وما ذلك الا مثال واحد من عشرات الأمثلة التى توضح كيف يرتبط السلوك السياسى والنظم السياسية بالاطار الاجتماعى وهو الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع السياسى •

وسوف نحاول أن نقدم فى هذا الفصل فكرة مختصرة عن تاريخ علم الاجتماع السياسى[1] •وأن نعرض للقضايا المحوريةالتىيعالجهاهذا

---

(١) يمكن للقارىء ان يرجع الى الكتب العربية التالية لتوسيع قراءاته حول علم الاجتماع السياسى :

— محمد على محمد ، **اصول علم الاجتماع السياسى** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

=

الفرع من فروع علم الاجتماع بحيث يتضح لنا الى أى مدى يمكن أن يسهم علم الاجتماع فى فهم طبيعة التنظيم السياسى وطبيعة العلاقات بين الحاكم والمحكوم والقوى الاجتماعية التى تسهم فى تشكيل الجماعات السياسية أو التى تكسب جماعة معينةقدرا من القوة أكبر مما هو موجود عند جماعات أخرى أوالتى تؤثر على طبيعة عملية اصدار القــرار السياسى فى المجتمع •

أولا : كيف ظهر علم الاجتماع السياسى ؟

ذكرنا قبل قليل أن الفكر المتصل بطبيعة النظم السياسية قد ظهــر منذ القدم • فاذا ما تأملنا تاريخ الفكر الاجتماعى فسوف يتضح لنا أن جانبا كبيرا منه يرتبط بالنظم السياسية ، بل أن النظم السياسية كانت لدى بعض المفكرين بمثابة المحور الرئيسى الذى يتم من خلاله رؤية النظام الاجتماعى العام ككل • ويمكن لنا دون الدخول فى تفاصيل كثيرة أن نميز ثلاثة تيارات أساسية فى الفكر السياسى ما قبل العلمى ، كانت بمثابة روافد لصياغة نظرية اجتماعية فى السياسة :

١ ـ الفلسفة الاغريقية التى تمثلت فى أعمال أفلاطون وأرسطو والتى كانت تهتم فى المحل الأول بالسعى نحو تحقيق النظام السياسى الأفضل فى ضوء معايير أخلاقية • لقد انطلقت هذه الفلسفة من تقييم النظم السياسية التى كانت سائدة فى المجتمع الأغريقى القديم بحيث سعت نحو تجاوز هذه النظم بتصور نظام سياسى أفضل تتحقق فيه بعض القيم والمثل العليا التى افتقدها النظام السياسى القائم •

= ـ السيد الحسينى ، **علم الاجتماع السياسى : القضايا والمفاهيم** ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١

ـ اسماعيل سعد ، **قضايا علم الاجتماع السياسى** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١

٢ ـ الفكر السياسى الذى ظهر فى الحضارات القديمة والامبراطوريات العظمى ـ كالامبراطورية الرومانية والبيزنطية والفارسية • ولقد اهتم هذا الفكر بشرح السمات الحسنة التى يجب أن يتصف بها الأمير ـ الحاكم ، والتى يجب أن يسترشد بها فى ادارة شئون الدولة • واهتم جانب من هذا الفكر بقضية أصبحت فيما بعد أحد مجالات اهتمام علم الاجتماع السياسى ، وهى الأسس التى يقوم عليها تماسك الأنظمة السياسيه ، والأسس التى يقوم عليهما ولاء الرعية ، وسلوك الحاكم ، وتنظيم الادارة •

٣ ـ نظرية ابن خلدون والتى أهتمت بتنوع الأنظمة السياسية وما تؤول اليه هذه الأنظمة فى النهاية • لقد أوضح ابن خلدون كيف تنشأ النظم السياسية وما هى العوامل الفاعلة فى ازدهارها وفى سقوطها • ووضع بذلك أساس الدراسة التاريخية المقارنة للنظم السياسية •

لقد أثرت هذه الروافد الفكرية على تطور علم الاجتماع السياسى • فقد انتقلت الأفكار التى قدمتها هذه الروافد عبر الفلسفة الاسلامية والمسيحية الى العصر الحديث حيث أثرت على أفكار المفكرين السياسيين من أمثال ميكافللى وهوبز ولوك وروسو • كما أثر التحليل التاريخى المقارن عند ابن خلدون بخاصة على فلاسفة التاريخ فى القرن الثامن عشر من أمثال فيكو ، وعلى بعض المفكرين السياسيين والاقتصاديين فى نفس الفترة من أمثال مونتسكيو وآدم سميث •

ومع ظهور علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر وبداية التفكير العلمى فى شئون المجتمع تحولت هذه التيارات الفلسفية والتاريخية المقارنة الى تيار علمى ينظر الى السياسة على أنها نظام اجتماعى ضمن نظم عديدة فى المجتمع • واشتمل هذا التحول على تحولات

عديدة فيما يختص بطرح مشكلات السياسة والمجتمع • ويمكن لنا أن نرصد أربعة تحولات أساسية فى هذا الصدد :

١ ــ بدأ الفكر الاجتماعى السياسى يركز على التباين بين النظم السياسية والنظم المدنية • فالمجتمع المدنى أصبح فى نظر المفكرين السياسيين كيانا مستقلا ومتميزا يشتمل فى داخله على النظام السياسى كأحد عناصره المكونة • ولقد ساهم فى تطوير هذه التفرقة على أساس علمى علماء الاجتماع فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال سبنسر وباريتو ودوركايم وماكس فيبر وكارل مانهايم •

٢ ــ بدأ الاهتمام باختلاف أنماط السلوك الفردى واختلاف التوجهات التى تحكمه باختلاف النظام الأخلاقى والدينى واختلاف النظام السياسى الاجتماعى واختلاف نظام حياة الأفراد أنفسهم • وترتب على ذلك امكانية النظر الى الأفراد لا على أنهم من طراز واحد وانما على أنهم مختلفون من حيث التوجهات والالتزامات التى تحكم سلوكهم • وأن هذا الاختلاف لا يمكن أن يفسر فى ضوء الفروق الفردية فقط وانما فى ضوء خضوع هؤلاء الأفراد لنظم اجتماعية وسياسية ذات طبيعة معينة • وترتب على ذلك ظهور الاعتقاد بأنه لا يوجد نظام سياسى اجتماعى كامل تمام الكمال ، وأننا يمكن أن نقارن بين النظم المختلفة وفقا لدرجة توافقها مع أنماط مثالية • ولقد ساهم مفكرو العقد الاجتماعى من أمثال روسو ولوك فى تدعيم هذه الفكرة كما ظهرت فى أعمال فيرجسون وآدم سميث •

٣ ــ ترتب على ذلك أن أدرك الفكر السوسيولوجى مدى التنوع فى أنماط النظم الاجتماعية والسياسية ، وقابلية هذه النظم للتغير تحت ظروف تاريخية معينة • ولقد استفاد تراث علم الاجتماع فى هذه النقطة من أعمال أرسطو ، ولكنه تجاوز أرسطو عندما نظر الى هذا

التنوع دون الخلط بين ما هو سياسى وما هو اجتماعى مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الأطر الثقافية ونمط النظام السياسى وتفسير التغيرات التى تعتور النظام السياسى كأحد الميكانيزمات الفاعلة فى تنوع النظم السياسية •

٤ ـ وأخيرا فقد اهتمت النظرية السوسيولوجية فى السياسة بأهمية العوامل البيئية فى التأثير على النظم السياسية وعلى تنوعها •

ولقد أدت هذه التحولات الى أن يهتم علم الاجتماع لا بالبحث عن الظروف الطبيعية للنظام الاجتماعى (أى البحث عن الخصائص العامة للمجتمع كحقيقة أخلاقية طبيعية) فقط ، وانما أيضا بالبحث عن الظروف والميكانيزمات الداخلية للنظام الاجتماعى ومدى تغيره أو استمراره فى الوجود • وبدأ علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر يتجهون ببحوثهم ودراساتهم نحو رصد التحولات التى طرأت على المجتمع الرأسمالى وتغير نظمه الاجتماعية والسياسية على اثر تحوله من النظام الاقطاعى القديم الى النظام الحديث •

ويمكن القول أن علم الاجتماع السياسى قد ولد فى هذا الوقت من خلال الاسهامات التى قدمها علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر والتى استهدفت تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع ، أو بمعنى آخر بين النظام السياسى والنظم الاجتماعية • بل أن اختلاف وجهات نظر العلماء فى هذا الوقت حول علاقة النظام السياسى بالنظم الاجتماعية ما يزال له تأثير قوى على علماء الاجتماع السياسى حتى اليوم •

فقد انقسم علماء الاجتماع حول هذه القضية الى فريقين : فريق يهتم بدراسة النظام السياسى فى علاقته بالقوى الاقتصادية والاجتماعية مفترضا أن هذه القوى هى التى تحدد طبيعة النظام السياسى

السائد وهى التى تحدد أن الجماعات يكون لها السيطرة على السياسة ويعتبر الاسهام الماركسى أبرز اسهام فى هذا الفريق • أما الفريق الآخر فقد ذهب مذهبا مختلفا • لقد نظر الى النظام السياسى على أن له درجة من الاستقلال عن القوى الاجتماعية ، بل أنه هو الذى يشكل هذه القوى ويؤثر عليها • ويمثل هذا الاتجاه الفئة التى عرفت فى تراث علم الاجتماع السياسى بعلماء نظرية الصفوة من أمثال موسكا وباريتو وشومبيتر •

وبالرغم من التناقض بين هذين الفريقين الا أن اسهامات كل فريق قد أثرت النظرية المبكرة فى علم الاجتماع السياسى • ولعل أعظم انجاز للحوار بين الفريقين هو ظهور مفهوم الصفوة ومفهوم الطبقة كمفهومين أساسيين فى تحليل النظام السياسى والجماعات السياسية • بل أن الاسهام لم يقتصر على هذين المفهومين فقط وانما تعداهما الى مفهومات أخرى كمفاهيم السلطة والدولة والبيروقراطية وغيرها كثير •

ولقد أدى تراكم الدراسات فيما بعد الى أن يصبح علم الاجتماع السياسى أحد الفروع الحيوية فى علم الاجتماع • لقد استمر تطور نظرية علم الاجتماع السياسى التى ظهرت فى أعمال الرواد فى القرن التاسع عشر • ولكن لم يقتصر علم الاجتماع السياسى على ذلك بل اتجه نحو اجراء البحوث الامبيريقية حول موضوعات فرعية عديدة مثل الثقافة السياسية ، والتنشئة السياسية ، والتعبئة السياسية ، والاتصال السياسى ، وبناء القوة ، والقرار السياسى ، وجماعات الصفوة ، والتنظيمات البيروقراطية • ولقد بذلت محاولات عديدة لربط نتائج هذه البحوث الامبيريقية بالأسس النظرية العامة التى ترتبط بأعمال الرواد الأوائل • وأدى ذلك الى ظهور اتجاه متميز داخل علم الاجتماع السياسى يهتم فى المحل الأول بالتحليل التاريخى المقارن للنظم السياسية •

ثانيا : بعض قضايا علم الاجتماع السياسى

نعرض فيما يلى لعدد من القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى • وسوف نراعى فى اختيارنا لهذه القضايا أن تمثل ــ أولا ــ كافة الاتجاهات النظرية التى تطورت داخل نطاق هــذا العلم ، وأن تغطى ــ ثانيا ــ عددا من القضايا المتنوعة التى تعطى فكرة عامة عن مجال الاهتمام فى علم الاجتماع •

١ ــ الطابع الاجتماعى للنظام السياسى :

اهتم علم الاجتماع السياسى بتحديد خصائص النظــام السياسى والعلاقات المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع الأخرى ، والظروف التى تؤدى بالنظم السياسية بعامة ــ أو بطراز معين منها ــ الى الثبات أو التغير •

وبالرغم من وجود خلاف على تعريف ما هو سياسى ، أى تعريف النظــام السياسى ، الا أننا يمكن أن نضع أيدينا على الحد الأدنى من الخصائص التى تميز النظــام السياسى فى علاقته بالأجزاء الأخرى من المجتمــع • وتلك خصائص يتفق عليهــا معظم المشــتغلين بعلم الاجتماع الســياسى :

(ا) النظــام السياسى هو تنظيم له صــفة الشرعية فى حــدود مجتمع معين ، وتخــوله هــذه الشرعية ســلطة اســتخدام القسر وتنظيمه •

(ب) وتتحدد مسئوليات النظــام السياسى فى المحافظة على كيان المجتمع الذى يعتبر هو جزءا منه •

(جـ) ولهذا فانه يفرض جزاءات قاســية من أجل تحقيق الأهداف العليــا للمجتمع والمحافظة على نظامه الداخلى وتنظيم علاقاته الخارجية

بالمجتمعات الأخرى • وبناء عليه فان النظام السياسى يشتمل على الأدوار الاجتماعية والجماعات التى تهدف الى تحقيق هذه الوظائف • ويفترض هذا التعريف أن كل مجتمع لابد وأن يكون له نظاماً سياسياً • بمعنى أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يحقق أهدافه الجمعية ويحافظ على بنائه الداخلى دون شكل من أشكال الشرعية • حقيقة أن طبيعة النظام السياسى ونطاقه وحدود مسئولياته تختلف من مجتمع الى آخر ، غير أن جميع أشكال المجتمعات صغرت أم كبرت تعرف بالضرورة شكلا من أشكال التنظيم السياسى •

واذا ما تعرفنا على الخصائص الأساسية لأى نظام سياسى نستطيع أيضاً أن نتعرف على أشكال الأنشطة السياسية أو الأجهزة السياسية التى يشتمل عليها والتى تمكنه من تحقيق أهدافه • ويتفق معظم الباحثين فى علم الاجتماع السياسى على أن أى نظام سياسى يشتمل على الأنماط التالية من النشاط :

(ا) النشاط الخاص باصدار القرارات التشريعية ، أى تحديد الأهداف الأساسية للمجتمع وصياغة القواعد العامة للمحافظة على النظام فى المجتمع •

(ب) النشاط الادارى ، والذى يستهدف تنفيذ هذه القواعد فى مجالات اجتماعية مختلفة مستخدما فى ذلك ما هو متاح من خبرات فنية وتنظيمية • ويسعى النشاط الادارى الى أن يقدم خدمات متعددة للجماعات المختلفة فى المجتمع وأن ينظم توزيع الموارد المتاحة على الفئات والجماعات المختلفة •

(جـ) النشاط الحزبى السياسى ، وهو النشاط الذى يسعى الى كسب التأييد اللازم للقواعد والضوابط السياسية المقررة ولشاغلى المناصب السياسية المختلفة •

(د) وأخيرا هنــاك النشاط القضائى الذى يهتم بمراقبة تنفيــذ القواعد الأساسية •

ويجب علينا عند مناقشة هــذه الأنشطة السياسية أن نفرق بين الحكام والمحكومين • فالحكام هم اولئك الذين يلعبون دورا فعالا فى العمليه السياســية : أنهم يرسمون الأهداف ، ويصيغون وينفــذون القانون • أما المحكومون فانهم الرعية التى تخضع للحكام على أن يراقبوا سلوكهم ويطالبونهم بتنفيذ القانون اذا قصروا فى ذلك • ويحدث فى كثير من المجتمعات أن يكون الشخص حاكما فى وقت معين وفى مجال معين وان يكون محكوما فى وقت آخر وفى مجال آخر هــذا بالرغم من أن التفرقة بين الحاكم والمحكوم ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النشــاط السياسى • ولعل هــذه التفرقة بين الحاكم والمحكوم تقرب الى الأذهان العلاقة بين النظام السياسى وبقية نظم المجتمع • فالحاكم لا يمكن أن يوجد بدون أفراد يمنحونه الشرعية ، والأفراد أو المؤسســات داخل أى مجتمع لا يمكن أن يستمروا فى الوجود ككيان منظم دون وجود جهاز سياسى يرسم الأهداف ويضع القوانين وينفذها • فالعلاقة بين النظام السياسى وبقية النظم الأخرى هى علاقة اعتماد متبادل •

فالنظام السياسى يحدد الأهداف الجمعية ويرتبها وفقا لأولوياتها كما يقوم بالاشراف على تنفيذها ، ومن خلاله يتم توزيع المكانات ومصادر التأثير والاستخدام الشرعى للقوة بين الجماعات المختلفة فى المجتمع ، وفضلا عن ذلك فانه ينظم توزيع الخدمات والمنافع والحقوق والواجبات بين الأفراد والجماعات • وتستهدف القرارات التى تصدر عن النظــام السياسى تحقيق هــذه الوظائف جميعاً • ولكن هــذه الوظائف لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة من النظم الاجتماعية الأخرى التى تستقبل قرارات النظــام السياسى • ان هــذه النظم هى التى تنتج الموارد والخدمات وهى التى تقــدم التدعيم اللازم لتنفيذ الأهداف الجمعية ،

وللمحافظة على مكانة النظـام السياسى فى المجتمع • فالاقتصاد يمد السياسة بالقوة العاملة والمواد الخام والموارد النقدية • وتهيىء الثقافة للنظام السياسى التأييد اللازم للمحافظة على النظام والتوحد مع رموزه واضفاء الشرعية على الحكام وشحن الدافعية لأداء الأدوار السياسية • أما نظام التدرج الاجتماعى فانه يمد النظام السياسى بالجماعات التى تؤيد سياساته والتى تنخرط فى ممارسة الأنشطة السياسية المختلفة •

وليست العلاقة بين النظـام السـياسى والنظم الأخرى علاقة استاتيكية كما قد يتبدى من الوصف السـابق ، وانما هى علاقة ديناميه تقـوم على تفاعل مستمر يتحدد فى ضوء اسهامات ومطالب كل نظام •

ويتضح من هـذا العرض المختصر لخصائص النظـام السياسى ووظائفه وعلاقته بالنظم الأخرى أن النظـام السياسى فى أى مجتمع ليس نظاماً يعمل فى فراغ أو أنه يعمل فى ضوء عملياته الداخلية فقط • ان عكس ذلك هو الصحيح • فالنظام السياسى يوجد فى قلب مجتمع ، وتتحدد وظائفه وأهدافه وخصائصه فى ضوء طبيعة المجتمع وثقافته • ومن ثم فان تحليل النظام السياسى وما يرتبط به من سـلوك سياسى وما يعمل داخله من جماعات سياسية يصبح تحليلا أوسع وأشمل اذا ما تم فى ضوء السياق العام للمجتمع •

٢ ـ دراسة بناء القوة :

أصبح مفهوم القوة أحـد المفهومات المحورية فى دراسات علم الاجتماع السياسى خلال العشرين سـنة الماضية • ويتأسس فهم علم الاجتماع السياسى لمفهوم القوة على فكرة أن التفاعل الاجتماعى بين الناس فى المجتمع يشتمل على ممارسة للقوة • فكما ذكر أحـد علماء الاجتماع « فان كل سلوك اجتماعى ما هو الا ممارسة للقوة ، وتحتوى

كل علاقة اجتماعية على معادلة قوة ، وكل نسق اجتماعى ما هو الا تنظيم للقوة وكذلك كل جماعة اجتماعية »[٢] .

على أن ممارسة القوة فى علاقات التفاعل الاجتماعى هى ممارسة وظيفية فى استمرار هــذه العلاقات وفى تحقيق الأنشطة الجمعية والأهداف الجمعية للمجتمع ، الأمر الذى يسهم فى استقرار المجتمع واســتمراره فى الوجود . على أن الأمر لا ينتهى عند هــذا الحد فجوهر علاقات القوة هى أنها تقــوم على عــدم التكافؤ فى المكانة والهيبة والتأثير وما يرتبط بكل ذلك من سلطة . ولعل النظر الى القوة من ناحية على أنها وظيفية فى استمرار العلاقات الاجتماعية والنظر اليها من ناحية أخرى على أنها أحــد مصادر السيطرة والخضوع فى العلاقات الاجتماعية ، لعل هاتين النظرتين هما السبب وراء اختلاف تعريف مفهوم القوة واختلاف توصيف بناء القوة فى المجتمع .

ولقد نبع هــذا الاختلاف أصلا من الخلاف بين وصف كل من ماركس وماكس فيبر لطبيعة البناء السياسى فى المجتمع الرأسمالى . فقد كان ماركس ينظر الى البناء السياسى على أنه يتحدد فى ضوء قوى وعلاقات الانتاج الســائدة . ولذلك فان أولى القوة ــ أولئك الذين يتحكمون فى اصدار القرارات السياسية فى المجتمع ــ يعملون فى خدمة الطبقــة البرجوازية المسيطرة . وبناء عليــه فانه رأى أن مصــدر القوة هو السيطرة الاقتصادية . ولذلك فان القوة لا تتضح الا اذا

---

(٢) انظــر :

Amos H. Howley « Community power and urban Renwal Success » The American Journal of Sociology , vol. 68.

نقلا عن

m. olsen (ed.) Power in Societies, The Macmillon company, London, p . 2.

ربطت بالطبقة . فالتنظيم الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى ينتج لنا فى النهاية طبقة مسيطرة لها قوة وطبقة أخرى خاضعة ليس لها أى درجة من القوة الا اذا تحولت الى طبقة ثورية . وتصبح الحكومة فى ضوء هذه الظروف خادمة للطبقة المسيطرة وكذلك كل أجهزة النظام السياسى(٣) .

أما ماكس فيبر فقد اتخذ موقفاً مختلفاً . فهو لم ير أى ارتباط بين الطبقة وبين التحكم فى مصادر القوة ، كما أنه لم ير أى ارتباط بين القوة وبين المكانة . والقوة عنده تكتسب من خلال الممارسة السياسية الحزبية التى يقوم بها محترفو السياسة . ففى مقاله الشهير بعنوان « الطبقة والمكانة والحزب » أوضح ماكس فيبر أن الطبقة تتحدد من خلال الجوانب الاقتصادية المرتبطة :

١ – بالاشتراك فى فرص الحياة .

٢ – وبالمصالح الاقتصادية المتصلة بفرص الدخل وملكية السلع .

٣ – وأخيراً المرتبطة بظروف سوق السلع أو سوق العمل .

أما المكانة فانها تتحدد وفقاً للشرف الاجتماعى أو الهيبة الاجتماعية وبالرغم من أن الطبقة والمكانة قد يكونان مصدراً للقوة ، الا أن القوة فى حد ذاتها قد لا ترتبط بالضرورة بهما . أنها أوثق صلة بالممارسة الحزبية التى يتضح منها كيف تتوزع القوة فى المجتمع وما هو الأسلوب نحو الحصول عليها . ولذلك فان تعريف ماكس فيبر للقوة لم يحاول ربطها بمصادرها الاقتصادية أو الاجتماعية « انها الفرصة التى تتحقق لرجل معين أو لعدد من الرجال لتنفيذ ارادتهم الخاصة فى الفعل الجمعى

---

(٣) انظر :

M. E Olsen. « Marx as a Power Theorist » in Ibid, pp. 70-76.

وأنظر ايضا المقالات المنشورة لماركس فى نفس المصدر .

حتى ولو على حساب مقاومة الآخرين الذين يشاركون فى نفس الفصل »[4] .

ويبدو أن الخلاف بين ماركس وفيبر فى فهم كل منهما لطبيعة البناء السياسى والقوة السياسية هو الذى أدى الى أن تتعدد تعريفات مفهوم القوة الى درجة أن ستيفن لوكس S. Lukes قد اعتبر هذا المفهوم من المفهومات التى لا بد وأن يظهر حولها خلاف بالضرورة [5] . ولكن مهما يكن من خلاف حول التعريف الا أن كثيراً من الباحثين يتفقون على أن القوة هى القدرة على التأثير فى الأنشطة الاجتماعية للاخرين ، وأن ممارسة القوة قد تولد بالضرورة بعض أشكال المقاومة . ان مثل هذا الفهم للقوة لا يصورها على أنها شىء ثابت وملموس ، وانما على أنها قوة دينامية ترتبط بالفعل ورد الفعل . كما يتفق معظم الباحثين على التفرقة بين القوة بهذا المعنى وبين ثلاثة مفاهيم أخرى وثيقة الصلة بمفهوم القوة هى : مفهوم السلطة anthority ومفهوم التأثير influence ومفهوم القسر Force .

يشير **مفهوم السلطة** الى الاستخدام الشرعى للقوة بمعنى أن الشخص ذى السلطة هو الشخص الذى يمارس القوة فى اطار مؤسسة معينة ووفقا لقانون معين ، فى حين أن القوة قد تمارس بصرف النظر عن وجود سلطة .

أما مفهوم التأثير فانه يشير الى القدرة على الاقناع وحث الآخرين على أن يسلكوا بطريقة معينة دون أى شكل من أشكال القهر أو القسر . ويصبح الفرق بين القوة والتأثير فى هذه

---

(٤) انظر :

H. Girth and C. w. Mills (eds and trans . From Max weber: Essays in Sociology , oxford university press, 1946.

(٥) انظر :

S. Lukes , Power : A Radical view , London , 1976.

الحالة أن التأثير يتولد عنه خضوع طوعى نن شخص لشخص آخر ، بينما يتولد عن القوة خضوع قهرى •

أما مفهوم القسر فانه يشير الى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب ، انه يمثل التعبير الخارجى الظاهر لاستخدام القوة • وبالرغم من الاختلاف بين تعريفات هذه المفاهيم الا أنها مرتبطة بعضها بالبعض الآخر • ولقد ذهب أحد الباحثين الى القول بأن القوة هى قسر ضمنى ، أما القسر فهو قوة ظاهرة ، أما السلطة فهى قوة مؤسسية[٦] •

وبرغم الاتفاق الظاهر على تعريف المفاهيم الا أن الخلاف ما يزال قائما حول الشكل الذى تتوزع به القوة فى المجتمع • ويكاد ينحصر هذا الخلاف فى فريقين :

١ — فريق يرى أن القوة تتوزع توزيعاً صفرياً فى المجتمع zero - sum distribution of power • أى أن فئة واحدة من الناس هى التى تمتلك كل القوة فى حين يحرم منها بقية الفئات •

٢ — ويرى الفريق الثانى أن القوة تتوزع فى المجتمع بشكل تعددى ؛ بمعنى أن الجماعات تمتلك القوة ، ولكن الفرق بينها هو فرق فى درجة القوة من ناحية وفى نوعية المسائل التى تمارس فيها القوة من ناحية أخرى[٧] • ويعكس هذا الخلاف نفس الخلاف القديم الذى ظهر فى أعمال ماركس وماكس فيبر وأصحاب نظرية الصفوة من أمثال باريتو وموسكا •

---

(٦) انظر :

R. Bierstedt , « An Analysis of Social Power » in : American Sociological Review , vol . 15 . Dec. 1950, pp. 730-738.

(٧) انظر حول هذا الخلاف الفصل الاول من كتاب أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

ويمكن أن يســاهم علم الاجتماع السياسى فى دراسة بناء القوة على مستويات عديدة . فهو لا يهتم فحسب بدراسة القوة على مستوى المجتمع القومى وانما يهتم أيضاً بدراستها على مستوى الوحدات الصغرى فيدرسها فى الجماعات الرسمية ، أى داخل التنظيمات الرســمية . ويدرسها داخل الجماعات غير الرســمية ، كما يدرسها فى المجتمعات المحلية . وعلى هــذه المستويات جميعاً يحاول علم الاجتماع السياسى أن يجيب على أســئلة هامة فيما يتصل بطبيعة القوة وأشــكال توزيعها ، وأشــكال المقاومة التى تولدها ممارسة القوة .

من ذلك على ســبيل المثال كيف تتشــكل قوة الدولة كمؤســسة سياسية فى علاقتها ببقية نظم المجتمــع ؟ ما هى القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل جماعة معينة أقوى من جماعة أخرى ؟ كيف تتشــكل جماعات القوة وما هى أشــكال الصراع والتعاون فيما بينها ؟ كيف تمارس القوة الشرعية داخل المؤسسات البيروقراطية ؟ كيف تصدر القرارات داخل المؤسسات الرسمية ؟ وما هو الفرق بين المؤثرات التى تؤثر على اصدار القرارات فى هــذه المؤسسات وبين المؤثرات التى تؤثر على اصدار القرارات فى الجماعات غير الرسمية وفى المجتمعات المحلية ؟ ما علاقة بناء القوة بالقيم والاتجاهات والعناصر الثقافية بعامة ؟

٣ ــ التحليل المقارن للنظم السياسية :

أدت الدراسات التى أجريت حول خصائص النظم السياسية وبناء القوة الى الاهتمام بطبيعة الاختلافات بين النظم السياسية التاريخية والمعاصرة . ولقد أدى هــذا الاهتمام بدوره الى تطور اتجاه نظرى وامبيريقى داخل علم الاجتماع السياسى يهتم بالمقارنة بين أشــكال النظم السياسية المختلفة . ولا يمكن تحقيق هــذه المقارنة الا من خلال مجموعة من المحكات يمكن فى ضوئها اجراء المقارنة ولقد ميز أيزنشتات

بين ثلاثة مجموعات من المحكات التى تفيد فى عملية المقارنة بين النظم السياسية . تتصل المجموعة الأولى بطبيعة النظام السياسى وخصائصه ، وتتصل المجموعة الثانية بأسلوب عمل النظام السياسى ، وتتصل المجموعة الثالثة بأهداف النضال السياسى [٨] . ففيما يتصل بخصائص النظام السياسى يمكن التمييز بين المعايير التاليــة :

١ ــ الى أى مدى تعتبر النظم الســياسية والأدوار الســياسية أنساقا فرعية منظمة فى المجتمع ، بمعنى الى أى مدى حقق النسق السياسى تباينا عن الأنساق الفرعية الأخرى .

٢ ــ الى أى مدى يركز النظــام السياسى على أنماط معينة من الأنشطة السياسية والتوجهات السياسية .

٣ ــ نطاق النشاط السياسى فى المجتمع ، بمعنى ما هى جوانب الحيــاة الاجتماعية وما هى الجماعات الاجتماعية التى تتأثر بأنشطة الأجهزة السياسية المركزية ؟ وما هى درجة مشاركة هــذه الجماعات فى الأنشطة السياسية .

٤ ــ ما هى درجة الشرعية التى يتمتع بها النظــام السياسى ، والى أى مدى توجه هــذه الشرعية النظــام السياسى وتحد من سلطاته ؟ والى أى مدى يستخدم النظــام السياسى هــذه الشرعية فى التعبئة السياسية وفى اكتساب قدر من التدعيم السياسى من المجتمع .

٥ ــ ما هى درجة التغير الممكن حدوثها فى النظام السياسى وما هى طبيعة هــذا التغير اذا ما حدث .

---

(٨) انظــر :

S.N. Eisenstadt (The Scope and Develop ment of Political Sociologu) , in Eisenstadt (ed.) **Political Sociology , A Reader,** Basic Books, New York 1971, p. 12.

أما اذا أردنا المقارنة بين النظم السياسية فى ضوء أسلوب عملها الداخلى فاننا نعتمد على مجموعة أخرى من المعايير هى :

١ ــ تميز الأنشــطة السياسية فى شكل تنظيمها عن الأنشــطة الاجتماعية والتجمعات الاجتماعية غير السياسية •

٢ ــ مدى استمرار هــذه التنظيمات ودوامها •

٣ ــ مدى تجانس أو لا تجانس الجماعات الاجتماعية التى تشارك فى التنظيم السياسى وقدرتها على أن تمارس القوة السياسية بشــكل حر ودون تدخل أى جماعات أخرى •

٤ ــ مدى شرعية هــذه الأنشطة السياسية فى المجتمع •

٥ ــ ما هى القنوات الرئيسـية للنضال السياسى التى توجد فى المجتمــع •

كما يمكن أيضاً أن نقارن بين النظم السياسية فى ضــوء قضايا وأهداف النضال السياسى فى كل مجتمع • ويتحقق ذلك فى ضــوء خمســة معايير أخرى :

١ ــ نطاق وعمق القضية التى تهتم بها الجماعة السياسية المناضلة ومدى اشــتراك الجماعات المختلفــة فى الاتفاق على هــذه القضية أو الاختلاف عليهــا •

٢ ــ مدى رسوخ قضايا النضال السياسى كقضايا سياسية •

٣ ــ مدى عمومية المبدأ الذى يتخذ كمعيار للنضال السياسى حول القضية المطروحة •

٤ ــ ما هى النظم السياسية التى يتوجه نحوها النضال السياسى •

٥ ــ وأخيراً ما هو اتجاه هــذه النظم نحــو معطيات النظــام السياسى القائم •

ومما دفع الدراسات المقارنة خطوات كبرى الى الأمام تحول علم الاجتماع السياسى الى الاهتمام بالأبنية السياسية المتغيرة فى الدول النامية • لقد شهدت هذه الدول تحولات سياسية واسعة النطاق خلال النصف الأول من القرن العشرين خاصــة بعد أن تحررت هــذه الدول من قيود الاستعمار العســكرى • لقد أصبح المجال مفتوحاً الآن للمقارنة بين النظم السياسية المتغيرة فى البلدان النامية والنظم السياسية المستقرة نسبياً فى البلدان المتقدمة • ولقد استخدمت المحكات الســابقة فى المقــارنة بين النظم السياسية المختلفــة على نطــاق العــالم كله •

ويمكن أن نشــير هنا باختصار الى دراستين اتضح فيهما بجلاء هــذا الاتجاه المقارن باستخدام بعض المحكات الســابقة • فلقد طور جبرائيل ألموند G. Almond فى الكتــاب الذى أشرف على تحــريره بعنوان « علم السياسة المقارن اليوم »[٩] نموذجاً للمقارنة بين أنماط من النظم السياسية وفقاً لمعيارين أساسيين هما :

١ ــ درجة عمومية التنظيمات السياسية فى المجتمع وشــمولها لجماعاته المختلفة •

٢ ــ ودرجة التنافس السياسى الذى يسمح به النظام السياسى •

وبناء على هذين المعيارين تصور ألموند النظم السياسية المختلفة وكأنها تقع على متصل يبدأ من النظم السياسية ذات البعد الواحد وهى

---

(٩) انظــر :

G. Almond (ed.) Comparative Politics Today , Little Broum and Company , 1974. The Introduction.

النظم التى يظهر فيها قدر من القهر السياسى بحيث لا يشارك كل الناس فى صنع القرارات السياسية ، والتى لا يظهر فيها اى قدر من التنافس السياسى • وينتهى هذا المتصل بالنظم السياسبة ذات الأسس الديموقراطية الراسخة التى تستوعب داخل أنشطتها السياسية وتنظيماتها السياسية أى فرد قادر على المشاركة كما تسمح بدرجة عالية من التنافس السياسى •

وبنفس الطريقة قدم سيمور مارتن ليبست فى كتابه الشهير « رجل السياسة » Political Man نموذجاً نظرياً للمقارنة بين النظم السياسية فى ضوء معيارين هما : درجة الشرعية السياسية التى يتمتع بها النظام السياسى ، ودرجة الفاعلية السياسية التى تحققها الأنشطة السياسية النابعة من هذا النظام • وحاول هذا النموذج أن يضع النظم السياسية على متصل يبدأ من النظم التى بها أقل درجة من الشرعية السياسية والفاعلية السياسية وينتهى بالنظم التى تعرف أعلى درجة من الشرعية والفاعلية • ويمكن تصنيف النظم المختلفة على هذا المتصل وفقاً لقربها أو بعدها من قطبيه الرئيسيين[١٠] •

ولكن هذا الأسلوب فى صياغة النماذج النظرية المقارنة فى علم الاجتماع السياسى قد تعرض للنقد • فهو من ناحية يعول على صياغة الأنماط المثالية ويفترض نمطا مثاليا يقيس عليه بقية الأنماط الأخرى • هذا النمط المثالى يتمثل فى النظام السياسى الذى يحقق درجة عالية من الاستقرار والمشاركة السياسية والفاعلية السياسية والتنافس السياسى • وهو من ناحية أخرى يفترض أن المجتمعات الغربية الرأسمالية هى أقرب المجتمعات الى هذا النمط المثالى فى حين أن

---

(١٠) انظر :

S.M. Lipset, Political Man, tleinman, London , 1969.

المجتمعات الأخرى ــ حتى تلك التى تعرف شــكلا من أشــكال النظم الاشتراكية ــ تعتبر نظماً سياسية متخلفة أو لم تصل بعد الى مستوى النضج السياسى المطلوب •

والواقع أن الدراسة المقارنة للنظم السياسية تستطيع أن تطور من نفسها اذا ما تجاوزت أوجه القصور هــذه • ويمكن تحقيق ذلك بطريقين :

الأولى : الاهتمام بعلاقة النظــام السياسى بتاريخ المجتمع الذى يوجد فيه ، بمعنى دراســة النظم السياسية على أنها نواتج تاريخ معين يختلف باختلاف المجتمعات وما تعرضت له من ظروف • فلا يمكن مثلا أن نضع المجتمعات التى لم تعرف شكلا من أشكال الاستعمار السياسى والعســكرى على نفس المحك الذى نضع عليــه المجتمعات التى تعرضت لهذه الخبرة التاريخية • اننا فى هــذه الحالة لن نتمكن فحسب من فهم طبيعة النظم السياسية المختلفة ، وانما سوف نتمكن أيضاً من تجاوز اسلوب التحليل النمطى الذى لا يوضح لنا بجلاء الديناميات الداخليــة للنظم السياسية •

والثانى : هو الاهتمام بأشــكال النضال الســياسى والمعارضة السياسية ، بحيث يستطيع علم الاجتماع السياسى أن يستوعب دراسة حركات التمرد والعنف والثورة وأشــكال المعارضة • ويعد ذلك مطلباً هاماً اذا ما اعتبرنا أن السياسة ليست هى فقط ما يمارس داخل المؤســسات الرسمية فى المجتمع وانما هى عملية دينامية تشتمل على كل الأنشطة السياسية ســواء منها الشرعى أو غير الشرعى وســواء منها ما يحتل مراكز القوة أو ما يسعى الى الحصول على هــذه القوة •

* * *

خاتمـــــة :

تلك فقط بعض القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى وليس كل القضايا • فهنـــاك قضايا أخرى هامة مثل دراســـة الثقافة السياسية والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتعبئة السياسية والاتصال السياسى • وكلها موضوعات تقع فى صميم اهتمام علم الاجتماع السياسى ، بل ان البحوث التى أجريت فى نطاق هـــذا العلم قد أسهمت بالكثير فى فهم هـــذه القضايا السياسية • اننا فقط حاولنا هنا أن نقدم نماذج من قضايا علم الاجتماع السياسى تعطينا فكرة مبدئية عن مجال اهتمام هـــذا العلم والى أى مدى يختلف اهتمامه عـــن مجال اهتمام علم السياسة • ان علم الاجتماع السياسى هو العلم القادر على أن يفهم السياسة كنتاتج من نواتج المجتمع وكضرورة من ضروريات تؤثر فيه كما تتأثر به • وهو اذ يفعل ذلك يضع السياسة والنظم السياسية فى منظور أشمل وأعم يمكن من خلالها دراسة النظم السياسية والأنشطة السياسية فى كل المجتمعات حتى تلك المجتمعات القبلية الصغيرة التى لا تعرف الا نظاماً سياسياً بســـيطا •



الفصـــل الخــامس

علم الاجتمــاع الاقتصــادى

يمثل الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع • واذا كان رجل الاجتماع يتخصص فى دراسة هــذا الجانب ، فهو لا يسعى الى تقديم بحث فى الاقتصاد ، ولكنه يهدف فى الأساس الى تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية • وهــذا الموضوع هو الذى يطلق عليه اسم : « علم الاجتماع الاقتصادى » •

ويمكننا أن نعرف هذا الميدان من ميادين الدراسة فى علم الاجتماع بأنه محاولة منظمــة لتطبيق نماذج التفســير الاجتماعية والمتغيرات الاجتماعية وكذلك الاطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة المتصلة بالانتاج والتوزيع والتبادل واســتهلاك الســلع والخدمات •

ويكشف هــذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى • الأول : أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشــطة الاقتصادية بالذات • ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هــذه الأنشــطة فى وحدات اجتماعية أوتنظيمات أو بناءات للأدوار • كما يهتم أيضا بالقيم التى تضفى عليهـــا الشرعية والمعايير والجزاءات التى تنظمها ، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات الاجتماعية • والمحور الثانى الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساند المتبادل بين المتغيرات الاجتماعية حين تتجسد فى السياق

الاقتصادى والمتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة الى حد ما عن المجال الاقتصادى • مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بدراسة التداخل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتهما بالبناء السياسى لهذا المجتمع ، أى أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية ، والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشـــتركة •

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتتبع هـــذا التداخل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستويين ، الأول : مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية • ففى المنشـــأة الصناعية ــ مثلا ــ يدرس أنساق المكانة ، وعلاقات القوة والسلطة ، والجماعات والزمر الصـــغيرة ، والعلاقات المتبادلة بين هـــذه الظواهر وهـــذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الصناعية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى ، هو ما يعرف باسم علم الاجتماع الصناعى (الذى سنتحدث عنه فى الفقرة التاليـــة من هـــذا الفصل) •

والمستوى الثانى هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية • وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية والسياسية والأسرية والدينية ، على مستوى المجتمع المحلى وعلى مستوى المجتمع الكبير أيضا • وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة ، والصراع بين العمال والادارة ، والعـــلاقات بين الطبقات الاقتصادية • وفضلا عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقـــود •

وعلى هذا النحو يضم علم الاجتماع الاقتصادى عددا من الفروع ،

نذكر من بينها : علم الاجتماع المهنى ، وعلم اجتماع العمـل ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلم اجتماع المصنع ، والدراسة الاجتماعية للاستهلاك ... الخ .

والواقع أن هناك قدرا من التساند الواقعى بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية . فاهتمام الادارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (وهذا متغير اقتصادى) يمكن أن يؤدى الى احداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه . ففى داخل المصنع قد تنشأ جماعات قوية متماسكة تضم أعدادا من العمال ، مما قد يؤدى الى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الادارة ومقاومتها باستمرار . وقد تؤدى هذه السياسة الادارية الى آثار تتجاوز حدود المنشأة الاقتصادية ، كأن تؤدى الى تكوين نقابة جديدة أو الى اثارة حماس النقابة القائمـة بالفعل ، مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات والأنشطة السياسية التى يمكن أن تنتهى بتغييرات اقتصادية هامة .

وقد قدم علماء الاجتماع دراسات عديدة للتفاعل بين العنـاصر الاقتصادية . والعناصر غير الاقتصادية على مستوى المجتمع ، وذلك فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه الى مجموعة من المكونات الأساسية (النظم الاجتماعية) ، بحيث يكون الاقتصاد واحدا من هذه النظم . وتفترض هذه النظرة أن كل تغير فى نظام اجتماعى معـين يؤدى الى تغيرات مصاحبة فى النظم الاجتماعية الأخرى . وقد تناولت الدراسات الاجتماعية العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادى وبين كل من النظام الدينى ونظام الأسرة والنظام السياسى وغيرها .

ولقد كان عالم الاجتماع الألمـانى ماكس فيبر أبرز من ناقش العلاقات بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادى ، فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملا للنشاط الاقتصادى الرشيد ومشجعا له . ففى رأيه أن البروتستانتية قد أدت بالانسان الى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب

الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية • فهى لم تهيىء للانسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادى •

ولقد أثار التحليل الذى قدمه فيبر اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع • فقد ذهب البعض الى أن المعتقدات العلمانية ، وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادى • فقد أكد كنجزلى دافيز على أن « النزعة القومية تمثل ظرفا ضروريا للتصنيع ، لأنها تنمى لدى الأفراد دافعا علمانيا قويا لاحداث تغييرات جوهرية ، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومى والمكانة الاقتصادية هدفا نهائيا للجماعة • ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل فى التصنيع • ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية • فالدولة اذن تهيىء العناصر اللازمة للتقدم الصناعى ، من حيث أنها تنظم الأفراد فى وحدة اجتماعية متكاملة ، بل تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام • وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه التصنيع » •

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين الى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادى بدلا من أن تعمل على تقدمه • فهى تماثل النظم الدينية التقليدية ، من حيث أنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار وضروب السلوك التقليدية ، مما يؤدى الى انغلاق المجتمع على ذاته ، وبالتالى يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعى •

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل فى الواقع دوافع للعمل الاقتصادى ، فى حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادى • ومع ذلك فمن الضرورى أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم ، حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية •

كذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجيــة فى الحياة الاقتصادية باعتبارها تمثل سمة ثقافية انسانية ، تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة ، وتعبر عن الرموز الثقافية التى تشــكل قواعد النسق الاجتماعى ، وتحدد تصرفات الأفراد ، وأنماط سلوكهم • وفى هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظـائف أساســية للايديولوجية ، فهى تقوم بوظيفة ايجابية نحو الاجراءات الاقتصادية القائمة بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التى تدعم كيانها • وهى من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبيــة تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة • فتنمو أيديولوجية معارضة تعمل على اثارة ضغوط جديدة ، تؤدى فى النهاية الى تغيرات اقتصادية واســعة •

والفكرة الأساسية هنا هى أن فى مواقف الصراع والتغير الاجتماعى تنمو أيديولوجيتان متعارضتان ، تعمل احداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره ، فى حين تهدف الأخرى الى معارضته وتقويضه •

ويربط علم الاجتماع الاقتصــادى الاقتصاد القائم بالتغــيرات السياسية ، ويدرس العلاقات الوثيقة بينهما • ومن الممكن دراسة هذه العلاقات من جوانب متعددة : ــ أولا : من خلال دراسة العــلاقات السياسة داخل الوحدات الانتاجية • وفى نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامى للسلطة ، ومظاهر الصراعــات الداخلية فى المنشأة وعواملها وعملياتها • وثانيا : ــ عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت الاقتصادية ، وتركز الثروة ، والتــزايد المستمر فى حجم المنشآت الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار والانتاج وتحديد أثمان السلع فى السوق •• الخ •

ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية عموما ، وظروف المجتمع الاقتصادية • ويتجه الباحث فى هذه الحالة الى دراسة علاقة المنشاة بالمستهلكين والمساهمين • وقد يعنى الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والادارة ، وبذلك يدخل فى صميم موضوع علم الاجتماع الاقتصادى • واخيرا يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الانتاجية عموما وبين الحكومة او الدولة •

واهتم هذا الفرع من علم الاجتماع بدراسة العلاقة بين النظام الاقتصادى ونظام الأسرة ، خاصة القرابه • ويشير مصطلح القرابة الى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على اساس واقعة بيولوجية هى الميلاد ، وظاهرة اجتماعية هى الزواج • وقد كشفت بعض الدراسات أن هناك نوعا من التلازم البنائى بين طبيعة بناء الأسرة ونمط النشاط الاقتصادى السائد • ففى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة بالاستقلال النسبى • فى حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو فى المجتمعات التى تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبى • ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعى القائم على الملكية • أما المجتمع الصناعى الحديث فيكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة ، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة •

والنتيجة التى نخلص اليها من تلك الأمثلة السريعة هى أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية ، بحيث يصعب على أى باحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة الجوانب القرابية ، والسياسية ، والثقافية • ونعتقد أن وضع النظام الاجتماعى فى اطاره الاجتماعى الشامل (بين سائر النظم الأخرى) هو الذى يتيح لنا الوصول الى تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية •

* * *

الفصل السادس

علم الاجتماع الصناعي

مقدمة :

ألفنا أن نسمع عن المجتمعات التي توصف بأنها « مجتمعات صناعية » ، كمجتمعات غرب أوروبا ، والمجتمع الأمريكي ، والروسي . ويلفت نظرنا هنا لأول وهلة حقيقة اقتصادية فنية مؤداها أن انتاج السلع ـــ الذي يتم داخل المصانع ، ومن خلال استخدام الوسائل الفنية بأنواعها المختلفة ـــ يؤثر أبلغ التأثير في الحياة الاجتماعية لأبناء تلك المجتمعات الصناعية . بل انا لنجد هذا التأثير ينفذ الى أخص مجالات هذه الحياة الاجتماعية وألصقها بالانسان . فنجد حوالي نصف عدد البالغين في هذه المجتمعات يكسب عيشه من الصناعة ، كعامل ، أو مستخدم ، أو صاحب عمل . ثم نجد جميع أبناء هذه المجتمعات ـــ تقريباً ـــ يعتمدون على الصناعة بشكل غير مباشر . سواء كان ذلك من خلال منشآتها وخدماتها الانتاجية ، أو تطورها الفني أو ظروفها الاقتصادية . وقد عاشت المجتمعات الصناعية ولازالت تعيش حتى اليوم آثار الانتاج الصناعي أو ظواهره المصاحبة . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الطابع الآلي للحياة بأجمعها ، ونمو المراكز العمرانية الكبرى ، وتركز أعداد هائلة من البشر ، وتفكك الكيان العائلي المتماسك الذي كانت تعرفه هذه المجتمعات في عصر ما قبل التصنيع ، وظهور ألوان الصراع والتوتر الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال . ولهذا كله ، ولكثير غيره ، لا ندهش عندما نجد ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذي يدرس الصناعة والمؤسسة الصناعية ينمو في السنوات

الأخيرة بسرعة فاقت بكثير سرعة نمو العلم الأم ، أقصد علم الاجتماع العام . وقد كتب أحد علماء الاجتماع يقول : « انه يتمثل فى الاهتمام بعلم الاجتماع دائما الاهتمام بالمجتمع الذى نعيش فيه »[1] . فالمجتمع الذى نعيش فيه يصطبغ بصبغه الصناعة تماما .

واذا كان علم الاجتماع يعمل على وصف وتفسير الفعل الاجتماعى بصفة عامة ، فان علم الاجتماع الصناعى يستهدف دراسة ذلك القطاع من الفعل الاجتماعى الناشىء عن الانتاج الصناعى والمرتبط به . فالاجتماع الصناعى بهذا المعنى هو — على حد تعبير عالم الاجتماع الصناعى الأمريكى مور Moore : « تطبيق المبادىء السوسيولوجية (أو الاجتماعيــة بصفة عامة) على تحليل نوع معين من العلاقات الاجتماعية »[2] .

على أن الكلام عن الاجتماع الصناعى « كعلم تطبيقى » ينطوى على خطر حدوث سوء فهمه كعلم لا يستهدف المعرفة ، وانما يسعى فقط الى تغيير الواقع . ولكنا يجب أن نوضح بادىء ذى بدء أن مفهوم « التطبيق » هذا لا يعنى البته أن مضمون هذا الفرع من فروع الاجتماع يتمثل فى تقديم مقترحات وحلول علمية — أى يرسم سياسة بالمعنى العلمى ، ولكنه يعنى أننا هنا بصدد تطبيق النظريات العامة لعلم الاجتماع على وقائع ومجالات خاصة من الواقع الاجتماعى ، ولعله من الأفضل ولتجنب سوء الفهم هذا أن نقر شيلسكى Schelsky على النتيجة التى خلص اليها ، اذ يقول : « فالأفضل أن نعتبره علم اجتماع خاص »[3] .

---

(1) A. Gehlen und H. Schelsky, (Hg.) . Soziologie, Düsseldorf — Köln, ,1955, Vorbemerkung, S. 9. .

(2) W.E. Moore, Industrial Relations and the Social order, New York, 1946, p. 4.

(3) وذلك فى مقاله « واجبات وحدود علم الاجتماع الصناعى » . =

غير أننا نجد علم الاجتماع الصناعى — كعلم اجتماع خاص يدعى لنفسه الحق فى تكوين نظرية عامة فى أحد ميادين علم الاجتماع — نجده ذا وضع فريد : فليس موضوعه قطاعا يمكن فصله منهجياً عن ميـدان على الاجتماع العام ، وانما هو نفسه نتاج تطور تاريخى • فأشـكال الأسرة ، والاقتصاد ، والسياسة موجودة دائما حيثما وجـد ناس يعيشون فى مجتمع • ومن ثم كان علم الاجتماع العائلى ، والاقتصادى والسياسى علوم اجتماع خاصة حقيقية • أما علم الاجتماع الصناعى فلم يوجد الا منذ خمسين عاما على الأكثر ، ثم أنه لم ينتشر بعد فى جميع أجزاء العالم • ذلك أن علم الاجتماع الصناعى يرتبط بمرحلة معينة من مراحل التاريخ الاجتماعى ، وهو بالمعنى الدقيق لا يمثل « علم اجتماع خاص » وحسب ، ولكنه « علم اجتماع خاص بالمجتمعات الصناعية » •

وهكذا نشأ نوع من الغموض ومن التعارض فى وضع هذا العلم ، فهو يدعى لنفسه الاستقلال النسبى كسائر العلوم الاجتماعية الخاصة ، ثم هو مرتبط فى نفس الوقت بظروف وتطورات تاريخية معينة • لذلك عرف الاجتماع الصناعى بعض المحاولات التى استهدفت حل هـذا الغموض وهذا التعارض عن طريق ادراجه ضمن أحد العلوم الاجتماعية الخاصة الحقيقية ، أى تلك التى تتناول نظماً معروفة فى كل المجتمعات •

H. Schelsky, « Aufgaben und Grenzen der Betriebssoziolgie» = in : H. Böhrs und H. Schelsky : Die Aufgaben der Arbeitswissenschaften, Stuttgart — Düsseldorf, 1954, p. 7.

ويتفق مع شيلسكى فى هذا هلينز موس فى مقاله عن علم الاجتماع ، انظر :

H. Mauss, « Soziologie, » in : W Schuder (H. g.) , Universitas Litterarum, Berlin, 1955, p. 312 — 313.

من هذا مثلا محاولة ليوبولد فون فيزه Von Wiese أدخاله ضمن علم الاجتماع الاقتصادى على اعتباره العلم الذى يدرس « الحياة بين الناس فى ميدان كسب العيش »[٤] . ثم أننا كثيراً ما نجد علماء الاجتماع الصناعى الألمـان ينطلقون من مثل هذه التعريفات الصورية المؤسسة ، بحيث نجدهم يدرجون تحت هذا الميدان المؤسسات الزراعية والحرفية ، بل « وكل تنظيم من الأشياء أو من الأشياء أو من الناس يستهدف انجاز أعمال معينة (على حد تعبير جيك Geck)[٥] . وما من شك فى أن لهذه المحاولات ما يبررها . خاصة بعد أن وصل كل من علم الاجتماع الاقتصادى ، وعلم اجتماع التنظيم * ـ وهما من علـوم الاجتماع الخاصة الحقيقية ـ فى السنوات الأخيرة الى درجة عالية من التطور والازدهار[٦] . الأمر الذى يمكن معه الاعتقاد بأن الأرض قـد مادت تحت قدمى علم الاجتماع الصناعى وضاع استقلاله .

---

(٤) انظر كتابه « نسق علم الاجتماع العام » :
Leopold von Wiese System der allgemeinen Soziologie, 2. Auflage, München — Leipzig, 1938, p. 627, 629, 630, 630 f.
Special Sociologies

وقد استخدم هناك لاول مرة مفهوم « علوم الاجتماع الخاصة » Spezielle Soziologien او مصطلح فون فيزه نفسه قارن كذلك هاينز موس ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) قارن مقال « علم الاجتماع الصناعى » :
L.H.A. Geck, Artikel «Betrieb» : (Betriebssoziologie), in : W. Bernsdorf und F. Bülow (Hgs.) : Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart , 1955, , p. 57.

(*) Sociology of Organisation.

(٦) انظر حول هذا الموضوع مؤلف فورستنبرج : علم الاجتماع الاقتصادى ، برلين ١٩٦١ وكذلك مقال ماينتز « علم اجتماع التنظيم وعلاقاته بعلم التنظيم » :
=

غير أن تطور العلوم لا يخضع دائماً لمثل هذه الأسس المنهجية القاطعة • فها نحن نجد علم الاجتماع الصناعي قائماً على قدميه ، متمتعاً باستقلاله وشخصيته المتميزة • وأصبح يتناول اليوم البناء الاجتماعي للصناعة الحديثة ، آخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة مثل القواعد العامة التي تخضع لها جميع أشكال التنظيم الاجتماعي ، واعيا في نفس الوقت بعزل موضوعه من هذا السياق العام •

ثم نجد من ناحية أخرى أن مفهوم الصناعة هنا قد تعرض لتفسيرات متباينة • فها هو مور Moore يقول : ــ « يمكن فهم الصناعة بأوسع معانيها على أنها انتاج السلع والخدمات ، أي مرادفا للتنظيم الاقتصادي • اما بالمعنى الخاص فتعني ــ الصناعة انتاج السلع المنظم ، وذلك تمييزاً لها عن الأعمال المالية والتجارية • ثم يمكن فهم الصناعة بمعنى أكثر تحديداً بقصرها على عمليات استخراج المواد الخام وتصنيعها ، التي تتطلب عادة استخدام طاقة ميكانيكية » [٧] • وهنا يخلص دار ندورف Dahrendorf الى أن الصناعة بهذا المعنى الأخير المحدد هي موضوع علم الاجتماع الصناعي كما نفهمه هنا • وهو علم اجتماع خاص يتناول المشكلات ــ التي سوف نتفق على تحديدها فيما بعد ــ داخل نطاق عمليات الانتاج الآلي للسلع في المناجم ، ومصانع الحديد ، والمصانع الأخرى التي نمت منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر في كثير من دول العالم ، ومنها مصر •

F. Fürstenberg , Wirtschaftssoziologie, Berlin, 1961. und R= Mayntz, «Die Organisationssziologie und ihre Beziehungen zur Organizationslehre » in : E Schnaufer und K. Agthe (Hgs.), Organisation, Berlin — Baden — Baden, 1961.

(٧) تارن ويلبرت مور ، العلاقات الصناعية والنظام الصناعي ، الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٥ .

وكما أن علم الاجتماع لا يمثل دراسة شاملة للانسان فى المجتمع ، فان علم الاجتماع الصناعى لا يدعى لنفسه دراسة شاملة للصناعة من كافة جوانبها • فهناك علوم الاقتصاد ، وادارة الأعمال ، والتكنولوجيا ، وبعض فروع الفيزياء والكيمياء ، وغيرها من العلوم التى تهتم ـ من زاويتها الخاصة ـ ببعض جوانب الصناعة • بل أنه حتى مع الاقتصار على مشكلات الانسان فى المؤسسة الصناعية نجد للاجتماع الصناعى بعض الجيران الأشداء الذين يشاركونه هذا الاهتمام• ونذكر هنا على سبيل المثال : ـ العلوم التى تدرس العمل مثل : طب العمل (أو الطب الصناعى) ، وفزيولوجيا العمل ، ودراسة التربية للعمل ، وأهمها جميعا وأقواها علم النفس الصناعى ، وسيكولوجيا العمل• ويتميز الاجتماع الصناعى عن هذه العلوم من خلال المشكلات التى يتناولها ، وطرقه فى البحث والدراسة • ولهذا السبب ننتقل الآن الى الاتفاق على تحديد أدق لموضوع الاجتماع الصناعى ومناهجه •

* * *

أولا ـ أهم موضوعات الدراسة

بدأت منذ حوالى الأربعين عاما تقريبا ـ وهو تاريخ ظهور هذا العلم ـ محاولات عديدة ومساهمات كثيرة من أجل تحديد ميدانه وطبيعة موضوعاته • ولا شك أن الدراسات والبحوث التى قام بها الباحثون والمختصون فى ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتطبيقية والمختصون فى ميدان علم النفس الاجتماعى ، والبحوث التى أجراها أعضاء جمعية العلاقات الانسانية فى الصناعة التابعة لجامعة شيكاغو عام ١٩٤٣ قد ساعدت على تشكيل مجال الدراسة الذى أصبح فيما بعد ميداناً لعلم الاجتماع الصناعى •

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نبرز أهمية الجهود التى بذلها كل من عالم الاجتماع ويليام ف • وايت ـ وخاصة دراسته عن العمل المتعطل

فى مدينة نيوهـافن عام ١٩٤٠ ـ وعالم الاجتمـاع لويد وارنر عن اليانكى سيتى • لأن هذه الدراسات وما اليها هى التى وجهت الأنظار الى أهمية العلاقة الموجودة بين البناء الاجتماعى والصناعى ، والى أن المصنع هو فى الواقع عبارة عن تنظيم اجتماعى •

غير أنه من الضرورى أن نشير الى أن الجهود التى بذلت وتبذل لخدمة هذا الميدان الجديد لا تزال الى الآن غير كافية ، وهى على أى حال دون الجهود التى بذلت فى ميدان علم النفس الصناعى •

وتطالعنا مؤلفات الاجتماع الصناعى ـ وخاصة الكتب الدراسـية منها ـ بمحاولات منهجية لتقديم صورة شاملة لموضوعات العـلم ، ونختار منها هذا الاطار العام الذى سيرتكز عليه فهمنا لموضـوعات هذا العلم • وهو يتفق الى حد بعيد مع الصـورة التى عرضها عالم الاجتماع الألمـانى العالمى رالف دارندورف فى كتابه : علم الاجتماع الصناعى (٨) •

ويمكننا استخلاص موضوعات الدراسة فى الاجتماع الصنـاعى وصياغتها فى النقاط التالية :

١ ـ التاريخ الاجتماعى للصناعة •

---

(٨) أنظر كتابه « علم الاجتماع الصناعى » :
Ralf Dahrendorf , Industrie — und Betriebssoziologie, 4 Auflage, Sammlung Göschen, Band 103, Berlin, 1967, pp. 9 ff.

كذلك كان من اهم هذه المحاولات التى اعتمدنا عليها : آراء ميللر وفورم فى كتابهما « علم الاجتماع الصناعى » وملرى فان كليك فى مقالها : « نحو علم اجتماع صناعى » •
Miller and Form, Industrial Sociology, Harper brothers New York, 1951, p. 28, and M. V. Kleck, « Towards an industrial Sociology, in : American Sociological Review, Oct, 1946. p. 505.

٢ ـ دراسة المصنع كتنظيم اجتماعى له خصائصه ومقوماته •

٣ ـ أنواع الصراع داخل المصنع ، وفى المجتمع الصناعى الأوسع •

٤ ـ سوسيولوجية العمل الصناعى •

٥ ـ الصناعة والمجتمع •

وربما ارتأى البعض أن الموضوعين الأول والخامس (أى التاريخ الاجتماعى للصناعة ، والصناعة والمجتمع) أحرى أن يعتبرا موضوعات هامشية بالنسبة لهذا الفرع الخاص من الاجتماع • وهو اعتراض له وجاهته من الناحية المنهجية ، على اعتبار أن هذين الموضوعين يربطان علم الاجتماع الصناعى ـ ذو المجال الخاص المحدود ـ بمسائل التاريخ وعلم الاجتماع العام الأوسع والأكثر شمولا ، غير أن توسيع ميدان الدراسة فى هذين الاتجاهين له ضرورته فى نفس الوقت ، وذلك اذا ما أردنا لعلم الاجتماع الصناعى ألا يحبس نفسه فى النطاق الأمبيريقى المحدود بالاقتصار على المسائل الحاضرة الراهنة والدائرة داخل حدود المصنع فقط • ثم أننا لا نستطيع أن نغفل أن الدراسات السوسيولوجية القديمة ـ وخاصة فى أوروبا ، وألمانيا بالذات ـ كانت تتناول بعض موضوعات الاجتماع الصناعى تحت عناوين مثل : « التاريخ الاجتماعى للعمل الصناعى » ، « الاقتصاد والمجتمع » • • الخ [٩] •

ولا نقصد هنا بالتاريخ الاجتماعى للصناعة مجرد العرض الوصفى للتطور الاقتصادى منذ (الثورة الصناعية) ، وانما نعنى به تطبيق

---

(٩) قارن رالف دارندورف فى الكتاب الذى سبقت الاشارة اليه ، نفس الصفحة وكذلك ماكس فيبر ، « الاقتصاد والمجتمع »

Max Webér, Wirtschaft, und Gesellhaft 2. Vols., Köln — Berlin, 1964. und E. Michel, Sozialgeschichte der industriellen Arbeitswelt, Fankfurt, 1947.

المبادىء والنظريات السوسيولوجية على العمليات التطورية الصناعية ، ويستهدف هذا التطبيق استخلاص خطوط التطور المترابطة فى هذا المجال. ويمثل هذا العرض التاريخى العام الخلفية اللازمة لتحليل بناء المؤسسة الصناعية ، فالمجتمع الانسانى دائماً مجتمع تاريخى .

ولعل أفضل سبيل لفهم المشكلة الأساسية فى التحليل الاجتماعى الصناعى المقارنة مع علم الاجتماع العام . فالنظرة هنا ذات شقين : الشق الأول هو وحدة وتكامل المؤسسات الصناعية ، والثانى ما يعتمل فى داخلها من صراعات وشد وجذب . فمن ناحية النظرة التكاملية يكمل الاجتماع الصناعى نظرية التنظيم فى ادارة الأعمال . فتنطلق نظرية التنظيم فى الادارة ــ شأنها فى ذلك شأن علم الاجتماع الصناعى ــ من شبكة المراكز الاجتماعية التى يقوم عليها بناء المؤسسة الصناعية غير أن المتخصص الاجتماعى الصناعى يتجاوز ــ فى أكثر من موضع ــ هذه النظرة الصورية العامة ليتناول الأدوار الاجتماعية ، أى تلك التوقعات الثابتة المحددة المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة ، وكذلك الجماعات غير الرسمية ، التى تتقاطع فى أحوال غير قليلة مع خطة التنظيم الرسمى ، وسلوك الناس ازاء أدوارهم الذى يمكن أن يكون دافعا الى حدوث تغير فى بناء المؤسسة الصناعية ، وأخيرا الأبنية الاجتماعية القائمة مستقلة عن الأهداف الاقتصادية للمصنع . ومن الممكن دراسة كل هذه العناصر كجوانب لأداء تنظيم المؤسسة لعمله من وجهة نظر التوازن التنظيمى . وهنا يبدو لنا المصنع تنظيما اجتماعيا له أسسه ومقوماته .

هذا وتمثل دراسة ألوان الصراع داخل المؤسسة وفى المجتمع الصناعى المساهمة التى يمكن أن يقدمها علم الاجتماع فى فهم الصناعة والمؤسسة الصناعية ، والتى لا ينازعه فيها علم آخر . ولقد أهمل علم الاجتماع لفترة طويلة مهمة دراسة أسباب الصراع فى المصنع وفى

الصناعة ، وتطوراته ، والقواعد التي يخضع لها وامكانيات تسويته وفضه • ولكنه عاد فى السنوات الأخيرة فعوض هذا الاعمال بحيث أصبح موضوع « العلاقات الصناعية » يمثل بؤرة الاهتمام فى دراسة الاجتماع الصناعى •

ولكننا اذاأمعنا النظر فىالبحوث والدراساتالاجتماعية الصناعية التى تمت فى السنوات الأخيرة لاتضحأن هناك الكثير منها الذى لا يمكن ادراجه بشكل واضح تحت هذين الجانبين من جوانب التحليل البنائى للمؤسسة الصناعية • بل أنه ليمكننا القول بأن الموضوع التقليدى للعلم كان منحصراً فى ميدان آخر تماما هو : دراسة العلاقة بين « التكنيك والعمل الصناعى » ، و « سلوك المستهلكين وأصحاب الأعمال » ، و « درجة الميكانيكية وصورة دفع الأجر » ، و « حب العمل ، والاهتمام بالعمل ، والرضى بالعمل » ، و « حوافز الانتاجية » ، و « ومناخ المصنع » (وتمثل هذه العبارة عناوين بعض المؤلفات التى صدرت فى السنوات الأخيرة) [١٠] • والواقع أن السلوك الاقتصادى فى المؤسسة وفى الصناعة بصفة عامة — وخاصة ميدان سوسيولوجيا العمل Sociology of Work — يمثل أحد الموضوعات الرئيسية التقليدية فى الاجتماع الصناعى فى انقارة الأوروبية ، التى لا يمكن لأى عرض عام لميدان العلم أن يغفلها •

أما أقل موضوعات هذا التقسيم الذى عرضناه تحديداً فهو العلاقة بين الصناعة والمجتمع • وكان العالم الألمانى شيلسكى قد طالب منذ سنوات بأنه : « على علم الاجتماع الصناعى أن يحارب نزعته الى النظر الى المصنع ككيان اجتماعى منعزل نسبياً يمكن فى داخله فهم

---

(١٠) مؤلفو هذه الكتب على التوالى :

Popitz, Bahrdt, Jüres, Kesting; Katona; Lutz; Willener und andere; von Friedeburg und andere.

المسائل الاجتماعية فهماً مستقلا . وعليه أن يضطلع بالواجب المميز له الذى لا يســـتطيع أى علم آخر — من العلوم التى تدرس العمل — أن ينازعه فيه ألا وهو النظر الى مشكلات المصنع فى ضوء ارتباطها بالأبنية والمشكلات العامة للمجتمع الأكبر » [11] . فليس العمال ، والمستخدمون وأصحاب الأعمال مجرد تعبير عن وظائف داخل المصنع ، ولكنها تعبر فى نفس الوقت عن أوضاع داخل المجتمع الكبير . وهناك ارتباط وثيق كل الثقة بين علاقات القوة داخل المصنع وتلك خارج المصنع، وبين المواقف الاجتماعية والمصالح المختلفة.وتنعكس قيم المؤسسة الصناعية على المجتمع وتؤثر فيه ، تماما كما تنعكس قيم المجتمع على المصنع وتؤثر فيه . فهناك اذن أكثر من رابطة اقتصادية ، وقانونية ، وسياسية واجتماعية بين المصنع والمجتمع . ولاشك أن دراسة أشكال هذه الروابط وما تخضع له من قوانين يمثل أحد أهداف البحث فى علم الاجتماع الصناعى . ولكنا لا نستطيع أن نغفل — من ناحية أخرى — أن الاجتماع الصناعى فى دراسته لهذه الأمور يخطو دون أن نلاحظ داخل مجال علم الاجتماع العام الذى يدرس البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى .

أما فيما يتعلق بتسمية هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ، فقد استقر فى لغتنا العربية مصطلح « علم الاجتماع الصناعى » — أو على سبيل الاختصار « الاجتماع الصناعى » — للدلالة عليه . كما استقرت فى الدول الأنجلو سكسونية تسميته : « علم الاجتماع الصـــناعى Industrial Sociology » التى اســتوحى منهـا المختصـــون الاجتماعيون العرب تلك الترجمة التى أشرنا اليها . أما فى ألمانيا فقد كان يعرف هذا الفرع باسم «سوسيولوجيا المصنع Betriebssoziologie

---

(11) انظر الفصل الذى كتبه هيلموت شيلسكى عن « علم الاجتماع الصناعى » فى كتاب « علم الاجتماع » الذى اشرف على تحريره هو وجيلين:
H. Schelsky. « Industrie — und Betriebssoziologie » , in : A. Gehlen und H. Schelsky (Hgs.) Soziologie, op. cit, p. 194.

وهى وان تجاوزها البحث اليوم كما رأينا عند دارندورف ، حيث أصبح الاجتماع الصناعى يتناول المصنع بجوار موضوعات أخرى عديدة ، إلا أن التسمية القديمة (أعنى سوسيولوجيا المصنع) لازالت تــدب فيها الحياة • وان كانت هناك بعض الأصوات التى تطالب بالتخلى عن هذه التسمية كلية ، وتنادى بأن : « تندمج سوسيولوجيا المصنع فى الاجتماع الصناعى » [١٢] • ولكننا نسمع فى بعض الأحيان من يطالب بالفصل الدقيق بين « سوسيولوجيا المصنع » و « الاجتماع الصناعى » Industriesoziologie • فها هو جيك Geck — على سبيل المثال — يفصل بوضوح بين سوسيولوجيا المصنع باعتباره : « الدراســـــة السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية الناشئة عن المصنع » وبين « الاجتماع الصناعى » باعتباره : « الدراسة السوسيولوجية للصناعة ككيـــان اجتماعى ، وللظواهر الاجتماعية الناشئة عن الصناعة » [١٣] • ويقول بعد هذا : « يجب أن نتفق على أن ما يعمد اليه بعض الاجتماعيين فى المانيا من المساواة بين سوسيولوجيا العمل«والاجتماع الصناعى«أمرخاطىء من ناحية المفاهيم • ذلك أن الدراسة السوسيولوجية العامة للمصنع تتجاوز — الى حد بعيد — حدود علم الاجتماع الصناعى ، بل وعلم الاجتماع الاقتصادى أيضاً ، اذ تتضمن موضوعاتها مشكلات الادارة كذلك • فأحد أجزائها فقط هو الذى يمثل جزءاً من علم الاجتماع الصناعى » [١٤] •

---

(١٢) انظر ، شيلسكى،المرجع السابق ، نفس الصفحة ، وكذلك رالف دارندروف ، المرجع السابق ، ص ١٢ •

(١٣) انظر هاينز موس ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ •

(١٤) انظر مقالى « مصنع » ، « وصناعة » فى قاموس بيرنزدورف لعلم الاجتماع :

Artikel Betrieb (Betriebssoziologie) und Industrie (Industrie soziologie) . in : W Bernsdorf und F. Bülow (Hgs. Wörterbuch der Soziologie.

ولا شك أن لهذا التحديدللمصطلحات ما يبرره • فمفهوم المصنع — بصفة عامة — يعتبر فى نفس الوقت أضيق من مفهوم الصناعة (من حيث أن المؤسسة الصناعية لا تمثل الظاهرة الصناعية الوحيدة) ، وأوسع منه (من حيث أنه توجد أنواع من المؤسسات الى جانب المؤسسات الصناعية) • ولذلك فان محاولة هذا التمهيد قصر الاجتماع الصناعى على الظواهر الناشئة عن المؤسسة الصناعية والعمل الصناعى تعتبر محاولة جزافية بعض الشىء • ولو أننا نسوق فى تبريرها الاشارة الى اتفاقها مع اتجاه البحوث العالمية ، وأنها قد تؤدى الى وضع حد للنزاع العقيم حول الأسماء والمفاهيم • أما بالنظر الى الصناعة الحديثة فليس هناك سوى خلاف ضئيل لا يعتد به بين المصطلحين الأمريكيين : الاجتماع الصناعى Industrial Sociology وسوسيولوجيا العمل Sociology of Work ، والمصطلحين الفرنسيين : الاجتماع الاقتصادى Sociologie économique وسوسيولوجيا العمل Sociologie du travail ، والمصطلحات الألمانية : الاجتماع الصناعى Industriesozioslogie وسوسيولوجيا المصنع Betriebssoziologie ، وسوسيولوجيا العمل Arbeitssoziologie

* * *

ثانيا : الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع الصناعى

من الأمور المتوقعة بالنسبة لعلم يهتم بمشكلات تواجه كل يوم عديداً من البشر أن تكون له أهمية تطبيقية خاصة ، وأن يراود أصحابه — ويراود الناس بعامة — التفكير فى مدى الخدمات التى يمكن أن يقدمهاهذا العلم للناس فى حياتهماليومية • ولذلك نجد بعض المؤسسات الصناعية فى العالم الغربى تنشىء مراكزا للبحث الصناعى،وتهتم بعض الهيئاتالاقتصادية باستطلاع رأىالمتخصصين فىالاجتماعالصناعىقبل اتخاذ قرارات معينة ، وتقتنع أعداد متزايدة من رجال الادارة العليا

فى الصناعة أن علم الاجتماع الصناعى يمكن أن يقدم وصفات يمكنهم أن يعملوا بمقتضاها فى هذا الموقف أو ذاك • (أو أنهم يمكن على الأقل أن يقدموا هذه الوصفات ، ولكنهم لم يفعلوا بعد لسبب أو آخــر) •

والواقع أن المتخصص الاجتماعى الصناعى يسىء الى نفسه والى تخصصه لو انه حاول أن يتنصل كلية من هذه الواجبات ، وعليه دائمــاً أن يضع خبرته وعلمه فى خدمة الواقع الحى ، ولكننا نتقدم مع ذلك بكلمة تحذير فى هذا الصدد ، نراها لازمة كل اللزوم حتى لا يبالغ المشتغلون بهذا العلم فى الاقلال من شأن أنفسهم (بالعزوف عن كل مشاركة فى خدمة التطبيق العملى) ، أو الافراط فى تقدير أهميتهم (بتصور أنهم قادرون على تقديم وصفة لعلاج كل مشكلة ومواجهــة كل موقف فى المصــنع) •

ان علم الاجتماع الصناعى دراسة علمية بمعنى أنه يستهدف ترشيد عالم التجربة الانسانية فى ميدان معين من ميادين الحياة • وهو ليس علماً معيارياً : على خلاف اللاهوت ، أو القانون ، أو الادارة • فالمتخصص الاجتماعى الصناعى لا يحدد الشكل الذى ينبغى أن يكون عليه قانون تنظيم المصنع (كما يفعل ذلك القانون مثلا) • كذلك لا تنهض بحوثه على تصور أو حكم قيمى عما يجب أن يكون عليه تنظيم المصنع (كما هو الحال مثلا بالنسبة للمشتغلين بعلوم الادارة) • ومهما يكن اختلافنا فى تفسير مطلب ماكس فيبر بضرورة تحرر العلوم السوسيولوجية والاقتصادية من الأحكام القيمية (وهو مطلب متطرف فى نظرنا) ، فاننا نرى أن المتخصص الاجتماعى الصناعى لا يجب ولا يحق له أن يبنى عمله على قيم معينة • كذلك نقرر أن ما يسمى « بالأداء الوظيفــــى الأمثل » Optimal functioning يجب ألا يكون منطلقاً لبحوث علم الاجتماع الصناعى •

ولا يعنى هذا بالطبع أن المتخصص الاجتماعى الصناعى لا يستطيع

(أو لا يجوز له) أن يحدد الوسائل والسبل التى تؤدى الى تحقيق أهداف معينة • اذ من المؤكد أنه لو طلب من هذا المتخصص أن يحدد الحوافز التى يمكن بواسطتها زيادة الانتاج بشكل فعال ، فانه يستطيع أن يقدم اجابة علمية على هذا الطلب • الا أن هذا الموقف ينطوى على بعض الصعوبات التى تشير اليها على عجل •

ان علم الاجتماع — على خلاف علم النفس — لا يتعامل بالدرجة الأولى مع الانسان الفرد • فعالم الاجتماع يهتم بالمراكز الاجتماعية تماماً كما يهتم بالأفراد الذين يشغلون هذه المراكز • ولكنه يفكر فى المدير ، ورئيس العمال ، والسكرتيرة أكثر مما يفكر فى المدير فلان ، أو الرئيس فلان ، أو السكرتيرة فلانة • ولما كانت معظم المشكلات غير الاقتصادية التى تواجه أدارة المؤسسة الصناعية تتصل بأفراد من الناس ، وهمومهم ومشكلاتهم ، فان معظم هذه المشكلات التى تحال اليه لا تدخل فى صميم اختصاصه • ويصبح الأخصائى النفسى فى المصنع أكثر جدوى وأنفع فى حل المشكلات الفردية من المتخصص الاجتماعى الصناعى •

يضاف الى هذا كله صعوبة أخرى وهى أن معظم المشكلات الاجتماعية — الصناعية — تحتل مرتبة ثانوية (وغير مباشرة) بالنسبة للجوانب الاقتصادية من ادارة المشروع الصناعى • فمشكلات مثل الأسباب البنائية للصراعات داخل المصنع ، ووظائف الجماعات غير الرسمية ، والأسس الفنية لبعض أشكال التعاون تبعد عن نطاق اهتمام الادارة فى كثير من الأحيان • وذلك لسبب بسيط وواضح وهو أنها تستعصى على المعالجة المباشرة والتوجيه العمدى • الا أنه يكمن فى هذه الصعوبة المكسب الذى يحتمل أن تجنيه الدراسة السوسيولوجية الصناعية بالنسبة للمؤسسة الصناعية • فالمسؤل الادارى يستطيع أن يكتشف من هذه الدراسات الجوانب المتغيرة والثابتة فى بناء الوحدة الاقتصادية التى يديرها •

لذلك يمكننا القول ــ دون تجاوز ــ أن المعونة التى يقدمها علم الاجتماع تمثل الخلفية التى يمكن أن تتخذ على أساسها مختلف القرارات الاقتصادية والسيكولوجية المتعلقة بالمؤسسة • واذا لم تكن المعلومات المستفادة من الاجتماع الصناعى تستخدم كذلك الآن فعلا ، فانها تستطيع تقديم هذه الخدمة بكفاءة عالية • فاذا كان ما يقوله المتخصص الاجتماعى يستخدم « كمعطيات » يستند اليها القرار الادارى ، فالقرار الحكيم هو الذى يستطيع أن يأخذ فى اعتباره كل المعطيات •

ويمكننا أن نحدد فيما يلى بكلمات دقيقة وبشكل ملموس عــلاقة علم الاجتماع الصناعى بالتطبيق من واقع ما أثرناه من تأملات وما نبهنا اليه من تحفظات • نقول : من المرغوب فيه أن يطلع كل مسئول فى كل مؤسسة اقتصادية على مشكلات وموضوعات ونتائج بحوث علم الاجتماع الصناعى ، سواء عن طريق القرارات الخاصــة ، أو المحــاضرات أو البرامج التدريبية ، ولكنه ليس من الضرورى ، وربما كان من غير المرغوب فيه ، أن تنشىء كل مؤسسة كبيرة وظائف أو أقسام خاصة لعلم الاجتماع الصناعى ، ونرى عوضاً عن هذا أنه من المفيد عندما تعرض للمؤسسة مشكلة تتطلب معاونة المتخصص الاجتمــاعى الصــناعى ، أن تلجأ المؤسسة الى أحد مراكز البحث أو المعاهد العلمية المتخصصة لدراسة الموضوع ، وتقديم الرأى • أما فيما يتعلق بالادارة الدائمة للمصنع فليس من المفيد انشاء قسم للاجتماع الصناعى الى جانب الأقسام الادارية الأخرى • وانما المهم أن تستند فى قراراتها الى المعلومات المستخلصة من دراسات الاجتماع الصناعى • فعلم الاجتماع الصناعى كعلم لا يقدم للمشتغلين بالتطبيق وصفات جاهزة ، وانما يقدم معلومات • ومن المؤكد أن القرارات والتنظيمات العملية لن تخسر شيئا بالاستفادة قدر الامكان من هذه المعلومات •

* * *

الفصل السابع

علم الاجتمـاع الـديني

يقوم علم الاجتماع الديني على دراسة الظواهر الاجتماعية في ميدان الدين ، والعلاقات الاجتماعية للدين في الداخل والخارج •

وينطوي هذا التعريف العام الموجز على بعض العناصر الأساسية • اذ أن معنى ذلك أن علم الاجتماع الديني يرتبط بعلاقة وثيقة بكل من الاجتماع وعلم الأديان • فعلم الاجتماع الديني فرع من فروع علم الاجتماع ، باعتباره الدراسة الاجتماعية المتخصصة للنظام الديني •

كما ينتمي علم الاجتماع الديني ـــ من ناحية أخرى ـــ الى علم الأديان المقارن الذي يتناول تاريخ الأديان بالمقارنة والتحليل • ويعتمد علم الأديان المقارن على تاريخ الأديان العام ، أي دراسة الظواهر الدينيـــة (فينومينولوجيـا الدين ، والانتظامات والأبنية ، والنظائر الطرازية العامة) • وهكذا يتناول علم الاجتماع الديني الكتابـــات والعمليات الاجتماعية التي تنتمي الى ميدان الظواهر الدينية ، بهدف تحليل أبنيتها والقوانين التي تخضع لها •

ويمكن أن نلخص فيما يلي أهم القضايا التي يتناولها علم الاجتماع الدني :

١ ـــ يتخذ الدين بالضرورة موقفا من الأشكال الاجتماعية الطمانية الطبيعية القائمة (كالأسرة ، والقبيلة ، والشعب ، والدولة) • وتمثل دراسة العلاقات المتبادلة بين الدين وهذه الاشكال الاجتماعية أول أهداف علم الاجتماع الديني •

٢ ـ يكون الدين نفسه أشكالا اجتماعية خاصة • ولا نجد مثل هذه الجماعات الدينية المتميزة الا فى نطاق الأديان العالمية (كالمسيحية والاسلام) • والجماعات التى تدرس هنا هى : جماعة المعلم والتلاميذ وجماعة المعلم وحوارييه ، وشعب الكنيسة (أو الجماعة المحلية الدينية) • والطائفة الدينية ، والطريقة • ويتميز موضوع التنظيم الدينى بأهمية خاصة ، وهو التنظيم الذى يتخذ صورته المتميزة فى تكوين الكنيسة •

اذ الملاحظ أن معظم دراسات علماء الاجتماع الدينى الغربيين فى هذه النقطة قد انصبت على الكنيسة المسيحية ، باعتبارها أبرز صور التنظيم داخل الدين • على أننا نلاحظ أن منظمات التدرج الرسمى ـ على الطراز الكاثوليكى ـ ليست معروفة على الاطلاق فى معظم المجتمعات غير الغربية • الا أن اختفاءها لم يؤد ـ كما هو واضح ـ الى الحيلولة بين الأديان وبين الاستمرار فى البقاء والفاعلية عبر القرون • فلا تعرف الهندوسية ولا الاسلام ـ مثلا ـ شكل الكنيسة أو شيئا قريبا منها • والتنظيمات الصغيرة الموجودة تتميز بأنها غالبا ذات طابع محلى ، ولا تعرف نظاما رسميا للتواصل بين الوحدات المحلية على مستوى المجتمع كله من أجل رسم سياسة موحدة ، وحل الخلافات على العقيدة ، وتوحيد الممارسات الشعائرية وغير ذلك • وتعكس هذه الاختلافات بطبيعة الحال الأساليب المختلفة لتكامل الدين فى المجتمع ، وكذلك الاختلافات فى البناء الادارى لجميع النظم فى المجتمع •

٣ ـ ثم توجد بعد ذلك علاقة من نوع خاص بين الجماعة العلمانية والجماعة الدينية من ناحية ، والدين الحى فى المجتمع من ناحية أخرى ، وهى تمثل الهدف الثالث من أهداف دراسات علم الاجتماع الدينى •

٤ ـ ثم يهتم علم الاجتماع الدينى علاوة على ذلك بدراسة العلاقة بين الجماعات الدينية ببعضها البعض ، بما فى ذلك العلاقات

المتبادلة مع الجماعات الدينية الغربية كلية ، وكذلك العلاقات المتبادلة بين جماعات الطوائف مع بعضها البعض من ناحية ، ومع المجتمع الدينى الكبير من ناحية أخرى .

٥ ـ كذلك يهتم علم الاجتماع الدينى اهتماما كبيرا بدراسة العلاقة بين الدين وبعض مجالات الحياة الاجتماعية ، كالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى ، والكنيسة والدولة ، والدين والسياسة ، والدين والأسرة ... الخ . والنقطة الأساسية فى جميع هذه الموضوعات هى محاولة فهم التفاعل بين الأفكار الدينية كما تنقلها المؤسسات غير الدينية والمتخصصة على حد سواء ، وبين القيم السائدة للنظم العلمانية فى المجتمع . ومن الغريب أن هذا السؤال الأساسى لم يحفز الى ما هو جدير به من جهود البحث فى علم الاجتماع ، خاصة فى الآفاق المعاصرة .

أما عن العلاقات المتبادلة بين الأفكار الدينية والمصالح الاقتصادية ، فيمكن أن نعد دراسة ينجر للدين وموضوع النضال من أجل القوة أقرب الدراسات الى تناول هذا الموضوع . وذلك من خلال تحليله للضغوط المختلفة الواقعة على المنظمات الدينية لمنعها من ممارسة سلطة على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والشئون العلمانية بوجه عام .

أما على المستوى التاريخى فهناك بطبيعة الحال العمل الضخم الذى خلفه ماكس فيبر ، وما حفز اليه مؤلفه من دراسات هامة . غير أننا لانجد مع ذلك من حاول اعادة تقييم مؤلف فيبر من حيث ربطه بالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى فى المجتمع المعاصر . وقد أشار ينجر ـ بحق ـ الى أنه لم يعد للافكار الدينية فى مجتمعنا العلمانى ذلك التأثير الكبير على القيم الاقتصادية كما كان الحال فى الماضى . الا أن الصلة بينهما مع ذلك لم تنقطع تماما ، والقدر الباقى منها ، وخاصة فى الثقافات ذات الارتباط الوثيق بماضيها التقليدى وتعيش الآن عملية التغير الاجتماعى السريع ، يدفعنا الى مواصلة الدراسة فى هذه النقطة .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنيسة والدولة فالمؤلفات معظمهـا تاريخى اجتماعى • كما يصدق هذا الحكم على المسائل المتصلة بالتأثير المتبادل بين الدين والسياسة • وقد اتجهت دراسات الانتخابات فى الماضى الى لمس الموضوع من زاوية نفسية اجتماعية خاصة بتأثير الانتماء الدينى على القرارات السياسية الفردية • وتهتم بعض الدراسات الجارية حاليا ببحث الصلة بين الأيديولوجيات الدينية والسياسة ، وبين الكنيسة والأحزاب السياسية •

ونلاحظ على دراسات علم الاجتماع العائلى أنها لم تغفل موضوع مكانة الدين فى الحياة الأسرية ودوره فى الحفاظ على القيم التقليدية الخاصة بالزواج والطلاق والعلاقات الجنسية وتربية الطفل • بل ان هناك عددا من الدراسات المستقلة فى هذا الموضوع • وتتضمن معظم كتب الأسرة فصلا عن الدين ، ولو أننا مازلنا نفتقر الى مؤلف أساسى عن الارتباط بين الدين والأسرة يتناوله بأسلوب منهجى مقارن •

واذا كان العلماء الأمريكيون ، والغربيون بصفة عامة ، لا يولون اليوم موضوع العلاقة بين الدين والنظم الاجتماعية ما هو حقيق به من اهتمام ، لاعتقادهم كما أشرنا بأن الدين لم يعد قوة مؤثرة ذات بال فى مجتمع اليوم ، فان هـذا لا ينطبق على مجتمعنـا المصرى ، ولا المجتمعات العربية ومجتمعات أخرى كثيرة ، ما زالت ارتباطاتها التقليدية وصلاتها بالتراث كبيرة للغاية • فعندما — وفى مجتمعات أخرى أيضا — لم تكتمل عملية التحول الكامل الى العلمانية ، بحيث أن هذا الموضوع سيظل ولأمد طويل فى المستقبل ذا أهمية اجتماعية علمية كبرى •

* * *

الفصل الثامن

علم الاجتماع التربوى

اولا : ـ التربية نظام اجتماعى :

نستطيع أن نعرف الظاهرة التربوية من وجهة النظر الاجتماعيـــة بأنها نظام اجتماعى يقوم بدور وظيفى فى اعداد وتنشئة وتشكيـــل النشء من خلال وسائط ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية تكوين الفرد وتهيئته من النواحى الجسمية والعقلية والأخلاقية ، نينون عضوا فى مجتمعه ، يحيا حياة سوية فى بيئته الاجتماعية • وينطوى هذا المفهوم على أن الظاهرة التربوية أعم وأشمل من ظاهرة التعليم ، وأن النظـــام التربوى أكثر اتساعا فى مضامينه ووسائله من النظام التعليمى • فالتربية بهذا المعنى عملية عامة ومستمرة لاعداد الفرد للتكيف مع بيئته الاجتماعية ، ولامداده بعناصر مدنيته وحضارته ، ولتزويده بمظاهر التحضر وبانجازات العلم والتكنولوجيـــا وبارشـــاده بوســـائل تبصيره وتوعيتـــه[1] •

أما التعليم فهو أحد العناصر الأساسية لمحتوى العملية التربوية ، وان شئنا التحديد ، يمكننا ان ننظر الى التعليم باعتبـــاره المظهـــر الرسمى للتربية فى دور العلم والمؤسسات التهذيبية التى تختـــار نوعية معينة من المعارف ، لتربط الفرد بمجتمعه وبتراثه الحضارى والاجتماعى •

---

(١) انظر ، الدكتور احمد الخشاب ، الاجتماع التربوى والارشـــاد الاجتماعى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، ص ص ١٢ وما بعدها .

فالتربية من وجهة نظر علم الاجتماع تعد بذلك احـــدى المعطيات المنبثقة عن الحياة في جماعات ، والصادرة عن البنية الوظيفية لتلك الجماعات ، متضمنة قوالب ونماذج للفكر والســـلوك ، منطوية على نماذج من التصورات الجمعية المشتركة التي تصدر عن الجماعة وتستمر بالجماعة ومن اجلها ، لتعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائها ومؤسساتها الوظيفية وعاداتها التقليدية والمستحدثة على السواء ، كما تسعى الى تحريك وتطوير واقعها في الاتجاه الذى من شأنه أن يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها ، وينمى طاقاتها .

فالتربية ظاهرة اجتماعية خالصة تصدق عليها الخصائص الاساسية المميزة لكل ظاهرة اجتماعية [١] . فهى بمثابة نسق تلقائى له مميزاته النوعية المتميزة فيصدر عن الطبيعة الاجتماعية للكائن البشرى . معنى هذا أن الظاهرة التربوية لا صلة لها فيما يتعلق بنشوئها بطبيعة الانســـان النفسية أو البيولوجية (الحيوية) . حقيقة أن للانسان طبيعته النفسية التى تبرز فى الفكر والشعور والارادة ، كما أن للكائن البشرى طبيعته البيولوجية التى تجعله يسعى وراء الدوافع الحيوية للأكل والحماية والمأوى ، ولكن طبيعته الاجتماعية هى التى تستأثر بتشكيله واعداده وتنشئته فى مراحل نموه . ويتجسد هذا بشكل واضح فى الحاجـــة التى تبدو لدى الاطفال لتلقى المساعدة والعون من الكبار فى تتابـــع الاجيال وتعاقبها ، مما تحمله عجلة التراث الثقافى والاجتماعى من معطيات . كما يتضح أيضا فى التكافل الذى يمارسه الكبار حيـــال الصغار بهدف احتوائهم فيما يصدر عنهم من نشاطات وبغية ضمان

---

(١) ليرجع القارىء فى تحديد خصائص ومشخصات الظاهرة الاجتماعية الى آراء دوركايم فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » ترجمة الى العربية الاستاذ الدكتور محمود قاسم ، وراجعة الدكتور السيد محمـــد بدوى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ .

استمرار النشاط الاجتماعى المشترك ، واتصال التراث الثقافى والحضارى عبر الأجيال •

حقيقة أن هناك تربية لدى الكائنات دون البشرية (الحيوانات)، غير أنها تهدف الى تحقيق هدف بيولوجى بحت يستهدف تحقيق نموذج النوع فى الوليد ، وتمهد الميول والغرائز حتى تصل الى اكتمال وظائفها العضوية كتعليم الطير بناء عشه •

أما التجربة المكتسبة لدى الكائنات البشرية فقد فقدت على الأرجح طابعها البيولوجى البسيط هذا ، وأصبحت معتمدة على المعطيات والاسس الحضارية والاجتماعية ، سواء فى صورة معتقدات وطقوس أو عادات وتقاليد • فهى تعتمد على نسق من الأفكار والتصورات والنماذج، وهى الطريق الى صياغة الكائن البشرى وتشكيله كى يتحول من مجرد كائن بيولوجى الى كائن اجتماعى ، وهى السبيل الى ادخاله وقبوله كعضو فى الجماعة الانسانية التى ينتسب اليها روحيا وماديا فى الواقع • ولا يمكن أن يستغنى الفرد عنها كأساس لوجوده ، لأنه لا يمكن أن يتصور وجود الانسان فى غير مجتمع أو بدون حياة اجتماعية، كما أنه لا يمكن تصور مجتمع بلا تنشئة اجتماعية أو تربية •

ويتخذ كل مجتمع من التربية وسيلة لضمان استمرار بقائه • مشدودا بتراثه وماضيه متطلعا الى مستقبله وأمانيه • وهو يعتمد على التربية فى نقل تراثه من المعارف والتجارب والمعطيات والقيم وطراز حياته الى الاجيال الناشئة وفق تصوره الخاص • أى أن النسق التربوى يحوى فى طياته النموذج المثالى الى جانب الطراز التقليدى للتراث الثقافى •

كذلك تتميز الظاهرة التربوية بخاصية الجبرية الاجتماعية والحتمية الثقافية على السياسة التعليمية والارشادية والمحددات الثقافية والقيم

الأخلاقية ،فهى تربية الزامية قائمة على سلطة المجتمع ، وآية ذلك أن التربية تضغط على الأفراد وتجبرهم بالتزام قواعد معينة فى علاقاتهم ومعاملاتهم • وهذه الضوابط ليست من صنع فلاسفة التربية ، وانما تكون مستندة الى السلطة الاجتماعية ومعتمدة على الجزاءات التأديبية •

وان كان الأطفال لا يشعرون بوظائفها الا اذا أقدموا على مخالفتها •

وترتبط قواعد التنشئة فى الجماعات الانسانية بقبول الفرد وادخاله تدريجيا فى جماعته ، مع تقـــدير أنها لابد وأن تكون متنوعة بتنوع الأوساط والفئات الاجتماعية معتمدة على مجموعة المعارف والخبرات التى تتطلبها الهيئة الاجتماعية التى ينتسب لها الفرد ويدين لها بالولاء • ولعل التناسب المتضمن بين طبيعة التربية الملزمة واحساس الفرد بأنه لا يعيش حياة واقعية الا فى كنف جماعة هو الضمان للقيمة الأخلاقية الملزمة لقواعد التربية •

وفى ضوء ما تقدم تبدو التربية وكأنها سلطة اجتماعية واجبـــة المراعاة ، وقوة ضابطة لها قيمها الأخلاقية • فهى ليست نفســـية أو فطرية انسانية على نحو ما يذهب اليه أصحاب الآراء الميتافيزيقية ، وانما هى ظاهرة اجتماعية الزامية وضرورة حيوية للجماعة • ذلك أنها تشعر الفرد بأنه مترابط ترابطا بنائيا ووظيفيا بالمجتمع وبالهيئـــات والمستويات الاجتماعية والفئات المهنية التى تحدد دور الفرد وفاعليته فى جماعته • كما أنها ليست من صنع فرد من الأفراد ، ولكنها عمـــل جيل من الراشدين ، ينتقل من خلال التراث الحضارى والاجتماعى الى جيل آخر من الناشئين • فكل جيل ينقل عن طريق التربية ثروة من الأفكار والمعطيات والمعارف الى الجيل الذى يليه غير أنه ليس المقصود بذلك أن النقل يؤدى الى عمليات تراكمية فحسب ، أى أنه ليس مجرد حصيلة خبرات سابقة دون جهد خلاق جديد للجيل الناقل • ذلك أن كل جيل ينظر الى الوجود والى المجتمع نظرة خاصة به وفق تجربة الحياة ،

ووفق ما يصدر عنها أو ينبثق من احتياجات ومتطلبات ومشكلات ومواقف تقتضى المواجهة بأساليب تربوية متجددة • ومن ثم كانت التربية عملية دينامية (أى متغيرة) فى محتواها ، ايجابية فى تأثيرها ، خاصة اذا كانت هادفة الى تحقيق تغير اجتماعى واسع النطاق بعيد المدى •

* * *

ثانيا : الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع التربوى

١ ــ علم الاجتماع التربوى المعيارى :

حاول علم الاجتماع ، كمـا حاولت من قبله علوم التيولوجيـا والأخلاق ، أن يحدد للتربية معايير السلوك ونلمس هـذا الاتجـاه بشكل واضح لدى علماء الاجتماع الموسوعيين الأوائل ابتداء من أوجست كونت ، ومن سار على نهجه من علماء الاجتماع والفلاسفة الاجتماعيين • ونجد أن قانون المراحل الثلاث عند أوجست كونت كان يشمل التاريخ الانسانى فى مجموعه ، وأن القواعد التى سار وفقا لها هذا التاريخ كانت تحدد ــ من بين ما تحدد ــ مسار العملية التربوية نفسها •

فكانت كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى تضع أسس العملية التربوية من حيث أهدافها ، ومضمونها ، ومنهجها ، وتنظيمها • كما كانت تضع موجهات العمل التربوى نفسه • وكانت دراسة هذه الأمور وتحليلها يجعل من علم الاجتماع التربوى « الدراسة المعيارية للتربية » •

ومن الطريف أن نلاحظ أن هذه النظرة الى علم الاجتماع باعتباره رائدا للعملية التربوية كانت فى صميمها جزءا من النظرة العامة الى هذا العلم الجديد باعتباره الحكم الأخير والنهائى فى كل الاشياء • ولم تقتصر هذه النظرة على علم الاجتماع الفرنسى ، أو حتى علم الاجتماع

الأوروبى وحده ، وانما يمكننا أن نلمسها بكل وضوح فى العلاقة بين علم الاجتماع والتربية فى الولايات المتحدة أيضا ، خاصة عند لستروارد ward وتشارلز الوود Ellwood • اذ يرى هـذان العالمـان أن السياسة الاجتماعية والتربية ليسـا سوى جوانب من علم الاجتماع التطبيقى • ويطلق وارد على التربية اسم : « السبيل الأزلى للتقـدم الاجتمـاعى » •

وتأثرا بهذين العالمين الاجتماعيين حدد علم الاجتماع التربوى فى أمريكا لنفسه ثلاث مهام ، يمكن أننحددها فيما يلى ، آخذين فى اعتبارنا أنها ما تزال فى جوهرها قائمة حتى يومنا هذا ومعترفا بهـا من جانب علماء الاجتماع التربوى الأمريكيين • هذه المهام هى :

١ ــ تحديد قائمة أولويات سوسيولوجية للعناصر الثقافية ، وتتحدد تلك الأولوية تبعا لقيمتها فى تنمية المجتمع وبنائه • وهو ما يعرف بدراسة المضـمون القيمى للتربية ، من هـذا مثلا : ميـدان العلوم الاجتمـاعية [١] •

٢ ــ دراسة العملية التربوية فى الواقع الحى ، لمعرفة ما اذا كانت الأساليب والاجراءات المتبعة فيها تخدم تقدم المجتمع على الوجه الأكمل أم لا • وهو ما يعرف باسم دراسة الأهمية الشكلية لجوانب العملية التربوية •

٣ ــ أن تتخذ الدراسة السوسـيوجرافية (أى الاجتماعيـة الوصفية) الدقيقة وكذلك التحليل السوسيولوجى للظروف التربوية والمؤسسات التربوية القائمة بالفعل أساسا للفرعين السابق ذكرهما لعلم الاجتماع التربوى المعيارى •

---

(١) انظر كذلك حول هذا الموضوع :

D. Snedden, Sociological , Determination of Objectives in Education, 1921.

كذلك اتخذت دراسات علم الاجتماع التربوى طابعا معياريا مماثلا لدى بعض الدراسين الذين تأثروا بنظرية التقدم عند هربرت سبنسر ، وبنظرية التقدم عند موللر لاير فى ألمانيا . اذ يرى هذا الفريق من علماء الاجتماع أن وظيفة علم الاجتماع تتمثل فى تصوير الخط الذى انتهجه التطور الاجتماعى حتى الآن ، ورسم معالم التطور فى المستقبل الذى يجب أن تلتزمه التربية وتعمل على التعجيل به وتحقيقه .

ويمكن ان نلخص موقف هذا الفريق من علماء الاجتماع فنقول انه حيثما اتخذت دراسات علم الاجتماع طابعا موسوعيا واعتبرت نفسها دراسة شاملة للمجتمع الانسانى وجدناها تتخذ موقفا معياريا للتربية يقوم على الاعتقاد بضرورة أن يستخلص علماء المجتمع الاتجاهات والقيم التى يجب أن تعمل التربية على تحقيقها [٤] .

هناك داخل هذا النوع من الفكر الاجتماعى فى التربية اتجاه يقوم على الأخذ بأسس علم الاجتماع المعرفى [٥] فى النظر الى التربية . نذكر منها فى فرنسا مدرسة دور كايم (الذى كان ينظر الى التربية بوصفها عملية تنشئة اجتماعية مخططة للجيل الجديد)[٦] وخاصة تلميذه وزميله ليفى برول ، وفى ألمانيا مدرسة ماكس أدلر وجيروسالم Jerusalem وبيرنفلد Bernfeld وغيرهم [٧] . فقد اجتهد

---

(٤) انظر مقال بيرنزدورف Bernsdorf عن علم الاجتماع التربوى ، الذى سبقت الاشارة اليه ، ص ٧٦٦ .

(٥) انظر عرضا وافيا لاهم القضايا والاتجاهات النظرية فى هذا العلم فى الفصل الذى عقدناه لمعالجة علم الاجتماع المعرفى فى محمد الجوهرى وزملاؤه ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٦) انظر على وجه الخصوص كتابه الأساسى حول الموضوع : « التربية وعلم الاجتماع » Education et Sociologie باريس ١٩٢٢ .

(٧) انظر الأعمال الاساسية لهؤلاء العلماء فى مقال بيرنزدورف Bernsdorf علم الاجتماع التربوى ، الذى سبقت الاشارة اليه خاصة ، ص ٧٦٧ و ص ٧٨٤ .

هؤلاء المفكرون فى بيـان الحتمية الاجتماعية فى تشـكيل المفـاهيم الأساسية لتفكيرنا • فالفكر التربوى مشتق من هذه المفاهيم ونابع منها ، ومن ثم يكون نابعا من الواقع الاجتماعى للجماعة • كذلك تذهب هذه الفئة الى ان الأسلوب التربوى لفترة معينة يناسب البناء الاجتماعى السائد فى تلك الفترة • ثم ذهب البعض علاوة على هذا الى اعتبار التربية أداة ايديولوجية من الأدوات التى تعتمـد عليها الطبقـات المسيطرة فى فرض سيطرتها على سائر الطبقات ، ومن ثم اعتبارهـا أداة من أدوات الصراع الطبقى فى أى مجتمع •

معنى هذا أن ذلك الفريق من علماء الاجتماع ينظر الى وظيفـة التربية باعتبارها وظيفة مزدوجة : تتمثل أولا فى أنها تعكس البنـاء القائم وترديده ، كما تتمثل فى العمل على الحفاظ عليه وابقائه داخل حدود ومعالم معينة •

ثم خطى هذا الاتجاه خطوة أبعد من هذا ، بعد أن اكتملت له صياغة هذه النظرة المعيارية الى علم الاجتماع التربوى ودوره فى المجتمع ، حيث طالب بوضع سايسة حاسمة للاصلاح التعليمى ، وتحديد بعض الخطوات الملموسة فى هذا الصدد [٨] • كما تتفق سياسـات علماء الاجتماع التربوى فى البلاد الاشتراكية (خاصة فى الاتحاد السوفيتى ، وألمـانيا الشرقية) اليوم على الربط بين التنظيم التربوى ، ومضمون العملية التربوية ، ووسائلها ، وأهدافها من ناحية والموقف الاجتماعى التاريخى ومتطلباته من ناحية أخرى[٩] •

---

(٨) انظر فى هذا الصدد مجموعة المطالب العملية التى طرحها باول أوستريش Ostreich فى كتابه « مدرسة الانتاج » •

(٩) حيث تسخر المدرسة لخدمة اهداف زيادة الانتاج ورفع الكفـاية الانتاجية وخدمة الخطة الخمسية لتحقيق النظام الشيوعى، وتحويل المواطن الى فرد يخضع خضوعا كاملا للنظام الاجتماعى ، انظر حول هذا الموضوع : =

وهناك فضلا عن هذا بعض المحاولات التى بذلت للكشف عن عوامل التأثير الاجتماعى فى النظام التربوى ، ولكن بعيدا عن التأثر بالاتجاهات الماركسية • ولكنها تشترك مع الاتجاهات السابقة فى النظرة المعيارية الى النظام التربوى ودوره فى المجتمع • نذكر منها على سبيل المثال محاولة دنكمان الكشف، عن بعض الحقائق المطلقة الملزمة للتربية ، والتى انتهج فى تحديدها نهجا يقوم لعى النقد السوسيولوجى للمعرفة •

٢ ــ علم الاجتماع التربوى الوصفى :

ذهب علم الاجتماع الامبيريقى الى اعتبار علم الاجتماع التربوى أحد فروع العلم الامبيريقية المستقلة

وأول الأهداف التى يسعى اليها هذا الاتجاه تحديد وضعه بالنسبة للتربية • فاذا كان علم الاجتماع هو دراسة صور الحياة الاجتماعية ومظاهر التعير التى تطرأ عليها ، واذا كانت التربية تعد « أحد العلوم الأساسية الذى يدرس التربية كحقيقة واقعة وكرسالة » على حد تعبير فيشر) ، اذا كان ذلك كذلك فانه يبدو لأول وهلة أنه لا توجد ثمة علاقات بين العلمين • ولكنا نتبين مع ذلك أن التربية تتم دائما فى موقف اجتماعى معين ، وهذا الموقف له أبعاد وظروف زمانية ومكانية لها دلالتها الاجتماعية المعينة (كالأسرة ، والفصل الدراسى ، وجماعة العمل •• الخ) •

=

M. G. Lange, Totalitäre Erziehung, Des Erziehungssystem der sowjetzone Deutschlands, 1954. Schriften des Institutes für politische Wissenschaften, Bd. 3.

وانظر من تاليفه ايضا : Geschichte der Erzierung
(تاريخ التربية) ، برلين الشرقية ، ١٩٦٠ •

كذلك يتميز هذا الموقف ببعض العناصر البنائية ذات الطبيعة النفسية الاجتماعية (كالتعاون ، وتقسيم العمل ، والقيادة ، والتسلسل الرئاسى ، والتآزر ، والتفوق .. الخ) . ثم أن ... هذه العملية (كالتعليم ، والتأديب .. الخ) **وأهدافها** (اعداد الفرد للحياة فى جماعة معينة ، وتحمل مسئولية معينة ازاء الآخرين ، أو تكوين شخصية متناغمة ومتوافقة مع الآخرين .. الخ) ، هذه الوسائل وتلك الأهداف لا يمكن فهمها فهما صحيحا شاملا دون أن نأخذ فى اعتبارنا الجماعة الاجتماعية التى تتم فيها عملية التربية هذه . ثم نجد من ناحية أخرى أن الجماعة الاجتماعية تتجاوز فى وجودها زيادة أو نقصان عدد أفرادها ، فهى موجودة قبلهم ، وستظل موجودة بعدهم ، ومن هنا حرص كل جماعة على الحفاظ على طبيعتها وعلى شخصيتها وكذلك على طبيعة انجازاتها الاجتماعية والثقافية ، فذلك الأمر ضرورة حيوية من ضرورات وجودها . ومن هنا نجدها تجبر أفرادها على تبنى المثل الأعلى للجماعة والاقتداء به والعمل من وحيه . ومن خلال ذلك نلمس تأثير هؤلاء الأفراد بدورهم فى حياة الجماعة ، فهذه الدرجة من محاولة تحقيق الانتماء الى الجماعة تكون هى نفسها المدخل الى ظهور بعض التغيرات فى الجماعة . وهكذا يتضح لنا بكل جلاء أن التربية هى — فى نظر أصحاب هذا الاتجاه — وسيلة الحفاظ على **الجماعات وتطويرها فى نفس الوقت** (١٠) . ومع أن كلا العلمين يحتفظ باستقلاله سواء فيما يطرحه من مشكلات ، أو فى مفاهيمه أو مناهجه ، الا أنهما يلتقيان مع ذلك فى الاشتراك فى موضوعهما النهائى وفيما يطرحها هذا الموضوع من مشكلات أو يثيره من قضايا .

---

(١٠) وهو نفس الرأى الذى أوضحه فى سياق آخر اميل دوركايم فى كتابه « التربية وعلم الاجتماع » الذى سبقت الاشارة اليه . كما ذهب عالم الاجتماع الالمانى هيلموث شيلسكى الى ان التربية هى صورة من صور حفاظ أحد المجتمعات أو الجماعات الاجتماعية على كيانها ووجودها او تجديد هذا الكيان » .

وفى ضوء هذا الاتجاه يمكن أن نفهم بعض الأحكام التى تتردد قائلة : « ان التربية عملية اجتماعية ، وأنها تعتمد أصــلا على وجود الجماعة ، وتنطلق من هذا الوجود» ، أو أن التربية هى « عملية ادماج الفرد فى مجتمع قائم بالفعل » ، أو أن « العملية التربوية فى المجال الاجتماعى ليست فى مجموعها سوى أحد انجازات المجتمع ، مستهدفة دعم تراثه وتجديد كيانه » ، أو أن « التربية كعملية دينامية بين المربى والمربى ان هى الا وظيفة اجتماعية » أو أن « التربية علاقة اجتماعية أساسية » •

تعقيب :

الواقع أن الآراء تختلف فى تحديد طبيعــة العلاقة بين هــذين الاتجاهين الرئيسيين فى علم الاجتماع التربوى ، وفى مدى تداخلهما • وان كان يمكن القول بأن الرأى الذى يذهب الى اعتبار علم الاجتماع علما معياريا للتربية قد أصبح رأيا باليا • فلم يعد من الصواب ولا المقنع للغالبية الكبرى من علماء الاجتماع القول بأنه يتعين استخلاص بعض الموجهات والقواعد الملزمة للعمل اتربوى من واقع معرفة تطــور المجتمع الذى يخضع لقوانين صارمة • وازاء هذا يجدر بنا أن نستعرض فيمــا يلى تفصيلا طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتربية فى ضوء هــذا التقييم الجديد للاتجاهات الأساسية فى حقل علم الاجتماع التربوى •

* * *

ثالثا : ــ أجهزة التربية فى المجتمع

(أ) : الأسرة

١ ــ وظائف الأسرة الاجتماعية وتطورها :

تطورت وظائف الأسرة الاجتماعية فى جملتها من الأوسع الى الواسع ، ثم الى الضيق فالأضيق • فوظائف الأسرة فى الانسانية فى

أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة شاملة لمعظم شئون الحياة الاجتماعية • ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئا فشيئا ، وينتزعها من الأسرة واحدة بعد أخرى ، ويعهد بكل منها الى أجهزة خاصة تسير تحت اشرافه ، حتى كاد يجردها منها جميعا •

فالأسرة فى مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية فى الحدود التى يسمح بها نطاقها ، وبالقدر الذى تقتضيه حاجاتها •

ويبدو هذا بشكل واضح فى الشعوب التى تعتبر ممثلة فى نظمها لأقدم مراحل الانسانية ، وهى العشائر البدائية بأمريكا واستراليا • فكل عشيرة من هذه العشائر كانت أسرة مستقلة ، اذ لم يكن لديهم فرق بين أسرة وعشيرة ، وكل عشيرة من هذه العشائر كانت بمنزلة مملكة مستقلة تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية وتتمثل فيها جميع السلطات والهيئات المعروفة فى العصر الحاضر • فكانت هيئة اقتصادية تقوم بانتاج ما تحتاج اليه وتشرف على شئون التوزيع والاستهلاك والتبادل الداخلى وغيره • وكانت هيئة تشريعية تضع القوانين وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات • وكانت هيئة سياسية تنفيذية تشرف على تحقيق سياستها العامة وتنظم علاقتها بما عداها من العشائر وتتعهد تنفيذ ما تضعه من شرائع • وكانت هيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق الى أهلها والقصاص للمظلوم من الظالم وحراسة القانون وعقاب من يعتدى على حرماته • وكانت هيئة دينية تضع قواعد الدين وتفصل أحكامه وتوضح مناهجه وتقوم بحراسته • وبالجملة لم تغادر أية ناحية من نواحى الوظائف الاجتماعية الا اضطلعت بها وأشرفت على شئونها •

وقد ظلت الأسرة الانسانية محتفظة بهذه الوظائف الواسعة الى

عهد قريب • فالأسرة الرومانية مثلا فى العصور القديمة ما كانت تختلف فى هذه الناحية اختلافا كبيرا عن الأسرة فى الشعوب البدائية •

ثم أخذ المجتمع العام يطغى سلطانه على سلطان الأسرة ، وينتقص وظائفها من أطرافها ، وينتزعها منها وظيفة وظيفة ، وينشىء لكل وظيفة منها هيئة خاصة مستقلة عن الأسرات • وقد ساعد على ذلك ظهور الدول الكبيرة التى انتظمت الدويلات والمجتمعات السياسية الصغيرة ، وقيام الديانات العالمية العامة التى اختفت أمامها العقائد المحلية والعائلية •

٢ ـ وظائف الأسرة التربوية وتطورها :

وهكذا سار التطور فيما يتعلق بالتربية • فقد كان المنزل فى فجر التاريخ الانسانى هو الجهاز الوحيد للتربية المقصورة • فالعشيرة البدائية هى التى كانت تقوم وحدها بتربية الأطفال من النواحى الجسمية والعقلية والخلقية وتهيىء وسائل اعداداهم للحياة • وظل الأمر على هذه الحال حتى فاتحة العصور القديمة • فالأسرة الرومانية فى أقدم عصورها كانت تشرف وحدها على تنشئة أطفالها وتربيتهم من مختلف النواحى وفق ما تشاء لها نظمها الخاصة ، بدون تدخل من جانب أية سلطة أخرى من سلطات المجتمع العام •

وبذلك كانت تربية الطفل متروكة للعوامل غير المقصودة يساعدها المنزل فى ذلك ويكمل نقصها • وكانت جهود المنزل التربوية فى مبدأ الأمر مختلطة بوجوه نشاطه الأخرى وغير متميزة عنها ، حتى لقد كانت تربيته للأطفال أشبه شىء بتربية غير مقصودة • ثم أخذ المنزل يوجه عناية خاصة لشئون التربية ويتجه اليها فى صورة مقصودة • وبعد ان ظهرت الكتابة ، ودون بفضلها ما اهتدى اليه الانسان من حقائق فى مختلف الشئون ، وأصبحت تربية الجيل اللاحق تتوقف على احاطته بما كشفه السلف وما دون فى ميادين العلوم والفنون ، انضم الى وظائف

المنزل التربوية القديمة وظيفة جديدة وهي وظيفة التعليم بمعناه المدرسي الأخص . وكان يقوم بهذه الوظيفة الآباء والأقرباء وكبار أفراد الأسرة والعشيرة حيال صغارها .

ثم أخذ المجتمع ينتزع من الأسرة هذه الوظيفة شيئا فشيئا ، وينشىء للاشراف عليها هيئات خاصة تتمثل في وزارات التربية والتعليم والمؤسسات العلمية والمدارس والمعاهد والجامعات والمنشآت الرياضيه والثقافية بمختلف فروعها ، ووضع نظما تنتقص من حرية الأسرة وتفرض عليها التزامات بصدد تربية أولادها وتعليمهم كنظام التعليم الالزامي الذي يجبر كل أسرة أن تبعث أولادها ، في مرحلة معينة من مراحل طفولتهم ، الى مدارس خاصة ، لتلقى منهج دراسي عام ارتضته الدولة لجميع أفراد الشعب ، وكنظام الخدمة العسكرية الاجبارية الذي يوجب على كل أسرة ، عندما يبلغ أولادها سنا معينة في فاتحة شبابهم ، أن تقدمهم للدولة لتلحقهم بافراد جيشها العامل مدة ما ، وتأخذهم في أثناء هذه المدة بالتربية العسكرية والتدريب الحربي .

وعلى الرغم من ذلك فان المنزل لا يزال عاملا من أهم عوامل التربية . بل قد لا نعدو الصواب كثيرا اذا قلنا ان كفته ترجح كفة العوامل الأخرى كلها مجتمعة منضما بعضها الى بعض .

وذلك أن على المنزل تتوقف آثار هذه العوامل جيمعا ، فبصلاحه وجهوده الرشيدة تصلح آثارها وتؤتي ثمارها ، وبفساده وانحراف أعماله تنحرف كلها عن جادة القصد ويجانبها التوفيق . وللمنزل فضلا عن ذلك وظائف تربوية خطيرة خاصة به لا يكاد يشاركه فيها غيره ولا يغني فيها غناءه أي عامل آخر من عوامل التربية . وسندلل على ذلك من خلال الحقائق التالية :

١ — فهو العامل الوحيد للحضانة والتربية المقصودة في المراحل الأولى للطفولة . ولا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد مسد المنزل في

هذه الشئون • ولا يقصد من دور الحضانة أو الكفالة التى تنشئها الدولة والهيئات لايواء الأطفال فى مراحلهم الأولى الا تدارك الحالات التى يحرم فيها الطفل من الأسرة أو تحول فيها ظروف قاهرة بين الأسرة وقيامها بهذه الوظيفة • ولا يتاح لهذه المؤسسات ، مهما حرصت على تجويد أعماقها ، أن تحقق ما يحققه المنزل فى هذه الأمور •

٢ — وعلى المنزل يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطفولة بل فى المراحل التالية لها كذلك • وفى الأمم التى تحارب مدارسها الرسمية الدين بطريق مباشر أو غير مباشر ، وفى الأمم التى تسير معاهدها الدراسية على نظام الحياد فى شئون الدين والأخلاق الدينية فتنفض يدها من جميع الأمور التى تتصل بهذه النواحى كفرنسا والأمم التى نحت نحوها ، فى هذه الأمم وفى تلك يقع عبء التربية الدينية كاملا على عاتق المنزل وحده •

٣ — وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى والعواطف الأسرية المختلفة وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة • فالأسرة هى التى تجعل من الطفل حيوانا مدنيا وتزوده بالعواطف والاتجاهات اللازمة للحياة فى المجتمع وفى البيت •

* * *

(ب) : المدرسة كتنظيم اجتماعى

تعد المدرسة نظاما خاصا من أنظمة التفاعل الاجتماعى ، وهذه الحقيقة على جانب عظيم من الأهمية ، ذلك لاننا اذا أردنا أن ندرس المدرسة على أنها وحدة اجتماعية يجب علينا أن نميز بوضوح بين المدرسة وبين ما هو خارج المدرسة • فالمدرسة تتميز بوضوح عن الوسط الاجتماعى الذى تعيش فيه • وتوجد المدرسة حيث يوجد مدرسون

وتلاميذ للتعليم والتعلم • والتعليم الذى يجرى داخل المدرسة هو تعليم شكلى (رسمى) يجرى داخل الفصل ؛ على أنه ليس من الضرورى أن يقتصر على ذلك •

وعندما نحلل المدارس الحاضرة نجد أنها تتميز بمميزات خاصة ، يمكن على أساسها أن ندرسـها كوحدات اجتماعية مستقلة • هـذه المميزات هى :

أولا : أن المدرسة تضم ، أفرادا معينين هم المدرسون والتلاميذ •
ثانيا : أن المدرسة لها تكوينها السياسى الواضح التحديد •
ثالثا : أنها تمثل مركزا للعلاقات الاجتماعية •
رابعا : أنه يسودها شـعور « بالنحن » •
خامسا : أن لها ثقافتها الخاصة بهـا •

والمدرسة تضم أفرادا معينين هم المدرسون الذين يقومون بعملية التعليم والتلاميذ الذين يتلقون التعليم • وهؤلاء التلاميذ يخضعون فى بعض أنواع المدارس الى عملية انتقاء وغربلة • فالمدارس الخاصة مثلا تنتقى تلاميذها من جماعات معينة تتميز بمستوى اجتماعى واقتصادى معين ، أما المدارس العامة فانها فى المرحلة الأولى (فى معظم البلاد) تنتقى تلاميذها على أساس السن فقط دون اعتبار للمستوى الاقتصادى والاجتماعى • وفى المراحل التالية تضيف الى عامل السن بعض العوامل الأخرى التى تناسب المرحلة ونوع التخصص فيها • أما المدرسون فيكونون فئة معينة لها تاريخها ومقوماتها الأكاديمية ولها نقابتهـا الخاصة • على أن فئة المدرسين فى المدرسة لا يصيبها الاستقرار فى كثير من الأحوال حيث تعمل حركة التنقلات على الوصول الى هذه النتيجـة •

وتتميز المدرسة أيضا كما قلنا بنظام سياسى واضح التحديد • فطريقة التفاعل الاجتماعى التى نجدها فى المدرسة ، والتى تتركز حول القيام بالتعليم واستقباله ، تحدد النظام السياسى للمدرسة • والعملية التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية • ومع هذا فالمدرسون يرغبون دائما فى أن يسيطر تلاميذهم على المواد الدراسية سيطرة اجبارية لو ترك للتلاميذ الخيار لما أرادوها • والمدرسون يتجهون هذا الاتجاه لأنهم يعتبرون أنفسهم مسئولين أمام المجتمع عن اتقان تلاميذهم لهذه المواد الدراسية ، ولأن النظام الادارى ما زال يعتبر نجاح المدرس فى مهمته رهنا بعدد الناجحين من تلاميذه فى امتحانات آخر العام ، بصرف النظر عما اكتسبوه من مهارات وميول واتجاهات ، بصرف النظر عن مدى استعدادهم لنوع معين من التعليم •

والمدرسة هى نقطة الانتقاء لعدد كبير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة المعقدة • وهذه العلاقات الاجتماعية هى المسالك التى يتخذها التفاعل الاجتماعى ، والقنوات التى يجرى فيها التأثير الاجتماعى • والعلاقات الاجتماعية المركزة فى المدرسة يمكن تحليلها على أساس الجماعات المتفاعلة فيها • وأهم مجموعتين هما : مجموعة المدرسين ، ومجموعة التلاميذ • ولكل من المجموعتين دستورها الأخلاقى واتجاهاتها وعاداتها نحو المجموعة الأخرى • وفى كل من المجموعتين جماعات مختلفة تمثل المجتمع الكبير فى انسجامه وتفككه • والتأثير الاجتماعى الذى تمارسه المدرسة هو نتيجة تأثير هذه الجماعات على الفرد وعلى شخصيته •

والمدرسة تتميز أيضا عن العالم الذى يحيط بها بالروح التى تسودها وهى الشعور « بالنحن » ، فان أولئك الذين يرتبطون بالمدرسة ويشعرون بأنهم جزء منها وأنها تمثل فى حياتهم فترة هامة من فترات نموهم ،

يشعرون بأنهم يرتبطون بكل ما فيها بشعور واحد • وتتميز هذه الروح بالوضوح خاصة فى الحفلات العامة وفى المواقف التى تكون فيها المدرسة فى تنافس أو صراع مع غيرها • وتتضح أيضا فى الجماعات التى تسمى نفسها بالخريجين •

كما تتميز المدرسة بثقافة خاصة • هذه الثقافة التى تكون فى جزء منها من خلق التلاميذ من أعمار مختلفة وفى جزء منها من خلق المدرسين • والأنماط السلوكية المعقدة التى تتركز حول المدرسة هى جزء من ثقافتها أيضا • وهذه الثقافة الخاصة هى الوسيلة الفعالة فىّ ارتباط الشخصيات المكونة للمدرسة بعضها بالبعض الآخر •

وقد أشرنا من قبل الى حاجة المجتمع الى المدرسة ، وكيف أن هذه الحاجة دفعته الى انشائها نتيجة لتراكم التراث الثقافى وتعقده ، وزيادة التخصص ، والحاجة الى الكفاءة الاجتماعية والمهنية ، والمحافظة على التراث الثقافى والاضافة اليه والحذف منه والتغيير فيه ونقله الى الأجيال القادمة • وعلاقة المدرسة بالمجتمع ووظيفتها فيه تتوقف على فهمنا لهذه المؤسسة الاجتماعية • فالمدرسة ليست مجتمعا كاملا ، ولكنها مؤسسة متخصصة داخل المجتمع العام ولها وظائفها الخاصة المناسبة لها • وعندما تحاول المدرسة أن تعكس كل أوجه النشاط الموجودة فى المجتمع ، فان النتيجة تكون درجة عالية من السطحية ونوع من التمثيل •

والحياة المدرسية حياة حقيقية لا تستمد قيمتها من تأثيرها فى المستقبل فحسب ، ولكنها تستمد أهميتها من الحاضر الذى يعيش فيه التلميذ • ولقد حاول كثير من المسيطرين على المدرسة أن يجعلوا منها وسيلة لتحقيق أهداف فى المستقبل غير عابئين بحاضر التلميذ ، مهملين لقدراته واستعداداته ، فارضين على المدرسة بطريقة ديكتاتورية كل ما يرونه فى هذا المستقبل • ولقد حاولوا كذلك ومن ناحية أخرى أن يلقوا

على المدرسة كل عبء المؤسسات الأخرى ، هذه المؤسسات التى تعقدت مسئوليتها نتيجة تطورها وتغيرها فأصبحت غير قادرة على مسايرة الركب الحضارى فاتجهت الى المدرسة لعلها تقدم لها هذه المساعدة • مثال ذلك المؤسسات الاقتصادية التي نمت وتطورت وأصبح على الفرد ، لكى يعيش فى مجتمعه مواطنا صالحا ، أن يعرف ما طرأ من تغير على هذه المؤسسات وكيف يكتسب سلوكا اقتصاديا سليما يصل به الى تحقيق حاجاته فى هذا الميدان ، وكان على المدرسة أن تقوم بهذا الواجب • والأسرة تعرضت لقدر من التفكك فى العصر الحاضر ، وفقدت كثيرا من وظائفها الأساسية نتيجة لعوامل كثيرة منها تعليم المرأة وتوليها الوظائف العامة واشتراكها فى الحياة الاجتماعية مما أدى الى أن يلقى على المدرسة عبء القيام بوظيفة الأسرة من حيث العناية بالطفل فى النواحى المختلفة •

وهكذا نجد أن المدرسة قد تراكمت عليها المسئوليات وناء كاهلها بالأعباء الكثيرة ، فلم تعد مهمتها قاصرة على الناحية العقلية ، بل تطورت الى العناية بالسلوك والاتجاهات والمواطنة الصالحة بصفة عامة • على أننا اذا أردنا المدرسة أن تقوم بعملية التربية خير قيام ، فلابد أن نخفف من أعبائها ونلقى بعض هذا العبء على المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمصنع والمسجد • وفى هذا السبيل نحتاج الى التربية بصفة عامة لكى نرشد هذه المؤسسات الى مسئولياتها وواجباتها وكيفية القيام بها •

والمدرسة لا تعمل للمستقبل دون اعتبار للحاضر ، وانما هى تركز على حاضر التلميذ من جميع نواحيه ، وهى فى هذا التركيز على الحاضر انما تعد للمستقبل فى الوقت ذاته كما يقول جون ديوى • ولهذا كان على المدرسة أن تجعل هدفها هو هذا الحاضر الذى يعيش فيه التلميذ ، وأن تستغله كل استغلال مؤمنة أن هذا الاستغلال سيؤدى ولا شك الى مستقبل أفضل •

وتعمل المدرسة على تبسيط التراث الثقافى تبسيطا يتناسب مع مراحل النمو المختلفة التى يمر بها التلميذ • وهى فى هذا تتعارض مع النظرية التربوية القديمة التى تقول بأن التراث الثقافى هام فى ذاته ، وأنه يجب أن ينقل بحذافيره الى التلميذ دون تعديل فى محتواه أو فى طريقة نقله • ونتج عن ذلك أن نظم هذا التراث الثقافى تنظيما منطقيا فى هيئة مواد دراسية فرض على التلميذ معرفتها بصرف النظر عن قدرته أو استعداده • أما التربية الحديثة فترى أن هذا التراث الثقافى ليس غاية وانما وسيلة ، وأن الهدف من العملية التربوية هو النمو المتكامل للفرد حسب ما نؤهله له استعداداته وقدراته ، ومن بين وسائل تحقيق ذلك التراث الثقافى الذى يجب أن ينظم تنظيما سيكولوجيا لكى يناسب مراحل النمو المختلفة •

وتعمل المدرسة أيضا على تطهير التراث الثقافى من الشوائب والاخطاء التى تكون قد علقت به فى تاريخه الطويل • هذا التطهير الذى يؤدى الى أن تقوم المدرسة بالعملية التعليمية على أساس واضح ، وتوجه تلاميذها توجيها سليما • ولقد حدث فى تراثنا الثقافى العربى مثل هذه المغالطات والأخطاء ، استطعنا أن نتغلب عليها وأن نمحوها ، وأن نقيم مكانها الأسس الصحيحة السليمة •

خاتمـــة :

وفى نهاية هذه المناقشة للمدرسة ووظيفتها الاجتماعية والتربوية ، نحاول أن نورد بعض المبادىء التى نعتمد عليها فى الوصول الى تقرير وظيفة المدرسة الأساســية : ـــ

أولا : يبدو من الواضح أنه لا يوجد مظهر من مظاهر النمو الفردى لا يكون من اختصاص المدرسة ، فالشخصية الانسانية كل متكامل لا يمكن تقسيمه الى أجزاء منفصلة ، فالناحية المعرفية تؤثر وتتأثر

بالنواحى الأخرى العاطفية والاخلاقية • ومن هنا يمكن النظر الى العملية التربوية على أنها كل متكامل لا يمكن تجزئته ، وأن جميع مظاهر نمو الفرد يجب أن تدخلها المدرسة فى اعتبارها ، اذ لا تستطيع المدرسة أن تعنى بناحية واحدة ، بالغة ما بلغت قيمة هذه الناحية • وينتج عن هذا أيضا أن الخبرة التى يمر بها التلميذ فى المدرسة لا يمكن أن تكون خبرة عقلية فقط،أو عاطفية فقط،وانما هى خبرة متكاملة تشمل جميع أجزائها وعناصرها ، فالخبرة كل متكامل • هذا هو المبدأ الأول ، وهو أن التربية تعنى بشخصية التلميذ من جميع نواحيها ، لأن هذه الشخصية كل لا يمكن تجزئته ، وأن الخبرة الانسانية التى تهىء له الفرص للمرور بها هى خبرة متكاملة أيضا لا يمكن تجزئتها •

ثانيا : ان تطبيق المبدأ الأول ليس معناه أن جميع الوظائف التربوية فى المجتمع هى مسئولية المدرسة • فعلى الرغم من أن المدرسة هى المؤسسة الاجتماعية التى تكون وظيفتها الأولى والأساسية هى التربية ، فان غيرها من المؤسسات الأخرى يمكنها أن تقوم بدورها التربوى الهام • والمبدأ الثانى اذن هو أن تقرير ما اذا كانت المدرسة أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى يجب أن تقوم بعمل تربوى معين ، انما يكون على أساس كفاءتها التربوية فى هذا الصدد • فاذا لم تستطيع المؤسسة الاجتماعية عدا المدرسة أن تقوم بوظيفتها التربوية لانخفاض كفاءتها ، فعلى المدرسة أن تقوم بهذا الواجب قياما مؤقتا حتى تزيد هذه المؤسسة من كفاءتها التربوية فتأخذ عن المدرسة هذا الجزء من المسئولية لتقوم به ، متعاونة مع المدرسة فى هذا الميدان • مثال ذلك أن هناك أنواعا من الوظائف الخاصة بالأعمال التجارية والصناعية يمكن أن تقوم المؤسسات التجارية والمصانع بتدريب الأفراد عليها بما لها من خبرة مباشرة ميدانية فى تدريب الأفراد فى هذا الميدان • هذه الخبرة التى تفوق ما للمدرسة فى هذا الصدد ، رغم أن هذه

المؤسسات والمصانع ليست وظيفتها الأولى التربية ، كذلك يمكن القول بأن مدارس الحضانة لا تؤدى مهمتها فى العناية بالطفل من النواحى المختلفة كما تفعل الأسرة ، فمن الخير للطفل أن يبقى فى أسرته من أن يدخل مدارس الحضانة ويمر بنظام تربوى معين ، والأسرة فى هذا الصدد أقدر من الناحية التربوية فى القيام باعداد الطفل من مدارس الحضانة .

ثالثا : والمبدأ الثالث يتعلق بقيام المدرسة بوظائف ليست تربوية محضة . فالتعليم لا يستطيع أن يحقق أحسن النتائج ما لم يتمتع التلاميذ بمستوى مقبول لائق من الناحية الاقتصادية والصحية والاجتماعية . فالتلميذ لا يستطيع أن يستفيد أحسن استفادة من التعليم الا اذا كانت النواحى الاقتصادية لا تقلق باله . فهو قد يفكر دائما فى ماذا يأكل ، وكيف يستطيع الحصول على طعامه ، بل وكيف يستطيع الوصول الى منزله ، مما يعوقه عن الاندماج فى العملية التربوية ، ولهذا كان الأساس الديموقراطى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن يكون الأفراد فى مستوى اقتصادى مقبول حتى نستطيع أن نتيح لهم التمتع بهذا المبدأ ، فلا يعقل أن يكون هناك تكافؤ فرص تعليمية اذا كان فى المجتمع جائع وفقير وعار وعاطل ومريض . وهذه الأمراض كلها اقتصادية أو اجتماعية أو صحية مما يسبب ولا شك قلقا نفسيا للتلميذ لا يستطيع معه أن يواصل التعليم أو أن يتفرغ له . ومن هنا كان على المدرسة أن تدخل فى حسابها هذه العوامل ، وأن تساعد على الاسهام فى حلها ، بأن تهيء للتلاميذ مثلا فحصا طبيا مجانيا على فترات معينة ، وكذلك علاجا مجانيا لمن يثبت مرضه .. كذلك يجب أن يهيء للفقراء نوع من الغذاء كامدادهم بوجبة غذاء تشتمل على العناصر الأساسية للغذاء .

وليس معنى هذا أن المدرسة تأخذ على مسئوليتها القيام وحدها بهذا العمل ، اذ لا يمكنها أن تضيف الى مسئوليتها الأولى مسئولية الخدمات

العامة ، والمستشفى ، والنادى ، والجمعيات الخيرية .. الخ ، وانما هى تسهم بنصيب فيها .

وينقلنا هذا الى أن المدرسة تعتبر فى المجتمعات الديموقراطية وسيلة من وسائل الصعود فى السلم الاجتماعى ، وبذلك تعمل على اذابة الفروق بين الطبقات وتداخلها واندماجها . فالمدرسة تحقيقا لذلك يجب أن تختار الأفراد القادرين وأن تمدهم للصعود فى السلم الاجتماعى .

وفى سبيل ذلك يمكن القضاء على عدم تكافؤ الفرص التعليميـــة باعطاء الفقـــراء منحا وأشـــكالا أخـــرى من المســـاعدة على شرط أن تكون لديهم القدرة على متابعة الدراسة وعلى التخصص فى النواحى التعليمية المختلفة . وبذلك يستطيع أفراد المجتمع أن يتنافسوا على أساس متكافىء بصرف النظر عن المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى .

وبذلك يستطيع النظام التعليمى أن يحقق الصلابة الاجتماعية أو التماسك الاجتماعى بتحقيقه لفرص الحراك الاجتماعى عبر السلم الاجتماعى .

فالمجتمع يتصف بالصلابة أو التماسك الاجتماعى عندما يعتقد أفراده أن لهم أساسا مشتركا من الاهتمام ، أى أنهم يستفيدون أكثر مما يخسرون من وجودهم مع بعضهم البعض فى مجتمع يحافظون فيه على مؤسساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سليمة من الأعاصر . ولاشك أن التماسك الاجتماعى يحتاج الى قدر من الحراك الاجتماعى . فامكانية الصعود فى السلم الاجتماعى للحصول على جزء أكبر من مميزات المجتمع يؤدى بالناس الى أن يلتصقوا ببعضهم البعض وأن يتكاتفوا . على أن التمادى فى اتاحة الفرصة للأفراد للصعود فى السلم الاجتماعى يؤدى فى نظر كثير من علماء التربية والاجتماع الى انتشار القلق وعدم الرضا ، مما يؤدى بالتالى الى محاولة تغيير النظـــام الاجتماعى كله بالقـــوة والعنف . على أنه من ناحية أخرى تؤدى كثرة الصعود وكثرة الهبوط فى السلم الاجتماعى الى مجتمع فوضوى ، لا يحرص الأفراد فيه على

التمسك به أو على التعاون فيه مع غيرهم ، ذلك لان ما ينالونه من جزاء لا يستقر على حـال •

ولذلك كان على المربين أن يحاولوا تكييف النظام التعليمى تكييفا يؤدى الى درجة ونوع من الحراك الاجتماعى فى الحدود التى تحفظ المجتمع صحيحا وسليما ، ولكنهم فى هذا يواجهون مشكلة كبرى • فهم من ناحية وتحت ضغط الظروف ، يسمحون لعدد كبير بالارتفاع فى السلم التعليمى الى نهايته ، وبالتالى الى الارتفاع فى السلم الاجتماعى والاقتصادى • فاذا مازاد هذا العدد عن حاجة المجتمع ، ولم يستطع المجتمع تحقيق مستوى طموحهم فى الارتفاع فى السلم الاجتماعى والاقتصادى حاول المربون ، خشية الثورة الاجتماعية ، أن يعملوا على تنظيم وتحديد هذا العدد من ناحية أخرى ، فيواجهون بذلك سخط المجتمع ووصفه لهم بالأنانية والديكتاتورية •



(د) جماعات اللعب والجماعات الأوليـة

تعد جماعة اللعب جماعة أولية ، ذات طابع وقتى عارض ، يتغير ويتجمع أعضاؤها بسرعة ، تبعا للظروف • فنشاط اللعبة ذاته يمـد الأساس لتنظيمها • ولذلك لا يرى الأطفال داعيا لاستمرار هذا التنظيم بعد انتهاء اللعب • ومن المهم أن نلاحظ الطابع الخيالى للعب الأطفال • فبعض الأطفال يقومون بدور اللصوص الذين يزحفون خلف الأشجار ، وبعضهم يقوم بدور رعاة البقر ، وطفل واحد فقط يحمل بندقية ويمثل بمفرده فرقة عسكرية كاملة من الفدائيين • ويلاحظ فى هذه الأدوار جميعا أنها تتغير بسرعة • ورغم هذا ، فالتكيف الاجتماعى يأخذ مجراه لأن على الطفل أن يتعلم أنه لا يمكن دائما أن يلعب الدور الذى يرغب فيه ، وينبغى عليه أن ينتظر دوره ليصبح بطلا لوقت ما •

ومن المهم ، بالنسبة للشخص الذى يلاحظ ألعاب الأطفال ، أن ينتبه الى نوع الخيال الذى يستخدمه الطفل غالبا ، لأن هذا قد يبين نموه الاجتماعى • فيلاحظ مثلا قيامه الدائم بدور المهاجم أو دور المنسحب الخائف • كما يجب عليه ان يلاحظ أيضا الدور الذى يلعبه الجنس فى اللعب • فالعاب الأولاد تتميز فى وقت مبكر عن ألعاب البنات • ومن المتوقع ان يلعب الأولاد ألعابا جافه ، ويقومون بمخاطراتهم فى الخارج ، بينما تبقى البنات مع دمياتهن ، ويقمن بتمثيل أدوارهن المنزليـــة •

وفيما قبيل المراهقة ، تتكون من الأطفال مجموعات أكثر تنظيما ، ينظمها الأطفال أحيانا من تلقاء أنفسهم ، وأحيانا أخرى يحثهم الكبار على تنظيمها • وقد تتخذ بعض هذه المجموعات صورة « الشلل » ، ولكنها لا تتسم عادة ، فى هذا السن ، بالطابع العدوانى للمجتمع ، وان كان بعضها يتسم بهذا الطابع • كما قد يوجد هناك أيضا أنواع من الجمعيات السرية التى تكتسب شهرة بين الأطفال • وينمى هذا النوع من المجموعات معرفة الطفل بالطقوس الخاصة ، والشعائر ، والدساتير ، كما قد يؤدى الى المـــامه بحفلات التدشين• ومهما يكن الشـــكل الذى تتخـــذه المجموعة ، فانه يمكن ملاحظة حدوث بعض التعلم الاجتماعى من الأنواع التـــالية :

١ ـــ النضـال من أجل القيادة ، والصور التى يتخذها هذا النضـال ، وطبيعة تغيير الدور فى كل منها •

٢ ـــ الحاجة الى قواعد ، وما تتيحه هذه القواعد من تدريب على اخضاع رغبات الفرد لصالح الجماعة •

٣ ـــ التعبير عن حاجة الطفل لبعض الاستجابات الانفعالية من أفراده •

٤ ـــ اشباع الحاجة للانتماء الى مجموعة • ولذلك يستمر النضـال

دائما من أجل تقبل المجموعة للطفل . وتبعا لطبيعة المجموعة ، قد يكتسب العضو رضا المجموعة ، باظهاره القوة الجسمية ، أو اجادته لعبة معينة ، أو القيام بأدوار مضحكة ، أو يكون أكثر جرأة من الآخرين أو أن يشتهر بالبراعة العملية .

٥ ـ الفرصة التى تتاح للتعاون ، وتعلم روح الفريق .

٦ ـ الخبرات الأولى لمخاصمة المجموعة لمجموعات أخرى منافسة لها ، والصراع الذى قد يحدث مع المنزل حول قواعد السلوك التى يتعلمها الطفل من المجموعة . وهذا النوع الأخير يحدث غالبا بين أعضاء المجموعة التى تكون أوجه نشاطها الى حد ما ضد المجتمع .

* * *

(د) جماعة المراهقين

تنشأ الحاجة فى فترة المراهقة الى جماعات أكثر تنظيما ومحافظة ، وأن تكون لها أهداف وتقاليد اكثر ثباتا . وهناك أنواع عديدة من تلك الجماعات التى تتدرج من المجموعات التى ينظمها الأولاد والفتيات بأنفسهم ، الى نوادى الشباب الرسمية التى ترتبط بالمنظمات الحرة ، وتشمل دور العبادة أو التى تقع تحت سلطة الحكومة . وتتأكد الطبيعة الرسمية للمجموعة بانتخاب أو تعيين المديرين واللجان وقادة أوجة النشاط المختلفة وبتخطيط دستور الجماعة وقواعدها . وقد لقت حركة أندية الشباب فى انجلترا مساعدة قوية من الحكومة فى بدء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ... فقد وزعت على السلطات التعليمية المحلية نشرة دورية تحثهم ، بالاضافة الى عمل الهيئات الحرة ، على القيام بانشاء أندية أخرى . وأنشئت مجالس الشباب فى جميع أنحاء البلاد وعين المشرفون على الشباب . وقد كان الموقف حينذاك يتلخص فى أنه بالرغم من النجاح الذى سجلته المنظمات الحرة ، الا أن عدد

الأفراد الذين تقدم لهم خدماتها كان محدودا ، نظرا لعدم استطاعة هذه المنظمات تقديم الامكانيات الكافية • وكانت السلطات الانجليزية فى ذلك الوقت ترى الابقاء على قاعدة العضوية الاختيارية فى منظمات الشباب ، وألا تقوم باجبار الشباب على الالتحاق بها • وقد ساعد على قيام هذه المنظمات ما أظهرته الحرب من الحاجة الى شباب صحيح الجسم ، قادر على المسئولية ، والى ضرورة حمايتهم من الانحراف •

ومهما تكن الصورة التى يتخذها التفاعل الاجتماعى ، فان قيمته بالنسبة للمراهقين ، تتلخص فى قائمة الحاجات التالية ، التى ينظر أن تشبعها المجموعة :

١ ــ يحتاج المراهق حاجة شديدة الى خبرة الجماعة الاجتماعية والى تجربة العلاقات الجديدة مع الآخرين من أنداده • فمن خصائص المراهقين تكوين الصداقات الوثيقة ، واظهار الولاء للجماعة •

٢ ــ قد تحدث بعض تلك الخبرات الجماعية فى العائلة أو فى المدرسة أو فى مجموعات العمل • ولكن يبنغى أن ينتمى الطفل الى كل هذه الجماعات • وتحقق العضوية الاختيارية للجماعات المختلفة حاجات أخرى •

٣ ــ اذا كانت الجماعة أو النادى الذى يختاره الولد لينضم لعضويته يدار بواسطة الأعضاء ، فان هذا يتيح له الفرصة للعمل وفقا للتنظيم والأسلوب الديمقراطى •

٤ ــ يتعلم الطفل ، كجزء من نموه نحو النضج ، تحمل المسئولية والاضطلاع بها • وينشأ هذا من قبوله للمركز وللدور المعين له ، أو الذى اكتسبه بمجهوده داخل الجماعة الاجتماعية • فالمراهقون يتطلعون فى

أغلب الاحيان ، الى القيام بوظائف اجتماعية محددة ، ويغتنمون الفرصة ليقوموا بهذه الأعمال •

٥ ـ يحتاج المراهق الى القيام بمخاطرات من النوع المشروع • ومن هنا ، يأتي جماعات المراهقين للنزهات والاستكشافات والسفر • وقد تتيح المعسكرات المدرسية والكشفية هذه الفرص للمخاطرة •

٦ ـ يتعلم المراهقون كثيرا من بعضهم • وتبين البحوث أن ما يسمى « بثقافة الند » أو « ثقافة الأقران » Peer Culture ، أى ثقافة المجموعة التي تضم أفرادا من عمر واحد ، تؤثر تأثيرا كبيرا على الفرد • فغالبا ما يكون المراهق أكثر استعدادا لتقبل معايير مجموعته أكثر من المعايير التي يفرضها الكبار عليه • ويدهش الكبار أحيانا حينما يكتشفون أن ميول المراهقين وآراءهم الحقيقية تختلف عما يتوقعونه • ولقد تبين من أحد البحوث الحديثة المتعلقة بتقدير قيمة الحوافز في العمل والسلوك الجيد ، أنه بالرغم من أن المدرسين يعتقدون أن التلاميذ يستجيبون استجابة أفضل للمكافآت التي تدل على رضا الكبار ، كاختيارهم لمنصب معين ، أو مدحهم علنا ، أو تقدير المدرس لهم • الا أن التلاميذ أنفسهم لم يروا ان هذه الحوافز ذات أثر كبير • فهم يرون أن ارسال تقرير حسن الى المنزل ، والنجاح في الامتحان ، والتفوق في الفرق الرياضية ، هي أكثر البواعث أثرا •

وقد عالج بعض علماء الاجتماع وظيفة الشباب في المجتمع من وجهة النظر الاجتماعية • وأوضحوا أن تعاون الشباب في المجتمع المتغير أمر على جانب كبير من الأهمية • « فالشباب هم القوة الكامنة ، التي تكون تحت تصرف المجتمع والتي تعتمد حيويته على مقدار تأهبها » • وهم يرون بصفة عامة أنه كي تستغل طاقات الشباب استغلالا صحيحا ينبغي أن يمنحوا وظيفة حيوية ومتكاملة مع الحياة الاجتماعية •

فمازال الشباب بعيدين عن المجتمع ، يعيشون على هامشه . ومع أنهم الرواد الطبيعيين ، الا أن ما يؤدونه من أعمال يتوقف على استخدام المجتمع لطاقاتهم . وبعبارة آخرى ، يحتاج الشباب الى معرفة أدوارهم الاجتماعية التى تناسب كيانهم فى المجتمع . وهذا بالتأكيد أمر مازال المجتمع يهمله الى حد بعيد . فنحن نعامل شبابنا على أنهم مازالوا غير مستقلين ، وفى حاجة الى الرعاية ، فى نفس الوقت الذى نتطلب منهم أن يتحملوا المسئولية . فنطالبهم أحيانا بالطاعة ، ونطالبهم أحيانا أخرى بأعمال مبتكرة ، ويرتبط كل هذا ، باتجاهات الكبار نحو السلطة .

وأهم ما نود التأكيد عليه هنا أن أحدث البحوث قد أبرزت أهمية ثقافة الأنداد ، او ثقافة المجموعة ، التى يتعلم فيها الفرد السلوك . فلا يمكن فهم السلوك « الردىء » أو « الحسن » الا فى ضوء مقارنته بالسلوك الذى تتوقعه الجماعة الاجتماعية . ولذلك غالبا ما نسمع أن الانحراف يرجع الى تأثير المنزل « الردىء » . وهذا يعنى أن الأسرة ، وهى أولى الجماعات الوثيقة الصلة بالطفل ، والضرورية لمنحه الحب والأمن اللازمين له ، قد تصدعت أو تعانى أزمة شديدة .

وعندما يطرد الطفل من المنزل أو لا يحس بالسعادة فيه يبحث عن الزمالة فى أى مكان ، ويصبح من السهل اذا أتيحت له الفرصة أن ينضم الى « عصابات الأطفال » الاجرامية أو التى تناصب المجتمع العداء . ويظهر فى تلك الشلل أو العصابات مدى قوة الولاء للجماعة الصغيرة ، مما يجعل من الصعب الانفصال عنها . ومن المؤكد ، أنه من المستحيل انتزاع الفرد من المنزل أو الشلة السيئة ، ومعالجته كفرد بعيدا عن الجماعات الاجتماعية . فجميع الأدلة تبين أنه ينبغى أن يتحول اخلاص الفرد لجماعته الأولى الى جماعة أخرى . فقوى الجماعة هى أكثر الوسائل قوة لاعادة تربية الطفل وتشكيله . فكما تسبب الثقافة

السيئة الانحراف ، فان الثقافة الحسنة تعالج هذا الانحراف • وينبغى أن يتعلم المنحرف أن يتقبل دورا مختلفا ، ولا يمكن ان يقوم بهذا الدور الاجتماعى الا فى وسط الجماعة • وعندما لا يمكن تغيير جماعته القديمة فان الصعوبة التى تواجهنا فى معالجة الانحراف هى أن نجد له جماعة جديدة يتقبل عن رضا مطالبها ومسئولياتها •



الفصل التاسع

دراسة الطبقة الاجتماعية (*)

لازال الجدل دائراً بين علماء الاجتماع حول نظرية الطبقة الاجتماعية ، أو حول موضوع التدرج الاجتماعي بشكل عام • ويستخدم المصطلح الأخير للاشارة الى أى نظام تدرجي للجماعات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية في مجتمع ما • وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعي بوجه عام بأنها : الطائفة ، والطبقة الاقطاعية ، والطبقة الاجتماعية ، وجماعة المكانة • ويتميز كل نمط من أنماط التدرج الاجتماعي هذه بأنه مركب • وهناك كثير من المسائل التي لم تحسم بعد المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الاقطاعية وسمات كل منهما • وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر [1] • على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسراً ، وغالباً ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح • وبرغم

(*) هذا الفصل مترجم بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، منشور ضمن الترجمة العربية لنفس الكتاب ، القاهرة ، دار المعارف ، الفصل الثاني ص ص ٧٠ —

(١) قارن عرضاً ممتازاً للدراسات الحديثة عن الطائفة عند شرنفاس وآخرين : «الطائفة » فى :

M.N. Srinivas et al. « Caste » Current Sociology. vol. VIII 1959.

وعن التدرج الاجتماعي فى المجتمعات الاقطاعية ، انظر :

Marc Bloch . Feudal Society

(وقد صدرت الترجمة الانجليزية فى لندن عام ١٩٦١) ، الفصل السادس •

هذه الصعوبات ، فان هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعى التى لا خلاف عليها بين الدارسين (*) .

نلاحظ أولا أن نسق المراتب لا يمثل جزءا من نظام طبيعى لا يتغير للأشياء وانما هو نتاج بشرى ، وهو يخضع للتغيرات التاريخية . ويمكن أن نقول بتحديد أكثر ان الفروق الطبيعية أو البيولوجية — من ناحية — والفروق فى المراتب الاجتماعية — من ناحية أخرى — تنتميان الى نوعين مختلفين من الظواهر ة وقد أشار « روسو » الى الفروق بمنتهى الوضوح فى فقرة مشهورة من كتابه عن « أصل وأساس عدم المساواة

(*) يمكن للقارىء أن يرجع الى بعض المصادر الأخرى — المترجمة او المؤلفة — باللغة العربية :

١ — جورج جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة احمد رضا محمد رضا ، ومراجعة الدكتور عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٢ — بوتوموتور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢٧١ — ٣٢٠ .

٣ — دكتور محمد الجوهرى ، « منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى » مقال بمجلة الكاتب ، اغسطس ١٩٧٢ . ويقدم هذا المقال اطارا نظريا لدراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر .

٤ — ماكيفر وبيدج ، المجتمع ، الجزء الثانى ، ترجمة الدكتور السيد محمد العزاوى ، وفؤاد اسكندر ، ويوسف ميخائيل اسعد ، مكتبة النهضة المصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧١ . وهذا الجزء كله يدور حول موضوع التركيب الاجتماعى ، ولكن معالجة الطبقات الاجتماعية بالتخصيص ص ص ٦٣٨ — ٦٦٦ . ومعالجة الموضوع فى هذا الكتاب ذات طابع تقليدى محافظ ، وهى نموذج معبر للاتجاهات المحافظة — الأمريكية غالبا — فى تناول الموضوع ، ولا ترقى اطلاقا الى اسلوب بوتومور أو جورفيتش .

(المترجم)

بين البشر » يقول فيها : « أرى أن هناك نوعين من عدم المساواة بين البشر ، الأول ــ وأسميه الطبيعى والفيزيقى ــ لأن الطبيعة هى التى أوجدته ، ويقوم على الفروق فى العمر ، والصحة ، والقوة الجسمانية ، والقدرات العقلية أو الروحية • والثانى وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية ، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعى ، وتستند الى موافقة الانسان • ويتكون النوع الأخير من الامتيازات المختلفة التى يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين ، كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينتزع منه طاعة الناس له »[٢] •

وقد أقر هذا التمييز معظم الكتاب المحدثين فى موضوع الطبقات الاجتماعية • وهكذا يلاحظ ت • ه • مارشال أن : « نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا فروقا أخرى عند ترتيب الناس فى تسلسل معين للجدارة الاجتماعية »[٣] • وان كان يقال فى بعض الأحيان ــ مع التسليم بهذا التمييز ــ أن نظام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل فى الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبى بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق فى المكانة المعترف بها اجتماعيا • وكثيرا ما تردد هذا القول[٤] ، ولكنها لا تستند

---

(2) J. J. Rousseau , A Dissertation on the Origin and Foundations of the Inequality of Mankind, Everyman editior, p. 160.

(3) T. H. Marshall, « The Nature of Class Conflict » in Citizenship and Social Class (1950) p. 115.

(٤) ونصادفها على الخصوص فى نظريات « الصفوة » عند باريتو Pareto وموسكا Mosca. التى انتقدتها فى كتابى « الصفوة والمجتمع » Elites and Society . (١٩٦٤)

هذا وقد ترجم الكتاب المذكور الى اللغة العربية ، انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع . دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة الدكاترة =

الى وقائع تؤيدها تأييداً مقنعا . حقيقة أننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة فى الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة فى التدرج الطبقى . ولكن هناك الى جانب ذلك العديد من البحوث التى أثبتت أن عدم المساواة فى الدخول يرجع الى حد كبير الى التوزيع غير المتكافىء للثروة عن طريق الميراث ، ولا يرجع أساسا الى الفروق فى الدخل المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط الى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية (٥) . وتؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمى والمهنى عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعى ، اذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية ـ مثلا ـ لا تقابل دائما بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، كما أن افتقار الشخص الى تلك القدرة لا يقابل دائما بالعكس ، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة . والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، الى حد كبير ، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعى معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة . وهناك بعض العوامل الاجتماعية ، التى سنعرض لها فيما بعد ، التى تؤدى الى تلطيف هذا الوضع ، ولكنها لا تقضى عليه .

والنقطة الثانية التى يجمع عليها المؤلفون بوجه عام هى أن الطبقات الاجتماعية ـ على خلاف الطوائف أو الطبقات الاقطاعية ـ جماعات أكثر

ـ محمد الجوهرى ، وعلياء شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسينى ، الكتاب السادس فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

(المترجم)

(٥) انظر على سبيل المثال :

H. Dalton , Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies (1920).

تميزا بالطابع الاقتصادى . فهى لا تقوم ، ولا تتدعم ، بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة . وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لا تضفى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقـــات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق . حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيسيتين ، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة ، يمكن تحديدهما بسهولة نسبيا فى معظم المجتمعات ، ولكنا يجب أن ندرك أن هناك كثيراً من الشرائح الوسطى ، التى يشار اليها من قبيل التبسيط باسم « الطبقات الوسطى » ، والتى يصعب تعيين حدودها بدقة ، كما أن العضوية فيها لا يمكن أن تحدد بأى طريقة سهلة بسيطة (*) .

(*) يجب أن نلاحظ ان هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع الراسمالى فقط ، اما الأشكال الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الراسمالية او المعاصرة لها ، فتتميز بالطبع بوجود طبقات أخرى ، ذات صفات ومشخصات مختلفة . ذلك ان اشكال الملكية الخاصة لاهم وسائل الانتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هى التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع . فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد ، وفى المجتمع الاقطاعى السادة الاقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الاقنان) ، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (البورجوازيون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة) .

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقاتأخرى فرعية . ولكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من لمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن ان نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة انها تمثل اما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، او خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل . ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة فى داخلها الى طبقات او اقسام فرعية . . .

فاذا كان الوضع بهذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعى الراسمالى الذى يتكلم عنه بوتومور (وهو الذى توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) =

ونلاحظ فضلا عن هذا أن عضوية الطبقات الاجتماعية الحديثة تتميز بأنها أقل ثباتا فى العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات التدرجية . حقيقة أن الفرد يولد فى طبقة اجتماعية معينة ـ تماما كما يولد فى طائفة أو طبقة اقطاعية ـ ولكن من الأمور الضعيفة الاحتمال أن يظل فى نفس المستوى الاجتماعى الذى ولد فيه ، على خلاف الفرد فى مجتمع الطائفة أو الطبقة الاقطاعية . ففى خلال حياة الفرد يستطيع هو ـ أو أسرته ـ أن ترتفع أو تسقط فى سلم التدرج الاجتماعى . فاذا ارتقى مستواه الطبقى ، فهو ليس بحاجة الى صك نبالة ، أو الى أى نوع من الاعتراف الرسمى ، يؤكد به وضعه الطبقى الجديد . فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء ، أو أن يضطلع بدور اقتصادى أو مهنى معين ، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية للشريحة الاجتماعية التى سينتقل اليها .

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادى للطبقات الاجتماعية ، فان

ـ فانه بالقطع أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع الذى يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادى الاجتماعى . والنموذج الحى القريب لذلك هو مجتمعنا المصرى .

فالسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الراسمالى . هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكى لا زالت ـ برغم الانجازات العظيمة التى تحققت ـ تخطو خطواتها الأولى من اجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع .

وقد رتبنا فى مقالنا عن الطبقات بعضاً من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات اليها عند دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، ويحسن أن يرجع القارىء الى :

دكتور محمد الجوهرى : **منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى** ، مجلة **الكاتب** ، اغسطس ١٩٧٢ ، ص‌ص ٣٨ ـ ٥٦ .

(المترجم)

هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة ، مما يترتب عليه ظهور عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات فى الحياة الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات • ولعله من المفيد أن نبدأ استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس ، ذلك لأنه يؤكد بقوة الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يؤكد على العلاقات المتناقضة بينها ، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية •

نلاحظ أولا أن ماركس لم يقـدم اطلاقا نظرية منهجية متكاملة فى الطبقات ، على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كمالاحظ لينين) أن كل ما كتبه ماركس كان متصلا بموضوع الطبقات على نحو أو آخر •

والنقطة التى بدأ عندها ماركس يقدم عرضا متماسكا لنظريته هى بالضبط حيث توقف مخطوط المجلد الثالث من كتابه رأس المـال دون أن يكتمل وذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التى واجهت نظريته فى الطبقات • والواقع أن ماركس قد تبنى فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق واسع من قبل المؤرخين والمفكرين النظريين الاجتماعيين (بمافيهم الاشتراكيين الأوائل) فى الوقت الذى بدأ فيه دراسته السوسيولوجية ، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة مواءمة فكرته هذه مع الاطار لنظريته فى التغير الاجتماعى ، واستخدامها فى تحليل تطور نظام اجتماعى معين ، هو الرأسمالية الحديثة • وقـد أشار هو نفسه الى ذلك عندما كتب فى احدى خطاباته القديمة يقول :

« ••• الواقع أنه ليس لى أى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع الحديث ، ولا وجود الصراع بينها • فقبلى بكثير اسـتطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخى لهذا الصراع بين الطبقات كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتشريح الطبقات

اقتصاديا » [٦] . واستطرد ماركس شارحاً اسهامه الخاص فى دارسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الانتاج ، وأن صراع الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدى الى أنتصار الطبقة العاملة وسيكون ايذانا بمجتمع اشتراكى لا طبقى .

لذلك نجد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هى فهم الطبقات الاجتماعية فى ضوء نظام الانتاج ، وفكرة التطور الاجتماعى من خلال الصراع الطبقى الذى سينتهى الى نمط جديد من المجتمعات بلا طبقات . وكما قال ماركس : « ... ان مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما خلقه الانسان نفسه بواسطة العمل البشرى » [٧] . فالانسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقى وبمعنى ثقافى أيضاً . ويقول ماركس فى مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسى » : « يدخل الناس فى الانتاج الاجتماعى الذى يصنعه الناس فى علاقات محددة لا مناص منها ولا تخضع لارادتهم الخاصة . وتقابل علاقات الانتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الانتاج المادية عندهم . ويكون مجموع علاقات الانتاج هذه البناء الاقتصادى المجتمع ، وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية ، والذى تقابله أشكال محددة من الوعى الاجتماعى . فطريقة انتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، والروحية » [٨] .

فالطبقات الاجتماعية قد نشأت مع أول توسع تاريخى لقوى الانتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الاعاشة ، بما فى ذلك

---

(٦) من خطاب له الى Weydemeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ .
(7) Economic and Philosophical manuscripts (1844).
(8) Contribution to the Critique of Political Economy (1859).

توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة ، وتراكم فائض الثروة ، وظهور الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية . لذلك كانت علاقات الأفراد — المتفاوتة — بأدوات الانتاج المملوكة ملكية خاصة هي التي تمثل أساس قيام الطبقات الاجتماعية . وقد حدد ماركس بعض المراحل الهامة في التاريخ البشري ، أو بعض الأشكال الرئيسيه للبناء الاجتماعي . وقد كتب في مقدمة كتابه « **نقد الاقتصاد السياسي** » يقول : « يمكننا على وجه الاجمال أن نحدد الأساليب الآسيوية . والعتيقة : والاقطاعية ، والبورجوازية الحديثة في الانتاج باعتبارها مراحل تقدم التكوين الاقتصادي للمجتمع » . وقد أشار — هو وانجلز **Engels** — في موضع آخر الى : الشيوعية البدائية ، والمجتمع العتيق (العبودى) ، والمجتمع الاقطاعى (نظام القنانة) ، والرأسمالية الحديثة (العمل المأجور) ، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع . وتتميز اشارات ماركس الى نمط المجتمع الآسيوى بأهمية وطرافة خاصة ، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التى مرت بها المجتمعات الغربية ، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بامكانية قيام طبقة حاكمة في هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون في الجهاز الادارى [٩]. الا أنه لم يتابع دراسة هذا الموضوع في مؤلفاته اللاحقة .

---

(٩) قارن حول هذا الموضوع المقال الهام الذى كتبه جورج ليشتهايم :

George Lichtheim , « Marx and the Asiatic mode of production » St Anthony's Studies No. 14 (1963).

وقارن كذلك ملاحظات ماركس عن المجتمعات قبل الرأسمالية ، وهى مأخوذة من مخطوطاته الأولية لكتابه « رأس المال » في :

Karl Marx, Pre - Capitalist Economic Formations , edited by E. J. Hobsbawm (1964).

ويرى هوبسباوم في المقدمة التى كتبها لهذا الكتاب ان هذه النصوص توضح ان ماركس لم يكن يحاول وضع نظرية تطوريه عامة . ولكن على الرغم من اننا يمكن عن نسلم بأن ماركس لم يكن مفكراً تطوريا على الطريقة =

وتتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات الى الآخـر بواسطة الصراعات الطبقية وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى • ويعكس الصراع الطبقي نفسه عدم امكان الموائمة بين أساليب مختلفة في الانتاج ، ويتوقف انتصار طبقة معينة ــ وما يلي ذلك من اعادة تشكيلها للمجتمع ــ على ظهور أسلوب فى الانتاج أحدث وأكثر تفوقاً ، يكون فى صالح الطبقة الجديدة أن يسود سائر الأساليب الأخرى • وتقول كلمات ماركس فى هذا الصدد : « لا يمكن أن يختفى أى نظام اجتماعى قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التي يمكن أن تجد لنفسها متسعا فيه • ولا يمكن أن تظهر علاقات انتاج أحدث وأرقى قبل أن تكون الظروف المـادية لوجودها قد نضجت فى أحشـاء المجتمـع القـديم » •

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة فى الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية • بل على العكس من ذلك ، كما أكد فى نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل Hegel ، اذ يقول : « ليس « التاريخ » هو الذى يستخدم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة ، كما لو كان فرداً معينا • ان التاريخ ليس سوى النشاط الذى يبذله الناس لتحقيق أهدافهم هم »[10] • لقد كان ماركس يؤمن بقوة (والا كانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعا من العبث) بأن انتصار الطبقة الجديدة

= كونت أو سبنسر الصارخة ، فانه من المبالغة فى الاتجاه المضاد الادعاء بأنه لم يكن ى ذهنه اى مخطط تطورى على الاطلاق • وهناك عدد من المشكلات التى اخفق ماركس فى حلها بوضوح فى كتاباته • ومن هذه المشكلات الاجابة بدقة عما اذا كان الانتقال من الاقطاع الى الراسمالية ، ثم نمو المجتمع الراسمالى يمكن أن يعتبر حالات خاصة ، أو ما اذا كان من الممكن ــ وكيف ــ ادخالها فى اطار تصور عـام لتطـور المجتمـع البشرى منـذ بداياته الأولى •

(10) The Holy Family

الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها ، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسى ، وعلى وضعها الاقتصادى الفعلى . وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى ، وقد ناقش ماركس فى عدة مناسبات مختلفة العوامل التى يمكن أن تؤثر على تطور وعيها الطبقى وعلى نضجها السياسى . فدرس فى كتابه « بؤس الفلسفة »[11] — على سبيل المثال — بشيء من الاسهاب تطور الطبقة العاملة ، وأضاف بعض الملاحظات النقدية حول الدراسات الامبريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى . ويقول فى هذا : « لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التى مرت بها البورجوازية ، ابتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة . ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل الى فهم واضح للاضرابات ، والاتحادات ، وغيرها من الأشكال التى تحاول البروليتاريا من خلالها — وعلى مرأى منا — تنظيم نفسها كطبقة ، نجد البعض وقد استولى عليه خوف رهيب ، بينما يبدى آخرون ازدراء وتعاليا » . ولذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس فى الطبقات أنها تحاول أن تأخذ فى اعتبارها التفاعل بين الموقف الواقعى للافراد المشتركين فى عملية الانتاج ، من ناحية ، والتصورات التى يكونونها عن موقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم ، من ناحية أخرى . هذا وتفسح النظرية فى تطبيقها على المجتمعات الحديثة مكانا كبيراً لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية . ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنتصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا فى صراعها ضد البورجوازية ، الى اعتقاده بأن نظام الانتاج بالمصانع الضخمة الحديثة سوف يساعد الى أقصى حد على نمو الوعى الطبقى ، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية .

ولقد كان ماركس مهتما بشكل خاص — شأنه فى ذلك شأن غيره

---

(11) The Poverty of Philosophy.

من مفكرى القرن التاسع عشر الذين ساهموا فى تأسيس علم الاجتماع — بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالى الحديث • وقد اختار أن يدرس تلك الأصول وهذا التطور فى بلد واحد أساساً هو انجلترا ، لأنها كانت فى ذلك الوقت أعظم البلاد الصناعية تقدما • وكان هدفه من ذلك أن يوضح للآخرين — كما يقول هو نفسه — « صورة مستقبلهم » • ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الاقناع فى تطبيقها على هذا المجتمع الانجليزى فى منتصف القرن التاسع عشر • وبدا أن مسار التطور الصناعى يؤكد القضية التى مؤداها أن المجتمع آخذ فى الانقسام بشكل واضح الى طبقتين رئيسيتين ، طبقة صغيرة من الرأسماليين الذين يزدادون ثراء ، وجماهير متزايدة ممن لا يملكون شيئاً والعمال المأجورين الفقراء • وأن الهوة الاجتماعية بين الفريقين آخذه فى الاتساع نتيجة انهيار الطبقات الوسطى (والتى كانت تمنى عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التى تحول أفرادها الى مستخدمين لدى الغير • ثم كانت نشأة الحركة العمالية — كذلك — (ممثلة فى النقابات ، والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية فى جميع أنحاء أوروبا ، وخاصة فى السنوات التى سبقت عام ١٨٤٨ ، كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعى الطبقى عند الطبقة العاملة ، وظهور هذا الوعى فى صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسى •

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاما الماضية موضوعا لنقد لا يعرف هوادة من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى • وقد أهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية • أولها ذلك النقد الذى يعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقية فى تفسير التغيرات التاريخية الأساسية فى المجتمع

البشرى • ويقال فى هذا الصدد ان ماركس قد أهمل ، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات ، علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية ، خاصة تلك العلاقات التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية • وقد أدى هذا الى تشويه تصويره للتغير الاجتماعى من ناحيتين • اذ قاده هذا الى التهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى • ولعل ذلك كان من الأخطاء التى يمكن التماس العذر لها فى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هناك من المفكرين ــ مثل كونت وسبنسر ــ من يعتقد أن الحرب سوف تختفى نهائيا من حيـــاة الانسان • الا أن نمو المشاعر القومية والامبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس • اذ على الرغم من امكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة ، فان السؤال يظل مطروحا كما هو : لمـــاذا استطاعت مثل هذه الأفكار والمشاعر أن تؤثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان فى الوقت الذى أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف ، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظى بانتشار واسع وشهرة بين الناس ؟

كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لجانب آخر من الاحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوروبية ، الذى كان مسئولا عن تقييد نمو الصراعات الطبقية والتخفيف منها • فلقد كان من اليسير فى منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين « أمتين » داخل كل مجتمع ، تشارك احداهما مشاركة كاملة وفعالة فى الشئون القومية وتقـــوم على توجيهها ، بينما تمثل الأخرى المـــادة الخام التى يمارس عليها الساسة عملهم • كذلك كان من السهل أن تتحسس الحركة الثورية المنيفة التى كانت آخذه فى التكون بين أبناء « الأمة » الخاضعة المقهورة • ولكنه كان قد بدأ ــ حتى وماركس لا يزال على قيد الحياة ــ توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكى تشمل جماعات جديدة من السكان ،

وهو التطور الذى اتصل ــ ولكن بسرعة أكبر ــ خلال القرن العشرين ، والذى كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات • وقد لعبت المفاهيم الأخلاقية والاجتماعية الجديدة ــ التى تؤكد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد ــ ، وكذلك فكرة « المواطنة » ، دورا فى احداث هذه التغيرات ، كما كانت فى نفس الوقت احدى نتائج تلك التغيرات •

ولقد بدا فشل الصراعات الطبقية داخل البلاد الصناعية فى الوصول الى تلك الدرجة من الشدة التى كان يتوقعها لها ماركس ، بدا بشــكل مؤثر وحاد فى عام ١٩١٤ ؛ عندما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تقريبا ــ وكثير منها ذو عقيدة ماركسية ــ على تأييد الحرب التى شنتها حكوماتها • كذلك بدت نفس الظاهرة ــ ولكن ليس بنفس التأثير والحدة ــ فى التغيرات التى طرأت على سياسة الطبقة العاملة خلال القرن العشرين ، حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية الى الأفكار والأفعال الاصلاحية وقد يمكن القول فى هذا الصدد أن رابطة القومية ــ الاجتماعية ــ قد أثبتت فى هذه العملية أنها أكثر فعالية من رابطة الطبقة فى خلق مجتمع متماسك •

والنقطة الثانية فى النقد الذى وجه الى ماركس هى أنه على الرغم من أن النظرية المــاركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر العلاقات الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، فانها لم تثبت نفس الكفاءة ــ ولا هى استخدمت بنفس النجاح ــ فى تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعى الأخرى • والواقع أن فى النظرية المــاركسية استخدامين متميزين لمصطلح « طبقة » يمكن أن يحلا لنا تلك المشكلة [١٢]

---

(١٢) يمكن للقارىء ان يجد افضل عرض لمفاهيم الطبقة المختلفة التى استخدمها ماركس فى نظريته عند :

S. Ossowski, Class Structure in Class Consciouness (London, 1963) Chapter V.

كثيرا جدا ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للاشارة الى الجماعات الاجتماعية الرئيسية ــ المضطهدين والمضطهدين ــ التى تتصارع مع بعضها فى كل نمط من أنماط المجتمع الانسانى فيما بعد المرحلة الموغلة فى البدائية، وذلك على نحو ما جاء فى افتتاحية **البيان الشيوعى** : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات » • الا أن ماركس يدرك فى مكان آخر من مؤلفاته الملامح المميزة للطبقات الاجتماعية الحديثة • ففى كتابه **الأيديولوجية الألمانية** (*) يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات القطاعية ، ويلاحظ : « التمييز بين الفرد الشخصى والفرد الطبقى ، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر الا بظهور الطبقة ، التى كانت هى نفسها من نتاج البورجوازية » • والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساسا لدراسة « الطبقة » بهذا المعنى الثانى ، كما توضح مؤلفاته العلمية بما فيه الكفاية • ولذلك لم تتح له فرصة مواجهة الصعوبات التى يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة فى الطبقات فى تفسير أصول وتطور المجتمعات الاقطاعية ، أو نظام الطوائف ، أو الشكل الآسيوى من المجتمعات الذى حدده هو نفسه وصور ملامحه باختصار • فالنقد اذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق فى اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول • فقد صاغ فروضا جديدة ومثيرة ، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذى بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأعنى نمو الرأسمالية الحديثة • أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين ، الذين أمسكوا ــ الى حد كبير ــ عن اختبار مدى فائدة النظرية ونواحى القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى •

أما الخط الثالث الذى سار فيه النقد ــ وهو الذى يهمنا هنا أكثر من أى شىء ــ فيوجه مباشرة الى تصوير ماركس لنمو الطبقات

(*) German Ideology.

الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة • فقد تنبأ ماركس — بصفة عامة — بأن الهوة الاجتماعية الموجودة بين الطبقتين الرئيسيتين — البورجوازية والبروليتاريا — سوف تزداد اتساعا ، ويرجع ذلك جزئيا الى تزايد التناقص بين ظروف معيشة كل منهما [١٣] • ويرجع كذلك الى اختفاء الشرائح الوسطى من المكان ، وأن الوعى الطبقى للبروليتاريا سوف ينمو ويتخذ طابعا ثوريا وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به فى النهاية ثورة الغالبية العظمى من السكان •

وقد وجهت ضد هذا الرأى حجج كثيرة اعتمدت على الملاحظة السوسيولوجية للتغيرات التى طرأت على بناء المجتمعات الحديثة • فيقال أولا أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب • ذلك أن انتاجية الصناعة الحديثة — وخاصة خلال العقود القليلة الماضية — قد ارتفعت ارتفاعاً عظيما بحيث أدت الى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ • وحتى لو ظل توزيع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير ، فان من شأن ذلك أن يؤدى الى رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة الى الحد الذى يمكن أن يشجع على وجود مطامح جديدة واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات التى تحبذ الأهداف الثورية • ثم يقال علاوة على ذلك بأن توزيع الدخل القومى قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة ، مما يؤدى الى تدعيم هذه الاتجاهات — المعادية للأهداف الثورية — وتوكيدها • ولو أن المدى

---

(١٣) على خلاف الاعتقاد الشائع بأن ماركس لم يؤكد أن مستوى المعيشة المادى للطبقة العاملة سوف ينهار كلية مع نمو الرأسمالية . ذلك أن موقفه الأساسى فى هذا الصدد هو أن مستوى معيشة البروليتاريا سوف ينحط بالقياس الى مستوى معيشة البورجوازية : اما بأن يظل جامداً على حاله ، فى الوقت الذى يرتفع فيه مستوى معيشة البورجوازية ، أو بأن يرتفع بمعدل أيضا . قارن عرضه الموجز لهذا الموضوع فى : « العمل المأجور ورأس المال » . Wage — Labour and Capital.

الذى بلغته عملية اعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمعات الحديثة لازال موضع خلاف ، وسوف نشير فى الفصل التالى الى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع • ولكن حتى القدر المعتدل من اعادة توزيع الدخل ، علاوة على الزيادة العامة فى الدخل ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة تأمين العمالة ، كل ذلك من شأنه أن يؤدى بوضوح الى احداث تغير هام فى وضع الطبقة العاملة فى المجتمع • ولم يعد من الممكن أبداً فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة فى البلاد الصناعية المتقدمة مغتربة عن المجتمع كلية ، أو كما تقول عبارة ماركس ، « طبقة ضمن المجتمع المدنى وليست طبقة منتمية الى المجتمع المدنى » •

ومن التغيرات الأخرى التى تمثل مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية نمو « الطبقات الوسطى الجديدة » • وليس من شأن هذا أن يعنى مباشرة فساد رأى ماركس بأن « الطبقات الوسطى » سوف تختفى تدريجياً فى المجتمعات الحديثة • ذلك لأنه كان يشير الى أعداد كبيرة من صغار المنتجين ، والحرفيين ، والعمال اليدويين ، وصغار الزراع والمهنيين الذين يعملون لحسابهم ، وكثيرين غيرهم ممن تم امتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر فى المشروعات الرأسمالية الكبيرة • ومع ذلك فانها لا تتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية ، وهى أن « الشرائح الوسطى » سوف تختفى ، وأنه سيظهر بناء طبقى مبسط يضم طبقتين رئيسيتين محددتين • وقد كتب فى البيان الشيوعى يقول : « ان الذى يميز عصرنا الحاضر ـ عصر البورجوازية ـ هو أنه جعل التناحر الطبقى أكثر بساطة : فان المجتمع ككل آخذ فى الانقسام أكثر فأكثر ، الى معسكرين كبيرين متعارضين ، الى طبقتين كبيرتين ، تواجه احداهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » •

وتضم الطبقات الوسطى الجديدة الموظفين الكتابيين ، وفئة

المشرفين ، والمديرين ، والفنيين ، والعلماء ، وكثيرين من أولئك الذين يعملون فى توفير هذه الخدمة أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية ، والترويح ، وقضاء أوقات الفراغ) • وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية ، وهى تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية الحديثة • ثم هى تدخل ـ أو تعيد ادخال ـ عنصر هام من العناصر التى يقوم عليها التدرج ، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة ، والاستهلاك ، وأسلوب الحياة • وقد فعل ذلك ماكس فيبر Max Weber ـ الذى كان أول من قدم بديلا شاملا متكاملا للنظرية الماركسية ـ بأن ميز أولا بين مختلف أشكال التدرج التى تتعايش مع بعضها فى المجتمعات الحديثة وهى : التدرج الطبقى ، الذى أولاه ماركس اهتمامه الأكبر ، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام • كما درس توزيع القوة السياسية فى المجتمع كظاهرة مستقلة ، وهى التى اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقى وحده تقريباً • ومن الأمور الواضحة فى نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة ـ الذى يسمح بتكوين جماعات مكانة ـ يرجع فى الأصل الى الجماعات قبل الرأسمالية التى كانت تحظى بالاحترام الاجتماعى ، كمختلف عناصر طبقة النبلاء ، والمهن المتعلمة ، وكبـار الموظفين • أما الطبقات الوسطى الجديدة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التى تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصهم التعليمية والثقافية ، وعلى طبيعة المهن التى يمارسونها ، وعلى أسلوبهم الخاص فى الحياة •

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يؤثر على النظام الطبقى ـ كما يفهمه ماركس ـ من ناحيتين هامتين • أولا : أنه يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التى من شأنها أن تملأ الهوة

الموجودة بين الطرفين المتباعدين فى البناء الطبقى (*) • ثانياً : أنه يقدم تصوراً جديداً تماماً للتدرج الاجتماعى ككل ، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل Continuum من مراتب مكانة أقل وضوحاً وتحديداً ، التى تتحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المختلفة ، وليس وفقاً لعامل الملكية وحده ، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسى بين الطبقات • فالعلاقات بين جماعات المكانة بمستوياتها المختلفة علاقات تنافس ، وليست علاقات صراع • ومع نمو الطبقات الوسطى عددياً ، التى تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان ، أخذت هذه الفكرة عن التدرج الاجتماعى كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكانات) — دون أى فواصل حادة بينها ، وبالتالى بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية — أخذت تؤثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعى ، وكان انتشارها بمثابة اختبار لنمو الوعى الطبقى • وترتب على هذا أنه على حين اعتبر ماكس فيبر أن التدرج على أساس الطبقة والتدرج على أساس المكانة يتعايشان الى جوار بعضهما فى المجتمعات الحديثة ، وأن أهمية كل منهما النسبية تتذبذب تبعاً للتغيرات التى تطرأ على التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية على حين كان هذا رأى ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتهون الى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير فى نسق التدرج الاجتماعى ككل •

(*) نود أن نلفت نظر القارىء الى المضمون الأيديولوجى لهذه الآراء . فهى فى تصورنا أكثر من مجرد خلاف « اكاديمى » حول عدد الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ، وانما هى محاولة تقديم بديل للتصور الماركسى للطبقات والصراع الطبقى . فطمس هذا الوضوح فى معالم البناء الطبقى يؤدى آليا الى الغاء فكرة الصراع الطبقى أو تمويهها . وكذلك نبهنا من قبل الى أن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، اذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد الموقفين — الماركسى أو البورجوازى — منطلقا لها . راجع مقالنا فى الطبقات المنشور فى مجلة الكاتب ، عدد اغسطس ١٩٧٢ .

(المترجم)

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخران يؤكد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية قد تعاظمت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركز الطبقات وثباتها بالمعنى الذى كان يقصده ماركس ، بل وأن تقنعنا ــ على خلاف آراء ماركس ــ بقبول صورة التدرج الاجتماعى كسلسلة متتابعة من مستويات الهيبة ، أو كسلم ذى درجات متلاصقة يستطيع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعاً لقدراتهم[١٤] . الا أن مقدار ومدى الحراك الاجتماعى قد قدره العلماء بطرق متعارضة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل ، وسنشير فيما بعد الى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع .

أما الرأى الثانى الذى يؤيد هذه النتيجة ، والذى يرجع فى نهاية الأمر الى تمييز فيبر بين التدرج الطبقى وتوزيع القوة السياسية ، فقد عرضه رالف دارندورف بمنتهى القوة فى كتابه المعنون **الطبقة والصراع الطبقى فى المجتمع الصناعى**[*] . ومؤدى القضية الأساسية عند دارندورف أن التزامن بين الصراع الاقتصادى والصراع السياسى ــ والذى يمثل أساس نظرية كارل ماركس ــ لم يعد قائما فيما أسماه « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » . ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسمالى : « ان خطوط الصراع الصناعى والسياسى كانا متطابقين . ثم عادا طرفا العملية

---

(١٤) نلاحظ أن هذا الرأى متضمن فى النظرية الوظيفية للتدرج الاجتماعى التى عرضها كنجزلى دافيز K. Davis وويلبرت مور W. E. Moore فى مقالهما : « بعض أسس التدرج » .

«Some Principles of Stratification» in American Sociological Review, April , 1945.

كما دافع عنها ــ الى حد ما ــ سيمور ليبست وراينهارت بندكس فى كتابهما :

الحراك الاجتماعى فى المجتمع الصناعى :

S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Berkeley , 1959.

(*) R. Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society.

الصناعية ــ وهما رأس المـــال والعمل ــ ليلتقيا من جديد ، كبورجوازية وبروليتاريا ، على مسرح الأحداث السياسية ••• ومن القضايا المحورية فى هذا التحليل أن الصناعة والمجتمع قد انفصلا عن بعضهما فى مجتمع ما بعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذى كان قائما فى المجتمع الرأسمالى • وأخذت هذه الظاهرة تتزايد وضوحا ، وهى أن العلاقات الاجتماعية فى المجال الصناعى ــ بما فيها الصراع الصناعى ــ لم تعد تسيطر على المجتمع ككل ، وانما تظل مقصورة ، فى أنماطها ومشكلاتها ، على الميدان الصناعى وحده • فالصناعة والصراع الصناعى قد أصبحا معزولين عن سائر النظم فى المجتمع ما بعد الرأسمالية ، أعنى أنهمـــا محصوران داخل حدود مجالهما الفعلى فاقدين بذلك تأثيرهما على سائر ميادين المجتمع الأخرى » • (المرجع السابق ، صفحة ٢٦٨) • على أننا اذا وضعنا هذه الآراء على محك الاختبار الامبيريقى وجدنا ان دحضها أيسر بكثير من دحض آراء ماركس التى أرادت أن تحل محلها • فقد أثبتت عديد من الدراسات أن الصراعات السياسية الرئيسية فى البلاد الصناعية الأوروبية ــ وبدرجة أقل فى الولايات المتحدة ــ ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية دائما ، وأن هذه الصراعات تعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية • على أن انتقادات دارندورف لمـــاركس يمكن أن تكون أكثر اقناعا فى صياغاتها غير المتطرفة ، عندما يقول مثلا ان فى المجتمع جماعات متصارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجتماعية قد تكون لها فى بعض الأحيان أهمية فائقة • وعندما يقول أيضا ان الارتباط بين الصراع الصناعى والصراع السياسى لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وانما يجب أن يدرس فى كل حالة على حدة • وأخيراً عندما يقول انه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات الهامة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها ، التى لم يكن لمـــاركس من سبيل للتنبؤ بها بوضوح أو أخذها فى الاعتبار •

وعلاوة على الانتقادات التى أشرنا اليها ، والتى تعترض على تصوير ماركس للعلاقات بين الطبقات ، هناك نوع آخر من النقد الذى يطعن فى صحة تحليله للطبقتين الرئيسيتين ـ وهما البورجوازية والبروليتاريا ـ بسبب ما تعرضت له من تغيرات خلال القرن العشرين • فيقال ان البورجوازية لم تعد بعد جماعة مغلقة متماسكة ومستمرة • فقد خضع بناؤها ، وتكوينها ، وثباتها للتغيرات العميقة بمرور الوقت ، وذلك بسبب اتساع نطاق الملكية الخاصة ، وتفتت الثروات الكبرى ، وزيادة الحراك الاجتماعى ، وغيرها من التغيرات التى طرأت على المجتمع هذا فضلا عن أنه لم يعد من الممكن الاصرار على أن البورجوازية طبقة مسيطرة • أولا : لأنها لم تعد جماعة متماسكة ، وثانيا : لأن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها يجعل من الصعب على أى جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها • وأخيراً : لأن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوة السياسية فى نهاية الأمر فى أيدى جماهير الشعب •

أما التغيرات التى طرأت على ظروف الطبقة العاملة فيبدو أنها كانت أكثر اضراراً بالنظرية الماركسية من تلك الانتقادات جميعاً • لقد توقع ماركس للطبقة العاملة أن تصبح أكثر تجانساً ، لأن الفروق فى المهارة وفى الأجر سوف تتضاءل ، هذا اذا لم تزل تماما ، بسبب الاستخدام الأكثر تركيزاً للآلات • كما توقع لها أن تصبح أقوى عدداً ، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى القديمة سوف ينحدرون الى مستوى العمال بأجر • وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحداً وأكثر وعياً طبقياً نتيجة زيادة تشابه ظروف الحياة والعمل التى تعيش فى ظلها ، وسهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة ، وانتشار المذاهب الاشتراكية • وتوقع لها أخيراً أن تصبح قوة ثورية بسبب ازدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البورجوازية ، وادراكها أن التغيير الجذرى للمجتمع هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة

للغالبية العظمى من الناس • وقد لاحظ النقاد فى هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لازالت تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة ، على الرغم من ان الفروق فى الأجر آخذة فى التضاؤل باستمرار • ولاحظوا أيضاً أن ازدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيداً بكثير عما كان موجوداً قبلا ، كما خلق أنواعا عدة من المصالح التى تخص كل منها قطاعات بعينها • وأن نمو الطبقات الوسطى قد قلل نسبة العمال الصناعيين الى مجموع السكان ، فقلل بالتالى من تأثيرهم الاجتماعى • وأن ازدياد الحراك الاجتماعى قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة • وأن التحسن العام الذى طرأ على مستويات المعيشة قد أدى الى « تبرجز » (*) الطبقة العاملة ككل ، التى تحاول الآن استعارة معايير الطبقة الوسطى وأنماطها فى الحياة •

ومن المؤكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد فى أى تصوير واقعى للطبقة العاملة فى المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولو أن التغيرات التى حدثت مازالت تحتمل كثيراً من التفسيرات • وأكثر القضايا اثارة للخلاف فى هذا الشأن مسألة « تبرجز » الطبقة العاملة التى كثيراً ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة • ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق الا جولد ثروب ولوكوود مؤخراً (١٥) ، اللذان لاحظا ترتيباً على بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع البريطانى : « ••• أنه قد تكونت صورة — يمكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم — عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة فى تسلسل درجاته ، كما أصبح أقل تطرفاً وأقل

(*) « تبرجز » embourgeoiesement اى محاولة اكتساب صفات وخصائص الطبقة البورجوازية والتشبه بهـا .

(المترجم)

(15) John H. Goldthope, David Lockwood , « Affluence and the British Class Structure » . The Sociological Review, XI. (2), July, 1963, pp. 133 - 63.

صراحة فى نفس الوقت ، الا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادى الذى حدث مؤخراً — ولازال مستمراً ومتزايدا — دخول عامل جديد فى الموضوع ، وهو وصول الطبقة العاملة الى مستوى « الوفرة » ... وقد ادعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة — أو على الأقل قطاع منها أكثر ثراء — تسير الآن فى طريق فقد هويتها كشريحة اجتماعية ، وهى فى طريقها الى الذوبان فى الطبقة الوسطى ... ولابد أن يعنى هذا وقوع تغير فى البناء الطبقى أشد سرعة وأبعد أثراً من أى عامل آخر يمكن أن يترتب على الاتجاهات العلمانية فى التوزيع المهنى ، أو فى التوزيع الشامل للدخل والثروة ، أو فى معدلات الحراك الاجتماعى بين الأجيال » ، ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك الى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصادية والعلاقية (نسبة للعلاقات) والمعيارية للتغيرات التى طرأت على حياة الطبقة العاملة ، فيشيران الى أن كثيراً من الدراسات قد بالغت فى تقدير التقدم الاقتصادى الطبقة العاملة بالنسبة للطبقة الوسطى ، لأن تلك الدراسات لم تأخذ فى اعتبارها العوامل المتصلة بذلك التقدم ، كالأمن الاقتصادى ، وفرص الترقى ، والامتيازات الهامشية بأنواعها المختلفة ، أما الجانبان الآخران وهما الجانب العلاقى (أى مدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال اليدويين على قدم المساواة فى علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية) ، والجانب المعيارى (أعنى مدى اكتساب العمال اليدويين نظرة جديدة ومعايير سلوكية جديدة تشبه نظرة ومعايير الطبقة الوسطى) ، فيكاد يمكن القول بأنهما لم يدرسا على الاطلاق ، ولكن الشواهد المتاحة تؤكد أن الهوة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لازالت واسعة جداً ، ويترتب على هذا أن النتائج السياسية التى ترتب على ما يسمى « ببرجزة » الطبقة العاملة ، أو الرأى القائل بأن البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى ، (مثل نهاية الايديولوجيا ونهاية الصراع الطبقى) ، هى موضع شك لا حد له .

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثة ـ أجراها « سيرج ماليه » (١٦) الى بعض النتائج التى تكمل النتائج التى انتهى اليها جولد ثروب ولوكوود فقد أقام ماليه تمييزاً هاماً بين موقف العامل فى مجالى الاستهلاك والانتاج . ففى مجال الاستهلاك « لم تعد الطبقة العاملة تعيش فى عزلة، فقد أدى بها مستوى معيشتها وطموحها فى المتع الماديه الى الخروج من الأحياء الخاصة بها التى كانت تحصر نفسها داخلها فى بداية التصنيع . ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملا بعد أن يخرج من المصنع ». اما فى عمليه الانتاج نفسها ، فنجد على العكس من هذا « أن السمات الأساسية التى تميز الطبقة العاملة عن سائر الشرائح الاجتماعيـة الأخرى لازالت كما هى لم تتغير » (١٧) فالسمات المميزة للطبقة العاملة ونظرتها ـ فى مجال الصناعه ـ قد ظلت كما هى أو تعرضت للتغير بسبب منظمات المصنع والنقابات . ويلاحظ ماليه ، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صناعية ، أن « الطبقة العاملة الجديدة » قد دفعت دفعاً ، نتيجة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، الى الاضطلاع بمسئولية أكبر عن تنظيم الانتاج ، وذلك من خلال ممثليها النقابيين وهكذا دفعت دفعاً الى أن تعتبر نفسها ، وربما بوضوح أكبر ، الجانب الذى يحتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلا من المـلاك الرأسماليين الحاليين .

ونعرض فى النهاية لأحد الانتقادات الموجهة الى النظرية الماركسية والذى يرجع بشكل مباشر الى الخبرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيتى . ولعل كلمات عالم الاجتماع البولندى ـ المرحوم « ستانيسلاف أوسوفكى » ـ تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذى كان شائعاً فى القرن التاسع

(61) Serge Mallet, La Nouvelle classe ouveriére (Paris, 1963) .

(١٧) المرجع السابق ، صفحة ٩ .

عشر — سواء الليبرالى أو الماركسى — جانبا كبيراً من صلاحيته فى العالم الحديث . ففى المواقف التى تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعى — الى حد يقل أو يزيد — لتحكم السلطات السياسية ، فاننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد ، أو ميلين ، أو فيبر . أى بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعا لعلاقاتها بوسائل الانتاج أو — كما يقول البعض الاخر — تبعا لعلاقاتها بالسوق . ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية التى تتكون تلقائياً . ففى المواقف التى تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقى فى المجتمع ، وحيث تصبح الامتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما فى ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومى ، ويكون منح هذه الامتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية . وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية العظمى منهم ، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف فى التسلسل الهرمى البيروقراطى .. عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذى كان معروفا فى القرن التاسع عشر نوعا من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعى »[18] . ويلائم هذا الكلام بمنتهى الوضوح الاتحاد السوفيتى والمجتمعات التى تنتمى الى نفس الطراز ، الذى أدى فيه حكم الحزب الواحد ، الذى لا يواجه أى معارضة منظمة ، الى ترتيب الدخول والمراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة .

---

(18) Stanislay Ossowski, Class Structure in the Social Consciousness, P. 181.

الباب الرابع

علم الاجتماع التطبيقى

الفصل الأول : مشكلات وقضايا التنمية .
الفصل الثانى : دراسة الفقر .
الفصل الثالث : دراسة الجريمة .
الفصل الرابع : بحوث الوقاية الاجتماعية .
الفصل الخامس : علم الاجتماع الطبى .
الفصل السادس : بحوث تقييم المشروعات .
الفصل السابع : سوسيولوجيا السلام .
الفصل الثامن : الدراسة الاجتماعية للمستقبل .
الفصل التاسع : بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقى .

الفصـــل الأول

مشكلات وقضايا التنمية

اولا : أنماط المنـــاطق الناميــة

اذا أردنا أن نلقي نظرة عامة ــ غير ممحصة ــ على انتشار مختلف النظم الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية وانتشار مستويات المعيشة المختلفة فى العالم المعاصر ، فاننا نستطيع أن نتوصل الى تحديد المناطق الأربعة الرئيسية التالية • وهدفنا من ذلك أن نتفهم موقع البلاد النامية على خريطة العالم الاقتصادية ، أو أن ننظر الى تلك البلاد فى ســياق الوضع الاقتصادى العالمى العام •

١ ــ المناطــق الصناعية الرئيسيــة :

وهى المناطق الصناعية المتقدمة نسبيا ذات الكثافات الســكانية العالية ، ومستوى المعيشة المرتفع ، وتضم تلك المناطق : المناطق الشمالية الشرقية والوسطى من الولايات المتحدة ، وغرب ووسط أوروبا (بما فيها شمال ايطاليا) حيث يتراوح متوسط الدخل القومى السنوى بين ٦٠٠ و ٢١٠٠ دولار للفرد الواحد [١] • ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالى ٣٥٠ مليون نسمة أو ١١٫١٪ من مجموع سكان العالم •

---

(١) هذه الأرقام ، وكذلك بيانات المجموعات التالية مأخوذة من الكتاب الاحصائى السنوى للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ •

٢ – المناطق الزراعية الحديثة :

وتتميز تلك المناطق بأن استغلالها الاقتصادي لم يبدأ الا في العصر الحديث ، وهي تعتمد اعتمادا أساسيا على الزراعة وتربية الماشية وعلى المنشات الصناعية التحويلية • وان كانت الصناعات التحويلية قد أخذت تساهم بنصيب متزايد في اقتصادياتها • كما تتمتع تلك المناطق بمستوى تكنولوجي رفيع في أساليب الانتاج والتوزيع • وكثافة السكان فيها اما معتدلة أو منخفضة ، ومستوى المعيشة فيها مرتفع نسبيا ، وتضم تلك المناطق : المناطق الوسطى والغربية في الولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلندة ، وجنوب أفريقيا (في المناطق التي يسكنها البيض فقط) ، حيث يتراوح متوسط الدخل القومي السنوي بين ١١٠٠ و ١٨٠٠ دولار للفرد الواحد • ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالى ١٢٤ مليون نسمة أو ما يعادل ٤٪ من مجموع سكان العالم •

٣ – المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية العالية :

وهي أقاليم يجري استثمارها اقتصاديا منذ آلاف السنين ، حيث تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتربية الماشية ، تنتشر في المناطق الدافئة والمناطق الاستوائية (المدارية) ، وتتميز تلك المناطق بالارتفاع الكبير في الكثافة السكانية ، وبأدوات عمل بدائية ولكنها مستغلة استغلالا كثيفاً • وتضم تلك المناطق معظم مناطق الصين ، والهند بأكملها ، وجنوب آسيا (باستثناء بعض المناطق التى أنشأ بها الأوربيون مزارع حديثة ضخمة تعمل بالنظم الميكانيكية أساساً وكذلك اليابان) ، ومصر وجزر الهند الغربية • وأجزاء كبيرة من ايطاليا واسبانيا والبرتغال ، ودول البلقان ، ويتراوح الدخل القومي السنوي في تلك المناطق بين ٤٠ و ١٥٠

دلاراً للفرد الواحد ، ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالى ١٦٨٠ مليون نسمة أو ما يعادل حوالى ٥٤٪ من مجموع سكان العالم •

٤ ــ المناطق الزراعية القديمة ذات الكثافة السكانية المعتدلة :

يعتمد النشاط الاقتصادى في تلك المناطق أيضاً اعتماداً أساسيا على الزراعه وتربية الماشية والكثافه السكانية فيها معتدلة أو منخفضة ، أما أدوات الانتاج وأساليبه فبدائية وتتميز بقدر من الشمول • وقد عرفت بعض تلك المناطق حديثا وحدات الانتاج الزراعي والصناعي الكبيرة ذات النظام الراسمالي او التعاوني ، وان كان ذلك قد تم بشكل متفاوت تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى • وتنتمي الى هذه الفئة المناطق التالية : الجزء الأكبر من الاتحاد السوفيتي ، وبولنــدة ، والشرق الأوسط ، وافريقيا (فيما عدا مصر) وأمريكا اللاتينية ، ويتراوح متوسط الدخل القومي السنوى فى تلك المناطق بين ٧٠ و ٢٥٠ دولاراً للفرد الواحد • ويبلغ مجموع سكان تلك المناطق حوالى ٩١٥ مليون نسمة أو ما يعادل حوالى ٣١٪ من مجموع سكان العالم •

إذا نظرنا الى هذه المجموعات الأربع وجدنا أن المجموعتين الأولى والثانية تشمل البلاد التى نشطت فى ميدان النمو وقطعت شوطاً بعيداً على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، أما المجموعتان الثالثــة والرابعة (باستثناء اليابان والاتحاد السوفيتي) فتشمل البلاد التى مازالت تسعى الى تحسس طريق النمو السليم السريع • والملاحظ أن المجموعة الثانية (البلاد الزراعية الحديثة) قد استطاعت باستثناء بعض الدول أن تحقق أعلى متوسط للدخل القومى للفرد بعد الولايات المتحدة ، وهى كذلك المجموعة الوحيدة التى حققت هذا النمو الاقتصــــادى والاجتماعى الهائل فى وقت قصير نسبياً ، لا يكاد يزيد على جيلين اثنين فقط • أما بالنسبة للمجموعة الأولى (وهى البلاد الصناعية الرئيسية) فقد تمت عملية النمو هذه فى وقت أطول نسبياً كما نعلم •

فاذا قبلنا هذا التصنيف الذى لا يعدو كونه تصنيفاً أوليا مبسطاً ، واذا قبلنا المعايير التى عرضنا لها من قبل لأصبح بوسعنا القول بأن حوالى ١٥٪ من مجموع سكان العالم هى الآن بلاد « متقدمة » (نسبيا طبعاً) وأن حوالى الـ ٨٥٪ الباقية عبارة عن بلاد مازالت بعد متخلفة أو لم تحقق بعد التنمية المطلوبة (مع ما بينها من تفاوت) •

ولاشك أن مجموعتى البلاد المتخلفة (الثالثة والرابعة) تضمان عدداً كبيراً متنوعاً أشد التنوع من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية • فهى تضم — من بين ما تضم — شعوباً ذات ثقافات عريقة، استطاعت أن تحافظ على أشكال حياتها منذ قرون بعيدة دون أن تطرأ عليها تغيرات جذرية ، وتتميز بأبنية اقطاعية واضحة ، كما نجد على سبيل المثال فى جنوب غربى أوربا وفى الشرق الأوسط • كما تضم هاتان المجموعتان علاوة على ذلك بلاداً تعرضت منذ عهد قريب لتغيرات ثورية عنيفة قضت على النظم القديمة فيها ووضعتها على طريق نمـو اقتصادى واجتماعى جديد تماما : كالاتحاد السوفييتى والصين والدول الدائرة فى فلكهما • وتضم أخيراً بلاد أمريكا اللاتينية (أمريكا الجنوبية والوسطى) التى أصبحت نظمها الاقتصادية والاجتماعية بعد تدهـور حضارات سكانها الأصليين والقضاء عليها بواسطة الغزاة الأوروبيين عبارة عن نظم خليط (ذات رواسب هندية حمراء وأفريقية) ، ومازالت حتى اليوم تتحسس لها طريقاً مستقلا وتفتش لها عن هوية خاصة • وتقترب من هذه المجموعة الأمريكية اللاتينية بعض البلاد الآسيوية والأفريقية التى تمر اليوم بمرحلة انتقال حضارى مماثل تتأرجح فيه بين أشكال الحياة الموروثة — التى خدشتها المؤثرات الوافدة من الغرب من ناحية ، وآفاق المستقبل غير المحدودة وغير الواضحة تماماً — من ناحية أخرى ، ومن أمثلة هذه المجموعة : اليابان ، والهند ، والباكستان ، وبورما ، وأندونيسيا • والفلبين ، ومصر ، وسوريا ، والعراق ، والدول

الأفريقية الجديدة التى استقلت خلال الستينات عن الدول الاستعمارية الأوروبية •

وهناك علاوة على ذلك مشكلة ملحة من نوع خاص فى بعض المناطق مثل جنوب وجنوب شرق أفريقيا حيث تسيطر أقلية من المستوطنين البيض على أغلبية هائلة من الوطنيين الأفريقيين والمستوطنين الآسيويين (الهنود والباكستانيين أساساً) ، والتى تخوض اليوم صراعات ذات أبعاد سياسية واقتصادية وعنصرية لم تتبين معالمها بعد • ولا يمكن التنبؤ بنهايتها بسهولة • وتثور نفس المشاكل ـ وان يكن على نطاق محدود ـ أمام الأقليات العربية والهندية فى شرق أفريقيا والمهاجرين الصينيين فى جنوب شرقى آسيا •

واذا استبعدنا من التصنيف السابق المجموعتين الأولى والثانية اللتين تمثلان مجموعة من الدول المتقدمة الغنية وكذلك البلاد الاشتراكية والشيوعية التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه : فاننا سندرس فيما يلى بلاد المجموعتين الثالثة والرابعة بعد استبعاد دول الكتلة الشيوعية منهما • ولعل العامل الأساسى فى استبعاد دول تلك الكتلة من نطاق بحثنا هو نقص المعلومات والدراسات المنشورة عن نظام الحياة وخطط التنمية فيها ، مما سيجعل حديثنا عنها سطحيا مجانبا للصواب فى أغلبه •



ثانيا : ــ أعراض التخلف

ان الظروف السائدة حاليا فى البلاد النامية تثير لدينا انطباعا قويا بأن تلك البلاد تعيش مرحلة من التحول المرن التى يصعب الالمـام بكل جوانبها والتأثر على مناحى حياتها ، الا أنه يتحتم علينا برغم الغموض الشديد والتنوع الهائل أن نكون لأنفسنا صورة واضحة ــ قدر الامكان ــ لواقع تلك البلاد يمكن من خلالها أن نضع أيدينا على العوامل التى ساهمت فى خلق ذلك الواقع ، والتى تعمل على استمراره . كما أنه من شأن مثل هذا الموضوع أن يمدنا باجابة دقيقة عن السؤال ، أو قل الاتهام الذى يوجهه البعض الى تلك البلاد : لمـاذا أخفقت مساعدات التنمية التى توجهها الدول الغنية الى تلك البلاد حتى الآن فى تعديل الوضع القائم ؟

ان الملاحظ أن طرح التساؤل عن عوامل تخلف تلك البلاد يثير لدى أطراف المناقشـــة عديداً من الآراء المتنوعة والمتضاربة ، سواء كنا بصدد التساؤل عن أسباب التخلف عامة ، أو أسباب القصـــور فى ميدان أو مجال معين من مجالات الحياة فى تلك البلاد . وأهم ما يميز هذه التفسيرات المطروحة التحيز ، وعدم التخصيص ، فهى تشير الى كل شىء وتمس كل جانب من جوانب الحياة ، كما أنها ثمرة أساليب متباينة فى التفكير المحافظ والتقدمى ، والمتسامح والمتعصب ، القائم على العلم والمستند الى الهوى والغرض . وازاء مثل هذا الموقف يصبح مجرد التمييز بين الحقائق الموضوعة والمعتقدات الذاتية فى مناقشة من هذا النوع أمراً عسيراً غير مأمون العواقب.

يضاف الى كل ذلك صعوبة بالغة هى أن يأخذ أطراف أى مناقشة من هذا النوع فى اعتبارهم مستويات متنوعة من التخلف (أو من النمو)،

وأن يأخذوا فى اعتبارهم جملة من العوامل التى تؤثر بشكل غير مباشر على العوامل والمقومات الاجتماعية والاقتصادية : كالعوامل الطبية ، والجغرافية ، والدينية ، والتشريعية ... الخ ، وهكذا يصبح من الأمور البالغة الصعوبة أن نستطيع فى خضم هذه الصور والانطباعات والحقائق الامبيريقية عزل العوامل المسئولة أساساً عن هذه الظروف المتخلفة ، وأن نميز بينها وبين أعراض التخلف أى الظروف التى تعد آثارا أو نتائج لتلك العوامل الأساسية ، ولعلنا يمكن أن نفهم طبيعة هذا الموقف المعقد اذا اتفقنا على أن كل واقعة قائمة ذات علاقة تفاعل وظيفى مع كافة العناصر الثقافية الأخرى ، بحيث تعد هى نفسها نتيجة لواقعة أخرى سابقة عليها ، كما تؤدى هى بدورها الى احداث طائفة من النتائج فتكون سبباً ونتيجة فى وقت واحد ، وبذلك يكاد الباحث أن يجد نفسه وسط حلقة مفرغة من التحليلات والتفسيرات التى تخلق موقفاً ليس باليسير .

ثم ان السؤال عن « أسباب » التخلف يصبح أكثر صعوبة وأشد تعقيداً اذا لم يكن موجهاً بشأن بلد بعينه أو جزء من ذلك البلد ، وانما كان متعلقاً بكل « البلاد النامية » على اطلاقها ، ومع ذلك فان مثل هذا التساؤل له فى نظرنا ما يبرره ، حيث انه يمكن أن يقودنا الى القاء الضوء بشكل عام على الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف وعلى ظروف الهوة التطورية التى تكونت بين البلاد الصناعية المتقدمة وبين تلك البلاد النامية على امتداد القرون القليلة الماضية .

وسنحاول فيما يلى أن نستعرض معاً بعض مؤشرات التخلف الملموسة والمحددة التى تتميز بقدر من الوضوح والعمومية ، والتى يمكن أن تكون عاملا من عوامل التخلف ومؤشراً له أو عرضاً دالا عليه :

١ ــ يعد انخفاض متوسط الانتاجية فى تلك البلاد من أهم أعراض تخلفها ، ومن أهم ما يترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفــرد من الدخل القومى ، وتؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح احصائيات الأمم المتحدة التى تنشرها أجهزتها المختلفة كل عام • ونلاحظ من تــلك الاحصائيات أن متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة (الرأسمالية أساساً) كان يبلغ فى أوائل الستينات ١٠٢٨ دولاراً فى العام ، بينما كان يبلغ فى نفس الفترة فى البلاد النامية ٨٣ دولاراً فقط ، واذا استخدمنا هذين الرقمين لقياس تخلف البلاد النامية ، فليس من العسير أن نتبين أنها تأخرت فى تطورها الاقتصادى ١٢ مرة (٨٣ : ١٠٣٧) [١]•

وينقل مؤلفو كتاب « العالم الثالث » ــ الذى سبقت الاشارة اليه ــ كلمة معبرة أبلغ التعبير صرح بها ممثل كينيا فى مؤتمر التنمية والتجارة الذى عقدته الأمم المتحدة لأول مرة فى جنيف عام ١٩٦٤ ، يقول فيها : « ••• ان البحوث الأكاديمية والكتب الدراسية الاقتصادية تتحــدث دائما أبداً عن دخل سنوى لكل فرد من السكان يبلغ ثلاثين دولاراً أو ستين دولارا ، أو حتى مائة دولار • ولكن هذه الاحصائيات لا تعطى صورة حقيقية عن الظروف التى يعيش فيها ملايين الناس ، فان كثيرين منهم لا يملكون أى دخل على الاطلاق ، وهم لا يعرفون ما سيأكلون غداً ولا أين سينامون عندما يحل الليل • وهم لا يرون أى قرش من تلك الدخول الخاصــة بكل فرد من السكان التى تتحدث عنها الكتب » [٢] •

ومن هذه العبارات الواضحة يبدو لنا أنه رغم انخفاض المتوسطات

---

(١) جوكوف وآخرون العالم الثالث : قضايا وآفاق ، دار التقــدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١١٢ .

(٢) نقلا عن العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٣ . والاقتباس عن مجلة « الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية » ، العدد ١١ ، عام ١٩٦٤ ، ص ١١٩ .

الخاصة بالفرد من الدخل القومي في البلاد النامية ، الا أن سوء التوزيع يحط صورة الواقع تبدو أكثر بشاعة وأشد ايلاما •

٢ ـ حقيقة ان الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ، ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطأ من سرعة نمو السكان ، بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة • والنتيجة المنطقية لهذا هي أن تذهب جهود التنمية أدراج الرياح ، حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل ، وربما أدت في بعض الأحيان الى انخفاض فعلي في نصيب الفرد من الدخل القومي •

والملاحظ أيضاً أن معدل نمو الدخل القومي في البلاد النامية يتم بشكل أبطأ من معدلات نموه في البلاد المتقدمة • ففي السنوات الخمس من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ بلغ المتوسط السنوي لنمو اجمالي الدخل القومي في البلاد النامية ٤ر٧٪ ، بينما بلغ هذا المتوسط في الفترة نفسها ٤ر٧٪ أيضا ، في البلاد المتقدمة ، أي أن سرعة النمو كانت متماثلة تمام التماثل • ولكن اذا نظرنا ـ من ناحية أخرى ـ الى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، فنجد أنه بلغ ٣ر٤٪ في البلاد المتقدمة ، و ٢ر٧٪ فقط في البلاد النامية • وقد أثارت هذه الأرقام في حينها القلق على مستقبل البلاد النامية • ولكن الوضع تردى بسرعة في النصف الأول من الستينات • فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو اجمالي الدخل القومي في البلاد المتقدمة ٥٪ في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥ ، وكان هذا المعدل ٤ر٦٪ فقط في البلاد النامية ، أما الفرق في معدلات نمو نصيب الفرد بينهما فكان أكبر من ذلك ، حيث بلغ ٣ر٧٪ مقابل ٢٪ فقط •

كان هذا الوضع في ميدان الانتاج ، ولكن كيف كان الحال في ميدان التبادل التجاري العالمي ؟ لقد كان نصيب البلاد النامية في التجارة الخارجية الدولية في عام ١٩٥٣ ، ٢٨٪ من حجم هذه التجارة ، ولكنه هبط الى ٢١٪ في عام ١٩٦٦ • ويرتبط بذلك ويترتب عليه تزايد ديون

البلاد النامية ، وتقلص احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة .
ولو تتبعنا هذا التطور وحاولنا التنبؤ بصورة الوضع فى المستقبل ، فسوف يتبين لنا على الفور أن وضع البلاد النامية ـ داخل الاطار الاقتصادى العالمى ـ آخذ التدهور السريع المنتظم (٣) .

٣ ـ سوء توزيع الدخل القومى بشكل صارخ ، حيث نجد أبناء تلك البلاد منقسمين الى أغلبية هائلة تعيش فقراً شديداً وشريحة ضئيلة العدد ـ ذات وجود اقتصادى طفيلى ـ تعيش حياة شديدة الرفاهية .
بينما نجد الطبقة الوسطى التى تضم أصحاب المهن الحرة والأيدى العاملة الماهرة تمثل قطاعا ضئيلا كل الضآلة .

٤ ـ تعمل الغالبية العظمى من أبناء تلك البلاد فى الأنشطة الاقتصادية الأولية فى قطاعات الزراعة ، وتربية الماشية ، وقطع الأخشاب ، وصيد السمك (فى صورته البدائية الأولية أى دون ما يتبعه من أعمال الحفظ والتعليب .

ويتم هذا النمط من الانتاج بأدوات عمل بدائية وأساليب متخلفة مع استخدام حد أدنى من الآلات أو دون اســتخدام آلات على الاطلاق (٤) .

---

(٣) المرجع السابق ، صص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٤) من اللافت للنظر انه فى الدول المتقدمة لا يعمل فى الزراعة الا جزء صغير نسبيا من القوة العاملة ، تتراوح بين ٤ر٥ و ٢٠٪ . ومن المؤكد أن هذا العدد كاف تماما لتأمين احتياجات سكان تلك البلاد من الطعام . أما فى البلاد النامية (فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) فتختلف الصورة عن ذلك تمام الاختلاف . ففيها نجد ان ٦٠ الى ٨٠٪ من القوة العاملة اما فلاحون أو عمال زراعيون ، ومع ذلك فان ما ينتجونه لا يكفى لسد احتياجات جميع السكان من الطعام ، بل اننا سنرى أن أغلب سكان تلك البلاد يعانون من سوء التغذية والاسوأ من هذا ان المواد الغذائية تمثل نسبة =

أما قطاع التصنيع وقطاع الخدمات فيتميزان بضآلة الشأن أمام ذلك القطاع الأولى من الانتاج ، وهو الوضع الذى كان موجوداً فى الماضى (البعيد نسبيا) فى البلاد التى استطاعت أن تحقق تقدمها الاقتصادى .

٥ ـ يعانى نظام ملكية الأراضى الزراعية فى تلك البلاد من ظاهرتين متطرفتين تضران الكفاءة الاقتصادية للأرض بشكل خطير ، الظاهرة الأولى هى الملكيات الكبيرة والثانية هى الملكيات المفتتة . فالملكيات الكبيرة تكون من الضخامة بحيث يتعذر فى ضوء رأس المال المتاح وامكانيات التنظيم الادارى والتوزيع استغلالها الاستغلال الاقتصادى الأمثل أى الذى يتيح الاستفادة المحدية من عامل الانتاج : الأرض والعمل . يضاف الى ذلك بعد هام . وهو موقف الملاك الذين نلمس لديهم فى العادة عزوفاً عن استخدام الأساليب الحديثة فى الانتاج . علاوة على الظروف السيئة التى يعيش فيها العمال الزراعيون . فمع أن وضعهم القانونى ـ على الورق ـ هو وضع الأحرار . الا أن وضعهم الفعلى لا يختلف عن وضع الأقنان (أى رقيق الأرض) . الذين يعيشون حالة من الجمود الاجتماعى والفكرى ولا تسمح بزيادة فعالة فى انتاجيتهم اطلاقا . أما فى حالة استغلال تلك الملكيات الشاسعة عن طريق الايجار . فاننا نجد أن ارتفاع الايجارات بشكل مبالغ فيه ، وابرام عقود ايجار قصيرة الأمد (لكى لا ترشح قدم المزارع فى الأرض) لا تسمح ببقاء المزارع فى الأرض طويلا . ولا تتيح له الفسحة الكافية من الوقت لزيادة انتاجية الأرض والمنشآت الواقعة عليها .

أما عن الملكيات القزمية (المفتتة بشكل شديد) فنجد أنها عبارة

= كبيرة من واردات البلاد النامية ، حيث تمثل ثمن واردات الهند واندونيسيا ، وحوالى ربع واردات الملايو ومصر ، وأكثر من ثلث واردات سيلان ، ومن الواضح أن ذلك انما هو نتيجة مباشرة لانخفاض انتاجية القطاع الزراعى فى البلاد النامية .

عن قطع من الأرض تكون عادة من الصغر بحيث لا تكفل للأسرة التى تماكها الحد الأدنى المطلوب من الاعاشة • وربما يرجع انتشار هـذه الظاهرة الى ضيق رقعة الأرض الزراعية فى مجموعها على مستوى الدولة ، أو الى زيادة السكان عن طاقة الأرض المتاحة • ولكنها ترجع كذلك وفى كثير من الحالات الى احتكار أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة للأراضى الجيدة واستيلائهم ـ بحكم قدرتهم المـالية التى لا تنافس ـ على كل أراض جديدة ، أو على الامكانيات الجديدة لزيادة الانتاجية أو مقاومة الآفات ••• الخ •

وهكذا تعيش الأراضى الزراعية فى البلاد النامية بين شقى الرحى ، فالملكيات الكبيرة تحول بينها وبين الاستغلال الاقتصادى الأمثل ، والملكيات القزمية كثيراً ما تمثل عملية استنزاف لقدرة الأرض واضعاف لها دون أى تعويض أو تجديد لخصوبتها (عن طريق الأسمدة مثلا) ، فنجد خصوبة الأرض ـ فى كلا الحالتين ـ فى تناقص مضطرد ، مما يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة للبلاد النامية التى تعتمد على الزراعة اعتماداً اساسيا •

٦ ـ يترتب على ذلك أن الغلات الزراعية فى مجموعها تكون منخفضة بشكل ملحوظ • فنجد أن نصيب الفرد فى المتوسط كان فى عام ١٩٤٧/١٩٤٨ فى أمريكا الشمالية حوالى ٢ر٠ طن من الغلات الزراعية ، وفى أوربا نحو ٨٨ر٠ طن تقريبا ، وفى أمريكا الجنوبية ٤٨ر٠ طن ، وفى الأوقيانوسية (أستراليا ونيوزيلندة أساساً) ٣٨ر٢ طن وفى آسيا ٢٢ر٠ طن وفى افريقيا ١٢ر٠ طن •

وتعكس هذه الأرقام بكل وضوح انخفاض انتاجية الأراضى الزراعية من ناحية ، وضغط السكان على الأراضى الزراعية فى البلاد النامية ، أى تزايد أولئك السكان عن طاقة تلك الأراضى على اشباع احتياجاتهم •

كما ينعكس انخفاض انتاج البلاد النامية من الغذاء في انخفاض معدلات استهلاك الغذاء في تلك البلاد ، مقاسة بعدد السعرات الحرارية ، وكمية البروتين المستهلك . والمفروض أن يحصل الفرد في المتوسط على ٣٥٠٠ سعر حراري الى ٤٠٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد . ويكون المتوسط الضروري للفرد حوالي ثلاثة آلاف سعر حراري ، واذا ألقينا نظرة على الوضع القائم الآن سوف يتبين لنا أن معدلات استهلاك الغذاء في البلاد النامية تمثل أدنى من هذا المعدل المتوسط دائما . وهي جميعا أدنى من المعدل الحرج (الذي يقدر بـ ٢٢٠٠ سعر حراري) ، الذي يأتي بعده سوء التغذية ، وهو عمليا يعني الجوع . ويصدق نفس الكلام على أرقام استهلاك البروتين [٥] .

٧ ـ ان استخدام رأس المـــال في الانتاج (بما في ذلك استخدامه في وسائل النقل والمواصلات وفي توليد الطاقة) محدود للغاية . وترجع هذه الظاهرة الخطيرة الى عدد من الاعتبارات ، لعل أولها ضعف نمو رؤوس الأموال في تلك البلاد . فالتراكم الرأسمالي محدود بشكل كبير ، كما أن القلة الوطنية التي تملك رؤوس أموال في تلك البلاد ليسوا « رأسماليين » بالمفهوم الاقتصادي الاجتماعي للرأسمالي ، وبالمثل فاننا نجد أصحاب المشروعات في هذه البلاد ليسوا من طراز رجال الأعمال يمكن أن يعملوا على تنمية وتطوير مشروعاتهم . فهم يفتقرون الى القدرة والى الرغبة في تطوير المبادأة الرأسمالية بالمفهوم الذي نعرفه عن الرأسمالي عند شومبيتر Schumpter [٦] . أعني القدرة على تجربة توليفات جديدة من عوامل الانتاج لم تكن معروفة من قبل

---

(٥) انظر العالم الثالث ، مرجع سابق صص ١١٣ ـ ١١٥ .

(٦) Vgl. Joseph Schumpeter. Theorie der writscheftlichen Entw icklung, 2. Aufl. Munchen-Leipzig, 1926.

شومبيتر : نظرية النمو الاقتصادي ، ميونخ ـ ليزيج ، ١٩٢٦ .

وتنطوى تجربتها على قدر من المخاطرة ، ولكنها ستؤدى — فى تقدير صاحب العمل — الى تحقيق مزيد من الأرباح ، وهو فى محاولاته تلك يستند الى رأس ماله والى مكانته وهيبته فى المجال الذى يعمل فيـه .

أما أغلب أصحاب رؤوس الأموال فى البلاد النامية فنجدهم قـد كونوا رؤوس أموالهم تلك — حتى عهد قريب — من أساليب الاستغلال التقليدى لملكياتهم العقارية ، خاصة ايجارات الأراضى الشاسعة التى يملكونها ، ونجدهم يميلون بشكل واضح فى العادة الى انفاق — أو قل اتلاف — أموالهم تلك فى شراء السلع الكمالية أو الحلى ، أو شراء الأوراق المـالية فى شركات أجنبية مضمونة (فيساهمون بذلك مساهمة فعالة فى انعاش وتنمية اقتصاديات البلاد الغنية بالفعل) ، أو فى المضاربات على الأراضى التى تتعرض لموجات غلاء حاد سريع بسبب التوسع الكبير فى المدن ، هذا طبعاً علاوة على قطاع عريض منهم يفضل اكتناز تلك الأموال فى بيته وتحت وسادته ، معتقداً أن ذلك أضمن الوسائل للحفاظ عليها ، غير مدرك لمـا يؤدى اليه ذلك من انخفاض فى قيمتها الحقيقية بسبب سرعة التضخم الاقتصادى فى بلاده وعلى مستوى العالم كله ، وبذلك يعزف الرأسماليون المحليون عن تطوير وتحسين وتنمية وسائل الانتاج الوطنية وتدعيم المؤسسـات الانتاجية فى بلادهم .

يضاف الى تلك الظاهرة بعد هام جداً هو ضعف المؤسسات الائتمانية فى البلاد النامية بصفة عامة ، خاصة تلك التى يمكن أن تخدم صغار المدخرين وصغار المنتجين ، ومن العوامل المؤثرة أيضاً فى ضعف الاستثمارات الرأسمالية فى تلك البلاد عدم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ، خاصة فى البلاد المستقلة أو حديثة العهـد بالاستقلال ، وهناك عديد من العوامل التى تعوق تدفق رأس المـال الأجنبى الى تلك البلاد وضعف نمو رؤوس الأموال الوطنية نذكر

منها : عدم الاستقرار السياسي في كثير من تلك البلاد • تخلف النظم التشريعية عن مواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة والظروف الدوليه المعاصرة وعدم استقرار العملات المحلية والنظم النقدية في تلك البلاد عموماً • واسراف المؤسسات الحكومية في الانفاق على الجوانب المظهرية غير المنتجة ••• الخ •

٨ ـ سوء الظروف الصحية ، ويتضح ذلك في المظاهر التالية : انخفاض متوسط العمر في تلك البلاد • وانتشار الأوبئة والمجاعات حتى عهد قريب (وبرغم النجاح الدولي حالياً في القضاء قضاء قد يكون كاملا على الأمراض الوبائية • الا أننا مازلنا نرى مناطق غير قليلة من العالم النامي تعاني من المجاعات التي تقتل وتشرد عشرات الآلاف من أبناء تلك البلاد) • كما نلاحظ انخفاض مستوى التغذية وعدم توازن المكونات الغذائيه لأبناء البلاد النامية •

٩ ـ انخفاض مستوى التعليم الرسمي (أي في المدارس ومعاهد التعليم بأنواعها) من ناحية ، وعدم انتشاره على نطاق واسع من ناحية أخرى ، ولعل الاحصائيات المتاحة عن أعداد المدرسين والتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة في قارات العالم (حسب بيانات عام ١٩٧٦ مثلا) يؤكد هذه الحقيقة بجلاء •

يضاف الى هذا انتشار الأمية بشكل خطير ، وهي حقيقة هامة تبدو في ضعف انتشار وسائل الاتصال الحديثة : كالبريد ، والتليفون ، والتلغراف ، والصحف ، والسينما ، والاذاعة ، والتليفزيون ••• الخ • ولا شك أن انخفاض المستوى التعليمي على هذا النحو الصارخ يؤثر تأثيراً مباشراً على الاعداد المهني والفني الحديث للأجيال الجديدة ، فنجد في تلك البلاد أيضاً هبوطاً خطيراً في مستوى التعليم الفني والحرفي وعجزه عن امداد السوق المحلي باحتياجاته من الأيدي العاملة الماهرة ،

مما يضطر الكثير منها الى استيرادها من الخارج ، برغم الآثار السلبية التي يعود بها هذا الوضع على عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى •

١٠ — من الواضح فى ضوء مختلف الظروف السابق ذكرها أن تنخفض انتاجية العمل انخفاضاً ملحوظاً فى البلاد النامية ، خاصة وأن الأيدى العاملة المتاحة تنتمى فى غالبيتها الى ثقافات تقليدية سابقة على العصر الصناعى الحديث • والمقصود بذلك أن أولئك الناس ظلوا لعصور طويلة محرومين من فرص التدريب على تطوير مبادراتهم الفردية الخاصة وتحسين ظروف معيشتهم وأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية • ولذلك علينا أن نتوقع أنهم سيكونون فى حاجة الى فترة من الزمن — قد تطول أو تقصر حسب ظروف كل مجتمع للتدريب على أساليب العمل الحديثة وعلى حوافز نظام الانتاج الجديد وعلى ايقاع الحياة الجديدة التى بدأوا يحيونها • كما أنهم بحاجة الى فترة للتدريب على الانتاج فى ظل نظام تقسيم العمل الحديث الذى يقوم على تعاون وتآزر قاعدة عريضة من العاملين ، وكذلك على التعامل مع الآلات بما يتطلبه ذلك من يقظة وتنظيم ودقة لم تكن ضرورية أو لم تكن معروفة لهم أصلا بهذا المستوى فى ظل نظام الانتاج وأساليب المعيشة القديمة التقليدية التى كانوا سائرين عليها من قبل • يضاف الى كل ذلك بعض الأبعاد الأخرى الهامة التى تقلل من انتاجيتهم بشكل خطير ، ونذكر منها انخفاض اللياقة البدنية وضعف مستوى الصحة العامة بسبب هبوط مستوى التغذية وانتشار الأمراض المتوطنة التى تعصف بأجسام الغالبية العظمى من أبناء البلاد النامية •

١١ — وازاء كل الظروف السابقة من الطبيعى أن نجد أن تكلفة الانتاج عالية فى الواقع ، على عكس ما يظن المتأمل فى أوضاع البلاد النامية لأول وهلة • حقيقة ان أجور العمال هناك منخفضة جدا بالقياس الى أجور العمال فى البلاد الصناعية المتقدمة كما نعلم جميعاً • ولكن

هناك عددا من العوامل الأخرى التى تتدخل لتلغى أثر ذلك ، وتجعل تكلفة الانتاج عالية فى حقيقة الأمر • من تلك العوامل انخفاض انتاجية العمل بسبب الظروف والاعتبارات التى سبقت الاشارة اليها • وارتفاع تكاليف التنقل بشكل كبير بسبب ضعف البناء التحتى فى اقتصاد تلك البلاد ، وما تفرضه ظروف المواصلات السيئة من مخاطر تؤثر على تدفق السلع الى السوق • علاوة على توفر اعتبارات الأمن فى تداولها وحفظها • الخ •

١٢ ــ هناك علاقة عدم تناسب حاد بين عوامل الانتاج المختلفة • حيث نجد قصوراً ملحوظاً أشرنا الى جانب منه فى عنصر رأس المال ورجال الأعمال الأكفاء على حين نجد وفرة فى عنصر الطبيعة وفى عنصر الأيدى العاملة • وان كان العنصر الأخير يتصف بنقص الكفاءة على نحو ما أوضحنا • يترتب على ذلك قصور شديد فى استغلال الامكانيات الانتاجية الضخمة المتاحة فى تلك البلاد بسبب هذا الاختلال فى عوامل الانتاج • سواء من حيث نقص أدوات العمل الحديث اللازمة ، أو انخفاض الكفاءة فى تشغيلها ، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى •

١٣ ــ ونجد أخيراً أن الافتقار الى المبادأة ، والى الخبرة العملية ، والى الأيدى العاملة المدربة والى رؤوس الأموال •• الخ قد أدى الى حدوث علاقة تبعية اقتصادية وثقافية من جانب تلك الدول للدول الحديثة المتقدمة • حيث أصبحت البلاد النامية تعتمد على البلاد الصناعية اعتماداً شديداً فى تسويق المواد الخام التى تملكها فى أسواقها ، وفى استيراد كل احتياجاتها من السلع الانتاجية وكثير من السلع الاستهلاكية من تلك البلاد • ولا شك أن هذه التبعية للأسواق الأجنبية جعلت البلاد النامية تتأثر تأثيراً قويا ومباشراً بما يصيب البلاد المتقدمة من أزمات اقتصادية ، أو انقطاع أو نقص المواد المستوردة من تلك البلاد فى ظروف الحروب وموجات التضخم الحاد التى تطرأ على البلاد الرأسمالية •• الخ • وأصبحت تلك العلاقة غير السوية بين البلاد

المتقدمة والنامية تمثل مشكلة خطيرة وعائقاً هاما من معوقات التنمية فى البلاد النامية . يضاف الى كل ذلك الحساسية الشـديدة لتلك الاقتصاديات النامية عند حدوث أى انخفاض فى صادراتها الى البلاد المتقدمة أو أى تدهور فى تجارتها الخارجية بصفة عامة . فقد أدى التقدم الهائل فى اختراع كثير من المواد البديلة التى يمكن أن تحل محل المواد الخام الطبيعية الى حدوث تناقص مضطرد فى واردات البلاد المتقدمة من البلاد النامية . كما أن أى نقص فى الصادرات ينعكس فى انخفاض حصيلة الخزانة العامة فى البلاد النامية ، حيث تمثل الضرائب على الواردات عنصراً هاما من عناصر تلك الحصيلة .

وازاء تلك الظروف جميعاً أصبح من الواجب على تلك البلاد . وهى تسعى جادة فى هذا السبيل . أن تعمل على تنويع برامج وخطط الانتاج المحلى والاتجاة الى التصنيع بخطى أوسع وأسرع . وتشهد البلاد النامية أصواتاً عالية تطالب بتحقيق ذلك ووضعه موضع التنفيذ انقاذاً لاقتصاد تلك البلاد من أخطار محققة اذا استمرت الظروف فيها على ما هى عليه . ولعله مما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً فى الحقيقة أن الانتاج الحديث للسلع القليلة التى تصدرها البلاد النامية على نطاق واسع موجود فى الغالب فى أيدى شركات أجنبية أو بيوت ماليـــة أجنبيـــة .

وقد بدأت الشركات الأجنبية الكبرى فى العقود الثلاثة التى أعقبت الحرب العالمية تبدى اهتماماً متزايداً بتطوير صناعات يمكن أن تغذى الأسواق المحلية فى البلاد النامية باحتياجاتها . وان كان يعوق تلك الجهود ويقلل من اندفاعها ما تخشى تلك الشركات التعرض له من اجراءات التأميم والمصادرة وما الى ذلك من اجراءات عرفتها نسبة

قليلة من البلاد النامية • خاصة خلال العقدين السادس والسابع من هذا القرن • ولكننا نلاحظ علاوة على هذا كله حرص عدد غير قليل من حكومات البلاد النامية على تطوير بعض المشروعات الصناعية الهامة سواء عن طريق وضع الخطط واقتراح المشروعات أو عن طريق التمويل الحكومى المباشر • وذلك لتفادى هذا الوضع الاقتصادى غير الطبيعى •

من كل ما سبق تبدو لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين سمات النمو (أو مؤشرات التخلف) الاقتصادية والاجتماعية ، ويرجع الفضل الى قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة فى اعداد بعض الاحصائيات الدولية عن بعض هذه الموضوعات ، والتى تكشف بكل وضوح جانباً مما نحاول القاء الضوء عليه هنا • مع ما يجب أن نأخذه فى اعتبارنا من تحفظ على البيانات الاحصائية الخاصة ببعض دول العالم النامى ، اما لعدم دقتها ، أو لعدم توفرهـا على الاطلاق •



ثالثا : رسالة علم إجتماع التنمية

١ ـ القضايا الأساسية لعلم اجتماع التنمية :

علم اجتماع التنمية ـ كما نفهمه هنا ـ هو تطبيق القضايا والمبادىء ومناهج البحث والمفاهيم السوسيولوجية على دراسة الوقائع والمشكلات الناشئة عن التغيرات الدينامية فى الثقافة ، خاصة تلك التغيرات فى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ويهتم علم اجتماع التنمية اهتماماً خاصا بدراسة الوقائع والمشكلات التى يمكن أن تساعد دراستها على دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى دفعاً حثيثاً الى الأمام . وهنا يلجأ الباحث فى التنمية الى استخدام المعارف المستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والدائرة حول موضوع التغير الثقافى من أجل حل طائفة من المشكلات الملموسة المرتبطة بعملية التنمية أو التى تخدم تلك العملية . وكما هو الحال فى علم الاجتماع دائماً ، فان دراسة علم الاجتماع هنا هى دراسة للعلاقات الاجتماعية والجماعات أو التكوينات الاجتماعية بأحجامها ومستوياتها المختلفة والتى تنشأ كثمرة لتلك العلاقات . ويضاف الى ذلك الخط العام أننا نتتبع فى دراستنا ـ وبشكل ثانوى ـ طائفة أخرى من الوقائع التى ليست من طبيعة اجتماعية خالصة ، ولكنها تؤثر على المجال الاجتماعى ؛ أو تتأثر به الى حد كبير . معنى هذا كله أن علم اجتماع التنمية يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والظواهر الاجتماعية المصاحبة لها والمترتبة عليها . وفى ضوء هذا التعريف العام يمكننا القول بأن علم اجتماع التنمية يحاول القاء الضوء على القضايا الأساسية التالية :

قضـــية دوافع التنميـــة :

حيث يتساءل الباحث فى هذا العلم عن العوامل الواقعية الاجتماعية الاقتصادية والتيارات الأيديولوجية التى تدفع الى التنمية والتى تساعد عليها وتيسرها .

العناصر المنشـــطة لعملية التنميـــة :

والتساؤل هنا عن العناصر الاجتماعية : جـــماعات أو هيئـــات أو طبقات .. الخ التى تحرك المجتمع وتدفعه الى انجاز عملية التنمية وبيان انتماءاتها الاجتماعية . ثم التساؤل بعد ذلك عن الفئات والقطاعات الاجتماعية التى تيسر عملية التنمية وتساهم فيها بدور فعال .

المضمون الشائع والدلالة الفعالة لمفهوم التنمية فى المجتمع :

ويكون التساؤل فى هـــذه النقطة عن مدى وعى جماهير الشعب بالأهداف الملموسة لعملية التنمية والوسائل الضرورية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ، وهل يتخذ تصور الناس لتلك الأهداف والوسائل شكلا نمطياً ثابتاً (مستعاراً مثلا من ثقافات أخرى تكون قد سبقت فى مضمار التقدم) ؟ ثم هل تلك الأهداف نابعة عن أيديولوجيات معينة تغذيها العاطفة ، أم أنها صادرة عن تقدير علمى لاحتياجات المجتمع ومتطلباته ؟ معنى هذا أننا يجب أن نتساءل بذلك عن العلاقة بين المطالبة بالتنمية وبين المساعدة الفعلية فى تحقيقها ووضع أهدافها موضع التنفيـــذ . وما هو دور البرامج الرسمية « والخطط » فى تحقيق أهداف التنمية أو وضع الامكانيات فى خدمة الآمال ؟ وأخيراً ما هى العوامل الاجتماعية الأساسية التى تيسر أو تعوق تنفيذ خطط التنمية ؟

نتائج التنمية وآثارهـا :

وهنا نتساءل عن النتائج المقصودة وغير المقصودة لعملية التنمية في ثقافة المجتمع ، وخاصة النتائج التي أحدثتها تلك العملية في النظم الاجتماعية للبلاد التي ندرسها ؟ ما هو مدى السرعة ومدى الشمول الذي يحل به التغير والحركة محل الجمود والثبات ؟ في أي المجالات وعلى أي نحو والى أي مدى يحدث تفاوت في سرعة التغير بين مختلف مجالات الحياة وبين الطبقات الاجتمـاعية ، وبين مختلف المناطـق الجغرافية داخل الدولة ، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة ؟ وهل التغيرات التي حدثت في الثقافة والمجتمع اقتصرت على مجرد ادخـال نظم بديلة حلت محل نظم قديمة كانت قائمة في المجتمع قبل بدء عملية التنمة (كحلول بعض المثل العليا الاجتماعية الجديدة محل مثل قديمة ، أو جماعات صفوة جديدة محل جماعات صفوة تقليدية وهكذا) ؟ أم أن تلك التغيرات قد أدت الى هدم النظـام القديم والتأثير على صلابته وتماسكه (وذلك عنـدما تتحلل الاتجاهات القديمة وعوامل التماسك التقليدية وتفقد فاعليتها وتنهار في نظر أصحابها قبل أن تكون اتجاهات وقوى جديدة تحل محلها ، وبذلك يمكن القول ، بأن المجتمع يعيش في هـذه الحالة فيحالة فراغ تنظيمي — نسبي طبعاً) .

امكانيات الاتصـال :

ونعني الاتصال بين الأفراد وبين الجماعات داخل المجتمع في مختلف مراحل عملية التنمية الاجتماعية ، وكذلك الاتصال بين أبناء الطبقات المختلفة وبين أبناء الثقافات التي تدخل مع بعضها في علاقات أو تتكثف علاقاتها السابقة بفضل تنفيذ برامج التنمية .

وضع النماذج والنظريات الوافدة :

حيث نهتم بالبحث عن مدى اقبال الناس على محاولة تقليد تلك النماذج والنظريات الوافدة واستيعابها ؟ ما هو مدى امكانية تطبيق

تلك النماذج والنظريات على مواجهة الاحتياجات والامكانيات التى تحس بها المجتمعات الآخذة بالتنمية والتى تختلف ظروفها عن المجتمعات الوافدة منها تلك النماذج والنظريات ؟ ويرتبط بهذه النقطة التساؤل عن الحدود والموضوعات والمناهج التى يمكن أن تتم بها عملية الاستعارة الثقافية ومعونات التنمية بشكل يضمن لها النجاح وعدم التخبط .

العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف جوانب وأبعاد عملية التنمية :

اذ نعرف أن عملية التنمية لها ثلاثة أبعاد يجب أخذها دائماً فى الاعتبار هى : الجانب الفنى (التكنولوجى) والجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى ، والتساؤل هنا عن امكانيات احداث عملية تنمية تتسم بالتنسيق والتناغم بين تلك الجوانب المختلفة بحيث يظفر كل بعد منها بما هو جدير به من عناية ، ودون مبالغة فى التأكيد على واحد منها على حساب الجانبين الآخرين . ويرتبط بتلك النقطة تساؤل عملى مؤداه : ما هى الاجراءات الملموسة التى يمكن اتخاذها بنجاح فى أثناء تنفيذ عملية التنمية لتحقيق هذا الغرض . والتى تأخذ فى اعتبارها الظروف البنائية الاجتماعية القائمة والتكوينات السياسية التى تلعب دوراً فعالا على مسرح الأحداث فى المجتمع .

مراحل أو أطوار عملية التنمية :

ونبدأ فى تلك النقطة بالتساؤل عما اذا كان من الممكن أصلا وضع تعميمات عامة بخصوص مثل هذه المراحل ، وما هى الحدود التى يمكن أن تدور فيها تلك التعميمات وتغطيها دون اخلال بمطلب الدقة والأمانة العلمية . ثم كيف نستطيع من واقع دراستنا لتجربة التنمية فى مجتمع معين أن نحدد بشكل دقيق مستوى التنمية الذى توصل اليه ذلك المجتمع ونضع على أساسه التنبؤات والخطط التى تحدد مسار عملية التنمية فى المستقبل .

٢ ـ علم اجتماع التنمية علم حديث :

ان علم الاجتماع في مجموعه ليس سوى ثمرة من ثمرات النهضة العلمية الحديثة في بعض المجتمعات الغربية ، وقد نشأ هذا العلم كثمرة للتغيرات البنائية التي ترتبت على الثورات السياسية التي شهدتها أوربا ابان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ثم الثورة الصناعية وما ارتبط بها من زيادة هائلة في أعداد السكان وتغيرات حادة في توزيعهم الجغرافي ... الخ • وقد أثارت تلك الثورات (السياسية والصناعية على السواء) عديداً من المشكلات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكان علم الاجتماع محاولة من ضمن المحاولات التي بذلتها تلك المجتمعات لمواجهة تلك المشكلات والتخفيف من ويلاتها • معنى ذلك أن علم الاجتماع بنشأته الغربية الحديثة كان ثمرة من ثمرات ذلك التحول الاقتصادي الاجتماعي الواسع النطاق ، ومنه استمد دفعات نموه وتطوره القوية التي أوقفته على قدميه خلال فترة زمنية وجيزة ، بالقياس الى العمر الطويل الذي استغرقه نمو العلوم الأخرى الأقدم عهداً والأرسخ قدماً •

ويترتب على ذلك بالضرورة أن المجتمع ذا الثقافة الساكنة أو الراكدة وذا النظام الاجتماعي الجامد ليست لديه الفرصة وليست لدية امكانية التفكير السوسيولوجي الناضج ، أي ليست لديه فرصة وليست لديه الرؤية الناقدة والبصيرة النافذة للظروف والتغيرات البنائية الاجتماعية ، اذ انه في مثل تلك المجتمعات تبدو الظروف الاجتماعية التي حددها التراث ورسمتها التقاليد أمراً بديهياً غير قابل للتغيير وليس من المرغوب التفكير في تغييره ، وأن مجرد وجوده واستمراره هو مسوغ مشروعيته ومبرر صحته •

ولذلك كان من الطبيعي أن يظل علم الاجتماع الأمريكي والأوربي

برمته حتى عهد قريب أسير نظرة اقليمية ضيقة ، فقد انكفأ علماء الاجتماع فى تلك البلاد على ظروف بلادهم يتأملونها ويحاولون فهمها ووضـــع الخطط والبرامج لتعديلها وتحسينها والأخذ بيد القطاعات المعذبة فيها • وكان اتجاهها نحو الأمبيريقية المفرطة (أى الاتجاه الى الواقع بتياراته ومشكلاته) هو تكريس لذلك الاتجاه المعنوى الذى كان قائما وراسخاً فى البداية • وأصبح علم الاجتماع الامبيريقى ، وخاصة علم الاجتماع الأمريكى علماً مغرقاً أشد الاغراق فى النظرة الاقليمية الضيقة وفى التناول الجزئى الضيق لمشكلات فرعية •

واذ تركنا تراث علم الاجتماع الأمريكى — الذى أثر فيما بعد بشكل حاسم على كثير من مدارس علم الاجتماع الأوربية — وتأملنا أعمال المفكرين النظريين ذوى النظرة الشاملة (كعلماء الاجتماع الألمـــان على سبيل المثال وكذلك طائفة من الفرنسيين والانجليز) لوجدنا أن أقصى نقطة انطلق اليها خيالهم هو الثقافة الغربية كوحدة كلية واحدة • حقيقية ان هؤلاء المفكرين أصحاب النظريات الشاملة ، لم يحصروا أنفسهم داخل مجتمعاتهم القومية (وبالطبع لم ينحصروا داخل الدائرة المحلية الضيقة) ولكنهم لم يخرجوا عن دائرة الثقافة الأوربية • وتلك كما نعرف كانت تقاليد الفكر النظرى والترات الفلسفى والتاريخى الذى نشـــأ وتربى فيه علماء الاجتماع الأوائل •

اننى أريد بذلك أن أؤكد أن علماء الاجتماع لم تربطهم صلات علمية وثيقة بعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل (فيما عدا دور كايم وفيركاندت وتورنفالد) • ولعل السبب القوى لذلك أن رواد الأنثروبولوجيا قد حصروا جهدهم فى التنقيب عن المـــواد المتخفية والظواهر الغريبـــة والطرائف •• الخ ، ولم يحققوا بعد انطلاقهم نحو تأمل البناء الاجتماعى للمجتمعات (البدائية) التى كانوا يدرســـونها ، والتى كان لعلمـــاء الأنثروبولوجيا البريطانيين فضل الريادة فى دراستها ولفت النظر اليها •

وكان من الطبيعى أن يخطىء علماء الاجتماع الأوربيون فهم الاشارات الأولى التى انطلقت تلفت نظرهم ــ بل وأكاد أقول تلوى عنقهم ــ كى يأخذوا فى اعتبارهم ظروف البناء الاجتماعى لتلك البلاد « البدائية » • وهى الاشارات الهامة المفيدة والتوجيهات القيمة التى احتوت عليها أعمال بعض رواد الأنثروبولوجيا مثل مالينوفسكى •

والعجيب أننا لا نجد فى تلك الفترة سوى طائفة قليلة من علماء الاقتصاد ذوى الاتجاهات التاريخية هم الذين يجهدون فكرهم محاولين تأمل مشكلات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى اطار انسانى عام ونذكر على رأسهم ، العالم الاقتصادى (التاريخى النزعة) الألمانى جوستاف شموللر فى مؤلفه الرئيسى « أساسيات علم الاقتصاد » • ومن الطبيعى أن عدم استناد مثل هؤلاء العلماء الى تراث تاريخى راسخ فى علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا قد جعل معالجتهم تأتى متسمة ببعض التبسيط والسذاجة منطوية على غير قليل من الأخطاء المنهجية والأمبيريقيــة ، ولكنها كانت مع ذلك محاولات رائدة •

ولذلك خلت أعمال شومبيتر (مؤلف كتاب نظرية النمو الاقتصادى) ومؤرخى الرأسمالية الأعلام : لويجى برنتانو ، وفيرنرزومبارت ، وماكس فيبر من أى اشارة ذات قيمة الى البلاد التى كانت تقع على هامش التطور أو ما نعنيه اليوم تحت مصطلح « البلاد النامية » • انهم مــع اهتمامهم بالنمو الاقتصادى بوجه عام أو بالنظام الرأسمالى فى ذاته قد ركزوا ملاحظاتهم على النطاق الأوربى المعروف لهم ، وان كانت أعمالهم قد حددت بعض الاشارات الى بلاد « بدائية » أو « متوحشة » فكان ذلك يأتى بشكل عرضى : ودون أن تدخل تلك البلاد كجزء أساسى فى صلب النظرية التى هم بصددها ، أو المبدأ العام الذى يقيمون عليه الدليل • بل اننا نجد مؤخراً أن مشروع والت روستو لمراحل النمو

الاقتصادى لم يأخذ البلاد النامية فى اعتباره الا كجزء من مشروع عام موضوع أساساً على مقاس البلاد الصناعية المتقدمة .

ومن الأمثلة الطريفة على تركيز المفكرين الأوربيين – اقتصاديين واجتماعيين على السواء – على قضايا البلاد الصناعية المتقدمة واغفالهم التنظير لأوضاع البلاد النامية .. من الأمثلة على ذلك أعمال مفكر عظيم مثل ماكس فيبر . فقد يعرف القارىء أن فيبر قد قدم دراسات متعمقة فى الاجتماع الدينى والاجتماع الاقتصادى والاجتماع القانونى لبعض البلاد الشرقية ، الا أن الذى لا يعرفه الكثيرون أن معظم تلك الدراسات مركزة أساساً على عقد المقارنات بين الثقافات الغربية وتلك الثقافات الشرقية ، أى أن دراسة الثقافات الأخيرة لم تكن مقصودة لذاتها ، بمعنى أنها تهدف الى تحقيق فهم أعمق وأكبر لتلك الثقافات وانما كانت تهدف فى النهاية الى القاء مزيد من الضوء على الثقافات الغربية التى تمثل الآفاق التى يحلق فيها فيبر ويدور فى فلكها ويرتبط بفهمها ويسعى الى تعمقها . ذلك أن فيبر كان يسعى أولا وأخيراً الى فهم ديناميات التطور الحديث فى أوربا – أو الغرب بصفة عامة – من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، وكان يتصور أن أبرز معالم ذلك التطور هو ظهور الرأسمالى كحقيقة تاريخية تكونت عبر التاريخ الحديث ، بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية .

ومن العجيب أن ماكس فيبر وفيرنر زومبارت وغيرهما من مفكرى تلك المرحلة لم يتجه بتفكيره اطلاقا الى محاولة دراسة آثار ذلك النظام الذى يدرسونه – وهو الرأسمالية الغربية – على ثقافات تلك البلاد الشرقية التى قاموا باجراء بعض الدراسات عليها . ولا على شعوب تلك البلاد ولا على اقتصادياتها أو سياساتها . ذلك أن مثل هذه الدراسات – أى التفاعل بين الرأسمالية الغربية ونظم البلاد الشرقية – كان كفيلا بأن يأخذ بأيديهم الى البدايات الأولى لفهم التغيرات الوشيكة الحدوث أنئذ على المسرح

العالمى فى الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بصفة عامة • ومن عجب أن أمثال هؤلاء المفكرين لم يفكروا من قريب ولا من بعيد فى دراسة موضوع كالاستعمار العالمى والمشكلات المرتبطة به ، رغم أنهم كانوا يعيشون تلك الفترة فى أوج ازدهارها وعنفوان قوتها ، ورغم أن هناك ارتباطاً قوياً وواضحا بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمى،وكذلك ارتباط أوضح وأقوى،بين ذلك الاستعمار وتطوره فى العقود الأخيرة وبين مستقبل البلاد النامية • ان مستقبل تلك البلاد انما يتشابك بشكل قوى مع الظروف الاستعمارية التى ارتبطت بها ، أو الدور الذى لعبته القوى الاستعمارية على المسرح العالمى حتى بالنسبة لتلك القلة القليلة من الدول التى لم تخضع بشكل مباشر أو رسمى للسيطرة الاستعمارية • لأن من البديهى والواضح أن تلك القوى الاستعمارية قد تدخلت فى تحديد وتشكيل مقدرات كافة البلاد النامية تقريباً •

اننا لا نجانب الصواب اذا قلنا انالدراسات الاجتماعية لموضوع النمو والتنمية بشكل عام قد ظلت حتى عهد قريب ذات طابع استرجاعى مركزه تركيزاً كاملا على البلاد المتقدمة ، ولم تحاول بدلا من هذا أن تتخذ طابعاً مستقبلياً ، يأخذ فى اعتبـاره المجتمع الانسانى العـالمى ويمس قضـية التنمية فى جوهرها وعلى اختلاف مستوياتها • وفى شتى أنماط المجتمعات القائمة على سطح هذه الأرض ، ذلك أن شرارة التقدم اذا ما اشعلت فى مكان ما فى العالم فانها ــ كما علمنا التاريخ ــ لا يمكن أن تتوقف أو تتقدم عند حد معين ، وانما سوف ترحف وترحف وان اختلفت درجة اضاءتها وقوة اشعاعها من مكان الى آخر (حسب قدراته ومقوماته) ، الا أنها سوف تمس كل المجتمعات وكافة الثقافات • لذلك نقول انه ليس من الترف وليس من « الاحســـان » أن يفـــكر علماء الغرب فى مشكلات التنمية على المستوى العالمى وفى ظل كافة النظم الاجتماعية ، لأنهم ان لم يفعلوا فقد حصروا أنفسهم فى نطاق الماضى

وجانب من الحاضر ، وحرموا أنفسهم من رؤية المستقبل بكل احتمالاته ومفاجاته .

لذلك نزعم أن علم اجتماع التنمية ــ بالشكل الذى نفهمه هنا ــ علم وليد حديث النشأة مازال بعد فى مراحل نموه الأولى . لم تمض على بداياته الاولى سوى ثلاثين أو أربعين عاما لا أكثر . ولقد نشأ هذا العلم كرد فعل ازاء خيبة الأمل التى استشعرها بعض العلماء وكثير من الساسة من التركيز التقليــدى القصير النظر على الجوانب الفنيــة (التكنولوجيه) والاقتصادية من عملية التنمية ، أو من الانحصار الضيق فى دائرة الانتهازية السياسية التى كانت تريد تقديم « مساعدات فنية » للبلاد النامية بشكل أكثر كفاءة . فقد كان يذهل المسئولين فى البلاد الصناعية الغربية أن ما يقدموه من مساعدات الى بعض البلاد النامية ، وما يقيمونه من مشروعات يصادف فشلا ذريعا فى كثير من الأحيــان يتجلى فى رفض الأهالى له ، أو عدم ثقتهم فيه . بل وأحيانا يؤدى الى نتائج عكس ما ارادوه له ، هذا بالطبع رغم استكماله لكل المقومات الفنيه الصحيحة وسلامته الاقتصادية (من وجهة نظر الاقتصـــادى الغربى) . ولكن الحقيقة أن « مشروعات التنمية » هذه التى كانت البلاد الغنية تقدمها كمعونة فنية كانت تفتقر الى البيانات الاحصائية الدقيقة الشاملة عن طبيعة الحياة فى البلاد التى ستقام فيها ، كما كان القائمون على تخطيطها وتنفيذها يفتقرون الى الدراية الكافية بالظروف البنائية الاجتماعية لتلك البلاد .

وقد بدأ الساسة القائمون على شئون تلك المساعدات والتخطيط لها وتنفيذها من أبناء تلك البلاد الصناعية المتقدمة ــ ومعهم طائفة من علماء الاقتصاد والنفس والاجتماع ــ بدأ الجميع يدركون على استحياء فى البداية أن مشــكلات التنمية وقضاياها العامة يجب أن ننظر اليها فى اطار ثقافى اجتماعى عريض ، ويجب أن نرصد الصــعوبات التى

تواجهه ونضعها على بساط البحث السوسيولوجي ونتناولها بنظرة شاملة لا تستنكف الاستعانة بآراء وخبرات علماء من فروع أخرى ، اذا ما كان الهدف أن نتوصل في النهاية الى أن تذهب تلك المساعدات ، الى مستحقيها الفعليين وأن تحقق الغاية المنشودة من تقديمها ، لأنه اذا كان الهدف هو مجرد دعاية للدولة الغنية التى تقدم المساعدة ، وتقديم بعض النماذج التى تنزل صورة تلك الدولة فى نفوس أبناء البلد الفقيرة منزلة المثل الأعلى والنموذج الواجب الاحتذاء ، اذا كان الهدف هو ذلك فانه من الأرجح أن يؤدى فى المدى البعيد الى الاضرار بمصالح تلك الدولة الغنية فى دوائر ذلك الشعب الفقير ، والى استقطاب مشاعر البغض والكراهية ، وهو ما نجده قد لحق بالفعل بصورة أمريكا فى كثير من البلاد التى قدمت لها بعض تلك المساعدات وشيدت فيها بعض مشروعات التنمية الفاشلة ٠

ومع ذلك فان علم اجتماع التنمية لم يستطع أن يكسب الجولة نهائياً بعد أمام أصحاب الاتجاه النفعى العملى السريع فى ممارسة السياسة ، ولا أمام المخططين الاقتصاديين الذين ينظرون الى مشروعات التنميـــة فى البلاد الفقيرة لا كأداة لخدمة تلك البلاد فعلا ، وانما كمنافذ لفتح أسواق تلك البلاد ، أمام سلع البلد الغنى ، وكأداة لخلق احتياجات جديدة لدى جماهير المستهلكين فيها ، وكوسيلة لتحسين صورة المشروع الاقتصادى فى نظر أبناء البلد المتخلف بحيث يتجهون اليه اذا ما رغبوا فى تطوير بلادهم أو جلب وارداتهم ٠

فهناك اتجاهان نفعيان أحدهما سياسى والآخر اقتصادى يريد بشدة أن يسخر مشروعات التنمية لخدمة مصالح بلاده وليس خدمة مصالح البلد النامى الذى نقدم له المساعدة ٠ ولكل فريق من هذين الفريقين أنصاره على الساحة العلمية ، وكلاهما يقف بشدة ويقظة أمام محاولات علماء اجتماع التنمية الجادين فى البلاد الغربية الذين يريدون رؤية

المشكلة فى سياق عريض شامل ، من أجل المساعدة فى خلق تنمية حقيقية فى تلك البلاد المختلفة • والأمر كله معلق بأن ينجح أبناء تلك البلاد النامية أنفسهم فى امتلاك زمام المبادرة ، والعمل على امتلاك أسرار هذا العلم الوليد ، وفتح مغاليقه وحل معضلاته بأنفسهم واجراء البحوث على مجتمعاتهم ، لكى تكون لهم هم اليد العليا فى توجيه مشروعات التنمية — سواء تلك التى تعتمد على تمويل خارجي أو على تمويل محلى لكى تخدم بحق الاقتصاد الوطنى ، وتنقل بلادهم من مراحل الجمود والاستقرار الى مرحلة الانطلاق والحركة •

ولا يمكن أن ننسى الاشارة فى هـذا الصدد الى الدفعات القوية والتأييد العلمى والمعنوى الهائل الذى استمده علماء اجتماع التنمية فى الغرب من الأنثروبولوجيا الثقافية فى البلاد الأنجلوساكسونية ، ومن أبرز الأسماء التى قدمت اسهامات خـالدة فى هذا السـبيل : برونيسلاو مالينوفسكى ، وفرانز بواس ، وروث بندكت ، ومرجريت ميد ، ورالف لنتون ، وروبرت ردفيلد وميلفيل هيرسكوفيتس ، وأوسكار لويس ، والألمانى ريتشارد تورنفالد ، والفرنسيان جورج بالاندييه وكلود ليفى شتراوس [٧] •

وفى خمسينات هذا القرن جاءت أولى المحاولات فى علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الأمريكيين ، كما ساهمت فى اثراء بحوث هذا العلم الدراسات السيكولوجية والتربوية لمشكلات التغير الثقافى ، وان كانت ماتزال فى مراحلها الأولى ، ولا يمكن أن تثمر الثمرة المرجوة الا بتعاون علماء من أبناء البلاد النامية أنفسهم ، لأنهم أقدر على اجراء تلك البحوث من حيث القدرة على فهم التيارات

---

(٧) انظر ترجمة لحياة واعمال هؤلاء العلماء فى قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور ترجمة المؤلف وزميله ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٩ وما بعدها ..

والاتجاهات المحلية ، والقدرة العلمية على اجراء البحوث نفسها (لأن مشكلات كاللغة والتقسيمات الثقافية المحلية والقيم والظروف المحلية والاقليمية ليست عوائق تقف أمام تقدم بحوثهم ، كما هو الحال بالنسبة للعلماء الغربيين الأجانب عن تلك المجتمعات) •

ولعل تلك الظروف الخاصة التى نشأ فيها علم اجتماع التنمية تفسر لنا سر تركيز المشتغلين بهذا العلم حتى عهد قريب على مشكلات البلاد النامية ومشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الغنية والبلاد النامية • وتكاد تلك النقطة تكون الموضوع الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات ، الا أن كثيراً من تلك الدراسات بدأ بعد ذلك يوسع فى دائرة بحثه بحيث تشمل دراسة التغيرات البنائية التى طرأت على مجتمعات البلاد الصناعية • وقد أملت هذا التوسيع اعتبارات منهجية وعملية ، اذ ان من شأنه أن يزيد رؤيتنا لواقع البلاد النامية وضوحاً • والجدير بالذكر أن بعض تلك المشكلات لم يجد بعد الحل الكامل أو المناسب فى كل البلاد المتقدمة ، أو لم يجد الحل على كافة المستويات وهى تغطى أغلب نواحى الحياة بميادينها المختلفة : من المرور حتى التلوث الى نمو التنظيمات الاقليمية (كاطار أوسع من الاطار القومى المحدود) ، والمشكلات المتصلة بصميم وجود الانسان الفرد فى حالة الاغتراب الوجودى •• الخ •

ولذلك نؤكد أن الفهم السليم للقضايا المعاصرة المتصلة بتطوير المجتمعات الانسانية — المتقدمة منها والنامية على السواء — يتطلب وجود معلومات واقعية وتحليلات مقارنة للنظم الاجتماعية المختلفة ، ولديناميات عمليات التصنيع والتطور الديمقراطى ، مع ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار تباين الدوافع الذاتية الى النمو والتقدم ، والقوى الموضوعية الدافعة والمحركة للتيارات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك معدلات النمو المتفاوتة ، والنتائج والمناهج المستخدمة ، والتوترات الناجمة عن التغيرات الجديدة والأشكال الاجتماعية الاقتصادية الجديدة التى تعد

تهجيناً لأشكال وتكوينات ثقافية متباينة الى دوائر ثقافية مختلفة . ومن أهم الموضوعات التى تحتاج الى جمع معلومات عنها العوامل النفسية والفكرية والاجتماعية المؤثرة على عملية التنمية ، وانتشار تلك العملية وتقدمها والصعوبات والمشكلات وأنواع المعارضة التى تواجهها ، كل ذلك فى صورة مقارنة تغطى طائفة عريضة من انماط المجتمعات والثقافات . ومن الضرورى أن تستند كل المعلومات — قدر الامكان — على أكبر حشد من البيانات الاحصائية الدقيقة ، وهى متوفرة يسيرة وبالمواصفات المطلوبة فى البلاد الصناعية المتقدمة وفى بعض البلاد النامية ، على حين نجد بعضها الآخر يعانى من نقص شديد فى البيانات الاحصائية والمعلومات الدقيقة بصفة عامة [٨] .

ولا شك أننا مازلنا فى بداية هذا الطريق الطويل ، وكل ما تحقق لا يعدو أن يكون بداية متواضعة أشد التواضع مازال فى حاجة الى تشجيع وتطوير وتنقيح ، ذلك أن أصحاب الاتجاه الوضعى التقليدى كانوا ينظرون الى التنمية على أنها عملية تتم بشكل تلقائى (أوتوماتيكى)

---

(٨) تعانى أغلب البلاد النامية من قصور الامكانيات التى تيسر لها اجراء تعداد شامل للسكان والمؤسسات ، هذا علاوة على نقص الوعى الاحصائى لدى المسئولين فى بعض تلك البلاد ، ولدى القطاعات العريضة من الشعب ، مما ينعكس كله فى نقص البيانات الدقيقة ، وهى الأساس الضرورى لكل جهد تنمية منظم ، ونلاحظ بالنسبة لبلد كالمملكة العربية السعودية — على سبيل المثال — أن تفرق السكان على رقعة جغرافية واسعة ، ومعيشة قطاع كبير منهم حتى عهد قريب حياة البداوة قد هبط بالوعى الاحصائى لدى افراد الشعب الى حد ملحوظ ، بحيث أصبح تعاون الأهالى فى جمع البيانات المطلوبة — وأغلبها مما يعده الفرد العادى من أمور حياته الشخصية الخاصة — أمرا صعبا يجب علاجه وتطويعه ، لانه بدون هذا التعاون يستحيل جمع البيانات المطلوبة ، أو قل يستحيل جمعها بالقدر المطلوب من الدقة والأمانة ، انظر مزيدا من التفاصيل فى : محمد الجوهرى وعبد الله الخريجى ، **مقدمة فى علم السكان** ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٧٥ وما بعدها .

وتجرى على نفس المنوال فى كل مكان • على حين يتخذ أصحاب الاتجاه المثالى موقفا معارضاً من هذا اثبت عجزه هو الاخر عن اجراء التحليلات الموضوعية للوقائع الدقيقة • وحصر نفسه فى دائرة التاملات الذاتية أو توجيه المواعظ وندب حظ البلاد الفقيرة التى اخفقت فى الوصول الى المستوى المنشود فى التقدم •

ونحن نعتقد أن علم اجتماع التنمية سوف يساعدنا على رؤية الموضوع برمته رؤية موضوعية هادئة بعيـدة عن الانفعـالات وعن الرومانسية ، لأن عدتنا فى التصدى لمشكلات التنمية وفهم دينامياتها ستكون طائفة من الأدوات العلمية الموضوعية الدقيقة والاراء السليمة التى تمكننا من تبنى آراء أكثر ملاءمة وأشد فعالية وتأثيرا •

وسوف يبدأ طريقنا الطويل من أجل تطوير هذا العلم والنهوض به واعطائه الدفعات المطلوبة بجمع وتحليل وتنمية المعلومات المتاحة (غير المستغلة للأسف) عن مشكلات البلاد النامية وظروفها • ثم يواكب ذلك ويترتب عليه العمل بدون كلل من أجل بلورة بعض المنطلقات النظرية الملائمة وما يتعلق بها من المفاهيم ومناهج البحث ، التى تتناسب وطبيعة الدراسة فى هذا الميدان ، وتتفق مع تحديدنا الجديد لموضوع هذا العلم • ونعتقد اعتقادا جازماً أن بلوغ هذين الهدفين يتطلب تبنى أساليب جديدة فى البحث وفى التعاون مع المشتغلين بعدد من العلوم المتصلة بهذا الميدان سواء فى اجراء البحوث أو فى تحليل النتائج التى يمكن التوصل اليها • ومازال التفكير المحافظ والحرص الشديد على التخصص الضيق يعمل فى بعض البلاد على الحيلولة دون تعاون أبناء العلوم المتقاربة فى خدمة هذه الأهداف الكبيرة • فكل فريق مازال متمسكاً بوجهة نظره متعصباً لمناهجه ومفاهيمه الخاصة • ولا شك أنه قد أمكن احراز بعض التقدم على هذا الطريق ، ولكنه مازال فى حاجة

الى مزيد من المثابرة والجهد المتواصل لكى يمكن قطف بعض الثمار الناضجة من هذا التعاون الخلاق •

واذا استمر هذا الموقف المتعصب الأنانى من جانب كثير من الباحثين ، فاننا سنظل نعانى من الوضع الذى كان مسيطراً حتى أوائل الستينات من هذا القرن ، والذى يتمثل فى بعض سياسات التنمية البراجماتية الجزئية المحدودة النظر من ناحية ومن ناحية أخرى فى عديد من الأعمال العلمية المجردة البعيدة عن الواقع التى لا تقدم لنـــا ثمرة ملموسة يمكن أن تساعد فى حل المشكلات العملية التى يسعى هذا العلم الى التصدى لها والمساهمة فى تذليلها •



الفصل الثانى

دراســة الفقــر

هناك مصادر عديدة داخل علم الاجتماع للاهتمام بدراسة ظاهرة الفقرة والقطاعات الفقيرة فى المجتمعات الانسانية ، سواء المتقدمة منها أو النامية. فوجود الفقراءفى مجتمع صناعى متقدم يمثل تحديا قويا للنظام الرأسمالى ويهدد أركان ذلك النظام ، ومن ثم نجد الهيئات الحكومية والخاصة تلتفت الى تلك المشكلة وتشجع اجراء بحوث حولها . وفى داخــل المجتمعات النامية ، أو شعوب العالم الثالث ، تمثل دراسة هذا الموضوع شيئا بديهيا لعلماء الاجتماع فى تلك البلاد ، فان دراسة من هذا النوع هى الواجب الأول والأساسى . وتتنوع الدراسات فى منهجها، فمنها ما ينهج نهجا سوسيولوجيا ، ومنها ما ينحو نحوا أنثروبولوجيا فــى المنهج المتبع ، والمؤكد أن دراسة هذا الموضوع فى البلاد النــامية لا تستقيم دون الاتجاه الانثروبولوجى. كما تتنوع الدراسات فى طبيعتها فمنها دراسات نظرية ، تحاول القاء الضوء على العلاقات والعوامل والمشاكل وتحاول حل مشكلات التعريف والتصنيف ؛ ومنها دراسات تطبيقية تستهدف فى المقام الأول تقديم حلول لمشكلات حية ماثلــة أو اختبار فروض نظرية على محل الواقع . وسوف يميل عرضنا هــذا الى ابراز الطابع التطبيقى لتلك الدراسات التى أجــريت عن الفقر والفقراء .

ومن الدراسات الطريفة فى هذا الميدان دراسة أجريت مؤخرا فى الولايات المتحدة عن عادات الاســتهلاك عند بعض الجمــاعات التى تسكن الأحياء الفقيرة فى مدينة نيويورك ، وقام بها عدد من علمــاء الاجتماع هناك [1] . وقد أرادت تلك الدراسة أن تعرف عادات الشراء

---

(١) الملاحظ بصفة عامة ان الهيئات الاقتصادية والشركات الصناعية =

عند أفقر القطاعات فى مدينة نيويورك ، كيف يختارون المتاجر التى يشترون منها ، هل يختارون ذلك على أساس الاعلانات ، أو يتأثرون بتلك الاعلانات عند اختيار نوع السلعة أو الماركة المحددة التى يشترونها ، وهل يشترون نقدا أم بالأجل ، وما هو المقدم الذى يدفعونه عادة عند شراء بعض السلع المعمرة أو غير المعمرة ، وما هى السلع والمشتروات التى ينفقون عليها أكبر جزء من دخولهم •• الخ •

وجاءت نتائج ذلك البحث مثيرة لدهشة الهيئات الحكومية المختصة ، وللهيئات والمنظمات السياسية • حيث اتضح أن نتائج ذلك البحث يمكن تلخيصها فى عنوان واحد هو : **ان الفقراء يدفعون ثمنا أعلى عند شراء احتياجاتهم** • ويتضح هذا من شرائهم للسلع الرثة الرديئة من المحلات التى تبدو فى الظاهر رخيصة ، واعتمادهم على الشراء بالأجل دون الانتباه الى الأعباء المالية المجحفة المترتبة على هذا الأسلوب ، وفى عدم ترشيد الاستهلاك (وهذا مما يثير العجب) بشراء أشياء غير ضرورية (قد يدفعهم الحاح البائع ، أو سهولة الأخذ بالأجل ، أو معلومات غير صحيحة عن السوق أو السلعة ••• الخ الى شرائها) فهم يدفعون ثمنا أعلى مما ينبغى لأنهم لا يقرأون الصحف ، فلا يعرفون مثلا المحلات

= والتجارية فى البلاد الصناعية المتقدمة تكلف الباحثين باجراء دراسات لبعض انماط الاستهلاك لدى قطاعات مختلفة من الشعب ، بهدف تخطيط برامج الانتاج من ناحية ، والتدخل للتأثير على عادات الاستهلاك من ناحية اخرى . وكان يمكن أن يصبح هذا الميدان من ميادين علم الاجتماع الاقتصادى من أكثر ميادين علم الاجتماع تقدما ، لو ان تلك الشركات والمؤسسات كانت تسمح باذاعة نتائج البيانات التى تنتهى اليها البحوث التى تجريها . ولكن من البديهى الا تسمح بذلك ، لانها تريد أن تحتفظ لنفسها بميزة الانتفاع بها فى تخطيط برامج الانتاج والدعاية والاعلان عن منتجاتها ، ولا تريد اذاعتها لكى لا تستفيد منها الشركات المنافسة . ولذلك تظل كثير من نتائج تلك البحوث حبيسة الملفات والادراج ، وبالصدفة وحدها او بالخطأ ، او لأسباب اخرى يمكن ان تدفع بعض نتائج مثل هذه البحوث .

أو المناسبات التى تجرى فيها تخفيضات حقيقية (الأوكازيون) الذى يتم تحت رقابة الهيئات التجارية ، ولأنهم لا يقارنون بين السلعة والثمن لنقص دائرة الخبرة ، ولا يتبعون أسلوب التخطيط فى اقتناء المشتروات ، ولا يغيرون السلع التى يشترونها أو المتاجر التى يتعاملون بها بسرعة ومرونة لالتزامهم بالتراث ومحافظتهم عليه (كاجراء دفاعى ضد المجتمع المحيط) .

وربما كان من الممكن معرفة كل هذه الحقائق وعشرات مثلها منذ عشرات السنين الماضية ، لو أن الشركات التى تجرى بحوثا كثيرة من هذا النوع كانت تتيح نتائج تلك البحوث للنشر ، كما أشرنا من قبل . فهناك آلاف الدراسات التحليلية لعادات وأنماط الاستهلاك التى تجريها الشركات الكبرى أو معاهد بحوث السوق . ولكن لم يتحقق شىء من ذلك الى أن استطاع بعض علماء الاجتماع تدبير التمويل اللازم من هيئات لا صلة لها بالبيع والشراء لكى يتمكنوا من اجراء بحث كهذا .

ولا يعنى حديثنا هذا أن جهة معينة كانت مهتمة عمدا باخفاء هذه الحقيقة ، وهى أن الفقراء يدفعون ثمنا أعلى لمشترواتهم ، ولكن الواقع أنه بسبب عدم متابعة النشر حول الموضوع ، فاننا نستطيع القول بأن أحدا لم يكن يهتم أصلا بهذه الملاحظة . كما أنه ليس يكفى أن نجرى آلاف الدراسات المسحية والاستقصاءات على المستهلكين وانما المفروض أن تكون هناك أولا نظرية سوسيولوجية يستعين بها الدارس فى تنظيم « المادة الخام » المجموعة ، ويستكشف بها ما تنطوى عليه من دلالات وما تحمله من معان . أى أننا لابد أولا أن نضع أيدينا على معالم المشكلة ونبلورها جيدا قبل أن ننتقل الى اقتراح الحلول ومحاولة تنفيذها .

وبالنسبة لبحوث التسويق فى الأحياء الفقيرة والمتخلفة لم تكن

جـدول رقـم (١) (*)

أفقر الناس يدفعون ثمنا لمشترواتهم أعلى من الفقراء

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمنا أعلى من المعدل فى شراء جهاز تليفزيون	
أسر دخلها السنوى أقل من ٣٥٠٠ دولار (**)	٤٦٪
أسر دخلها السنوى أعلى من ٣٥٠٠ دولار	٣٧٪

نسبة الأشخاص الذين دفعوا ثمنا أعلى من المعدل فى شراء جهاز تليفزيون

	فى محلات الحى المجاورة او عند السماسرة (الدلالين)	فى المحلات الكبرى او محلات الجملة خارج المدينة
أسر دخلها السنوى أقل من ٣٥٠٠ دولار	٦٠٪	٣١٪
أسر دخلها السنوى أعلى من ٣٥٠٠ دولار	٤٩٪	٢٤٪

تعليق على الجدول السابق

تدل تحليلات الاستهلاك الموضحة فى الجدول السابق على أن أفقر الأسر المدروسة تدفع أعلى الأسعار (فى أجهزة التليفزيون وفى الغسالات وغيرها) عندما تشترى من المحلات القريبة داخل الحى أو من السماسرة والدلالين الذين يتنقلون من بيت الى بيت فى الحى • أما أقل الأسعار فتدفعها الأسر الأقل فقرا التى تشترى من المحلات التجارية الكبرى

(*) نقلا عن :

Caplovitz, David, The Poor pay more, New York, 1963.

(**) مبلغ ٣٥٠٠ دولار هو متوسط الدخل السنوى للأسر التى شملها هذا البحث والتى تسكن فى ثلاثة أحياء لمحدودى الدخل فى دائرة مدينة نيويورك ، حى شرق هارلم •

(فى وسط المدينة) أو من محلات الجملة التى تقع خارج المدينــة • ويبلغ الفرق بين هاتين الفئتين ٢٦ نقطة مئوية • ويلاحظ أن الأسر الفقيرة التى تشترى من محلات خارج الحى (وتبلغ نسبتها ٣١٪) نادرا ما تدفع أسعارا أعلى من المعدل التى تدفعها الأسر التى تشترى من المحلات المجاورة داخل الحى (وتبلغ نسبتها ٦٠٪) • ولكن نسبتها مع ذلك أعلى من الأسر الأقل فقرا التى كثيرا ما تفضل الشراء عن طريق الأجل طويل المدى « المريح » فى نظرها • وهى على أى حال تدفع أسعارا أعلى من المعدل بنسبة أقل من الأسر التى تشترى من المحلات المجاورة فى الحى (٣١٪ و ٤٩٪) • ولذلك يجب مقارنة جميع النسب ببعضها وعلى اختلاف فئاتها •

ولكن الملاحظ أن الأسر الأشد فقرا تميل الى الشراء من داخل الحى الذى تسكن فيه لأسباب اقتصادية (ففى داخل الحى تستطيع الشراء بالأجل ، وان كانت فوائد التقسيط مرتفعة ومبالغ فيها بشدة ، على حين لا يمكنهم ذلك فى المحلات الكبرى العادية) ، وبسبب عدم درايتهم باحتمالات أو امكانيات أفضل للشراء سواء من حيث النوعية أو الأسعار ، ولأسباب عملية بحتة (لأن النساء الحديثات الزواج لا يستطعن ترك أولادهن الصغار بمفردهم فى البيت والشراء من مكان بعيد) ، ولأسباب نفسية أيضا (لأن المهاجرين القادمين من بورتوريكو الذين يتحدثون الأسبانية ، وكذلك الزنوج المهاجرين حديثا من الجنوب يهتمون كثيرا بالعلاقات الشخصية مع البائع الذى يتعاملون معه داخل الحى أو مع السماسرة ، أو لأنهم لا يســتطيعون رد السمــاسرة (الدلالين) الذين يطرقون أبوابهم ويلحون عليهم بالشراء) •

والشىء الذى أبرزته الدراسة بوضوح أيضا أن الأسعار فى هذا الحى ليست أعلى من بقية أنحاء نيويورك الأخرى فحسب ، ولكن السلع المباعة هى أيضا أسوأ مما يباع فى أى مكان آخر فى المدينة •

الفكرة الأساسية عن الموضوع غائبة تماما عن العلماء ، ولكن الجديد كان هو الاتجـاه الى الانتفـاع بها فى التطبيق . فقـد استطـاع باول لازارسفيلد فى عشرينات هذا القرن أن يطور وهو بعد فى فينا الفكرة التى مؤداها أن الناس الذين يعانون من البطالة أو الفقـر يدخلون فى دائرة جهنمية مفرغة لا يستطيعون الفكاك منها . فدائرة « أفقهم الاجتماعى » تضيق نفسيا وواقعيا ، حيث نجد على سبيل المثـال أن الشخص العاطل عن العمل منذ سنوات تتاح له فرصة قراءة لاعلانات عن الوظائف الخالية بدرجة أقل من الأشخاص الذين يمارسون عملا فعلا ، وأن الفقراء أقل تدبرا وتفكيرا فى مشترواتهم من الأشخاص الميسورين أو الذين معهم شىء من الامكانيات المـالية .

وليس من قبيل الصدفة أن بحوث الاستهلاك عند فقراء المجتمع الأمريكى قد بدأت فى نفس الوقت الذى اتجه فيه الاهتمام العـام الى دراسة الفقر فى أغنى بلاد العالم الصناعى . كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن الفكرة التى تبلورت (وهى فكرة نفسية اجتماعية أساسـا) من وراء هذه البحوث قد دخلت فى صراع مع منطلقات نظرية أخرى قائمة من قبل ، ومن ثم ازدادت ثراء ووضوحا وتحديدا .

ففى البداية كانت هناك النظريات الاقتصادية البحتة التى كانت ترى أن الفقراء سوف يتغيرون ويخلعون رداء الفقر بمجرد أن يتوفر لهم المزيد من المـال . ولذلك يتوقع عالم الاقتصـاد الكلاسيكى أن الفقراء عندما يتحقق لهم ذلك سيغيرون أوتوماتيكيا عاداتهم القديمة ، ويخططون لحياتهم أفضل من ذى قبل ، ويشترون أفضل مما كانوا يشترون ، ويدخرون ، ويتعلمون التفكير فى المستقبل . ولكننا نسأل هؤلاء السادة : هل الفقر هو مجرد عدم توفر المـال ؟

وهذا هو السبب فى اهتمام علماء الاجتماع ـــ وكذلك علماء النفس

الى حد ما – بالفروق السلوكية والفكرية الناجمة عن امتلاك الانسان للمال الوفير أو للمال القليل ، وكذلك الفروق الملحوظة لكل الناس ، أى تصور الناس لمثل هذه الفروق . وقد اجتهد العالم الأمريكى أوسكار لويس بدراسة الأساليب المميزة لحياة وفكر الفقراء . ويرجع اليه الفضل فى انتشار مفهوم **ثقافة الفقر** الذى شاع فى كل الكتابات ، وان كان يستخدم أحيانا بقليل من الدقة . وهو يعنى هنا الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجى الذى عرضنا له من قبل بوصفها كيانا كليا مركبا من عادات الحياة والأفكار والتصورات السائدة عند جماعة من الناس ، وتنتقل اجتماعيا من جيل الى جيل ، وتمثل محاولة الانسان التكيف مع البيئة المحيطة ، وتحافظ على الطابع المميز لحياته .

ويرى لويس أنه من الخطأ أن نصف الفقراء بأن عندهم « فقرا ثقافيا » ، أو أنهم يتميزون بالانحطاط أو العجز الثقافى . ذلك أن سكان الأحياء المتخلفة **لا تقل** القيم والمعايير الثقافية الموجودة عندهم عن تلك الموجودة عند أبناء الطبقة الوسطى . كل ما فى الأمر أن لديهم معايير وقيما ثقافية **مختلفة خاصة بهم** ، كما لو كانوا أبناء مجتمع آخر أو قبيلة مختلفة عنا . فالاقتصاد فى النفقات ، والاجتهاد ، والتفكير فى الغد ، وضبط المشاعر الجنسية ليست قيما ثقافية معترفا بها فى تلك الأحياء المتخلفة . فى مقابل هذا تسود هناك قيم التلقائية ، والانجاز العضلى من حين لآخر ، والحيوية (ازاء الجنس الآخر) ، والتقدير الواقعى للامكانيات .

ويرى لويس أيضا أن ثقافة الفقر مثل أى ثقافة أخرى تعمل على تجديد نفسها باستمرار وعلى المحافظة على بقائها ، اللهم الا اذا حدثت بعض الظروف غير المتوقعة التى يمكن أن تقلب المجتمع الأمريكى رأسا على عقب ، وتغير من وضع هؤلاء الفقراء . ومعنى كلام أوسكار لويس هذا أن الفقراء سيظلون فقراء ، وأن هناك قوى – ثقافية

اجتماعية داخلية ـ تشدهم الى حال الفقر ، وأنه لا أمل فى تغيير هذا الوضع • ويعلق بعض الباحثين على هذا الرأى بأنه يتناقض مع الخبرة التى عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكى حيث تتابع عليه موجات المهاجرين والفقراء ، ولكنهم لا يظلون فى أسفل السلم الاجتماعى ، وانما يرتفع مستواهم وتتحسن أحوالهم يوما بعد يوم •

ولكن التناول السليم لمشكلة الفقر **من وجهة نظر علم الاجتماع** لا يركز على الآثار السيكولوجية للفقر ، ولا على القيم والمعايير المميزة لأبناء الأحياء المتخلفة ؛ وانما يهتم فى المقام الأول **بالميكانيزمات الاجتماعية** ، أى بالنظم ، التى تدعم من آثار الفقر هذه ، وتعمل على تجديدها وتطيل فى عمرها ، بل وتحرص على ألا تختفى تلك الآثار أبدا • وهكذا يمكن القول ـ مثلا ـ أن المثل الأعلى « للرجولة » فى الأحياء المتخلفة لا يعنى تحمل الرجل مسئوليته عن الأسرة • وقد نستطيع أن نقدم تفسيرا سيكولوجيا لتصرف الرجل شبه المتعطل عن العمل الذى يعوض قلقه الاقتصادى بالمبالغة فى حكاية القصص الخيالية عن قوته الجنسية ، أو يعوضه بالانتقام من كل النساء اللائى يعرفهن لأنهن غالبا ما يكن فى وضع أفضل منه اقتصاديا ، حيث يمكن أن يعملن فى الخدمة المنزلية فى أى وقت وبأجر معقول • ولكن هذين التفسيرين لسلوك هذا الرجل لا يقدمان لنا أداة نافعة لتغيير الوضع القائم •

فاذا كنا نريد تغيير الأوضاع القائمة ونعمل من أجل ذلك ، فعلينا أن ندرك ـ مثلا ـ أن قانونا للضمان الاجتماعى أو الرعاية الاجتماعية (كان موجودا فعلا فى أمريكا حتى عهد قريب) يشترط لتقديم اعانة مالية للأطفال الذين لا عائل لهم (وهم غالبا أطفال غير شرعيين أيضا) ألا يكون فى بيت الأسرة أى رجل مسئول • فمن شأن هذا القانون أن يشجع الرجل على الهروب من مسئوليته عن الأسرة ، لأنه بمجرد أن يبدأ رجل فى رعاية زوجته وأطفاله الذين كان هجرهم من قبل ، تسقط

عنهم أموال التأمينات أو الضمان الاجتماعى • (جدير بالذكر أنه بعد اتمام تلك الدراسة ، وتناولها بالكتابة والتعليق ، أن انتشرت تلك الحقائق ، وتغيرت كثير من مواد هذا القانون الأمريكى) •

غير أن القوانين والتعليمات التى تؤدى أحيانا الى نتائج وآثار غير مرغوبة وغير مقصودة لا تمثل سوى جزء من النظم الاجتماعية القائمة ، التى يمكن تغييرها ويمكنها أن تغير الحياة فى الأحياء المتخلفة ، دون حاجة الى أن ينقلب المجتمع رأسا على عقب • وتمثل المتاجر التعاونية محاولة أخرى على طريق حل مشكلات الأحياء المتخلفة • فقد اتضح من بعض الدراسات المبدئية أن مثل هذه المتاجر والتربية المستمرة لأبناء تلك الأحياء على الاستهلاك السليم تمثل ضرورة ملحة كشفت عنها دراسات السوق ودراسات الاستهلاك ، التى بدأنا حديثنا بالاشارة اليها • ويستطيع علماء الاجتماع أن يقدموا فى هذا الصدد مجموعة من المقترحات والتوصيات المحددة الملموسة التى يمكن تنفيذها عمليا ، سواء من حيث متطلباتها من النفقات أو الأيدى العاملة •

وتعتمد هذه الدراسة على تحليل بنائى وظيفى للموقف كله ، يعد استكمالا لتحليلات علم النفس الاجتماعى • فتوضح كيف أن نسق السوق والائتمان الموجود فى الأحياء المتخلفة والمختلف عن المعيار السائد فى المجتمع قد نشأ استجابة للاحتياجات الخاصة لسكان تلك الأحياء ، وذلك أما لأنهم لا يستطيعون الشراء بالأجل (بالتقسيط) من المحلات التجارية العادية (بالنسبة للسلع الكبيرة الغالية الثمن : كالأثاث ، وأجهزة التليفزيون ، والغسالات ••• الخ) ، أو لأنهم يفضلون العلاقة الشخصية مع تجار المحلات القائمة داخل الحى أو مع السماسرة (الدلالين) الذين يزورونهم فى بيوتهم • وكثيرا ما كانوا يدركون فعلا أنهم يدفعون فى مشترواتهم أسعارا أعلى من أسعار السوق الحقيقية ، ولكنهم نادرا ما كانوا يدركون حقيقة أخرى على نفس الدرجة من

الأهمية : وهى أنهم يحصلون على سلع أردأ من السلع القياسية المعروفة فى السوق • ولكنهم كانوا على أى حال يتقبلون الغبن الواقع عليهم كأمر لا مفر منه ، فى الوقت الذى تخصصت فيه مجمـوعة كاملة من المتاجر والسماسرة والدلالين ومحلات الاقراض فى الاتجار مع هؤلاء الناس والمحافظة على التعامل معهم •

ولا يمكن لأى هيئة ، خاصة أو حكومية ، أن تتدخل لمحاولة علاج هذا الموقف الا اذا حدث نوع من التوعية لهؤلاء المستهلكين فى نفس الوقت • الذى يتم فيه تعديل نسق السوق القائم من خلال اجراءات قانونية وعن طريق انشاء المتاجر التعاونية • عندئذ سوف يتضح لنا أى أنماط السلوك عند المستهلكين تستند الى قيم وتصورات مستدمجـة (أى تعلمها الناس فى طفولتهم وأصبحت متأصلة فيهم وفى مستوى البديهيات) ، وأنها عبارة عن تكيف من جانب أولئك الناس مع الضغط الخارجى للظروف ، ومن ثم يمكن تغييرها اذا تغيرت تلك الظروف الخارجية • ويمكن بعد ذلك أن ننتظر لنرى ما يحدث فى هذه الحالة ، ونقيم خطواتنا التالية على أساس الخبرات التى تتحصل لنا •

ويتمثل اسهام علم الاجتماع فى هذا المثال فى مجموعة كاملة من الخطوات والاجراءات على النحو التالى : نبدأ بالملاحظة التى تقودنا الى صياغة النظريات ، فتدفعنا تلك النظريات بدورها الى اجراء ملاحظات منهجية جديدة ، سوف تؤدى بدورها الى نظريات أكثر شمولا وأكثر دقة ، كما تؤدى فى نفس الوقت الى تقديم مشورة وتوصيات لتوجيه الواقع القائم •واذا تيسر تطبيق تلك التوصيات فانه يتم بعـد ذلك ملاحظة وقياس آثارها ونتائجها ، ويقودنا ذلك التقييم فى نهاية الأمر الى اختبار الصياغات النظرية التى كنا قد وضعناها من قبل •

ويتم فى نفس الوقت جمع بيانات سوسيولوجية (سواء بنـاء

على نظريات سوسيولوجية مؤكدة ، أو بدونها) يمكن استخدامها فى مناسبات أخرى أو عند دراسة موضوع آخر • ومن هـذه البيانات السوسيولوجية على سبيل المثال : أن الدخل المنخفض وارتفاع نسبة البطالة يرتبط بارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين • وقد أمكن اثبات هذه العلاقة (أشرنا من قبل الى أن اثبات العلاقة العلية بين واقعتين فى المجتمع يمثل مشكلة معقدة فى علم الاجتماع ، وليس بالأمر السهل) ، أمكن اثباتها لدى الزنوج الأمريكيين وذلك فى تقرير عن بحث أجـرته وزارة العمل الأمريكية عن « الأسرة عند الزنوج » لبيـان العلاقات المتبادلة بين الاضطهاد الاقتصادى (الذى يتعرض له الزنوج) وبناء الاسرة [٢] •

ولو أدى هذا التقرير الى اتخـاذ اجراءات معينـة من جانب الحكومة لعلاج هذا الموقف (وهو ما لم يحدث للأسف) ، وحاولت الهيئات المسئولة ــ مثلا ــ اعطاء آباء الأطفال غير الشرعيين أولوية فى الحصول على وظائف ، فانه كان يتعين بعد ذلك القيام بملاحظة دقيقة لمدى نجاح أو فشل برنامج من هذا النوع ملاحظة منظمة • ويستطيع علماء الاجتماع القيام بهذه المهمة ، لأنهم مؤهلين لذلك ، ولديهم خبرة تمكنهم من رؤية العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين عديد من العـوامل التى يلاحظونها : الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية الاجتماعية دون أن يتخذوا موقفا مذهبيا متعصبا بتفضيل أحد هـذه العوامل على الأخرى ، أو اسناد أهمية اليه تفوق فاعلية العوامـل الأخرى فى الموقف المدروس • ولكن تحديد أفضل نقطة لبدء التغيير

---

(٢) يهمنا أن ننبه هنا الى ان ارتفاع معدلات المواليد غير الشرعيين فى جماعة ما لا يعنى فى ذاته شيئا بالنسبة لكثرة او حجم العلاقات الجنسية غير المشروعة ، لان تلك العلاقات قد تكون اكثر شيوعا ، ولكن اطرافهـا اكثر تحفظا بحيث لا تؤدى كل علاقة منتظمه جنسية غير مشروعة الى ولادة طفل غير شرعى •

المنشود ، أي البرنامج المخطط المراد تنفيذه ، فذلك أمر عملي وامبيريقي تحكمه ظروف الموقف وطبيعته ورؤية المسئولين له •

وقد استطاع علماء الاجتماع تطوير مناهجهم منذ عشرات السنين للاضطلاع بتلك المهام • ولو أن الملاحظ ، خاصة في البلاد التي حقق فيها علم الاجتماع تقدما كبيرا ، أن غير المشتغلين بعلم الاجتماع يبالغون في الآمال المعقودة على مناهج علم الاجتماع ، بحيث أنهم يتوقعون أن يؤدي استخدام هذه المناهج في ذاته الى تحقيق الحل المنشود للمشكلة ، كما لو كنا بصدد مشكلة تكنولوجية ولا ينقصنا الا الحصول على الأداة المناسبة لاجراء الاصلاح أو انجاز العمل المطلوب • ولكن الحقيقة أن المناهج السوسيولوجيه المتميزة انما هي جزء من علم الاجتماع الامبيريقي ، فوظيفتها أن تمدنا بالبيانات ، التي يمكن على أساسها البدء في العمل أصلا ، لو أن المشكلة كانت مطروحة طرحا سليما ولو أن البيانات التي جمعناها حللت تحليلا صائبا • ولكي يحدث هذا يتعين علينا أن نحدد اهداف البحث تحديدا واضحا ، وهو أمر ليس بديهيا ولا عاديا اطلاقا ، كما يجب أن يكون هناك اتفاق بين الجهة التي تكلف بالبحث والاجتماعيين الذين سيجرونه على الأهداف التي يسعى هذا البحث الى تحقيقها •

كما أنه من الشروط الأساسية للبحوث ذات الطبيعة التطبيقية ومن شروط وضع خطة عملية ناجحة أن يتفق الباحثون وجهة تمويل البحث (سواء كانت هيئة حكومية أو خاصة) على اعتبار برنامج العمل أو خطة الاصلاح أمرا مرغوبا فيه ، وأن يتفقوا كذلك على الاتجاه الذي ستتخذه التغييرات المقترحة • وكثيرا ما يتعين أن تتخذ مثل هذه القرارات على أساس اعتبارات غير رشيدة (أو غير عقلية) تماما ، أعني أنها تتخذ على المستوى الأخلاقي أساسا ، لأنها يجب أن تراعي قيم وأخلاقيات الجماعة ولا يكون من شأنها انتهاك حرمات هؤلاء الناس

أو الاعتداء على خصوصياتهم .. الخ . ومثل هذه المشـــكلات كثـــيرا ما تواجه المشتغل بتطبيق المعرفة السوسيولوجية على الواقع ، ولذلك سوف تبرز فى سياق حديثنا عن علم الاجتماع التطبيقى فى أكثر من مناسبة . ونرى أن لفت الانتباه اليها أمر محمود لضمان نجاح عمليات التدخل التى ينصح بها ويشرف على تنفيذها وتقييمها علماء الاجتماع .



الفصل الثالث

دراسة الجريمة

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الانساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله • وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين ، كالمصلحين ، ورجال الدين ، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ ، كل حاول أن يبدي فيها رأيا ، ويلتمس لها حلا ، ويجتهد أن يقدم لها تحليلا •

وما أن اشتد عود علم الاجتماع واستقل كفرع متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه بمشكلة الجريمة ، وأصبحت هذه « الظاهرة ـ المشكلة » موضع العديد من البحوث الامبيريقية ، وما زالت محل اهتمام حتى اليوم ، والى أن يشاء الله • والشيء الملاحظ أن النظرة الى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى ، وطرقت أبوابا متعددة •

وهنا لا يختلف الحال في علم الاجتماع الجنائي ، أو علم الاجرام الاجتماعي ، عن كل فروع علم الاجتماع الأخرى ، ففي البداية يبدأ المتخصص في دراسة الجريمة بالتساؤل عن **أسباب السلوك الاجرامي** • وكما في فروع الاجتماع الأخرى أيضا بدأت محاولات التفسير **بالنظريات الواحدية** ، أي ارجاع السلوك الاجرامي الى سبب واحد •

ففي القرن التاسع عشر أعلن الايطالي سيزار لومبروزو ومدرسته أنهم توصلوا الى اثبات انتقال الاستعداد الاجرامي (أو الميل الى

الجريمة) عن طريق الوراثة • فكان هذا التفسير مريحا ومقبولا من جانب معاصريهم ، لأنه يعطى الأمل بامكانية حل هذه المشكلة المستعصية حلا نهائيا ميسورا وبسيطا • فلو أننا قمنا بعزل المجرمين ، وأبعدناهم عن بقية الناس ، بحيث لا يستطيعون أن يتكاثروا ، فسوف يأتى عن قريب وقت لا يوجد فيه مجرمون على هذه الأرض أبدا • وكان كتيليه قد أعلن قبل ذلك أن « الميول الاجرامية » موزعة بين جميع السكان ، مثلها مثل بقية الخصائص الطيبة والشريرة ، بحيث أنه يصيب كل انسان قدر « متوسط » منها • فنجد أن المصابين بكميات قليلة جدا أو كثيرة جدا منها أفراد نادرون • فتوزيع تلك الميول بين الناس يتخذ شكل « المنحنى الاعتدالى » ، كتوزيع أطوال الناس أو أوزانهم تماما • ولكن مثل هذه النظرية تؤدى بطبيعة الحال الى استثارة ردود فعل عنيفة لدى الناس ، وتواجه بانتقادات عنيفة ، لأن الناس يميلون الى النظريات التى ترى أن الشخص المجرم انسان مختلف ومن نوع خاص غير سائر الناس • وهو أمر مفهوم واضح الأسباب • ولكن الحقيقة أن مثل هذه النظريات لم تستطيع اقامة الدليل على صحة هذه النظرية ، وبات من المحتم البحث عن تفسير أكثر تقبلا من الناحية العلمية لتفسير تحول بعض الأشخاص أعضاء المجتمع الى مجرمين •

وكان رأى دوركيم حول تفسير الجريمة يمثل فتحا جديدا بل ثورة قوية فى هذا المجال • فقد أعلن فى كتابه **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** الذى أصدره لأول مرة عام ١٨٩٥ الهجوم العنيف على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الاجرامية ، وقرر أن السلوك الاجرامى كظاهرة اجتماعية لا يصح أن يفسر الا بظواهر من النوع نفسه ، أى بظواهر اجتماعية أيضا • وبذلك فتح دور كايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة •

ومن هذا المنطلق أخذ علم الاجتماع الجنائى يطرح التساؤلات التالية ، ويجتهد فى البحث عن اجابات ملائمة عنها ، من هذا مثلا :

ــ ما هى القواعد أو القوانين التى تميز فى مجتمع معين فى وقت معين السلوك المباح عن السلوك الاجرامى ؟

ــ كيف تؤثر تلك القواعد والقوانين على جماعات معينة وعلى قطاعات معينة من السكان ؟

ــ هل تعبر تلك القواعد والقوانين عن رأى الطبقة الوسطى ، مثلا ، ولا تعبر مثلا عن رأى الطبقة الدنيا فى ذلك المجتمع ؟

ــ هل يكون التزام كبار السن بها أكبر وأوضح من التزام الشباب ؟

ــ ما هى العوامل الاجتماعية التى تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين والقواعد خروجا واضحا جسيما ؟

ــ من هذا مثلا ، هل يؤدى الفقر تشجيع مخالفة القوانين ، أم يؤدى الاكتظاظ فى السكنى الى زيادة أعمال العنف والاعتداءات على الملكية ، على حين تشجع ظروف الفقر والاكتظاظ الطموح الى الترقى ، وهل يشجع الطابع اللاشخصى للعلاقات داخل المؤسسات الكبرى حدوث جرائم الاختلاس والغش ؟

ــ هل يمكن عن طريق احداث تغيرات معينة فى البناء الاجتماعى تقليل هذا النوع أو ذاك من الجرائم ؟

ــ ما هى الدلالة الاجتماعية الظاهرة التى تحدث عندما يخرج على القوانين والمعايير القديمة نسبة كبرى من السكان ولا يعد خروجها هذا جريمة فى رأى أغلب أفراد المجتمع ، ومثال ذلك ما حدث من اختلاف مدلول كثير من الأفعال الجنسية فى المجتمعات الغربية التى أصبحت

مخالفة للمعايير القديمة ، ولكنها لم تعد تعتبر سلوكا منحرفا فى رأى أغلب سكان تلك المجتمعات اليوم ؟

ان قائمة التساؤلات يمكن أن تمطول الى ما لا نهاية ، ولكنها تتلخص جميعا فى عبارة واحدة ، هى أن علم الاجتماع الجنائى يحاول دراسة عمليات تكوين السلوك المنحرف اجتماعيا أو السلوك المضاد للمجتمع • ويمكن تعريف هذا السلوك تعريفا أوليا بأنه ذلك السلوك الذى يخالف التوقعات النظامية فى المجتمع ، أى التى صيغت وتأكدت فى قالب نظامى واضح ومحدد •

ويمكن تلخيص الموقف بأن الدراسة الاجتماعية للجريمة تستهدف الاجابة على تساؤلين رئيسيين هما •

١ ــ ما هو نوع العلاقات بين الجريمة والبناء الاجتماعى ، أو بمعنى آخر كيف تصبح الجريمة ممكنة الحدوث اجتماعيا؟

٢ ــ كيف يتحول الفرد الى مجرم ؟

وتبعا لذلك يمكننا أن نميز بين نوعين من النظريات الاجتماعية التى حولت الاجابة على هذين السؤالين : ــ

النوع الأول : النظريات التى تعتمد على موقف دوركايم •

والنوع الثانى : هو النظريات التى تعتمد على موقف سزرلاند • وسنحاول أن نعرف بكل نوع منهما بكلمة موجزة فيما يلى :

النوع الأول :

تختلف هذه النظريات عن الرأى الذائع بين المشتغلين بعلم الاجرام ، والذى يعتبر الجريمة ظاهرة مرضية ، حيث تذهب الى القول بأن السلوك الاجرامى شىء عادى ، بل انه يمثل جزءا وظيفيا متكاملا

عضويا فى بناء أى مجتمع انسانى ، فالمجتمع الذى لم يعرف الجريمة ، لم يوجد بعد على الأرض . وان كان الملاحظ أن شكل السلوك الاجرامى يختلف من عصر الى عصر ، ومن مجتمع الى آخر ، فالأفعال التى تجرم ليست ثابتة على امتداد الزمن وعلى اختلاف المجتمعات ، ولكن تحديدها يتفاوت . « ولكن الثابت أنه فى كل مكان وفى كل زمان يوجد أفراد يسلكون على نحو مخالف للمعايير السائدة لدى الجماعة وتستخدم تلك الجماعة ضدهم أنواعا مختلفة من العقوبات لمنعهم من هذه المخالفات . وعندما نلاحظ أن معدلات الجريمة ، أى نسبة عدد الجرائم فى سنة معينة الى اجمالى عدد السكان ، تنخفض مع تقدم المجتمعات ، فان ذلك قد يدفعنا الى الاعتقاد بأن الجريمة تختفى تدريجيا ، على الرغم من أنها ما تزال تمثل ظاهرة طبيعية . ولكن الحقيقة أنه ليس هناك أى مبرر لأن نعتقد أن ذلك يحدث فى الواقع فعلا . بل ان هناك عددا من الحقائق التى تدل على وجود حركة فى الاتجاه المضاد ، أى فى اتجاه ازدياد معدلات الجريمة ... فالجريمة فى ازدياد فى كل مكان ... ولا توجد ظاهرة تضارع هذه الظاهرة من حيث عموميتها وطبيعتها ، ومن الواضح الجلى أنها مرتبطة بالظروف العامة لكل حياة اجتماعية » [١] .

فاذا كان وجود المجتمع الخالى من الجريمة مستحيلا ، فان الجريمة لا تعد اذن ظاهرة طبيعية فحسب ؛ بل انها تعد ظاهرة ضرورية ، بل ومفيدة أيضا . فوجودها فى أى مجتمع هو الثمن الذى يدفعه ذلك المجتمع مقابل تمتعه بحياة اجتماعية دينامية متطورة ، ومقابل تمتع الفرد بحريته ، كما تعد ظروف وجودها أمرا ضروريا لازما كل اللزوم للتطور الطبيعى للقانون والأعراف الاجتماعية . ولو لم تكن هناك جرائم ، لوصلت المشاعر الاجتماعية الى درجة عالية من الشدة والقوة ، ولتجاوزت

---

(١) انظر : دوركايم ، **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥ (ص ٩٣ / ٩٤) .

السلطة التى يتمتع بها الوعى الأخلاقى حدودا معينة ، بحيث تتولد حالة جديدة يستحيل فيها حدوث أى تغير أو تطور فى المجتمع ، لأنه لا يوجد أحد فى المجتمع يمكن أن يجرؤ على تغييرشىء فى الأوضاع القائمة المستقرة . « ولكى يستطيع الوعى الأخلاقى أن يتطور ويتغير ، أصبح من الضرورى أن تكون الذات الفردية المتميزة قادرة على فرض نفسها ، ولكى يصبح من الممكن أن تظهر الأخلاقيات المثالية التى تسبق عصرها ، لابد أن يوجد الىجوارها الأخلاقيات الهابطة التى تقف على مستوى أدنى من المعدل . فوجود هذا هو الذى يفرض وجود ذاك » [٢] .

وكثيرا ما تكون الجريمة استباقا أو ارهاصا للأخلاقيات القادمة ، التى سوف يشهدها المجتمع فى المستقبل « أى أنها تكون الخطوة الأولى نحو شىء جديد سيقوم فى المستقبل » . وقصة سقراط تتكرر على امتداد التاريخ . ولم يكن من الممكن احراز حريات الاجتماع والعقيدة والتعبير عن الرأى الموجود اليوم فى النظم الديموقراطية ، لو أنه لم يتم فى البداية الخروج عن المعايير والقواعد التى كانت تحظرها أو تحد منها . فكان من الضرورى أن يتم أولا تحطيم تلك القيود والخروج عليها ، لكن يتسنى بعد ذلك ابراز تلك الحقوق والتأكيد عليها ، والتى أصبحت اليوم بدورها معايير سائدة معمولا بها فى كل النظم الديموقراطية .

ومن الواضح أن كل مجتمع يسعى الى السيطرة على الجريمـــة وعلى المجرمين الموجودين فيه . ومن الواضح أيضا أن هناك احتمال أن يقدم بعض الأفراد المرضى (اخلاقيا) على ارتكاب الجرائم . ومع ذلك فليس من المحتم أن نربط ــ فى رأى أصحاب هذا الرأى ــ بين الجريمة والأشخاص المرضى . فوجود هذه لا يرجع الى وجود هؤلاء حتما ، كما أوضحنا . ولكن نميز بين مختلف أنواع الجرائم يتعين علينا

---

(٢) انظر ، دوركايم ، المرجع السابق ، صفحة ٩٩ .

أن « ندرس أساليب الحياة والعادات الاحترافية المنتشرة بين مختلف فئات المجرمين ، وسوف نتبين بعد ذلك وجود أنماط اجرامية عديدة ، لأن تنظيم عالم الجريمة ينطوى على وجـود جماعات متباينـة عن بعضـها » [٣] .

ولا ترى هـذه النظريات أن آراءها تلك تنطـوى على تبرير للجريمة ، فهى تتفق على اعتبار الجريمة شيئا مؤسفا يدعو الى التقزز ويستثير الرفض . ولكنها ترى أن استمرارها فى المجتمع بعناد يفتح أعيننا على الوظيفة الايجابية التى تؤديها للفرد والمجتمع على السواء . وهكذا تتبنى تلك النظريات رأيا فى الجريمة يخالف التصـور الشـائع عن المجرم كانسان معاد للمجتمع أو « كنوع من الكائنات الطفيلية ، أو كجسم غريب غير قابل لأن يتمثل قيم المجتمع ومعاييره » وانما هـو ـ على خلاف هذا ـ عامل طبيعى من عوامل الحياة الاجتماعية » [٤] .

وينتمى الى هذا النوع من النظريات الاجتماعية فى الجريمة تلك المحاولات الجديدة لتفسير الجريمة ، مثل **نظرية الصراع الثقافى** ، التى تحاول تفسير الجريمة من خلال الصراع مع الثقافة السائدة ، أو مع الانتماء الاجتماعى للفرد [٥] . **والنظرية الايكولوجية** التى تفسر الجريمة فى ضوء العلاقات المتبادلة بين سلوك الجماعات والظروف الطبيعية

---

(٣) المرجع السابق ، صفحة ٧٢ .

(4) Thorsten **Sellin, Culture Conflicr and Crime,** New York, 1938.

(5) Clifford R. Shaw , Frederick M. Zorbaugh, Henry D. Mckay and Leonard S. Cottrell, **Delinguency Areas,** Chicago , 1929 . Frederick Thracher, **The Gang,** Chicago , 1936. Clifford Shaw and Maurice Moore , The Natural History of a Delinguent Career , Chicago, 1931.

والمــادية للبيئة المحيطة [٦] . والفارق بينها وبين نظرية دوركايم أن النظريات اليكولوجية ونظريات الصراع لا تعد الجــريمة تعبيرا عن « المرض الاجتماعى » (أو « الباثولوجيا الاجتماعية ») أو تعبيرا عن حالة الأنومى (حالة فقدان المعايير) وانما تفسر هذه الاتجاهات ظهــور الجريمة بالتناقض بين الثقافة والبناء الاجتماعى ، أو بين **الأهداف** التى تبدو فى صورة قيم ثقافية ، **والوسائل** التى يتيحها البناء الاجتماعى لتحقيق تلك الأهداف .

ونقدم مثالا يشرح وجهة نظر القائلين بارجاع الجريمة الى الصراع الثقافى : — فى المجتمع الحديث تتمثل رموز المكانة فى حيازة بعض السلع والأشياء (امتلاك فيلا أو شقة ، وسيارة ، وأدوات منزلية ، وملابس معينة .... الخ) ، فتلك هى الأهداف التى تحددها الثقافة لنشاط الفرد فى المجتمع . ولكن الحصول على هذه السلع والأشياء ليس متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع . ومن شأن التناقض القــائم بين ما هو مرغوب ومنشود ، وبين ما هو ممكن أو ميسور ، أن يؤدى بالضرورة الى الخروج على المعايير القانونية والسلوكية المستقرة والمعترف بها ، أى يؤدى الى تحقيق تلك الأهداف بوسائل « غير مشروعة » أو غير مسموح بها .

النوع الثانى :

يقوم النوع الثانى من النظريات الاجتماعية فى تفسير الجريمة على القول بأن السلوك والأفعال الاجرامية انما هى سلوك متعلم يكتسب بواسطة عمليات اجتماعية معينة ، ومن خلال الحياة المشتركة والعمــل المشترك مع أشخاص مجرمين . ويمكن أن نعبر عن رأيهم بأسلوب النفى

(6) Robert K. Merton , Social Theory and Social Strucrure, Glencoe , Jll. , 1959, Chapter 4.

فنقول : ان الجريمة لا يمكن تفسيرها على أساس مقولات بيولوجيـة أو سيكولوجية ، وانما يمكن أن تفسر فقط فى ضوء العلاقات المتبادلة بين المجرم وبيئته الاجتماعية •

وتحاول هذه النظرية أن تفسر « كيفية تحول الفرد الى مجرم » على أساس سبعة مبادىء ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذه تحديدا أدق ، وتلك المبادىء هى :

١ ـ يتم تعلم السلوك الاجرامى أساسا فى داخل الجماعات التى يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة •

٢ ـ لا يقتصر تعلم السلوك الاجرامى على تعلم الجوانب الفنية فحسب ، أى كيفية تنفيذ الجرائم (سواء البسيطة أو الكبيرة المعقدة) ، ولكنه يشمل عدا هذا أكتساب الدوافع ، والتبريرات ، والايديولوجيات ، والاتجاهـات •

٣ ـ يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على « تعريفات » ايجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية •

٤ ـ يتحول الفرد الى مجرم عندما ترجح عنده « التعريفات » التى تشجع على الخروج على القانون تلك « التعريفات » التى تنهى عن الخروج على القانون •

٥ ـ يمكن القول بصفة عامة بأن احتمال تحول فرد معين الى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الاجرامى ، واستمرار هذه العلاقات ، وأوليتها ، وعمقها ••• الخ •

٦ ـ تتميز العمليات التى من خلالها يتعلم الفرد السلوك الاجرامى (عن طريق علاقاته مع أشكال الحياة الاجرامية) ، تتميز من الناحية

الصورية بنفس الميكانيزمات التى نلمسها فى كافة عمليات التعليم والتعلم •

٧ ــ حقيقة أن السلوك الاجرامى والأفعال الاجرامية يمكن أن يكون تعبيرا عن احتياجات وقيم عامة ، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها اطلاقا • والسبب فى ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى ــ غير الاجرامية ــ الموجودة فى المجتمع تعد هى الأخرى تعبيرا عن نفس القيم والاحتياجات العامة (٧) •

بهذا القدر من الوضوح عرض علماء الاجرام الاجتماعيون وجهات نظرهم فى تفسير الجريمة ، وبنفس الوضوح يمكننا أن نتبين نواحى الضعف والقصور فيها • وهى تقريبا نفس أوجه القصور التى تعيب كل نظرية سوسيولوجية (أو سيكولوجية) عامة فى الجريمة • فهى تفسر الجريمة ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا لماذا يرتكب زيد وعمرو كل أنواع الجرائم والمحرمات ، ولا يرتكب أخوهما محمد وأحمد أى انحراف أوفعل شائن ، مع أنهم ينتمون الى نفس البيئة ، والى نفس الأسرة •• الخ • فنحن نستطيع أن نفسر الجرائم التى يرتكبها « س » و « ص » من الناس، بسبب انتمائهما الى حى متخلف فى المدينة •ولكننا نلاحظ مع ذلك أن مجتمع هذا الحى المتخلف ليس كله مجتمع مجرمين • معنى ذلك أن تأثير بيئة الحى على أفراده تختلف اختلافا بينا من فرد الى آخر • كما أن هناك حقيقة أخرى لا نجد تفسيرا مرضيا لها ، وهى أن نفس الظروف المادية والفكرية لا تستطيع أن تنال من السمات السوية (غير الاجرامية) التى تميز غالبية سكان الحى المتخلف • بمعنى آخر لماذا تقود بعض الظروف الاجتماعية والنفسية أفرادا معينين الى ارتكاب الأفعال الاجرامية على أن نفس الظروف لا تستطيع أن تمارس هذا التأثير على الآخرين ، وهم الأغلبية فى أى مجتمع ؟

(7) Edwin H. Sutherland, and Donald R. Cressey, Principles of Criminology, 6 rh Edition, New York , 1960.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن القول بأن انتماء الشخص الى جماعات اجرامية هو السبب المسئول عن سلوكه الانحرافى ، أو القول بأن السلوك الاجرامى يتم تعلمه من خلال عملية تنشئة اجتماعية بين أشخاص مجرمين فعلا أكثر انطبقا على الجرائم المنظمة أو أقرب الى تفسير سلوك الأشخاص « معتادى الاجرام » ، كاللصوص المحترفين • ولكن هذا النوع من التفسير لا يستطيع أن يقدم لنا تفسيرا مقبــولا العديد من أنواع جرائم الطبقات العليا ، وأنواع اخرى كثيرة غيرها • وهنا تكمن احدى المشكلات الأساسية التى تواجه النظرية الاجتماعية فى تفسير الجريمة ، وهو أنها تشرح وتفسر أكثر مما يجب • بينما يتعذر اختيار صحتها ككل ، أو اختبار صحة بعض قضاياها ومبادئها من واقع الاشكال العديدة للخروج على القانون ، وهى تلك الأشكال من السلوك التى تعد جريمة ولا يجمع بينها سوى معيار خــارجى واحد ، وهو انها تواجه بتوقيع عقوبات عليها [٨] •

وقريب من هذا الاختلاف حول القول بوجود علاقة بين التحضر والجريمة ، فعلى حين تدلنا الاحصاءات على وجود علاقة بين التحضر وازدياد معدلات الجرائم ، لا يوجد اتفاق حول تصور طبيعة هذه العلاقة• فهناك من يقول ان البيئة الحضرية تغرى أبناءها بارتكاب الجرائم ، أى أنها تشجع على الجريمة أو تيسرها • وهناك من يقول فى تفسير هذه العلاقة بين الجريمة والتحضر ان الأشخاص ذوى الميول الاجرامية هم الذين يسعون الى المدن وينتقلون الى الاقامة فيها • حقيقة أن هناك بعض الشواهد على كل من وجهتى النظر ، ولكن من المؤكد أن أيا منهما لا تكفى وحدها لتقديم تفسير مقبول وسليم لهذه العلاقة • ولذلك يتعين علينا أن نبحث عن تفسيرات أخرى ، مكملة لهما أو بديلة عنهما •

---

(8) Wilhelm Bernsdorf , ed., Wörterbuch der Soziologie, Ferdinand Enke Verlag, Stuttgart, 1969, Arr.Verbrechen, S. 1227 - 1230.

ويمكن تلخيص الموقف بأنه يتعين علينا أن نحدد بدقة أكبر الظروف والأشكال المختلفة للجرائم والانحرافات وكذلك أنواع الجماعات التي تتأثر بها ... أي أننا مازال أمامنا شوط كبير من البحوث في علم الاجتماع الجنائي .

الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

كلما ازدادت شهرة علم الاجتماع ، وكثرت الكتابة عن التفسير الاجتماعي للجريمة ، وكلما نشط المتخصصون في علم الاجتماع في تطبيق أفكارهم والانتفاع بمعلوماتهم في التخطيط الاجتماعي وعلاج المشكلات الاجتماعية ، كلما اشتدت مطالبة الجمهور ، والسلطات الحكومية ، والهيئات التشريعية لعلماء الاجتماع بالمشاركة بتقديم نصائحهم وبرامجهم ومشورتهم لمقاومة الجريمة ودفعها عن المجتمع . وانقسم المتخصصون في الجريمة من علماء الاجتماع الى فريقين ، البعض أخذ يواصل البحث ، كما كان يفعل دائما ، والبعض الآخر بدأ يحاول وضع برامج لاجراء التجارب ، وخاصة في الولايات المتحدة ، التي تتميز الظروف فيها بأنها مواتية لدراسة الجريمة . فمعدلات الجرائم فيها مرتفعة ، وأنواعها متجددة ، والوعي بدور علم الاجتماع في التخطيط والاصلاح الاجتماعي أقوى من أي مكان آخر في العالم . ونشير الى بعض جوانب تلك البرامج ومشكلاتها . باختصار .

يمكن القول بأن أغلب المحاولات التي تمت لاجراء تجارب في هذا الميدان كانت تضم متخصصا في علم الاجتماع ، مهمته المشاركة في وضع الخطة ، وتقييم مدى نجاح التجربة في النهاية . ولا يوجد مصدر في العالم يمكن أن يطلعنا على السجل الكامل لهذه التجارب ، وعلى تفاصيلها ، كيف سارت ، وعلى أي شكل انتهت ، ولماذا حدث هذا أو ذاك ... الخ . بل اننا حتى لا نستطيع أن نتوصل الى معرفة صورة

ولو تقريبية عن كل هذه التجارب : ـ كم منها فشل فى تحقيق رسالة ، وكم منها نفذ حسب الخطة ، وكم منها أصبح نموذجا يحتذى لغيره من المشروعات ... الخ . فنحن نعلم أنه من النادر أن يكتب أحـد (من المشاركين) عن المشروعات والتجارب الفاشلة . ولكننا نستطيع على أساس ما تم نشره فى هذا الميدان أن نقرر أن رجل الاجتماع الذى يترك مكتبه أو قاعة المحاضرات ، وينزل الى الميدان ليجرب ويعمل بنفسه ، عليه الا يتوقع أن كرموه بأكاليل الغار بل ولايتوقع حتى كلمة شكر يوجهها اليه احد . واذا شرحنا ذلك بمصطلحات علم الاجتماع قلنا ان عالم الاجتماع هذا يتعرض لصراع أدوار ، ولا يمنعه من التعرض لهذا ادراكه الكامل ووعيه التام بذلك . لأن الصراع الذى يتعرض له يكون أقوى من هذا الوعى . فعليه أن يلعب دور العالم الموضوعى الباحث عن الحقيقـة بنزاهة واستقامة وتجرد ، وعليه أن يلعب دور الوسيط الدبيلوماسى اللبق بين مركز البحث ، والجهة الممولة للبحث ، والادارة الحكومية المسئولة ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية العاملة فى نفس الميدان ، والهيئة القضائية المسئولة ، وأخيرا ـ وليس آخرا ـ الأشخاص موضوع البحث نفسه . وعليه أيضا أن يقود فريقا من العاملين الذين ليسوا مهتمين اطلاقا بالبحث العلمى (وربما غير مؤمنين بجدواه) ، كما أن عليه أن يرسم برامج للعمل ، ويتولى تنفيذها ، ثم يتولى بعد ذلك الحكم على نجاحها وتقييم درجة النجاح ..

ويمكن أن نشير فيما يلى باختصار الى بعض تلك المحاولات . كان من المقرر اجراء تجربة تختبر أسلوبا جديدا لعلاج مدمنى الخمر . ولهذا الغرض قرر عالم الاجتماع المشرف على التجربة اختيار فريقين لاجراء التجربة عليهما : الفريق الأول يتكون من بعض الرجال المختارين من منطقة الحانات الرخيصة ومراكز تجمع المهاجرين والفقراء فى أحد الأحياء المتخلفة ، والموجود فى كل مدينة أمريكية . وسوف يجرب على

هذه المجموعة الأسلوب الجديد فى علاج الادمان • أما الفريق الثانى فهو عبارة عن مجموعة ضابطة تماثل المجموعة التجريبية فى كل السمات والخصائص الهامة ، ولكن لا يجرب عليها الأسلوب الجديد ، ويقتصر دور الباحثين على ملاحظة أفرادها • والهدف من ذلك أن يتسنى بعد انجاز التجربة الحكم بدقة على صلاحية هذا الأسلوب الجديد فى علاج الادمان على الخمر • غير أن هذه التجربة تعثرت ولم يتيسر اجراؤها اطلاقا ، وذلك لسبب بسيط : وهو أن الأخصائيين الاجتماعيين رفضوا عدم تقديم الاسلوب الجديد فى العلاج لأفراد المجموعة الضابطة (الثانية) ، لأنهم يرون أن أفراد هذا الفريق محتاجون الى العلاج بنفس الدرجة التى يحتاج اليها أفراد المجموعة الاولى • يضاف الى هذا ان أبناء الحى المتخلف الذى أخذت منه المجموعتان بدأوا يتكلمون عن اختلاف المعامله بين أفراد الفريقين ، وكثرت الاشاعات والتعليقات والاجتهادات فى تفسير ذلك • وأدى ذلك كله فى النهاية الى الاساءة الى سمعة المشروع ، واخفقت التجربة ، حيث توقفت قبل أن تتم ، بسبب فشلها فشلا ذريعا •

وقد يتساءل القارىء : ألم يكن بوسع المشرف على التجربة أن يكتفى بتجربة أسلوب العلاج الجديد على أفراد المجموعة التجريبية وحدها (وهى المجموعة الأولى) ، وعلى أساس ذلك يحكم على مدى نجاح هذا الأسلوب الجديد ؟ ولكن الحقيقة أنه لو فعل ذلك ، لما أمكنه أن يتحقق مما اذا كان هذا الأسلوب الجديد هو المسئول عما وصلت اليه أحوال هذا الفريق من نجاح أو فشل (فيما يتصل بالادمان) • لأن النجاح مثلا لو حدث قد يرجع الى الأسلوب الجديد ، كما أنه قد يرجع بنفس القدر الى مجرد تمييزهم عن أقرانهم من أبناء الحى ، المدمنين ، واختصاصهم بهذه المعاملة • فأنت بمجرد أن تختار جماعة ، وتتصل بها باستمرار ، حتى لو اقتصر العلاج على تقديم كوب من الماء النقى كل يوم ، فسوف تحدث فى أفرادها تغييرا معينا •

وتجربة أخرى : تقرر اجراء تجربة لمحاولة خفض معدلات الجريمة فى أحد الاحياء المتخلفةفى احدى المدن الأمريكية،حيث تنتشر الجريمة،ويزيد معدلها،وذلك عن طريق تقديم برامج محددة لرعاية الأحداث الذين يتوقع اتجاههم الى الانحراف • وكان على عالم الاجتماع المشرف على التجربة ثلاثة أعباء هى : أولا : ان يحدد فى البداية كافة أشكال الرعاية والمساعدة التى تقدمها الهيئات الحكوميه والخاصة لأحداث هذا الحى ، مما يخدم غرض التجربة • وثانيا : ان يحدد من واقع تلك المعلومات كل ما يراه ناقصا فيها ، والاجراءات والأساليب المقترحة لكى تحرز هذه البرامج النجاح المنشود • وثالثا : ان يصمم بناء على ذلك برنامجا تنفيذيا للعمل • وكانت أول مشكلة : ان جميع المؤسسات والهيئات العامله فى مجال الخدمة الاجتماعية فى ذلك الحى كان من رأيها أنه من الأفضل أن توضع الاعتمادات المرصودة لهذه التجربة تحت تصرفها ، لكى تنتفع هى بها فى تحسين خدماتها ، وتحقيق أغراضها على نحو أكمل وأفضل • فهى صاحبة مصلحة كمؤسسة (كما أن العاملين فيها أصحاب مصلحة شخصية) فى أن تقيم أساليبها فى العمل بأنها ناجحة ، سواء كانت تهتم بالأطفال اليتامى ، أو بالأسر التى لا عائل لها ، أو بالأحداث المنحرفين فعلا ، أو بأى فئة أخرى من المحتاجين الى المساعدة فى هذا الحى المتخلف • لهذا وقفوا موقف الشك والريبة من « منافسهم » الجديد ، وتعذر اقناعهم بالتعاون معه لنجاح التجربة • بل انهم رفضوا أصلا أن يسمحوا له بالاطلاع على بطاقاتهم وعلى ملفاتهم ومستنداتهم • فقد كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن هذا المشروع الجديد لن يستطيع أن يحقق أى فائدة • وبسبب هذا الموقف الذى اتخذوه من المشروع منذ البداية ، تحققت نبوءتهم فى نهاية الأمر : وكان لابد أن يفشل المشروع فشلا ذريعا • والسبب فى ذلك أنه يستحيل على رجل الاجتماع هذا ، أن يتمكن خلال فترة زمنية وجيزة من تغيير أفكار وتصورات جميع الهيئات والمؤسسات العاملة فى مجال الخدمة الاجتماعية

فى ذلك الحى فى وقت واحد • وهو الأمر الذى يوقعه أيضا فى مشكلات ومتاعب مع الهيئات الحكومية المسئولة ، التى لا تريد ـ أن هى أيدته وساندته أن تخسر كل تلك الهيئات ، لكى تكسبه أو ترضيه •

ونمضى الى مشكلة أخرى : يتعين على رجل الاجتماع ـ كباحث علمى متخصص ـ أن ينشر نتائج بحوثه وتجاربه ، حتى ولو كان ذلك النشر فى مجلات علمية متخصصة فى بادىء الأمر ، وباستخدام أسماء مستعارة للأحياء والمدن ـ أو القرى ـ والأشخاص والمؤسسات ••• الخ (ولو أن تلك الرموز أو الأسماء المستعارة يمكن أحيانا أن تحل ، ويمكن التعرف على الأماكن الفعلية وعلى أصحاب الأسماء الحقيقيين) • ولكن النشر العام عن مناهج الباحث وعن النتائج التى يتوصل اليها بعد ضرورة حتمية تفرضها الجماعة العلمية التى ينتمى اليها الباحث ، لأن تلك هى وسيلة الرقابة على أعمال أعضائها ، وأداة تقويم عملهم وتطويره الى الأفضل • وعالم الاجتماع الذى لا ينشر ، لا يستحق أن يسمى عالما أصلا • ولكنه يحدث فى كثير من الأحوال ، خاصة عندما تتصل بحوثه ببعض الأشخاص الخارجين عن المجتمع ، أو الخارجين عليه أن يحصل على معلوماته تلك بعد وعد صارم منه لأولئك الأشخاص الا يبوح بها ، أو يعلنها • وهنا يتحتم عليه أن يتخلى عن دوره كعالم (مهمته نشر تلك المعلومات لكى يخدم دوره كمخطط ومنفذ لبرامج خدمات وتجارب عملية • والبديل عن ذلك أن يتوصل هو الى جمع تلك المعلومات دون أن يتصل اتصالا مباشرا بأصحابها (كان يأخذ مثلا معلوماته عن المجرم من سجلات الشرطة ، أو ملفات القضية فى المحكمة ، أو عن الحدث الجانح من الاخصائى المشرف عليه فى الاصلاحية ومن زملائه فيها ••• الخ) • وهنا سوف يتسرب الشك الى نتائجه ، والى مناهجه ، والى دقة معلوماته ، بل والى دوافعه أيضا • ويمكن أن تواجهه نفس المشكلة فى موقف آخر ، وذلك عندما ينجح فى البداية فى كسب ود وتعاون بعض الأفراد والمنظمات ، ثم يتوصل الى معلومات

لا تسره أو لا ترضيه • فى الحالتين يتعين عليه أن يتوقف عن متابعة العمل وعن تنفيذ الخطط والبرامج ، لكى يحافظ على التزامه بالمعايير والمبادىء العلميه •

* * *

ان الامثلة القليلة التى عرضنا لها هنا بمناسبة حديثنا عن جهود علم الاجتماع فى مواجهة الجريمة ، انما هى مجرد نماذج للمشكلات التى تواجه المشتغلين بعلم الاجتماع التطبيقى عموما ، والتى لا يشعر بها طلاب أقسام الجتماع ، أو الخريجون الجدد من تلك الأقسام •

ويجب أن نعلم ان تلك المشكلات ليست جديدة تماما على علم الاجتماع ، أو أنه يواجهها اليوم لأول مرة • فقد تخلى ماكس فيبر فى أوائل هذا القرن عن مشروع له لدراسة الصحافة الألمانية لأنه فقد ثقة رجال الصحافة فى ذلك الوقت بسبب بعض المكائد التى حيكت ضده (بما فى ذلك تشنيعات وهجوم من مجهولين على شخص زوجته ، وطلبات بالمبارزة ••• الخ) • والمجيب أن هذه القصة المؤلمة ، والمفيدة فى نفس الوقت ، قد نشرت لأول مرة فى الولايات المتحدة ، لأن القائمين على ذلك العلم هناك يدركون أهمية اعداد دارس الاجتماع لمواجهة المشكلات العملية التى سيواجهها المتخرج من هذه الأقسام عند بدء اشتغاله بقضايا علم الاجتماع التطبيقى • ولو أن هذه الأهمية بدأت منذ الستينات تتضح أمام المشتغلين بعلم الاجتماع فى الجامعات الأوروبية أيضا ، بسبب تعاظم دور علم الاجتماع فى الميدان التطبيقى • ولكن المشكلة هى نقص البيانات المنشورة حتى الآن عن التجارب الفاشلة والعقبات ومشكلات التطبيق ، لأن تلك هى المدرسة الأولى لمن يريد أن يتعلم صنع شىء أفضل •

* * *

الفصل الرابع

بحوث الوقاية الاجتماعية

هناك تصور عام لدى غير المتخصصين فى علم الاجتماع بأن علم الاجتماع التطبيقى يقوم على محاولة الانتفاع بالمعرفة السوسيولوجية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية ، والاجتهاد فى وضع خطط العلاج ، والاشراف على تنفيذها ، وتقييم آثارها ليتسنى الاستفادة بالخبرة المتصلة من هذا البرنامج ويمكن أن تصب فى تيار الخبرة العام للعلم لتزيده كفاءة فى مواجهة المشكلات الأخرى فى المستقبل •

وقد عرضنا بشىء من التفصيل لدور علم الاجتماع التطبيقى فى مواجهة مشكلة الفقر ، وكانت أمثلتنا مستمدة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، التى توفرت فيها بيانات عن مثل هذه المشروعات • ويمكن أن نسوق نماذج أخرى للمشكلات التى يهتم علم الاجتماع التطبيقى بالتصدى لها مثل : ـ مشكلة الجريمة والسلوك المنحرف عموما •

ـ مشكلة المسنين •

ـ المشكلات العنصرية •

ـ مشكلات النمو الحضرى (الاسكان ، وتلوث البيئة •• الخ) •

فهذه الميادين تسمى **الباثولوجيا الجتماعية** (أى الأمراض الاجتماعية ، وهو مصطلح مستعار من العلوم الطبية) • وتختلف هذه المشكلات من حيث عمرها فى المجتمع ، فمنها القديم ومنها الجديد ، ومن حيث مدى انتشارها ، فمنها الخاص بقطاع معين أو مكان محدود

ومنها ما هو منتشر فى المجتمع بأكمله ، ومن حيث مدى نجاح المجتمع فى انتصدى لها حتى الآن ، فمنها ما أمكن التخفيف منه ومنها ما هو مستعصى على الحل ، ومن حيث شدة وطأته على المجتمع الى غير ذلك من سمات أى مشكلة اجتماعية • والسمة المشتركة لها جميعا أننا ننطلق فى مواجهتنا لها من اعتبارها كعرض مرض يصيب جسم المجتمع ، وأننا نستطيع أن نعمل على التخفيف من وطأتها ان لم ننجح فى علاجها علاجا تاما وابراء المجتمع منها • وقد ظل علم الاجتماع يضع تلك المشكلات فى بؤرة اهتمامه منذ بداياته وحتى اليوم •

والى جانب هذا الميدان الواسع فتح علماء الاجتماع لأنفسهم جبهة أخرى عريضة لوضع معارفهم موضع التطبيق ، هى ما يمكن أن نسميه : **الوقاية الاجتماعية** • ومعنى هذا المصطلح : أننا أصبحنا نملك اليوم من المعلومات السوسيولوجية من العلاقات والظروف الاجتماعية ما يسمح لنا بأن نتنبأ فى كثير من الأحيان بحدوث مشكلة معينة قبل وقوعها ، وأننا قد نستطيع النجاح فى تجنبها ومنع وقوعها ، وذلك فى المؤسسات الاجتماعية الكبرى على الأقل : كالمؤسسات الصناعية الضخمة ، والمصالح الحكومية ، وغيرها من المؤسسات •

فنحن نعرف على سبيل المثال أن الناس فى سلوكهم يتصرفون على أساس معايير **العقاب أو الثواب** المباشر • فاذا كان رجال الشرطة مثلا يرقون فى الرتب تبعا لعدد المخالفات التى يكتشفونها كل سنة ، مع التزامهم فى عملهم بمعايير معينة ، فانهم سوف يهتمون أكثر بالكشف عن المخالفين (لقواعد المرور مثلا) ويقدمون أكبر عدد من البلاغات ، حتى ولو كان وزير الداخلية (أو غيره من كبار المسئولين) يتحدث كل ساعة عن « تربية الأجيال الجديدة على قواعد المرور » ، واجراء حملات التوعية بتلك القواعد ، والكلام عن « الشرطة فى خدمة الشعب » أو غيرها من الشعارات •

أما اذا كان العاملون فى ميدان الخدمة الاجتماعية يكافئـــون على أساس عدد الحالات التى يستطيعون انمالها بنجاح ، فانهم سيعملون على توزيع الحالات المرهقه او التى تستنفذ وقتا طائلا الى زملائهم الأحدث فى الخدمة والأقل خبرة والذين لا يستطيعون الاعتراض على هــذا التكليف •

واذا كانت احدى الدول النامية تنفق أموالا طائلة على أبنائها لدراسة الهندسة فى احد البلاد الأوربية أو فى أمريكا ، فسوف يتجمع لديها عدد من المهندسين الصالحين لمارسة العمل فى صناعة متطورة عصرية ، ولن تجد بين أبنائها مهندسا يستطيع صنع طلمبة مياه لخدمة قرى بلاده •

ونلاحظ بالنسبة للمناهج التى تتبع فى توزيع المكافآت والحوافز فى الجماعات المنظمة الصغيرة أو الكبيرة ، أنه يكون من السهل التعرف عليهــا وتحــديدها ، والنجــاح فى استـــخدامها بكفاءة • ولذلك حينما يســأل المشــتغلون فى علم الاجتمــاع تقــديم المشــورة والنصح بالنسبة لفشل الأساليب التنظيمية فى مصنع ، أو متجر كبير ، أو مؤسسة اقتصادية ، أو سجن من السجون ، أو مستشفى للأمراض النفسية ، أو مصلحة حكومية أو غير ذلك (أى لمــاذا لا تحقق تلك المؤسسات الأهداف المعلنة للتنظيم المتبع فيها) ، حينما يطلب منهم المشورة يدرسون فى كل حالة على حدة الأسلوب المتبع فى تطبيق أنواع الثواب والعقاب وطرق تنفيذها • وهم يهتمون هنا بأنواع الثواب والعقاب الرسمية وغير الرسمية على السواء ، المعلنة وغير المعلنة ، بل وتلك التى قد ينكر المسئولون وجودها أحيانا •

كما يسعى المتخصص فى علم الاجتماع أيضا الى أن يعرف كيف يتم تجنيد الأعضـــاء الجدد فى المؤسسة ، أو كيف يتم ادخالهم اليها ،

وكيف يخرج منها أو ينفصل عنها الأعضاء القدامى • فالتدخل فى هذه الاجراءات كثيرا ما يكون أيسر نسبيا ، ويمكن أن يساعد مساعدة فعالة فى مواجهة المشكلة المطروحة •

كما يمكن جعل المؤسسة الخيرية أو التطوعية أكثر جاذبية للمتطوعين عن طريق تخفيف صرامة القواعد التنظيمية المتبعة فى المؤسسة وتخفيف درجة المركزية ، وتوزيع اختصاصاتها على مراكز عديدة محلية ذات قدر كبير من المسئولية عن التنفيذ والحرية فى ممارسة العمل • ومن شأن هذا أن يؤدى الى الرغبة فى تحمل المسئولية وزيادة الاحساس بها ، وتدعيم الشعور بالنجاح فى نفوس الأعضاء المتطوعين بدرجة محسوسة • يضاف الى هذا أن العمل فى اطار محدود يمكن أن يخضع لرقابة غير رسمية ، ولكنها فعالة فى نفس الوقت •

وقد اتضح من الدراسات التى أجريت على التنظيم داخل المصانع والمؤسسات أن التصال الداخلى يمثل خطر هاما ، كما أنه يمكن التدخل فيه بالتعديل لمواجهة مشكلات ذلك التنظيم والعمل على التخفيف من وطأتها • ونقول ان الادارة المسئولة عن التنظيم قد أصيبت بالعمى (الادارى) عندما تسمع من المتخصص فى علم الاجتماع لأول مرة أن التعليمات التى تصدر عنها كثيرا ما يساء فهمها من المستويات الأخرى للتنظيم ، وأنها لم تعط أى فرصة لأعضاء التنظيم الآخرين يعبرون فيها عن آرائهم الحقيقية فى بعض مشكلات وأوضاع هذا التنظيم •

والأغلب أن يوجد فى كل تنظيم شبكتان مستقلتان للاتصال ، الأولى الشبكة الرسمية (المنصوص عليها فى خريطة التنظيم) والأخرى الشبكة شبه الرسمية (والتى تعتمد على الشائعات والأحاديث غير الرسمية بين جماعات الزملاء وما الى ذلك) • وعن طريق هاتين الشبكتين تنتشر المعلومات المختلفة بين أعضاء هذا التنظيم ، والتى تصدر عن مراكز متباينه ومواقع مختلفة فيه •

ويمكن أن نوجز فيما يلى المحاور الأساسية التى يركز عليها علم اجتماع التنظيم فى دراسته للمجتمعات المعاصرة ، وهى :

- أنساق التدرج والتعاون فى مجال أداء العمل .
- جوانب العلاقات الرسمية وغير الرسمية فى مكان العمل .
- آثار عمليات الانتاج على السلوك الاجتماعى .
- الآثار المتبادلة بين المنظمة والمجتمع المحيط بها .

والعادة أن يستدعى المتخصص فى علم الاجتماع لتقديم المشورة والنصح عندما يتولد الانطباع بأن أهداف التنظيم وأهدافه لم تتحقق على النحو المرغوب . والغالب أن يطلب منه « تزييت » الميكانيزمات الاجتماعية ، بحيث يمكن أن تسير الأمور فى المؤسسة بلا أى احتكاك أو مشكلات .

وقد تصور الناس لفترة من الزمن (وساعد على ذلك استغلال بعض الصحفين والكتاب لتلك الحقيقة والحديث عنها وترويجها) أنه يمكن أن يوجد فى كل مؤسسة « مهندس اجتماعى » فى مكتب خاص به ، يرسم فيه الميكانيزمات الاجتماعية السليمة (التى لا عيب فيها ولا مشكلة) ، التى تؤدى الى تحقيق أعلى مستوى من الانجاز ، وأداء وحدات المؤسسة لواجبها على الوجه الأكمل ، بحيث يتحول « الانسان » فى النهاية الى ترس صغير - لاحياة فيه ولا ارادة له - فى آلة ضخمة والحقيقة أن هؤلاء الناس قد بالغوا كثيرا فيما تصوروه عن دور المهندس الاجتماعى وعن الامكانيات التى يمكنه تحقيقها وكذلك الأخطار التى يمكن أن تترتب على ممارسته لعمله .

ونحب أن ننبه الى أن علماء الاجتماع الذين يأخذون تخصصهم مأخذ الجد ، يعرفون كيف يأخذون فى اعتبارهم الآثار السلبية وغير

المقصودة لتدخلهم فى شبكة العلاقات الاجتماعية ، فى جماعة ما ، ومدى خطورة تلك الآثار على حياة تلك الجماعة وعلى ما يدور فيها من أحداث ، فعليهم أن يقوموا دائما بتقييم هذا التدخل فى ضوء اعتبارات الربح والخسارة •

ولنأخذ على سبيل المثال مستشفى لعلاج الأمراض العصبية • من المؤكد أن الادارة وهيئة الأطباء والتمريض تود أن يتم العمل فى هذا المستشفى بلا أى احتكاك أو مشكلات بقدر الامكان • ولكن هل هذه هى أيضا وجهة نظر المرضى ؟ فاذا تصورنا هذا المستشفى كمكان يوضع فيه المرضى العقليون بحيث لا يسببون أى أزعاج أو تهديد للأصحاء ، فان الهدف من هذا المستشفى يتحدد فى هذه الحالة بوضوح وباختصار بأنه « تحقيق الهدوء والسلام » • ومن ثم يجب تنظيم العلاقات بين المرضى ، والمعالجين (من الأطباء وهيئة التمريض) والادارة بحيث تقلل الاحتكاكات الى أدنى حد ممكن • أما اذا تصورنا أن هذا المستشفى هو مكان للعلاج : يهدف الى شفاء المرضى الموجودين فيه مما يعانونه من اضطرابات عصبية ، لكى يستطيعوا فيما بعد العودة الى ممارسة الأعمال الطبيعية فى المجتمع ، فانه يجب ألا تكون مهمتنا الأساسية ـــ مثلا ـــ هى اجبار هؤلاء المرضى على الانصياع الكامل أو الاعتماد التام على هيئة التمريض والأطباء ، حتى ولو أدى ذلك الى حدوث اضطرابات كبيرة داخل المستشفى وظهور مشكلات ومتاعب للمسئولين •

فالأهداف البعيدة المدى وتلك القصيرة المدى تتطلب ـــ ليس فى هذه الحالة فحسب ـــ استخدام أساليب مختلفة فى التنظيم وقواعد متباينة لممارسة العمل • ولكى نتوصل الى تحقيق شىء محدد ، يتعين علينا فى الغالب أن نتخلى عن تحقيق شىء آخر ، أى نضع أهدافنا على سلم للأولويات • ومن ثم تصبح المهمة الأولى للمستشار الاجتماعى

أن يميز الأهداف المختلفة عن بعضها البعض ، ويحدد بالتالى ما الذى يتوقع أن يحدث فى كل حالة حسب الهدف الموضوع للتنظيم •

والملاحظ أن الأشخاص الذين يعملون داخل تنظيم معين لا يستطيعون فى أغلب الأحوال ادراك التناقضات التى تحيط بهم ، حتى ولو كانوا يعانون من التوترات الناجمة عن تلك التناقضات • ان اجراء مثل هذه التحليلات ، ونقل تلك المعلومات الى الأشخاص أعضاء التنظيم يمثل فى جميع الأحوال أولى المهام التى يتعين أن يضطلع بها المتخصص فى علم الاجتماع القائم بتقديم المشورة واقتراح خطط العلاج • وان كان من النادر أن تتاح له الفرصة لوضع مقترحات محددة لتعديل التنظيم أو اعادة التنظيم من جديد تماما ، فذلك كثيرا ما يصطدم بالمصالح المستقرة داخل التنظيم •



الفصل الخامس

علم الاجتمـاع الطبى

ويقوم علم الاجتماع الطبى على محاولة تطبيق النظريات ، والمناهج السوسيولوجية على ميدان الطب كنظام اجتماعى ، كما يتضمن هذا الفرع دراسة تصورات الناس عن الصحة والمرض • بمعنى آخر يتناول علم الاجتماع الطبى الميدان الصحى بوصفه نظاما اجتماعيا ثقافيا ، أى بوصفه مجموع المؤسسات النظامية التى تستهدف اشباع احتياجات الناس الى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض •

وقد ظهر هذا المصطلح (علم الاجتماع الطبى) فى أوائل القرن العشرين لأول مرة ، واقتصرت دائرة اهتمامه على دراسة التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للقطاعات والطبقات الفقيرة فى الشعوب الأوربية والأمريكية •

وقد ظهرت قبل ذلك حوالى عام ١٨٥٠ محاولات من جانب بعض الأطباء للاهتمام ببعض النواحى الاجتماعية فى ممارسة مهنة الطب وفى تدريس العلوم الطبية • ثم ظهرت بعد ذلك الاهتمامات بالصحة العامة والطب الوقائى وما كان يعرف بالطب الاجتماعى ، وذلك من خلال جهود جوتشتاين Gottstaion ، وتيليكى Teleky ، وجروتيان Grotjahn • وكان ميدان الصحة العامة Social hygiene يهتم فى المقام الأول بالأمراض الاجتماعية ، وهى تعنى الأمراض الواسعة الانتشار التى يتطلب القضاء عليها ومكافحتها امكانيات تتجاوز حدود الامكانيات الفردية ، والتى بدأ من الممكن آنذاك أنه أنه يمكن وقاية الناس من شرورها تماما (ومن هذه الأمراض : السل الرئوى ، والأمراض

التناسلية ، والروماتزم ، وانضم اليها فى عصرنا الحاضر السرطان وأمراض الدورة الدموية) • ويلعب الدور الأول والأهم فى مكافحة هذا النوع من الأمراض مراعاة بعض الأمور والاحتياطات المادية (كالتطعيمات المناسبة ، والسموم المرتبطة بممارسة مهن معينة ، والظروف السكنية السيئة •• الخ) • على حين يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة الجوانب والاعتبارات غير المادية ، ذات الطبيعة الاجتماعية الثقافية ، مما جعله يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف الطب السيكوسوماتى (الجسمى النفسى) الحديث •

أما الطب الاجتماعى Social Medicina فيركز الجانب الأكبر من اهتمامه على دراسة العلاقات بين التشريع والطب (مثل : عمليات منح الشهادات والتقارير الطبية) • ومن ثم يتضح أن رسالة علم الجتماع الطبى ومجال اهتمامه يتجاوز بكثير حدود اهتمام الصحة العامة والطب الوقائى وكذلك حدود اهتمام الطب الاجتماعى •

ويقترح شتراوس أن نميز بين علم اجتماع دراسة الطب Sociology of Medicine واستخدام علم الاجتماع فى ميدان الطب Sociology in Medicine • فالأول يهتم بدراسة الطب كنظام والفروع العديدة للنظام الطبى القائم بمناهج وأساليب علم الاجتماع • والمتخصص الأول فى دراسة مثل هذه الموضوعات هو عالم الاجتماع المتخصص وحده • أما استخدام علم الاجتماع فى ميدان الطب فيهتم بدراسة الظروف والشروط الاجتماعية للصحة والمرض ، وخاصة الشروط المتعلقة بأمراض معينة • وهو بذلك يمثل ميدانا للاهتمامات المشتركة لعلماء الاجتماع والأطباء على السوء وفى نفس الوقت • وقد أفاد بالفعل التمييز بين هذين الميدانين المختلفين من ميادين الدراسة ، ولكن دون أن نتطرف فى ذلك ونحاول الفصل بينهما فصلا كاملا ، وانما الهدف أن نتفق على أن هناك بعض الموضوعات التى يستطيع

عالم الاجتماع أن يتصدى لدراستهـا بمفرده ، وتلك التى يتعين أن يتعاون فيها مع الطبيب المتخصص • وتبدو العلاقة الوثيقة بين فرعى علم الاجتماع الطبى هذين بأوضح صورها فى ميدان دراسة مستشفيات الصحة العقلية والتى يمكن تطبيقها بنفس الروح فى دراسة سـائر أنواع المؤسسات الصحية • ويمكن أن نتبين ذلك عندما نقول : ان التصورات المنتشرة فى مجتمع معين عن طبيعة الأمراض العقلية وأسبابها تؤثر على أداء المستشفى المختص بعلاج هذه الأمراض وعلى وظيفتها وأساليبها فى العلاج وعلى طريقة تنظيمها •• الخ • وتؤدى تلك الآثار بدورها الى التأثير على النتيجـة العلاجية التى تقـدمها المستشفى لمرضـاها •

* * *

وقد تناول تالكوت بارسونز أهم الأسس النظرية لعلم الاجتماع الطبي بالدراسة والمرض والتحديد ، وقدم الينا ما يمكن أن نعتبره صياغة للمفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع الطبى • وتنطلق تلك المفاهيم من توقعات الدور المنظمة (أو التى تشكلت نظاميا) فى علاقة الطبيب والمريض • وحدد لنا بارسونز أهم عناصر هذه التوقعات النظـامية من جانب المريض فى أربعة عناصر هى :

١ ــ التخلص من الزامات الدور الاجتمـاعية العـادية ، التى تنطـوى على التخلص عن بعض الحقـوق وكذلك التخلى عن بعض الالتزامات أيضا •

٢ ــ التصور النظامى (الثابت والواضح) الذى مؤداه أننـا لا نستطيع أن نتوقع من المريض أنه ينبغى أن يكون سليما من المرض ، فى الوقت الذى يتماثل فيه للشفاء ويستجمع قوته (التخلص من عبء المسـئولية) •

٣ ــ الالتزام بالرغبة فى أن يعانى من المرض •

٤ ــ الالتزام بأن يبحث عن المساعدة من الجهة المختصـة فى العلاج ، وأن يتعاون مع الطبيب •

ويرى فرايدسون Freidson أن العنصر الأخير يتضمن فيما يتضمن العلاقه بين نسق العامة (أى طريقه عامة الناس فى التفكير فى شئون الصحة والمرض) والنسق المتخصص (اى طريقة وتصورات الأطبـــاء وغيرهم من العاملين فى ميدان تقديم الخدمه الطبيه) • فالمريض يبدأ رحلته نحو العلاج داخل نسق العامه ، وهو نسق يتضمن تصـــورات محددة وتعريفات معينة للانســـان الصحيح (السليم) وللانســـان المريض • ومن هنا فلن يبحث عن الطبيب وعن المستشفى الا الشخص الذى يعتبر نفسه مريضا وفقا لنسق العامه هذا (بصرف النظر عن حالته الصحية الفعليه من وجهة النظر الطبية المتخصصه) • مع العلم بان نسق العامة يتضمن قواعد محددة اجتماعيا للتصرف فى مثـــل هذه الأحوال ، من هذا مثلا ان هناك بعض الالام التى يمكن للشخص ان يعالج نفسه بنفســـه ، او ان يتوجه الى مطبب تقليـــدى من غـــير المتخصصين ، أو أنه يجب أن يزور الطبيب ، وأى نوع وأى مستوى من الأطباء • ويمكن القول لهذا السبب ان نسق العامه هذا يمـــارس نوعا من الرقابة والضبط على النسق الطبى المتخصص ، والأطبـــاء الممارسون العامون هم أكثر الناس احساسا بذلك •

* * *

ويرى بارسونز أن دور الطبيب يتميز بأربعة خصـــائص هى :

١ ـــ العمومية ، بمعنى أن الطبيب مستعـــد دائما لخدمة كافة المرضى ، على اختلاف ظروفهم (طبعا الذين تدخل أمراضهم فى نطاق تخصصه) •

٢ ـــ أن دور الطبيب متخصص وظيفيا ، بمعنى أن الطبيب يؤدى دور الخبير فقط فى ميدان الرعاية الطبيـــة • فهو لا يقوم بدور عام أو غير محدد لتحقيق صحـــة المريض ، كالدور الذى يقوم به الأب ، أو رجل الدين أو الاخصائى الاجتماعى ••• الخ •

٣ ـ يتعين على دور الطبيب أن يكون محـايدا من الناحيـة العاطفيـة ٠

٤ ـ يختلف دور الطبيب عن دور رجل الأعمـال أو التـاجر مثلا ، من حيث أنه موجه أساسا لخدمة الآخرين وراحة المجموع ٠

وعلى أساس هذا التحديد النظرى لدور الطبيب يقوم تقييمنـا الفعلى لسلوك الطبيب فى الواقع الاجتماعى القائم ، فنستطيع أن نصف هذا السـلوك أنه يتفق ودور الطبيب ، أو نصفـه بأنه مخالف لدور الطبيب ٠ مع مراعاة أن الخروج على الدور أو مخـالفته لا يتحتم بالضرورة أن ينطوى على سلوك غير أخلاقى ، أو خروج على القيم والمثل العليا ٠ من هذا مثلا أن طبيب احـدى الشركات أو المصـانع أو الطبيب فى القوات المسلحة لا يتصف دوره بالعمومية ، لأنه ليس متاحا لكل الناس ، ولكنه مع ذلك سليم تماما من الناحية الأخلاقيـة وليس عليه أى غبار ٠

ويهتم علم الاجتماع الطبى اهتماما خاصا بدراسـة أشـكال التناقض والتضارب بين السلوك الفعلى للطبيب وايديولوجيته الذاتية (أو تصوره عن نفسه ، وعن مكانته ، ومكانة مهنتـه فى المجتمع ٠٠ الخ) ٠ من هذا مثلا أن الالتزام بمسألة التخصص وأداء دور المتخصص فقط يعنى تمكن الطبيب من الأساليب والوسائل العلاجية ، بينما يمثل هذا العنصر فى الايديولوجيا الذاتية للطبيب (مثل أيديولوجية طبيب الأسرة مثلا) مكانة أقل بكثير مما يحتلها فى نظر المجتمع ٠

ولا يتوقع المريض من الطبيب أن يكون ملما بالمعـرفة الفنيـة المتخصصة المفترضة فى الخبير وحسب ، ولكنه يتوقع فوق ذلك أن يبدى هذا الطبيب اهتماما بمشكلاته الفردية الخاصة ٠ أى أنه لا يتوقع معـرفة فقط ولكنه يتطلب علاوة على ذلك طريقـة معينة فى تطبيق هـذه المعرفة ٠

كما يهتم علم الاجتماع الطبي أيضا فى صدد دراسته لتعريف الطبيب وتحديد مواصفاته بنوع التنشئة التى يحصل عليها هذا الطبيب ، أى طريقة اعداده وتدريبه على الاطلاع بدور الطبيب ، وممارسة مهنة الطب ، والانتماء الى طائفة الأطباء . وتتم هذه التنشئة وهذا الاعداد بطرق عديدة رسمية وغير رسمية ، اهتم بدراستها فى ميدان علم الاجتماع الطبى باحثون وجهوا عنايتهم للجوانب الاجتماعية للتعليم الطبى (مثل : ميرتون Merron ، وكندال Kendall ، وريدر Reader) . ومن القضايا الخاصة فى هذا الميدان موضوع فروع التخصص التى يختارها الطبيب أو تفرضها عليه الظروف ، والوظائف المختلفة التى يقوم بها ، ودرجة تأثره بالضوابط والقيود التى يفرضها عليه العامة (أى غير الأطباء) ، ويفرضها زملاؤه ، والمنظمات المختلفة التى يمتد تأثيرها الى ميدان الطب ، والتى قد لا يعرفها هو معرفة شخصية أو حتى محددة . ويترتب على ذلك أن يصبح الطبيب فى ممارسته المستقلة لمهنته ، فى عيادته أو مستشفاه الخاص ، خاضعا لتلك المؤثرات فى الواقع أكثر من الطبيب الموظف الذى يعمل فى مستشفى أو فى مؤسسة معينة (كالصحة المدرسية أو معامل التحليل الحكومية أو غير ذلك) .

* * *

ومن أهم مؤسسات الخدمة الطبية وأكثرها استخداما عيادات الأطباء الخاصة والتى لم تنل حظها المناسب من الدراسات العلمية ، بالقياس الى المؤسسة الطبية التى تليها فى الأهمية وهى المستشفى ، والتى نالت ـ نسبيا ـ قسطا وفيرا من اهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع الطبى . ومن الملامح المميزة للمستشفى أنه يوجد الى جانب العلاج الذى يقدمه الخبراء (لكل الأطباء ومن فى مستواهم) عنصر مؤثر هام هو هيئة التمريض . ويمكننا أن نميز من الوجهة التنظيمية بين عدد من

مجالات الاختصاص ، أو المجالات الوظيفية النوعية ، داخل أى مستشفى ، فهناك : هيئة الأطباء وهيئة التمريض ، ثم الجهاز الادارى ، ثم العاملين فى مجال الخدمات ، وأخيرا الموظفين الفنيين • كما يمكننا أن نميز من وجهة نظر دراسة التنظيم أيضا داخل المستشفى بين المستوى الوظيفى داخل التنظيم (والذى يهتم أساسا بتقديم الرعاية والعلاج والاعاشة للمرضى (ثم المستوى التنظيمى الثانوى) الذى يختص بادارة المستشفى واستمرارها وتسيير شئون العمل فيها دون مشكلات أو اختناقات) • وكثيرا ما يحدث أن يكون التنظيم الوظيفى عمليا فى خدمة استمرار العمل وتسييره (من هذا مثلا بالنسبة لأعمال الانشاءات ، وبالنسبة لوضع خطة النوبتجيات) •

ومن المشكلات الأساسية فى المستشفى مشكلة التدرج وتحليل خرائط التنظيم الرسمى وغير الرسمى داخل المستشفى ، التى تأخذ فى اعتبارها المستويات الوظيفية المختلفة من ناحية ، وأوضاع المكانات المختلفة من ناحية أخرى • ومن المحتم أن تثور داخل المستشفى صراعات بسبب تعدد الرئاسات ، أى خضوع الشخص الواحد لأكثر من رئاسة فى وقت واحد • فالممرضات على سبيل المثال قد يتلقين تعليمات من الأطباء ، ومن ادارة المستشفى ، وكذلك من رئيسة الممرضات • وبجانب ذلك كله ينبغى أن يكن دائما فى خدمة المريض •

كذلك اتضح من الدراسات العديدة التى أجريت عن المستشفى أن فكرة ان المريض هو اهم شخص داخل المستشفى ليست سوى ايديولوجيا (تصورا فكريا خالصا وليس حقيقة واقعة) • فمن المتوقع من المريض داخل المستشفى أن يمر بعملية تنشئة اجتماعية ، بحيث يستطيع بفضلها أن يتكيف مع دور المريض ، كما يتعلم من خلالها الانصياع لقواعد ونظم المستشفى الرسمية وغير الرسمية على السواء • ويلاحظ هنا أن مطالبة المريض بأن تكون لديه الرغبة فى الشفاء ، يمكن

أن تؤدى الى وقوع بعض الصراعات بسبب تعارضها مع بعض النظم المريحة داخل المستشفى •

ويمكن القول بأن الدراسة السوسيولوجية للمستشفى التى تهتم بدراسة المرضى ، والعاملين ، والتنظيم ، والوظائف المختلفة ، من أكثر ميادين علم الاجتماع الطبى نشاطا وأغزرها فى عدد الدراسات • وأكثر أنواع المستشفيات التى درست وكانت محلا لاهتمام دراسات الاجتماع الطبى هى مستشفيات الصحة العقلية وقد استطاعت هذه الدراسات — على سبيل المثال — أن تلقى ضوءا قويا على أثر التوترات الموجودة داخل التنظيم وبين العاملين على مدى نجاح العلاج المقدم للمريض •

وتعد العيادات الخاصة للأطباء وكذلك المستشفيات من المؤسسات الأساسية (أو الأولية) العاملة فى مجال تقديم الخدمة الطبية • ويوجد الى جانبها مؤسسات ثانوية عاملة فى نفس الميدان مثل : مؤسسات التأمين الصحى ، والنقابات المهنية للأطباء وغيرهم من العاملين فى المجال الطبى ، ومؤسسات صناعة الدواء ، والمؤسسات العامة والخاصة التى تساهم فى تقديم الرعاية الصحية للمواطنين • وهى جميعا فى نفس الوقت الذى تعد فيه موضوعا لدراسات علم الاجتماع الطبى ، تعد أيضا موضوعا ادراسات التنظيم والبيروقراطية ودراسة العلاقة بين التنظيمات (حينما تنصب الدراسة على العلاقات بين تنظيمات مختلفة تؤدى نفس الوظيفة) •

* * *

كذلك يهتم علم الاجتماع الطبى بدراسة المكانة الاجتماعية للمهن الطبية وغير الطبية (أى التى يمارس أصحابها العلاج دون أن يكونوا أطباء Para - doctors) ، واعدادهم ، والوظائف التى يؤدونها ، والأدوار الخاصة التى يضطلعون بها •

وهناك ميدان هام آخر هو الدراسة السوسيولوجية المعرفيـة للطب ، وتحليل مؤسسات التعليم والبحث الطبى بفروعها وأجهزتها المختلفة . ومما يؤسف له أن البحوث الامبيريقية والنظرية حول هـذا الموضوع ما زالت قليلة متفرقة .

كما يدخل فى نطاق اهتمام علم الاجتماع الطبى دراسـة المشكلات الاجتماعيـة لبعض المؤسسـات الطبية الخاصـة ، كالعلاج العام (أو الجموعى) ، والعلاج النفسى ، والتوعية فى الأمور الصحية ، ومؤسسات الوقاية الصحية والمحافظة على الصحة العامة .

والى جانب الدراسة الاجتماعية النفسية لعلاقة الطبيب بالمريض ، تندرج تحت هذا الميدان أيضا دراسة الدوافع ، والمواقف الفكـرية ، والأحكام المسبقة ، والعادات الموجودة عند الأطباء والعاملين شبه الأطباء Para doctors ، وكذلك الموجودة لدى المرضى ، ولدى الجمهـور ، طالمـا كانت تلك العناصر تتصل بأمور الصحة والمرض بأى شكل من الأشكال .

* * *

ويمثل موضوع المتغيرات الاجتماعية الثقافية للصحة والمرض أهم موضوعات الدراسة فى ميدان استخدام علم الاجتماع فى الميـدان الطبى Sociology in Medicine . ويطلق اسم الانتشار الاجتماعى للمرض Epidemology على الطريقة التى يستعان بها لدراسة توزيع المرضى تبعا للمتغيرات الاجتماعية الثقافية . وأهم الأمراض التى اهتمت بحوث الاجتماع الطبى بدراسة توزيعها وفق المتغيرات الاجتمـاعية هى : تصلب الشرايين ، انسداد الأوعية الدموية فى القلب ، ارتفـاع ضغط الدم ، قرحة المعدة وقرحة الاثنى عشر : مرض السكر ، السمنة ، العصاب والاضطرابات الوظيفية ، والأمراض العقلية ، والسل الرئوى ،

والسرطان وقد تمكنت الدراسات من اثبات علاقة بين جميع تلك الأمراض وبعض العوامل الاجتماعية ، يمكن اعتبارها مصاحبة للاصابة بهـا . وليس من الصواب اعتبار تلك العوامل والظروف الاجتماعية مسئولة عن اصابة الشخص بهذا المرض أو ذاك .

وتجدر الاشارة هنا الى أن تعريفات « السوى » « والشاذ » ، وكذلك تعريفات « المريض » « والسليم » تلعب فى مثل هذه الدراسات دورا على جانب كبير من الأهمية ، لأنها تتوقف جميعا على بعض المعايير الثقافية التى تحددها ، كما أنها تلعب دورا هاما فى التأثير على كثافة الاصابه بهذا المرض أو ذاك .

كما أن هناك عناصر أخرى مؤثرة تتمثل على سبيل المثـال فى بعض عمليات الفرز ذات الطبيعة الاجتماعية أو النفسية الجتماعية والتى تجعل من شخص معينا مريضا طالبا للعلاج أم لا ، أى تدفعـه أو لا تدفعه الى اللجوء الى احدى المؤسسات الطبية التماسـا للعلاج . ويندرج هذا الموضوع تحت ميدان أوسـع قليلا اسمه الدراسـة السوسيولوجية للمرض ، التى تأخذ فى اعتبارها بعض الظروف العلمية والاقتصادية الفعالة فى المجتمع .

ولا يمكن القول أن البحث العلمى فى الاجتماع الطبى استطاع أن يتوصل الى معرفة الى أى مدى يمكن اعتبار الظروف الاجتمـاعية الثقافية أسبابا أصلية أو أسبابا مساعدة للاصابة ببعض الأمراض . وقد توفرت على سبيل المثال معلومات عن العوامل الاجتماعية الثقافية التى تؤدى الى الاصابة بالسمنة (وهى بدورها مرتبطة بطائفة أخرى من الأمراض كأمراض القلب والأوعية الدموية والسكر وغيرها) ، والتى تتصل بالعادات الغذائية وعادات الطعام وبالتصورات الثقـافية لقيمة الرشاقة والسمنة وتعريف كل منهما ، والقيمة الجمالية لكـل

منها ... الخ . ويتعين على المشتغل بهذا النوع من الدراسات أن يلتزم جانب الحذر ، ويتجنب الوقوع فى الأحكام المتسرعة ، أو يتأثر بالكتابات الثقافية العامة ، من قبيل : « أمراض الحضارة » ، « وأمراض المديرين » ، وما الى ذلك من تعبيرات تنم عن تصورات معينة ، أكثرها شعبى وعامى ، لطبيعة الصحة والمرض .

وقد أثبتت دراسات الاجتماع الطبى أهمية الاستفادة من مفهوم التغير الاجتماعى ، والدراسات الوفيرة عن التغير الاجتماعى فى حقل علم الاجتماع العام . وقد أمكن فى النهاية الاستعانة ببعض المفاهيم السوسيولوجية العامة فى تشخيص « المرض » كمشكلة اجتماعية ثقافية من داخل نظريات معينة . وذلك مثلا الاستعانة بنظرية الأنومى (أو حالة فقدان المعايير) ، ونظرية الاحساس بالأمان ، ومفهوم العزلة الاجتماعية ، والتناقض بين مستوى الطموح والامكانيات الواقعية المتاحة فعلا . غير أن أغلب تلك النظريات لا يكفى مع ذلك لتفسير العلاقة بين بعض الأمراض وبعض العناصر أو الظروف الاجتماعية الثقافية . وأخيرا يدخل ضمن دائرة اهتمام هذا العلم أيضا تأثير المرض على الوضع الاجتماعى للفرد أو على بيئته الاجتماعية [١] .



---

(١) انظر المقال التالى :

M. Pflan 2, Med izinische Soziologie in Berns darf, ed., Wörterbuch der Soziologie, Ferdinand Enke Verlag, Stutigant, 1969, pp. 683 - 687.

الفصل السادس

بحوث تقييم المشروعات

يمكن القول بأن التجارب الاجتماعية شيء قديم قدم التاريخ الانساني نفسه ، بل ان البعض يذهب الى أن تلك التجارب كانت معروفة فى عصور ما قبل التاريخ أيضا • ولكن هل حالف النجاح هذه التجارب ، أم أنها أخفقت فى تحقيق الغرض منها ، ذلك شيء لم نسمع عنه — اذ وصل خبره الينا أصلا — الا من واحد من المشاركين فى تلك التجربة ، ومن ثم فلا يمكن أن يؤخذ حكمه مأخذ الثقة ، لأنه لابد ينظر الى التجربة من زاويته الخاصة ، وهو فى تقييمه يصدر عن أحكام عفوية أو ذاتية أو متحيزة عمدا • والمهم أنه لم يكن من الممكن الحصول على معلومات عن الأسباب التى جعلت تلك التجارب تنتهى الى تلك النتائج وهى معلومات هامة جدا ومفيدة لما يأتى بعد ذلك من تجارب مشابهة •

ومن أمثلة التجارب الاجتماعية التى أعنيها فى هذا المقام ، والتى نقول ان التاريخ الانسانى شهد الكثير منها ، الجماعات والمجتمعات اليوتوبية (المثالية الخيالية) التى لا تقع تحت حصر ، كالمجتمعات ذات الأساس الدينى أو الايديولوجى التى نشأت فى ولايات نيو انجلند فى الولايات المتحدة ثم فى كاليفورنيا بعد ذلك ، وما تزال نماذج حديثة منها تنشأ حتى أيامنا هذه • ومن أمثلة هذه التجارب أيضا المدارس التجريبية التى نشأت وتنشأ فى شتى أنحاء العالم •

أما اليوم فيعد من أهم واجبات علم الاجتماع المتخصص فى الأمور التطبيقية أن يضطلع باجراء دراسات وبحوث تقييم المشروعات التى تستهدف احداث تغيير مخطط أو منظم فى المجتمع القائم • والأرجح

أن تتم هذه البحوث بتكليف من الجهة القائمة بالتخطيط ، أى صاحبة هـذا المشروع .

وهناك محاولات فى كل ميدان لمواجهة المشكلات الاجتماعيـة الكبيرة أو الصغيرة عن طريق التخطيط الرشيد ، فنجدها على سبيل المثال ة فى المشروعات الاقتصادية والصناعية ، وفى السياسة ، وفى النظام القانونى والقضائى ، وفى الهيئات المسئولة عن الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية ، وفى ميدان التربية ، وفى الميدان العسـكرى ، وفى المؤسسات الدينية ، وفى القرى ، والأسر . ففى هذه الميادين تقام مشروعات لمواجهة ما تعانيه من مشكلات حسب المجالات السابق ذكرها على التوالى ، فنجد : مشروعات وبرامج لتدريب العمال أو اعادة تأهيلهم (لممارسة عمل آخر) وبرامج لتـأهيل الموظفين والمديرين ، وحملات سياسية اعلامية ودعائية ، وبرامج للتبادل الثقافى ، وتجارب لمحاولة القضـاء على العـداوات الموجودة بين الجمـاعات الدينيـة أو الايديولوجية المختلفـة ، وبرامج لمكـافحة الجريمة بين الشبـاب أو لعلاج الادمان على الخمر أو المخدرات ، أو لعلاج المرضى العصبيين ، أو تجارب لمحاولة تخفيف أعباء الحياة عن المسنين وجعل حياتهم تبدو أمتع وأكثر راحة ، ومساعدة الأطفال المحرومين على شق طريقهم فى الحياة ، أو تجارب لاقناع الفلاحين فى البلاد النامية بتقبل أساليب جديدة فى العمل الزراعى أو أنواعا جديدة من التقاوى (لزيادة الغلة الزراعيـة) ، وتقبـل أساليب الوقاية الصحيـة وطـرق تنظيم الأسرة .. الخ .

ان هذه التجارب والمشروعات كثيرا ما تتكلف أموالا طائلة ، ولذلك نرى أن الجهات التى تقوم بعبء تمويلها تتطلب الحصول على تقييم موضوعى للمشروع ، لكى تتسلح به فى الرد على الانتقادات التى قد توجه الى المشروع . ولا يختلف فى هذا جهة حكومية ، مطالبة بتقديم

كشف حساب عن أعمالها الى البرلمان ، أو مدير مؤسسة مسئول أمام مجلس الدارة وهو فى هذا لا يختلف عن عملية مراجعة الحسابات فى أى مؤسسة التى يتكفل بها مكتب مراجعة متخصص لتحديد الموقف المالى للمؤسسة . كذلك يجرى الاجتماعيون عملية « مراجعة اجتماعية » للمشروع أو للتجربة ، التى تتضمن توضيحا للاثار السلبية والايجابية للمشروع ، وكذلك الآثار المقصودة وغير المقصودة وعلاقتها جميعا بالهدف الذى أنشىء المشروع من أجله . ويتم أولا وقبل كل شىء معرفة نسبة المشروع (حسب الخطة) التى وضعت موضع التنفيذ بالفعل ، وكم من المشروع نفذ بشكل مختلف عما كان مقدرا له ، وكم من المشروع لم ينفذ أصلا . ويجتهد عالم الاجتماع القائم ببحوث التقييم بأن يتميز عمله هذا بالموضوعية ، والقياس الدقيق ، والتنظيم ، والكمال . وهذا هو السبب فى أن بحوث التقييم يجب أن تشارك فى المشروع وتتصل به وتتابع خطواته بدءا من مرحلة التخطيط .

ومن البديهى أن الالتزام بهذه المواصفات الهامة ليس بالأمر السهل . فكثيرا ما يضطر رجل الاجتماع الى حمل القائمين بالتخطيط على اعادة صياغة الخطة أو تعديلها بحيث تصبح واضحة وضوحا كاملا من ناحية ، وبحيث تصبح قابلة للتنفيذ من ناحية أخرى . وكثيرا ما يكون صعبا ، بل وأحيانا مستحيلا ، عزل الآثار الناشئة عن خطوات المشروع وعملياته عن غيرها من الآثار التى تطرأ على غير توقع أو على غير ارادة القائم بالتخطيط . وتعذر اجراء هذا الفصل يعرقل بطبيعة الحال عملية التقييم الموضوعى لنتائج المشروع . وكثيرا ما يتوقع المخططون نتائج أكثر مما يجب ، أى يبالغون فى الأمل وفى التقدير الحسن ، أو يسعون الى تحقيق نتائج معينة ، يكون من المستحيل تحقيقها من وجهة نظر علم الاجتماع . والعيب الأكثر وضوحا وأكثر تكرارا ألا يسعى أصحاب المشروع الى المتخصص فى علم الاجتماع الا بعد أن يفوت

الأوان ، حينما يكون المشروع قد بدأ العمل بالفعل ، وحيث تكـــون اتخذت قرارات كثيرة ، ولم يعد من الممكن استخلاص أساس واضح للحكم على المشروع وتقييمه •

ومن المشكلات الخاصة والهامة التى تواجه بحوث تقييم المشروعات أن يتدخل بعض المشاركين فى المشروع (أعنى من المسئولين عنه) ببعض الملاحظات أو وجهات النظر غير السليمة (أو غير الرشيـــدة) التى تضر بالعمل العلمى الرشيد ، وهى فى العادة تكون راجعـــة الى اعتبارات : الطموح أو القلق ، أو العداوات الشخصية ، أو التعصب الايديولوجى الشديد ، أو اعتبـــارات الضعف الانســـانى من جانب المتخصص فى علم الاجتماع ، الذى قد لا يستطيع دائما فرض رأيه لتحقيق أقصى درجات الانضباط العلمى •

ومن الصعب أشد الصعوبة محاولة مقارنة تأثير أو فاعلية بعض الاجراءات التى نفذتها هيئات مختلفة لخدمة نفس الغرض • فسوف نجد أن المسئول الذى لم يحالفه النجاح فى مشروعه ، أو الذى يخشى من الفشل (لأن المشروع ما زال فى بداية بعد) سوف يرفض التعاون ويتجنبه ويضع أمامه كل العراقيل ، أو يورد ألف سبب ليبرر بهـــا أن مشروعه هذا لا يمكن اطلاقا مقارنته بالمشروعات المماثلة • ومن الممكن أيضا أن يسوق ــ بعد عملية المقارنة والتقييم ــ الحجج والبراهين التى تثبت خطأ هذا البحث السوسيولوجى برمته •

تلك هى بعض الأسباب التى أخرت وصول هذا الفرع الهام من فروع علم الاجتماع التطبيقى الى وصفة واضحة تحدد لنا ــ على سبيل المثال ــ الطرق المثلى لنشر معلومات عن وسائل تنظيم النســـل فى أحد المجتمعات النامية • ولو كانت الأموال متوفرة بلا حدود لأمكننا أن نجرى التجارب ونقوم بالمحاولات فى كل اتجاه • ولكن نظرا لأن

الامكانيات المـادية لأى بلد نام ــ بل لأى بلد فى الدنيا ــ محـدودة والجهاز العلمى المتخصص محدود أيضا ، فعلينا اذن أن نختار وأن ندقق فى الاختيار ٠

ولهذا السبب ، لقياس فاعلية أساليب مختلفة من حملات تنظيم الأسرة ، أجريت فى فورموزا (الصين الوطنية) تجربة ضخمة لتقييم كفاءة كل أسلوب منها ٠ أجريت التجربة فى مدينة تايشونج التى يبلغ عدد سكانها حوالى ثلاثمائة ألف نسمة ٠ واختيرت بعض الأحياء السكنية ذات كثافات سكانية متباينة ٠ لاجراء البحوث عليها ٠ وفى المجموعة الأولى اقتصرت التجربه على اتباع بعض الاجراءات التى نفذت بنفس هذا الشكل فى سائر أحياء العينة ٠ حيث وزعت معلومات عن تنظيم الأسرة بواسطة الملصقات والاجتماعات بين القادة المحليين والمسئولين عن المشروع ٠ وفى المجموعة الثانية من الأحياء السكنية أضيفت الى الوسيلتين السابقتين وسيلة ثالثة ، حيث وزعت بعض الكتيبات التى تحوى معلومات عن الموضوع بواسطة البريد ٠ وفى المجموعة الثالثة أجرى العاملون بالمشروع زيارات منزلية لبعض الزوجات الشابات ٠ وفى المجموعة الرابعة تمت علاوة على الأساليب السابقة جميعا مقابلة أزواج تلك السيدات ٠

وبعد أحد عشر شهرا أمكن تحديد : « أى كمية من تنظيم الأسرة يمكن تحقيقها بأى تكلفة وبأى عدد من العاملين،وفى حدود أى مدى زمنى معين » ٠ ومعنى هذا الكلام أنه أمكن تحديد عدد السيدات اللائى ترددن على العيادات والمستشفيات واستخدمن وسائل التنظيم التى نصحتهن بها هذه الحملة ٠ وقد اتضح أنه لم يكن هناك أى فارق بين الأحياء التى تم توعيتها بالملصقات والأحياء التى تم الاتصـال بهـا بواسطة الكتيبات المرسلة بالبريد ٠ على حين تبين وجود فارق كبير بين الأحياء التى لم يتم فيها أى اتصال أو تأثير شخصى وتلك التى تمت

فيها الزيارات المنزلية • ولكن اذا تساءلنا هل هناك فارق بين الأسر التى تمت فيها زيارة الزوجة وحدها وتلك التى تمت فيها زيارة الزوجين ، فقول ان الفارق لم يكن كبيرا ، أو هو ليس على أى حال بالضخامة التى تبرر النفقات والجهود التى تتكلفها زيارات الزوج •

ورغم القيمة العلمية الكبرى للنتائج التى انتهى اليها هذا البحث ، الا أنها تركت مع ذلك بعض القضايا والتساؤلات دون حسم • حقيقه أننا نعرف ان فاعلية مثل هذه الاجراءات يتأثر الى حد بعيد بنوع التأهيل الذى تلقاه الباحثون الذين يقومون بالزيارات المنزلية ولكن ما هى الصورة المثلى لهذا التأهيل ؟

وقد اتضح من البحوث التى أجريت على تنظيم الأسرة فى الهند مثلا أن حملات التوعية بأساليب التنظيم تكون أكثر نجاحا عندما تقترن باجراءات أخرى متصلة بالرعاية الصحية العامة • من هذا مثلا أن يقابل أخصائى تنظيم الأسرة الأمهات اللائى يحضرن أطفالهن المرضى الى المستشفى ويتحدث معهن ، ويعرفهن بالأساليب التى تحقق لهن أسرة أقل عددا وأكثر صحة • وبديهى أن الشرط الأولى لنجاح مثل هذا الأسلوب هو تعليم الأمهات علاج أطفالهن المرضى عند الطبيب ، وليس بالوصفات الطبية الشعبية ، فهذه الخطوة الأولى أساس للخطوة التالية وهى الاعلام بتنظيم الأسرة •

ويمكن القول بأن الفروق الثقافية بين البلاد النامية من الضخامة والوضوح ، بحيث يستحيل أن نتوصل الى صيغة موحدة يمكن تطبيقها بنجاح فى كل تلك الدول • من هذا مثلا : اذا كانت الزوجات اللائى تمت مقابلتهن فى فورموزا قد استطعن اقناع أزواجهن بتنظيم الأسرة ، ومارسن تلك الأساليب فعلا ، فليس معنى هذا أبدا أن هذا الأسلوب سيثبت نفس النجاح فى بعض البلاد العربية أو الافريقية ،

وقد تثبت الخبرة أنه لابد من اجراء زيارات منزلية للأزواج أيضا فى هذه المجتمعات .

ومشكلة أخرى يثيرها بحث تايشونج : اتضح أن جميع سكان المدينة يعرفون القراءة والكتابة . فكيف نتصرف مع مجتمعات أخرى تسودها الأمية ؟ المؤكد أنه لابد أن يحل محل الكتيبات وسائل أخرى لتوصيل المعلومات الى الأميين .

كما اتضح من استطلاع آراء السيدات فى مدينة تايشونج أنهن مستعدات داخليا لتقبل اجراءات ووسائل تنظيم الأسرة . والمعروف أن معدلات المواليد لم تتغير فى فورموزا منذ أكثر من خمسين عاما ، ولكن سبب الزيادة السكانية العالية يرجع الى الانخفاض الكبير فى معدلات الوفيات . ولهذا ضعف الخوف الموجود عند الآباء (فى الماضى) من الوحدة فى الشيخوخة ، لأنهم كانوا يرون أطفالهم يموتون صغارا ، مما يدفعهم بالتالى الى كثرة الانجاب . واتضح أن ٤٠٪ من نساء تايشونج اللائى لديهن خمسة أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا فعلا ، وأن ٧٠٪ ممن لديهن أكثر من سبع أطفال يرين أن هذا عددا كبيرا ، وأنهن يفضلن عددا أقل من الأطفال .معنى هذا أن كثيرا من نساء المدينةكن يتوقن الى معرفة شىء عن أساليب تنظيم الأسرة وكن فى حاجة الى مساعدة عملية فى تحقيق ذلك . ولهذا كا أثر الزيارات المنزلية القليلة نسبيا كبيرا فى تحقيق الغرض المطلوب . كما أن النساء اللائى تمت زيارتهن فى المنزل كن يتطوعن بتوصيل المعلومات التى يتحصلن عليها الى الجارات : فقد تحول موضوع تنظيم الأسرة الى حديث الساعة فى المدينة كلها ، وذاك عامل تأثير كبير فى نجاح التجربة عموما .

ومع أنه يتضح لنا ـــ كما رأينا من هذا التعليق ـــ أن بحوث تايشونج لم تتوصل الى حل كل المشكلات ولا حسم كل القضايا ، الا أن

البحوث المقارنة الدقيقة من هذا القبيل لها أهمية علمية وعملية كبرى ، فمن ناحية يمكن تطبيقها فى المواقف المشابهة لموقف مدينة تايشونج ، ومن ناحية أخرى يمكن الانتفاع بها فى تطوير تجارب أخرى على نفس النهج فى ظروف مختلفة عن ظروف هذه المدينة الصينية . والخلاصة أنه لا توجد طرق صريحة موحدة لترشيد المحاولات التى يبذلها علمـاء الاجتماع لمواجهة المشكلات الاجتماعية .



الفصل السابع

سوسيولوجيا السلام

تتميز الدراسة الاجتماعية العلمية للسلام ومشكلات تحقيقه بأنها دراسة معقدة تتداخل مع عديد من العوامل والمتغيرات ، وتتصارع فيها الاعتبارات العلمية الخالصة المخلصة مع الاعتبارات الأيديولوجية المخلصة أحيانا والمغرضة أحيانا أخرى • فهى فرع من الدراسة السوسيولوجية على جانب كبير من الصعوبة ، ولكن موضوعه يجعله — فى عالمنا المشحون بأخطار الحرب — على جانب كبير من الأهمية أيضا • ويمكن القول بأن هذا الفرع يهتم بالمشكلات التى تعترض سبيل وضع استراتيجية عالمية شاملة للسلام ، يعود خيرها على كافة الدول صغيرها وكبيرها •

حقيقة أن تلك المشكلات لا يمكن مواجهتها بواسطة الدراسة السوسيولوجية وحدها ، ولكن المؤكد أيضا أنه لا يمكن مواجهتها بدون مساهمة علم الاجتماع • وقد بدأ الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع فى تخصيص جلسات خاصة لسوسيولوجيا السلام لأول مرة فى المؤتمر الدولى السادس لعلم الاجتماع الذى عقد فى مدينة « ايفيان » بسويسرا عام ١٩٦٦ ، حيث برز فى تلك المناسبة عدد من شباب علماء الاجتماع الذين أبرزوا ببحوثهم التى قدموها للمؤتمر مدى الحاجة الى استقلال هذا الفرع فى ميادين النظرية والبحث والتطبيق جميعا • فأثاروا قدرا ملحوظا من التفاؤل ، وطرحوا قدرا كبيرا من الشكوك والهموم العلمية التى تحيط بعملهم •

ولكن الفضل الأكبر فى استقلال هـذا العلم كفرع مستقل من علم الاجتماع يرجع دون شك الى **المعهد الدولى لبحوث السلام فى أوسلو** والى مديره البروفسور يوهان جالتونج • كما كانت الولايات المتحدة سباقة - كما هو متوقع - فى ميدان تشجيع هـذا النوع من البحوث ، وبرزت فيها بوجه خاص جهود عالم الاجتماع الأمريكى أميتاى ايتزيونى ، عضو معهد **دراسات الحرب والسلام** بجامعة كولومبيا بنيويورك •

والى جانب معاهد البحوث الجامعية التى تهتم بدراسات الصراع وحل المشكلات السياسية ، يوجد عدد من الهيئات والمؤسسات الخاصة والحكومية التى تجرى بحوثا مشابهة تنتمى الى هـذا الميدان ، من هذا احدى الادارات الأمريكية المسئولة عن الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح • ومع أنه من المعروف أن الولايات المتحدة هى أكثر دول العالم انفاقا على التسليح وعلى بحوث صنع الأسلحة ، الا أنها هى فى نفس الوقت أكثر دول العالم أيضا انفاقا على بحوث نزع السلاح ودراسات السلام (فالتقدم لا يتجزأ) • ولا نتجاهل أبدا ونحن بصدد الحديث عن هـذا اللون من الدراسات أثر الاعتبارات السياسية والمنطلقات الأيديولوجية للدولة أو للهيئة التى تجرى البحث ، فهذه الدراسات ليست بنفس الحياد ولا الموضوعية التى تجرى بها دراسات مكافحة الجريمة أو علاج الادمان على المخدرات أو حل مشكلات التخطيط الحضرى •

ولنترك هـذه القضية المعقدة ، ونطرح سؤالا بسيطا : ماذا يمكن لعلم الاجتماع أن يقول عن السلام ؟ من المفروض أن يبذل علم الاجتماع فى هـذه المرحلة الأولية جهدا كبيرا لكى يفند النظريات السيكولوجية أو البيولوجية النفسية biopsychological الخاطئة • ومرة أخرى ، هنا أيضا ، يتعين على عالم الاجتماع أن يوضح للكافة أن الشعار

القائل : « لو أن جميع البشر أرادوا السلام فعلا ..... » وأمثاله لا يمكن أن يمنع وقوع الحروب في المستقبل ، كما لا يمكنه أن يمنع وقوع كثير من الشرور والأمراض الاجتماعية الأخرى . فمثل هذه الحروب والشرور الاجتماعية لا يشجع عليها أو يحول بينها « كل البشر » كأفراد ، وانما الذي يمكنه أن يشجع عليها أو يحول دون وقوعها فعلا انما هي المنظمات الاجتماعية وأبنية القوة القائمة في المجتمع . كما أن ارجاع الحروب الى نزعة العدوان المولودة مع البشر قد يرضى بعض الناس ويقنعهم كتفسير لكثرة الحروب ، ولكن هذا النوع من التفسيرات لا يأخذ بأيدينا الى الأمام ، ولن يوصلنا الى التفسير العلمي الصحيح . فمثل هذه التفسيرات لا توضح لنا لماذا يحدث في بعض المجتمعات — في فترات معينة من تاريخها — أن تتوالى الحروب الطاحنة الواحدة بعد الأخرى ، على حين يسود السلام مجتمعات أخرى ... وكيف أن بعض الأشخاص الذين لا يستطيعون في حياتهم العادية ايذاء ذبابة ، يتحولون هم أنفسهم في أثناء ممارستهم للحرب الى أشخاص على درجة من العنف والقسوة بحيث يستحيل أن نصدق أن هذا هو الشخص نفسه ... ولماذا يحدث أن تتغير في مجتمع ما الاتجاهات السائدة نحو الحرب والسلام خلال فترة زمنية وجيزة ، أو لماذا تختلف هذه الاتجاهات — نحو الحرب والسلام — من طبقة اجتماعية الى أخرى داخل المجتمع الواحد في نفس الحقبة الزمنية . ولا شك أن النظريات التي تتحدث عن سمات انسانية عامة — فيما يتصل بهذا الموضوع — أقل توفيقا في تقديم تفسيرات مقنعة ، وأعجز من أن تساعدنا على تغيير الأوضاع القائمة التي تنطوي على كثير من الأخطار التي نريد درءها .

وتتمثل المهمة الأولى لرجل الاجتماع في طرح القضايا التي تتصل بكيفية تغيير شيء ما في اتجاه معين . فلا شك أن علم الاجتماع المختص بدراسة السلام (سوسيولوجيا السلام) لا لزوم له اذا كنا نعتقد

أن مسار التاريخ مرسوم على نحو معين لا يتغير ، سواء بالسلام أو بدونه ، أو اذا كنا نعتقد أن الطريق الى السلام واضح ومعروف • كما أنه من الضروري علاوة على ذلك أن نتفق على أن الطرق المتبعة حتى الآن لتحقيق السلام قاصرة وغير كافية ، ومن ثم فلا يصح أن نفقد الأمل في تجربة طرق جديدة وانتاج سبل لم نطرقها من قبل •

ترى هل لو فعلنا ذلك كله ، هل يمكن التوصل الى مرتكزات ونقط انطلاق اولية للعمل في هـذا الميدان ؟ لقد اوضح ايترونى في كتابه الشـهير الطريق انصعب الى السـلام (الصادر عام ١٩٦٢) وفي عدد من مقالاته أيضا أن على علم الاجتماع أن يتقدم خطوة نحـو حل المشـكلة • فينتقل تدريجيا من الحقائق السوسيولوجية الى النظريات السوسيولوجية ، ومن تلك النظريات الى ادراك وقائع ومتغيرات جديدة ، ومنها الى نظريات جديدة وهكذا • فطريقة العمل في هـذا الميدان يجب ألا تختلف عن الطريقة المجربة المتبعة في ميادين علم الاجتماع الأخرى منـذ زمن بعيد ، وهو تشييد نظريات من واقع دراسة عدد من الوقائع التى تمت ملاحظتها ، واختباره قضاياها الجزئية مرة أخرى في الواقع • ويتيح لنا هـذا الأسلوب العلمى أن نبتعد تماما عن الاعتماد على الآراء المستمدة من المماثلات والتى يكثر استخدامها فى المناقشات الدائرة عن العدوان والحرب والسـلام •

من هـذا مثلا الكلام الكثير الذي يقـال عن « الثقة » كشرط أساسى لقيام السـلام بين الشـعوب • فالملاحظ أن الثقة بين الأفراد العاديين تنمو كلما كثرت لقاءاتهم ببعضهم ، وكلما ازدادوا معرفة ببعضهم البعض ، بحيث يستطيع الواحد منهم أن يتنبأ بسلوك الآخر مقدما • ونجد أن هـذه الخبرة المكتسـبة من ميـدان العلاقات الشـخصية (من خلال آلاف برامج التبادل الاجتماعي والثقافي والعلمى) تترجم الى الميـدان الاجتماعى • بمعني أنه يراودنا الأمل بأنه كلما زادت

العلاقات الشخصية بين أكبر عدد من الأمريكيين ، والألمان ، والفرنسيين ، والروس ، والصينيين ... الخ وبين أبناء البلاد الأخرى ، فسوف يؤدى هذا الى ظهور الثقة بينهم ، مما سيؤدى بدوره الى تعاون دولهم على أساس من الثقة المتبادلة . وقد أثبتت الخبرة الواقعية وحقائق التاريخ البعيد والقريب أن هذه الفكرة ليست أكثر من حلم جميل ، وأمل بعيد التحقيق . فما معنى « الثقة » بين الدول ؟ هل معنى ذلك أن يثق مواطنو دولة ما فى مواطنى دولة أخرى ؟ هل معنى ذلك أن تثق جماعات الصفوة (السياسية والعسكرية والاقتصادية .. الخ) فى دولة معينة فى جماعات الصفوة فى الدول الأخرى ؟ أم أن معنى الثقة بين الدول هو أن تتخذ بعض الاجراءات والاحتياطات التنظيمية والرسمية التى يكون لها نفس الأثر ، كما لو كان الجميع يثق بالجميع ؟ أى أن توجد هيئات واجراءات متفق عليها تتيح لخبراء كل دولة الاطلاع بحرية على أرصدة الدولة الأخرى من السلاح (أى التفتيش المتبادل على الأسلحة) . هل يؤدى الاعتماد المتبادل بين الدول فى المجالات الاقتصادية الى تنمية الثقة بين تلك الدول ؟ أم أن الثقة تقوم على ادراك الطرفين أنهما يحصلان على أسلحتهما من طرف ثالث واحد ، وأن هذا الطرف الثالث مهتم بقيام السلام ؟ أم تقوم الثقة على الاتفاق على عدم استخدام أنواع معينة من الأسلحة (مثلا الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل) ؟ ان المؤكد أن مثل هذه الاجراءات الوقائية والاحتياطات لا يتحتم أن تواكب قيام الثقة والتفاهم بين مواطنى هاتين الدولتين ، ولكنها يمكن بالتأكيد أن تغذى من مشاعر الثقة بينهم وتدعم اتجاهاتهم نحو السلام . والمؤكد أيضا أنه لو تم تنفيذ هذه الاجراءات الأمنية المتبادلة ، فانها ستكون أبقى وأبعد أثرا من خلق مناخ سلمى وودى بين أفراد الشعبين .

وقد أوضح ايتزيونى أن الخبرة المتحصلة من بحوث قياس الرأى العام تدلنا على أن القيام بحملة كراهية وخوف ضد شعب مجاور أسهل

وأضمن نجاحا من تحويل مشـــاعر الكراهية الموجودة ضد شعب مجاور الى مشـــاعر صداقة ومودة وثقة • ولذلك يبدو أن بناء الثقة القائم على الاجراءات الرسمية والتنظيمية التى تنطوى على تبنى اجراءات وقائية متبادلة وتتضمن عدم السرية فى المســائل العسكرية ، يبدو أيسر نسبيا من حملات المودة والصداقة بين الشـــعوب •

أو لنأخذ مثالا آخر وهو نظريات التصعيد (تصعيد التوتر) •
لنفترض أن الطرف (ا) قام بحركة معينة اعتبرها الطرف (ب) تهديداً له • عندئذ سوف يتخذ (ب) بدوره موقفا هجوميا ، سوف يدفع (ا) الى أن يتخذ حركة تهديدية فعلا ، ويتصاعد التوتر بهذه الطريقة الى أن تبـدأ الأعمال العدوانية فعلا بين الطرفين • ان الطرفان (ا) (ب) يمكن أن يكونا فردين ، أو جماعتين من الجماعات ، أو شعبين من الشعوب • فاذا أردنا التوصل الى اقتراحات محددة لوضع حد لهذا التصعيد الذى بدأ فعلا ، وارجاع الأمور الى ما كانت عليه من قبل فان المســألة الحاسمة تكون عندئذ أين تبدأ وبماذا نبدأ عند كل من (ا) و (ب) • فاذا كان (ا) و (ب) تلميذان فى مدرسة ثانوية ، فيمكن لأصدقائهما أو مدرسيهما أو لأسرتيهما أن يتدخلوا فى مرحلة معينة لوقف هــذا التصعيد ، واعادة الأمور الى نصابها • أما اذا كان (ا) و (ب) : حزبان سياسيان متطرفان مثلا ، وفى دولة تؤدى الأجهزة فيها وظائفها ، فمن الممكن أن تتدخل الشرطة أو يتدخل القضـــاء • أما اذا كان (ا) و (ب) دولتان ، فلا توجد قوة أعلى منهما لديها الصلاحيات التى تسمح لها بالتدخل لوقف هــذا التصعيد (باستثناء بعض الحالات التى تقوم فيها دولة عظمى بهذا الدور ازاء دولتين صغيرتين) • وفيما عــد هــذا الاستثناء فانه يتعين على الدولتين (ا) و (ب) أن تحمــل من تلقاء أنفسهما وبأنفسهما على وقف هــذا التصعيد • ولأن هــذا أمر صعب التحقيق فاننا كثيرا ما نسمع من يطالب بتكوين حكومة عالمية أو هيئــة عالمية أخرى يمكن أن تخضــع لها كل

الحكومات • ولكن طالما أن هـذه الحكومة العالمية أو هـذه الهيئات العالمية لم توجد بعد ، فلا بد أن ندرك بوضوح أن الحروب بين الدول لا يمكن أن تسـوى بالطريقة التي تسـوى بها المشاجرات في الشوارع •

ان على علمـاء الاجتماع أن يدللوا على أن **الجماعات المنظمة ، وخاصة الدول المستقلة ، تختلف عن الأفراد** ، وأن يوضحوا لنا مدى هذا الاختلاف • فالدول تملك الجيوش ، ومصانع السـلاح ، والأسـلحة الذرية ، ووزارات الدفاع • أما الأفراد فليس تحت أيديهم شيء من هـذا • وعلينا عندما نتحدث عن العلاقات بين الدول أن نضع كل هـذه الحقائق نصب أعيننا دائما • واذا أردنا أن نغير هـذه العلاقات فيجب تغييرها **على مستوى النظم** ، أي على مسـتوى الأجهزة الحكومية ، والمؤسسات العسكرية والاقتصادية • أما الرأى العام فى تلك الدول ، والمشـاعر الشعبية ، وأحاسيس المواطنين الأفراد في الدولتين تجاه بعضهم البعض فهل **ليست أكثر من عامل** مشجع أو معوق من بين عوامل أخرى تؤثر على الموقف • حقيقة أن الرأى العام يمكن فى بعض الأحيان (تبعا لشكل ونوع الحكومة) أن يؤثر على سياسة الحكومة ، كما يمكن أن يسمح للحكومة باتباع سياسة جديدة أو يكفها عن ذلك • ولكن ذلك لا يحدث عمليا بشكل مباشر أبدا ، وانما يحدث دائما ـ اذا حدث أصلا ـ **بشكل غير مباشر وعن طريق المنظمات الاجتماعية القائمة** ، حيث تتم ترجمة تلك المشـاعر أو الضغوط الى سياسات واجراءات وخطوات عملية •

ونظرا لحاجة العصر الحاضر الى السلام فقد تطور هـذا الفرع وكثرت الأعمال المنشورة فيه بشـكل ملحوظ خلال العشرين عاما الماضية • والملاحظ على الأعمال المنشورة أنها تهتم بمعالجة بعض الموضوعات على المستوى الماكروسوسيولوجى (أى على مستوى الوحدات الاجتماعية الكبرى) ، كما تحوى طائفة أخرى من تلك الأعمـال بحوثا امبيريقية

محدودة النطاق ، ومن أمثلة هـذا النوع من الدراسات تلك التي تعرض لدور العسكريين في البلاد الديمقراطية ، والشيوعية ، والنامية[1] . ومن الموضوعات التي تعالجها هـذه الدراسات : تغير مفهوم الضباط من الأسلحة الحديثة المعقدة ، والمثل العليا التي تلقن للضباط أثناء فترة اعدادهم ، وما هو صداها لدى طلاب الكليات والمعاهد العسكرية ، وما هو الدور الذي لعبه العسكريون في التطور السياسي للدول التي حصلت حديثا على استقلالها والدور الذي يمكن أن يلعبوه في المستقبل ، وما هي نوعيات الناس الذين يقبلون اليـوم على احتراف العسكرية ، وما هي دوافعهم وراء ذلك .

ويعد هـذا النوع من الدراسـات مفيدا من وجهة نظر بحوث السلام على أساس أنها تسمح لنا بالتعرف على «فئة العسكريين» ورؤيتها على حقيقتها : كجماعات منظمة ، ليست موحدة ولا ثابتة الملامح ، ولكنها تتعرض لنفس التوترات التي تتعرض لها سـائر المنظمات الأخرى في المجتمع . ولذلك يمكن بفضل التقدير الواقعي السليم للأوضاع تحديد الكيفية والمواقع التي يمكن فيها فرض رقابة مدنية فعالة على هـذا الجهاز ، كما يمكن بفضل ذلك الحيلولة دون اتخاذ قرارات ذات دوافع عسكرية محضة أو لها مبرراتها العسكرية فقط ولا يؤخذ في الاعتبار

---

(1) انظر على سبيل المثال دراسـة الدكتور سعد ابراهيم جمعة :

Saad Gomaa, Das Militär in Agypten, Studienverlag Dr. N. Brockmeyer , Bochum , 1976.

وهي عبارة عن تحليل للتغير السياسي والاقتصـادي الاجتمـاعي في ظل نظام الحكم العسكري في مصر الحديثة .

وانظر أيضا د .. أحمد ابراهيم خضر ، علم الاجتماع العسـكري ، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسـكرية ، دار المعـارف ، القـاهرة ، ١٩٨١ .

آثارها على بقية المجتمع (لأن القرارات العسكرية اذا تحولت الى عمليات تؤثر على كل نظم المجتمع ، لذلك يجب أن يكون للمجتمع ــ ممثلا فى النظام السياسى والمؤسسات السياسية ــ دور أساسى فى اقرار هــذه القرارات أو تعديلها أو ايقافها) •

ويرى علماء الاجتماع الأمريكيون أن تحذيراتهم قد ساهمت على الأقل فى ألا يقتصر المسئولون على تجنب كل احتمالات الفشــل فى القنابل الذرية والصواريخ البعيدة المدى (العابرة للقارات) ، ولكن أن يأخذوا فى اعتبارهم أيضا احتمالات الاخفاق والخطأ الانسانى والتنظيمى • وقد نتج عن هــذا الوعى الجديد اتخاذ بعض الاجراءات العملية : فاهتمت قيادة الجيش بابعاد الأشخاص ذوى السمات الشخصية غير المتوازنة أو الواقعين تحت ضغوط معينة فى حياتهم (سواء العامة أو الخاصة) من مواقع القيادة كما حرصت قيادة الجيش على ألا يتمتع أى فرد بمفرده من أعضاء المستويات القيادية بصلاحيات أكثر من اللازم ، مع تحديد مســئولية كل فرد تحديدا واضحا دقيقا بقدر الامكان •

ولم تقتصر الدراسات السوسيولوجية للســلام على دراســة العســكريين ، وانما امتدت الى دراســة **الحــركات المنظمــة الداعية الى الســلام** فى بلاد العــالم المختلفة ، خاصــة حركة الســلام فى الولايات المتحــدة وفى بعض البلاد الأوربية التى تتعرض لخطر التحول الى طائفة مغلقة أو جماعة صوفية منعزلة • فقد أصبحت تعتمد اعتمادا تاما على الاقتناع الفردى ، وترجع ما تواجهه من فشل الى أخطاء وتقصير الآخرين ، ولا تفتش عن أخطائها هى • وقد ساعدت البدايات الأولى للبحوث السوسيولوجية لحركات الســلام ، ساعدت تلك الحركات على وضع استراتيجية جــديدة لعملها ، وعلى محاولة اســتغلال امكانيات الجماعات والهيئات الموجودة فى مخاطبة الجماهير وكسب تأييدهم العملى الفعال لتلك الحركات الجديدة ، حيث تصبح قوة فعالة مؤثرة على صعيد

اتخاذ القرار السياسى . بمعنى آخر لقد ساعدت الدراسات الاجتماعية هنا فى تطوير البعد التنظيمى لتلك الجماعات . كما حدث فى نفس الوقت أن انتقلت المسئولية عن تلك الحركات من الأشخاص ذوى الاتجاهات والميول العاطفية الى أشخاص أكثر عقلانية . وقد انتقلت بعض تلك الخبرات الى حركات السلام فى دول أوربية أخرى ، مثل السويد ، والمانيا .

* * *

الفصل الثامن

الدراسة الاجتماعية للمستقبل

يعد ميدان سوسيولوجيا المستقبل من الميادين ذات الطبيعة العالمية ، القريبة من سوسيولوجيا التنمية ومن سوسيولوجيا السلام • وقد تحول هـذا الموضوع الى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته **التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التى ستحدث فى المستقبل** ، وبالتالى وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك التغيرات • ويهتم بهذا الموضوع نفسه علماء الاقتصاد ، وعلماء السياسة ، والمتخصصون فى بحوث التكنولوجيا بالذات • ويبذل جميعهم جهـدا فائقا من أجل بلورة معالم التطور المستقبلى للجماعة الانســانية ، سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد • وقد انضم اليهم علماء الاجتماع فى مرحلة مبكرة من بحوثهم ، وأقبلوا دون توان على القيام بمثل هـذا النوع من الدراسات • وبدا واضحا أن كافة العلماء المهتمين بدارســة المسقبل **Futurologists** على استعداد أكثر من غيرهم للاستماد الى وجهة نظر المتخصصين فى علم الاجتماع حول مشــكلات التنبؤ بالمســتقبل ، ووضــعها محل الاعتبــار فى مجالات تخصصهم •

ونلاحظ من ناحية أخرى أن عالم الاجتماع الجاد والواثق من علمه يعرف أكثر من أى انســان آخر مدى خطورة اســقاط النتائج المستخلصة من تحليلات الوضع القائم على الأوضاع فى المستقبل • ولا ترجع هـذه الخطورة فقط الى كثرة العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، وأنه من المؤكد أن هناك بعض العوامل التى ستغيب عن تقدير الباحث ، مهما حرص على الدقة ، ثم يتضح فيما بعد أنها على جانب عظيم من الأهمية • ولكن هـذه الخطورة تكمن أيضا ــ وبدرجة أكبر ــ فى أن الباحث يميل الى تصور حدوث بعض التطورات فى

المستقبل التى يتمناها أو التى يخشاها خشية كبيرة ، مدفوعا الى ذلك برغباته الخاصة أو بميوله المنحازة أو مدفوعا بتصور معين لما يجب أن يكون . والمشكلة الأخرى أن الدرس الذى تعلمه علماء الاجتماع منذ أيام الآباء المؤسسين لهذا العلم ، ومازالوا يتعلموه حتى الآن ، وهو ضرورة اختبار الأحكام والقضايا التى ينتهى اليها على محك الواقع ، هذا الدرس مستحيل التنفيذ اذا كانت تلك الأحكام والقضايا خاصة بالمستقبل ، فالمستقبل لم يصبح واقعا بعد ، فكيف نختبر صحة قضايانا وأحكامنا .

واذا التزم عالم الاجتماع خطوات المنهج العلمى التزاما صارما ، ووضع فى حسابه كافة الاحتمالات الممكنة ، أى أنه حرص على أن يغذى الحاسب الآلى (الكومبيوتر) بآلاف العوامل المتفاعلة كمتغيرات تؤثر على الموقف المدروس . فان النتيجة التى سيخرج بها لن تكون جذابة لأى انسان ، لأنها ستكون مليئة بالتحفظات « لو كذا » ، « ولكن كذا » بحيث أنها فى التحليل النهائى لن تقول شيئا محددا أو شيئا مفيدا على الاطلاق .

وبالرغم من كل تلك الصعوبات المنهجية والموضوعية فان انسان العصر الحاضر الواعى بامكانياته وقدراته — خاصة العلمية — يريد أن يتنبأ بمستقبل مجتمعه . ورجل الاجتماع لا يريد أن يترك الساحة خالية تماما لرجال التكنولوجيا أو لمؤلفى روايات الخيال العلمى . ولذلك أقبل بعض كبار علماء الاجتماع ، ذوى السمعة العالمية ، على ركوب هذه المخاطرة ، والمشاركة بتقديم بعض التنبؤات بمجتمع المستقبل .

وقد لمع فى هذا المجال اسم العالم الأمريكى « دانيل بيل » أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك ، الذى شارك فى عدد من الدراسات الرائدة ، أبرزها كتاب محرر يحوى عددا من المقالات

والبحوث بعنوان سنة ۲۰۰۰ [1] . ولا تهدف مثل هذه الدراسات الى تخفيف قيود الضبط الاجتماعى فى المستقبل ، ولكنها تهدف فى المقام الأول الى . **زيادة حرية الانسان والمجتمع فى اتخاذ القرار** .
ويقول « بيل » فى مقدمة كتاب « سنة ۲۰۰۰ » ان هذه الدراسات تحاول : **التعرف على النتائج المتوقعة فى المستقبل للقرارات التى تتخذ اليوم ، والمشكلات التى ستواجهنا فى المستقبل ، ووضع خطط الحلول المختلفة الممكنة لتلك المشكلات** ، وذلك بهدف اتاحة الفرصة للمجتمع لكى يختار بحرية ويتخذ القرار القائم على أسس أخلاقية قويمة ، بدلا من أن يضطرنا سير الأحداث التلقائى الى اتخاذ قرارات معينة رغما عنا ، كما هو الشأن الآن فى أغلب المواقف ، حيث تتفجر المشكلات فجأة بشكل غير متوقع ، وتفرض علينا التصرف السريع والتدخل العاجل .

وقد اقترح برتران دى جوفينيل de Jouvenel مؤسس جماعة علماء المستقبل فى باريس أن يعرض التلفزيون على الناس الاحتمالات المختلفة للمستقبل ، ثم تترك لأفراد الشعب حرية الاختيار من بين تلك الاحتمالات . كذلك اقترح الأمريكيان هيرمان كان H. Kahn وأنتونى فينر A. Wiener عرض سيناريوهات (السيناريو هو وصف مفصل لوقائع حدث معين ، وهو مأخوذ من دنيا الانتاج السينمائى) للاحتمالات المختلفة المتوقعة فى المستقبل لتقريبها من أذهان الناس .

ولا شك أن هذه الجهود وتلك المقترحات يمكن أن تساهم فى تقليل خطورة مواقفنا السلبية من المستقبل ، فنحن نستطيع الآن تجنب الكثير من الشرور والمشكلات قبل وقوعها ، واستغلال الامكانيات

---

(1) Daniel Bell, (ed.), **Towards the Year 2000 : work in Progress , Special Issue of Daedalus**, Boston, Houghton Mifflin, 1967.

المتاحة لخلق مجتمع أفضل فى المستقبل ، ونتخلى بذلك عن المواقف التقليدية ازاء المستقبل : وأعنى بها : تلك الصيحات التى تحذرنا من مستقبل أسود كله خراب ودمار ، أو تلك الصحيات المتفائلة التى تصور لنا أن الجنة سوف تتحقق على هــذه الأرض • كما أنه لم يعد هناك مبرر للاعتقاد بان علينا اما أن نخطط للمستقبل تخطيطا كاملا شاملا ، واما نترك الانسانية تتعرض للدمار الشــامل • فقد تعلمنا من تلك الدراسات أن بين خراب العالم وبين تحقيــق الجنة على الأرض درجات ومراحل وسطى كثيرة يختلف موقع كل مجتمع فيها حسب ما يبذله من جهد علمى لرؤية المستقبل والتخطيط له • ولا شك أن الوصف الواقعى والموضوعى لهذا المستقبل ، بقدر الامكان طبعا ، يتطلب تحديد الأهداف تحديدا واضحا ، وتحديد الأعباء أى التكلفة أو الثمن الذى يتمين دفعه مقابل تحقيق كل هدف من تلك الأهداف • ولو أننا لن نستطيع أن نحدد الآن ان كان هــذا الهدف يساوى الثمن الذى دفع فيه أم لا ، فذلك أمر تحكم عليه أجيال تأتى بعدنا • كما أننا لا نعرف من الذى ستكون له صلاحيات اتخاذ القرار ، أعتقد أنهم لن يكونوا رجال الاجتماع على أى حال ، فسوف يقتصر دورهم على تقديم المشورة وابداء الرأى ، وترك الساحة بعد ذلك لصانعى القرار •

ويرى أغلب العلماء المتخصصين فى دراســة المستقبل أن التطور العلمى والتكنولوجى سوف يضطرد وسوف يزداد سرعة • ولكن علماء سوسيولوجيا المستقبل يتفقون على أى حال على أن ذلك لن يؤدى الى تغير كيفى حاسم فى نوع الحياة البشرية • وأن العامل الحاسم فى رضاء الناس عما سيحدث فى المستقبل أو عدم رضائهم هو قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التى سوف تظهر فى مجتمع الغد والناجمة عن التغيرات التكنولوجية السريعة • وهناك ارهاصات موجودة فعلا لكثير من تلك المشــكلات يمكن أن نلمسها بوضوح : تخطيط الأحياء

السكنية في المدن على النحو الذى لا يقضى على سكانها ، توسيع وتطوير نظام التعليم والمؤسسات التعليمية (وكذلك سائر النظم الاجتماعية) بحيث تستطيع أن تلبى أعداد السكان المتزايدة والتي تنمو طموحاتها باضطراد أيضا ، وتهيئة أماكن يمكن أن يستمتع فيها الانســـان بالهدوء والخصوصية ، خلق المؤسسات السياسية التى تسمح بالتصرف السريع ، والتي تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة فى صنع القرار السياسى •

ونحن نشهد اليوم فى البلاد الصناعية المتقدمة تزايدا متصلا فى أعداد الناس التي يزيد وقت فراغها ، وأنها مازالت تبحث عن سبل مرضية لقضاء هـــذا الوقت الفراغ ، وأن هناك أعدادا متزايدة من المواطنين الذين يبلغون سن الشيخوخه ، ويريدون أن يستمتعوا أكثر وأكثر بسنوات شيخوختهم (صـــحة أفضل ، ترويح ، رفقه اجتماعية ، احســـاس بالأهمية ••• الخ) ، أن هنـــاك أعداد متزايدة من الناس الذين تلقوا تعليمهم فى فترة الشباب ، ولكنهم يسعون الى تعلم مهن أو تخصصات جديدة أو تنمية معلوماتهم فى مجال عملهم لكى يستطيعوا الاستمرار فى وظيفتهم (بسبب التطور التكنولوجى السريع) أو الانتقال الى عمل آخر (أكثر راحة أو أكثر دخلا أو أعلى مكانة) • ان هنـــاك أعدادا متزايدة من السيدات اللائى لم يعدن فى حاجة الى انفاق كل وقتهن فى رعاية الأطفال ، لأنهن يعشن عمرا أطول من ناحية، ولأنهن ينجبن عددا أقل من الأطفال ، ولأن هؤلاء الأطفال لم يعودوا فى حاجة الى رعاية طويلة من جانب الأم . وأن هنـــاك أعدادا متزايدة من الشباب الذى يدرس فى الجامعات ويسعى نحو الحصول على وظيفة مهنية ، وليس وظيفة علمية •

تلك هى بعض المشكلات التى بدأت تتبلور فى المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولكنها سوف تتفاقم فى المستقبل وتزداد خطورة ، ومن الممكن الى حد ما أن نقرر اليوم بالاستعانة بالحاسبات الآلية حجم كل

مشكلة منها في سنة ١٩٩٠ ، وفي سنة ٢٠٠٠ وفي سنة ٢١٠٠ وهكذا ، اذا لم نوفق في الوصول الى حلول فعالة لها ، أو دفع حركة التطور الاجتماعي الى اتجاهات أخرى (أكثر ايجابية) • ومن الأمثلة الطريفة على ذلك أن بعض الدارسين قدر أنه لو استمر الانخفاض المضطرد في وقت العمل (عدد ساعات العمل) بنفس المعدل الذي ينخفض به منذ فترة ، فان العامل العادي لن يعمل أبدا في سنة ٢٠١٤ •

فالشيء الذي نبحث عنه ونسعى الى الوصول اليه هو نقط انطلاق واعدة لحل تلك المشكلات ، ولابد أن تكون هذه المنطلقات في موقع متوسط بعيد عن الدمار الكامل من ناحية وعن الديكتاتورية من ناحية أخرى • ونعني بالدمار الكامل صرف النظر تماما عن أي محاولة للتخطيط الرشيد • وتلك فكرة قديمة متواترة تعتمد على تصور صوفي لحكمة الطبيعة ، فالطبيعة سوف تتكفل بتنظيم كل شيء ، ربما عن طريق المجاعات والأوبئة ، التي يمكن أن تحدث بمعدلات وأحجام لم نعرفها من قبل • وبديهي أن علماء الاجتماع ليسوا من هذا الفريق ، ولا يمكن أن يدافعوا عن هذا الرأي •

أما الديكتاتورية فتبدو في نظر البعض صالحة تماما لفرض النظم والأوضاع الرشيدة التي « تحقق صالح الجميع » • ولكن كل متخصص في دراسة المجتمع الانساني يعرف تمام المعرفة أنه حتى الملك العادل عند أفلاطون — ان كان يمكن أن يتحقق أصلا على الأرض شيء مثل هذا — كان يقع في بعض الأخطاء : كأن تحدث الى جانب النتائج المتوقعة نتائج أخرى غير متوقعة وغير مرغوبة ، وأنه سيتقدم في السن ويعجز عن الحركة ، وأن تعليماته وأوامره التي كانت مفيدة يوما ما في الماضي ستصبح بمرور الزمن ضارة وغير منطقية •

ويرى بيل وزملاؤه أنه من المحتم ازاء ظهور عدد من المشكلات الملحة (كتلوث الهواء ، والمياه ، والأرض ، وخطورة أن يهجر المواطنون

المدن فى المستقبل) أن تتجه المجتمعات فى المستقبل القريب نحو مزيد من المركزية ، مع عدم اهمال المشاركة الفردية ، وتحقيق الانسان لذاته ... الخ ، ولو أن المركزية سوف تكون أكثر أهمية وأشد الحاحا .

ونضرب مثالا معينا على ذلك : ما هو الحجم الأمثل لمدينة جديدة ننوى انشاءها ، لكى تعطى سكانها الاحساس بالانتماء وتشجعهم على المشاركة فى خدمة المرافق الاجتماعية والنشاط المشترك فى المجتمع المحلى . هل يفضل أن يكون هذا الحجم ثلاثين ألف نسمة أم مائة ألف أم ثلاثمائة ألف ؟ لقد اقترحت دراسات سابقة هذه الأرقام ، كل دراسة اقترحت رقما منها بوصفه العدد الملائم لسكان مدينة جديدة ، ولكن مازلنا بعد فى حاجة الى دراسات منهجية دقيقة تحدد لنا ما هى الفروق بين مدينة حجمها ثلاثين ألف نسمة وأخرى حجمها ثلاثمائة ألف نسمة فيما يتصل بعلاقات الانسان بالمدينة .

ولا يختلف الوضع عن ذلك المثال بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات المطروحة ، فما زالت تنقصنا البيانات اللازمة ، وبعضها لا يمكن جمعه أصلا ، لأن الاهتمام بعمل « كشف حساب اجتماعى » مازال أقل من الاهتمام بعمل « كشف حساب اقتصادى » للمشروعات والبرامج المختلفة . وتتميز كثير من الدول الأوربية عن الولايات المتحدة فى أنها تستطيع جمع كثير من تلك البيانات والمعلومات اللازمة لعمل تخطيط كفء لمستقبل المجتمع ، ولكن المشكلة هى نقص الاهتمام بمثل هذه الموضوعات (فلم يبلغ نفس الدرجة من الاهتمام التى بلغها فى الولايات المتحدة والسويد مثلا) وكذلك عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة . ولعل الدول الأوربية تستطيع أن تستهدى تجربة السويد فى هذا الصدد .

ولكن البداية قد تحققت على أى حال ، اذ أصبح بوسع علماء

الاجتماع أن يضعوا قائمة بالمشكلات التي تتطلب البحث عن حلول ، ويوضحوا مدى معلوماتنا عن هـذا الموضوع أو ذاك ، وما هي المعلومات التي تعوزنا هنا • أو هناك ، لكي نحدد بالضبط الامكانيات المتاحة لنـا والمدى الذي نستطيع أن نبلغه في تخطيطنا للمستقبل •

وكما هو الحال في جميع أنواع التخطيط الرشيد المحسوب الخطى تواجهنا هنا أيضا بعض المشـكلات غير الرشيدة ، أي التي لا تخضع لحساب عقلي ومنطقي صارم ، ولا يمكن البت فيها أو حسمها الا على أساس معايير اخلاقية • من هذا مثلا : من المؤكد أننا نحتاج من أجل التخطيط السليم للمستقبل الى مزيد من المعلومات عن المواطنين الأفراد أعضاء المجتمع • ولكن ما هي الحدود بين البحث السـليم المبرر عن المعلومات ، وبين تجسس الأجهزة الحكومية على أسرار الناس وحياتهم الشخصية ؟ ويبدو أن كثيرا من الدول سوف تحذو في القريب العاجل حذو الدانمرك والسويد في تطبيق نظام الرقم القومي • حيث يعطى كل مواطن رقما ثابتا عند مولده ، يظل محتفظا به طوال حياته ، ويخزن هـذا الرقم في الحاسب الآلي ، ويعين في البداية مولده ، وتاريخ هـذا الميلاد ، ومكان الميلاد ، ونوعه (ذكر أو أنثى) • وفيما بعد يصبح هـذا الرقم هو رقمه في التأمين الصحي ، ورقم ملفه في الضرائب ، ••• الخ وربما كذلك رقم حسابه في البنك ورقم رخصة سيارته • ولن يصبح المواطن بحاجة الى أن يحمل عشرات البطاقات التي تدل على شخصيته في الهيئات المختلفة ، كما أنه لن يصبح محتاجا الى أن يحتفظ معه بنقود سائلة ، فأي مشتروات له ، وأجرة مسكنه ••• الخ ستدفع من حسابه في البنك ؛ وما عليه الا أن يعطي رقمه للجهة التي يريد أن يدفع لها ويوقع على فاتورة المطالبة بالعلم • كما أنه سيصبح من السهل العثور عليه اذا ارتكب أي مخالفة قانونية ، مخالفة مرور ، أو جنحة أو جناية ••• الخ • وقد يتضح فيما بعد أنه أكثر سـهولة

وعمليا أيضا أن يطبع رقم الشخص على جسمه (كالوشم) بحيث لا يمحى ولا ينسى • ومن المحتمل أن تخزن فى الحاسب الآلى بيانات عن معدل ذكائه ، وعن نتائج تحصيله الدراسى وتقديراته فى عمله الذى يمارسه (التقديرات السنوية مثلا) [٢] •

ومن المؤكد أن تلك البيانات يمكن أن تستخدم فيما بعد فى غير صالح صاحبها ، ولكن فى أغراض تعود على الصالح العام بالفائدة ، حسب ما تقرره الحكومة ، او غالبية الناس • وهذا يتطلب أنه بمجرد أن يؤخذ بهـذا النظام ، وتتجمع مثل هـذه المعلومات ، أن توضع قواعد دقيقة محددة ، وتتوفر ضمانات كافية ، تضمن عدم سوء استغلال هـذه البيانات من جانب أى جهة كانت •

وقد صدرت حتى الآن عشرات الكتب عن تأثير استخدام الحاسب الآلى على الحياة فى المستقبل • ولكننا يجب أن نعلم أنه حتى لو تركنا أكثر الحاسبات الآلية تقدما تحسب لنا الاحتمالات المختلفة ، فانه ان يستطيع أن يحرمنا من وظيفة الاختيار من بين البدائل المطروحة علينا فى أى موقف ، فالقرار النهـائى سيظل دائمـا فى يد الانسان ، لأن الحاسب يدرس فقط الاحتمالات ويقدم بذلك البدائل ، والذى يختار هو الانســان المسئول • فهو فى الحقيقة يسهل علينا عملية الاختيار ، لأنه يقيمها على أساس من الدراسة الدقيقة ، ولكن بشرط ألا تطرأ على الموقف أى متغيرات مفاجئة •

---

(٢) تجرى حاليا الدراسات الجادة لتطبيق هذا النظام فى مصر ، بحيث يكون لكل مواطن مصرى رقم قومى . وقد قرر البرلمـان الالمـانى فى مارس من هذا العام (١٩٨٣) تطبيق هذا النظام اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٨٤ . وتدور الآن فى المـانيا مناقشات حامية حول عيوب ومخاطر هذا النظام الذى يجل جميع الأسرار الشخصية للمواطن متاحة لجهة ما ، على نحو قد يستغل ضد هذا المواطن او يمثل تدخلا فى حريته او ربما ملاحقة مستمرة لكل من يقف من الحكومة موقف المعارضة .

ويرجع السبب فى أننا لم نصل بعد الى مستوى الاستغلال الكامل لكل قدرات الحاسب الآلى ، يرجع الى أننا أيضا لم نعرف بعد كل ما يجب عن ماضينا وعن حاضرنا . فلو كنا نعرف لماذا وكيف سارت أحداث التاريخ الانسانى فى مجموعه وأحداث تاريخ الحضارات الراقية بالذات على النحو الذى سارت به ، ولو كنا نعرف لماذا وكيف تؤدى المجتمعات المعاصرة وظائفها المختلفة ، لو كنا نعرف ذلك لأمكننا أن نغذى الحاسب الآلى بالبيانات الدقيقة المناسبة الضرورية للوصول الى نتائج دقيقة . وهذا هو السبب الذى يجعل دارسى المستقبل فى تناولهم للمشكلات الاجتماعية يصطدمون دائما بمشكلات لم تحل عرفها الانسان فى الماضى ومازالت قائمة فى الوقت الحاضر .

والملاحظ أيضا أن التنبؤات بالتغيرات التكنولوجية ليست أسهل بكثير من التنبؤ بما سيفعله الانسان فى المستقبل بالتحديدات التكنولوجية التى ستتحقق . ذلك أن الاختراعات التكنولوجية لا تكتسب فاعليتها وتأثيرها الا عن طريق النظم الاجتماعية القائمة . ولنأخذ مثلا من الولايات المتحدة : فبعد أن بدأت فى أمريكا المدن والولايات وكذلك الحكومات الاتحادية شق الشوارع ورصف الطرق ، وبعد أن أعلن هنرى فورد **اختراعه الاجتماعى** : « ليحصل كل عامل على سيارة » ، بعد ذلك فقط استطاعت السيارة أن تغير وجه الحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن العوامل التى تقلل كثيرا من درجة يقيننا فى التنبؤ بالمستقبل **التطورات التى تطرأ على ميدان الطب وعلى العلوم البيولوجية** . وقد أصبح من المعروف منذ أمد بعيد أن تقدم الطب قد طرح طائفة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحنا نعجز عن مواجهة بعضها . فاكتشاف الأدوية الجديدة واستخدام بعض العقاقير الطبية التى تقوى الذاكرة وتنمى القدرة على التعلم ، أو التى تغير من مزاج

الانســـان ومن احساسه بالحيـــاة ، كما أن المعلومات التى اكتشفت مؤخرا بامكانية التدخل فى المستقبل القريب لتعديل الصفات الوراثية الشخص بالوسائل الطبية المختلفة .. كل تلك الاكتشافات تضع نظمنا الاجتماعية أمام مشكلات لا قبل لها بها ولا حيلة لها أمامها فى الوقت الراهن . ولكن المهم على أى حال أن هناك طائفة من علماء الاجتماع بدأت مؤخرا تركز اهتمامها على الدراسة المنهجية الدقيقة للنتـــائج الاجتماعية التى يتوقع أن تترتب على الاختراعات الحديثة فى ميدان البيولوجيا وميدان الطب ، وتوضح للمسئولين عن السياسية الاجتماعية المهام التى يتعين عليهم الاضطلاع بها فى هــذا الصدد .



الفصل التاسع

بعض مشكلات علم الاجتماع التطبيقى

أوضحت النماذج والمناقشات التى عرضنا لها فى حديثنا عن دراسة الفقر ، وعن علم اجتماع التنمية ، وعن بحوث تقييم المشروعات ، وعن دراسات الاجتماع الطبى وعن بحوث الجريمة ودراسات الوقاية الاجتماعية وعن دراسات المستقبل وبحوث السلام وغير ذلك ، أوضحت تلك النماذج كيف تطبق النظريات والبحوث السوسيولوجية عمليا فى الواقع ، وما هى نوعية المشكلات التى تترتب على ذلك . ولا حاجة بنا الى القول بأن الدراسات والنماذج التى عرضنا لها لا يمكن أن تغطى كافة مسائل وميادين علم الاجتماع التطبيقى ، فهذه أوسع من أن يستوعبها فصل أو باب فى كتاب ، ناهيك عن الصعوبة العملية فى الاحاطة بها جميعا ، علاوة على أن التقدم السريع للبحث العلمى واجراءات تخطيط السياسات الاجتماعية يجعل من أى عرض ، مهما كان شاملا ، موضوعا قديما بعد سنوات قليلة .

ولكن الشىء الذى نود أن نفصل فيه القول هنا ، أن حديثنا فى الفصول السابقة أنصب على تطبيق المعرفة السوسيولوجية فى مواجهة مشكلات أو قضايا معينة ، فالتصنيف اعتمد على نوع المشكلات . ولكن قضايا علم الاجتماع التطبيقى يمكن النظر اليها من زاوية ، بل من زوايا أخرى . فيمكننا أن نناقش المشكلات المتعلقة بالتمويل ، وعلاقة عالم الاجتماع المهتم بالتطبيق مع الجهة التى تمول بحوثه أو تجاربه ، أو تكلفه بتنفيذ مشروع معين ، كما يمكن أن نناقش طبيعة الأهداف النوعية التى يسعى البحث الاجتماعى التطبيقى الى تحقيقها ،

كيف تصاغ وكيف تنفذ ، وما هى المشكلات المتعلقة بذلك . كذلك يجب أن يضع المهتم بعلم الاجتماع التطبيقى فى اعتباره أن هناك فجوة — بل تكون أحيانا هوة سحيقة — بين لغة ومفاهيم وتصورات الجهة الممولة ولغة ومفاهيم وتصورات الباحث العلمى ، فالمشكلة العملية يجب أن « تترجم » الى مشكلة أو قضية علمية ، كما أن نتائج الدراسة العلمية يجب أن « تترجم » بدورها الى اجراءات ومقترحات علمية تنصب على الواقع وتقبل التنفيذ ... وهكذا .

مشكلة تمويل البحث الاجتماعى التطبيقى :

ونبدأ حديثنا بالكلام عن مشكلة التمويل . لا يمكن أن يقوم مشروع بحث تطبيقى فى علم الاجتماع الا على أساس تمويل من جهة ما . والاستثناء الوحيد لذلك أن يقوم عالم الاجتماع بمساعدة زملائه وتلاميذه وربما أسرته بعمل التجربة وتصميمها وتنفيذها بنفسه . هنا لن تثور أمامه مشكلة التمويل بشكل حاد . وان كان يحتاج فى هذه الحالة أيضا الى نفقات طباعة ، وخامات (أوراق وأفلام وشرائط وخلافه) ، وانتقالات ، واعاشة ... الخ . ولكن فيما عدا هذه الحالات النادرة فان الباحث يحتاج الى من يمول مشروعه .

القطاع الخاص كممول للبحث الاجتماعى :

والجهة الممولة لمشروعات الاجتماع التطبيقى قد تكون مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص (وهذا أمر نادر فى بلادنا ، ولكنه هو الأكثر شيوعا فى البلاد الغربية ، خاصة أمريكا) ، وقد تكون هيئة حكومية . وبالنسبة للمؤسسات الخاصة قد تقوم بالتمويل — على سبيل المثال — شركة بناء كبرى مكلفة ببناء مساكن لمحدودى الدخل ، أو مساكن للمسنين ، أو اصلاحية للأحداث ... الخ . كما قد تطلب احدى الشركات الصناعية من الباحث الاجتماعى المتخصص دراسة ترشيديه لطبيعة عملها ولنوع

التنظيم فيها (ويقوم به المتخصصون فى علم اجتماع التيظيم) ، أو دراســـة لعمالها لمعرفة أسـباب تغيبهم بكثرة ، أو كثرة استهدافهم للحوادث أثنـــاء العمل •• الخ أو يطلب مجلس ادارة الشركة معرفة السبب فى هروب كبار الموظفين والعاملين فيها بعد أن يكتسبوا خبرة كافية فى العمل •• أو تطلب ادارة الشركة تحســـين علاقتها مع العمال أو مع نقابتهم •• الخ • كما أن هنـــاك قطاعا ضخما من البحوث يتصل ببحوث التسويق والدعاية ودراسات السوق ، وهذه يضطلع بهـــا أيضا المشتغلون بعلم الاجتماع ، بل ان الشركات الكبرى الغربية جميعا توجد بهـــا ادارات بحوث متخصصة للتسويق ودراســـة الأســـاليب الملائمة للدعاية والتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين ، وتخطيط انتاج المؤسسة وفقا لذلك • بل ان هناك بعض الشركات الأمريكية الكبرى التى تخصصت فى اجراء هـــذا النوع من البحوث وتعتمد فى اجرائه على تشغيل حملة الدكتوراه فى علم الاجتماع ، مع طاقم من الباحثين الحاصلين على درجة الليسانس والمتمرسين باجراء البحوث الميدانية • وتجرى مثل هـــذه الشركة تلك البحوث لحساب الشركات والمؤسسات الأخرى ، بل انها تقترح أحيانا على بعض الشركات اجراء مثل هـــذه البحوث ، أى أنها تقوم هى نفسها بعملية « تسويق » لبحوثها بين الشركات التى قد تكون محتاجة اليها فى الحقيقة ، ولكنها ليست مدركة لمدى هـــذه الحاجة وطبيعتها • كذلك تقوم الشركات الغربية الكبرى التى تنفذ مشروعات تنموية فى بلاد العالم الثالث بتشغيل فريق من المتخصصين فى علم الاجتماع بين جهاز العاملين لاجراء البحوث اللازمة لضـــمان نجاح المشروع •

والمعروف أن بعض اتفاقيات المعونة الثنائية التى تقدم بموجبها احدى الدول الصناعية الفنيـــة معونة فنيـــة أو اقتصادية لاحدى الدول النامية تنص أحيانا على تنفيذ بعض الدراسات الأولية للتعرف على

حجم المشكلة ، أو توزيعها ومدى انتشارها ، ونوع الأساليب والأشكال الملائمة لتنفيذ المساعدة داخل تلك الدولة النامية . وهذه جميعا لابد وأن تتضمن بين فريق البحث واحد أو أكثر من المتخصصين في علم الاجتماع . وهناك بعض اتفاقيات المعونة تقتصر أصلا على تقديم معونة نقدية أو عينية لاجراء البحوث . وهذه الأنواع من المساعدة الأجنبية هي التي فتحت في مصر الباب لمشكلة التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، وما يرتبط بذلك التمويل من مشكلات وحساسيات . وقد كانت البحوث الممولة بأموال أجنبية موضوع حملة ضخمة في الصحف والمجلات المصرية ، انتهت بنجاح من أثاروها في استصدار قرار من مجلس الوزراء المصرى ، عام ١٩٨١ ، لتنظيم الاجراءات والمسائل المالية للبحوث الممولة التي تجرى داخل مصر . (رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١) .

التمويل الحكومي للبحث الاجتماعي :

ولكن الجهة الممولة قد تكون هيئة حكومية ، سواء على المستوى المركزى أو المحلى ، وهذه هي القاعدة الأغلب في كثير من الدول المستقلة حديثا ، أو التي يوجد فيها قطاع عام قوى يقود الاقتصاد كله ، كما هو الحال في مصر . ويمكن أن نجد تاريخا حافلا لجهود علم الاجتماع في خدمة رسم سياسية التخطيط الاجتماعي ، وخدمة عمليات التنمية في مصر . فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والحكومة تسعى جاهدة الى الاسترشاد بجهود علماء الاجتماع البحثة وبارشاداتهم للاستعانة بها في تخطيط مشروعاتها . وقد بدأت تلك المحاولات بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ، عام ١٩٥٣ ، ثم لجنة التخطيط القومى ، عام ١٩٥٧ التي أدمج فيها المجلس السابق . وأنشئت لأول مرة وزارة للتخطيط في عام ١٩٦٢ بعد اعلان « ميثاق العمل الوطنى » ، وقامت على لجنة التخطيط القومى التي كانت قائمة قبلها بخمسة أعوام . وعلاوة على ذلك تعتمد وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل في

مصر على جهود البحث الاجتماعى العلمى فى تخطيط مشروعاتها ، وأحيانا فى تقييم هـذه المشروعات رغبة فى تطويرها ورفع كفاءتها وتنميتها • وتوجد الآن أيضا وحدات للتخطيط والبحوث فى الوزارات المختلفة ، كالتعليم ، والصحة ، والزراعة ••• الخ • ويعتمد جهاز تعمير واعادة بناء القرية المصرية ، وكذلك جهاز مشروعات المدن الجديدة ، وجهاز تخطيط القاهرة الكبرى وغيرها على مشاركة المتخصصين فى علم الاجتماع ضمن فريق البحث الذى يقوم باعداد دراسات الجدوى ، أو الدراسات الأولية التمهيدية لأى مشروع جديد •

كذلك شاركت أقسـام الاجتماع بالجامعات المصرية ، فى فترات مختلفـة من تاريخها وحتى الآن فى دراسـة بعض الموضوعات ذات الطبيعة التطبيقية فى المجتمع المصرى ، فى ميادين : الزراعة والصناعة والصـحة والتعليم والاقتصاد ، والتى كانت تستهدف جميعها تيسير عمليات التخطيط واعادة تنظيم المجتمع المصرى فى مرحلة نموه السريع • وقد لعب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى أنشىء عام ١٩٥٧ دورا بارزا فى اجـراء البحوث الاجتماعية التطبيقية التى أنصبت أساسا على دراسـة بعض المشـكلات الاجتماعية الملحة • ومن أشـهر البحوث التى أجراها هـذا المركز على امتداد ربع القرن الماضى : بحث الثأر ، بحيث المخدرات (الحشيش) ، بحث القتل ، دراسات عن العنف ، دراسـة عن الروح المعنوية للمقاتلين المصريين (أجريت بعد حرب ١٩٦٧) ، دراسـة عن جرائم النشل ، دراسـة عن الطفل المصرى ، دراسات عديدة عن التنشئة الاجتماعية ، دراسات عن الرشوة والاختلاس دراسات مسحية للرأى العـام حول عديد من الموضوعات وغيرها ••• وهى جميعا دراسات من صميم بحوث الاجتماع التطبيقى ، لأنها تستهدف ببساطة الانتفاع بالمعلومات والحقائق المتحصلة من علم الاجتماع فى مواجهة المشـكلات الاجتماعية ، وتقديم المقترحات المناسـبة لحلها

أو التخفيف من حدتها • ويساعد المركز فى تلك المهمة ويعمل على نجاحه أن مجلس ادارته يضم ممثلين لأهم وزارات الخدمات فى مصر[1] •

والملاحظ أن الهيئـات والمؤسسات الخاصـة ظلت حتى عهـد قريب تلعب الدور الأساسى فى عمليات التمويل فى بلاد أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة • ولكن الجديد أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات فى الولايات المتحدة بدأت منذ أوائل الستينات (خاصة ازاء استفحال مشكلات الشباب وارتفاع موجـات الرفض فى أوروبا ، وخوفها من أن تنتقل عبر الأطلنطى الى أمريكا) توجه اهتماما كبيرا وتمويلا ضخما لبحوث علم الاجتماع التطبيقى • وأصبح التمويل الحكومى لمشروعات البحوث الاجتماعية فى أمريكا يلعب فى الوقت الحاضر دورا بارزا ومؤثرا على اتجاهات هـذا البحث وعلى حركته • وقد شاركت الهيئـات الحكومية الأمريكية بشـكل مباشر وغير مباشر فى تمويل مشروعات البحوث التى أجريت على الفقر ، وعلى العلاقات العنصرية ، وعلى بعض الموضوعات الصحية • على حين أن تلك الهيئـات نفسها لم تكن تهتم قبل ذلك بتمويل تلك المشروعات البحثية الأساسية الضخمة ، وكان دورها يقتصر عادة على تمويل مشروعات محدودة أو على مستوى محلى • كما بدأت واشنطون تهتم اليـوم اهتماما كبيرا بتمويل بحوث

---

(1) انظر بعض الدراسات التى اجريت عن علم الاجتماع فى مصر ، وخاصـة تلك التى ركزت على استعراض دوره فى خدمة عمليات التنمية وتقييم هـذا الدور ونذكر على سبيل المثال : ـ دراسة د • حسن سعفان ، **موجز فى تاريخ علم الاجتماع فى مصر** ، المجلس الأعلى للفنـون والآداب والعـلوم الاجتماعية ، القـاهرة ، بدون تاريخ ، (١٩٧٠) • وكذلك د • حسن الساعاتى ، تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر ، مقال فى **المجلة الاجتماعية القومية** ، العدد الأول ١٩٦٤ ، ص ص ١٤٢ وما بعدها • وأخيرا عبد القادر الاربى ، علم الاجتماع العربى ، مقال مترجم فى **الكتاب السـنوى لعلم الاجتماع** ، العـدد الخامس ، أكتـوبر ١٩٨٣ ، دار المعارف القاهرة (اشراف : دكتور محمد الجوهرى) •

تقييم المشروعات التى تحدثنا عنها من قبل • وليس فى هـذا ما يدعو الى العجب اطلاقا ، اذا علمنا الملايين الكثيرة التى تتكلفها هـذه المشروعات ، مما يجعل من الحكومة الاهتمام بتقييم مدى نجاحها فى أداء رسالتها ، ولمعرفة الصعوبات والمشكلات التى تواجهها وتقلل من كفاءة الخدمة التى تقدمها • كذلك بدأت الحكومات الغربية تهتم ببرامج تأهيل وتعليم أو اعادة تعليم الشباب العاطل عن العمل ، ولا يخفى طبعا حقيقة الأسباب السياسية الملحة وراء هـذا الاهتمام •

الهيئات العامة وتمويل البحث الاجتماعى :

وقد تكون الجهة المولة للبحث الاجتماعى التطبيقى هيئة عامة ، ليست مؤسسة خاصة ، ولا جهة حكومية ، كالنقابات العمالية أو النقابات المهنية (نقابات الأطباء ، المحامين ، المهندسين •• الخ •) أو الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية عموما (خاصة فى تلك البحوث التى تنصب على قياس الرأى العام والتعرف على اتجاهات الناخبين ، أو فرص فوز مرشحى حزب معين •• الخ) أو الجمعيات الخيرية (حيث تجرى دراسات على القطاعات المستفيدة من خدماتها) • وهناك نوع آخر من المؤسسات التى تمارس نشاطا ضخما فى ميدان البحوث الاجتماعية فى أوربا وأمريكا ، وهى عبارة عن مؤسسات تمويل أساسا لخدمات عامة علمية أو اجتماعية أو غير ذلك ؛ تنشأ من أموال الهبات والتبرعات وترتبط باسم شخصية معينة ، تخلد ذكراه ، وتسعى من خلال تنفيذ مشروعاتها الى خدمة السياسة التى كان يدعو اليها منشىء هـذه المؤسسة أو مانحها الأول • من ذلك فى أمريكا مؤسسة فورد ، ومؤسسة سميشونيان ، ومؤسسة روكفلر ، ومؤسسة كارنيجى ، ومؤسسة Sage Russell ومن أمثلتها فى ألمانيا الغربية مؤسسة كونراد أديناور ، ومؤسسة فريدرش ابرت ، ومؤسسة هانز زايدل وغيرها •

والظاهرة العجيبة أن عمليات التمويل الحكومية للبحوث الاجتماعية

فى أمريكا قد بدأت فى الستينيات تفوق التمويل الذى تقدمه المؤسسات الخيرية العديدة فى أمريكا ، والتى أشرنا الى بعضها ، وان كانت تلك المؤسسات ما تزال تركز جهودها فى تمويل النشاط العلمى ، وحيث لا يتوفر مصدر تمويل آخر (ونذكر مثلا أن مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنشىء فى أوائل الثلاثينات بفضل منحة من مؤسسة فورد الأمريكية ، ومازال على هـذا الوضع حتى الآن • أى أن هـذا التمويل امتد على مدى خمسين عاما حتى الآن) •

مشكلات تحديد موضوع البحث وأهدافه :

وتنشأ المشكلات فى تعامل الهيئات المذكورة — على اختلافها — مع الباحث فى علم الاجتماع ، ليس بسبب مضمون المشكلة المطروحة للبحث ، ولكن فى طريقة صياغة هذه المشكلة • كما تنشأ مشكلة أخرى خاصة بتوقيت الاستعانة بالباحث الاجتماعى ، بمعنى هل يستعان به عند بدء التفكير فى المشروع ، أم فى مرحلة متقدمة ، أم قرب النهاية للمشاركة فى تقييم نتائجه •• فكما قلنا فى حديثنا عن بحوث تقييم المشروعات ان توقيت انضمام فريق الباحثين الاجتماعيين الى المشروع يلعب دورا هاما فى مدى نجاح المشاركة المتوقعة منهم ، وفى مدى سيطرتهم على سير المشروع •

كما أن طبيعة المشكلة المطروحة على عالم الاجتماع تختلف اختلافا بينا من حالة لأخرى : فقد تتساءل الجهة الممولة : « ماذا يجب أن نفعل ؟ هل نساعد المسنين على المعيشة بنفس الطريقة التى كانوا يعيشون بها من قبل ، أم أنه يتعين علينا أن نساعدهم على تغيير أسلوب حياتهم القديم ؟ هل يتعين علينا أن نسـاعد البلاد النامية على أن تسير بأقصى سرعة فى عمليات التصنيع ؟ » • كما أن التساؤلات يمكن أن تأخـذ شكلا آخر ، من هـذا مثلا : « كيف يمكننا أن نفعل كذا ؟ (ففى المثال السـابق ، كان التساؤل عن الهدف : ماذا ينبغى أن نفعل ؟ والسؤال

هنا عن الوســـيلة : كيف نحقق كذا وكذا ؟) كيف نعمل مثلا على القضاء على الفقر ؟ أو كيف نقلل من معدلات الجريمة ، أو معدلات جريمة معينة ؟ كيف نعلم ربات البيوت فى الأحياء المتخلفة عادات رشيدة فى شراء احتياجاتهن ، بحيث يدفعن أقل مما يدفعن ويحصلن على سلع أفضل من تلك التى يحصلن عليها (انظر الفصـــل الثانى من هذا الباب ــ الخاص بدراسة الفقر) • كما أن التساؤل قد يطرح على نحو ثالث: كيف نؤدى هذا الذى نؤديه الآن بكفاءة أكبر وبشكل أفضل ؟

فالتساؤل قد يوجه بصدد الهدف ، أو الوســـيلة ، أو طريقة التنفيذ ، وذلك بالنسبة لمستويات أو أحجام مختلفة ، مثلا مشكلة مواجهة جريمة معينة على مستوى الدولة ، أو على مستوى مدينة معينة ، أو مواجهة الاجرام بين قطاع معين (الشباب مثلا) داخل مدينة معينة ••• الخ • فكما يختلف هدف البحث ، يختلف أيضا المستوى المطلوب تنفيذه عليه •

والمطلوب من علماء الاجتماع أن يتعرفوا أولا على الأهداف الكبرى للتغير الاجتماعى فى المجتمع الذى يدرسونه ، كما يطلب منهم ــ من ناحية أخرى ــ أشياء محددة مثل : أن يدلونا على طريقة معينة للتنبؤ بسلوك الناس ازاء استهلاك سلعة معينة أو انتخاب حزب معين أو مرشح حزب معين وأن يفسروا لنا السبب فى عدم اقبال الناس الذين بنى لهم مستشفى معينا أو مؤسســـة تأهيل معينـــة على الانتفاع بخـــدمات تلك المؤسســـة •

اثر البحث على العلم وعلى المشتغلين به :

ويمكن أن ننظر الى ميدان علم الاجتماع التطبيقى كله من زاوية أخرى هى : تأثير الممارسة العملية (أى العمل فى الميدان والاحتكاك بالناس) على عالم الاجتماع نفسه وعلى علم الاجتماع أيضا • فمن المعروف أن الخبرات العملية المكتسبة من الواقع تعمل على رجوع علماء الاجتماع الى النظريات والى نتائج البحوث المنشورة للنظر فيها من

جديد ، وربما تعديلها ، أو اعادة صياغتها ، أو تدعيمها أو رفضها أو رفض جزء منها • فالخبرة العملية لها رد فعل مباشر على الجهد التنظيرى فى العالم • ولذلك يتعين على عالم الاجتماع الذى ينوى بدء مشروع بحثى تطبيقى أن يبدأ أولا بالرجوع الى التراث المنشور حول موضوعه ، ليستفيد من خبرات زملائه ، ومن جهود الآخرين ، قبل أن يبدأ باقتحام الميـــدان • ومن المؤكد أن علم الاجتماع سوف يستفيد ، وأن المعرفة السوسيولوجية سوف تنمو وتتطور ، طالمــا أن نتائج البحوث التطبيقية وخبراتها تعود فتغذى التأليف المنشور فى ميادين العلم المختلفــة • ولكن المؤسف أن ذلك لا يحدث بشكل منتظم ، أو كامل ، حتى فى أكثر بلاد العالم تقدما • لأن هنــاك كما أشرنا مرارا (انظر حديثنا عن دراسة الجريمة ، خاصة جهود المجتمع فى مواجهتها) ، هنـــاك بعض المشروعات التى لا ينشر عنها ، خاصة تلك التى تفشل فى تحقيق الهدف منها ، أو التى تتعثر فى بداية تنفيـــذها • كما أن كثيرا من تقارير البحوث المنشورة قد لا تحوى الكم المطلوب من التفاصيل عن طبيعة المشكلات والعقبات التى واجهها الباحث •

البحث الاجتماعى كمهنة :

ومن المؤكد أن مشكلة التمويل ومشكلة العلاقة من الجهات الممولة التى تكلف الاجتماعيين باجراء البحوث والتجارب سوف تحتل المرتبة الأولى من الاهتمام خلال الســـنوات القادمة أيضا ، لأن كثيرا من جوانبها مازال فى حاجة الى ضبط ، أو الى حل معين ، أو الى تغيير فى المفاهيم • ونضرب بعض الأمثلة على ذلك من الولايات المتحدة أيضا ، باعتبار أن علم الاجتماع التطبيقى فيها لديه أكبر قدر من الخبرات والتجارب • فحتى أوائل الستينات كانت القاعدة أن كل من يحصل على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من الجامعات الأمريكية يشتغل بتدريس علم الاجتماع فى الجامعات أو المدارس الثانوية ، بل ان عددا ممن لم يحصلوا بعد

على درجة الدكتوراه كانوا يشاركون فى عملية التدريس هذه بسبب النقص الكبير فى عدد علماء الاجتماع (رغم أنهم يقدرون بالآلاف) .

والظاهرة الجديدة أن عددا من الحاصلين على درجات الماجستير ، وبعض الحاصلين على درجة الدكتوراه ، بدأ يتجه الى العمل فى ميدان بحوث التسويق ، وبحوث الاتصال ، وفى ميدان الدعاية والاعلان . وميزة هـذا النوع من الوظائف أنه يدفع مرتبات أعلى مما تدفعه الجامعات ، ولكن العيب فيها أن تلك الجهات لم تكن تعامل المتخصص الاجتماعى كعالم (أى كرجل متخصص فى العلم) ، وانما كموظف ، لديه مهارة معينة ، توجه أساسا الى الميدان التطبيقى العملى . ثم بدأت الأوضاع بعد ذلك تزداد تعقيدا ..

ففى الجامعات بدأنا نجد أعدادا متزايدة من المؤهلين تأهيلا عاليا (بالدكتوراه أساسا) الذين يعملون طول الوقت فى ميدان البحوث ، وليست لهم صلة أو تكاد بعملية التدريس . ويرجع هـذا الوضع الى أن الجامعات هناك بدأت تكون وحدات للبحوث ، وتتلقى تكليفات من هيئات عامة وخاصة لاجراء بحوث حول موضوعات معينة ، مقابل تمويل مجز . وبعد ذلك أخذت الحكومات تمول جزءا كبيرا من تلك البحوث ، مما تطلب تفرغ عدد من أعضاء هيئة التدريس للعمل فى نشاط البحوث .

وأخذت تنمو فى نفس الوقت ظاهرة جديدة هى ازدياد عـدد الهيئات التى أنشأت لنفسها وحدات خاصة للبحوث ، يعمل فيها واحد أو أكثر من المتخصصين فى علم الاجتماع . ونحن نعلم أن دراسات علم الاجتماع الطبى قد شهدت خلال الستينات والسبعينات نموا هائلا فى عدد البحوث التى أجريت فيها . وأصبح كل فريق بحث فى أى مستشفى جامعى يضم واحدا على الأقل من علماء الاجتماع . كما حدثت زيادة كبرى خلال الستينات فى عدد علماء الاجتماع الذين يعملون لحساب هيئات حكومية بعقود مؤقتة أو دائمة . فالذين يعملون بعقود مؤقتة يشرفون على اجراء بحوث وتجارب لحساب تلك الهيئات ، أما الذين

يعملون بعقود دائمة فمهمتهم تخطيط تلك البرامج ، والاشراف على توزيعها على من يقومون باجرائها من الباحثين ، وتقييم النتائج المستخلصة وتقديمها للجهة فى صورة مقترحات وخطط تنفيذية جاهزة أو شبه جاهزة .
كذلك زاد منذ تلك الفترة عدد أساتذة علم الاجتماع الذين يعملون كمستشارين لبعض الهيئات الحكومية ، أو لمهمات فحص أو تقييم موضوعات محددة ، فأصبحوا بذلك يؤدون مهمة مماثلة للعمل الذى يقوم به منذ فترة طويلة زملاؤهم أساتذة العلوم الطبيعية أو العلوم القانونية .

اخلاقيات البحث الاجتماعى :

وكل هذا يعنى أمرا هاما يجب ألا تغيب دلالته عنا : وهو أن علم الاجتماع مازال علما بمعنى الكلمة ، ولكنه يتحول اليوم تدريجيا وبسرعة متزايدة فى البلاد المتقدمة الى علم تطبيقى ، أى علم يستخدم معلوماته ونتائجه فى خدمة الواقع . وأصبح هناك بعض علماء الاجتماع الذين يمارسون هذا العمل كل الوقت ، كالطبيب أو المحامى أو المهندس . وبذلك بدأت تواجههم بعض المشكلات التى لم تكن تواجه زملاءهم العاملين فى مجال البحوث فقط أو فى ميدان التدريس .

وعلى رأس تلك المشكلات ، تأتى **المشكلات الأخلاقية** ، أو المرتبطة بأخلاقيات البحث الاجتماعى . ومن أبرزها ممن يصح لعالم الاجتماع أن يقبل تمويلا ، ومتى يرفض هذا التمويل ، وأى أعمال يجوز له أن يقبلها ، وأى تكليفات يتعين عليه أن يرفضها ، وكيف يستطيع أن يحافظ على استقلاله ، وما هى مسئولياته تجاه الأشخاص الذين يجرى عليهم بحثه (سواء كانوا يعلمون أنهم موضوع بحث معين أو لا يعلمون) . ولو أننا كنا نعلم ما هو الأصلح للانسانية ، أو ما هو الأصلح لجماعة أو فئة معينة من الناس ، لأصبح بمكان علماء الاجتماع أن يضعوا أولويات للبحوث ولأنواع المشكلات ، تبعا لدلالاتها الاجتماعية وعلاقتها بمصالح من تجرى عليهم تلك البحوث . ولكن الأمر

المؤسف أن الأمر فى علم الاجتماع لم يصبح بعد بهـذه البساطة ، فموقف عالم الاجتماع التطبيقى يختلف اختلافا كبيرا عن موقف الطبيب ، التى تتحدد رسالته بشكل أوضح وأيسر (انظر حديثا عن علم الاجتماع الطبى فى الفصل الخامس من هـذا الباب) • وعلى علماء الاجتماع أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر الأخلاقية ومخاطر الخطأ الموضوعى فى كل عمل تطبيقى يساهمون فيه ، وذلك عندما يحاولون أن يخدموا أهدافا مختلفة فى نفس الوقت : أن يخدموا العلم وينموا المعرفة العلمية ، وأن يخدموا مصالح الجهات التى تمول عملهم ، وأن يخدموا الصالح الاجتماعى العام ، وأن يتحملوا فى أدائهم لهذا الواجب ضغوط الظروف الخاصة والعامة التى يعملون فى ظلها •

وقد طرح كاتب هـذه السطور فى مجال آخر موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، لكى تكون محل اهتمام الزملاء المشتغلين بهـذا العلم فى بلدنا ، وفى سـائر الوطن العربى [٢] • فالبحث العلمى فى علم الاجتماع فى مصر أصبح يملك اليـوم تاريخا غنيا بالخبرة والتجارب يزيد عن الربع قرن ، هى عمر البحوث التى بدأت فى الخمسينات فى أقسـام الاجتماع بالجامعات المصرية ، وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (والذى احتفل فى العام المـاضى بيوبيله الفضى) • وفى غيرها من وحدات البحوث والمراكز الدراسية

---

(٢) انظر ، محمـد الجوهرى ، الكلمة الافتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السـنوى لعلم الاجتماع ، **الكتاب السـنوى لعلم الاجتماع** ، العدد الرابع ، ابرايل ١٩٨٣ ، ص ص ١١ — ١٦ • وجدير بالذكر أن مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والسكان بأكاديمية البحث قد اتخذ مبادرة طيبة مشكورة فى هـذا الصدد ، حيث شكل من بين اعضائه لجنـة تحضيرية للاعداد لمؤتمر عن « **اخلاقيات وآداب البحث العلمى الاجتماعى فى مصر** » • وسوف يعقد المؤتمر فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى أواخر عام ١٩٨٣ • ولا شك أن هـذا المؤتمر سوف يؤدى خدمة جليلة للبحث الاجتماعى بتركيزه على هـذا الجانب الحيوى الهام •

(كقسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ومركز البحوث الاجتماعية بنفس الجامعة ، وقسم التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى ، وجهاز تنظيم الأسرة والسكان فى القاهرة ، وبعض أقسام الاجتماع بالجامعات العربية ، وكلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، وبعض أقسام البحوث بالوزارات والمصالح الحكومية ... الخ) .

ومن الطبيعى أن يثير تراكم البحوث الصادرة عن تلك الهيئات عديدا من المشكلات والقضايا التى تتعلق بأخلاق وآداب مهنة البحث . وقد تعرضت الكلمة المشار اليها للمشكلات المرتبطة باجراء الرسائل الجامعية ، والحقوق الأدبية والمادية للطالب — صاحب الرسالة — وللمشرف . كما تناولت المشكلات المرتبطة باجراء البحوث الجماعية .

وركزت الكلمة على بعض المشكلات الأخرى التى تظهر فيما يتصل بحرية البحث الاجتماعى نفسه . فالى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية اختيار موضوعات بحوثهم ونذكر فى هذا الصدد مشكلات ثارت بالفعل حول موضوعات بحوث علمية تصدت لدراسة السلوك الجنسى ، والعنف ، وبعض صور الانحراف ... الخ . والى أى مدى يتمتع الباحثون بحرية استخدام مناهج معينة فى البحوث ، وحرية الباحث فى تفسير نتائجه ، وأخيرا — وليس آخرا — حرية استخدام النتائج المستخلصة من البحث أو اذاعتها على الناس .

كما تثير البحوث الميدانية بصفة خاصة مشكلة الأمانة فى جمع المادة من الميدان ، حيث يتم الجمع — سواء بالاستمارة (صحيفة الاستبيان) أو بالمقابلات بأنواعها — فى ظروف لا تتحرى الدقة الكاملة ولا حتى الممكنة . ولكنها أحيانا تجنح الى التسرع أو الى ما هو أسوأ من ذلك . ويطرح كل هذا ظلالا كثيفة من الشك على مصداقية البحوث الاجتماعية الميدانية . وتلك قضية خطيرة تستأهل من كل مخلص جهدا شاقا صبورا لتقويم الخطأ ورد الانحراف .

ولعل من المشكلات الجديرة بالبحث أيضا تحديد الجهة المختصة — علميا — بالبت فى تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات أو مخالفات لما سيتم اقراره من ضوابط ومعايير • ان بعض النقابات المهنية العريقة — كنقابات الأطباء أو المحامين — تتصدى منذ أمد بعيد لما يصدر عن أعضائها من مخالفات فى أثناء ممارستهم للمهنة • وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة ، وليس من خارجها • ومع ادراكى لأن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمى ، الا أننا يجب مع ذلك أن نفكر فى اللجنة أو المستوى العلمى المسئول عن التصدى لما قد يصدر من مخالفات أو ما يحدث من تقصير[٣] •

مشكلات ترجمة لغة البحث الى لغة الحياة اليومية :

وهناك أخيرا مشكلة أخرى من مشكلات علم الاجتماع التطبيقى تتعلق بالفجوة ، وأحيانا الهوة السحيقة ، بين لغة الجهة الممولة وطريقتها فى التفكير (أى لغة الواقع العملى) ولغة المتخصص فى علم الاجتماع وطريقته فى التفكير الاجتماعى العلمى (أى لغة النظرية والبحث) • فقضايا ومشكلات الواقع يجب أن « تترجم » أولا الى لغة العلم الاجتماعى ، قبل أن يتسنى دراستها من قبل رجل الاجتماع • كما يتحتم أيضا أن « تترجم » نتائج البحث السوسيولوجى قبل أن تستخلص منها نصائح أو ارشادات أو برامج عملية تقدم للجهة الممولة • وهذه المهمة هى واجب رجل الاجتماع أولا وأخيرا ، ولو أن التعاون

---

(٣) يمكن فى هذا الصدد ان نقترح ان تقوم بهذه المهمة هيئة علمية متخصصة ، فنحن نعلم ان هناك هيئات علمية ذات تكوين رفيع المستوى ، وذات مسئوليات ضخمة عن الميدان يمكن أن تكون مؤهلة لممارسة هذه المهمة ، كاللجنة العلمية الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات ، أو لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة أو غيرها من الهيئات ، قد تمارس ذلك بتشكيلها الحالى ، أو بعد ان تعتمد كلجنة مختصة بهذه المهمة داخل نقابة الاجتماعيين او غير ذلك من افكار يمكن ان تكون محلا للحوار والمناقشة بيننا فى المستقبل .

بين المتخصص في العلم وبين الجهة الممولة يعد أمرا حاسما وشرطا ضروريا لنجاح عملية الترجمة هـذه ، وامكانية تحقق الفائدة الممكنة من وراء الوقت والجهد والنفقات التي تجرى على البحث الاجتماعي •

ونسوق مثالا على ذلك : والمثال مستمد من بحوث الاتصال التي يقوم بها رجال الاجتماع منـذ عشرات السنين • فقد تركز اهتمامهم طوال تلك الخبرة الطويله على محاولة الاجابة على التساؤلات التالية :

ـ من الذي يؤثر •

ـ وبأى وسيلة يستطيع التأثير •

ـ وأى تأثير يمكن تحقيقه •

ـ وعلى من يمكن التأثير •

وأمكن الانتفاع بنتائج تلك البحـوث ، أى بالاجابات عن تلك التساؤلات ، في ميدان الدعاية والاعلان ، وكذلك في ميدان التأثير على السلوك السياسي للمواطنين •

وقد أثبت العلماء في البداية أن وسـائل الاتصال الجماهيرى لا تمارس تأثيرها على الناس بشـكل مباشر ، ولكنها تمارسه بشـكل غير مباشر وعن طريق المحادثات الشخصية بين الناس وبين الأشخاص « المؤثرين » (أو « قادة الرأى ») • ولا يتم هـذا التأثير على نطاق جماهيرى كبير ، ولكنه يتم على مستوى دوائر ضيقة محددة تحديدا دقيقا ، ومحدودة أيضا •

وعندما بدأ الباحثون تطبيق هـذه المعلومة على الواقع العملى ، مثلا على كيفية نشر موضوعات جديدة لدى النساء الشابات أو نشر أفكار سياسية معينة بين الناخبين ، اتضح أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين (أو قادة الرأى) ليسوا ذوى طبيعة عامة في تأثيرهم • وانما لكل مجال قادته المؤثرون في الرأى من حولهم ، أى أن هناك تخصصا في التأثير ، فالشخص الذى أتأثر به في الانجذاب الى موضة جديدة في الزى غير الشخصى الذى أتأثر به في الايمان بفكرة سياسية جديدة ••

.. وهكذا . ولذلك يتعين قبل بدء أي تجربة أو مشروع في ميدان معين أن نتعرف أولا على قادة الرأى الذين يستطيعون التأثير على من حولهم في هذا الشأن أو في تلك الموضوعات . والنتيجة العملية لهذه المعلومات أنه من الخطأ محاولة توجيه رسالة اعلامية واحدة الى جميع الناس ، فذلك اهدار للجهد والنفقات ، ولن يستطيع أن يحقق النتيجة المرجوة . وانما الأصوب أن نوجه رسالتنا الاعلامية الى تلك الفئة التى يوجد لديها فعلا اهتمام بهذا النوع من الموضوعات ، ثم التى لديها الميل الى التأثر بقادة الرأى الذين تحدثنا عنهم . وسهولة أو صعوبة التعرف على قادة الرأى في كل ميدان يتوقف على طبيعة الموضوع نفسه ، ولا توجد له قاعدة عامة ، وانما يتطلب من الباحث الممارس خبرة وذكاء وخيالا خصبا لكي يستطيع أن يتوصل الى الجمهور الذى سيوجه اليه رسالته . من هذا مثلا ان النساء الشابات اللائى يبدين اهتماما بخطوط الموضة الجديدة يمكن أن نجدهن بأعداد كبيرة بين قراء مجلات الموضة المتخصصة . على حين نجد في مقابل هذا أن قادة الرأى في حى معين من أحياء برلين أو نيويورك أو القاهرة ليس بمثل هذه السهولة ، ويتطلب جهدا شاقا ، ولكنه ممكن التحقيق وبوسع الباحث أن يتعرف عليه في النهاية ، ويوجه من خلالهم الرسالة التى يريدها الى جمهور ذلك الحى .

كما أثبتت طائفة أخرى من البحوث التى أجرتها بعض شركات الأدوية على أساليب تسويق منتجاتها الجديدة من العقاقير بين الأطباء ، أن هناك وسيلة أخرى للتأثير ، لا تقتصر على قادة الرأى ، ولكنها تتمثل في الاستماع الى رأى الزملاء والأصدقاء . وهكذا توصل البحث الى أن انتشار استخدام عقار جديد بين الأطباء يعتمد على عدد الزملاء الذين يتصل بهم الطبيب وتربطه بهم رابطة صداقة أو يتبادل معهم الرأى في أمور ممارسة المهنة . فهذه العلاقات هى التى تحدد استخدامه للعقار الجديد ، وتوقيت بدء هذا الاستخدام . وذلك بصرف النظر

عن مدى سماعه بهذا العقار من خلال قراءته عنه فى المجلات الطبية المتخصصة • فهو قد يقرأ عنه ويعرف عنه كل ما يريد أن يعرفه ، ولكنه لا يبدأ فى استخدامه الا فى ضوء أحاديثه ومناقشاته مع زملائه ، وربما الاستماع الى تجاربهم وخبرتهم فى تطبيقه على مرضاهم •

ولعل هــذا المثال الذى قدمناه من بحوث الاتصال يوضح لنــا المدى العريض والأفق الواســع الممتد أمام المشتغل بعلم الاجتماع التطبيقى ، وتنوع المجالات وتباين الموضوعات ، ومدى أهمية كل ذلك ونوع ارتباطه الحيوى بالواقع الاجتماعى اليومى للجماهير •

ولو أننا ننبه فى النهاية الى نقطة هامة ، وهى أن علم الاجتماع التطبيقى يتطلب من المشتغل به كفاءات ومهارات خاصة، ليست ضرورية لزميله المشتغل بالتدريس أو البحث العلمى الأساسى • وأن من شأن هــذا أن يؤدى التطور الى مزيد من التخصص فى المستقبل ، بحيث تتميز عمليات اعداد المشتغل بالبحوث والمشروعات التطبيقية ، وربما يتركز تدريبه على ميادين ومجالات بعينها • ولكننا لن نستطيع أن نتحقق مما اذا كان شخص معين مؤهلا التأهيل الكافى لممارسة العمل التطبيقى الا عندما ينخرط فعلا فى سلك هــذا العمل ، ويواجه الواقع بتنوعه ومفاجآته ومشكلاته ، وعندها يثبت نجاحه ، أو يتأكد فشله • فليست هنــاك وصفة موحدة ثابتة لاخراج متخصص فى الاجتماع التطبيقى مضمون النجاح ، وعلينا جميعا أن نتقبل حكم الواقع علينا وتقييمه لنا فى نهاية الأمر • ففى مهمة كهذه لا تكفى النوايا الطيبة ، ولا يكفى الوعى بحجم المشكلة ، أو الرغبة فى تغيير الواقع ، أو حتى الثورة عليه • المهم فى نهاية الأمر أن تكون لدينا الكفاءات والمهارات التى تمكننا من تحقيق هذا الذى نؤمن به به وننجح فى أن نضعه موضع التنفيذ ، ونترجم معرفتنا الى أساليب ملائمة لفهم الواقع ، ثم نترجم نتائج دراساتنا الواقعية الى حلول وخطط فعالة • والحوار المستمر بين الواقع والبحث هو الكفيل فى النهاية بتطوير رسالة هــذا العلم فى خدمة البشرية •

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صـــدر منهـــا :

الكتاب الأول ــ ميادين علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسيلى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثانى ــ نظرية علم الاجتماع :

تاليف نيقولا تيماشيف ، ترجمر الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثالث ــ اساليب الاتصال والتغير الاجتماعى :

تاليف الدكتور محمود عوده ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع ــ تمهيد فى علم الاجتماع :

تاليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شـــكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس ــ مجتمع المصنع :

دراسة فى علم اجتماع التنظيم : تاليف الدكتور محمد على محمـــد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس ــ الصفوة والمجتمع :

تاليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شـــكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعـــارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع ــ الطبقات فى المجتمع الحديث :

تاليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شـــكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الثامن ــ علم الاجتماع الفرنسى المعاصر :

تاليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع — قراءات معاصرة فى علم الاجتماع :

للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر — دراسات فى التنمية الاجتماعية :

تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الحادى عشر — مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية :

تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرج ومحمد على محمد والسيد الحسينى منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر — التغير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .

الكتاب الثالث عشر — دراسة علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع عشر — علم الاجتماع الريفى والحضرى :

للدكتور محمد الجوهرى والدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس عشر — مقدمة فى علم الاجتماع :

تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

الكتاب السادس عشر — مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى :

تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع عشر — علم الفولكلور :

الجزء الأول ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر ــ النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم :
تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر ــ مصادر دراسة الفولكلور العربي :
اشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب العشرون ــ الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية :
إشراف الدكتور محمد الجوهري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الحادي والعشرون ــ علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث :
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثاني والعشرون ــ علم الفولكلور ، الجزء الثاني ، دراسة المعتقدات الشعبية :
تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون ــ بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية :
تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والعشرون ــ التراث الشعبي المصري في المكتبة الأوروبية :
تأليف الدكتورة علياء شكري ، دارالثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس والعشرون ــ الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة :
تأليف الدكتورة علياء شكري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السادس والعشرون ــ دراسات معاصرة في علم الاجتماع :
تأليف الدكتورة علياء شكري ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون ــ عادات الطعام في الوطن العربي :
تأليف الدكتورة علياء شكري ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون — الفلاحون والدولة :

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون — تاريخ علم الاجتماع :

الجزء الأول . تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون — علم الاجتماع والمنهج العلمى :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى والثلاثون — اصول علم الاجتماع السياسى :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون — جماعات الغجر مع اشارة لغجر مصر والبلاد العربيـــة :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعـــارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون — الانثروبولوجيا :

أسس نظرية وتطبيقات عملية : تأليف الدكتور محمـــد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الرابع والثلاثون — علم الاجتماع السياسى المفاهيم والقضايا :

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٠٨١ .

الكتاب الخامس والثلاثون — علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية :

تأليف الدكتور احمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون — الفكر الاجتماعى :

نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هلينز موس ، ترجمة الدكتور السيـــد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، الطبعة الثانية ، دار المعـــارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون — التبعية والتخلف دراسة تاريخية بنائية :

تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن والثلاثون — المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري :

تأليف الدكتور السيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون — النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع :

تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الاربعون — علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية :

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب الحادي والاربعون — البناء السياسي في الريف المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة :

تأليف الدكتور احمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثاني والاربعون — علم الاجتماع الامريكي : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز :

تأليف جي روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور احمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والأربعون — البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع والاربعون — علم الاجتماع والنقد الاجتماعي :

تأليف بوتومور . ترجمة الدكاترة محمد الجوهري والسيد الحسيني وعلى ليلة واحمد زايد ، الطبعة الاولى دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والاربعون — الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث :

تحرير الن مونتجوى ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلى ليلة واحمد زايد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الكتاب السادس والأربعون ــ وقت الفراغ فى المجتمع الحديث :
تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون ــ علم الاجتماع :

تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى ومحمد الجوهرى وعلى نيلة واحمد زايد وحسن الخولى . تحت الطبع .

الكتاب الثامن والاربعون ــ الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث :

مدخل اجتماعى ثقافى ، تأليف الدكتور حسن الخولى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب التاسع والاربعون ــ المرأة المصرية بين البيت والعمل :
تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

الكتاب الخمسون ــ النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى :
تأليف الدكتورة زينب رضوان ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الحادى والخمسون ــ نحو نظرية اجتماعية نقدية :
تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثانى والخمسون ــ التغير الاجتماعى .
اختيار وترجمة : الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى وعلى ليلة ، دار المعارف ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .

الكتاب الثالث والخمسون ــ النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة :
تأليف الدكتورة سامية الخشاب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب الرابع والخمسون ــ البناء الاجتماعى والثقافة فى مجتمع الغجر : دراسة انثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الخامس والخمسون ــ المجتمع والثقافة والشخصية . مدخل الى علم الاجتماع :

تأليف الدكاترة محمد على محمد ، وغريب سيد احمد وعلى عبد الرازق جلبى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .

الكتاب السادس والخمسون ـ التصنيع فى الدول النامية :
تأليف آلان مونتجوى ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

الكتاب السابع والخمسون ـ علم اجتماع الادارة . مفاهيم وقضايا :
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

الكتاب الثامن والخمسون ـ دراسات فى علم الاجتماع الطبى :
للدكاترة محمد على محمد وعلى عبد الرازق جلبى ، وسناء الخولى ، وسامية جابر ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

الكتاب التاسع والخمسون ـ نقد علم الاجتماع الماركسى : دراسة فى النظرية الاجتماعية :
تأليف بوتومور ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على جلبى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

الكتاب الستون ـ دراسات فى علم الاجتماع السياسى :
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الحادى والستون ـ معجم علم الاجتماع :

ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهرى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثانى والستون ـ الشباب والمشاركة السياسية :
تأليف الدكتور سعد ابراهيم جمعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الثالث والستون ـ المدخل الى علم الاجتماع
تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

الكتاب الرابع والستون ـ تنمية العالم الثالث . الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية :

للدكاترة على ليلة واحمد زايد ومحمد الجوهرى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

رقم الايداع بدار الكتب ٤٩١٤/٨٣

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلي
الأزهر - ٣ عطفة الموصلي بجوار جامع العلماء



طبع الغلاف بالمطبعة الفنية ـ
القاهرة ـ ت ٩١١٨٦٢